«ينبغي أن تقرأ هذا الكتاب. نعم، ينبغي ذلك. لأن ما حدث ويحدث في بغداد وغيرها من المدن المحتلّة والمتنازع عليها، من مراقبةٍ وعسكرةٍ، سوف يتكرّر لا محال!»
نيكولاس ليزارد، **The Guardian**

ستيفن غراهام

مدن تحت الحصار

فضائح العنف السياسي وعسكرة التنظيم المدني



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

مدن تحت الحصار

ستيفن غراهام

مدن تحت الحصار

فضائح العنف السياسي وعسكرة التنظيم المدني



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٣

ISBN: 978-9953-88-648-0

Originally published as: **Cities Under Siege: The New Military Urbanism.**

First published by Verso 2010.

ترجمة: ميراي يونس

تدقيق لغوي: حبيب يونس، محمد زينو شومان

تصميم الغلاف: أحمد راضي

الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات





إلى دورين ومارغريت.

«لا تدور الصراعات السياسية على سطح الجغرافيا وإنما عبر تلفيقها المطلق».

ستيف بايْل

«The Troubled Spaces of Frantz Fanon»

«لا تنشب الحروب اليوم في الخنادق وساحات القتال، وإنما في غرف الجلوس، والمدارس والسوبرماركات».

سلطان بركات

«City War Zones»



شكر وتقدير

كنت محظوظًا في خلال المدّة التي أمضيتها في قسم الجغرافيا في جامعة دورهام، لأنني كنت محاطًا بمجموعة رائعة من الأصدقاء والطلاب الذين عالجوا السياسات الجغرافية في اندفاع وقوة وإبداع. تعلّمت الكثير من عملي بينهم، وأدوا دورًا مهمًّا في تكوّن هذا الكتاب. كان معظمهم لطيفًا في صورة استثنائية في التعليق على المسوّدات وتزويدي الأفكار. والشكر الخاص لآش أمين، لويز أموور، هارييتبولْكلي، بن أندرسون، دافيد كامبل، مايك كرانغ، أنغاراد كلوس ستيفنز، ستيوارت إلدن، آلِكس هول، بول هاريسون، كاثرين هورشيلمان، جميع العاملين في IBRU، فرانسيسكو كلوزير، كولين ماكفرلاين، جون مِندِل، كريستين ماك إيوان، غوردون مكليود، راشيل باين، ماركوس باور، جو باينتر وديفيا توليا ـ كيلي.

فضلاً ذلك، تلقّيت، طويلًا، تشجيعًا مهمًّا من الزملاء الذين فعلوا الكثير لإعادة جدولة الأعمال التي تطلّبها هذا الكتاب. أفدت أيضًا من طائفة واسعة من الملاحظات الحرجة، وهي مهمة خصوصًا لكتاب بهذا الاتساع. أدين هنا لكثيرين أعجز عن تعدادهم كلهم. وإنما شكر خاص لرووْلند أتكينسون، جون أرميتاج، كيرستي بول، جون بيك، زيغمونت بومان، رايان بيشوب، ألاستير بونيت، نيل برينير، جوديت كارّيرا، بوب كاتّيرال، غريغ كلانسي، جون كوافّي، ديبورا كووين، جوردن

كراندال، ليفن دو كوتر، سيمون دالبي، مايك دايفيس، آشلي داوسون، فولكير إيك، كيلير إيسترلينغ، أولريك انغل، ديريك غريغوري، جايمس هاركين، كين هويت، براين فينوكي، عُمر حاباري سالامانكا، كارِن كابلان، ماريا كيكا، روجير كايل، ستيفن ليغ، باتريك لوغاليس، سيثا لوْ، دافيد ليون، بيتر ماركوس، إدواردو مينديبيتا، ديبورا ناتسيوس، كليف نوريس، فيجايانتي راو، نيل سميث، مايكل سوركين، إيريك سوينغداو، نايجل ثريفت، نيك تورس، روبرت وارن، إيال وايزمن، دابفيد وود، إلفين ويلي، اليسون ويليامز، راشيل وودوارد، ستيف رايت، شارلز زيرنير، وإيليا زريق. شكر أيضًا لدعم قسم الاجتماع في جامعة نيويورك ـ خصوصًا لنيل برينير وهارفي مولوتش – وهو القسم الذي سُمح لي بزيارته في تشرين الثاني/نوفمبر العام ٢٠٠٧. وأشدد، طبعًا، على أنني أتحمل مسؤولية الأخطاء كلها ونقاط الضعف الموجودة في هذا العمل.

ينبغي لي أن أشكر وأقدّر لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية دعمه مشروع «الحدود المتنازع عليها (RES -١٥٥-٢٥-٠٠٨٧)» الذي تضمّن رؤى كثيرة مفصّلة في الفصل الخامس.

المادة التصويرية في هذا الكتاب تستند إلى جهد عدد كبير من الأصدقاء والزملاء. شكر كبير لليزا بينتون ـ شورت، آدام بومبرغ، أوليفر شانارين، بِن كولبروك، تيدي كروز، كيلير إيستِرلينغ، أولرايك إنغِل، براين فينوكي، مارك غيلام، فرانشيسكو كلوسر، باولا ليفين، ديبورا ناتسيوس، جيريمي نيميث، كليف نوريس، ستيف رويل، آن ـ ماري شلينير، إلين أوهارا سلافيك، جون يونغ وميكا إينا رايت لتزويدي الصور بصدر رحب. وأدين بالشكر العميق لميشال آلّان وكريس أورتون لجهدهما الممتاز في رسم خطوط الجداول، والخرائط والرسوم البيانية. شكر أيضًا لريّا بدران لاقتراحها صورة الغلاف.

قبل الانتهاء، يجب أن أذكر أن أجزاء نصوص سابقة من هذا الكتاب كانت صدرت كالآتي: مقدّمة بحث في سيتي (١٣:٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

الفصل السادس كـ LSE Crisis States ورقة عمل، كمقالة في سيتي (١٢:١، نيسان/ابريل ٢٠٠٨)، وفي أشكال مختلفة في كتابين: ديبورا كوين وإميلي جيلبِرت (منشورات)، War, Citizenship, Territory (راوْتليدج، نيويورك، ٢٠٠٨)؛ ودافيد ليون (منشورات)، Theorizing Surveillance (ويلّان، كولومتون، ٢٠٠٦). الفصل السابع (في شكل مختلف تمامًا في New Left Review ٢:٤٤، آذار/مارس – نيسان/أبريل ٢٠٠٦)؛ الفصل الثامن في شكل مختلف تمامًا في New Left Review ٢:١٩، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٠٣)؛ وختامًا، الفصل التاسع (كمقالة في سيتي ٩:٢، تموز/يوليو ٢٠٠٥)، وبأشكال أخرى في كتابين: آلان بريد وديريك غريغوري، Violent Geographies (نيويورك، راوْتليدج، ٢٠٠٦)، وإِريك سوينغيدو، نيك هاينن وماريا كيكا (منشورات)، In the Nature of Cities (لندن، راوْتليدج، ٢٠٠٥).

وأخيرًا، الشكر لسيمون مارفين لِجعات حيفا العام ٢٠٠٢ التي كانت نقطة الانطلاق لهذا العمل؛ لتوم بن ومارك مارتِن في فيرسو لتشجيعهما الكامل؛ لأفيس لانغ ونواه إِبر ـ شميد، على التوالي، لعملهما الرائع في تصحيح النسخ والتدقيق؛ لبالما ولين وسالي للمسات النهائية الأخيرة؛ وقبل كل من سميت آنفًا الشكر لأنيت وبِن وإليفر للنور والحب اللذين سمحا لي بالعبور إلى الضفة الأخرى.

ستيفن غراهام، نيوكاسل



المقدّمة

اعتراض الهدف...

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أعلنت جاكي سميث التي كانت تشغل حينذاك منصب وزيرة الداخلية في المملكة المتحدة، أشدّ الإجراءات طموحًا في تاريخ الدول لتنظيم ملاحقة جميع الأشخاص الذين يدخلون الأراضي البريطانية أو يخرجون منها، ومراقبتهم. فبرنامج «إي ـ بوردرز «e-borders» (وتعني حدود إنكلترا) المثير جدًّا للجدل يهدف إلى نشر خوارزميات حواسيب متطورة وتقنيات بيانية التعدين لتحديد ما هو «غير شرعي أو مهدّد من الأشخاص والسلوك قبل أن يهددوا حدود أراضي المملكة المتحدة. يستخدم البرنامج تكنولوجيا طورها «ذي تراستد بوردرز كونسورتيوم» (the Trusted Borders consortium)، الذي ترأسه شركة الدفاع الضخمة «رايثيون» (Raytheon).

يستند مشروع «إي ـ بوردرز» إلى حلم تكنولوجي عالمي: اقتفاء أثر كل من يجتاز حدود المملكة المتحدة، واستخدام سجلات أنشطة سابقة وتبعاتها لكشف هوية تهديدات مستقبلية قبل أن تتجسّد. وعدت سميث حين يتم العمل نهائيًّا بالنظام في العام ٢٠١٤ ـ على الرغم من الجدل الكبير في أنه غير قابل للتطبيق – بأن المراقبة والأمن سيعودان إلى حدود المملكة المتحدة في عالم متقلب وغير آمن جذريًّا. «ستقابل أسماء جميع المسافرين إلى بريطانيا مع قوائم «غير قابل للسفر»

وقوائم «اعتراض الهدف»، على ما تكهنت». «وستساعدنا تأشيرات الدخول البيومترية، على إبعاد الخطر عن شواطئنا... وعلى المراقبة المزدوجة القاسية على الحدود، وستمنحنا قريبًا بطاقات الهوية للمواطنين المغتربين مراقبة مضاعفة مرات ثلاثًا في البلاد»[1].

اللغة التي تعتمدها سميث هنا ـ قائمات الهدف، فحص، تأشيرات بيومترية وغيرها ـ تكشف عن مشروع ضخم. يشير الانتشار العالمي الهائل لمشاريع المراقبة الحكومية التكنولوجية ـ السياسية العميقة من مثل برنامج «إي ـ بوردزر إلى عسكرة مروعة للمجتمع المدني ـ انفلاش الأفكار العسكرية في الملاحقة وتحديد الهوية والاستهداف إلى داخل المساحات والمسارات اليومية للحياة العادية. بالفعل، إن مشاريع كهذه هي أكثر من ردود فعل حكومية على تهديدات أمنية متغيرة. فضلًا عن ذلك، ففي عالم طبعته العولمة والتحضر المتزايد، هي تمثل محاولات دراماتيكية لترجمة أحلام عسكرية معمّرة في ما يتعلق بالتكنولوجيا العالية العالمية والعقلانية للوصول إلى حكم المجتمع الحضري المدني.

تماشيًا مع المبدأ الأمني والعسكري معًا المطبق في الدول الغربية، والذي يركز على مهمة الكشف عن هوية المتمردين والإرهابيين وسلسلة واسعة من التهديدات المحيطة من ضمن فوضى الحياة الحضرية، صارت هذه الحقيقة أكثر وضوحًا. إضافة إلى ذلك، سواء في صفوف طوابير هيثرو، وأنفاق محطات لندن أو في شوارع كابول وبغداد، تشدد النظرية الأخيرة على ضرورة إيجاد سبل للتعرف إلى هؤلاء الأشخاص

(١) نيكول كوب، أعلنت الحكومة أن نصف ٢,١ مليار جنيه استرليني من الموارد المالية المخصصة للتكنولوجيا لدعم أمن الحدود ستذهب إلى Raytheon-led Trusted Borders consortia for a screenin system, IT Pro,14 Nov 2007, at http://www.iptro.co.uk/139053/650-million-e-borders-contact-to-raytheon-group.. ولسخرية القدر، فإن نوعًا آخر من المراقبة - سجل عرض الفواتير قبل دفعها- أجبر تقريبًا سميث على الاستقالة أواخر آذار/مارس ٢٠٠٩، عندما تبيّن أنها حاولت تحصيل تكاليف عادات عروض زوجها الإباحية على أنها مصاريف نيابية. وفي الشهر نفسه، طاولتها فضيحة أخرى من MPs تتهمها بإساءة استعمال المصاريف، ووضعتها أيضًا، كما كثر من زملائها، تحت ضغط كبير. استقالت سميث أخيرًا في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

أو التهديدات قبل أن تتحقق قوتها الكامنة القاتلة، وفي وقت تكون بالفعل مبهمة بالنسبة إلى الجماهير الحضرية العريضة. إذًا، يُساق هذا التطابق في معقل الرأسمالية لعالم الشمال وعلى تخوم العالم المُستعمر وحدوده، لتوطيد أنظمة مراقبة ذات تكنولوجيا عالية تُخولها بياناتها التعدينية المكدسة، عن الماضي، الكشف عن تهديدات مستقبلية.

أبناؤهم ضد سيليكوننا

في أصول رؤى كهذه عن الحرب والأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم، أوهام يُسخّر فيها الغرب قوته التكنولوجية المسالمة لاستعادة تفوقه العسكري والاقتصادي والسياسي المتراجع، إلى مركزه السابق. «في الوطن وفي الخارج» كما كتب المنظّران الأمنيان الأميركيان مارك ميلز وبيتر هيوبر في الصحيفة اليمينية «سيتي جورنال»، بعد عام على اعتداءات ٩/١١، «سينتهي الأمر بأبنائهم في مواجهة سيليكوننا. وسيليكوننا سيربح»[١].

يتنبأ هيوبر وميلز بمستقبل قريب يقوم على تقرير الأقلية (Minority Report). وبحسب رؤيتهما، تطفو سلسلة كاملة من أنظمة المراقبة والملاحقة على خلفية الأنماط ذات التكنولوجيا العالية في الاستهلاك والتواصل والنقل لتنفذ إلى كل أوجه الحياة في المدن الغربية. فبالمقارنة المستمرة لسلوك الأشخاص الراهن بقواعد بيانات واسعة تسجل الأحداث الماضية وما يرافقها، ستُنذر أنظمة الملاحقة هذه ـ بحسب الحجة المتواصلة ـ تلقائيًا متى ستكون هيكليات المدن ومساحاتها، وأنظمة بناها التحتية عرضة لهجوم إرهابي. وبالتالي، من يسميهم هيوبر وميلز «أهلًا للثقة» أو «أهدافًا متعاونة»، يُفصلون في استمرار عن «غير المتعاونين»، وتُفسّر جهودهم لاستعمال أنظمة البريد، والكهرباء، والإنترنت، والموارد المالية، وخطوط الطيران ووسائل النقل بأنهم يخططون للمقاومة والعنف. في الواقع، تدعو رؤية هيوبر وميلز

(١) Mark Mills and Peter Hober, "How Technology Will Defeat Terrorism", City Journal, Winher 2002.

إلى توسيع أنظمة الأمن والمراقبة المعتمدة في المطارات لتشمل كل خدمات المدن والمجتمعات، التي هي في أساسها، وسائل الاستهلاك والتنقل القائمة بالفعل في المدن الغربية.

وفي ما يتعلق بالحدود المستَعمَرة المقاومة، يحلم هيوبر وميلز، كما كثر من واضعي النظريات العسكرية والأمنية الأميركيين، بقتال مضاد للتمرد، دائم وآلي. باستخدام أنظمة مشابهة لتلك المنتشرة في المدن الأميركية، وإنما هذه المرة مجهّزة بسلطة مطلقة للقتل بطريقة مستقلة، فهم يتصوّرون وجوب تجنيب القوات الأميركية المهمة القذرة في القتال والقتل على الأرض في مناطق الحدود المتمدنة سريعًا. وسيتم كذلك نشر أسراب من صغار ذكور النحل المسلحة المجهزة بأجهزة استقبال متطورة وتتواصل في ما بينها، لتطوف في شكل دائم فوق الشوارع والصحارى والطرق العامة. يحلم هيوبر وميلز بمستقبل تعمل فيه هذه الأسراب من المحاربين الآليين من دون تعب لإطلاق قوة مدمرة، في دقة، وحكمة، ومن مسافة آمنة - أسبوعًا بعد أسبوع، عامًا بعد عام، وطوال الوقت ما دام الأمر ضروريًا[١].

هذه التصورات التكنولوجية العالية الكلية القدرة هي أكثر من مجرد خيال علمي. إضافة إلى بناء برنامج «إي - بوردرز في المملكة المتحدة، مثلًا، فإن «رايثون هي أيضًا المصنّع الرئيس لصواريخ كروز والطائرات من دون طيّار التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الأميركية بانتظام لشن غارات الاغتيال عبر الشرق الأوسط وباكستان منذ العام ٢٠٠٢». ثم إن «رايثون هي في قلب سلسلة من المشاريع العسكرية الأميركية الحقيقية المصمّمة لاستخدام برمجيات حواسيب تسمح للأسلحة الآلية باستهداف أعدائها وقتلهم بطريقة مستقلة من دون أي تدخل بشري على الإطلاق، كما تبصَّر هيوبر وميلز».

---

(١) Nills and Huber, How Technology Will Defeat Terrorism.

التنظيم المدني العسكري الجديد

التقاطع بين التطبيقات العسكرية والمدنية للتكنولوجيا المتقدّمة ـ بين المراقبة والسيطرة على الحياة اليومية في المدن الغربية ومقاضاة الاستعمارية العدوانية وحروب الموارد ـ هو في صميم سلسلة من النزعات الواسعة النطاق جدًّا التي تميز التخطيط المدني العسكري الجديد. طبعًا، النتائج المُلاحظة في الإطار الحضري الغربي تختلف، في عنف، عن تلك المُشاهدة في منطقة الحرب. وإنما، وفي شكل حاسم، أيًّا يكن المحيط، تستند أعمال العنف العالية التكنولوجيا هذه إلى مجموعة من الأفكار المشتركة.

المبدأ الأساس للتخطيط العسكري المدني الجديد هو التبدّل النموذجي الذي يجعل مساحات المدن العامة والخاصة، كما بُناها التحتية ـ بالترافق مع سكانها المدنيين ـ مصدرًا للأهداف والتهديدات. هذا جليّ في الاستعمال الواسع لكلمة حرب كاستعارة مهيمنة لوصف حال ثابتة ولا نهائية في المجتمعات المدنية ـ حرب على المخدرات، على الجريمة، على الرعب، على انعدام الأمن نفسه. ويدمج هذا التطور العسكرة المختلسة لمجموعة واسعة من المناظرات السياسية، والمواقع الحضرية، ودوائر البنى التحتية الحضرية، إضافة إلى حقل الثقافة الشعبية والحضرية كلها. ينفذ هذا البث المروّع والماكر للمناظرات العسكرية عن «الأمن» إلى كل خطوة من خطوات الحياة. ومرّة جديدة، يؤدّي هذا كله إلى تغلغل الأفكار العسكرية عن مقاضاة الحرب، والاستعداد لها، في قلب الحياة اليومية في المدينة.

تتم العسكرة الماكرة للحياة الحضرية في زمن صار الجنس البشري، في غالبيته، من النوع الحضري للمرّة الأولى في تاريخه، أي منذ ١٥٠٠٠٠ عام. وهو يكتسب طاقته من دوائر مختلفة من العسكرة والأمننة، التي، إلى اليوم، لم يتم التأمل فيها معًا، أو درسها ككل. وهي المهمة التي اختص بها هذا الكتاب.

ومن طريق المقدّمة، ولإعطاء نكهة للمجموعة اللافتة للدوائر السياسية

والاجتماعية والثقافية التي استعمرها في صورة عامة التخطيط المدني العسكري الجديد، يجدر تقديم مقوماته الرئيسة الخمسة.

تنظيم الأمن المُدني

كما هي الحال مع وصفات هيوبر وميلز في ما يتعلق بالمستقبل، يقوم التنظيم العسكري المدني الجديد، مع كل تعقيده وامتداده، على فكرة رئيسة: يجب على التقنيات العسكرية في الملاحقة والاستهداف، وفي شكل دائم، استعمار المواقع والمساحات للحياة اليومية في «الأوطان والمدن المحلية في الغرب على السواء»، إضافة إلى حدود العالم المُستعمر الجديد. بالنسبة إلى آخر المعلمين الأمنيين والعسكريين، هذا أمر ملزم، وهو الوسيلة المناسبة الوحيدة لتصحيح مسار الحقائق الجديدة في ما يسمونه الحرب «غير المتماثلة» أو «غير المنتظمة».

تدفع حروب كهذه الإرهابيين والمتمرّدين غير الدوليين إلى مواجهة القوى الدولية الأمنية والعسكرية والاستخبارية العالية التكنولوجيا لتزدهر تنظيماتهم في مجموعة من شركات السلاح الخاصة والمشتركة التابعة لهم. وبصفة كونهم غير نظاميين وإذ يتعذر تمييزهم إلى حد كبير من جماهير المدينة، يتوارى المقاتلون غير الدوليين، والميليشيات، والمتمرّدون والإرهابيون، بطريقة خفيّة بفضل غطاء جهل الهوية الذي تقدمه مدن العالم المزدهرة (خصوصًا المناطق السريعة النمو غير الرسمية). فهم يستغلون ويستهدفون تصاعد القنوات وطرق المواصلات التي تربط المدن الحديثة: الإنترنت، اليوتيوب، تكنولوجيا نظام تحديد المواقع (GPS)، الهواتف الجوالة، خطوط الطيران، السياحة العالمية، الهجرة الدولية، شبكات المرفأ، المالية العالمية، وحتى خدمات البريد وشبكات الطاقة.

تُظهر الاعتداءات الإرهابية في نيويورك، وواشنطن، ومدريد، ولندن، ومومباي (لتعداد قلة من مناطق الاعتداء)، مع الهجومات العسكرية الدولية على بغداد، وغزّة، ونابلس، وبيروت، وغروزني، ومقديشو وجنوب أوسيتيا، أن الحرب غير المتماثلة

هي أداة نقل العنف السياسي عبر المسافات المتعدّدة القوميات. أكثر فأكثر، تدور الحرب المعاصرة في السوبرماركات، ومجمعات البناء، وأنفاق القطارات والمناطق الصناعية بدلًا من ساحات القتال المفتوحة، والأدغال أو الصحارى.

ويعني كل هذا، إذا أمكن القول للمرة الأولى منذ العصور الوسطى، أن تمركز جغرافيات المدن والأنظمة التي تحبكها من دون انقطاع بدأت تسيطر على الأحاديث التي تحيط بالحرب، والجغرافيا السياسية والأمن. ففي المذهب العسكري الجديد للحرب غير المتماثلة ـ التي توصف أيضًا بصراع ضئيل الحدّة، وشبكة حرب (netwar)، والحرب الطويلة، أو «حرب الجيل الرابع» ـ صارت مواقع المدن الركيكة واليومية وتداولاتها ومسافاتها «ساحة المعركة[1] الرئيسة في الوطن والخارج على السواء».

في هذا السياق، أُعيد سريعًا تخيّل المذهب الأمني والعسكري الغربي في طرائق طمست الفصل القانوني والعملي بين الشرطي والاستخباري والعسكري؛ والفروق بين الحرب والسلم؛ والفروق بين العمليات المحلية والوطنية والعالمية. أكثر فأكثر، بطلت الحروب والتعبئات المرتبطة بها محصورة في الزمان والمكان، وصارت، عوضًا عن ذلك وفي آن، غير محدودة ودائمة تقريبًا. في الوقت نفسه، أنفقت مراكز السلطة الدولية موارد أكثر فأكثر في محاولة لفصل الأجسام التي تُعَدّ خبيثة ومُهدِّدة عن تلك التي تُعَدّ قيّمة ومُهَدَّدَة داخل مساحات المدن اليومية والبنى التحتية التي تربط بينها. بدلًا من حقوق إنسانية أو شرعية وأنظمة شرعية ترتكز على المواطنية الكونية، تأسست هذه السياسات الأمنية الناشئة على تنميط الأشخاص، والأماكن، والسلوكيات، والجمعيات والمجموعات. حدد هذا النوع من الممارسات هذه الفئات كموضوعات خطرة، مرتكزًا على أساس علاقتها المزعومة بالعنف، والإخلال

(١) انظر Tim Blakmore, War X: Human Extensions in Battlespace, Toronto, University of Toronto Press, 2005.

بالأنظمة الجغرافية المهيمنة التي تدعم الرأسمالية العالمية الليبرالية الجديدة، أو مقاومتها.

في الغرب، هدد هذا التحول بإعادة هندسة أفكار المواطنية والتخوم الوطنية المركزية إلى مفهوم الدولة القومية الغربية منذ أواسط القرن السابع عشر. وقد يستخدم الهاجس المتزايد مع خطر التنميط أدوات الأمن الوطني لتفكيك الأفكار التي تغذّي تصوّر المواطنية الوطنية الكونية. على سبيل المثال، تضغط الولايات المتحدة الآن على بريطانيا لوضع نظام تأشيرة خاصة للمواطنين البريطانيين الراغبين في زيارة أميركا والذين هم على صلة وثيقة بباكستان. في تعبير آخر، تهدّد تطورات كهذه باتخاذ إجراءات حدود ضمن حدود مساحات الدول ـ الوطنية – مع تحدي التعريف الجغرافي والاجتماعي للداخل والخارج للمجتمعات السياسية. هذا المسار يوازي، في المقابل، انفجار نقاط حدود وطنية ضمن الحدود الإقليمية للدول في المطارات وموانئ الشحن ومحطات الإنترنت ومحطات السكك الحديد للقطارات السريعة.

في الوقت نفسه، تتعدى أسلحة الحكومات في الشّرطة والأمن والاستخبارات الحدود الوطنية الإقليمية، حيث تُقام أنظمة مراقبة عالمية لرصد المطارات والموانئ والتجارة والمالية ووسائل الاتصال العالمية. أُدمجت برامج الحدود الإلكترونية مثلًا ـ كبرنامج رايثون في المملكة المتحدة ـ في أنظمةٍ عابرة للحدود الوطنية لمراقبة سلوك المسافرين عبر البيانات التعدينية قبل صعودهم إلى داخل الطائرات المتجهة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة. وتتوسع قوات الشرطة أيضًا إلى ما وراء حدود الدول ـ الوطنية. أنشأت دائرة شرطة نيويورك مثلًا، حديثًا، سلسلة من عشرة مكاتب ما وراء البحار كجزء من ازدياد جهودها ضد الإرهاب. وتنتشر شرطة وطنية إضافية حول القمم السياسية العالمية والأحداث الرياضية. وفي تحرك متواز، تُنقل إلى الخارج أكثر فأكثر مخيّمات اللاجئين وملاجئهم لإبعادهم إلى ما وراء الحدود الإقليمية للدول الرأسمالية الغنية، فتُخزن الأجسام البشرية التي تُصنَّف خبيثة، لا قيمة لها أو مهدّدة، ويتم التعامل معها في خفاء وعن بُعد.

يأتي توسع قوى الشرطة إلى ما بعد الحدود الوطنية تحديدًا في وقت تنتشر القوات العسكرية على نحو نظامي زائد في الدول الغربية. وقد أنشأت الولايات المتحدة أخيرًا قيادة عسكرية لأميركا الشمالية للمرة الأولى: القيادة الشمالية[1]. وكانت هذه المنطقة سابقًا البقعة الوحيدة غير المشمولة بهذه الطريقة. كذلك خفضت الحكومة الأميركية تدريجًا الحواجز الشرعية الطويلة الأمد للانتشار العسكري داخل المدن الأميركية. وتُجرى تمارين التدريب على الحرب اليوم على نحو نظامي في المدن الأميركية، وهي موجّهة نحو محاكاة أزمات الأمن في الوطن فضلًا عن التحديات لتهدئة التمرد في المدن للأطراف المستعمرة في الجنوب العالمي. إضافة إلى ذلك، وفي تقارب دراماتيكي للمذهب والتكنولوجيا، باتت الأقمار الاصطناعية العالية التكنولوجية والطائرات من دون طيار المطورة للرصد ما بعد الحرب الباردة أو الأعداء المتمردين، تستعمل على نحو متزايد في المدن الغربية.

فوكو والبُمرنج (التسديد والارتداد)

يتغذّى التنظيم المدني العسكري الجديد بتجارب أساليب في الاستهداف والتكنولوجيا في مناطق الحرب المُستَعمرة، مثل غزّة أو بغداد، أو بعمليات أمنية في خلال أحداث رياضية أو قمم سياسية عالمية. تشكّل هذه العمليات تجارب على الأرض للتكنولوجيا والتقنيات التي ستباع عبر الأسواق الأمنية الوطنية المزدهرة في العالم. وقد باتت عمليات تقليد كهذه، تحديدًا النماذج الاستعمارية في التهدئة، والعسكرة والسيطرة، التي تطبّق في شوارع عالم الجنوب، تمتد إلى مدن معقل الرأسمالية في الشمال. هذا التآزر بين العمليات الأمنية في الوطن والخارج، هو المزية الرئيسة الثانية للتنظيم المدني العسكري الجديد.

شخّص الباحث في الدراسات الدولية لورنيزو فيراشيني حال انبثاق دراماتيكي

(١) انظر www.northcom.mil/.

معاصر في استيراد استعارات وتقنيات استعمارية نموذجية لإدارة المناطق الواقعة في قلب عواصم أوروبا وأميركا الشمالية وإنمائها. هذا المسار، على ما يشرح، يعمل تدريجًا لإقامة «تمييز كلاسيكي وطويل الأجل بين المظهر الخارجي والمظهر الداخلي للحال الاستعمارية»[١].

وعليه، من الضروري التشديد على أن انبثاق استراتيجيات وتقنيات استعمارية تدريجًا وسط الدول ـ الوطنية مثل الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة وإسرائيل في مرحلة «ما بعد الاستعمار»[٢] المعاصرة يشمل ليس نشر تقنيات التنظيم المدني العسكري الجديد في مناطق القتال الأجنبية فحسب، وإنما أيضًا بثها وتقليدها عبر أمننة الحياة الحضرية الغربية. وكما في القرن التاسع عشر، عندما استوردت الدول الأوروبية المستعمِرة تقنية بصمة الإصبع، والسجون الشاملة الرؤية، وصناعة بناء الجادّات على الطريقة «الهوسمانية من خلال جيرات متمردة، إلى المدن المحلية، بعد تجربتها أولًا على الحدود المُستَعمَرَة، تعمل التقنيات الاستعمارية اليوم عبر ما سماه ميشال فوكو «مفاعيل بُمرنج» (التسديد والارتداد)[٣]. «يجب ألّا ننسى هذا أبدًا»، كما كتب فوكو، «في حين كان للاستعمار أيضًا، مع تقنياته وأسلحته السياسية والقانونية، والذي نقل في شكل جلي أنماطًا أوروبية إلى قارات أخرى، أثر مهم في

(١) Lorenzo Veracini, Colonialism Brought Home: On the Colonization of the Metropolitan Space Borderlands, 4:1 للمراجعة www.borderlands.net.au.

(٢) انظر Derek Gregory, The New David Harvey, The Colonial Present, Oxford: Blackwell,2004 Imperialism, Oxford: Oxford University Press, 2005.

(٣) Michel Foucault, Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France, 1975-6, London: Allen Lane, 2003, 103. On the panoption، انظر Tim Mitchell, The Stage of Modernity, In Tim Mitchell Questions of Modernity, Minneapolis; University of Minnesota Press, 2000, 1-34. عن التخطيط الهوسماني، راجع Eyal Weizman، مقابلة مع Phil Misselwitz, Military Operations as Urban Planning، Mute Magazine, August 2003 at www.metamute.org. وعن بصمة الإصبع، راجع Chandak Sengoopta, Imprint of the Raj: How Fingerprinting Was Born in Colonial India, London: Pan Books, 2003.

البُمرنج (التسديد والارتداد) في آليات السلطة في الغرب، وفي أجهزتها ومؤسساتها وتقنياتها. فقد أعيدت سلسلة كاملة من النماذج الاستعمارية مجددًا إلى الغرب الذي كان يمكنه، في النتيجة، ممارسة شيء مشابه للاستعمار، أو استعمار داخلي، على نفسه»[1].

يتميز التنظيم المدني العسكري الجديد، في الزمن المعاصر بعدد ضخم من آثار البُمرنج (التسديد والارتداد) الفوكوية المروعة التي صرف هذا الكتاب معظم صفحاته لدرسها بالتفصيل، لا بل يشملها، في الواقع. فعلى سبيل المثال، تنشر قوات الشرطة اليوم روتينيًا في أميركا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا الطائرات بلا طيار الاسرائيلية التي صمّمت عموديًا لإخضاع الفلسطينيين واستهدافهم. والجنود الخاصون في إدارة السجون الأميركية «سوبرماكس متورطون اليوم في شكل كبير في إدارة الأرخبيل العالمي لتنظيم الاعتقال والتعذيب المزدهر منذ بداية الحرب على الإرهاب». ثم إن شركات عسكرية خاصة كثيرة تستحوذ عقود إعادة البناء في العراق ونيو أورلينز معًا. ويسعى المخططون لعمليات الأمن في أثناء الأحداث العالمية إلى تطبيق الخبرات الإسرائيلية في مراقبة السكان. واعتمدت قوات الشرطة في أوروبا وأميركا سياسات «أطلق ـ لتقتل المطورة لمكافحة التفجيرات الإنتحارية في تل أبيب وحيفا، وهذا مسار أدى مباشرة إلى القتل الدولي لجان شارل دو مينيزيس برصاص شرطة لندن لمكافحة الإرهاب في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥».

في هذه الأثناء، بدأت أساليب الشرطة العدوانية والعسكرية في التظاهرات العامة والتحركات الاجتماعية في لندن وتورنتو وباريس ونيويورك، تستعمل الآن «الأسلحة غير القاتلة نفسها التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في غزّة وجنين. واستورد بناء «المناطق الأمنية حول المراكز المالية الاستراتيجية والدوائر الحكومية في لندن ونيويورك، مباشرة، تقنيات تستعمل في قواعد ما وراء البحار والمناطق

(١) Faucault, Society Must Be Defended، المصدر نفسه.

الخضر. وأخيرًا، تُستعمل تقنيات كثيرة لدعم جيوب مطوقة في العراق أو لاحتجاز المدنيين في شكل دائم في غزة والضفة الغربية، تبيعها في العالم كحلول أمنية قاطعة ومثبتة الفاعلية في المعارك، اتحادات متحالفة تربط إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها من الشركات والدول.

أساسًا، تدعم آثار كهذه من البُمرنج التي تخلط المذاهب الأمنية والعسكرية في مدن الغرب مع تلك التي في الأطراف المستعمرة، الجغرافيات الثقافية التي تدير سياسة اليمين واليمين المتطرف، بالترافق مع المعلقين الصقور داخل الجيوش الغربية نفسها. وتنزع هذه إلى عدّ المدن وفقًا لنظرتها على أنها، جوهريًا، مساحات مشكلية ـ المواقع الأساسية التي تتكثّف فيها أعمال التدمير والمقاومة والتعبئة والمعارضة والاحتجاج التي تتحدى الدول الوطنية الأمنية في الداخل والخارج معًا.

وكثيرًا ما يتمثّل ازدهار حركات اليمين المتطرف، وهي معاقل السياسات الوطنية ـ الإتنية، في قوة داخل الشرطة والدولة العسكرية. وهي تنزع إلى النظر إلى المناطق الريفية والضواحي الحضرية الغنية على أنها المساحات الأصلية والصافية للقومية البيضاء، التي ترتبط بالمسيحية والقيم التقليدية. الأمثلة هنا تبدأ بالأصوليين المسيحيين الأميركيين، مرورًا بالحزب الوطني البريطاني إلى حزب الحرية النمسوي، والجبهة الوطنية الفرنسية وفورزا إيطاليا الإيطالي. والنمو السريع والمترامي الأطراف لأحياء كوزموبوليتانية في المدن الغربية، في الوقت نفسه، تُصنفه هذه المجموعات بالعبارات الاستشراقية نفسها كالمدن الضخمة في الجنوب العالمي، كأمكنة خارجة راديكاليًا على الوطن الضعيف، كأراضي حرب غريبة من مثل بغداد أو غزّة.

مع ذلك، وفي شكل متناقض، يميل الخيال الجغرافي الذي يدعم التخطيط المدني العسكري الجديد إلى التعامل مع الحدود المُستعمَرَة والأوطان كمجالَيْن مفصولين أساسًا ـ أو قل طرفين في صدام الحضارات، وفق نظرية صموئيل هانتينغتون

الحارقة والمثيرة جدًّا للجدل[1]. يتعايش الفصل الخيالي، في صعوبة، مع الطرائق التي تخاطب فيها المذاهب الأمنية والعسكرية والاستخبارية كلا الطرفين على نحو متزايد ليلتحما معًا في وحدة سلسة. وتعمل تصورات كهذه لإنكار الطرق التي تربط مدن كلا الطرفين على نحو متزايد بواسطة الهجرة والاستثمار.

ولّد تقديم «كل هذه المدن على أنها مساحات مشكلية وراء المناطق الريفية والضواحي الحضرية الغنية للمجتمعات الوطنية الأصلية انسجامًا غريبًا بين الأطراف المستَعمَرة والمعاقل الرأسمالية». بناء جيوب (مناطق) طائفية مطوقة كما في إسرائيل، على سبيل المثال، اعتمدته القوات الأميركية في بغداد منذ العام ٢٠٠٣، ووصف موظفو الأمن الأميركيون هذه الجيوب، على نطاق واسع، بأنها التطور للأسلوب الأميركي لتطويق (بوابات) المجتمعات في العراق. وعقب اجتياح إعصار كاترينا نيو أورلينز أواخر العام ٢٠٠٥، تحدّث ضباط الجيش الأميركي عن حاجتهم إلى «استعادة المدينة من المتمردين وفق الأسلوب العراقي».

إذًا، تنعكس طريقة الحياة الحضرية في المناطق المستعمَرة، في قوة، وأكثر من أي وقت مضى، على مدن المستعمِرين. والواقع أن إسقاط الاستعارات الاستعمارية والنماذج الأمنية على مدن ما بعد الاستعمار الكبيرة في معاقل الرأسمالية يغذّيها «استشراق المدن الداخلي الجديد»[2]. ويعتمد هذا على الانتشار الواسع بين المعلّقين الأمنيين والعسكريين والسياسيين اليمينيين في تصوير أحياء المهاجرين داخل مدن الغرب على أنها مناطق «متخلفة» تهدّد الجسم السياسي لمدن الغرب أو دوله. في فرنسا مثلًا عمل التخطيط الحكومي بعد الحرب على وضع تصور شامل لمشاريع الإسكان على أطراف الضواحي، على أنها محميات «قرب الأطراف تتعلق

(١) انظر Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon and Schuster: New York, 1998.

(٢) انظر Sally Hoowell and Andrew Shryok, «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America's «War on Terror; Anthropological Quarterly 76, 443-62.

بمراكز المدن الكبرى للبلاد، وإنما بعيدة عنها[1]. الذكريات المرّة عن حرب الجزائر وغيرها من الحروب المضادة للاستعمار أتخمت خطب اليمين الفرنسي المتطرف عن سلطة «بيضاء ضعيفة وعدم الأمان الذي تسببه الضواحي - مسار أدى إلى تعبئة دراماتيكية للقوات الأمنية الفرنسية داخل تجمعات مباني المهاجرين الرئيسة وحولها عقب أعمال الشغب في الضواحي العام ٢٠٠٥. وفي حديثها عن التحول من الاستعمار الخارجي إلى الاستعمار الداخلي في فرنسا، أشارت كريستين روس إلى الطريقة التي «تُبعد بها فرنسا اليوم نفسها عن مستعمراتها (السابقة)، في الداخل والخارج معًا». ويتم هذا، على ما تضيف، عبر تطويق مهم للمهاجرين، ونقلهم إلى الضواحي في إعادة صياغة ضخمة لحدود باريس الاجتماعية وغيرها من المدن الفرنسية[2]. أعمال شغب العام ٢٠٠٥ كانت الأخيرة فحسب من سلسلة من ردود الفعل على تزايد العسكرة والأمننة لهذا النوع من الاستعمار الداخلي والإقصاء القسري إلى الأطراف، في الداخل، وهو ما سمّاه مصطفى ديكِك «الأراضي الوعرة للجمهورية الفرنسية المعاصرة»[3].

في الواقع، وعلى هذا المثال يخلط اليمين المعاصر بين الإرهاب والهجرة، ويرى أي هجرة بسيطة أكثر بقليل من أعمال حرب. ووصف هذا التبديل الاستطرادي بـتسليح الهجرة[4] يحول التركيز من الواجبات الأخلاقية في تقديم الضيافة والملجأ نحو تجريم المهاجرين وتجريدهم من إنسانيتهم كأنهم أسلحة مناهضة للقواعد المتجانسة والإتنية - الوطنية المزعومة للسلطة الوطنية.

---

(١) Stefan Kipfer and with Kanishka Goonewardena, Colonization and the New Imperialism: On the Meaning of Urbicide Today, Theory and Event 10: 2, 2007, 1-39.

(٢) Kristin Ross, Fast Cars, Clean Bodies: Decolonization and the Reordering of French Culture, Cambridge, MA: MIT Press, 1996. 12.

(٣) Mustafa Dikec, Badlands of the Republic: Space, Politics and Urban Policy, Oxford: Blackwell, 2007. راجع أيضا، Ross Fast Cars, Clean Bodies

(٤) Cato, The weaponization of Immigration, Center for Immigration Studies, February 2008, انظر على الموقع www.cis.org.

وفي المناظرات الأخيرة عن الحرب غير المتماثلة، وغير النظامية والخفيفة الحدّة ـ حيث لا يمكن تعريف شيء من خارج تعريفات العنف السياسي اللامحدودة التي لا تنتهي ـ لطّخ المعلقون اليمينيون واليمينيون المتطرفون، في لغط متزايد وغير مريح، مدن الشتات والمدن الكوزموبوليتانية الغربية بأنها شيطانية. وذهب صموئيل هانتينغتون، بنظريته عن صدام الحضارات، إلى حد أبعد، بِعَدّهِ نسيج سلطة الولايات المتحدة وهويتها الوطنية مهددين ليس فحسب بسبب الإرهاب الإسلامي العالمي، وإنما أيضًا لأن المجموعات غير البيض وخصوصًا اللاتينية منها باتت تستعمر مناطق المدن الأميركية الكبيرة وتسيطر عليها[1].

باعتماده رؤى مانوية كهذه عن العالم، حاول المنظّر العسكري الأميركي ويليام ليند أن يبرهن أن أعمال الهجرة الوضعية من الجنوب العالمي إلى مدن الشمال لا بدّ من أن تفسر اليوم على أنها أعمال حرب. وكتب ليند: «في حرب الجيل الرابع، يمكن أن يكون الغزو بالهجرة، في النهاية، خطيرًا كما الغزو من جيش دولة. وتحت ما سماه «الإيديولوجيا المسمّمة للتعددية الثقافية شرح أن المهاجرين إلى دول الغرب يمكنهم الآن إطلاق «نوع محلي من حرب الجيل الرابع، التي قد تكون أخطر الأنواع إلى اليوم[2].

نظرًا إلى الحركة ذات الاتجاهين لنماذج التنظيم المدني العسكري الجديد بين المدن الغربية وتلك المستعمَرة على الحدود، التي تغذّيها الغريزة المعادية للتنظيم المدني لدول الأمن القومي، ليس مفاجئًا أن تظهر في مدن كلا النطاقين تشابهات مذهلة. في المجالين، تتكاثر أنماط الحدود العسكرية، القاسية، والأسوار والحواجز حول جيوب محمية ومناطق أمنية، وتفرض في شكل أكبر كلما اتسعت المدينة

(١) انظر Samuel Huntington, Who Are We: The Challenges to Americas National Identity, Simon & Schuster: New York, 2005; and Huntington, Clash of Civilizations.

(٢) William Lind, Understanding Fourth Generation War, Military Review, sept-Oct 2004, 16 موجود على www.au.af.mil/au/awc/awcgate/milreview/lind.pdf.

وانفتحت، جدران حواجز ـ جيرسي ملغومة، حواجز تدقيق في الهوية، دوائر تلفزيونية مغلقة (CCTV)، مراقبة بيومترية وأنماط عسكرية لمراقبة المداخل تحمي أرخبيلات من المراكز الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية أو العسكرية من خارج يُعد عنيدًا، فقيرًا أو خطرًا. وفي أمثلة عن درجات قصوى، تشمل هذه مناطق خضرًا، وسجونًا عسكرية، وأحياء إتنية وطائفية وقواعد عسكرية؛ وهي تنمو حول مناطق مالية استراتيجية، وسفارات، ومساحات سياحية واستهلاكية، ومطارات ومجمعات موانئ، وساحات رياضية، ومجمعات مغلقة، ومناطق لتجهيز التصدير.

وفي النطاقين معًا، ترتبط الجهود لتحديد الملفات الشخصية للسكان الحضريين بأنظمة متشابهة تراقب، وتلاحق، وتستهدف الأجسام الخطرة وسط جماهير الحياة الحضرية. وبالتالي نرى انتشارًا واسعًا للأقمار الاصطناعية العالية التكنولوجيا، والطائرات من دون طيار، والدوائر التلفزيونية المغلقة «الذكية، والسلاح غير القاتل، والبيانات التعدينية والمراقبة البيومترية في مختلف مجالات المدن في الوطن والخارج. وفي النطاقين معًا، أخيرًا، يسود شعور مماثل أن العقائد الجديدة للحرب الدائمة تُستغل لمعاملة جميع السكان الحضريين كأهداف دائمة هي في طبيعتها غير خطرة، فبدلًا من أن تُفترض كذلك، تحتاج الآن لتثبت ذلك في شكل دائم للهندسات المعقدة في المراقبة أو تكنولوجيا بيانات التعدين، في حين يتحرك الشخص في أرجاء المدينة. تدعم هذه التطورات إجراءات متوازية شرعية تستهدف مجموعات تُعدّ خطرة مع قيود خاصة، وتوقيفات وقائية، أو أوليًّا سجن في مخيمات أو معسكرات اعتقال عالمية ـ متداخلة المناطق مع تعذيب إضافي ـ شرعي.

وبينما تعمل هذه الأرخبيلات المختلفة بطرائق عدة واسعة، تضاف إلى التقاليد الحضرية للأنظمة الأمنية المفتوحة المجالات التي تجبر الأشخاص على إثبات أهليتهم إذا أرادوا التحرك في حرية. ويسأل المنظّرون والفلاسفة الحضريون اليوم هل استُبدلت بالمدينة، التي هي مساحة رئيسة للمعارضة وللتحركات الجماعية

داخل المجتمع المدني، جُغرافيات مركبة مصنوعة من أنظمة مختلفة من الجيوب والمخيمات ترتبط في ما بينها وتُعزل عن الخارج الحضري خلف الجدران أو أنظمة لمراقبة الدخول[1]؟ في إطار كهذا، يسأل الفرد هل تصل الأمننة الحضرية في المستقبل إلى حدّ سيفرق فعلاً ما بين دور المدن الاستراتيجي الاقتصادي كموجّه رئيس للتراكم الرأسمالي، ودورها التاريخي كمراكز تعبئة للمعارضة الديمقراطية.

مراقبة اقتصادية

بالوصول إلى السمة الرئيسة الثالثة من نقطة الانطلاق ـ التخطيط المدني العسكري الجديد للاقتصاد السياسي ـ من الضروري التشديد على أن استعمار التفكير الحضري وممارسة الأفكار العسكرية في «الأمن» ليس لهما أي مصدر. في الواقع هما ينبعان من سلسلة مركّبة من المصادر. تشمل هذه تمدّد مجمعات صناعية متعددة القوميات تنتشر وراء القطاعات العسكرية والأمنية لتصل إلى صناعات التكنولوجيا والمراقبة والترفيه؛ مجموعة واسعة من المستشارين، ومختبرات الأبحاث والجامعات المشتركة التي تبيع حلولاً أمنية كالرصاصات؛ الفرضية لحل المشكلات الاجتماعية المعقدة؛ وعدد كبير من المفكرين الأمنيين والعسكريين الذين يجادلون اليوم في أن الحرب والعنف السياسي يتركزان في شكل غامر في مساحات الحياة الحضرية اليومية ومساراتها.

على الرغم من كونها غامضة وتشمل الكثير، تلوث الأفكار عن الأمن عمليًّا كل أوجه السياسة العامّة والحياة الاجتماعية[2]، لذا تعمل هذه المجمّعات الصناعية ـ الأمنية الناشئة معًا على التحديات المربحة جدًّا باستهدافها دومًا النشاطات اليومية، والمساحات والسلوكيات في المدن، إضافة إلى القنوات التي تربط التجمعات

(١) انظر bülen Diken and Carsten Bagge Laustsen, The Culture of Exception: Sociology Facing the Camp, London: Routledge, 2005,64; Stephen Graham and Simon Marvin, Splintering Urbanism, London: Routledge, 2001.

(٢) انظر Giorgio Agamben, Security and Terror, Theory and Event, 5: 4, 2002, 1-2.

السكنية. وسط الانهيار الاقتصادي العالمي، تزدهر أسواق الخدمات الأمنية والتكنولوجيات بطريقة لم تشهدها سابقًا.

أساسًا، كما يُظهر مثال رايثون مجددًا، تشترك مجموعة الشركات الأمنية نفسها في بيع تقنيات التخطيط المدني العسكري الجديد وممارساتها، وفي تأسيسها والإشراف عليها في مناطق الحرب ومدن الوطن على السواء. وكما في الاتحاد الأوروبي، كثيرًا ما لا تستورد السياسات الأمنية لأوروبا الواسعة الجديدة، ودول أخرى والكتل التي تتخطى حدود الوطن، بالضرورة، الوسائل العسكرية والعالية التكنولوجيا لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين، لأنها الوسائل الفضلى لتصويب مشكلاتها الأمنية. على العكس، تقصد سياسات كثيرة كهذه المساعدة على بناء أبطال صناعيين محليين من خلال تطوير شركاتهم الخاصة في الدفاع والأمن والتكنولوجيا لكي تنافس ازدهار الأسواق العالمية للتكنولوجيا الأمنية.

في سوق التصدير الرابحة هذه، تبرهن التجربة الإسرائيلية في محاصرة المدن وتحويل الأراضي المحتلة مخيمات سجون حضرية دائمة أنها ذات تأثير خاص. هي المصدر الأخير لتقنيات وتكنولوجيا «مثبتة» في المعارك. سياج الحدود الجديد العالي التكنولوجيا بين الولايات المتحدة ومكسيكو مثلًا، بناء كونسورتيوم يضم بوينغ وشركة إلبيت الإسرائيلية التي طورت راداراتها وتكنولوجياتها في الاستهداف في خلال الحصار الدائم للحياة الحضرية الفلسطينية. ومروع أيضًا كيف تركزت جليًا الاستراتيجيات الأميركية لقمع التمرد في العراق على محاولات تضاهي تعامل الإسرائيليين مع الفلسطينيين في خلال الانتفاضة الثانية.

تركزّ الاقتصاديات السياسية الداعمة للتنظيم المدني العسكري الجديد حتمًا على دور مجموعة نخبوية في ما يسمّى المدن «العالمية على أنها مراكز الرأسمالية الليبرالية المُحدثة، وإنما أيضًا الميادين والأسواق الرئيسة لتداول الحلول الأمنية الجديدة. وتنظّم أكبر المراكز المالية العالمية، في شكل خاص، المسارات العالمية للعسكرة والأمننة. فهي تُؤوي مراكز القيادة الرئيسة للأمن العالمي، والشركات التكنولوجية

والعسكرية، وتوفر المواقع لأكبر الجامعات المشتركة في العالم ـ تسيطر الأخيرة على أبحاث تكنولوجيات الأمن الجديدة وتطورها – وتدعم شبكات المؤسسات المالية العالمية التي كثيرًا ما تعمل لمحو المدن والموارد في الأراضي المستعمرة أو الاستيلاء عليها باسم الاقتصاديات الليبرالية المحدثة والتجارة الحرة.

وتساعد شبكات المدن العالمية التي تُدار عبرها أولًا الرأسمالية الليبرالية المحدثة ـ لندن، نيويورك، باريس، فرانكفورت وغيرها ـ هكذا على إنتاج منطقيات استعمارية عدوانية جديدة في الكسب والسلب بواسطة رأسمال متعدد الجنسية، يعمل عن كثب مع جيوش دول ومتعهدين عسكريين خاصين.

مع احتكارات الدول لتخفيف العنف وانتشار الشركات العسكرية الخاصة في التملك والمرتزقة، كثيرًا ما تساعد وحشية العنف والسلب «قاتلة الحياة الحضرية على دعم الأوجه الطفيلية لاقتصاديات المدن الغربية، وتغذّي الرأسمالية المشتركة المعاصرة التي تبدو واضحة أكثر من أي وقت مضى»[١]. في عالم يسكنه في شكل متزايد شبح استنزاف الموارد الوشيك، يرتبط التنظيم المدني العسكري الجديد ارتباطًا وثيقًا بالاستغلال الاستعماري الجديد للموارد البعيدة في جهد يدعم المدن الأغنى وأنماط الحياة الحضرية الثرية. وتوفّر نيويورك ولندن السلطة المالية المشتركة التي استولت عبرها شركات النفط الغربية على محزونات النفط العراقي منذ اجتياح العام ٢٠٠٣. واغتصاب الأرض الاستعماري المحدث لإنتاج الوقود الحيوي للسيارات أو الغذاء للسكان المتزايدين في المناطق الحضرية غير المستقرة في الشمال الغني، تنظّمه أيضًا أسواق سلع أساسية عالمية تتركز في أكبر مدن العالم المالية. وأخيرًا، يوفر النمو السريع في الأسواق لأمن عالي التكنولوجيا، في ذاته، أكبر عون لهذه المدن في زمن يتداعى الاقتصاد العالمي.

(١) انظر Kipfer and Goonewargena, Colonization and the New Imperialism

البنية التحتية الحضرية، الحرب الحضرية

تولّد طبيعة المدن المعاصرة في ذاتها ـ ترابطها في شبكات من البنى التحتية الكثيفة، وكثافة سكانها وعدم الكشف عن الهوية، واتكالها على استيراد الماء والغذاء والطاقة ـ إمكان العنف ضدها، وعبرها. وعليه، تنظر الدولة والمقاتلون من خارجها، على السواء، إلى المدينة على نحو متزايد، على أنها وسيلة رئيسة لحرب متحركة.

وتبيّن أمثلة حديثة كيف تربح الجهات الفاعلة من خارج الدولة الكثير من السلطة باستيلائها على تقنية البنية التحتية الضرورية لدعم الحياة المعاصرة العالمية بغية التخطيط لقوة عنفها السياسي، والأهم زيادته. ويستخدم المتمردون بنية المدينة التحتية لمهاجمة نيويورك ولندن ومدريد أو بومباي، فيخربون شبكات الكهرباء، وأنابيب النفط، أو أنظمة الهاتف الجوال في العراق، ونيجيريا وكل مكان آخر. وقد استخدم الصوماليون في عمليات اختطاف وفي اعتراض طرق الشحن العالمية بطريقة نظامية، جواسيس من وسطاء الشحن في لندن لتزويدهم معلومات تفيدهم في هجوماتهم. بعملها هذا، تستطيع هذه الجهات الفاعلة مع أبسط الأسلحة، تحويل الخطوط الجوية، وقطارات الأنفاق، والسيارات، والهواتف الجوالة، والكهرباء وشبكات الاتصالات، أو السفن الصغيرة، أجهزة قاتلة.

لكن تهديدات الإرهاب هذه للبنية التحتية، وإن كانت حقيقية جدًا، تشحب أمام الجهود الأقل وضوحًا للدول العسكرية لاستهداف بنى المدينة التحتية الرئيسة. وقد عملت القوات الأميركية والإسرائيلية، على سبيل المثال، في شكل نظامي لإبطال تحديث مجتمعات حضرية كاملة عبر تدمير بنية غزّة التحتية، والضفة الغربية، ولبنان والعراق منذ العام ١٩٩١. واستبدلت الدول بالحرب الشاملة على المدن، التدمير النظامي لإمدادات المياه والكهرباء بأسلحة مصمّمة خصوصًا لهذه الغاية، من مثل قنابل تُمطر ملايين مكبّات الغرانيت (الكربون الطري) لقطع خطوط محطات الكهرباء.

وتنتهي أنواع الحروب هذه التي يُزعم أنها إنسانية، وإن بيعت لوسائل الإعلام

بطريقة تفرض الضغط السياسي المتصلب على الدول المعادية، إلى قتل أكثر أفراد المجتمع ضعفًا، بطريقة فاعلة كالقصف، وإنما بعيدًا من نظرات الكاميرات النزوية. وتُهندس الهجومات هذه عبر افتعال متعمد لأزمات الصحة العامة في مجتمعات تكتظ بالسكان ولا توجد فيها بدائل لتحديث الماء، والمجاري، والطاقة، أو إمدادات طبية وغذائية.

يعدّ حصار إسرائيل المدمّر لغزّة منذ انتخاب حماس العام ٢٠٠٦ مثالًا قويًا. فهو حوّل ممرًّا حضريًّا كثيفًا، ينحصر فيه ١,٥ مليون نسمة، منطقة في حجم جزيرة وايت، ليغدو مخيم سجن كبير. وضمن هذه الحدود، يبقى موت الضعفاء، وكبار السن، والشباب والمرضى، غير مرئي للعالم الخارجي. ويُجبر الأشخاص الأقوياء على العيش في ما سمّاه جورجيو أغامبِن «الحياة العارية ـ وجودٌ بيولوجي يمكن التضحية به في أي وقت مع سلطة استعمارية تُمسك بحق القتل مع إفلات من العقوبة، لكنها انتزعت المسؤوليات الأخلاقية والسياسية أو الإنسانية كلها من السكان»[1].

على نحو متزايد، تطمس أهداف حرب البنية التحتية هذه، كوسيلة إكراه سياسي، في سلاسة، هيكلية منافسة اقتصادية وطاقة جغرافيات سياسية. وقد ربحت روسيا المتجددة الكثير مثلًا ليس عبر انتشارها العسكري الرسمي، وإنما عبر تهديداتها المتواصلة بوقف إمداد المدن الأوروبية بالطاقة، بضربة واحدة.

مواطنون جنود

المزية الخامسة الرئيسة للتنظيم المدني العسكري الجديد هي طريقة مزاعمه في الشرعية، التي تصهر سبله العسكرية بالمادة الثقافية، والشعبية، والحضرية، والإلكترونية. ولا تتطلب في الغالب مثلًا المهمات العسكرية في الملاحقة والمراقبة والاستهداف أنظمة تكنولوجية كاملة جديدة. عوضًا عن ذلك، تستولي،

(١) انظر Girgio Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, Stanford: Stanford University Press.

في بساطة، على الأنظمة العامة في المدن التي تقوم عليها وسائلها المنظمة رقميًا للسفر والاستهلاك. وعليه، كما في وسط لندن، تحولت مناطق الشحن المزدحمة مناطق أمنية. وتوفر تفاعلات الإنترنت ومعاملاته الأساسية بيانات التعدين بغية قطع السلوكيات المفترضة التي تشكل تهديدًا، من جذورها. ثم إن حلم تصنيع السيارات الذكية أظهر إلى الوجود أنظمة أسلحة آلية. وتدعم صور الأقمار الاصطناعية ونظام تحديد المواقع أساليب حياة حضرية مدنية جديدة ترتكز على استعمال هيكليات قوات الجو الأميركية التي تسهّل «دقّة القصف الحضري. وكما في المبادرة الأمنية الجديدة في مانهاتن الواطئة، تحولت كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) المصممة ليشعر المتسوقون بالأمان، أنظمة مراقبة «مضادّة للإرهاب».

لعل أقوى السلاسل في التقاطعات المدنية ـ العسكرية في صميم التنظيم المدني العسكري الجديد صيغت من ضمن ثقافات تسلية ظاهرية واقعية وإلكترونية وأخبار مشتركة. وعليه، وللبحث عن مجندين رشيقي الأصابع للسيطرة على أحدث الأسلحة والطيارات من دون طيار العالية التكنولوجيا، أنتج الجيش الأميركي بعض أهم ألعاب الفيديو عن الحرب الحضرية وأكثرها شعبية. وتسمح الألعاب الرائجة جدًّا مثل لعبة الجيش الأميركي «جيش أميركا أو مشاة البحرية الأميركية» الطيف المحارب الكامل[1] للاعبين بقتل الإرهابيين في مدن خيالية ومستشرقية في إطار عمليات ترتكز مباشرة على أنظمة التدريب الخاصة بالجيش الأميركي. ولإنهاء الحلقة بين وسائل التسلية الواقعية والقتل عبر جهاز التحكم عن بعد، تحاكي الآن لوحات التحكم لآخر أنظمة الأسلحة الأميركية ـ مثل محطات المراقبة الأخيرة لطياري الطائرات من دون طيّار المسلحة «بريداتور»، والتي يصنعها أصدقاؤنا القدامى رايثون ـ لوحات مفاتيح البلاي ستايشنز، التي هي في النهاية مألوفة جدًا لدى المجندين.

والدائرة الحيوية الأخيرة للعسكرة التي تربط الثقافة الحضرية والشعبية في المدن

(١) راجع على سبيل المثال:.www.americasarmy.com

المحلية بالعنف الاستعماري في المدن المحتلة تركِّز على عسكرة ثقافة ـ السيارة الراسخة وإنما المتزايدة. أقوى رمز هو شعبية المركبة العسكرية Sports Utility Vehicle، ظاهرة بارزة خصوصًا في الولايات المتحدة. فصعود الـهامر وهبوطه مثال محوري استثنائي. وكما سنرى هنا، تحولت المركبات العسكرية الأميركية للحرب الحضرية مركبات مدنية فائقة ـ العدوانية تُسوّق على أنها التجسيد الوطني للحرب على الإرهاب. تعديل المركبات العسكرية SUVs إلى مدنية، بدوره، جعلها المركبة المفضلة لمرتزقة بلاكووتر في شوارع العراق، إضافة إلى التركيز الأخير على تجنيد محركات أميركية لاستهداف الأقليات الإثنية الحضرية. أضف إلى ذلك أن التحولات الموقتة نحو سيارات مدنية مُحَوْسبة تتقاطع في شدة مع الجهود المستنفدة للجيش الأميركي لبناء مركبات أرضية كاملة الروبوتية موجهة من أجل الحرب الحضرية. وما يجمع كل هذه الروابط طبعًا، هو انعدام الأمن والعنف الذي يسببه التبذير الأميركي للنفط، مما يجبر القوات العسكرية الأميركية على دخول مباراة رخيصة للوصول إلى المخزونات والإمدادات المتضائلة والسيطرة في سرعة عليها.

الأهداف

هذا هو السياق الذي يهدف فيه «مدن تحت الحصار» إلى تقديم بحث ونقد واسعي النطاق عن ملامح التنظيم المدني العسكري الجديد. بعكس المناقشات التقليدية في السياسات الدولية والعلوم السياسية والتاريخ، لا ينظر «مدن تحت الحصار» إلى المساحات والبنى التحتية والجوانب الثقافية لحياة المدينة كمجرد خلفية سلبية للهجرة وانتشار العنف أو بناء «الأمن». في الواقع، الطريقة التي تنشأ فيها المدن والمساحات الحضرية وتعاد هيكلتها تُبحث راهنًا للمساعدة على تشكيل هذه الاستراتيجيات والأوهام، إضافة إلى نتائجها (والعكس صحيح).

لتحقيق هذا، تعمّد «مدن تحت الحصار» العمل عبر مجموعة واسعة غير مألوفة من الموازين الجغرافية. إذ يؤكد الكتاب كيف يعمل التخطيط المدني العسكري

الجديد في تشكيل حياة حضرية في قلب عواصم الغرب، والمدن المزدهرة على الحدود المستعمرة لعالم الجنوب، على السواء. ويكشف، فضلاً عن ذلك، كيف يتم كل هذا عبر عمليات واتصالات تتطلب أن تظل الموازين العابرة للحدود الوطنية، والوطنية، والحضرية والجسدية في الاعتبار في الوقت نفسه[1].

يهدف الكتاب خصوصًا إلى توحيد خطابين مختلفين تمامًا، ومنفصلين عادة، عن المدن والحياة الحضرية: النقاش المتزايد في الدراسات الأمنية والسياسة الدولية عن تخطيط الأمن المدني؛ وعمومًا المناظرات الأكثر نقدًا ضمن الدراسات المُدنية، والجغرافيا، والهندسة والأنتروبولوجيا والدراسات الثقافية في ما يتعلق بسبل تحدي هذه التغيرات سياسة المدن والحياة الحضرية في زمن التخطيط المدني السريع.

تأليف هذا الكتاب حفزّه جزئيًا غياب تحليلات يسهل الوصول إليها ونقدية تبحث كيف أن الأمبريالية النامية والجغرافيات الاستعمارية التي تميز القرن المعاصر تربط أواصر المدن داخل نواة العواصم والأطراف المستعمرة[2]. هذا الإهمال هو نتيجة انقسام متصلب في العمل الأكاديمي. ويعني هذا، عمومًا، أن طلاب السياسة الخارجية والعسكرية والقانونية والعلاقات الدولية كان يجب عليهم التصدي للحروب الأمبريالية الجديدة على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، كان هناك تقريبًا جسم منفصل من طلاب المُدنية، والقانون والاجتماع يعمل لاستكشاف السياسة الجديدة للمدن الغربية التي أحاطت بالأمن الوطني ودفعت إلى موازين مُدنية ووطنية داخل الدول الغربية. لكن هذه المناظرات بقيت منفصلة، في عناد، بسبب تقاليد نظرياتها المختلفة، وتوجهاتها الجغرافية والعددية، لكلا الطرفين.

يمكن تفسير هذا الفشل في التحليل جزئيًا من حيث طريقة التحقيقات الغالبة، المحافظة والواقعية، في شأن الرابط بين العولمة والأمن الذي قسم الوقع المعاصر

---

(١) انظر Michael Peter Smith, Transnational Urbanism: Locating Globalization, New York; Blackwell, 2001.

(٢) انظر Gregorg, The Colonial Present

إلى وطن حضارة الشمال الغني والعصري وحضارة منفصلة في الجنوب العالمي توصف إلى حد كبير بالتخلف، والخطر والمرض والفوضى[1]. في الواقع، كما سنرى لاحقًا، فإن وجهات نظر مانوية كهذه هي، في ذاتها، القوة الدافعة وراء التنظيم المدني العسكري الجديد. وتميل هذه النظريات إلى أبلسة جنوب مستشرق بأنه مصدر اللاأمان المعاصر كله. وتعمل، في نشاط أيضًا، لإنكار الطرق التي يعتمد عليها، أساسًا، الشمال الغني في حياته المدنية والاقتصادية، والتي يتشكل عبرها، والتي تربطه بجنوب ما بعد الاستعمار ـ وفي بعض الحالات، المستعمَر حديثًا. في هذا السياق تؤدي هذه الخطب دورًا رئيسًا لإنتاج العنف الرمزي الضروري الذي يسمح للدول بإطلاق العنف الحقيقي والحرب.

وبإثارة التوجس حيال المنافسات الجغرافية السياسية للدول ـ الوطنية أو لحركات عابرة للحدود الوطنية غير ـ الدولية، تتجاهل تمامًا، هذه النظريات الواقعية، المحافظة، فضلاً عن ذلك، كيف أن المدن وعمليات التخطيط المدني تقدم أيضًا أشكالًا إقليمية من الهيمنة، وعدم المساواة المفرطة، وعدم الأمان، وتساعد على نشر العنف. «واحدة من المحدّدات الأساسية للتجربة الحديثة» على ما كتب المنظّر الثقافي فريدريك جايمسون العام ٢٠٠٣، «يمكن ايجادها في الطريقة التي تُقنّع فيها الأمبريالية النظام وتخفي طبيعته. لسبب وحيد هو أن القوى الأمبراطورية في النظام القديم لا تريد أن تعرف شيئًا عن مستعمراتها أو عن العنف والاستغلال اللذين يتأسس عليهما ازدهارها»[2].

من المستغرب ربما أن تكون الاختصاصات الأكاديمية التي يزعم أنها تتعامل بالقضايا المُدنية، هي نفسها التي تكافح للتغلب على إرثها الاستعماري التاريخي

---

(١) كتابات روبرت كابلان أمثلة رئيسية هنا. انظر Kaplan, The coming Anarchy, Atlantic Monthly, February 1994; Kaplan The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post-Cold War world, New York; Random House, 2000.

(٢) Frederic Jameson, The End of Temporality, Critical Inquiry, 29(4), 2003,700، ذكر في Kipfer and Goonwardena Colonization and the New Imperialism.

الخاص. وكبح هذا دراماتيكيًا قدرتها على فهم التخطيط المدني العسكري الجديد. فالرؤية المانوية التي تميز الكتابات المحافظة عن العولمة يمكن إدراكها أيضًا في أعمال منظّرين مُدنيين كثر. وعلى الخصوص، يبقى مفهوم عالم مقسم منطقتين مغلقتين بإحكام ـ مدن «متقدمة موجهة من خلال الجغرافيا الحضرية أو علم الاجتماع»، ومدن «نامية موجهة من خلال دراسات التنمية» ـ ملحوظ الانتشار.

يعني هذا، في كثير من الأحيان، أن المدن في الغرب وما يسمى العالم النامي تبقى مفصولة في شكل مصطنع، مع اهتمام نظري يركز في شكل كبير على ما ذكر سابقًا. يترك هذا المدن النامية والمحورية في الجنوب مصنفة في خانة «الآخر، خارج الثقافة الغربية، وهو وضع يجعل من المستحيل على المنظّرين أن يفهموا كيف تشكل مجموعتا المدن إحداهما الأخرى في شكل متبادل داخل جغرافيات أمبراطورية، استعمارية جديدة، أو ما بعد استعمارية[١].

كان حقل الدراسات الحضرية بطيئًا خصوصًا في توجيه دور المدن المركزي ضمن الأمبريالية الجديدة ـ عودة ظهور عسكرة عدوانية استعمارية تركّز على تملّك الأراضي والموارد، في عنف، في الجنوب[٢]. في الواقع، يصور المعلقون والمنظّرون الليبراليون مدن الشمال المزدهرة بأنها مثالية كمراكز للهجرة ومختبرات للتكامل الكوزموبوليتاني، مزايا تُفسّر على أنها حيوية لمستقبلها الاقتصادي العالي التكنولوجيا، وأنها المنبت الرئيس للاقتصاد العلمي العالمي. ويرى معلّمو السياسة الحضرية النافذون مثل ريتشارد فلوريدا، أن تكاملًا كهذا هو المحرّك الرئيس للإبداع الاقتصادي داخل الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيًا[٣].

---

(١) Jenny Robinson, Cities Between Modernity and Development, paper presented to the annual meeting of the Association of American Geographers, 2003, New Orleans, unpublished paper.
راجع أيضًا كتابها Ordinary Cities, London, Routledge, 2006.

(٢) انظر Kanishka Goonewardena and Stefan Kipfer, Postcolonial Urbicide: New Imperialism, Global Cities and the Damned of the Earth, New Formations, 59, Autumn 2006, 23-33.

(٣) انظر Richard Florida, The Rise of the Creative Class, New York; Basic Books, 2002

من ناحية أخرى، تتجاهل هذه النظريات في صورة نظامية الطريقة التي كثيرًا ما تتصرف بها مدن الشمال العالمية كطفيليات اقتصادية أو بيئية، تفترس الجنوب، وتستولي، في عنف، على الطاقة والمياه والأرض والموارد المعدنية، معتمدة على ظروف عمل استغلالي في التصنيع في الخارج، مسببة أضرارًا في تغيّر المناخ، ومولدة سيلًا كبيرًا من الضرر في السياحة والنفايات. ومجهولة أكثر الطرائق التي تتصرف بها دول الشمال العالمي على أنها المراكز الرئيسة لتمويل السيطرة على العالم النامي وتنظيمه، وهو أمر في صميم توسع الرأسمالية الليبرالية الجديدة(1). فالطرائق التي تستغل فيها المدن الغنية في العالم الرأسمالي المتقدم العنف «قاتل الحياة الحضرية، الذي يستهدف عمدًا جغرافيات المدينة في الجنوب العالمي لدعم تكديس رأس المال، قلمّا عُرف عنها شيء»(2). «مدن تحت الحصار» هو محاولة لتصحيح هذا الوضع.

موجز

يتضمن «مدن تحت الحصار» ثلاثة فصول واسعة وموضوعية، تليها سبع دراسات لقضايا مفصلّة. يتناول الفصل الأوّل الموضوعي كيف عادت الحرب والعنف السياسي والتخيلات العسكرية والأمنية، اليوم، لتدخل المدن من جديد. ويأتي هذا التطور بعد مرحلة طويلة ساد في خلالها الظن أن الجيوش الغربية كانت مشغولة بالتخطيط لمبادلات نووية بين القوى العظمى تشمل الكرة الارضية، أو تكثف معارك دباباتها عبر السهول الريفية. ويبحث هذا الفصل أيضًا في الطرائق التي يستخدمها المذهب العسكري والأمني الأخير لاستعمار المجالات اليومية للتجمعات السكانية الحديثة.

ينتقل الفصل الثاني إلى البحث كيف تعمل معاقل اليمين السياسي المتنوعة في

---

(١) انظر على سبيل المثال: Saskia Sassen, The Global City: New York, London, Tokyo, Princeton: Princeton University Press, (2nd Edition) 2002; PeterTaylor, World City Network: A global Urban Analysis, London: Routledge, 2003.

(٢) للاطلاع على مناقشة جيدة جداً لهذا الموضوع، انظر: Kipfer and Goonewardena Colonization and the New Imperialism; and goonewardena and kipfer, ‘Postcolonial Urbicide.

شكل متزايد لأبلسة المدن، من منطلق أنها، جوهريًا، أمكنة مهدِّدة أو مشكلية تتطلب عنفًا سياسيًّا، ومراقبة عسكرية، أو أمننة جذرية. في الفصل الثالث فصّلت المزايا الخاصة للتنظيم المدني العسكري الجديد، واستعملت بعض آخر الأبحاث في علم الاجتماع لألقي الضوء على السمات الرئيسة للتقاطع العميق بين التنظيم المدني والعسكرة.

دراسات القضايا السبع توجه المسارات التي يربط عبرها التخطيط المدني العسكري الجديد الحياة الحضرية في الغرب إلى الحياة على الحدود المستعمَرَة. الأولى تكشف على التوالي عن تكاثر الحدود وأنظمة المراقبة داخل نسيج الحياة الحضرية؛ طموحات الجيش الأميركي في حرب حضرية ومضادة للتمرد ترتكز على نشر رجال آليين مسلحين؛ ثم الصلات بين التسلية، والتقليد والجيش الأميركي والعنف الأمبريالي. تتمعّن الدراسات الثلاث الأخيرة في انتشار التكنولوجيا الإسرائيلية وعقيدتها في الحرب الحضرية والأمن؛ الصلات بين البنية التحتية الحضرية والعنف السياسي المعاصر؛ ثم الطرق التي أُرسيت عبرها ثقافة مركبة الأراضي الوعرة (SUV) في إطار ظروف جغرافية سياسية واقتصادية ـ سياسية تربط المدن والمساحات الوطنية والمستعمرة.

ثمة سبل لتحدّي أيديولوجيات التخطيط المدني العسكري الجديد وتكتيكاته وتكنولوجياته والدفاع عن رؤى ديمقراطية وغير عسكرية للحياة الحضرية المعاصرة وبعث نشاط جديد فيها. خلصت إلى هذه الإمكانات الإيجابية في الفصل الأخير، عارضًا لمجموعة «مضادة للجغرافيا» من الناشطين والفنانين والحركات الاجتماعية، كل منها يتوخّى تحدّي العنف الحضري كما هو قائم الآن، وبطرائق عديدة، ويسعى إلى جعل الأفكار الراديكالية عن الأمن أسسًا لحركات سياسية جديدة. وبدلًا من كيد الدول الوطنية الأمنية، يجب أن تركّز هذه الحركات الجديدة على أسس الأمن الإنسانية والحضرية والبيئية في عالم تتصاعد فيه أزمات الغذاء والماء والبيئة والمدن المتنامية، ويتغير المناخ ومستوى البحار سريعًا، ويتضاءل، في شدّة، الوقود الأحفوري.

الفصل الأوّل

الحرب تدخل المدينة من جديد

كوكب حضري

مطلع القرن العشرين، كان واحد من أصل عشرة أشخاص من مجموع سكان الأرض البالغ عددهم ١,٨ مليار نسمة يعيش في المدن، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل، على الرغم من أن الجنس البشري كان، في غالبيته، ريفيًّا وزراعيًّا. إنما نسبة من السكان الحضريين الموجودين، في غالبيتهم، في العواصم المزدهرة من الشمال العالمي، كانت تدير الشؤون الصناعية والتجارية والحكومية في عالم استعماري يتصل بعضه ببعض أكثر من ذي قبل. في الوقت نفسه، في الدول المستعمَرة، بقي السكان الحضريون نسبيًّا قلةً، يتركزون في عواصم ريفية ومراكز تجميع وتوزيع تجارية: «السكان الحضريون للأمبراطوريات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والألمانية في ذروة الإدواردية (عهد الملك إدوارد السابع ملك بريطانيا)»، على ما كتب مايك دايفيس، «لم يتجاوزوا على الأرجح نسبة تتفاوت بين ٣ و٥ في المئة من البشرية المستعمَرة»[1]. كما قيل، لم يتجاوز عدد السكان الحضريين في العالم العام ١٩٠٠

(١) Mike Davis, the Urbanization of Empire: Megacities and the Laws of Chaos, Social Text 22: 4, 2004,4.

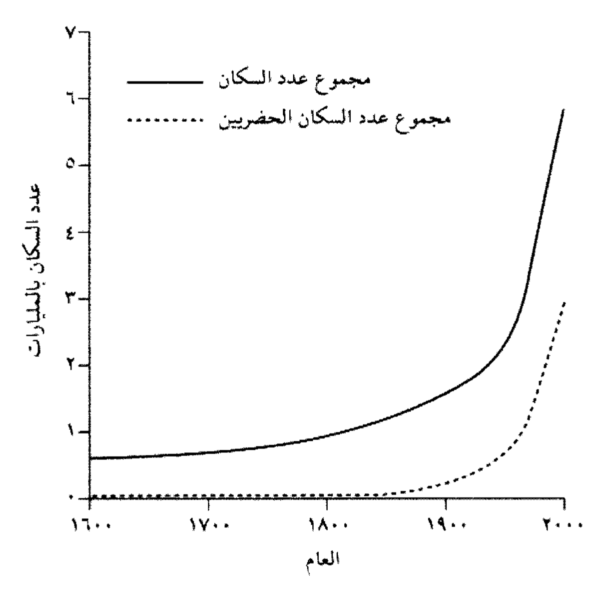
ـ نحو ١٨٠ مليون نسمة ـ مجموع السكان في أكبر عشر مدن في العالم العام ٢٠٠٧.

في مجرى النصف الثاني من القرن، ازداد عدد سكان الأرض في شكل ثابت وإنما غير لافت، ليصل إلى ٢,٣ مليارين بحلول العام ١٩٥٠. وفيما تضاعف عدد السكان الحضريين ثلاث مرات تقريبًا ليصل إلى نحو ٥٠٠ مليون، كانوا لا يزالون يشكّلون أقلّ من ٣٠ في المئة من مجموع السكان. لكن التطورات التي تلت نصفية القرن هذه، إنما كانت مذهلة: أعظم تحرك شامل، ترافق وأعظم انفجار ديمغرافي، في تاريخ البشرية. بين العامين ١٩٥٧ و٢٠٠٧، تضاعف عدد السكان الحضريين أربع مرات. في العام ٢٠٠٧، كان يمكن تصنيف نصف سكان العالم البالغ عددهم ٦/٧ مليارات كقاطني مدن (الرسم ١/١). صار الجنس البشري سريعًا من النوع الحضري، في غالبيته. تطلّب الأمر عشرات آلاف الأعوام ـ من ٨٠٠٠ قبل المسيح حتى العام ١٩٦٠ ـ ليسكن المدن أوّل مليار حضري في العالم؛ وإنما سيتطلب الأمر نحو خمسة عشر عامًا ليرتفع هذا الرقم من ثلاثة مليارات إلى أربعة[١]. داكا، عاصمة بنغلادش، المدينة ذات الـ٤٠٠,٠٠٠ العام ١٩٥٠، نمت كالفطر لتتحول العام ٢٠٠٥ العاصمة التي يعيش فيها نحو ٢٢ مليونًا، أي بزيادة خمسين ضعفًا في خمسة وسبعين عامًا فقط. ونظرًا إلى كثافة المدن، ينحصر أكثر من نصف البشرية راهنًا في مساحة لا تزيد على ٢,٨ في المئة من مساحة أرضنا، والضغط يشتد يومًا بعد يوم[٢].

بانتقالنا إلى ما سمّي «القرن الحضري»، يبدو أن لا نهاية لهذا التنظيم المدني المتهور في عالمنا. في العام ٢٠٠٧، كان الناس يزدادون بمعدل ١,٢ مليون نسمة إلى سكان العالم الحضريين كل أسبوع. وبحلول العام ٢٠٢٥، بحسب التقديرات الراهنة، سيبلغ عدد الحضريين، في سهولة، خمسة مليارات، يعيش الثلثان منهم في الدول «النامية». وفي العام ٢٠٣٠، سيكون في آسيا وحدها ٢,٧ ملياران؛ ستزدحم مدن الأرض بملياري نسمة إضافيين عما تتسع اليوم. وبعد ذلك بعشرين عامًا، في

(١) Humansecurity-cities.org, Human Security for an Urban Century, Vancouver, 2004, 9 موجود على .humansecuritycities.org

(٢) William M. Reilly, urban Population Booming, TerraDaily.com, 27 June 2007.



الرسم ١/١ مجموع سكان العالم، ومجموع السكان الحضريين، ١٦٠٠-٢٠٠٠.

العام ٢٠٥٠، سيكون ٧٥ في المئة تمامًا من سكان الأرض الذين يقدر عددهم بـ٩,٢ مليارات نسمة، أغلب الظن، من سكان المدن[١].

في تعبير آخر، ستستضيف الأرض بعد أربعة عقود تمامًا سبعة مليارات ساكن حضري، أي أربعة مليارات إضافية عن العام ٢٠٠٧. وستكون الغالبية العظمى من هؤلاء في المدن المتنامية والمدن الكبرى لآسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. بالتأكيد، ستستمر مدن كثيرة في الدول المتقدمة في النمو، وإنما سيكون نموها ضئيلًا مقارنة بالانفجار الحضري في الجنوب العالمي.

وبما أن مراكز الجاذبية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية وربما التكنولوجية تظهر في الجنوب، ستستمر بلا هوادة التغيرات الديمغرافية والاقتصادية الهائلة. وكما في المدة الأخيرة، في العام ١٩٨٠، كانت ثلاث عشرة من أكبر مدن العالم الثلاثين في «العالم المتطور»؛ وفي العام ٢٠٠٠ تناقص هذا العدد إلى ثمانٍ. وبحلول العام

(١) United Nations Habitat, State of the World's Cities 2006/7, United Nations Habitat: Nairobi, 2007, 4.

٢٠٥٠، من المحتمل أن تكون قلة فقط من المدن الكبرى الثلاثين الأعلى في الترتيب، واقعة في الدول «المتطورة» سابقًا (الجدول ١/٢).

	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
١	٢١,٩ طوكيو	٢٥,١ طوكيو	٢٦,٤ طوكيو	٢٦,٤ طوكيو
٢	١٥,٦ نيويورك	١٦,١ نيويورك	١٨,١ مكسيكو سيتي	٢٣,٦ بومباي
٣	١٣,٩ مكسيكو سيتي	١٥,١ مكسيكو سيتي	١٨,١ بومباي	٢٠,٢ لاغوس
٤	١٢,٥ ساو باولو	١٥,١ ساو باولو	١٧,٨ ساو باولو	١٩,٧ ساو باولو
٥	١١,٧ شنغهاي	١٣,٣ شنغهاي	١٦,٦ نيويورك	١٨,٧ مكسيكو سيتي
٦	١٠,٠ أوزاكا	١٢,٢ بومباي	١٣,٤ لاغوس	١٨,٤ داكا
٧	٩,٩ بوينس أيرس	١١,٥ لوس أنجلس	١٣,١ لوس أنجلس	١٧,٢ نيويورك
٨	٩,٥ لوس أنجلس	١١,٢ بوينس أيرس	١٢,٩ كالكوتا	١٦,٦ كاراتشي
٩	٩,٠ كالكوتا	١١,٠ أوزاكا	١٢,٩ شنغهاي	١٥,٦ كالكوتا
١٠	٩,٠ بيجينغ	١٠,٩ كالكوتا	١٢,٦ بوينس أيرس	١٥,٣ جاكرتا
١١	٨,٩ باريس	١٠,٨ بيجينغ	١٢,٣ داكا	١٥,١ دلهي
١٢	٨,٧ ريو دي جانيرو	١٠,٥ سيول	١١,٨ كراتشي	١٣,٩ لوس أنجلس
١٣	٨,٣ سيول	٩,٧ ريو دي جانيرو	١١,٧ دلهي	١٣,٩ مترو مانيلا
١٤	٨,١ موسكو	٩,٣ باريس	١١,٠ جاكرتا	١٣,٧ بوينس أيرس
١٥	٨,١ بومباي	٩,٠ موسكو	١١,٠ أوزاكا	١٣,٧شنغهاي
١٦	٧,٧ لندن	٨,٨ تيانجين	١٠,٩ مترو مانيلا	١٢,٧ القاهرة
١٧	٧,٣ تيانجين	٨,٦ القاهرة	١٠,٨ بيجينغ	١١,٨ اسطنبول
١٨	٦,٩ القاهرة	٨,٢ دلهي	١٠,٦ ريو دي جانيرو	١١,٥ بيجينغ
١٩	٦,٨ شيكاغو	٨,٠ مترو مانيلا	١٠,٦ القاهرة	١١,٥ ريو دي جانيرو
٢٠	٦,٣ إيسين	٧,٩ كراتشي	٩,٩ سيول	١١,٠ أوزاكا
٢١	٦,٠ جاكرتا	٧,٧ لاغوس	٩,٦ باريس	١٠,٠ تيانجين
٢٢	٦,٠ مترو مانيلا	٧,٧ لندن	٩,٥ اسطنبول	٩,٩ سيول
٢٣	٥,٦ دلهي	٧,٧ جاكرتا	٩,٣ موسكو	٩,٧ باريس
٢٤	٥,٣ ميلانو	٦,٨ شيكاغو	٩,٢ تيانجين	٩,٤ حيدر آباد
٢٥	٥,١ طهران	٦,٦ داكا	٧,٦ لندن	٩,٤ موسكو
٢٦	٥,٠ كراتشي	٦,٥ اسطنبول	٧,٤ ليما	٩,٠ بانكوك
٢٧	٤,٣٧ بانكوك	٦,٤ طهران	٧,٣ بانكوك	٨,٨ ليما
٢٨	٤,٦ سان بيتسبورغ	٦,٤ إيسين	٧,٢ طهران	٨,٦ لاهور
٢٩	٤,٦ هونغ كونغ	٥,٩ بانكوك	٧,٠ شيكاغو	٨,٢ مدراس
٣٠	٤,٤ ليما	٥,٨ ليما	٦,٩ هونغ كونغ	٨,١ طهران

الرسم ١/٢ أكبر ثلاثين مدينة في العالم في الأعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، و(المتوقع) ٢٠١٠. جدول يظهر السيطرة المتزايدة لـ«المدن الكبرى» (ميغا سيتيز) في الجنوب العالمي.

استقطاب العالم

نتعلّم الآن ما الذي اختبرته دول العالم النامي طَوال ثلاثة عقود: اقتصاديات ليبرالية جديدة غير ثابتة وغير عادلة تقود إلى مستويات من الاختلال الاجتماعي والشقاء، لا يمكن أن تُصدّ إلّا بقمع وحشيّ[١].

التحضّر السريع للعالم مهمٌّ جدًّا. وكما أعلنت الأمم المتحدة «ستشكل الطريقة التي تتوسع فيها المدن وتنظم نفسها، في الدول المتقدمة والنامية على السواء، خطرًا على الإنسانية»[٢].

وفي وقت تميل مدن سوائية كتلك الواقعة في غرب قارة أوروبا إلى إنماء شعور بالأمان، تتميز المجتمعات غير المتكافئة، عمومًا، بالخوف، وارتفاع نسبة الجريمة والعنف، والعسكرة الكثيفة. وقد زادت هيمنة النماذج الليبرالية الجديدة في الحكم طوال العقود الثلاثة الماضية، والمترافقة مع انتشار نماذج عقابية واستبدادية في عمل الشرطة والضبط الاجتماعي، من حدّة الفروق الحضرية. وكانت النتيجة أن الفقراء في المناطق الحضرية يواجهون، إجمالًا، نقصًا في الخدمات العامة من ناحية، والأبلسة والجريمة الملموسة من ناحية أخرى.

يوفّر التحرر المحدث السائد اليوم ـ إعادة تنظيم المجتمعات عبر فرض علاقات السوق على نطاق واسع – النظام الاقتصادي، إذا عصفت الأزمات[٣]. في هذا الإطار، تميل المجتمعات إلى بيع الأملاك العامة (أكانت مرافق عامة أم مساحات عامة) وفتح الأسواق المحلية لرأس المال الخارجي. فتقوّض استراتيجيات

(١) Madeleine Bunting, Faith. Belief. Trust. This Economic Orthodoxy Was Built on Superstition, Guardian, 6 October 2008.

(٢) United Nations Population Fund, The State of World Population 2007: Unleashing the Potential of Urban Growth, United Nations, New York: Rensslaer Polytechnic Institute, 2007.

(٣) انظر Michael Pryke, City Rhythms; neoliberalism and the Developing World, in John Allen, Doreen Massey and Michael Pryke, eds, Unsettling Cities, London: Routledge, 1999, 229-70.

السوق القائمة على توزيع الخدمات العامة، البرامج الاجتماعية والصحيّة والرعاية الاجتماعية وتحلّ محلّها[1].

التوسع الاستثنائي للأدوات المالية وآليات المضاربة حاسم أيضًا للتحرر المحدث. فقد باتت كل منطقة من المجتمع تُسوق وتُمول. وتراكمت الديون المالية القاسية على الدول والمستهلكين على السواء، وهي أوراق مالية عن طريق صكوك غامضة من سوق الأسهم العالمية. وكانت الأسواق المالية، في العام ٢٠٠٦، أي قبل بداية الانهيار المالي العالمي، تتداول في شهرٍ أكثر من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للعالم بأسره[2].

عمليًا، كثر الكلام الاقتصادي البديهي على «الخصخصة»، و«التكيّف الاقتصادي» و«إجماع واشنطن» المموه للتحولات المزعجة.

وهي بمنزلة عبارات ملطفة لما سمّاه جين راي سجن «الإكراه المنسّق للمدينين العالميين»، لسحق اليد العاملة المحلية والحماية البيئية، ولكسر الأسواق المفتوحة على العمليات غير المراقبَة لتمويل رأس المال[3]. جرّد افتراس رأس المال العالمي الاقتصادات الفقيرة والضعيفة من الثروة، وقد نظمته حفنة من المدن الكبرى في الشمال ليس إلّا. «سياسات التكيّف الهيكلي» (SAPs) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول العالم الفقيرة بين أواخر السبعينات وأواخر التسعينات (من القرن العشرين)، أعادت هندسة الاقتصادات، بينما تجاهلت قضايا الرعاية الاجتماعية والأمن البشري. وأتت النتيحة اضطرابًا هائلًا، وانعدام الأمن على نطاق واسع، وتحضّرًا هائلا وغير رسمي. وأجبر تدهور الأوضاع في مناطق زراعية

(١) Chris Wright and Samantha Alvarez, Expropriate, Accumulate, Financialise, Mute Magazine, 10 May 2007، موجود على .www.metamute.org

(٢) Randy Martin, where Did The Future Go?, Logos 5: 1, 2006.

(٣) Gen Ray, Tactical Media and the End of the End of History, Afterimage 34: 1-2, 2006.

تسويقية متزايدة ـ مترافقًا عمومًا مع انسحاب أنظمة الرعاية الاجتماعية المنتدبة بسبب قيود «سياسات التكيّف الهيكلي»[١] ـ الكثير من الناس على الهجرة نحو المدن.

ويعني «التحرر المحدث»، من ثم، وفي ثبات، انهيارًا في فرص التوظيف الرسمي للسكان الحضريين الهامشيين؛ واضمحلال شبكات ـ الأمان المالية، والاجتماعية والطبية، وأنظمة الصحة العامة، والمرافق العامة، والخدمات التربوية؛ ونموًّا ضخمًا لكل من الدين الاستهلاكي والقطاع غير الرسمي من الاقتصادات. وتميل هذه الأنظمة المالية والمَدينة في كثير من الأحيان، على ما يقول مايك دايفيس، إلى «إزالة ـ ألغام الأموال العامة للدول النامية وخنق الاستثمار الجديد في مجال الإسكان والبنية التحتية». وعملت، بالتالي، «سياسات التكيف الهيكلي» في بعض الحالات كي «تهلك التوظيف في القطاع العام، وتدمّر الصناعات البديلة من الاستيراد، وتهجّر عشرات الألوف من المنتجين الريفيين غير القادرين على منافسة الزراعة ـ الرأسمالية الضخمة المدعومة في الدول الغنية»[٢].

كانت هذه العمليات القوة الداعمة الرئيسة وراء التصعيد العالمي الزائد لعدم المساواة في خلال العقود الثلاثة الأخيرة. عبر العالم، مال التصدّع الاجتماعي والاستقطاب المفرط ـ الذي كثفه الانتشار العالمي للرأسمالية الليبرالية الجديدة وأصوليّة السوق ـ إلى التركيز في شكل واضح وكثيف على المدن المتنامية. ويسكن المشهد الحضري اليوم أفراد أثرياء قليلون، وطبقة متوسطة غير مستقرة في كثير من الأحيان، وكتلة من المنبوذين.

ويبدو في كل مكان تقريبًا أن الثروة والقوة والموارد تتجمع، أكثر من أي وقت مضى، في أيدي الأغنياء والسوبر ـ أغنياء، الذين يعزلون أنفسهم على نحو متزايد

(١) انظر Nkgel Harris and Ida Fabricius, eds, Cities and Structural Adjustment, London: University College London Press, 1996.

(٢) Davis, Urbanization of Empire, 2.

داخل شرانق حضرية مسورة، وينشرون أمنهم الخاص أو قوات شبه عسكرية لمهام تطويق حدودهم ومراقبة المداخل. «في مدن كثيرة في العالم، يتعايش الغنى والفقر على مقربة دانية»، على ما كتبت آنّا تيبايجوك، مديرة برنامج الإسكان للأمم المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. «كثيرًا ما تقع المجتمعات والمجمعات السكنية الغنية والمسورة، والأحياء ذات الخدمات الجيدة قرب مدينة ـ داخلية كثيفة أو مجتمعات الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن التي تفتقر إلى أدنى الخدمات الأساسية. وما يميز [الانقسام في كثير من الأحيان] الأسوار المكهربة والجدران العالية، ودوريات شركات الأمن الخاصة المسلحة مع كلاب ضارية»[١].

هذه الاتجاهات ذات بعدين مترابطين. من ناحية، أبرزت الليبرالية الجديدة العالمية بالفعل غور عدم المساواة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فقد زادت الأسواق، وفيض المضاربات وعمليات الإدماج قوة احتكار رأس المال المهيمن، وفاضت الكمية الكبرى من الثروة على أقل عدد من الناس، وعلى الجيوب الحضرية التي يتكتلون فيها. «استمرت الفجوات في الدخل بين الدول الأفقر والأغنى في التوسع»، على ما أكدت الأمم المتحدة. «كان دخل ٢٠ في المئة من سكان العالم في الدول الأغنى العام ١٩٦٠، يبلغ ٣٠ ضعفًا دخل ٢٠ في المئة من الدول الأفقر العام ١٩٩٧، أي بزيادة ٧٤ ضعفًا»[٢].

حتى أن اختصاصيي علم الاقتصاد في البنك الدولي أشاروا، في قلق، العام ٢٠٠٢ إلى أن «واحدًا في المئة من أغنى السكان في العالم يحصّلون دخلًا يوازي دخل ٥٧ في المئة[٣] من الفقراء». وكان مذهلًا في العام ١٩٨٨، أن يبلغ معدل

(١) ذكر في UN-HABITAT unveils State of the Worlds Cities report, 23 October, 2008 موجود على www.unhabitat.org.

(٢) United Nations Development Project, Human Development Report 1999, United Nations: New York, 1999, 36.

(٣) Branco Milanovic, True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculations Based on Household Surveys Alone, The Economic Journal 112, 2002, 88.

دخل أغنى ٥ في المئة من سكان العالم ثمانية وسبعين ضعفًا معدل دخل ٥ في المئة من السكان الأفقر؛ وبعد خمسة أعوام تحديدًا، ارتفع المعدل إلى ١١٤ ضعفًا. في الوقت نفسه، ازداد فقر الـ٥ في المئة الأفقر من سكان العالم، بخسارتهم ربعًا كاملًا من دخلهم الفعلي[١].

في العام ٢٠٠٦، قدّر ١٠,١ ملايين من الأفراد في العالم بأنهم أصحاب ثروات تفوق المليون دولار، من دون احتساب قيمة منازلهم. ويشكل هذا زيادة تقدر بـ٦ في المئة عن العام السابق. ويملك كل فرد من هذه المجموعة النخبوية أصولًا يبلغ مجموعها، في المتوسط، أكثر من أربعة ملايين دولار. وتشكل هذه «الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود الوطنية» ما سماه باحثو «سيتي غروب» «المحركين المهيمنين على الطلب» في معظم الاقتصادات المعاصرة. وهم يعملون على قش «زبد ارتفاع الإنتاجية والاحتكارات التكنولوجية، ثم ينفقون... حصصهم المتزايدة من الثروة الوطنية في أكبر سرعة ممكنة على السلع والخدمات الباهظة»[٢]. في هذا السياق، يخلّفون آثارًا بيئية وكربونية هائلة. في الوقت نفسه، وسط معمعة انهيار الأنظمة المالية، «يشاهد معظم العالم الحفلة الكبيرة عبر التلفزيون»[٣].

من ناحية أخرى، والأمر غير مفاجئ، يزداد عدم المساواة الاجتماعية، في سرعة، داخل الدول، والمناطق والمدن. ويوافق كثر من الاقتصاديين جيوفاني أندريا كورنيا في رأيه عندما يجادل في أن «معظم الموجة الأخيرة لاستقطاب الدخل [داخل الدول]، على ما يبدو، يرتبط بسياسة الدولة المتجهة نحو رفع القيود المحلية وتحرير التجارة الخارجية»[٤]. وأدى هذا إلى تجمع الثروة داخل الطبقات الاجتماعية،

(١) المصدر نفسه، ٥١-٩٢.

(٢) اقتباسان من Mike Davisand Daniel Bertrand Monk, eds, Evil Paradises: Dreamworlds of Neoliberalism, New York: New Press, 2007, xi-xii.

(٣) المصدر نفسه xiii

(٤) Giovanni Andrea Cornia, The Impact of Liberalism and Globalization on Within-country Income Inequality, CESifo Economic Studies 49:4, 2003, 581.

والشركات والمواقع التي في قدرتها الإفادة من الخصخصة وتمديد تمويل رأس المال، فيما قُوضت في الوقت نفسه الأجور، والثروة والأمن في المناطق وعند الأفراد الأكثر تهميشًا.

في الولايات المتحدة مثلًا، ارتفع مُعامِل «جيني» – أفضل مقياس لعدم المساواة الاجتماعية ـ من مستواه العالي سابقًا والبالغ ٠,٣٩٤ في العام ١٩٧٠ إلى ٠,٤٦٢ العام ٢٠٠٠. (تدلّ الدرجة ٠ وفق «جيني» إلى مساواة مثالية، إذ يتقاضى الجميع الدخل نفسه؛ وتمثّل الدرجة ١ عدم مساواة مثالية، فيجمع شخص واحد كل الدخل، ويتقاضى الآخرون كلهم دخلًا يعادل صفرًا. وتشكل الدرجة ما فوق ٠,٣ عدم مساواة اجتماعية مفرطة). هكذا، تجاوزت حفنة من الدول الفقيرة جدًّا في أفريقيا وأميركا اللاتينية، فحسب، الاستقطاب الاجتماعي في الولايات المتحدة[١].

في العام ٢٠٠٧، بلغ متوسط دخل أغنى خُمس سكان الولايات المتحدة ١٦٨,١٧٠ دولارًا في السنة، فيما لم يتعد متوسط دخل الخُمس الأفقر ١١,٣٥٢ دولارًا. كان استعارًا جنونيًا لبضع عشرات من السوبر أغنياء: كان في الولايات المتحدة واحد وخمسون مليارديرًا العام ٢٠٠٣، وصار عددهم ٣١٣ العام التالي[٢]. وتمتزج في الولايات المتحدة هذه التكتلات البالغة من الثروة مع مستويات سجن مذهلة عالية بين المجموعات الأفقر. ومع بروز «الديمقراطية[٣] ـ الجزائية» في العالم، احتجزت الولايات المتحدة، التي يعد سكانها ٥ في المئة من سكان العالم، أكثر من ٢٤ في المئة من مساجين العالم (أكثر من مليوني شخص) العام ٢٠٠٧[٤].

---

(١) Pat Murpgy Peak America-is Our Time Up?, New Solutions 7, 2005, 2 موجود على www.com-munitysolution.org.

(٢) Holly Sklar, Boom Time for Billionaires, ZNet Commentary, 15 October 2004, ذكر في Henry Giroux, 'The conservative Assault on America: Cultural Politics, Education and the New Authoritarianism, Cultural Politics 1:2, 143.

(٣) Joy James, ed, Warfare in the American Homeland: Policing and Prison in a Penal Democracy, Durham, NC; Duke University Press, 2007.

(٤) Ashley Seager, Development: US Fails to Measure Up on Human Index, Guardian, 17 July 2008.

في هذه الأثناء، صارت المملكة المتحدة اليوم الدولة الأكثر استقطابًا في أوروبا الغربية، بصرف النظر عن إيطاليا. عدم المساواة في دخلها ـ في قياس مُعامِل «جيني» أيضًا ارتفع في شكل دراماتيكي منذ مطلع الستينات، مع إعادة تدوير الاقتصاد عبر تنظيم جذري جديد، وخصخصة وتحرر محدث (الرسم ١/٣). وعليه، ارتفعت مداخيل الأثرياء من سكان المملكة المتّحدة ونسبتهم ١٠ في المئة، بالأرقام الحقيقية بنسبة ٦٨ في المئة بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٥. مجموع دخلهم يعادل اليوم مجموع دخل ٧٠ في المئة من أفقر الدول. في المدة نفسها، انخفضت مداخيل الأسر الأفقر في المملكة المتحدة ونسبتها ١٠ في المئة، بنسبة ٨ في المئة (من دون الأخذ في الاعتبار تكاليف السكن). هذه الخفوضات العكسية السريعة في عدم المساواة أتمت ازدهارها في المملكة المتحدة في خلال ما بعد الحرب الكينزية.

بعد تكاليف السكن، زاد الـ١٠ في المئة الأثرياء في المملكة المتحدة حصتهم من ثروة البلاد المخصصة للتسويق، من ٥٧ في المئة العام ١٩٦١ إلى ٧١ في المئة العام ٢٠٠٣. وفي المرحلة نفسها، على ما كتب فيليب بوند في «الإندبندنت»، «انهار رأس المال المضارب، الذي كان يمكن الـ٥٠ في المئة من طبقة سكان بريطانيا الدنيا نشره أو استثماره، من ١٢ في المئة إلى ١ في المئة تحديدًا»[1].

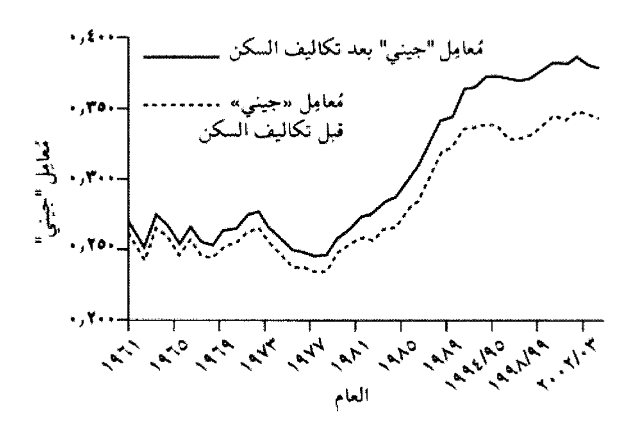
وكان لفرض أصولية السوق نتائج غير متوقعة على كتلة «كوميكون» الشيوعية السابقة في شكل خاص، بعد انهيار الشيوعية أواخر الثمانينات. فهي لم تخلق فقط حفنة من الملياردييرين والملائيين (أقلية حاكمة من الأشراف)، وإنما، في الوقت نفسه، زادت عدد الأفراد الذين يعيشون في الفقر وعدم الأمان المفرط من ثلاثة ملايين العام ١٩٨٨ إلى ١٧٠ مليونًا العام ٢٠٠٤[2].

---

(١) Phillip Blond, Davis Outside View: The End of Capitalism as We Know It?, Independent, 23 March 2008.

(٢) Davis, Urbanization of Empire, 12.

عالميًّا، بحلول العام ٢٠٠٧، كان يعيش أكثر من مليار شخص، ثلث مجموع السكان الحضر حياة غير مستقرة في أحياء فقيرة، سريعة النمو، ومستوطنات غير شرعية. وصار يسيطر على العالم النامي، في شكل متزايد، سكان بلدة ـ الأكواخ البائسون، تشجعهم المخاطر التي يعيشونها على تقبّل الحركات والإيديولوجيات العنيفة المعادية للغرب[١]. إذ يعيش معظم سكان المستوطنات غير الشرعية حياة غير مستقرة لأنهم يشكّلون ما سمّاه مايك دايفيس«البروليتاريا المنبوذة». «هي كتلة من



الرسم ١/٣ النمو الجذري في عدم المساواة في الدخل في المملكة المتحدة بين ١٩٦١ و٢٠٠٢/٣ قبل تكاليف السكن (BHC) وبعد تكاليف السكن (AHC)، كما قيست على مُعالِم «جيني».

البشرية»، كما كتب، «بنيويًّا وبيولوجيًّا زائدة عن حاجة تراكم [رأس المال] العالمي وشركات الصفقات»[٢]. فهم ليسوا لا مُستهلِكين ولا مُنتِجين، غير مدمجين في نظام العولمة المتحد المسيطر، لذا يحاولون عوضًا عن ذلك الاستفادة في طريقة غير مباشرة، عبر «الاقتصادات السود»، والعمل غير الشرعي، من النُوى الحضرية التي يحيطونها بكل معنى الكلمة.

كان من السهل جدًّا للنخب السياسية والمشتركة والعسكرية تصوير قاطني

(١) Mike Davis, Planet of Slums, London: verso, 2006.

(٢) Davis, urbanization of Empire11.

المستوطنات غير الشرعية على أنهم لا يليقون بالبشر، وأنهم تهديدات وجودية للاقتصاد الليبرالي المحدث «الشرعي» وأرخبيله المتضمن جيوبًا حضرية مميزة بالمسكن، والإنتاج، والمضاربة، والنقل والسياحة. في كل مكان، صارت الحدود الحضرية بين «الدواخل» و«الخوارج» في النظام الاقتصادي المهيمن على كوكبنا تعرض لمواقع عسكرة ملموسة، فيما قوات الدولة وشركات الأمن لا تسعى إلى رعاية النظام والأمن فيها فحسب، ولكن أيضًا إلى الإفادة من العلاقات بين الإثنين[١]. وكثيرًا ما يجرف المخططون في الحكومات، وقوات الشرطة أو الجيوش مستوطنات الأكواخ، إما لفتح الطريق أمام بنية تحتية حديثة أو إنشاء عقارات، وإما للتصدي للتهديدات المزعومة عن الجريمة والمرض، أو، في بساطة، لإبعاد السكان المهمشين عن أنظار الجيوب.

ويبدو جليًّا أن السياسات العامة والاجتماعية والصحية أثبتت عدم فاعليتها للتعامل مع المخاطر التي تنشأ عن المستوطنات غير الشرعية الضخمة[٢]، لذا كانت سياسات فرض القانون والجيش ومذاهبهما سيئة التجهيز للتصدي لنموها. وتفرض أماكن كهذه ما عبّر عنه مايك دايفيس بقوله «المشكلات التي لا نظير لها للنظام الأمبراطوري والمراقبة الاجتماعية التي بدأت، بالكاد تسجّلها الجغرافيات السياسية التقليدية». وتوقّع، عن وعي، «إذا كان هدف الحرب على الإرهاب ملاحقة العدو داخل متاهته السوسيولوجية والثقافية، فستكون الأطراف الفقيرة للمدن النامية ساحات المعارك الدائمة في القرن الواحد والعشرين»[٣].

في الوقت نفسه، تركّز السياسات الأمنية الوطنية والعالمية على السواء، على حماية الأرخبيل الذي يدمج سريعًا جيوبًا حضرية تنظمها مجموعات خاصة، تستفيد

(١) انظر loïc Wacquant, The Militarization of Urban Marginality: Lessons from the Brazilian Metropolis, International Political Sociology 2:1, 2008, 56-74.

(٢) انظر Humansecurity-cities.org., Human Security for an Urban Century, 9.

(٣) Davis, Urbanization of Empire, 15.

من التحرر المحدث. تكون دائمًا «مراسي» السوبر ـ أغنياء ضعيفة، وتثبت هذه الفئة الناشئة عبر الحدود الوطنية في نهاية المطاف، عدم روابطها بالمحيط الذي تعيش فيه. «لا يبدو أن أهل الطبقة العليا ينتمون إلى المكان الذي يسكنونه»، على ما كتب زيغمونت بومان. «تكمن اهتماماتهم (أو بالأحرى تطفو) في مكان آخر»[١].

مع ذلك، تغيرت بعض المدن جذريًّا ـ أبرزها لندن ـ وأعيدت هندستها لتكون مواقع للأغنى بين أثرياء العالم. وتنشأ غيرها، من خلال تخطيط المدن المتكلف ـ أبرزها دبي ـ كمجسمات مفعمة بالقوة، مفرطة الواقعية للتطرف العالمي، تهدف أولًا إلى جذب السوبر أغنياء لتمضية العطلات فيها، وربما أكثر. وعلى ما كتب مايك دايفيس، «طلبت» دبي من المطورين «تكوين مجموعات عالية التكنولوجيا، ومناطق ترفيه، وجزر اصطناعية، وزجاج مدوّر «جبال ثلج»، وضواحي «ترومان شو»، ومدن داخل مدن ـ كل ما هو كبير بما يكفي لرؤيته من الفضاء كأنه انفجار مع ستِرُويدات (منشطات) معمارية»[٢].

تنظيمات مُدُنيّة عسكرية قديمة

بعد البحث في المناظر الطبيعية الحضرية لدبي، يصعب على المرء أن ينسى، في سهولة، أن معظم دول العالم نشأت أصلًا، أقله جزئيًّا، كإنشاءات عسكرية. ولا يمكن الحديث عن تاريخ تخيُّل المناطق الحضرية وبنائها وسكناها، من دون الأخذ في الاعتبار الدور الرئيس لهذه الأمكنة كمواقع حساسة لعسكرة السلطة والمراقبة[٣]. في الأزمان ما قبل الحديثة وبدايات العصر الحديث، كانت المدن والدول ـ المدن

(١) Zigmont Bauman, City of Fears, City of Hopes, London: Goldsmiths College, University of London, New Cross, 2003, 16، موجود على www.goldsmiths.ac.uk.

(٢) Mike Davis, Sand, fear and money in Dubai, in Denis and Monk, eds, Evil Paradises, New York: New Press, 2007, 51.

(٣) انظر Max Weber, The City, Glencoe, IL.; Free Press, 1958; Lewis Mumford, The City in History, New York: MJF Books, 1961.

الوكلاء الأساسيين للحرب، مثلما كانت الأهداف الرئيسة لها. كانت استباحة المدن المحصنة، بالترافق مع قتل سكانها، الحدث المركزي في الحرب[1]. ويشكّل بعض القصص المجازية عن هذه الأحداث جزءًا كبيرًا من الكتاب المقدّس ـ خصوصًا أرميا النبي والفاجعات ـ كما في غيره من النصوص القديمة والكلاسيكية. «تنمو أساطير الخراب في جذور ثقافتنا»، على ما ادعى مارشال برمان[2].

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بدأت الأمم ـ الدول الأوروبية الحديثة الناشئة، «حاويات سلطة ذات حدود» داخل الأنظمة الأولى للرأسمالية الأمبراطورية العالمية ـ تسعى إلى احتكار العنف السياسي[3]. «لحقت الدول قدمًا عَدْوى البلدات» كوكلاء للحرب، كما كتب فيرناند بروديل[4]. وتوسعت المدن الأمبراطورية العاصمية وتمددت في قلب هذه الأمم ـ الدول، ولم تعد بعد ذلك تنظم جيوشها ودفاعاتها، وإنما أمسكت بزمام السلطة السياسية وبلغت إليها. أشرفت هذه المدن على العنف، والمراقبة، والقمع، إضافة إلى التملك الاستعماري للأرض، والمواد الخام، والثروة، وقوة العمل[5].

مذذاك، صارت المدن الوكيلات المركزيات للعنف في أشكاله المختلفة، وقد أتى به الحكم الأمبراطوري الرأسمالي. وكان العنصر الحاسم قدرتها على «تركيز الأنشطة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وبعملها هذا جرّت صِيغ التباين الاجتماعي

---

(١) انظر Christopher Gravett, Medieval Siege Warfare, Oxford: Osprey Publishing

(٢) Marshall Berman, Falling Towers: City Life After Urbicide, in Dennis Crowe, ed, Geography and Identity, Washington: Maisonneuve Press, 1996, 172-192.

(٣) Anthony Giddens, The Nation-State and Violence, Los Angeles: The University of California Press, 1987.

(٤) Frenand Brodel, Capitalism and Material Life, New York: Harper Collins, 1973, 398.

(٥) انظر Felix Driver and David Gilbert, ed., Imperial Cities, Manchester: Manchester University Press, 2003.

إلى علاقات بنيوية مرتبية واستغلالية على مقاييس مكانية متنوعة واسعة النطاق»[1]. ولكن لم يكن العنف القمعي الواسع النطاق مطلوبًا دومًا داخل المدن المستعمرة التي خدمت لتنظيم أمبراطوريات القوى الغربية؛ كانت الطبقتان الوسطى والفقيرة متكاملتين، في كثير من الأحيان، مع الاقتصادات الاستعمارية الاستغلالية، وتعتمدان عليها[2]. مع ذلك، كانت الحرب، والمحو والقمع العنيف للثورات ـ ضد العصابات الريفية الثورية، ضد الحركات الاستقلالية، ضد الجماعات والصناعات الأهلية، ضد الأقليات المؤبلسة ـ ضرورية بالتساوي للفتح الاستعماري والاستغلال. بالفعل، كما كتب بيار مينار إي مينديز، «كانت الأسس الاقتصادية للانتصار الرأسمالي، الحرب والسلب الاستعماريين منذ القرن الخامس عشر وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»[3]. وفي شكل أكثر تحديدًا، استمر بناء الأمبراطوريات الأوروبية على سلسلة مديدة من الحروب الحضرية التي ترنحت بين الاستغلال والمعارك المتواصلة الدائرة في المستعمرات، والسياسات المتقلبة، على السواء، للمدن الكبرى الأمبراطورية في «قلب الأمبراطورية»[4].

تنقّلت التقنيات والتكنولوجيات للحرب الحضرية الاستعمارية والقمع ذهابًا وإيابًا بين الحدود المستعمَرة ومعاقل المدن الكبرى الأوروبية (سمّى فوكو هذه الروابط «آثار البُمرنج (أي التسديد والارتداد)»، كما نوقشت في المقدمة).

حاربت القوى الأوروبية الثورات والانتفاضات في المدن والمناطق الريفية التي انبسطت على هوامش أمبراطورياتها، بينما عملت في الوقت نفسه على حماية «مدنها

(١) Goonewardena and Kipfer, Postcolonial Urbicide.

(٢) انظر Davis, Urbanization of Empire, 9; Anthony king, Urbanism, Colonialism and the World Economy, London, Routledge, 1991.

(٣) Pierre Mesnard y Mendez Capitalism Means/Needs War, Socialism and Democracy 16: 2, 2002.

(٤) انظر SHenri Lefebvre, The Critique of Everyday Life, vol. 1, London: Verso, 1991; Kipfer and Goonewardena, Colonization and the New Imperialism.

الرئيسة المتفجرة من الثورات والانقلابات المحلية التي يغذّيها صراع الطبقات»[١]. وفي هذا السياق، تحولت ساحة المعركة من ساحات القتال المفتوحة إلى جدران المدن وركَّزت نفسها أكثر في قلب المدينة، كأنه صراع من أجل المدينة نفسها. وإذا كان حصار الحرب التاريخي ينتهي عندما ينكسر غطاء المدينة ويتم دخولها، فإن الحرب المُدُنية تبدأ عند نقطة دخول المدينة[٢].

توفّر هذه الحروب الاستعمارية المدنية وآثار البُمرنج تذكيرات معاصرة عن مخاطر محاولة تهدئة عصابات المقاومة في المدن المحتلة عبر قوة عسكرية متفوقة، وأعمال وحشية، وعنف قاتل للمدنية، أو إعادة هيكلة جسدية عدوانية. وقد وُضعت التجارب المكانية في مختبر المدينة المستعمرة في كثير من الأحيان لمرحلة إعادة تخطيط العاصمة المستعمرة. في العام ١٨٤٠، على سبيل المثال، بعدما نجح مارشال توماس روبير بوجو[٣] في قمع التمرد في الجزائر عبر مزيج من الفظائع وتدمير أحياء بكاملها ليفسح في المجال أمام شق الطرق الحديثة، عبرت تقنياته في «التخطيط المدني فوق البحر الأبيض المتوسط، من الريف الجزائري، حيث كانت جُربت، إلى الشوارع والأزقة في باريس»[٤]. ولتقويض بذور الثورة بين فقراء باريس، ابتكر بوجو خطة لإعادة تنظيم المدينة في شكل عنيف، عبر بناء طرق عسكرية واسعة ـ خطة نفذها في ما بعد قارئه النهم بارون هوسمان[٥].

أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين، نمت المدن الصناعية في الشمال العالمي في تزامن مع القوة القاتلة للتكنولوجيا. فقدمت الرجال والعتاد لمواصلة الحروب

(١) Eyal Weizman and Misselwitz, Military Operations as Urban Planning, Mute Magazine, August 2003.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) كتب بوجو العام ١٨٤٧ ربما أول كتيب غربي عن الحرب المدنية، La guerre des rues et des maisons [The War of Streets and Houses], republished in 1997 by Jean-Paul Rocher, Paris.

(٤) Eyal Weizman, introduction to The War of the Streets and Houses, by Thomas Bugeaud, web exclusive, Cabinet 22, Summer 2006, موجود على www.cabinetmagazine.org.

(٥) المصدر نفسه.

الضخمة للقرن العشرين، بينما برزت صناعاتها (معظم عمالها من النساء) وأحياؤها كأهداف أوليّة للحرب الشاملة. وأصبحت المدينة الصناعية بالتالي «في مجملها مساحة للحرب». في خلال أعوام قليلة... انتقل القصف من تدمير انتقائي لمواقع رئيسة داخل المدن إلى هجمات واسعة على مناطق حضرية، وأخيرًا، إلى إفناء فوري لكل المساحات والسكان الحضريين(١).

أحيانًا، تُبنى نماذج متماثلة عن عمارات محلية للمدن التي ستقصف لتسهيل تطبيق العملية. في «داغواي بروفينغ غراوند» (Dugway Proving Ground) في يوتاه، على سبيل المثال، بنت قوات الجيش الجوية الأميركية نماذج مطابقة عن مساكن برلين إلى جانب قرى يابانية من الخشب وورق الأرز، وأحرقتها تكرارًا لتتقن تصميم قنابلها الحارقة(٢).

عين موجّه القذائف

مع التدمير المؤكد المتبادل للحرب الباردة، صارت هذه المهارات أقل أهمية. و«مع الصاروخ العابر للقارات»، كما كتب مارتن شو، «باتت القدرة على تدمير المراكز الرئيسة «كلها» للحياة الحضرية في وقت واحد، الرمز إلى انحطاط الحرب»(٣). ومع ذلك، بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة في خلال الحرب الباردة لبناء معقل ضد الحرب النووية (Armageddon) والتهديد الشيوعي كليهما(٤). برزت من هذه الجهود الأسرة النووية، والمنزل في الضواحي، والدولة النووية، لتندمج كلها في المعقل السياسي ـ الثقافي للحياة الأميركية.

وصولًا إلى بداية القرن الحادي والعشرين، ظل القبض على مدن مهمة سياسيًا

---

(١) Martin Shaw, War and Genocide, Cambridge: Polity Press, 2003.

(٢) انظر Mike Davis, Dead Cities, and Other Tales, New York: New Press, 2003, chapter 3.

(٣) Martin Shaw, New Wars of the City: Relationships of «Urbicide» and «Genocide», in Stephen Graham, ed., Cities, War and Terrorism, Oxford: Blackwell, 2004, 143.

(٤) Laura Mcenany, Civil Defense Begins at Home, Princeton: Princeton University Press, 2000.

واستراتيجيًّا «الرمز النهائي للغزو والبقاء الوطني»[١]. علاوة على ذلك، منذ زوال الأنظمة الواضحة للتحصينات الحضرية، شُكّل تصميم المدن وتخطيطها وتنظيمها، وفق اهتمامات استراتيجية وجغرافية - سياسية، وهذا موضوع أهملته الدراسات الحضرية الرئيسة[٢]، إضافة إلى توفير «آلة العيش» الشهيرة وجلب الضوء والهواء إلى الجماهير الحضرية، تصوّر المخططون والمهندسون المعماريون الحديثون تعيين مواقع أبراج سكنية ضمن مجمعات كوسيلة للحد من تعرض المدن للقصف الجوي. وصُمّمت هذه الأبراج أيضًا لرفع السكان الحضر فوق الغاز القاتل المتوقع من ثم وقوعه من القنابل[٣].

بالترافق مع «الراية البيضاء» في الضواحي، سعى التخطيط الحضري في الولايات المتحدة في وقت مبكر من الحرب الباردة إلى النظر إلى المدن الأميركية «عبر عين موجّه القذائف»[٤]، وحاول، ناشطًا، تحفيز اللامركزية والامتداد كوسيلة للحد من تعرض الدولة لهجوم سوفياتي استباقي نووي[٥]. ويُنسى غالبًا أن نظام الطريق السريع الأميركي الضخم بين الولايات، وصف في البداية كنظام «طريق سريع دفاعي» وكان مصمّمًا في جزء منه لدعم التعبئة العسكرية والإخلاء في حال اندلاع حرب نووية عالمية. عندما أُعلن هذا المشروع العام ١٩٥٤، شرح نائب

(١) Martin Shaw, New Wars of the City unpublished manuscript, 2001, موجود على www.martinshaw.org.

(٢) Ryan Bishop and Greg Clancey, The City-as-Target, or Perpetuation and Death, in Graham, ed., Cities, War and Terrorism.

(٣) انظر José Luis Sert and International Congresses for Modern Architecture, Can Our Cities Survive?; An ABC of Urban Problems, their Solutions: Based on the Proposals Formulated by the C.I.A.M., Cambridge, MA: Harvard University Press, 1942.

(٤) Peter Gallison, War against the Center, Grey Room 4, 2001, 29.

(٥) Gallison, War against the Center, 5-33; Michael Quinn Dudley, Sprawl as Strategy: City Planners Face the Bomb, Journal of Planning Education and Research 21: 1, 2001, 52-63; Matthew Farish, Another Anxious Urbanism: Simulating Defense and Disaster in Cold War America, in Graham, ed., Cities, War and Terrorism, 93-109.

الرئيس ريتشارد نيكسون أن السبب الأول لوجوده هو «مواجهة حالات كارثية أو للدفاع، إذا ما نشبت حرب نووية»[١]. في هذه الأثناء، هندس المخططون السوفيات والغربيون وبرامج المساعدة الخارجية، المدن الجديدة والعواصم الجديدة، الحديثة والمشرقة عبر العالم، كوسائل لحشد الدعم الجيوسياسي على حدود الحرب الباردة التي شملت العالم أجمع[٢].

بالعودة إلى الولايات المتحدة الأميركية، أحدثت في هذه الأثناء مناطق ضخمة جديدة عالية التكنولوجيا، من مثل «وادي سيليكون كاليفورنيا» (California's Silicon Valley)، لتكون محركات لـ«اقتصاد علمي» جديد، مركّز على مدن متنامية «عالمية»، كما هو معلوم. ناهيك بالاعتراف بأن حقيقة «مدن تكنولوجية كبيرة» كهذه كانت أيضًا المسابك الرئيسة لتكنولوجيات المراقبة العسكرية التي دعمت الحرب الباردة، وعبئت في ما بعد لتكون الأساس في تحول القوات الأميركية عبر «الثورة في الشؤون العسكرية»[٣]. في الوقت نفسه، توسعت، في سرعة، الضرورات التي واجهها علم الضبط (السبرانية) العسكري الجديد من جهاز التحكم في الصواريخ إلى مهمة تنظيم أهداف جديدة في إعادة بناء المدن الأميركية في خلال سنوات إزالة «الأحياء الفقيرة» الشامل في الخمسينات والستينات، كما بناء أولى محطات الإذاعة التلفزيونية[٤].

يجب ألّا ننسى أيضًا الآثار غير المباشرة الجغرافية ـ السياسية والأمنية الدولية لجغرافيات الاستعداد للحرب الباردة وهندساتها. فتهيئة الضواحي، برعاية الدولة

---

(١) ذكر في Dan McNichol, The Roads That Built America: The Incredible Story of the US Interstate System, New York: Sterling Publishing, 2006, 103.

(٢) Michelle Provoot, New towns on the Cold War frontier, Eurozine, June 2006، موجود على www.eurozine.com.

(٣) انظر Manuel Castells, High Technology and the Transition From the Urban Welfare State to the Suburban Warfare State, chapter 5 in The Informational City, Oxford: Blackwell, 1989; Anne Markusen, et al., The Rise of the Gunbelt: The Military Remapping of Industrial America, Oxford: Oxford University Press, 1991.

(٤) Jennifer Light, From Warfare to Welfare: Defense Intellectuals and Urban Problems in Cold War America, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2003.

مثلاً، كان الحقيقة البديهية الرئيسة لـ«الكينزية العسكرية» التي دعمت الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة. وعلى ما قال آندرو روس، يمكن أن تعد عسكرة الحرب الباردة والبحث التكنولوجي في آن، ثم تهيئة الضواحي السريعة برعاية الدولة، في الواقع، «المرساة الاقتصادية التوأم لباكس أميريكانا (السلام الأميركي)، إلى حد أنها لا تزال موجودة وواضحة وتمثل خطرًا ماثلًا لكل من كان غير محظوظ كفاية لاعتراض طريق الوقود الذي يزود احتياجاتها من الطاقة»[١].

على الحدود المستعمرة والأمبراطورية، وفي آن، كانت الحرب الباردة تتميز بمجموعة معقدة من العصابات الحضرية «الحامية» جدًّا، وحروب استقلال وأخرى بالوكالة. دارت حروب وحشية شاملة النطاق أو صراعات حضرية خفيفة الحدّة في سيول (١٩٥٠)، والجزائر (١٩٥٤- ٦٢)، وهويي (فيتنام) (١٩٦٨)، وإيرلندا الشمالية (١٩٦٨-١٩٩٨)، وجنوب إفريقيا (١٩٤٨-٩٠)، وإسرائيل ـ فلسطين (١٩٤٨-)، وفي كل مكان آخر، وانصهرت مع صراعات داخل نوى المدن الكبرى الأمبراطورية للشمال حول «حقّ المدينة»ـ حركات الحقوق المدنية؛ ضد العنصرية، ضد الحرب، حركات بيئية واجتماعية في مرحلة ما بعد الاستعمار؛ أعمال شغب حضرية [٢].

على الرغم من ذلك، كانت هذه الأخيرة دائمًا في رأي المنظّرين العسكريين الغربيين، استعراضات جانبية لا علاقة لها إلى حد كبير بالموضوع الرئيس الشاغل: خططٌ لـ«إبادة» نووية كوكبية[٣]، ومحو فوري لأنظمة المدن برمّتها عن وجه الأرض، وحشد من المعارك «الجوية ـ البرية» بين السوفيات وقوات حلف شمال الأطلسي عبر السهل الأوروبي. وكان مناسبًا، من ثم، أن تهيمن على الخلفيات المادية للتنظيم المدني العسكري للحرب الباردة في الشمال العالمي جحور جوفية غير عادية صُمّمت

---

(١) Andrew Ross, Duct Tape Nation Harvard Design Magazine 20, 2004, 2.

(٢) انظر Kipfer and Goonewardena, Colonization and the New Imperialism: On the Meaning of Urbicide Today, 1-39.

(٣) انظر E.P. Thompson, Notes on Exterminism: The last stage of civilization, in E. P. Thomson, ed. Exterminism and Cold War, London: NLB, 1982.

لتوفير العيش لنخب سياسية وعِيَنٍ واسعة من السكان في العوالم «الاسترانجيلوفية» لمستقبل ما بعد نهاية العالم[١].

انخسافات عالمية

دخلت الحرب المدينة من جديد ـ مجال الحياة اليومية[٢]

كانت المدن المتنامية في العالم المواقع الرئيسة في الحروب «الجديدة» لحقبة ما بعد الحرب الباردة ـ الحروب التي نشرت في شكل متزايد «الفروق التكنولوجية» التي تفصل الدول المتقدمة صناعيًا عن المقاتلين غير الشرعيين. في الواقع، صارت المناطق الحضرية الوصلات السريعة كالبرق للعنف السياسي على كوكبنا.

صارت الحرب حضرية، مثل أي شيء آخر. وباتت المنافسات الجغرافية السياسية ـ في التنوع الثقافي، والصراع الإتني والخلط الاجتماعي للشتات؛ في إعادة التنظيم والتحرر الاقتصادي؛ في العسكرة والمعلوماتية واستغلال الموارد؛ في التغيرات البيئية ـ في حدّ متزايد، تغلي وصولاً إلى صراعات عنيفة في المواقع الاستراتيجية الرئيسة من عصرنا: المدن الحديثة. توضحت النزاعات الجغرافية السياسية في العالم في شكل متزايد في صراعات عنيفة على مواقع حضرية استراتيجية، وفي مجتمعات عديدة، طبع العنف المحيط بهذه الحرب المدنية والمدينية، في شدة، الحياة الحضرية اليومية.

في هذا السياق، انتفى جذريًا التمييز بين الحروب داخل الدول والحروب بين الدول، ليجعل الثنائيات العسكرية/المدنية الطويلة الأجل غير مفيدة في شكل

(١) انظر على سبيل المثال، Tom Vanderbitt, Survival City: Adventures Among the Ruins of Atomic America, New York: Princeton architectural press, 2002.

(٢) Phillip Misslwitz and Eyal Weizman, Military Operations as Urban Planning in Territories: Islands, Camps and Other States of Utopia, ed. Anselme Frankes, Berlin: KW, Institute for Contemporary Art, 272.

متزايد[١]. بالفعل، ما سمّاه هذا الكتاب بالتنظيم المدني العسكري الجديد يميل إلى «افتراض عالم لا وجود للمدنيين فيه»[٢]. وبالتالي عُدَّ جميع البشر، في شكل زائد، أمحاربين حقيقيين أم مفترضين، أإرهابيين أم ثوارًا، أهدافًا مشروعة.

باتت الاستراتيجيات للهجوم المتعمد على الأنظمة والأماكن التي تدعم الحياة الحضرية المدنية أكثر تطورًا فحسب منذ الإبادة الحضرية الشاملة التي طبعت القرن العشرين. استمر الدمار المتعمد لمساحات العيش الحضرية، من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، على قدم وساق. وغذت هذا الوضع أمور متعددة، وتغيرات متوازية ميزت العالم في حقبة ما بعد الاستعمار، وحقبة ما بعد الحرب الباردة.

ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار هنا عوامل عاصفة فعلية: إطلاق العنان لأحقاد إتنية مقيدة سابقًا منذ نهاية نظام القطب الثنائي للحرب الباردة؛ انتشار الأصولية الدينية ومجموعات إتنية ـ قومية سياسية يحركها الحقد على الكونية الحضرية؛ عسكرة العصابات، وكارتلات (اتحادات) المخدّرات، والميليشيات، والأنظمة السياسية الفاسدة ووكالات إنفاذ القانون، كلها كانت فاعلة لتقويض احتكار الدولة للعنف؛ انهيار بعض الولايات الوطنية والمحلية؛ تحضّر للسكان وللجغرافيا؛ تزايد إمكان الوصول إلى الأسلحة الثقيلة؛ وأزمة زيادة الاستقطاب الاجتماعي على كل الصعد الجغرافية المذكورة آنفًا؛ وتزايد ندرة الموارد الأساسية، في كثرة.

في إفريقيا مثلًا، كان التحضّر سريعًا، مع عدم مساواة اجتماعية مفرطة، وانتشار للحروب بسبب الموارد العالمية الرئيسة، وتبدلات جذرية في السياسة الاقتصادية للدول في الربع الأخير من القرن. ومع فقدان دول عدة احتكارها العنف والأرض

(١) Arjun Appadurai, Fear of Small Numbers: An Essay of the Geography of Anger, Durham, NC; Duke University Press, 2006, 1.

(٢) المصدر نفسه، ٣١. انظر أيضاً Derek Gregory, Editorial: The death of the Civilian?, Environment and Planning D: society and Space 24: 5, 633-638.

معًا، بات الإكراه سلعة تُشرى وتباع. «تشرى القوة العاملة العسكرية وتباع في سوق لا تعني فيها شيئًا هوية الموردين والشارين»، على ما كتب أشيل مبيمبي. «تدعي الميليشيات الحضرية، والجيوش الخاصة، وجيوش اللوردات المحليين، وشركات الأمن الخاصة وجيوش الدول حق ممارسة العنف أو القتل»(١).

ينبغي أن نضيف إلى هذا المزيج القاتل الآثار المزعزعة للاستقرار لسياسات التكيف الهيكلية، والتدخلات المتزايدة العدوانية والعنيفة للولايات المتحدة في مجموعة واسعة من الدول، ودعمها الطويل الأمد لعدد كبير من الأنظمة الوحشية. إضافة إلى ما تقدم، أطلق تفكك الشيوعية أو الأنظمة التوتاليتارية العنان لتطلعات وأحقاد إتنية ـ قومية قمعت طويلًا، أظهرت نفسها باستهداف متعمد للمواقع والرموز التي تمثل المزيج العالمي: المدن ومضامينها الهندسية في الذاكرة الجماعية. كما حدث في البلقان في بداية التسعينات، إذ ظهر عنف الإبادة الجماعية المعاصرة في كثير من الأحيان، من خلال إطلاق النار ـ وليعذرني القراء على التلاعب بالكلام ـ مع محاولات متعمدة في القتل الحضري: قتل المدن واجتياح رموزها وأبنيتها التعددية والكونية(٢). من ثمّ، في كثير من الأحيان، تسقط التغيرات والانسيابات الأصيلة في حياة المدينة المعاصرة عبر تقاطع ـ شعيرات أطياف واسعة من الأصوليات الثقافية التي تسعى إلى أهداف، وأكباش فداء، ويقينيات، وكائنات مناسبة للامّحاء الثقافي أو الهندسي. في الواقع، ينبغي النظر إلى نداءات العنف ضد المدن، في ذاتها، كمحاولات لتشكيل مجتمعات سياسية ترتكز على اليقين والبساطة. في قولبة التعددية الشاسعة للمدينة وتغييرها، باعتبارها واحدة، صارت الهوية الصافية تمهيدًا حاسمًا للدعوة إلى العنف ضدها(٣).

إجمالًا، تدفع هذه العوامل اليوم إلى ما سماه العالم الأنتروبولوجي أرجون

---

(١) Achille Mbembe, Necropolitics, Public Culture 15: 1, 2003, 32.

(٢) انظر Robert Bevan, The Destruction of Memory: Architecture at War, London: reaction Books, 2006.

(٣) Appadurai, Fear of Small Numbers, 7. انظر أيضاً Jean-Luc Nancy, In Praise of the Melee, in Jean-Luc Nancy A Finite Thinking, Stanford: Stanford University Press, 2003.

أبادوراي «انخساف السياسات العالمية والوطنية داخل العالم الحضري»[1]ـ مسار أدى إلى انتشار حروب دموية، معظمها حضري. وفي المقابل، حفز عدد كبير من هذه السياسات، ليس إلى هجرات واسعة فحسب، وإنما أيضًا إلى بناء مخيمات اللاجئين في نطاق المدينة لاستيعاب السكان المهجرين، الذين بلغ عددهم نحو خمسين مليونًا العام ٢٠٠٢[2].

سريان العنف السياسي المنظم داخل المدن وأنظمتها وعبرها معقد، لأنه يعتزم تغيير الكثير من المناطق الحضرية، حتى في أوقات السلم النسبي، وينطوي في ذاته على مستويات حربية من العنف، وزعزعة الاستقرار، والانقسام، والتهجير القسري وإبادة المكان[3]، خصوصًا في التخطيط المدني الرأسمالي والليبرالي الجديد في ذروته وهبوطه، أو تنفيذ برامج «تجديد» حضرية على نطاق واسع، وتخطيط الدولة للمبالغ التي تقودها في كثير من الأحيان إلى إضفاء الشرعية لإزالة مساحات شاسعة من المدن باسم إزالة الخراب، والتطوير، والتحسين، أو لتنظيم المنافسة الاقتصادية، أو لتسهيل التبادل التكنولوجي وتراكم رأس المال والمضاربة، وبالتالي «إحياء» هذه الدولة أو «إنهاضها»[4].

وحين تمحو الدولة أحيانًا مساحات من المدن المزدهرة عبر مضاربة هندسية، تضيق مدن عدة بسبب تفكك ـ التصنيع، وإعادة تموضع الصناعة العالمية. ثم إن التفريغ الديمغرافي غير حصين أيضًا أمام التخطيط الاجتياحي للتنظيف. «وتكون العمليات القيادية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتدمير ـ الخلاق عبر التهجير

---

(١) Argun Appadaurai, Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1996, 152.

(٢) انظر Michel Agier, Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps, Ethnography 3: 3, 2002, 317-341.

(٣) Berman, Falling Towers.

(٤) للحصول على مثال ممتاز، انظر Greg Clancey, Vast Clearings: Emergency Technology, and American De-Urbanization, 1930-1945, Cultural Politics 2: 1, 2006, 49-76.

وإعادة الإنماء»، على ما اقترح دايفيد هارفي، «مدمرة إجمالًا كالحرب والأعمال التعسفية للحرب. قسم كبير من بالتيمور المعاصرة، مع منازلها الأربعين ألفًا المهجورة، تبدو كمنطقة حرب لمنافستها ساراييفو»[١].

الحرب المطلقة

في هذا الإطار، ونظرًا إلى عدم المساواة الاجتماعية المفرطة في شكل زائد، ليس مفاجئًا أن ينشغل المنظرون والبحاثة العسكريون الغربيون كيف بدأت جغرافيات المدن، خصوصًا مدن الجنوب العالمي، تؤثر في الجغرافيا السياسية والعلوم التقنية للعنف السياسي في ما بعد الحرب الباردة. بعد مراحل طويلة من الوعظ لتجنب الصراع الحضري أو، وبالعكس، لإبادة المراكز الحضرية من بعيد عبر قصف استراتيجي، بدأت تتنامى، في سرعة، عقيدة عسكرية تعالج تحديات العمليات العسكرية، من تحت ما سماه أخيرًا العقيد في الجيش الكندي جان سيرفيال، «غبار التاريخ و... وزن الردع النووي»[٢].

في الواقع، ومن دون أن يلاحظه أحد في العلوم الاجتماعية الحضرية «المَدَنية»، نشأ، في سرعة، ظل نظام من البحث، حضري عسكري، تموله ميزانيات الأبحاث العسكرية الغربية. وكما يقول كيث ديكسون، المنظر العسكري الأميركي في الحرب الحضرية، إن التصور المتزايد داخل الجيوش الغربية هو أن «الحرب غير المتماثلة في المناطق الحضرية ستكون، بالنسبة إلى القوات العسكرية الغربية، التحدي الأكبر في هذا العصر... وستكون المدينة الأرض العالية الاستراتيجية ـ ومن يسيطر عليها سيحكم ماجريات الأحداث المستقبلية في العالم»[٣].

(١) David Harvey, The City as a Body Politic, in Jane Schneider and Ida Susser, eds., Wounded Cities: Destruction and Reconstruction in a Globalized World, eds. New York; Berg, 2003, 26.

(٢) Jean servielle, Cities and War, Doctrine 3, 2004, 43-44.

(٣) Keith Dickson, The War on Terror: Cities as the Strategic High Ground, unpublished paper, 2002.

يقوم التوافق بين المنظرين الضاغطين لتحقيق هذا التبدل على أن «عمليات المعركة العصرية الحضرية ستصبح واحدًا من التحديات الرئيسة في القرن الواحد والعشرين»[1]. وفي السياق نفسه، أشارت الرائدة كيلي هولغايت، المعلقة في مشاة البحرية الأميركية، بشأن الحقبة الممتدة ما بين العامين ١٩٨٤ و٢٠٠٤، إلى أن «من أصل ٢٦ صراعًا خاضتها القوات الأميركية... شمل ٢١ منها مناطق حضرية، و١٠ منها كانت على وجه الحصر حضرية»[2].

ويأتي اتساع اعتماد عقيدة الحرب الحضرية بعد عقود على مناداة المخططين العسكريين الغربيين بتعويذة وضّحها الفيلسوف الصيني سان تزو العام ١٥٠٠ قبل الميلاد، فحواها أن «أسوأ السياسات هي مهاجمة المدن». ويأتي أيضًا عقب الحرب الباردة التي تميزت بهاجس عن اشتباكات ضخمة، جوية ـ أرضية تقودها القوى العظمى، وتتركز في السهل الأوروبي الشمالي، داخل المساحات التي تمر عمدًا بين المناطق ـ المدن الأوروبية وفوقها. ومع أن القوات الغربية قاتلت في حروب عدة في مدن العالم النامي في خلال الحرب الباردة، كجزء من الصراعات الواسعة ضد الحركات الاستقلالية والمنظمات الإرهابية والحروب الساخنة بالوكالة، كما ذكرنا سابقًا، كان المنظِّرون العسكريون في الغرب ينظرون إلى صراعات كهذه على أنها استعراضات جانبية غير عادية للاشتباكات الجوية ـ الأرضية والنووية، في تصور للأحداث الرئيسة.

وكما الكارثة العسكرية والجغرافية السياسية التي هي الحرب الحضرية الساحقة في العراق، كانت هناك عمليات عسكرية أيقونية مثل زلّات «بلاك هوك داون» الأميركية في مقديشو العام ١٩٩١، والعمليات الأميركية في كوسوفو العام ١٩٩٩

(١) Defense Intelligence Reference Document (DIRC), The Urban Century: Developing World Urban Trends and Possible Factors Affecting Military Operations, MCIA-1586-003-9, Quantico, VA: United States Marine Corps, 1997, 11.

(٢) Kelly Houlgate, Urban Warfare Transforms the Corps, The Naval Institute: Pr موجود على www.military.com.

وفي بيروت في الثمانينات، وعمليات أميركية متنوعة في الكاريبي وأميركا الوسطى: باناما سيتي (١٩٨٩)، غرينادا (١٩٨٣)، بورت ـ أو ـ برانس (١٩٩٤). صراعات حضرية كتلك التي دارت في غروزني في الشيشان (١٩٩٤)، سارايفو (١٩٩٢-٥)، جورجيا وجنوب أوسيتيا (٢٠٠٨)، وإسرائيل ـ فلسطين (١٩٤٧-) والتي تلوح أمامنا أيضًا في المناظرات العسكرية القائمة راهنًا عن تحضّر الحرب.

وقد تعزز التركيز العسكري الأميركي على العمليات داخل الميدان الحضري اليومي في شكل دراماتيكي، عن طريق ما سمّي بالحرب على الإرهاب[١]، الذي عيّن المدن – أأميركية كانت أم غربية ـ وبناها التحتية الرئيسة «ساحات معارك». وبالنظر إلى عينة من هذا القبيل: أعمال الشغب في لوس أنجلس العام ١٩٩٢؛ المحاولات المختلفة لحماية النوى الحضرية في أثناء أحداث رياضية مهمة أو قمم سياسية؛ ردّ الفعل العسكري على إعصار كاترينا في نيو أورلينز العام ٢٠٠٥؛ تحديات «الأمن الوطني» في المدن الأميركية... يلاحظ أنها صارت كلها عمليات عسكرية حضرية قليلة الحدّة مشابهة لسير الحرب المضادة للتمرد في أي مدينة عراقية[٢]. وأقرت تقارير «الدروس المتعلّمة» التي وضعت بعد الانتشارات العسكرية والتي كان هدفها استيعاب أعمال الشغب في لوس أنجلس العام ١٩٩٢، على سبيل المثال، بـ«نجاح» المهمة حيث كان من السهل التغلب على «العدو» ـ السكان المحليين ـ نظرًا إلى بساطة تكتيكاته واستراتيجياته في المعركة[٣]. وبدأت ممارسات الاستهداف العالية التكنولوجيا من مثل الطائرات من دون طيّار وبرامج الأقمار الاصطناعية للمراقبة المنظمة، التي استُعملت سابقًا لاستهداف مساحات وراء الأمة لحماية الأمّة (كما

(١) انظر Nathan Canestaro, Homeland Defense: Another Nail in the Coffin for Posse Comitatus, Washington University Journal of Law & Policy 12, 2003, 99-144.

(٢) انظر Phil Boyte, Olympian Security Systems: Guarding the Games or Guarding Consumerism?, Journal for the Arts, Sciences, and Technology 3: 2, 2005, 12-27.

(٣) Deborah Cowen, National Soldiers and the War on Cities, Theory and Event 10: 2, 2007, 1.

زُعم)، تستعمر المساحات المحلية من الأمة نفسها[1]. كذلك بدأت العقيدة العسكرية أيضًا تعدُّ عمل العصابات داخل المدن الأميركية «تمردًا حضريًا»، و«حرب الجيل الرابع» أو«حرب الشبكات» (netwar)، في مشابَهة مباشرة لما يحدث في طرق كابول أو بغداد[2].

والأهم، بعد ذلك، أن نماذج الجيش الأميركي في السيطرة الحضرية، والمراقبة وإعادة التشكيل العنيفة تخطت الثنائية التقليدية، أي مدن الداخل والخارج، في نطاق الدولة الأميركية ضد المدن في مكان آخر. عوضًا عن ذلك، انفجرت اليوم الاهتمامات «الأمنية» التي كانت تسيطر حتى الأمس القريب على خلاصة المحادثات السياسية الخارجية، داخل المواقع الحضرية، أي مساحات «الوطن». وما كان سابقًا اهتمامات أمنية دولية صار اليوم «يدخل... كل مستويات الحكم. صار الأمن مدنيًا أكثر، حضريًا، محليًا وشخصيًا: عاد الأمن إلى الوطن»[3].

المدن كساحة معركة

ليست المدينة مجرد موقع، وإنما هي الوسط الرئيس للحرب ـ وسط مرن، شبه سائل لا يتوقف بل يتدفق أبدًا[4].

تنظم قيادة الاستهداف العسكري للمواقع العادية ومساحات الحياة الحضرية عبر العالم كوكبة جديدة من العقائد والنظريات العسكرية. ويُرى فيها تراجع شبح الصراع العسكري بين دولتين في شكل جذري. بدلًا من ذلك، تدور العقيدة الجديدة على

(١) انظر على سبيل المثال، Siobhan Gorman, Satellite-Surveillance Program to Begin Despite Privacy Concerns, Wall Street Journal, 1 October 2008.

(٢) Max Manwaring, Street Gangs: The New Urban Insurgency, Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, Us Army War College, 2005 موجود على www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

(٣) David Murakami Wood and Jonathan Coaffee, Security Is coming Home: Rethinking Scale and Constructing Resilience in the Global Urban Response to Terrorist Risk, International Relations 20: 4, 2006, 503.

(٤) Eyal Weizman, Lethal theory, LOG Magazine, April 2005, 53.

فكرة أن طيف سلسلة واسعة من الثورات العابرة للحدود الوطنية، تعمل اليوم عبر شبكات اجتماعية، وتقنية، وسياسية، وثقافية ومالية. وتُعد هذه بمنزلة تهديدات وجودية للمجتمعات الغربية تستهدف المواقع، والبنية التحتية وتكنولوجيات المراقبة التي تقوم عليها المدن المعاصرة، أو تستغلها. ويُعتقد أن هذه التهديدات الكامنة تموه ذاتها داخل فوضى المدن لتحميها من أشكال الاستهداف العسكري التقليدية. وتتطلب هذه الحال ـ كما تقول الحجة ـ زيادة جذرية في تقنيات الملاحقة، والمراقبة والاستهداف، تركز على السواء على هندسة السير وسرعة التنقل ـ البنية التحتية ـ والمساحات اليومية للحياة الحضرية.

طمس التركيز لهذا الجسم الجديد من العقيدة العسكرية، الفصل التقليدي بين المجالات العسكرية والمدنية، والموازين المحلية والعالمية، وداخل الأوطان وخارجها. بفعله هذا، على ما كتب جيريمي باكر، «يُعامل المواطنون وغير الموطنين على السواء على أنهم تهديد حاضر ودائم. في هذا المعنى، يتم تخيلهم جميعًا مقاتلين، وكل مساحة موقع معركة»[1]. في حال الولايات المتحدة، على سبيل المثال، سمح هذا المسار للجيش الوطني بتخطي الحواجز التقليدية للانتشار داخل الوطن نفسه[2]. وكانت النتيجة أن تحدثت عروض «الباور بوينت» للجيش الأميركي عن العمليات الحضرية في مقديشو، والفلّوجة أو جنين على الوتيرة نفسها، عن تلك التي قادتها في خلال أعمال الشغب في لوس أنجلس، والمواجهات المناهضة للعولمة في سياتل أو جنوى، أو عند اجتياح إعصار كاترينا نيو أورلينز. وقد سمح هذا النموذج بتقديم عدد كبير من الحملات والحركات العابرة للحدود

(١) Jeremy Packer, Becoming Bombs: Mobilizing Mobility in the War of Terror, Cultural Studies 20: 4-5, 2006, 378.

(٢) على سبيل المثال القانون الأميركي «بوسّي كوميتاس» الذي يمنع صراحة الانتشار المحلي للقوات الأميركية داخل البر الرئيس الأميركي. إضافة إلى «القيادة الاستراتيجية» الأميركية الجديدة – نورثكوم – التي وضعت لتغطية أميركا الشمالية. قبل العام ٢٠٠٢، كان هذا الجزء الوحيد من العالم غير المشمول حتى بالتغطية. وتواظب القوات العسكرية الأميركية اليوم على القيام بتدريبات داخل المدن الأميركية كجزء من جهودها الرامية إلى تحسين مهاراتها في «الحرب الحضرية».

الوطنية على أنها أشكال من «حرب الشبكات» (netwar) ـ حملات وحركات من أجل العدالة الاجتماعية أو الإستدامة البيئية، ضد قمع الدولة أو النتائج المدمرة لأصولية السوق ـ، وفي الواقع حَوّلت أفكار الزاباتا لتعادل أفكار القاعدة الإسلامية الراديكالية والقاتلة[1]. في النهاية، تعني هذه الضبابية أن عسكرة الحدود الوطنية وإحاطتها بالجدران، كما بين الولايات المتحدة ومكسيكو، لا تشمل فحسب التقنيات والتكنولوجيات نفسها للجدران ـ المانعة الخروج من الأحياء في بغداد أو غزّة ـ بل وتشمل، في الواقع، منح عقود رابحة أحيانًا للشركات العسكرية والتكنولوجية نفسها.

هكذا أصبح من المحتم الربط، في استمرار، بين آثار الاعتداء العسكري في الخارج مع السياسات الأميركية المحلية المضادة للإرهاب في ما يسمى اليوم، في شكل شائع، سياسات الوطن التي تستهدف، وتتابع الملفات الشخصية، وتحدد المواقع، وتسجن الأميركيين العرب والآسيويين في شكل خاص. وفي الإطار الذي «تعمل فيه القوى الأمبراطورية على التعتيم على الروابط بين المشاريع الوطنية في التبعية العنصرية والمشاركة في استقطاب الأقليات، والاستراتيجيات الخارجية في إعادة هيكلة الاقتصاد والسيطرة السياسية»، على ما وصفها سونايناً ميرا ومجيد شيهاد، «يساعدنا هذا الرابط بين الجبهات الداخلية والخارجية للقوى الأمبراطورية على أن نفهم أن التجارب المشتركة للأميركيين الآسيويين والعرب في الولايات المتحدة، سواء تلك التي تكون مرئية أو حتى تلك غير المرئية، ناجمة عن طريقة عمل الأمبراطورية»[2].

وتتجلّى هذه الأمور غير الواضحة الجذرية والمتنوعة بطرائق عديدة أيضًا.

(١) John Arquilla and David Ronfedt, Networks and Netwars, Santa Monica: RAND, 2001.

(٢) Sunaina Maira and Magid Shihade, Meeting Asian/Arab American Studies: Thinking Race, Empire, and Zionism in the US, Journal of Asian American Studies, 9: 2, 2006, 118.

فتُشكِّل وكالات إنفاذ القانون المدني، مثلًا، على أسس قريبة أكثر من العسكرة. وإضافة إلى إعادة تنظيم نفسها[١] للانخراط في عمليات عسكرية عالية مضادة للإرهاب، وتحصين معظم الاتفاقات، والأحداث الرياضية أو القمم السياسية، تعتمد في شكل زائد تقنيات الحرب ولغتها لإطلاق فرق «SWAT» ضد مجموعة واسعة من الأحداث المدنية وفي الاستدعاءات العمومية الروتينية[٢]. «شيء ما يقود إلى التحول في المواقف بين الشرطة، وفي شكل جماعي»، على ما أفاد موقع «Signs of the Times»، وهو «رد الفعل المفرط، والحازم والحماسي حتى في اضطرابات ثانوية»[٣]. وأشار بيتر كراسكا إلى أن ارتفاع عدد مرات استدعاء فرق «سوات» في الولايات المتحدة، قد بلغ نحو أربعين ألفًا في السنة، بعدما كانت تستدعى ثلاثة آلاف مرة سنويًا في الثمانينات[٤]. ومعظم الاستدعاءات، على ما لاحظ، تنفذ لـ«خدمة أوامر على مرتكبي جرائم المخدرات غير العنيفين»[٥].

تدعم هذه النماذج العسكرية الواضحة كذلك، في شكل متزايد، أفكارًا جديدة في البانولوجيا (فرع من علم الجريمة) وعقيدة تنفيذ القانون وتكنولوجيته، فضلًا عن المراقبة المدنية والتدريب والتقليد والمساعدة[٦] في حالات الكوارث. والمذاهب التي توجه الحرب الحضرية والعمليات العسكرية على الأرض الحضرية، أو الصراع الخفيف الحدة ـ مفاهيم عسكرية طورت بغية السيطرة على الكتلة البشرية الحضرية

(١) انظر James Shepptycki, Editorial- Reflections on Policing: Paramilitarisation and Scholarship on Policing, Policing and Society 9, 2000, 117-123.

(٢) انظر Radey Balko, Overkill: The Latest Trend in Policing, Washington Post 5 February 2006.

(٣) من مراسل Signs of the Times Militarized Police, Overreaction and Overkill: Have You Noticed It In Your Town Yet?, Signs of the Times, 16 December 2007، موجود على ponerology. blogspot com.

(٤) ذكر في Balko overkill.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر Peter Kraska, ed., Militarizing the American Criminal Justice System, Chicago: Northwestern University Press, 2001.

في المحيط العالمي ـ تُقلّد سريعًا «لضبط مجموعات وحركات اجتماعية تعد خطرة داخل معاقل المدن الأمبراطورية»[1].

وباتت أنظمة القيادة والمراقبة ذات النمط العسكري تنشأ لدعم سياسة «عدم التسامح» وممارسات المراقبة الحضرية الهادفة إلى استبعاد المستهلكين الفاشلين أو الأشخاص غير المرغوب فيهم من جيوب الاستهلاك والترفيه الحضرية الجديدة[2]. وما سماه روبرت وارن «الجيوش المنبثقة»، تنظّم عبر الحدود الوطنية في شكل وقائي لعسكرة المدن التي تواجه تظاهرات كبرى مناهضة للعولمة[3]. وتوفّر التقنيات العالية التكنولوجيا للحرب الحضرية ـ من الطائرات من دون طيار إلى تقسيم المساحة بالجدران وحواجز التفتيش البيومترية ـ في شكل متزايد نماذج لإعادة تنظيم المجال الحضري المحلي[4]. إضافة إلى ذلك، تزيد الاستعارات اللانهائية تقريبًا للحرب ـ على الجريمة والمخدرات والإرهاب والمرض ـ من صلابة التحولات الواسعة من النماذج الحضرية الاجتماعية والرعائية والكينزية، إلى مفاهيم توتاليتارية وعسكرية عن دور السلطة في الحفاظ على النظام.

عندما تكون الحياة نفسها هي الحرب

بحث الجيش الأميركي عن مذهب جديد يمكن تطبيقه على المدن، يعترف صراحة بأوجه التشابه بين المنطقة الحضرية في الداخل والخارج، على الرغم من الاختلافات الجغرافية. ووفق ماريان لاولور التي تكتب في المجلة العسكرية «سيغنال»، استعمل الموظفون الكبار في قيادة القوات المشتركة (JFCOM) في

(١) Ashley Dawson, combat in Hell: cities as the Achilles Heel of US Imperial Hegemony, Social Text 25: 2, 2007, 176.

(٢) Stephen Graham and Simon Marvin, Splintering Urbanism, London: Routledge, 2001.

(٣) Robert Warnes, City streets- The War Zones of Globalization: Democracy and Military Operations on Urban Terrain in the Early 21st Century, in Graham, ed, Cities, War and Terrorism, 214-230.

(٤) Leonard Hopper and Martha Droge, Security and Site Design, New York: Wiley, 2005.

نورفولك، فيرجينيا، على نطاق واسع، ألعاب حرب ومحاكاة، من مثل واحدة اسمها «الحل الحضري» لـ«التعرف إلى مخاوف رئيسة عديدة مشتركة بين المنطقتين»[١]. ومن هذه المخاوف صعوبة التفريق بين «الإرهابيين» أو «المتمردين» عن السكان المدنيين الحضريين؛ والكثافة العالية في البنية التحتية؛ والطرق التي تتداخل فيها المدن مع الأنظمة العسكرية القديمة الطراز في المراقبة والاستهداف؛ والطبيعة الثلاثية الأبعاد المعقدة لـ«ساحة المعركة» الحضرية.

في سهولة كبيرة، انزلق هذا الخطاب في عالم حيث «الحياة نفسها تكون حربًا»[٢]. فهو يظهر عدم قدرة عميقة للتعامل مع أي مفهوم عن الآخر بعد وضع هذا الآخر في منتصف مرمى آلية الاستهداف. ولو سُمح للفكر العسكري بالتفشي، لما بقي في الواقع شيء في العالم لا يُعدُّ هدفًا لطيفًا كاملًا من العنف الرمزي أو الحقيقي. «حقيقة الاستهداف الدائم للعالم كشكل أساس لإنتاج المعرفة»، على ما كتبت الإعلامية المنظّرة راي تشو، «هو رهاب الأجانب، وعدم القدرة على التعامل مع غيرية الآخر خارج المدار الذي هو المسار البصري الخاص بالانتحاري». من يرهب الأجانب، على ما أضافت، «يحتاج إلى القيام بكل جهد ممكن للحفاظ على هذا المدار وأمنه ـ ويكون ذلك بإبقاء مكان الآخر ـ هدفًا ممتلئًا دائمًا»[٣].

هذا هو المكان حيث تتقارب المفاهيم المحلية والأجنبية عن المدينة. هكذا، من ناحية، تناول المسؤولون العسكريون الأميركيون، في صورة روتينية، في كلامهم الجدران المقابلة للأحياء في العراق، على أنها إنشاءات مشابهة للجماعات المغلقة التي تشمل أكثر من نصف المنازل الجديدة في مدن جنوبية وغربية في الولايات

---

(١) Maryann Lawlor, Military Lessons Benefit Homeland, Signal Magazine, February 2008, موجود على.www.afcea.org/signal

(٢) Phil Agre, Imagining the Next War: Infrastructural Warfare and the Conditions of Democracy, Radical Urban Theory, 14 September 2001.

(٣) Ray Chow, The Age of the World Target: Self-Referentiatility in War, Theory, and Comparative Work, Durham, NC; Duke University Press, 2006, 42.

المتحدة[1]. وليس للجيش وحده طرائقه في الترغيب والترهيب، وإنما تعليقات وسائل الإعلام لجناح اليمين أيضًا طمست المدن الوطنية والعراقية في مجال واحد مؤبلس، يتطلب هجومًا عنيفًا عالي التكنولوجيا. واقترحت نيكول جيليناس، على سبيل المثال، العام ٢٠٠٧ في «سيتي جورنال» لمعهد مانهاتن أن مرحلة ما بعد كاترينا في نيو أورلينز كانت «بغداد في بايو»[*]، وزعمت أن المدينة تحتاج إلى رد عسكري مشابه لإعادة النظام والاستثمار إليها وسط ميولها للجريمة والعنف[2].

جسّد إعلان أخير في مجلة عسكرية لهليكوبتر مع أجهزة تحسس للأشعة ما دون الحمراء هذه الضبابية بين المحلي والخارجي. تحيط بصورة الهليكوبتر ذات الجانبين ـ جانب الجيش مع صواريخ وجانب الشرطة مع كاميرات جوية ـ رسالة تقول: «كل ليلة، طوال الليل ـ من بغداد إلى باتون روج ـ نحن نحمي ظهرك».

ويشكل الرد الأميركي على اجتياح إعصار كاترينا مدينة نيو أورلينز الأفريقية ـ الأميركية مثالًا مهمًّا جدًّا[3]. وقد ناقش بعض ضباط الجيش الأميركي ردهم العسكري القاسي على كارثة كاترينا بأنه محاولة لـ«استعادة» نيو أورلينز من «المتمردين» الأفارقة ـ الأميركيين[4]. وعوضًا عن تنظيم حملة إنسانية ضخمة تعامل ضحايا كاترينا كمواطنين يحتاجون إلى المساعدة السريعة، نفّذ المسؤولون (في مآل ذلك) عملية عسكرية ضخمة. وعزّز هذا الرد فكرة أن من المناسب، معاملة الجغرافيات الخارجية والداخلية معًا على أنها مواقع حروب خلفية للدولة ضد الآخرين العنصريين

---

(١) Edward J. Blakely and May Gail Snyder, Fortress America: Gated Communities in the United States, Washington, DC; Brookings Institution Press, 1999.

(*) (بايو: خور يستنقع فيه الماء في جنوب الولايات المتحدة ـ المترجم).

(٢) انظر Nicole Gelinas, Baghdad on the Bayou, City Journal, Spring 2007, 42-53.

(٣) انظر Stephen Graham, Homeland Insecurities? Katrina and the Politics of Security in Metropolitan America, Space and Culture 9: 1, 2006, 63-7.

(٤) Peter Chiarelli and Patrick Michaelis, Winning the Peace: the Requirement for Full-Spectrum operation, Military Review, July-August, 2005.

و«الحاضرين للاستعمال بيولوجيًا وسياسيًا»[١]. وتعاملت عملية كاترينا مع أولئك المنبوذين وسط المدينة كأنهم تهديد ينبغي احتواؤه، واستهدافه وتوجيهه بغية حماية ملكية السكان البيض للضواحي والروابض، وقد فروا، في غالبيتهم، في سياراتهم الخاصة[٢]. في هذه العملية، صار مواطنو نيو أورلينز الأفارقة ـ الأميركيون لاجئين داخل وطنهم. وكما أكد روبرت ستام وإيلّا شوهات، «كاترينا لم يقتلع سقوف منازل «ساحل الخليج» فحسب، وإنما اقتلع أيضًا توجيهة دولة الأمن الوطني[٣].

تحضُّر المذهب العسكري

العام ١٩٩٨، وفي الوقت الذي كتب الجغرافيون أن المدن هي مواقع تتشكل فيها الهوية، ويُبنى رأس المال الاجتماعي، وتظهر أشكال جديدة من الحركة الجماعية، شرح فيلق البحرية الأميركية الظاهرة في شكل مختلف قليلًا: «كانت المدن تاريخيًّا أمكنة تختمر فيها الأفكار المتطرفة، ويجد المنشقون حلفاء وتلفت المجموعات الساخطة انتباه وسائل الإعلام» لتصير المدن بهذه الطريقة «على الأرجح مصدر صراع في المستقبل»[٤].

يؤلف جناح اليمين العنصري المناهض للتنظيم المدني والمذهب العسكري الجديد مزيجًا حارقًا. يعني هو أنه لا يتصور المدن المحلية الرئيسة فحسب، وإنما أيضًا المدن البعيدة الواقعة في قلب الحرب على الإرهاب، على أنها مصدر قلق أو ساحات معارك فوضوية، تقدم تناقضًا صارخًا مع النظام المفترض، والأمن والتناغم

(١) انظر Henry Giroux, Reading Hurricane Katrina: Race, Class, and the Biopolitics of Disposability, College Literature 33: 3, 171-96.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Robert Stam and Ella Shohat, Flagging Patriotism: Crises of Narcissism and Anti-Americanism, New York: Routledge, 2006, 167.

(٤) Gan Gola, Closing the Gateways of Democracy: Cities and the Militarization of Protest Policing, Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 69, موجود على dspace.mit.edu.

للمناطق المطبعة في الضواحي والروابض ـ مناطق تتطلب حماية من التهديدات والعداوة المنبثقة من المدن كلها في كل مكان. وعندما تكون تقنيات (محاولة) السيطرة الحضرية ـ تطويق المناطق الأمنية، الجدران، الملاحقة، الاستهداف، البيومتريات، الأسلحة غير القاتلة ظاهريًا، بيانات التعدين ـ متشابهة في غزّة، وبغداد ونيويورك، تصبح عنذاك الضبابية أمرًا محتومًا، خصوصًا إذا دعمها جناح يميني يؤبلس عمومًا كل المدن المركزية.

يؤوّل المذهب العسكري الجديد فكرة الحرب على أنها مناورة دائمة، لا حدود لها، تحرض الجيوش العالية التكنولوجيا والعمليات الأمنية ـ بالترافق مع قطاع خاص من المتعاقدين الخارجيين والشركات العسكرية ـ على مجموعة واسعة من الأعداء غير الوطنيين. ويتم هذا كله في محيط يتميز بكثافة الإعلام، ودرجة عالية من القدرة على التحرك، والاستغلال السريع للتكنولوجيات العسكرية الجديدة.

وبالتالي، يتحدث منظرون عسكريون كثر عن حرب «الجيل الرابع»، وهي ترتكز، كما يجادلون، على حروب «غير تقليدية»، ونضالات «غير متماثلة»، و«تمردات عالمية» و«صراعات خفيفة الحدّة»، تحرض جيوش الدول العالية التكنولوجية على مقاتلين غير شرعيين أو مدنيين معبّئين[١]. واستنادًا إلى هذا المذهب، أكد القادة الأميركيون في بغداد ضرورة تنسيق «ساحة المعركة»[٢] الكاملة للمدينة، أي معالجة البنية التحتية المدنية والاقتصاد المنهار، وتعزيز الإدراك الثقافي، واستخدام «التطبيق المراقب للعنف» في محاولة لفرض الأمن في المدينة[٣].

حولّت هذه النماذج الأعمال الاجتماعية العادية التي تمثّل الحياة الحضرية في شكل جماعي تهديداتٍ وجودية، واجتماعية. وكما أشرنا في المقدمة، جادل المنظر العسكري ويليام ليند ـ موسعًا مناظرات «الحروب الثقافية» الأميركية للثمانينات

(١) Thomas Hammes, The Sling and the Stone, New York: Zenith, 2006, p. 208.

(٢) المصدر نفسه..

(٣) Chiarelli and Michaelis, Wining the Peace.

والتسعينات، وملتهمًا كل ثنائية هانتينغتون في «صدام الحضارات» ـ بقوله إن حتى الهجرة الحضرية يجب أن تفهم الآن على أنها عمل من أعمال الحرب. «في حرب الجيل الرابع»، على ما كتب ليند، «يمكن الغزو بواسطة الهجرة أن يكون أقله خطيرًا مثل غزو يشنه جيش دولة». وفي إطار ما سماه «الإيديولوجيا المسممة للتعدد الثقافي»، أكد ليند أن المهاجرين داخل الدول الغربية يمكنهم اليوم شن «أنواع محلية من حرب الجيل الرابع التي هي، إلى حد بعيد، الصنف الأكثر خطورة»[١].

نواجه هنا ما سماه «مركز الدراسات للهجرة» «تسليح» الهجرة[٢]. تكون هذه المفاهيم عن العنف السياسي خبيثة في شكل خاص، لأنها تقدم جوانب الحياة الإنسانية جميعًا على أنها لا شيء سوى حرب: تُصور الأمم في شروط ضيقة إتنية ـ وطنية، وتظهر مدن الشتات كأنها ملوثات ثقافية[٣]. «الطريق من نزعة وطنية إلى كونية شاملة للأمة المقدّسة»، على ما كتب أرجون أبادوراي، «وأبعد من ذلك، إلى النقاء العرقي والتطهير، مباشر نسبيًّا»[٤].

وولّد منظرون وقادة عسكريون أميركيون آخرون، في هذه الأثناء، جدلًا ضخمًا منذ مطلع التسعينات عن ثورة مزعومة في الشؤون العسكرية (اختصرت بـRMA)[٥]. وقام هذا الجدل على كيف تُسخّر التكنولوجيات الجديدة في المراقبة، والاتصالات، و«السريّة» أو «الدقّة» في الاستهداف عبر «أسلحة ذكية»، لتدعم شكلًا من تمدد القدرة العسكرية الكلية الأميركية عبر العالم، وهي تقوم على «شبكة مركزية» للحرب.

(١) William Lind, Understanding Fourth Generation War, Military Review Sept-Oct 2004, 13-4.

(٢) انظر Cato, The Weaponization of Immigration, Center for Immigration Studies, Backgrounders and Reports, February 2008, موجود على www.cis.org.

(٣) المصدر نفسه..

(٤) Appadurai, Fear of Small Numbers, 2006, 4.

(٥) See Richard EK, A Revolution in Military Geopolitics? Political Geography 19, 2008, 841-74; Jerry Harris, Dreams of Global Hegemony and the Technology of War, Race and Class 45: 4, 2003, 54-67.

ففي عالم أحادي القطب لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان حلم RMA أن يصير «التفوق العسكري العالي التكنولوجيا والمروع للولايات المتحدة، مؤشرًا الآن إلى قدرتها على إلحاق الهزيمة بأي تحدٍّ محتمل قد يعترض الطريق الذي نُظِّم فيه العالم»، كما صور الوضع راندي مارتن[١]. وكان «ضباب الحرب» المقدمة التاريخية في الوقت المثالي الحقيقي للتكنولوجيات العسكرية الأميركية ذات أجهزة التحكم وقدرات الاستشعار عن بعد والقتل، وكان ينبغي أن تتحقق الهيمنة على أي عدو، حتى وإن انخفض في شكل جذري عدد الفرق كما الوزن الهائل من الجيوش. كان على الحرب أن تكون، في تعبير آخر، عملية أساسية قوية عالية التكنولوجيا في القتل عن بعد.

كانت هذه الرؤية بشأن القدرة الكلية التكنولوجية جذابة خصوصًا، عسكريًا وثقافيًا، والسبب، وفق كلمات آشلي داوسون، «أن العصا التكنولوجية الكبيرة طهرت الجانب الدموي للحرب عبر عوالمها المصنوعة من عروض الدقة في الدمار»[٢]. وعرضت، بالتالي، أوهام السلطة الكاملة لمؤيدي التكنولوجيا التي سيرت مناظرات RMA أن «تعفي أولئك الذين يستخدمونها من مسؤولياتهم الأخلاقية عن أعمالهم»[٣]. في الواقع، وسط الكثيرين من الصقور والمحافظين الجدد[٤]، ساعدت RMA على جعل الحروب الأمبراطورية الأميركية وسيلة مرغوبًا فيها لفرض إعادة تنظيم العالم «الوقائية»، من أجل بسط السلطة الأميركية السياسية والاقتصادية داخل إطار صراع الحضارات[٥]. وقد نظّم تصورات الحرب هذه دونالد رامسفيلد، وزير

(١) Randy Martin, Derivative Wars, Cultural Studies 20: 4-5, 2006, 459.

(٢) Dawson, Combat in Hell, 171.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر Christian Parenti, Planet America: The Revolution in Military Affairs as Fantasy and Fetish in Ashley Dawson and Malini Johar Schueller, Exceptional State: Contemporary US Culture and the New Imperialism, eds, Durham, NC: Duke University Press, 2007, 101.

(٥) Susan Roberts, Anna Secor, and Matthew Sparke, Neoliberal Geopolitics, Antipode 35: 5, 2003; Huntington, Clash of Civilizations; Luiza Bialasiewicz, «The Death of the West»: Samuel Huntington, Oriana Fallaci and a New «Moral» Geopolitics of Births and Bodies', Geopolitics 11: 4, 2006, 1-36.

الدفاع الأميركي بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وعليها ترتكز استراتيجية إدارة بوش في استخدام تكنولوجيا عسكرية جديدة لتعزيز مرحلة جديدة من الهيمنة الأميركية السياسية والأمبريالية. وقدمت RMA بالتالي «نعمة هائلة وذريعة للصقور»[١].

لكن، وكما لا يمل معلمو حرب الجيل الرابع الإشارة إليه، ولا تزال تظهره المستنقعات الدموية في المدن العراقية، لم يفعل هاجس منظري RMA في الأجهزة شيئًا يذكر، في عالم يتحضر في سرعة، لجعل الجيش الأميركي لا يقهر. في العراق، كما غالبًا في التاريخ الحضري والعسكري، يبدو أن الاحتلال العنيف لمدينة بعيدة جعل كل الأحلام في شن حرب عن مسافة ـ سحب الجنود الأميركيين من المخاطر لتبيد الأسلحة العالية التكنولوجيا العدو ـ أكثر بقليل من الخيال العلمي (أو ربما، في بساطة، علاقات عامة مريحة للمجمع العسكري ـ الصناعي ـ الأمني). مرة جديدة أصبح من الواضح، على ما قال إدوارد لوتواك، أن «القوات المسلحة للبلدان الأكثر تقدمًا، وبالتأكيد للولايات المتحدة، هائلة جميعًا ضد الأعداء المجموعين في تشكيلات حشود يسهل استهدافها، وأقلّ فاعلية في محاربة المتمردين»[٢].

في مدن العراق، وجد الجيش الأميركي استحالة شديدة في التفريق بين المتمردين والمدنيين. كان جهل الجيش الكارثي للغة الأمكنة التي كان يقاتل فيها ولثقافتها، عائقًا ضخمًا. إضافة إلى ذلك، تعارضت هندسة المدن العراقية الثلاثية الأبعاد المعقدة مع أنظمة الاستشعار عن بعد والشبكات التي تهدف إلى خلق معرفة عسكرية ومعارك واضحة[٣]، وأدت القوة النارية المتفوقة والتكتيكات العدوانية للأميركيين ـ فرضت في كثير من الأحيان مع احتقار عنصري لحياة السكان العراقيين

(١) Dawson, Combat in Hell, 171.

(٢) Edward Luttwak, Dead-end Counterinsurgency Warfare as Military Malpractice, Harper's Magazine, February 2007, 33-42.

(٣) Tim Blackmore, Dead Slow: Unmanned Aerial Vehicles Loitering in Battlespace, Bulletin of Science, Technology & Society 25: 3, 2005, 195-214.

الحضريين، الذين يعيشون في الجوار الذي لا مفر منه لنقطة الاصطدام ـ إلى نتائج عكسية، على نطاق واسع.

والغريب، مع ذلك، أن المرونة الثقافية للجيش الأميركي الميال إلى التقنية، هي أن هذه «الميثولوجيا المغرية من التكنولوجيا العالية، وحرب ما بعد الحداثة التي لا تزال معززة في مرحلة القتال الفاعل الأسطورية من غزو العراق، ظلت تلوثها الحقائق الوحشية والفوضوية للاحتلال»[1]. وكما سنرى لاحقًا، هاجرت أحلام القدرة الكلية للتكنولوجيا العالية، في بساطة، من كوكب الأوهام المتعجرفة في سيطرة RMA من علٍ، إلى أوهام السيطرة على الجغرافيات الصغيرة جدًّا للعالم الحضري بواسطة مقاتلين آليين وأجهزة استشعار في كل مكان.

ويستحوذ الآن على فريق ثالث أخير من المنظرين العسكريين الأميركيين هاجس الحاجة إلى القلق من «مفاعيل العمليات الأساسية»، المفاعيل المعقدة للعمليات العسكرية بدلًا من الحتمية البسيطة في تدمير العدو أو قتله. وبلغة غير لطيفة كما هو معهود، جادل أحد هؤلاء المنظرين أن الحرب صارت أكثر من مجرد مسألة «صبّ الفولاذ على الهدف»[2]. لذلك تُعدُّ مهمة المراقبة أو الصناعة لصور الحرب والإعلام، بمقدار إسقاط القنابل أو إطلاق الصواريخ. من هنا قد يشمل «إعلام الحرب» كل شيء، من إلقاء منشورات وقصف محطات تلفزيونية تصور الضحايا المدنية، إلى جهود القسر المبذولة سياسيًّا واجتماعيًّا، والتي تؤدي بالبنية التحتية الكاملة للدول الحضرية إلى توقف مفاجئ وطاحن.

المفهوم الرئيس للقيادة العسكرية الراهنة في التفكير والممارسة هو «ساحة المعركة». إنه من الأهمية بمكان، لأنه في جوهره، يعزز «تصورًا للمسائل العسكرية

(١) Patrick Deer, Introduction: The Ends of War and the Limits of War Culture, Social Text 25: 2, 2007, 1.

(٢) John W. Belfower, The Indirect Approach, Armed Forces Journal January 2007، موجود على www.armedforcesjournal.com.

التي تشمل كل شيء على الإطلاق»[1]. فلا يقع شيء خارج ساحة المعركة، زمنيًا أو جغرافيًا. وليس في ساحة المعركة أمام ووراء، بداية أو نهاية. هي «عميقة، عالية، واسعة ومتزامنة في آن»[2]. وبالتالي، يسمح مفهوم ساحة المعركة بكل شيء، من مقاييس الجزيئية للهندسة الوراثية والتقانة الدقيّة، مرورًا بالمواقع والمساحات والتجارب اليومية لحياة المدينة، وصولًا إلى مجالات الفضاء الكوكبية والفضاء الإلكتروني للإنترنت المتداخل المناطق عالميًّا[3].

ومع الحروب والمعارك التي لا تعلن ولا تنتهي، تهدد زمنيات الحرب بأن تطول إلى أجل غير مسمى. «عادت الحرب على ما يبدو إلى الأبد»، على ما كتب باتريك دير[4]. لا عجب أن يُقنع معلمو البنتاغون جورج دبليو بوش باعتماد «الفكرة الكبيرة» الجديدة لـ«الحرب الطويلة» بدلًا من فكرة «الحرب على الإرهاب» العام ٢٠٠٤[5].

كانت إدارة سياسة الخوف والتحكم فيها عبر ما يسمّيه الجيش الأميركي «عمليات الإعلام» – الدعاية ـ مركزية لهذه الكوكبات الجديدة في العقيدة العسكرية. أكثر من أي وقت مضى في الحرب، كان لاستعمال الدعاية لإقناع السكان المحليين بأن العمل العسكري الجريء في الخارج وحده يمكن أن يحميهم من الرعب في

(١) Agre, Imagining the Next War.

(٢) Tim Blackmore, War X: Human Extensions in Battlespace, Toronto: University of Toronto Press, 2005.

(٣) كتب الرائد في الجيش الأميركي دايفيد بيندال: «يعيش الإنترنت الصديق أو العمليات الظاهرية على الشبكات والأنظمة نفسها كما شبكات الخصوم وأنظمتهم. في الحالات معظمها، يستعمل كلاهما البروتوكولات والبنى التحتية، والبرامج إياها. يمكنهما أن يحولا في سرعة أي مساحة ساحة معركة». David Pendall, Effects-Based Operations Exercise of National Power, Military Review, Jan-Feb 2004, 26.

(٤) Deer, The Ends of War, 1.

(٥) Rd. David H. Mcintyre, Strategies for a New Long War: Analysis and Evaluation, Statement before the House Committee on Government Reform, Subcommittee on National Security, Emerging Threats, and International Relations, 3 February 2004، موجود على www.iwar.org.uk.

الداخل، أهمية خاصة في الحرب على الإرهاب. في الواقع، سمح ترويج الخوف بوقوع كارثة سوء إدارة اقتصاديات الجملة للاقتصاد الأميركي، ونجمت عن ذلك ضائقة اقتصادية بين السكان الأميركيين، واستمرت أقله حتى الانهيار المالي في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وكان لانصهار وسائل الترفيه، والإعلام والحرب في ما سماه جايمس دير ديريان «الشبكة العسكرية – الصناعية – الإعلامية ـ الترفيهية» دور مركزي مهم هنا[١]. و«مع ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب»، على ما كتب آندرو روس العام ٢٠٠٤، «لم تعد شرعية الحكومة الأميركية بعد اليوم تُستمد من قدرتها أو استعدادها لضمان مستوى معيشي لائق لهؤلاء المواطنين؛ يتوقف الأمر، في المقابل، على الدرجة التي يمكنها فيها إقناعهم، في نجاح، بأنهم على وشك التعرض للإرهاب»[٢]. حتى في خضم فوضى أزمة الائتمان واجتياحها، صور المديرون الجمهوريون اليائسون في أثناء الحملة الرئاسية، وعلى نطاق واسع، المرشح الرئاسي الديمقراطي باراك أوباما، حليفًا مترصدًا لذلك العدو الإرهابي المطلق، أسامة بن لادن.

«المدن هي المشكلة»

يكمن مستقبل الحرب في الشوارع، والمجاري، والمباني الشاهقة، والمناطق الصناعية، وامتداد المنازل، والأكواخ والملاجئ التي تشكل المدن المحطمة في عالمنا[٣].

تحتل المواقع الحضرية والعمليات العسكرية في المناطق الحضرية الصدارة، في شكل متزايد، في كل هذه التصورات الجديدة عن الحرب. ويعمم المنظرون العسكريون المناهضون للحضرية فكرة أن في المواقع الحضرية مجموعة من المحرضين

(١) James Der Derian, Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network, Boulder, CO: Westview, 2001.

(٢) Ross, Duct Tape Nation, 4.

(٣) Ralph Peters, Our Soldiers, Their Cities, Parameters, US Army War College Quarterly 26: 1, 1996, 43.

المناهضين للدولة والمتمردين والحركات الاجتماعية، تتركز وتلجأ وتتموه. ويؤكدون أن مزايا التكنولوجيا العالية للجيوش الغربية انهارت في المدن، حيث لم يعد ممكنًا استعمال أسلحة «الثورة في الشؤون العسكرية» للقضاء على الأهداف في السهول الصحراوية في سهولة وثمن بخس، كما حدث في العراق العام ١٩٩١. ففي المدن المتنامية، تكون نقاط ضعف الدول الغربية، وقوتها الاقتصادية والعسكرية الأكثر تعرضًا. وهي المدن التي تخدم كتمويه ضد المعرفة العمودية والقدرة الكلية للقوات الأميركية. بعد العام ١٩٩١، افترض منظرون كثر أن «القوات المتمردة في العالم، التي شهدت إبادة فرق صدّام في الصحراء المفتوحة بواسطة «القنابل الذكيّة» الأميركية، [في خلال حرب الخليج الأولى]، أدركت أن فرصتها الوحيدة للبقاء تكمن في خوض حروب مستقبلية في الأدغال الحضرية من العالم المتخلف»(١).

وتشير وجهات نظر كهذه، على ما وصفها دواين شاتل من قيادة القوات الأميركية المشتركة لمكتب العمليات الحضرية المشتركة، إلى أن «المدن هي المشكلة»(٢) للقوة العسكرية الأميركية. وعلى المنوال نفسه، يعتقد جايمس لاسويل، رئيس مكتب العلوم والتكنولوجيا في مختبر فيلق البحرية القتالي، أن «الحضرية هي المستقبل» وأن «كل ما يستحق القتال من أجله موجود في البيئة الحضرية». وواين مايكل هال، المستشار في مكتب العمليات الحضرية المشتركة، افترض أن القوات الأميركية «ستقاتل في الأرض الحضرية طوال السنوات المئة المقبلة»(٣).

تحولات ثقافية، تراجع السلطة

ومع ذلك، وفي شكل يستوقف الانتباه، أُضيفت اليوم إلى مناقشات الجيش الأميركي التي تعالج النواحي الرئيسة في الحرب الحضرية، مناقشات أخرى تتحدث عن سبل استعمار التقلبات الخاصة في الثقافة الحضرية داخل المدن الرئيسة لمكافحة

(١) Dawson, Combat in Hell, 172.

(٢) Nick Turse, Slum Fights: The Pentagon Plans for a New Hundred Years War, Tom Dispatch, 11 October 2007.

(٣) المصدر نفسه.

التمرد[1]. وركّز هذا «التحول الثقافي» في العسكرة الحضرية والمذهب المعاكس للتمرد على ما سماه البنتاغون «نظام المجال البشري»[2]. في «الحرب الطويلة»، على ما يبدو، صار الأنتروبولوجيون ملكية مرغوبًا فيها جدًّا»[3].

إضافة إلى توظيف أنتروبولوجيين، «أظهرت ميزانيات البنتاغون ارتفاع إيداعات ما سمي «اكتساب المعرفة الثقافية»، على ما كتب روبرتو غونزاليس[4]. وصارت خصائص المدن والأحياء هكذا تخطّط وتقلّد. ودُرِّب الجنود الأميركيون على تقدير التقاليد الثقافية العراقية، والتخطيط المدني الإسلامي، والتركيب العرقي العراقي المعقد، والعادات وقواعد الأخلاق القومية المحلية. ووضعت خصوصًا دراسات عسكرية عن المدينة الإسلامية، محملة بكليشهات[5] استشراقية. ويبدو ظاهريًّا أن الهدف من تجميع المعلومات الأنتروبولوجية والإتنوغرافية عن المجال البشري للعمليات الأميركية المضادة للتمرد هو، كما عبر غونزاليس، «المساعدة على الفوز في «إرادة القتال وشرعيته» (ربما عبر الدعاية)، و«تغطية شبكات IED للمتمردين» (يرجح أن تكون للاستهداف)، ولتخدم «كعنصر قوة في القتال» (أي كسلاح). والمقلق هنا، كما كتب، أن «وكلاء الملفات الثقافية قد يستخدمون، في المستقبل القريب، في استهداف وقائي إحصائي محتمل (بدلًا من الفعلي)

(١) انظر Derek Gregory, The Rush to the Intimate Counterinsurgency and the Cultural Turn in Late Modern War, Radical Philosophy 150, 2008.

(٢) ليس من المستغرب تلقي هذا التوجه انتقادات شرسة من أنتروبولوجيين أكاديميين كثر. انظر Rberto González, Human Terrain: Past, Present and Future Applications, Anthropology Today 24: 1, 2008 21-6.

(٣) Laura McNamara, Culture, Critique and Credibility: Speaking Truth to Power during the Long War, Anthropology Today 23: 2, 2007, 20-1 and Rberto González The New US Army Towards Mercenary Anthropology? Counterinsurgency Manual FM 3-24 and the Military-Anthropology Complex, Anthropology Today 23: 3, 2007, 14-5.

(٤) González, Human Terrain, 22.

(٥) انظر Louis DiMarco, Traditions, Changes, and Challenges: Military Operations and the Middle Eastern City, Global War On Terrorism Occasional Paper #1, Fort Leavenworth, KS: US Army Combat Studies Institute Press, 2006.

لمتمردين أو متطرفين في العراق، وأفغانستان، وباكستان أو من دول أخرى تعد ملاذات إرهابية»[1].

كان انتشار ما يسمى المعرفة الثقافية كسلاح ضد التمرد في العراق، مع ذلك، مخادعًا تمامًا. ففي محاولته إعادة القوات الأميركية إلى أكثر من موقعها بقليل من مارة أبرياء وسط المذابح في شوارع العراق، عتّم على العنف الأمبراطوري وانعدام الأمن الجذري الذي يولده وجود هذه القوات، وعقمه[2]، وحمّل في المقابل المسؤولية الكاملة عن هذه الظروف السقيمة التي نشأت، للانقسامات العرقية والطائفية داخل العراق. فهو حجب الوجود الاستفزازي والإجراءات القاتلة لأفراد الجيش الأميركي، جنبًا إلى جنب مع قواتهم بالوكالة وجحافل المرتزقة. وهو فشل في الأخذ في الاعتبار الطرائق المعقدة للصفقات التي لا تعد ولا تحصى بين الجيش الأميركي، والأنظمة والميليشيات التابعة له بالوكالة، وسلسلة واسعة من العسكريين الخاصين المتعاقدين التي ضخّمت على نطاق واسع، وفي الواقع، استغلّت التوترات الطائفية في العراق وعززت بالتالي برامج التطهير العرقي.

يدل هذا الفشل إلى مشكلة أوسع من ذلك بكثير تسود التحول الحضري والثقافي للعقيدة العسكرية الأميركية. فهي تشكل أساس نقاش تكنوقراطي وتكنوفيلي يركز على ما أشار إليه آشلي داوسون أنه «البروز المتزايد لمناطق القتال الحضري» المترافق مع عجز كامل «للاعتراف بالقوى الاقتصادية والسياسية الكامنة التي تقود التحضر في المدن المليونية في الجنوب العالمي»[3]. في فشله في معالجة الأسباب الجذرية للاستقطاب الحاد والعنف الناجمين عن التحرر المحدث والنمو الضخم للمستوطنات غير الشرعية، ردد خطاب العسكرة الحضرية، في بساطة، صدى الفشل الكارثي للنخب السياسية والاقتصادية في العالم في السؤال «كيف يمكن إدماج

(١) González, Human Terrain, 21-6.

(٢) Gregory, The Rush to the Intimate.

(٣) Dawson, Combat in Hell, 171.

الفائض البشري للجنوب العالمي في الاقتصاد العالمي؟». الأوهام التي ركن إليها المنظرون العسكريون الأميركيون في السيطرة على المدن المتنامية والمستوطنات ربما عبّر عنها بالشكل الأمثل داوسون في ما سماه «مؤشرًا إلى تراجع هيمنة القوى الإمبريالية الأميركية بدلًا من أن يكون علامة لما قد تكون الأمبراطورية التي لا تقهر»[1]. العام ٢٠٠٩، من شهد التراجع السريع في قوة الاقتصاد الأميركي تترنح تحت الانهيار المالي الراهن، صعب عليه ألّا يوافق على هذا الرأي. وهذا لا يعني، طبعًا، أن ليس لهذه الأوهام العسكرية عواقب. فهي تعكس، بدلًا من ذلك، كما سيبدو واضحًا في الفصل التالي، طرائق في التفكير عميقة الجذور وإشكالية جدًّا، تحوّل عالمنا الحضري جغرافيا من الخير، مغرية وخطرة في مقابل العداوة.

(١) المصدر نفسه ١٧٤.

الفصل الثاني

العوالم المانويَّة

انقسام الواقع

«الفصل العلمي للمُستَعمرة عن العاصمة، والإخفاء المنظّم للكفاح الاستعماري الذي يرتكز عليه الازدهار الأمبريالي، يؤدّيان إلى وضعٍ تحتجب فيه... حقيقة الوجود العاصمي في العاصمة نفسها»[١].

يحاول هذا الكتاب أن يبرهن أن الحرب والإرهاب المعاصرين تعدَّيا اليوم نطاقهما بكثير، ليتصارعا على المساحات والرموز والمعاني والأنظمة الداعمة، وآليات السلطة للمدن. وكما حدث طوال تاريخ الحرب، تغذي صراعات كهذه التركيبات المانوية[٢] الثنائية المرتكزة على الـ«نحن» والآخرين «هم» ـ أي الهدف، العدو، المكروه.

(١) Frederic Jameson, The end of Temporality, Critical Inquiry 29: 4, 2003, 700.

(٢) «المانوية» تعود إلى نظام عقيدة دينيّة علّمها ماني، وهو نبي فارسي، في القرن الثالث م. ترتكز على «الصراع المبدئي المفترض بين النور والظلمة أو الخير والشّر (قاموس كولينز الإنكليزي، لندن، ١٩٩٥). ووفق النظرية المعاصرة للعلاقات الدوليّة، فإن مصطلح «مانوية» يستعمل لوصف كل الترجمات والتصورات للعلم الذي يُقَسِّم، وفق نظرة خاصة ظاهرية ومنغلقة، بين «الأخيار» و«الأشرار» من الشعوب والأماكن. وهو المعنى المعتمد هنا.

لطالما كانت برامج العنف السياسي مشروعة ومدعومة عبر تركيبة «الجغرافيّات الخياليّة» ـ وهو مصطلح يرمز، وفق عملي إدوار سعيد[1] وديريك غريغوري[2]، إلى السبل التي بنت عليها المجتمعات الأمبريالية تعميمات ثنائية التركيب عن الأقاليم «الغريبة» المُستَعمرة ومساحات «الوطن» التي تقع في قلب الأمبراطورية.

هذه الجغرافيّات الخياليّة أساسية لـ«انقسام الواقع الاستعماري»[3] الذي يدعم كل الأمبراطوريات. يحاول إدوار سعيد، مثلًا، أن يبرهن أن الجغرافيات الخياليّة لطالما كانت حاسمة في دعم النظرة المستشرِقة إلى العالم العربي على أنه «الآخَر». وكما شدّد قبل وفاته تحديدًا، فإن الانتقاص من أهمية المناطق البعيدة والشعوب وتصويرها شياطين لتكون «هم» كمُستَهدفين، لا يمكن أن تؤتي ثمارها من دون إضفاء قيمة موازية لأحقية لـ«نحن». وعليه، «فمن دون حسّ منظّم بأن الشعوب البعيدة ليست مثلنا «نحن» ولا تقدّر قيمنا «نحن» ـ وهذا جوهر العقيدة الاستشراقية ـ ما قامت حرب العراق»[4].

بطمر أوجه الشبه أو الروابط بين الـ«نحن» والـ«هم»، يعرض الاستشراق لعنف رمزي كبير ويترجم الفروق عن الآخر، وهذا ضروري لتشريع العنف ودعمه ضد الشعوب والأماكن البعيدة[5]. وأساسًا، هذا ما أدّى إلى تصنيف «العالم الثالث» و«الغرب»[6]، أو «الغرب» و«العالم الإسلامي» معًا، عالمين منفصلين، غير مترابطين ظاهرًا. وفي هذا السياق، فإن إمكان خلق روابط بين التجارب المعيشة للشعوب في العالمين نفسيهما مرفوض منهجيًا. «السبب الموجب الأساس للتجربة [الحديثة]» على ما يقترح فريديريك جايمسون، «يمكن إيجادها في الطريقة التي

(١) Edward Said, Orientalism, London: Routledge and Kegan Paul, 1978.

(٢) Derek Gregory, Imaginative Geographies, Progress in Human Geography 19, 1995, 447-85.

(٣) Kipfer and Goonewardena, Colonization and the New Imperialism.

(٤) Edward Said, Orientalism, 25th Anniversary ed., London: Penguin, 2003, xxiii.

(٥) Hugh Gusterson, Nuclear Weapons and the Other in the Western Imagination, Cultural Anthropology 14, 1999, 111-143.

(٦) المصدر نفسه.

تحجب فيها الأمبرياليّة طبيعة نظامها وتخفيها». قبل كل شيء، كما يشدّد جايمسون، «كانت القوى الأمبرياليّة في النظام القديم ترفض أن تعرف شيئًا عن مستعمراتها أو عن العنف والاستغلال السائدين فيها، واللذين كانا الأساس في ازدهارها، كما لم ترغب في أن تُجبَر على أي اعتراف بتنوع الآخرين المخفي بعيدًا تحت ستار اللغة والنماذج المقولبة، والفئات البشرية الدونية، للعنصرية الاستعمارية»(١).

لتوسيع الشقاق بين الحضارات المختلفة، لا بدّ من تفعيل مقاومة الفئات العاديّة وإقلاقها ـ الهدف البعيد في مقابل المجتمع المتجانس الوطني المزعوم الذي يشكّل «الوطن». ففي عالم سريع التحضر، مصقول من وفرة دياسبورات غير ثابتة وانتشارات مُدُنية تتفوق، في استمرار، على الجغرافيّات الخياليّة، فإن مشروعًا كهذا أمرٌ إلزامي. ويقترح أمير بارسا، مثلًا، أن «لا وجود لعالم إسلامي»! ولا وجود طبعًا لـ«الغرب» ـ إلّا إذا عنى ذلك تحديد جهة (جغرافية، للطرفين)(٢). ويؤكد بارسا أن «أكثر الثنائيات [هي] صور مبسطة لظواهر أكثر تعقيدًا وانقسامًا، [لكن] هذه الثنائية مقلقة في صورة استثنائية»، مشيرًا إلى أن «هذا التلفيق المعمم يُنكِر تمامًا التركيبات الضخمة للذاتيات الفردية، والشخصانيات، والجماعات، وكل منها تتشكّل في طبقات فوق طبقات من الاختلافات والتعقيد والالتباس في قلب نسيجها الخاص، وهي موجودة تعمل ضمن نطاق كلّ طبقات «العالم»(٣).

رابط المكان

> يشكّل خطاب الحرب... استراتيجية تقسم المعرفة، وتفرّقها، وتجزئها، لتقدّم لوحة عسكرية جذّابة جدًّا يُفسّر العالم من خلالها(٤).

(١) Frederic Jameson, The End of Temporality, Critical Inquiry 29: 4, 2003, 700.

(٢) Amir Parsa, Division, Under Fire 1. The Organization and Representation of Violence, ed. Jordan Crandall. Rotterdam: Witte De Witte, 2004, 29.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Deer, The Ends of War.

تميل الجغرافيات الخياليّة إلى التميّز بثنائيات متصلبة في ما يتعلّق برابط المكان. ليس مفاجئًا أن تميل هذه لتكون فاعلة ومتصلّبة خصوصًا، في أوقات الحرب. تعبئ الحرب لمنطق مشحون عن رابط المكان: تكون الفكرة أن «أمكنتنا» هي النقيض التام لأمكنة العدو الشيطاني[1]. فيُصنّع غالبًا هذا النوع من الاستقطاب، ويعاد تصنيعه، عبر خطاب الدولة، وتدعمه مزاعم تتماشى والثقافة الشعبية. فهو يؤنسن مكان أحدهم الخاص في حين ينزع صفة الإنسانيّة عن أماكن العدوّ. وتكون التركيبات الثنائية عنصرًا أساسًا في بناء الإرادة السياسية لاستهداف الآخر وتدميره[2].

منذ انطلاق ما سمّته الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، اعتُمد على هذا النوع من تركيبات الأمكنة ذات الطرفين، خصوصًا الأمكنة الحضرية. كانت هذه أساسيّة لتوفير الحدّ الأدنى الشّرعي لجوهر فكرةٍ فحواها أن حربًا ضخمة ودائمة تلّف العالم، هي الردّ المناسب على هجمات الإرهاب الحضري أو تهديداته. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طُبع البناء الاستطرادي للحرب على الإرهاب بإعادة العمل بالجغرافيات الخياليّة التي تفصل بين المدن المفترضة أنها الوطن الأميركي عن المدن العربية المزعومة أنها مصدر التهديدات الإرهابيّة ضدّ المصالح الأميركيّة الوطنيّة. ويشمل هذا تقسيم الأماكن وفق تصنيفَيْن حصريَيْن جوهريَيْن بالتبادل: إمّا «معنا» وإمّا «ضدّنا»، وفق جملة بوش الشهيرة. وعليه، تمّ تشخيص الحرب، خصوصًا في مراحلها الأولى، بما وصفه ديريك غريغوري بـ«صراع بين حضارة موحدة وعالمية (تتجسّد بالولايات المتحدة) وأسراب همجيّات كثيرة تشكّل نقيضها وعدوتها»[3]. مع إدماج اليمين المسيحي والصهيوني بسلاسة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في سياق

(١) Ken Hewitt, Place Annihilation: Area Bombing and the Fate of Urban Places, Annals of the Association of American Geographers 73, 1983, 258.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Derek Gregory, Geographies, Publics and Politics, essay derived from 'Raising Geography's Profile in the Public Debate, annual meeting of the Association of American Geographers, Philadelphia, PA, March 2004, 8 موجود على geography.berkeley.edu.

الحرب الأميركية على الإرهاب، وكل ذلك تحت وصاية الإله اليهودي ـ المسيحي، مهدت هذه التقنيات الاستطرادية لمرحلة عراق صدّام حسين، والقاعدة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين لكي تتساوى، ويعتدى عليها، في شكل متوازٍ.

المرايا المانوية

تشكّل الكراهية لأشكال من الحياة منفتحة نسبيًا، عالمية (ذات مدلول معادٍ للساميّة غالبًا) جانبًا مهمًّا من سياسة رجال الدين الأميركيين والمسلمين الحيّة[1].

اللافت هنا كيف تعكس التركيبات الأصولية والعنصرية للمكان الحضري الصورة نفسها تقريبًا من خلال خطب المدن المشحونة في شكل روتيني التي تنشرها مجموعات أصولية إسلامية مثل تنظيم القاعدة[2]. ولكن هنا، ولأن الوصاية اللاهوتية تأتي من مصدر آخر، تكون الأهداف مدن «الكفرة»، و«المسيحيين» و«الصهيونيين» في الغرب وإسرائيل، وعليه ينبغي أن تطهّر الأماكن المؤنسنة للوطن المسلم في عنف من الوجود الغربي بغية خلق مساحة إسلامية عابرة للحدود الوطنية قسرًا، أو «أُمّة»، تستبعد منهجيًّا كل التنوع والاختلاف عبر التدريب المتواصل للقوة القاتلة.

بدلًا من هانتينغتون و«صدام الحضارات»، إذًا، ما يبرز هنا هو «صدام الهمجيات» لجيلبير أشقر[3]. بالفعل، وبطرائق كثيرة، يتصل الإرهاب ومكافحة الإرهاب كحبل السّرة. في كثير من الأحيان، وبطريقة مأساويّة في النهاية، يديم أحدهما الآخر، تغذّيهما صورتهما في مرآة الجغرافيات الخيالية. لهذا السبب خصوصًا، يميل كلا الحرب على الإرهاب والإسلام المتطرّف إلى أبلسة فوضى

(١) Kipfer and Goonewardena. Colonization and the New Imperialism.

(٢) Joseba Zulaika, The Self-Fulfilling Prophecies of Counterterrorism. Radical History Review 85, 2003, 191-9.

(٣) انظر Gilbert Achcar, clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Dis-order. New York: Monthly Review Press, 2002.

المدن الكونية، وفي تفسيرهما أنها في جوهرها مواقع غير أخلاقية، وخاطئة وغير طبيعية. فلا عجب أن تستهدف الهمجيتان المدن وسكانها في شكل قاتل. أو أن يتقاسم المحافظون الجدد/المسيحيون والأصولية الإسلاميّة ما سماه زيلاه إيسينشتاين «العقليّة الذكورية ـ العسكريّة»، والعنف فيها هو الطريق إلى التدمير الخلّاق للمدن، والأمم والحضارات[١].

تولّد المرايا المانويَّة للقطبين الأصوليين حتمًا ازدواجية في العنف وارتدافه[٢]. وينتج من ذلك تقارب بين إرهاب الدولة والإرهاب غير التابع للدولة. «الكارثة النهائية» للحرب على الإرهاب، على ما أشار جوزيبا زولايقا، «هو أن حرب الخير في مقابل الشر هذه، غير المحدّدة قطعًا، والمؤجّلة دومًا، والمغفلة يمكن أن تمسّ عقلية استبدادية جدًّا وتكتيكات فذّة للإرهابيين المتمردين، وتعيد خلقها». اقترح زولايقا كذلك أنْ «باعتماد لعبة الإرهابيين نفسها رسميًّا ـ وهي واحدة في حكم التعريف تفتقر إلى قواعد في الارتباط، ونهايات محدّدة، وتحالفات واضحة بين الأعداء والأصدقاء، أو تسويات من أي نوع، عسكرية، سياسية، شرعية، أو أخلاقية ـ يكمن الخطر المحتوم في استنساخها إلى ما لا نهاية»[٣].

وتكمن المأساة الحقيقية في الحرب على الإرهاب إذًا، أنها توازت في شكل وثيق مع تنظيم القاعدة في استحضار مفاهيم إقصائية ومتجانسة عن المجتمع كوسيلة لتثبت شرعية العنف الضخم ضدّ المدنيين. وترتكز الاستراتيجيات والخطب لإدارة بوش والقاعدة على السواء ـ التي تتميز بمنطق مشحون، يعزز كل منها الآخر ـ على مفاهيم ذكورية مفرطة عن الحرب (غير المتماثلة)، واستنجادات في وصاية لاهوتية، ومفاهيم مطلقة عن العنف، والهدف من ذلك خلق نظام اجتماعي ثابت، لا حدود

(١) Zillah Eisenstein, Feminisms in the Aftermath of September 11. Social Text 20: 3, 2002, 81.

(٢) Emran Qureshi and Michael Sells, Introduction: Constructing the Muslim Enemy, in Emran Qureshi and Michael Sells, eds, The New Crusades: Constructing the Muslim Enemy, New York: Colombia University Press, 2003, 1-50.

(٣) Joseba Zulaika. The Self-Fulfilling Prophecies of Counterterrorism, 198.

له، وخالد عبر إبادة العدو في نهاية المطاف. واتّكل كلاهما في شكل كبير على استعمال وسائل الإعلام عبر الحدود الوطنية للتأكيد من جديد على خطاب الخير في مقابل الشر ومشهد الضحية، والأبلسة، والتجريد من الإنسانية، والثأر.

المدن في الكمّاشة

لطالما ولّدت المدن الخوف والكره في صفوف النخب السياسة والدينية. واقعيًا، أعربت كل حركة دينية أو سياسية رئيسة في التاريخ عن شعور متناقض عميق، في أحسن الأحوال، حيال احتشاد البشر في مدن مزدحمة. ويتضمن العهد القديم، على سبيل المثال، حالات عن الله الغاضب وهو يدمّر مدينة الشّر. وشرح جاك إلّول حتى، أن الله، من منظور مسيحي، «لعن المدينة ودانها بدلًا من أن يعطينا قانونًا لها»[١].

يحمل عالمنا الآخذ في التحضر في سرعة، مع ذلك داخل نفسه، عالمًا موازيًا غريبًا من الأصولية المروعة المكافحة للحضرية. وترتبط هذه الأصولية، في قوة، باستعارات دينية قديمة تحيط بالحاجة إلى الانتقام من المدن الخاطئة والمتحضرين الفاسقين. وكما أتى في «الردّ» الجماعي، «كانت الأمبراطورية والجهاد على السواء انحرافات عنيفة عن الحق»[٢]. يغذي كليهما اشمئزاز من الكونية واضطراب الحياة الذي لا يمكن السيطرة عليه في المدن الكبيرة.

الإسلام الراديكالي والمدينة الغربية

من ناحية أخرى، عبر الإسلاميون الراديكاليون في العالم من ثمّ، وفي شكل روتيني، عن نفورهم من مدن الغرب: المدن الغربية. تبعث اعتداءات ٩/١١ ضد أيقونة التخطيط المدني الغربي تلك، أي مركز التجارة العالمي ـ برج بابل حديثًا؟

(١) Jacques Ellul, The Meaning of the City, Grand Rapids, MI, Eerdmans, 1970, 16.

(٢) Iain Boal, T.J. Clark, Joseph Matthews, and Michael Watts. The New 1914 that Confronts Us: An مقابلة مع ريتورت واردة في Afterimage 34: 4. 20.

ـ «أسطورة قديمة عن تدمير المدينة الخاطئة»(١). ليس هناك شك في أن الطابع المثير للاشمئزاز والمسند إلى التخطيط المدني الغربي، والرأسمالي، والكوني كان الدافع الرئيس للهجوم. في الواقع، كان قادة الهجوم أنفسهم مهندسين مدنيين يمقتون حداثة الهندسة المعمارية الغربية(٢).

فسّر حتى المنظّر السياسي جوليان ريد ٩/١١ كجزء من «تقليد الحرب القائمة منذ زمن طويل على الأشكال الهندسية الحديثة [العمودية] التي نشأت في الغرب»(٣). وأشار مؤرخا التخطيط ميكايل ميهافي ونيكوس سالينغاروس إلى أن «منظم الهجوم، محمّد عطا، المبغض لناطحات السحاب والمعادي للحداثة، كان مخططًا محترفًا درس في ألمانيا، وكان يكره الأبنية الغربية الحديثة التي رأى أنها تمحو الحيوية التقليدية عن مدنه»(٤).

وشدّد أسامة بن لادن تكرارًا في خطبه على أنه يرى الأميركيين عبدة أوثان، ناشرين للوثنية عبر العالم ـ عبر العالم الإسلامي خصوصًا ـ في شكلي العلمانية والمسيحية. فصوّر خطاب القاعدة معاقل المدن الغربية تجمعاتٍ لم يسبق لها مثيل من الخطيئة، والفسق، والجشع، والمادية، وانعدام المشاعر. لكن القاعدة بعيدة عن كونها مناهضة للحداثة، وكثيرًا ما ينغمس نشطاؤها في المجتمعات الاستهلاكية ـ انغماساً يقودهم إلى الاعتقاد أن المدن الغربية والمتَغرْبنة على السواء هي «تجمعات لا جذور لها من الماديين المتغطرسين وقساة القلوب». في حين تنظر إلى الريفيين

(١) Ian Buruma and Avishai Margalit, Occidentalism: The West in the Eyes of Its Enemies, London: Penguin, 2004, 14.

(٢) بن لادن مهندس مدني متدرب. محمّد عطا - قائد الهجوم الانتحاري - حاز شهادة في الهندسة المعمارية في القاهرة وتخطيط المدن في هامبورغ، وكتب أطروحة تندد بآثار الهندسة المعمارية الحديثة الغربية في المدن العربية.

(٣) Julian Reid, Architecture, Al-Qaeda, and the World Trade Center, Space and Culture 7: 4, 2004, 396.

(٤) Michael Mehaffy and Nikos Salingaros, The End of the Modern World, PLANetizen, 9 January 2002. موجود على www.planetizen.com.

في المقابل على أنهم «في تناغم تام مع الطبيعة والتقاليد، وقد جُبِل دمهم وعرقهم بتراب الأرض التي حرثوها وعرفوها كأنها ملك لهم»[١].

في بناء «الأُمّة»ـ مملكة إسلاميّة حقيقية، خلافة ترتكز على المبادئ الإسلامية ـ ينبغي محو أسلوب المدن الغربية في شكل عنيف.

ينبغي خلق مجتمع صافٍ ومتجانس، كما تضيف الحجة، من الحطام الهجين، الرأسمالي الكوني، وهذه ثقافة وجدت ذروتها في العدو النهائي، الصهيونية. «قد تكون نتيجة حسابات الخلافة الجديدة إذا ما حقق تنظيم القاعدة وحزب الله والمجموعات التابعة لهما مسارهم» كما أشار تريفور بودي، «تشبه إلى حدّ مخيف «هيكل الطمأنينة» في الحدائق الغربية». ويعني بذلك أنهم «سيقترحون تنظيم المدن والبلدان بحكم السرد ـ في هذه الحال، القرآن، والحديث وتفسيرات تابعة لهما – بما سيرمز إلى المساحات مع المشاعر، خصوصًا الإيمان ونقيضه، والغضب على غير المؤمنين»[٢].

واقترح إيان بوروما وأفيشاي ومارغاليت في كتابهما «الغَرْبيّة»[٣] أن القاعدة تستفيد من أحقاد قديمة مضادة للحضرية، عبّأت لها طويلًا مجموعة من الإيديولوجيات السياسية والدينية. وتشمل هذه ازدراء البورجوازي التاجر الذي يجسد النقيض الحقيقي لبطل التضحية الذاتية؛ واحتقارًا للعقل الغربي واهتمامه بالفكر والعلم؛ واشمئزازاً من غير المؤمن الذي ينبغي سحقه فسحًا في المجال أمام عالم من الإيمان الخالص[٤].

---

(١) Robbert Woltering, They Hate Us because We're Free..., Review of International Social Questions, 28 June 2004.

(٢) Trevor Boddy, Architecture Emblematic: Hardened Sites and Softened Symbols', in Michael sorkin, ed., Indefensible Space: The Architecture of the National Security State, New York: Routledge, 2007, 281.

(٣) يركّز النقد على كتاب بوروما ومارغاليت أنه مذنب من يحدد «الإسلام» في مجرد مساحة للمقاومة ضدّ الغرب، بدلًا من مجموعة مجتمعات متجانسة مع وكالاتها الخاصة المعقدة وسلطتها. انظر على سبيل المثال Martin Jacqe, Upping the Anti, Guardian, 4 September 2004.

(٤) انظر Mackubin Owens, Against the West: Islamic Radicals Hate Us for Who We Are, Not What We Do, editorial, Ashbrook Center for Public Affairs, July 2004.

عدو الداخل: المحافظون الجدد/ المسيحيون اليمينيون والمدينة الأميركية

تبدأ رؤية المواطن المسيحي اليميني إلى المدينة مع قصة في سفر التكوين ١١١-٩. عندما رأى الله المدينة الأولى للبشر والبرج الذي بناه سكانها، دمّر البرج وخلط لغتهم، «كي لا يفهم أحدهم لغة رفيقه» و«بعثرهم من هناك على وجه الأرض كلها، وتوقفوا عن بناء المدينة». وفي موضع لاحق من سفر التكوين، دمّر الله مدينتي سادوم وعامورة لفجور فاضح، فُسّر بأنه شذوذ جنسي[١].

ربما من المستغرب أن تكون وجهة نظر الأصوليين المسيحيين والمحافظين الجدد الأميركيين للمدن الرئيسة في الولايات المتحدة مشابهة في شكل ملحوظ لوجهة نظر تنظيم القاعدة. كثيوقراطية، دخلت السياسة الأصولية المسيحية في صلب الولايات المتحدة، باستعمارها إلى حدّ كبير الحزب الجمهوري، مما حوّل المعاداة للتخطيط المدني المتجذرة في قلب الثقافة السياسية والتكنولوجية الأميركية أبلسةً شاملة للحضرية[٢]. فالمعاقل الانتخابية للحزب الجمهوري عمومًا «تحتقر الحداثة الليبرالية التي شكّلت ثقافة المترو في القرن العشرين، وترى فيها إيديولوجية غريبة بكل أجزائها ومهددة كما الشيوعيّة»[٣].

وكما شرح دافيد هارفي، يدفع الاشمئزاز العميق المضاد للحضرية إلى نزعة ثقافية واسعة داخل الفئات المحافظة، حيث تميل المناقشات المتعلقة بالمدينة إلى «استحضار كابوس بائس يتجمع فيه كل ما يعد سيئًا في الطبيعة البشرية من عيوب قاتلة لتلتقي في حفرة يائسة من الجحيم»[٤]. وعليه، يتخيّل المحافظون غالبًا الأحياء الفقيرة من المدن كنوع من «الحالات الفطرية الهوبّزية (نسبة إلى رؤى

(١) Jeremy Adam Smith, Tearing Down the Towers: The Right's Vision of an America Without Cities, Public Eye Magazine 21: 1, 2006.

(٢) غريغوري ك. كلانسي يشير إلى أن الحزب الجمهوري وضع نفسه، كما يقول، «في السير عبر السهول الكبرى؛ فعل خروج أو تراجع عن حافة الأطلسي الحضرية»، في منشورات جون كراندل، Under Fire 2 The Organization and Representation of Violence, Rotterdam: Witte de Witte, 64.

(٣) Jermy Adan Smith, Tearing Down the Towers.

(٤) David Harvey, Justice Nature and the Geography of Difference, Oxford: Blackwell, 1996, 404.

توماس هوبّز)»[١]، وهي صورة تندمج، في سهولة، مع التصوير للمدن «الفاشلة» أو «الوحشية» في جنوب الكرة الأرضية، مما يُنتج تخطيطًا مدنيًا خياليًّا شاملًا يمتد داخل الولايات المتحدة المحافظة وخارجها.

فضلاً عن ذلك، تُسوّغ هذه الأوصاف حلولًا للسياسة الليبرالية الجديدة ترتكز على إعادة تأهيل روح الانضباط الفردي/المسؤول داخل مجتمعات سقيمة، تدعمها الشرطة العسكرية أو عمليات عسكرية صريحة. وفي الوقت نفسه، انتفت من الصورة أكثر التعليلات المتماسكة عن الأسباب التي ولّدت محنة الشعوب والأماكن الحضرية المهمّشة. «في المدينة الأميركية»، كما يقول دايفيد سايمون، كاتب الدراما التلفزيونية الشهيرة «ذي واير»، «لم تعد الـ«لماذا» موجودة» في الخطاب السياسي السائد[٢].

على الصعيد الشخصي، يشعر السياسيون الجمهوريون بعدم ارتياح واضح حيال المعاقل العاصمية في الولايات المتحدة. في العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أثارت تعليقات توم ديلاي، وهو جمهوري بارز من هيوستن وفي الوقت نفسه زعيم الغالبية في مجلس النواب، عاصفة إعلامية طفيفة على المؤتمر الجمهوري المقبل في نيويورك سيتي، الأول أبدًا.

وبدلًا من الإقامة في فنادق العاصمة، اقترح ديلاي أن على المندوبين استئجار السفينة البحرية ذات المقصورات الفاخرة، «ذي نورفاجيان دون» ٢,٢٤٠، وإرساءها قرب مركز المؤتمرات جافيتس. كان استئجار السفينة، بالنسبة إلى ديلاي «فرصة [للمندوبين] للبقاء في مكان واحد، بطريقة آمنة»[٣].

(١) Guy Baeten, The Uses and Deprivations of the Neoliberal City, in BAVO, ed, Urban Politics Now: RE Imagining Democracy in the Neoliberal City, Rotterdam: NAi Publishers, 2008; Rowland Atkinson and Gesa Helms, eds., Securing and Urban Renaissance, Bristol: Policy Press, 2007.

(٢) David Simon, The Escalating Breakdown of Urban Society across the US, Guardian, 6 September 2008.

(٣) ذكرت في Paut Street, Republicans, Cities, and Cruise Ships. Znet, February 2004.

مضادات التمدن الغريزية للحزب الجمهوري ترداد لافت لما سمّاه بول ستريت «عدو الداخل» للمدن الأميركية، وانتقد سياسيو نيويورك اقتراح ديلاي، وشعروا بقلق حيال تحويل الأرباح الاقتصادية المتوقعة من جراء استضافة مدينتهم هذا الحدث نحو السفينة. وكان ستريت واحدًا من كثر نددوا بقرار استضافة المؤتمر في نيويورك كأنه استغلال تام للذكرى الثالثة للهجوم الإرهابي في يوم ٩/١١. «ليس من مدني مديني يحترم نفسه في الولايات المتحدة»، كما كتب، «يريد أن يشجع الحزب الجمهوري ليبدو كأي شيء آخر غير ما هو في الحقيقة: عدو عنصري، ورجعي، ويميني لأميركا الحضرية. سفينة بحرية فاخرة وآمنة خارج المدينة؟ إنهم ينتمون إلى ذلك المكان!»[1].

«الحضري الآخر الوحشي»

بات الرأي القائل إن المدن الرئيسة الأميركية تتعارض والقيم «الأميركية» و«المسيحية» التقليدية الأصيلة، بديهيًا بين المحافظين الجدد الأميركيين واليمين المسيحي على السواء. وأظهر ستيف ماكيك أن وسائل الإعلام الأميركية والسينما والرواية والإعلان والتعليق عممت روتينيًا، منذ الثمانينات، أبلسة المدن المركزية وسكانها (غالبًا مع تمييز عرقي). وفي هذا السياق، ابتكرت وسائل الإعلام الحضري الأسود الفقير، وأدامتها في الشكل الذي سمّاه ماكيك «الحضري الآخر الوحشي»[2]. مرة جديدة، تبرز هناك رؤية الحضري - في حاله الفطرية الهوبّزية - وفوضى المناطق الحضرية التي تديرها، في ظل غياب كامل للشرعية، عصابات شوارع لا ترحم، تتطلّب، في المقابل، مكافحة للجريمة قاسية وعسكرة. فضلاً عن ذلك، جعل انتشار كاميرات المراقبة الرقمية ممكنًا البث السريع لأعمال عنف حقيقية تحدث في المناطق الحضرية عبر توسيع كابل النطاق الترددي: برامج لتلفزيون الواقع، جاهزة ومجانية. وقد خلق هذا حلقة مفرغة مع اتصالات تُطالب بمراقبة أكثر، وصور أكثر

(١) المصدر نفسه.

(٢) Steven Macek, Urban Nightmares: The Media, The Right and The Moral Panic Over the City, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2006, 37-70.

منتجة ومستهلكة كبرامج ترفيه، وأبلسة أكثر للمدينة من مختلسي النظر في الضواحي وهوامشها.

إن أداء جناح اليمين حيال المدينة الوحشية كموطن للفاشلين في عدالة ومساواة، صراع دارويني اجتماعي[1] تغذّى بإنشاء إدارة بوش «أمن الدولة الوطني». وبرز كتاب موراي وهيرنيسشتاين مثلًا العام ١٩٩٤، «The Bell Curve»، ككتاب مقدس للسياسة الاجتماعية الحضرية المحافظة الجديدة وعلم الجريمة. وفيه يحذّران من أن استقطاب أميركا بين «النخب المعرفية» والطبقة الدنيا الناقصة الذكاء (والخصبة جدًّا) سيتطلب في نهاية المطاف «الدولة الحافظة»، التي ستكون، كما يتخيلان، «عالية التكنولوجيا، ونسخة مسرفة عن الأراضي المحفوظة الهندية وهي لقلة غنية من سكان البلاد، في حين تنصرف بقية أميركا لأداء أعمالها»[2].

عمومًا، تكثر في وسائل الإعلام الأميركية إشارات تحقيرية وعرقية عن المناطق الحضرية. فتوصف الأحياء الإفريقية ـ الأميركية عادة كأماكن سقيمة يسكنها مجرمون غير بيض، وتجار مخدّرات وآخرون خطرون. ويصور هؤلاء السكان إلى حد بعيد كظلال ووحوش كامنة وراء السكان الطبيعيين، البيض في غالبيتهم، ووراء الضواحي الغنية والأرباض، على رغم عدم وجودهم في بيئات كهذه، إلّا أنهم يمثلون تهديدًا، وبالتالي يخلقون حاجة إلى زيادة ضخمة في التحصينات، من عسكرة، وأمن ومراقبة للمرور لإشاعة شعور بالأمان بين النخب البيض أو الطبقة الوسطى. في الواقع، تصف وسائل الإعلام الأميركية عمومًا الشباب الإفريقي ـ الأميركي في المدن الداخلية، في شكل لافت، بالطريقة نفسها التي تصف فيها الإرهابيين

(١) من اللافت كيف يتبنى الأصوليون المسيحيون، في انتظام، العلم الزائف للداروينية الاجتماعية في حين يرفضون في شكل قاطع التراكم الساحق للأدلة العلمية الثابتة التي تدعم نظريات التطور الداروينية. انظر George Monbiot, How these Gibbering Numbskulls Came to Dominate Washington, Guardian, 28 October 2008.

(٢) Richard Herrnstein and Charles Murray, The Bell Curve: Intelligence and Class Structures in American Life, New York: Free Press, 526.

الذين تستهدفهم الحروب الإمبريالية الأميركية، والتي تدور بعيدًا من غيتويات المدن الوطنية. في الحالين، «تتغذى المادة الخام النفسية الاجتماعية بتهديدات خيالية، وتُستغل في سهولة تامة لتصل إلى حدود أشكال رهابية»(١).

في ثقافة الحروب الجديدة، إذًا، توصف المدن المركزية إلى حد كبير بأنها «فوضوية، ومدمّرة ومنفّرة، العكس الصحيح للضواحي الوطنية المنظمة الرائعة»(٢). وتُصور ثقافة سكان الضواحي بأنها طبيعية وتتعارض وحياة الآخر في قلب المدينة، التي تبدو، في المقابل، سقيمة(٣). عمومًا، تطبّع نقاشات اليمين المسيحي حياة الضواحي والريف المرتبطة بوسط الغرب الأميركي، بأنها أصيلة وتحت وصاية الله. وفي الوقت نفسه، على ما كتب جيف شارليت، تتساوى المدينة مع «النفوس الساقطة أكثر»، و«الشياطين أكثر» و«الإغراء أكثر»؛ تهديدات التمدن الشرير جوهريًّا، وفق قراءات كهذه، «أجبرت المحافظين المسيحيين عل الفرار... تطاردهم الخطايا التي رأوها تتفشى في المدن (الشذوذ الجنسي، مناهج التعليم الإلحادية، صور الفجور)». مسيحيو جناح اليمين «يتخيلون أنفسهم منبوذين في أرضهم». كتب القس تيد العام ١٩٩٥ في كتابه الذائع الصيت «Primary Purpose» «أننا فقدنا نحن [المسيحيين] كل مدينة رئيسة في أميركا»(٤).

يعزّز هذا الخطاب عن «النفوس الضائعة» في «مدن ضائعة» فكرة «الآخر»

---

(١) خريف العام ٢٠٠٢، تعرض سكان الضواحي الأميركيون حول بيلتواي في واشنطن دي سي، وكانوا لا يزالون تحت تأثير اعتداءات ١١/٩، لحملة قنص قاتلة. قتل عشرة منهم في ثلاثة أسابيع. معظمهم مات وهو يزود سيارته الوقود من المحطة في باحة البناء. خلافاً لأكثر من نصف قرن من التفريق العرقي، صار سكان الضواحي يقصدون وسط المدينة لتزود الوقود. وأشار آندرو روس في Harvard Design Review إلى أن سبب ذلك، ظاهريًا، «أنهم يعتقدون أن [قلب] المدينة كان المكان الوحيد الآمن للخروج من سيارتهم علنًا». كان مشهدًا، على ما يقول، «يتحدث عن حجوم تداول جغرافية الأمن في الولايات المتحدة اليوم، خصوصًا إذا أخذت في الاعتبار إلى أي حد هذه الجغرافيا مثقلة بالعرقية». Andnew Ross, Duct Tape Nation, 1-3.

(٢) Macek, Urban Nightmares, 275.

(٣) Nicholas Mirzoff, Watching Babylon: The War in Iraq and Global Visual Culture, New York: Routledge, 2005, 28-9.

(٤) Jeff Sharlet, Soldiers of Christ, Harper's Magazine, May 2005, 41-54.

الشيطاني، من حيث الجوهر. ويسوّق، في الوقت نفسه، استعارات عسكريّة: يجب تعبئة «جنود المسيح» للانتصار على الشر، وعلى العرق المعادي للمسيحية من سكان المدينة المركزية، كجزء من حرب الرسامة الروحية في شكل ثيوقراطي[1].

وأوحى حتى بعض المبشرين الأصوليين المسيحيين أن هجمات ٩/١١ وإعصار كاترينا كانا في الواقع جزءًا من العقاب الإلهي على خطايا الحياة الحضرية، خصوصًا الشذوذ الجنسي[2]. «على الرغم من أن خسارة الأرواح أمر محزن جدًّا، إلا أن إرادة الله دمّرت مدينة شريرة»، على ما أشار مايكل ماركافايج مدير «ريبينت أميركا» في بيان صحافي العام ٢٠٠٥. من «جموح الفتيات» إلى «انحلال الأخلاق الجنوبي»، كانت نيو أورلينز مدينة شرّعت أبوابها على مصاريعها لاحتفال عام بالخطيئة. لنأمل أن تقوم من تحت الأنقاض «مدينة كاملة البرّ»[3]. في هذه الأثناء، كان القس فريد فيلبْس من توبيكا، كنساس، المعروف بكرهه الشذوذ، يردد أن اعتداءات ٩/١١ كانت «فعل غضب وانتقام من الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة الشريرة»[4].

إذًا، تعاني نظرة اليمين المسيحي إلى الحضرية تناقضًا. ويبدو جليًّا، على سبيل المثال، أن قسمًا لا بأس به من المسيحيين اليمينيين أنفسهم يسكن في المدن الأميركية (لأسباب اقتصاديّة غالبًا)، ويحاول العمل من داخلها لدفع السياسة العامة في اتجاه ثوري ومناهض للحضرية.

إضافة إلى ذلك، وفي وقت تتحضّر الدوائر الريفية وتتحول مناطق المدينة المترامية الأطراف مجمّعاتٍ وممّرات ضخمة، لا حدود لها، تميل في شكل زائد إلى ما سمّاه

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر على سبيل المثال، Ramon Johnson, Gays Blamed for Hurricane Katrina, 1 September 2005, موجود على gaylife.about.com.

(٣) Repent America, «Hurricane Katrina Destroys New Orleans Before «Southern Decadence»», press release, 31 August 2005, موجود على www.repentamerica.com.

(٤) Dan Kapelovitz, Fred Phelps Hates Fags: Straight Talk With God's Favorite Homophobe, reprinte على Kapelovitz.com. September 2003.

ريتشارد سكيتس «المدينة اللامتناهية»، يبدو أيضًا أقل وضوحًا بكثير في أميركا اليوم ما ينبغي أن تكونه المدينة في الواقع[1]. وعليه، وحتّى في التعابير الإحصائية «كانت الولايات المتحدة دولة حضرية بين العامين ١٩٢٠ و١٩٧٠ فحسب، في التعدادات»، ليتلاشى الفرق بين ما هو حضري وما هو ريفي بعد ذلك[2].

أخيرًا، يبدو واضحًا أيضًا أن المدن الرئيسة هي اليوم المحركات المهيمنة على الثروة في الاقتصاد الأميركي ـ الأماكن التي تسيّر أكثر فأكثر كل أنواع التطور والازدهار المالي. وفي الوقت نفسه، تواجه المناطق الريفية والضواحي الغنية تراجعًا ديموغرافيًا واقتصاديًا خطرًا. وكتب خوان إنريكيز أن «المناطق الحضرية تسير قدمًا، تسلب البلدات الصغيرة عشر حقها الموهوب، وتولّد الغالبية العظمى من الضرائب، والاستثمارات وبراءات الاختراع»[3].

لا تفعل هذه التعقيدات الكثير لكبح موجات القدح والذم ضد المدن الأميركية وسكانها. وركّز قسم كبير، مثلًا، من حملة سارة بالينز التي ترشحت إلى مركز نائب الرئيس العام ٢٠٠٨، على الطريقة التي تدمّر فيها «مدينة أميركا الكبرى» و«النخب المتروبوليتانية» حيوات الريفيين، «الموالين لأميركا» وسكان الضواحي الغنية حيث «أمهات الهوكي» و«جو الرياضي حامل الأحزمة الستة». وقد هنّأ رودولف غيلياني، عمدة نيويورك السابق والمقيم منذ وقت طويل في أحد أغلى منازل بلدة مانهاتن الواطئة في الجانب الشرقي، بالين على خطابها المهم في المؤتمر الجمهوري في ٣ أيلول/سبتمبر: «أعتذر إذا شعر باراك أوباما أن بلدة [سارة بالينز] غير كوزموبوليتانية كفاية»، كما سخِر. «أعتذر لأنها غير مبهرجة كفاية. ربما يتشبثون بالدين هناك»[4]. يموّه خطاب كهذا الطريقة التي كانت تسيطر فيها على الحزب الجمهوري عصبة من أصحاب المليارات، ورؤساء تنفيذيين، وشركات وجماعات ضغط (لوبي) عسكرية،

(١) Richard Skeates, The Infinite City, City 2: 8, 6-20.

(٢) Ross, Duct Tape Nation, 2.

(٣) Juan Enriquez, The United States of America: Polarization, Fracturing and Our Future, New York: Crown, 2005.

(٤) Stephen Collinson, Obama Has Never Led Anything. News24.com, 9 April 2008.

نجحوا جميعًا في تشكيل سياسة لدعم مصالح طبقتهم، فيما قوضوا الخدمات والإعانات للطبقات الأميركية العاملة والوسطى.

أصوات المدينة (سيتي جورنال)

في قراءة عبر صفحات مجلة الولايات المتحدة الرائدة في «الحق الحضري الجديد» أي «سيتي جورنال»، التي يصدرها معهد مانهاتن، تظهر المكونات الثقافية لـ«الثورة المضادة» عند محافظي جورج دبليو بوش الجدد وجناح غيلياني اليميني على السواء العام ١٩٩٠ في نيويورك، على ما تقول[١]. وتختفي هنا الإشادات بالأوجه الإيجابية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية أو الاجتماعية للمزيج المتروبوليتاني. في المقابل، تسلّط تيارات مناهضة للحضرية الضوء على الفشل المزعوم، والتهديدات والأمراض ونقاط الضعف للمناطق العاصمية المركزية في الدولة.

وقد صنّف بيتر هيوبر، مثلاً، المدن المركزية كأماكن ستجلب أمراضًا مميتة جديدة إلى الولايات المتحدة. «استعدادنا العفوي لتحمل طبقة دنيا عفنة»، على ما كتب في إصدار ربيع العام ٢٠٠٧، «سيعجّل طبعًا في ارتفاع» أمراض مثل الإيدز أو الزهري، وحتّى الجمرة الخبيثة، «أو أكثر من ذلك بكثير، وأسوأ من ذلك بكثير»[٢]. في هذ الأثناء، رأت نيكول جيليناس، في العدد نفسه، أن نيو أورلينز مدينة عنيفة، ينعدم فيها القانون في شكل مَرَضي، وتعتمد على الرعاية ـ أمر مجانس لأسلوب البُمرنج، و«بغداد في بايو» ـ مما يتطلب إعادة هيكلة ضخمة فيها وعسكرة، للحفاظ

(١) Alice O'Connor, The Privatized City: The Manhattan Institute, the Urban Crisis, and the Conservative Counterrevolution in New York, Journal of Urban History 34, 2008, 333-53 See Jamie, Peck Liberating the City: Between New York and New Orleans. Urban Geography 27: 8, 2006, 681-713.

(٢) Peter Huber, Germs and the City. City Journal. Spring 2007, 14-29.

على العقارات، وترميم ودّي أو «نهضة» بعد إعصار كاترينا[1]. وفي عدد سابق، جادل بيتر هيوبر ومارك ميلز أن التعتيم العرضي العام ٢٠٠٣ في مدن شمال شرقي الولايات المتحدة لا يعدّ شيئًا مقارنة بالفوضى التي يمكن أن يسببها الإرهابيون إذا ما استهدفوا البنى الكهربائية التحتية الأميركية[2]. ويشير ستيفن مالانغا إلى أن «لا شيء يساوي في الواقع ولايةً [ديمقراطية] زرقاء ـ سوى المناطق الزرقاء المحيطة بالعاصمة»، وشرع في أبلسة أماكن كهذه كأنها طفيليات «آكلة للضرائب» تعتمد على النفقات العامة الضخمة[3]. ويستمر هذا التصوير للمدن على أنها في الأساس طفيليات لضواحي أميركا الغنية، على الرغم من كميات من الأدلة التي تثبت أن الإعانات الضريبية والسياسية انتقلت راهنًا من مراكز المدن الكبرى، في الولايات المتحدة ـ التي تقود غالبًا الاقتصاد الوطني ـ إلى المناطق الريفية والضواحي الغنية[4].

---

(١) Nicole Gelinas, Baghdad on the Bayou, City Journal, Spring 2007, 42-53. ينتقد جايمي بيك الطريقة التي تلوم فيها خطب المحافظين، الأفارقة الأميركيين في نيو أورلينز على مصاعبهم المادية بعد ما خلفه الإعصار في المدينة. «في طريقة سافرة»، كما يكتب، «يعرض هذا في تصوير سكان نيو أورلينز أنهم يختارون عدم الامتثال لأوامر الإخلاء، تحسبًا لشيكات إعانة بداية الشهر ولفرص السلب لمرحلة ما بعد الإعصار. لم يكن سبب الوضع نقصًا في الموارد، والنقل الخاص، أو أنظمة الدعم من خارج المدينة التي وضعت بعض أكثر سكان نيو أورلينز المحتاجين في مسار العاصفة؛ كانت هذه عواقب الرفاهية الحضرية على المدى الطويل ـ وأداؤه العرقي في دعم أشخاص بينهم المتبطل، والعقيم، والخارج عن القانون، والآباء الغائبون، والأمهات الخاملات، والشباب المجرم». بيك، Pech, "Liberating The' City', 706.

(٢) Mark Mills and Peter Huber, Can Terrorists Turn Out Gotham's Lights?, City Journal, Autumn 2004.

(٣) Steven Malanga, The Real Blue Engine of America, City Journal, Winter 2006, 66-73.

(٤) العام ٢٠٠٣، مالت مقاطعات الولايات المتحدة، التي جبت من فرض الضرائب أكثر مما دفعت، نحو المناطق الريفية: نيو مكسيكو، ألاسكا، ميسيسيبي، غرب فرجينيا، شمال داكوتا، ألاباما، مونتانا وهاواي. المناطق التي كانت تدفع أكثر مما تتلقى، على العكس، كانت عادة متحضرة جدًا: نيو جيرسي، نيو هامبشاير، كونكتيكت، نيفادا، مينيسوتا، إيلينوي، ماساشوستس وكاليفورنيا. كانت إدارة بوش سخيةً جدًا مع شركات أعمال الإسكان والإخلاء والاستخراج التي تسيطر على معظم اقتصادات المناطق الريفية. في انتخابات العام ٢٠٠٤، أتى ٧٥ في المئة من ناخبي بوش من «الولايات القابلة»، فيما أتى ٧٦ في المئة من ناخبي كيري من الولايات «المانحة». Enriquez, The United States of America, 34.

نموذج التمييز العنصري

أسقط كتّاب «سيتي جورنال»، في سهولة، نقدهم اللاذع المضاد للحضرية والعرقي جدًّا على أمكنة أخرى في العالم، ويشكّل مقال لثيودور دالريمبل صدر العام ٢٠٠٢، عن الهجرة الإفريقية إلى ضواحي باريس، كحلقة من مشروع الإسكان العام، مثالًا على ذلك، وقد أتى تحت عنوان صارخ هو «البربر على بوابات باريس»[1]، ليعلن أن «مدينة الضوء محاطة بمدن من الظلام». وتسود مناقشة السياسة الحضرية المحلية لدولة غربية أخرى، أفكار مبتذلة استشراقية معادية للعرب وإسلاموفوبية، شبيهة بأبلسة الثقافة العربية في الأراضي البعيدة التي يستهدفها الاعتداء الأميركي الإمبريالي.

وقد دان دالريمبل انعدام الأمن المزعوم الذي يعيشه الحضريون البورجوازيون الفرنسيون القاطنون نُوى مدينة تاريخية، والذي تسببه «مشاريع الإسكان العام التي تحيط بكل مدينة أو بلدة فرنسية من أي حجم كانت، وتحاصرها على نحو متزايد»[2]. وينقل خطابه الاستشراق الجغرافي السياسي والمانوية إلى الجغرافيات الجزئية لحياة المدينة: من وجهة نظره، اجتاح صدام الحضارات حتى شوارع أكثر المساحات الحضرية الغربية استنارة وإبداعًا، مع العواقب المدمرة للأمن.

كانت حلوله المقترحة مروعة: ينبغي لباريس المعاصرة ألّا تستخدم، تمييز جنوب إفريقيا العنصري نموذجًا فحسب، وإنما أيضًا الحصارات الحضرية التي تنتهجها القوات الأميركية في بغداد والقوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ويتذكر دالريمبل كلمات رجل إفريقي التقاه مرة في جنوب إفريقيا، شرح له «المبدأ الذي وفقه يربط طريق واحد بلدات السود بمدن البيض: متى أُغلق بمركبة مدرّعة، تترك

(١) Theodore Dalrymple, The Barbarians at the Gates of Paris. City Journal, Autumn 2002,63-73.

(٢) المصدر نفسه، ٦٥.

الاستراتيجية «السود يوسّخون عشهم الخاص»[1]. بتقليد تقنيات استعمارية كهذه مباشرةً، على ما كتب دالريمبل، يمكن قطع الضواحي الفرنسية عن بقية العالم بوقف القطارات وبسدّ الطرق السريعة بدبابة أو دبابتين، (عادةً مع جدارٍ إسمنت على الجانبين) لفصلها عن بقية فرنسا، أو ما سماه «أفضل أجزاء باريس»[2].

«الأرخبيل الحضري»

كما يظهر الرسم ٢/١، تعكس الجغرافيا الانتخابية التي دعمت نجاح إدارة بوش، على نطاق واسع، القوة السياسية غير المتناسبة مع الملايين الخمسين، ومعظمهم من سكان الضواحي والريفيين الأميركيين في أمّة حضرية جدًّا، في صورة متزايدة. وسلّط معلقون كثيرون الضوء على حصيلة الحرب الثقافية: حضرية (بغالبية ساحقة ديمقراطية) كوزموبوليتانية، في مقابل ضواحٍ منغلقة (غالبية ساحقة جمهورية) وضواحٍ غنية يميزها نمو أصولية مسيحية، إضافةً إلى تصاعد محاولات الانفصال السياسي والمالي والجغرافي عن المجالات الأساسية الحضرية التي توجّه قوة الاقتصاد الأميركي[3].

سمّى جون سبيرلينغ هذا التناقض صدام الـ«ريترو (الرجعية) في مقابل مترو أميركا»[4]. وحدّدت مقالة فاضحة في صحيفة سياتل على الإنترنت «ذي ستراينجر»، في الخرائط على مستوى المحافظة لنتائج انتخابات العام ٢٠٠٤، «أرخبيلًا حضريًّا» مروّعًا تحاصره من الخارج أراضي الجمهوري كاره المدينة، والمتدين جدًّا، والمفرط في القومية وغالبًا العنصري إلى أقصى الحدود. «الليبراليون، والتقدميون، والديمقراطيون»، كما أعلنوا، «لا يعيشون في بلدٍ يمتد

(١) المصدر نفسه، ٦٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر على سبيل المثال Brian Mann, Welcome to the Homeland, New York: Steer Forth Press, 2006.
أيضاً Juan Enriquez, The United States of America.

(٤) Hohn Sperling et al The Great Divide: Retro vs Metro America, New York: Polipoint Press, 2004.

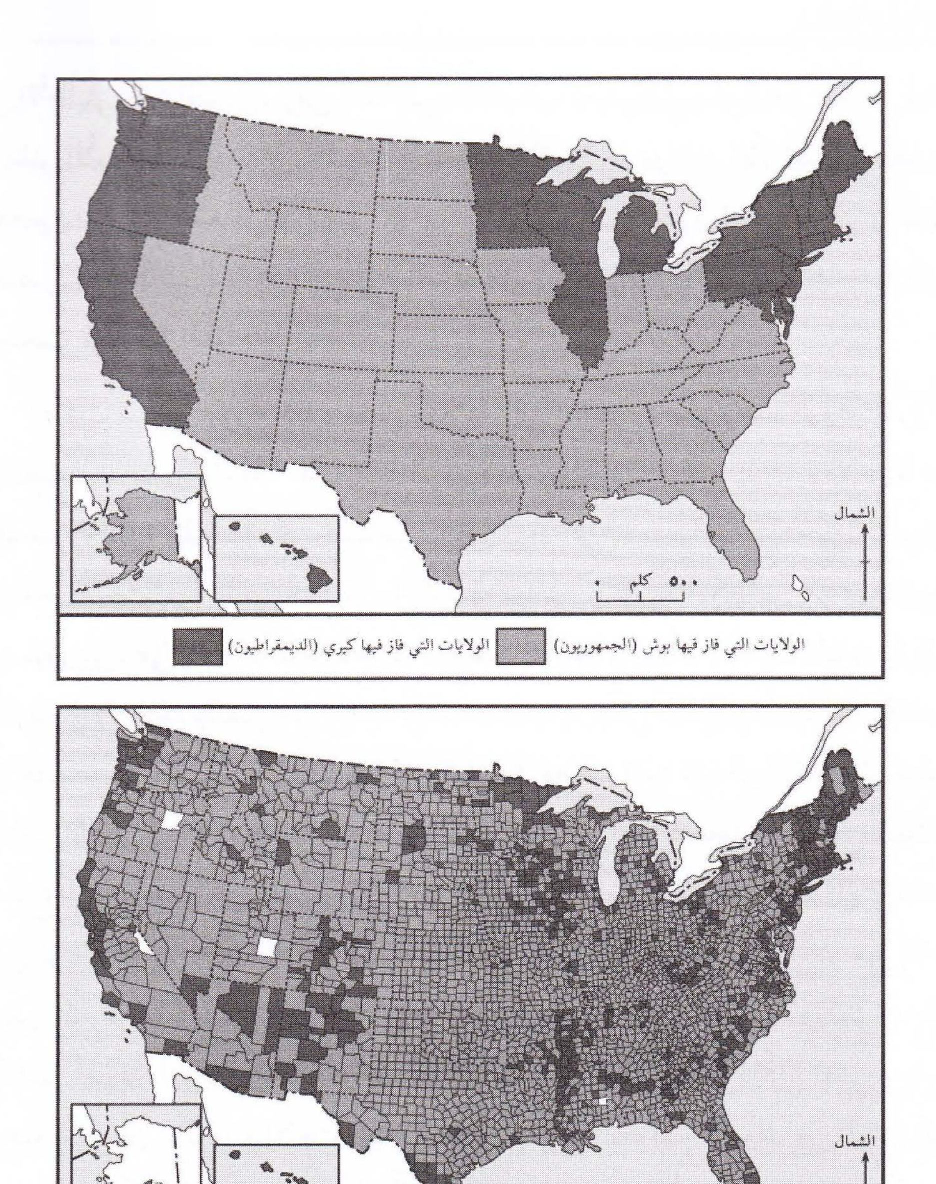
من الأطلسي إلى الهادئ، ومن كندا إلى مكسيكو. نعيش في سلسلة من الجزر. نحن مواطنو الأرخبيل الحضري، المدن المتحدة الأميركية. مواطنو الأرخبيل الحضري يرفضون «قيم» المعاقل من مثل رهاب الأجانب، والانحياز ضد المرأة، والتمييز العنصري، ورهاب الشذوذ الجنسي، إضافة إلى أكثر نزعات التطرف المسيحية التي ترسخت في هذا البلد»[1].

أعادت سياسة جورج دبليو بوش وكلامه، في استمرار، صوغ هذه الرؤية المروّعة والمضادة للحضرية أساسًا للجغرافيا الأميركية. وتراجعت برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والبنية التحتية في المناطق الحضرية، في استمرار، في حين توسعت البرامج الاجتماعية المستندة إلى الكنيسة، والتي تنظمها الكنائس لدعم تمويل الجمهوريين. في هذه الأثناء، ذهبت موارد هائلة من دعم الإعفاءات الضريبية إلى الأثرياء (الأرباض والضواحي الغنية بغالبية ساحقة). حتى التمويل المزدهر لمكافحة الإرهاب وزّع بطريقة غير متناسبة لتستفيد منه معاقل المناطق الريفية حيث تنتفي مخاطر الهجومات الإرهابية، أو تكون قليلة جدًّا. ومال التصعيد أيضًا في نفقات الدفاع ليفيد الضواحي الغنية والأرباض والأجزاء الريفية من الولايات المتحدة ـ التي تهيمن على جغرافيا القواعد العسكرية، والتصنيع والتجنيد ـ أكثر من إفادة المدن المركزية. وأدهى من ذلك، تجاهل بوش في الواقع محنة نيو أورلينز (معظم سكانها أفارقة أميركيون) بعد إعصار كاترينا. في شكل شامل إذًا، تعني سياسة مرحلة بوش أن «الرعاية الاجتماعية لم تختفِ، وإنما تحولت الأموال من المدن إلى الوطن في شكل دعم للمزارع والشركات الزراعية، ودعم للأسعار، وإنفاق عسكري، ومشاريع تخصيص مالي عمراني»[2].

هذا الاستقطاب الجغرافي الداخلي للولايات المتحدة، القريب من تصورات اليمين المسيحي المعادية للحضرية التي يرتبط بها في شكل وثيق، مملوء بالتناقضات.

(١) Editors, Urban Archipelago. The Stranger, 14: 9, 2004.

(٢) Smith. Tearing Down the Towers.



الرسم ٢/١ «الأرخبيل الحضري» الأميركي كما كشفته الجغرافيا الانتخابية في انتخابات العام ٢٠٠٤. فيما تعرض البيانات على مستوى الدولة (أعلاه) صورة تبسيطية عن المعاقل الجمهورية في الجنوب والغرب الأوسط ومعاقل الديمقراطية الساحلية الثنائية، تظهر البيانات على مستوى المقاطعة أرخبيلًا من المدن الليبرالية والديمقراطية، يحاصرها «بحر» غير متقطع من المناطق الريفية والضواحي الغنية الجمهورية.

فمن ناحية، ما سمّاه غريغ كلانسي «الأمبراطورية الحمراء» للجمهوريين المعادين للحضرية «كانت تاريخيًّا انعزالية وموجهة نحو الداخل فحسب، ووافقت على عرض القوة العسكرية في الأماكن الخارجية (والقوة التشريعية في الأماكن الحضرية الداخلية) كلما شعرت أنها مهدَّدة، عن حقّ أو غير حقّ، كما تفعل الآن في وضوح». ومن ناحية أخرى، يميل الديمقراطيون الزرق الحضريون، القادرون عمومًا على «التعايش مع الغموض والمخاطر، إلى معارضة العدوان الأمبراطوري الذي يطبع حروب بوش. في الوقت نفسه، فهم الذين يسكنون المدن ومجمعات البنية التحتية التي يستهدفها الإرهابيون غالبًا».

في رأي كلانسي، تدور التوتّرات الحاسمة في الثقافة السياسية الأميركية المعاصرة، راهنًا، بين الضواحي والأرباض الثرية والقوية، والمدن المركزية الأساسية. «في نهاية المطاف»، كما يكتب، «ليس الانقسام الكبير في السياسة الأميركية، في الشرق ضدّ الغرب، أو الشمال ضدّ الجنوب. وهو ليس حتّى «الريفي» ضدّ «الطبقة الوسطى الحضرية»، لأن المربعات والضواحي والأرباض الحمر [الجمهورية] القوية حقًّا، تعجُّ، راهنًا، بمزيد من اللاجئين المستوطنين الآتين من البقع الزرق نفسها». وعليه، يعمل التوتّر السياسي الرئيس طوليًّا بين النواة ومحيط الضواحي الغنية في كل منطقة محيطة بالعاصمة: «لا يكره أحد البقع الزرق [الديمقراطية، الحضرية] أكثر من أولئك الذين أعادوا تسوية حدودها؛ وهم النازحون في تلك الهجرة الكبيرة التي بدأت في الأربعينات وما زالت مستمرة، في قوة، إلى اليوم». يقول كلانسي أيضًا إن انتخابات العام ٢٠٠٤ أظهرت أن المدن الأساسية تستهدف اليوم مضاعفة، بقدر ما تواجه «المنظمات الخارجية القائمة على الدين من جهة، و... من جهة أخرى، تلك الداخلية القائمة على الدين»[١].

(١) Clancy, Under Fire 2, 64.

مدينة الجنوب العالمي هدفًا

أعرف أن الأميركيين، في معظمهم، لا يرغبون في سماع هذا، لكن ساحات المعارك الحقيقية في الحرب العالمية على الإرهاب ما زالت «هناك». لو كانت المجتمعات المحصنة وتأجير الشرطة كافيين، لكان من المستحيل أن يحدث ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر[١].

الأمراض الاجتماعية المفترضة، والتحرر الجنسي، و«البنى الذاتية الضعيفة» التي يرى النقاد الاجتماعيون المحافظون الجدد أنها تكمن في أسس مشكلات المدن الأميركية، تتطابق مع السمات المفترضة التي تختزل «العقل العربي» في جوانب، استحضرها المحافظون الجدد وكبار المسؤولين العسكريين في خلال الحرب على الإرهاب[٢]. وبالتالي، أبلست مجموعة واسعة من التصويرات المشابهة المدن الرئيسة في الولايات المتحدة، ورأت أن المدن المتنامية في الجنوب العالمي فوضوية في جوهرها، وتشكّل الآخر المهدِّد[٣]. ويقدّم الكتّاب المنتمون إلى المحافظين الجدد المدن المزدهرة كأنها المحرّكات المركزية لـ«الفوضى المقبلة»[٤] لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الباردة، أي أماكن وحشيّة أساسًا تلد استباحة القانون، وإدمان المخدرات، والجريمة، وحروب المراهنات الهمجيّة، والمخاطر الأمنية بالنسبة إلى بقية العالم.

وقد تحوّل هاجس «الدول الفاشلة» كتهديدات أمنيّة رئيسة للمصالح الأميركية،

(١) Thomas Barnett, The Pentagon's New Map, Esquire 139: 3, 2003, 174.

(٢) الهجاء العنصري الموجود في كتاب رافاييل باتال الصادر عام ١٩٧٣ تحت عنوان The Arab Mind New York: Hartherleigh Press، وطلبت قراءته، على ما يبدو، داخل إدارة بوش في خلال مرحلة الحرب على الإرهاب. انظر Brian Whitaker, Its best use is as a doorstop, Guardian, 24 May 2004.

(٣) انظر Luiza Bialasiewicz, .et al, Performing Security: The Imaginative Geographies of Current US Strategy, Political Geography 26: 4, 2007, 405-22.

(٤) Robert Kaplan, The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post-Cold War World, New York: Random House, 2000.

في الواقع، قلقًا حيال المدن «الفاشلة»، وهي تجمعات حضرية مزدهرة لا صلة لها، على ما يبدو، بالمصالح المفترضة للعولمة الليبرالية الجديدة[1]. «تخيّل مدينةً كبيرةً تغطّي مئات الأميال من المربّعات»، على ما كتب ريتشارد نورتون في مقالة مهمة العام ٢٠٠٣ في «نافال وور كوليدج ريفيو». «كعنصر حيوي في الاقتصاد الوطني، صار هذا المحيط الحضري المترامي الأطراف اليوم مجموعة واسعة من مباني الفساد، و«صحنًا بتريًّا» للأمراض القديمة والجديدة على السواء، وأرضًا حلت فيها، منذ زمن طويل، الفوضى القريبة محل سيادة القانون، وفيها يتحقق الأمن الوحيد المتاح من خلال القوة الغاشمة». هذه «المدن الوحشية»، كما يعتقد، تمارس «تأثيرًا مغناطيسيًا تقريبًا في المنظمات الإرهابية» و«ستشكّل ظاهرة جديدة تصل تهديداتها الأمنية إلى صعد لم تُواجه من قبل»[2].

---

(١) التصويرات الثنائية التي توحي بفصل مطلق بين مدن «الوطن» والمدن العربية حيث «الآخر» المستهدف، عادت تعزّزها، في قوة، الإيديولوجيات الجغرافية السياسية المحافظة الجديدة. عادةً، تشدّد هي على الضرورة الملحة في إدماج الأراضي التي تهدّد المصالح الأميركيّة من ضمن مسارات العولمة الليبرالية الجديدة، وإذا اقتضى الأمر يمكن اللجوء إلى عمليات «وقائية» في عدوان عسكري أميركي كما اجتياح العراق العام ٢٠٠٣. كتاب توماس بارنيت الذائع الصيت (The Pentagon's New Map Puntnam: New York 2004) أحد الأمثلة على مجموعة من الأداءات الجغرافية السياسية الخيالية الليبرالية الجديدة للعالم التي فصلّتها إدارة بوش لدعم الحرب على الإرهاب. ويشدّد رسم بارنيت الثنائي العالمي، على «الانقطاع» المفترض لمناطق الاستهداف الأميركي العسكري في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأميركا الوسطى - أو ما يسمّيه «الفجوة غير المندمجة» - عن بقية العالم، الذي ينظر إليه على أنه يندمج في شكل سليم من خلال العملية الرأسمالية الليبرالية الجديدة ليصبح ما سمّاه بارنيت «القلب النابض».

(٢) Richard Norton, Feral Cities, Naval War College Review, Autumn 2003, 98-100. سأكون آخر من ينكر أن النمو السريع للمدن الكبرى في الجنوب العالمي يثير مخاوف كبيرة، للأمن وغير ذلك. مع سكان بهذا الحجم، «مفصولين» فعلًا عن النمو الصناعي والوظائف الرسمية، مع نزوح الملايين إلى المدن بسبب تكيّف هيكلي كارثي وبرامج تسويق وخصخصة ريفيّة، صارت القضايا الأمنية مربكة فعلًا في حجمها. ما أسأل عنه هنا، هو، أوّلًا، تصوير مدن كهذه «وحشيّة» جوهريًّا، وثانيًا، فكرة أن الجيوش الغربية العالية التكنولوجيا، وتنظيمها في عمليات مكافحة التمرد في المناطق الحضرية، إذا ما كان في إمكانها الردّ على هذه المشكلات. الأفضل لمعالجة الأمن الحضري والبشري والبيئي من المبادئ الأولى في تصميم الاقتصاد والسياسة العالميين، معالجة أسباب انعدام الأمن بدلًا من أعراضه. انظر Mike Davis, The Urbanization of Empire Megacities and the Laws of Chaos, Social Text 22: 4, 2004, 4-15.

رسم خرائط الغزو

إذًا ما هو الحل لـ«الأقسام الوحشيّة» من المدن الكبرى في الجنوب العالمي ومناطقه النائية؟ كما يرى كثيرون من المفكرين الجغرافيين السياسيين المحافظين الجدد، ومنهم طبعًا توماس بارنيت، يكمن الحل في حملة حرب أمبراطورية أميركية دائمة ووقائية.

قبل الانهيار العالمي للمالية الليبرالية الجديدة أخيرًا، شرح بارنيت تكرارًا أن حملات حروب كهذه ستُجبر ما سمّاه دول «الفجوة غير المندمجة» ـ أقسام من منطقة البحر الكاريبي، وشمال أميركا اللاتينية، ومعظم إفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا ـ على الاندماج في العوالم السليمة والسلمية للعولمة الليبرالية الجديدة من خلال القوة الحضرية لرأس المال الأميركي[١]. بارنيت، الذي يرى في أفغانستان والعراق، مشاريع إثبات مجرّدة لإعادة تنظيم العالم بالقوة، إنما هي جديرة بما سمّاه سيمون دالبي «مخططاته لرسم خرائط الغزو»[٢]. رسم خرائطه المانوية العالمية هو رسم خرائط استهداف عسكري عالمي. وفق مجموعة خواطر لكتّاب مثل روبرت كابلان، هي تقسم العالم منطقة آمنة ـ «القلب النابض» ـ تحوط منطقة الخطر. وهي تهدف بذلك إلى تبسيط «الفوضى المركبة للجغرافيات البشريّة إلى كيانات بشرية مجرّدة» في سعي منها «إلى جعل الناس والأماكن مستعدين لعمل عسكري»[٣].

المشرقية والإرهاب

حقيقة أن تصنيف [«إرهابي»] تجرّد الأفراد من حقوقهم في الحياة أو المعاملة

(١) Barnett, Pentagon's New Map.

(٢) Simon Dalby, The Pentagon's New Imperial Cartography , in Derek Gregory and Allan Pred, eds, Violent Geographies, New York: Routledge, 2007, 302, 306.

(٣) المصدر نفسه، ٣٠٣.

الإنسانية تعني أن معايير التصنيف نفسها، ينبغي التحقيق معها، وتعذيبها، وإعادة التحقيق معها من جديد[١].

باعتماد استعارات استشراقية قديمة تصور غير الغربي بربريًّا، والغريب الآخر، وببعث الحياة فيها من جديد، بلغت هذه الترجمات ما سمّاه مايك دايفيس «أعلى مرحلة من مراحل الاستشراق». وتستحضر هي الأحياء الفقيرة المتنامية للمدينة الوحشية لبناء الوطن الحضري المُحاصر[٢]. لكن هذا الأخير، مثلما رأينا، هو دائمًا بناء متناقض من حيث أن ثقافات المحافظين واليمين المسيحي والجيش الأميركي كلها معادية للحضرية في العمق، يملأها القلق والخوف من المدن المحلية والبعيدة معًا.

وتصور خطب مروعة كهذه المناطق الحضرية في الجنوب العالمي كتهديد جوهري، يمكن أن تتحول، في سلاسة، لتقديم مدنٍ كهذه أهدافاً عسكريّة. ما يهمّ جدًّا هنا، هو الشعور أن مدنًا كهذه تقوّض قدرة المراقبة العمودية المركبّة والواسعة التي تغذّي الأحلام العسكريّة الأميركيّة في «طيف كامل من السيطرة» عبر العالم. «حجم المدينة الوحشية الواسع»، كما يقول ريتشارد نورتون، «مع أبنيتها، وهياكلها الأخرى، ومساحاتها الجوفية، قد تقدم تقريبًا الحماية المناسبة من أجهزة الإستشعار العامة، أكانت أقمارًا صناعية أم طائرات صغيرة بلا طيّار»[٣]. وعليه، تشكّل أي مساحة حضرية خارجة على السلطة الأميركية في الاختراق الإلكتروني والنظرة العمودية تهديدًا في جوهرها.

نورتون واحد من كثيرين يطالبون الجيش الأميركي بإعادة تنظيم نفسه، في قوة فاعلة مضادة للتمرد الحضري، تكون مهمتها بحكم الأمر الواقع، بدلًا من حرب عالية

---

(١) Kelly Gates, Identifying The 9/11 Faces Of Terror, Cultural Studies, 20: 4-5, 2006, 436.

(٢) Dawson, Combat in Hell, 175، انظر- Dag Tuastad, "Neo-Orientalism and the New Barbarism Thesis: Aspects of Symbolic Violence in the Middle East Conflict(s)", Third World Quarterly 24: 4, 591-9.

(٣) Norton, Feral Cities, 99.

التكنولوجيا من الندّ إلى الندّ، دخول مدن العالم الوحشية، والسيطرة عليها وإعادة السلام إليها. ويذكر ما يسمّيه الجغرافيون إعادة القياس، أي إعادة توجيه بعيدة من الثورات التي تغطّي العالم في حرب التكنولوجيا العالية، ونحو اهتمام غالب على مساحات الشوارع والأحياء الفقيرة والمدن. ويوازي هذا اهتمام القوى العسكرية والأمنية المتزايد بالجغرافيات الجزئية للمدن الداخليّة. «تقليديًّا، نُظر إلى مشكلات الانحطاط الحضري وما يرتبط بها من قضايا، من مثل الجريمة»، على ما كتب نورتون، «على أنها قضايا محليّة، يمكن الأمن الداخلي أو قوات الشرطة التعامل معها، وهو أفضل السبل. لكن هذا لم يعد خيارًا متاحًا»[1].

كانت لغة إدارة بوش عن السلطة الأخلاقية المطلقة، خصوصًا، استشراقية في شدّة. وعملت في فصل «العالم المتمدّن» ـ مدن «الوطن» التي ينبغي «الدفاع» عنها ـ عن «قوّات الظلام»، و«محور الشّر»، و«أوكار الإرهاب» المزعوم، أنها تسكن المدن العربية، وتقع فيها، وتحددها، ويُزعم أنها تدعم «فاعلي الشّر» الذين يهددون صحة العالم «الحرّ» بأسره وازدهاره وديمقراطيته[2]. كانت نتيجة هذه الجغرافيات الخياليّة الإسقاطات التاريخية (التي تختزل في جوانبها الحضارة العربية في المناطق الحضرية هذه)، في حين لاحظ إدوارد سعيد مباشرة قبل اجتياح العراق العام ٢٠٠٣، إعادة تشغيلها، في سهولة، كأن الأمر «إعادة تدوير الأوهام نفسها التي لا يمكن التحقق منها، والتعميمات الواسعة لإثارة «أميركا» ضدّ الشيطان الغريب»[3].

كانت قيمة المفاهيم الاستشراقية في التفاضلية العنصرية، التي ساهمت في تشكيل الجغرافيات الحقيقية والخيالية معًا للاستعمار الغربي، الأسس المهمة في الحرب

---

(١) المصدر نفسه، ١٠٠.

(٢) Tuastad Neo-Orientalism ينتشر وصف المدن والمناطق الحضرية كـ«أوكار» إرهابية في شكل واسع. وهو يعمل لإذلال السكان الحضريين والأمكنة الجوهرية على السواء كوحوش أو همجيين. لمناقشة مثال مومباي، انظر Appadurai, Fear of Small Numbers, 87-114.

(٣) Said, Orientalism, 2003, vi.

على الإرهاب[1]. أتاحت هذه المفاهيم أن يكون بعض الأجسام البشرية عرضة «في سهولة أكثر، وفي شكل مناسب، للإذلال، والسجن، والتكبيل، والتجويع والتدمير أكثر من غيرها»[2]. كانت الخطب عن «الإرهاب» مهمة في جوهرها لدعم القيم المتباينة هذه والمفاهيم الثنائية عن أهمية الإنسان. كان مركزيًّا[3] هنا مبدأ التكوين الخارجي المطلق لـ«الإرهابي»... اللا إنسانية والوحشية ليس لأولئك الذين يعدون «إرهابيين» فاعلين أو مستكينين فحسب، وإنما أيضًا لأولئك المتعاطفين معهم.

الأهم، كما أكّد جاسبير بويار وأميت راي، «أن تكوين الإرهابي يعتمد على معرفة في الفساد الجنسي (فشل العلاقة مع الجنس الآخر، مفاهيم نفسية غربية، وعلل مسخة معينة)»[4]. وامتزجت الاستعارات العنصرية العميقة الجذور، والاستشراقية، والخوف من المثليين في شكل واسع مع أبلسة شائعة. وبلغة الجنود العادية، كان العراقيون المستهدفون في العمل العسكري الأميركي يسمون «زنوج الصحراء»[5]. وسمي الرجال العرب ـ خصوصًا بن لادن ـ «لوطيين». ولائحة الافتراضات الغربية هذه عن الأمراض الجنسية المتفشّية في المجتمع العربي- صوّرتها كتب هجاء شبه أكاديمية وذائعة الصيت، من مثل كتاب رافاييل باتاي «العقل العربي» (The Arab Mind)[6] ـ عادت لتعمم في أساليب التعذيب في سجن أبو غريب وأمكنة أخرى[7]. أشكال القوة التي انتشرت الآن في الحرب على الإرهاب، كما ذكر بويار وراي العام ٢٠٠٢، «تعتمد على عمليات حجرٍ عرقية وجنسية للآخر، وفّرت حتى المعايير الغربية

(١) Gregory, The Colonial Present.

(٢) Paul Gilroy, Where Ignorant Armies Clash by Night: Homogenous Community and the Planetary Aspect, International Journal of Cultural Studies 6, 2003, 263.

(٣) John Collins and Ross Glover, eds, Collateral Language: a user's guide to America's new war, New York: New York University Press, 2002.

(٤) Jasbir Puar and Amit Rai, Monster, Terrorist, Fag: The War on Terrorism and the Production of Docile Patriots, Social Text 20: 3, 2002, 117.

(٥) Mike Davis, The Pentagon as Global Slumlord, Tom Dispatch, February 2006.

(٦) Patai, The Arab Mind.

(٧) Derek Gregory, The Angel of Iraq. Society and Space 22: 3, 2004.

للشخص المتحضّر الإطار الذي من خلاله صار الآخرون أنفسهم أشخاصًا في حاجة إلى إصلاح».

تعميم تصوير الحضارة الإسلامية أو العربية، على نطاق واسع، كأنها واقعة في شرك «صراع حضاري فطري» مع الغرب[1]، سهّل على وسائل الإعلام الرئيسة، والخاصة بجناح اليمين، في المراحل الأولى من الحرب على الإرهاب خصوصًا، تقديم المدن العربية، في المقام الأول، كأنها المستفيد من العتاد العسكريّ الأميركيّ. في هذه الأثناء، استهلك جمهور متلصص، في نهم، الصحف وخرائط الويب لهذه المدن، التي جعلتها مساحات خارطية مسطحة، تتكون من لا شيء، وإنما هي صفوف أهداف تتوقع الذخيرة. أحيانًا، وكما مع خرائط الويب لـ«USA Today» العام ٢٠٠٣، قدمت صورَ أقمارٍ صناعية لـ«ما قبل، وما بعد» التدمير الذي أحدثه نظام تحديد المواقع المستهدفة بالقنابل «الذكية»، التي أسقطتها الطائرات الحربية الأميركية أو الإنكليزية.

تضافرت هذه التغطية لنشر سلسلة من الأساطير القوية والمترابطة، التي تفيد أن المدن العراقية مجرد مجالات مادية، غير مأهولة، يمكن فهمها من خلال هالة القداسة التي تعطى للاستشعار عن بعد للتصوير الكارتوغرافي؛ كل ذلك للقول إن هذه المدن كانت في الوقت نفسه، خالية بطريقة أو أخرى من السكان المدنيين؛ وبالتالي لم يكن ثمة مفر من قتل المدنيين العراقيين وتشويههم بأعداد كبيرة عندما تعرَّضت المدن التي يسكنونها لقصف جوي واسع النطاق (حدث هذا حتى عندما عُدَّ الاستهداف «دقيقًا»).

فضلًا عن تحويل مدن بأسرها مجرد نقاط لتلقي الذخائر (كما هي الحال عمومًا في الحرب)، ارتبط قصف المدن ـ الأهداف البعيدة، على نطاق واسع، بما زُعم أنه إدخال تحسينات على «أمن وطن» الحضريين. وقد شدّد الجنرال كارلو سانشيز، القائد الأعلى للقوات الأميركيّة في العراق، مطلع العام ٢٠٠٤ ـ عندما احتدم التمرد

(١) Qureshi and Sells. eds. The New Crusades, 2.

في المدن العراقية – على أن «كل أميركي يحتاج إلى الإيمان بهذا؛ إذا فشلنا في هذا المحيط [العراقي]، فستكون ساحة المعركة التالية في شوارع أميركا». وكرّر بول بريمر، الرئيس الأعلى للقيادة المدنية الأميركية في العراق، في هذه الأثناء، أن «من الأفضل محاربة [الإرهابيين] هنا [في العراق] بدلاً من نيويورك»[١].

تمّ خلق خدعة استطرادية في وقت مبكر من حرب العراق لتصوير المدن العراقية في شكل رمزي عال كأنها «مدن إرهاب» غير إنسانيّة، أي بيئات أوكار تقوّض جغرافيتها جدًّا جبروت التكنولوجيا الفائقة للقوات الأميركيّة. وعلى سبيل المثال، عندما اندلعت المعركة الكبرى، في نيسان/إبريل ٢٠٠٤، في الفلّوجة، حيث قُتل أكثر من ستّمئة مدني عراقي، صنّف الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة للموظفين ـ ربما متبعًا، عن غير قصد، أوصاف الجيش الإسرائيلي للمدن الفلسطينية ـ المدينة[٢] برمّتها بـ«أوكار جرذان غير إنسانية» أو «وكر دبابير» من «المقاومة الإرهابية» للاحتلال الأميركي التي لا بدّ من «معالجتها»[٣].

دعمت هذه التصريحات تصويرات شعبية وجغرافية ـ سياسة واسعة النطاق عن المدن العراقية. في المناقشات السابقة للغزو، حيال تهديد «حرب المدن» التي تواجه القوات الأميركيّة الغازية في العراق الحضري للغاية، على سبيل المثال، صورت[٤] وسائل الإعلام الرئيسة كمجلة «تايم»، تكرارًا، في رسوماتها الملونة، الشوارع المشرقية الملتوية والمنمنمة جوهريًّا. وفي هذه، تبدو كل مزية، أو أي عنصر من عناصر المدينة، كجهاز مخادع يخبئ تهديدات ينبغي التصدّي لها من خلال السيطرة التكنولوجية المتفوقة للقوات العسكريّة الأميركيّة[٥].

أصبح الكلام على الحرب على الإرهاب منتشرًا بما في يكفي لتصنّف أي

---

(١) ذكر في Jan Nederveen Pieterse, Neoliberal Empire, Theory, Culture & Society 21: 3, 2004, 122.

(٢) Stephen Graham, Lessons in Urbicide, New Left Review 2: 19, 2003, 2-3, 63-78.

(٣) Quoted on News24.com 2004 راجع Stephen Graham, Remember Fallujah: Demonizing Place, Constructing Atrocity, Environment and Planning D: Society and Space, 23, 2005, 1-10.

(٤) Gregory, The Colonial Present, 222.

(٥) المصدر نفسه.

معارضة سياسية فعلية لسيادة سلطة الولايات المتحدّة وحلفائها إرهابية. «من دون شكل محدّد، أو أصول مفترضة»، على ما كتب ديريك غريغوري، يمكن عباءة الإرهاب اليوم «أن تُلقى على أي نوع من المقاومة للسلطة السيادية»[١]. وقال جان بودريار إن «النظام يتناول الإرهاب بموضوعية بغض النظر عمّا يحاك له»[٢].

أولئك الذين تصنفهم الحكومات الوطنية ووسائل الإعلام الموالية منذ اعتداءات ٩/١١ بالإرهابيين تكرارًا، يشملون المنشقين ضد الحرب، وعمال المرافئ المضربين، والمحتجين المعارضين للعولمة، والنشطاء ضد تجارة الأسلحة، وقراصنة الكمبيوتر، والفنانين، والباحثين النقّاد، وعلماء الاجتماع الحضري، ودعاة حماية البيئة وحرية التعبير، والنشطاء الموالين لاستقلال دول حليفة للولايات المتحدة من مثل أندونيسيا ـ طيف واسع من أنصار المعارضة للهيمنة الأميركية عبر الحدود الوطنية. بالفعل، تمّت أبلسة كل مجموعة كبرى تقريبًا تتجمّع في شوارع المدينة وهي ليست مشغولة بالاستهلاك. «منذ ٩/١١ شرع الربط بين تجمعات السكان الكبيرة في المناطق الحضرية والإرهاب يسير على قدم وساق»، على ما أعلن آشلي داوسون[٣].

قبل كل شيء، أصبحت المجموعات الموسومة بعلّة الإرهاب غير شرعية جذريًا. من سيجرؤ في النهاية على الدفاع عن إرهابيين مفترضين وعن المتعاطفين معهم؟ ساعدت هذه الخدعة اللغوية على تأييد النبذ القانوني لعصابات كاملة من السكان قُبض عليهم في الحرب على الإرهاب ـ مدنيين كانوا أم مقاتلين ـ من الإفادة من حماية القانون الإنساني أو الدولي. «وقد تنصلت السلطات السيادية لدول أميركا، وبريطانيا وإسرائيل»، على ما قال ديريك غريغوري، «من القانون الدولي، أو علّقته،

(١) Gregory, The colonial Present, 219.

(٢) Jean Baudrillard, This Is the Fourth World War, International Journal of Baudrillard Studies 1: 1, 2004.

(٣) Dawson, Combat in Hell, 177.

لتعلن أن الرجال والنساء والأولاد صاروا منبوذين، ووضعوا خارج حظيرة الحداثة وخارج حمايتها وقدرتها»[1].

أخيرًا شقّ انتشار المستشرقي الآخر عبر الاستعمال الواسع لصفة «إرهابي» طريقه، من خلال الجغرافيات المحلية للأبلسة العرقية. وأرسل جمهوريو فيرجينيا في أثناء الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، منشورًا عبر البريد الإلكتروني، حمل صورة عيني باراك أوباما رُكّب فوقها رسم لأسامة بن لادن، مع التعليق الآتي: «يجدر بأميركا أن تنظر إلى الشر في عينيه وألّا تجفل أبدًا». وفي مقاطعة من ولاية نيويورك، عمّم الحزب الجمهوري منشورات حملت اسم «باراك أسامة».

حتى الآن، تناولنا ترجمة اليمين المبتذلة للعالم، من خلال الجغرافيات المانوية الخيالية التي ترتكز على نفور عام من الحضرية. وسنعود بالتفصيل إلى تحديات «الجغرافيات المضادة» هذه في الفصل الأخير. وإنما تتطلب المقاومة الفاعلة والتعبئة ضد هذه التحديات، أن نعاين أولًا خصوصيات «التنظيم المدني العسكري الجديد» بالمقارنة بتقاطعات سابقة عن المدن والعنف السياسي. وإلى هذه الخصوصيات ننصرف في الفصلين التاليين.

(١) Gregory. Geographies. Publics and Politics, 9.



الفصل الثالث

التّنظيم المدني العسكري الجديد

قبل كلّ شيء، [حرب الولايات المتحدة الثقافيّة المتدنية الحِدّة] تكرّس ذاتها وتكرّر نفسها، هي تُطبّع حال حربٍ وتَطبعُها. ليس السلام نهاية الحرب الثقافية. في جوهرها، تسعى الحرب الثقافية إلى تأجيل زمن السلام «من أجل البقاء»؛ وإلى تسويةٍ لحال حربٍ دائمة(١).

كانت في جوهر بحث هذا الكتاب فكرة أن الإيديولوجيات العسكريّة الجديدة لحربٍ دائمة ولا محدودة، تزيد جذريًّا عسكرة الحياة الحضريّة. ليست العملية جديدة قط: زيدت إليها، في بساطة، تحريفات معاصرة لتغيرات مستمرة ـ سياسية وثقافية واقتصادية ـ لتخدم معًا تطبيع الحرب نفسها، وكذلك الاستعدادات للحرب(٢). في الواقع، وفي عدّة حالات، تُوسّع التغيرات المقترنة بالتنظيم المدني العسكري الجديد، وتعيد إحياء العسكرة الحضرية، والأمننة، والتفكير المانوي، والإشاعات المخيفة التي كانت السمة الرئيسة للحرب الباردة خصوصًا، وإنما أيضًا للحروب السابقة.

(١) Deer, The Ends of War, 1.

(٢) Rachel Woodward, From Military Geography to Militarism's Geographies Disciplinary Engagements with the Geographies of Militarism and Military Activities, Progress in Human Geography 29: 6, 2005, 718-40.

وقد صنّف علماء الاجتماع العسكريون، عَرَضًا، هذه العمليات «عسكرة». وحدّدها مايكل جيير بأنها «المسار الاجتماعي المتوتر والمتناقض الذي ينظم المجتمع المدني نفسه فيه لإنتاج العنف»[1]. هذا المسار، لا محالة، معقد ومتعدد المقاييس، على الرغم من أن مكوناته قديمة، قدم الحرب نفسها. وكما رأينا في الفصل السابق، تشمل هذه المكونات في شكل ثابت، القسمة الذهنية للتأويل الاجتماعي بين الداخل والخارج من الأمّة أو المناطق الجغرافية الأخرى، والأبلسة المؤالفة للأعداء والأمكنة العدوّة وراء حدود الداخل. وتشمل العسكرة أيضًا تطبيع المناهج العسكرية في التفكير، والعمل والسياسة؛ وجهود التهذيب العدوانية للأجسام، والأمكنة والهويات التي تُعدُّ غير جديرة بذكورية مفاهيم الأمّة (وهي موصولة بعضها ببعض)، والمواطنية أو الجسد؛ ونشر سلسلة واسعة من الدعاية التي تختلق الحكايات الخيالية عن العنف وتجعله مأمونًا كوسيلة لانتقام محقّ أو تحقيق هدف ربّاني. قبل كل شيء، تنظّم العسكرة والحرب «التدمير الخلّاق» للجغرافيات الموروثة، والاقتصاديات السياسية، والتكنولوجيات والثقافات.

إذًا ما هو الجديد تحديدًا في التنظيم المدني العسكري الجديد؟ ما الذي يميزه من العسكرة المكثّفة التي اختبرتها، لنقل، مدن الحرب الباردة أو الحرب الشاملة؟ سأعرض لسبعة اتجاهات مترابطة تمهد، على ما أعتقد، لمقاييس ملموسة جديدة عن العسكرة المعاصرة للحياة الحضرية.

جنود الريف، الحرب الحضرية

أوّلًا، أخذت تظهر علاقات جديدة بين الدول والجنود والمواطنين، خلفت آثارًا كبيرة في التحضّر المعاصر للحرب. وأشارت ديبورا كووين إلى أن الجيوش المحترفة في الغرب، العالية التكنولوجيا، كثيرًا ما «تتألف اليوم من جنود ريفيين على نحو

(١) Michael Geyer, The Militarization of Europe, 1914-1945, in John Gillis, ed., The militarization of the Western World, New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1989, 79.

ساحق»[1]. واعتمادًا على غرامشي، تُجادل في أن هذا «يوحي أن تصدعًا سياسيًا - جغرافيًا ظهر بين الحضريّة والكوزموبوليتانية من جهة، والريفيّة والوطنيّة من جهة أخرى».

بالتالي، كما تكتب كووين، «باتت المناطق الريفية معقل النزعة العسكرية والوطنية «الأصيلة»» في دول غربية كثيرة. وقد دعت أسس التجنس في الدول، منذ وقت طويل، إلى «نوع من الأصالة الإقليميّة الراعويّة» ترتكز على العرق الأبيض، وكانت السياسة المحافظة للمناطق الريفيّة، على ما رأينا سابقًا، تقوم كثيرًا على الكره أو الشّك تجاه الأهوال المتصورة أو الشوائب العرقية، والعالمية والتعددية الثقافية والتهديدات التي تشكّلها المدن. في الولايات المتحدة وكندا على السواء، كما تشرح كووين، «حدّد الخطاب الثقافي القوي في المثالية الريفيّة، المناطق الريفيّة مساحةً أصيلة للعسكرية الوطنية». وبالتالي، صارت المناطق الريفية، في شكل واسع، في مفهوم التجنيد العسكري «تمتلك معًا، الدوافع الاقتصادية للتجنيد الشامل، مقرونًا بثقافة البلدة الصغيرة في القومية الوطنيّة». في الواقع، على الرغم من كون الولايات المتحدة واحدة من أكثر الدول تحضّرًا على وجه الأرض، يسيطر الجنود الريفيون اليوم على قواتها العسكرية. فبين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، «كان ٤٧,٦ في المئة من الجنود كافة الذين استشهدوا في المعارك في خلال «عملية الحريّة الدائمة»، و٤٤,٣ في المئة من الذين استشهدوا في المعارك في خلال «عملية الحريّة العراقيّة»، وحتّى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، من مجتمعات لا يتعدّى عدد سكانها العشرين ألفًا».

مع ذلك، كان ينبغي أن تنتشر هذه الجيوش الغربية الريفية إلى حدّ كبير، في المدن في المقام الأول، المحليّة منها والخارجيّة. ونظرًا إلى أن وسائل الإعلام اليمينيّة، خصوصًا في الولايات المتحدة، تُصوّر[2] المدن عمومًا، وفق عبارات ستيف ماكيك، أمكنة يقيم فيها «الآخر الحضري الهمجي». ونظرًا إلى الطابع المعادي للحضريّة في

(١) Deborah Cowen, National Soldiers and the War on Cities, Theory and Event 10: 2, 2007.

(٢) Macek, Urban Nightmares, Chapter 3.

الثقافات العسكريّة، يبدو من المرجح أن مجندين كثرًا كانوا مهيئين اجتماعيًا لرؤية كل الأماكن الحضريّة غريبة في جوهرها، مهدِّدة وخطيرة، أنّى كانت. في عبارات أخرى، أماكن عدّوة. وتشير كووين إلى عدّة مواقع إلكترونية عسكرية، حيث «يتخلل التصريحات الإيجابيّة عن الوطنية الريفيّة، عدم انفصامها عن الآخرين، مما يصور المدينة مكانَ انحطاط وتبَعية»[١].

ونظرًا إلى أن الجيوش الغربية تنتشر إلى حدٍّ كبير في قواعد الضواحي الغنيّة والمناطق الريفيّة، يُرجَّح أن تزداد قوة الخطاب المنتشر عن ضرورة «استهداف» المدن و«إعادة السلم» إليها بالقوة العسكرية ـ تعدُّ معاقلها في الضواحي الغنيّة والمناطق الريفيّة المساحة المطبّعة للوطنية «الأصيلة» ـ مع تزايد عدد المجندين الريفيين. إذًا، أصبحت المدن المحليّة والغريبة «الآخرين»، وينبغي معالجتها والتوغل فيها من بعيد ـ من المساحات الأصيلة حيث ينشأ أفراد الجيش، ويتزايدون في اطراد.

ومع الانتشار الحضري في الخارج والداخل الذي يستهدف إجمالًا الهيئات السود أو البنية(وغالبًا يسيء إليها)، أصبحت العرقية في الاستهداف الحضري واضحة ومتناقضة في آن. حتّى وإن كان الجيش الأميركي الآن رب العمل الأكبر للأفارقة الأميركيين، مثلًا، تستهدف التدريبات العسكرية الحضرية في الغالب الأحياء الفقيرة الحضرية الإفريقية الأميركية. وعقب تدريب من هذا النوع في مشاريع إسكان فيلاديلفيا وتشستر، في بنسيلفانيا، العام ١٩٩٩، تذمر أحد السكان الغاضبين بقوله «ما كانوا ليفعلوا ما فعلوه، لو لم يكن مجتمعًا أسود»[٢].

مطاردة: المواطن – المستهلك – الجندي

تعمل العسكرة المعاصرة على اقتصاد «الرغبة» فضلًا عن اقتصاد الخوف[٣].

(١) Cowen, National Soldiers.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Maricke de Goede, Beyond Risk: Premediation and the Post-9\11 Security Imagination, Security Dialogue 39: 2\3, 168.

الاتجاه الثاني هو المدى الذي بلغه التنظيم المدني العسكري الجديد، ولم يسبق له مثيل، في إدماج التطبيقات المدنية والعسكرية لتكنولوجيات السيطرة، والمراقبة، والاتصالات، والمحاكاة والاستهداف، وطمسها. ليس ذلك بالأمر المفاجئ، نظرًا إلى أن تكنولوجيات السيطرة المعدّة أصلًا للاستعمال العسكري، باتت أساسية تقريبًا لأعمال الإنسان كلّها وللاستهلاك في المدن الصناعيّة المتقدمة، وبعد التعديلات التجارية لتكنولوجيات كهذه ،كانت الجيوش تعود، في المقابل، لتمتلكها على نطاق واسع.

وبعدما بقيت تحصيناتها طي النسيان طويلًا، أو امَّحت، أو تحولت مواقع سياحية، باتت المدن اليوم، وفق عبارات بول فيتريول، «معرّضة جدًّا» لمجموعة واسعة من التهديدات الأمنية المحيطة، والمتنقلة والعابرة للحدود[1]. وكان بين هذه التهديدات المحمول المسبب للأمراض، ورمز الكمبيوتر الخبيث، والانهيارات المالية، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب العابر للحدود، وحرب الدولة للبنية التحتية، وآثار التطرف البيئية من جراء تغير المناخ.

تعني نفاذية المدن المعاصرة للتداول العابر للحدود أن أنظمة السيطرة الإلكترونية المفترضة ـ توسعت لمجاراة هذا الانتشار في الجغرافيات العابرة للحدود ـ أصبحت البنى الاستراتيجية الجديدة لحياة المدينة. وتحلّ هذه، على نحو متزايد، محل بنى محددة أو «مساحات تأديبية»، من دون أن تلغيها تمامًا ـ السجون، والمدارس، والعيادات، والمصانع، والإصلاحيات، والثكن – على ما ذكر ميشال فوكو. في مواقع كهذه من المدن الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت السيطرة الاجتماعية الشاملة الإرادة تعمل من خلال الإشراف المباشر لنظر الإنسان.

على نقيض ذلك، كما يناقش الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز، تتوزع أجهزة المراقبة والسيطرة الإلكترونية المترابطة في الشبكات اليوم في مختلف أنحاء

(١) Paul Virilios, The Lost Dimension, San Francisco: Semiotex (e), 1991, Chapter 1.

المجتمع، مما جعل الحياة الحضرية اليومية تتضمن شعورًا بالملاحقة الحاضرة دومًا، والتدقيق والمحاسبة الإلكترونية. وأصبحت المجتمعات المعاصرة، كما يقول، «مجتمعات السيطرة»[1]. فأجهزة المراقبة تؤسس لملفات شخصيّة، وتحلل أنماط السلوك والتنقل، وعلى نحو متزايد ـ لأن الذاكرة اليوم رقميّة ـ لا تنسى أبدًا[2]. وعليه، تستتبع غالبًا تحركات الفرد بين مجالات ومواقع مختلفة داخل المدن أو الدول، حركة متوازية لما سمّاه علماء الاجتماع «الفرد البياني» أو «الشخص الإحصائي»ـ تهدف حزمة المطاردات الإلكترونيّة والتواريخ المكدّسة إلى الحكم على شرعية الفرد، وحقوقه، وربحيته، وأمنه أو درجة تهديده. وتعمل السيطرة الاجتماعية المجربة على نحو متزايد، من خلال أنظمةٍ تكنولوجيّة مركّبة، تتمدد عبر المناطق الجغرافيّة والزمنيّة معًا. وتشكّل هذه خلفية العمل، أجهزة محوسبة ومصفوفة في كل مكان ومترابطة أكثر من أي وقت مضى: بطاقات الصرّاف الآلي وبيانات ماليّة؛ أنظمة تحديد المواقع المجاوبة، شرائط رموز، وسلاسل من الأقمار الصناعية العالمية؛ رقائق الترددات اللاسلكية ومعرفات بيومترية؛ كمبيوترات جوّالة، هواتف ومواقع تجارية إلكترونيّة؛ وكون واسع النطاق من أجهزة الاستشعار تقوم في قلب الطرق، والمنازل، والسيارات، والبنى التحتيّة وحتّى الأجساد.

إذًا، تعمل وراء كل لحظة اجتماعية، في شكل زائد، مجموعة واسعة من الحسابات المحوسبة تتوزع من خلال كمبيوترات عالمية مصفوفة ومترابطة وأجهزة محوسبة. تَستخرج خوارزميات كمبيوترات متطورة قواعد بيانات الاتصال ومحتوياتها في استمرار، عبر مصادر متنوعة، ومقاييس ومواقع، لتقوّم مجموعة متنوعة تتناسب مع الهيئات، والمعاملات والتحركات. في شكل حاسم، كان حجم البيانات في هذه «الخلفية الحسابيّة» شاسعًا جدًّا، لا يمكن إلّا خوارزميات آلية أن ترى ما أو من يُعدُّ طبيعيًّا، وليس في حاجة بالتالي إلى مراقبة، وما أو من يعدُّ غير طبيعي، وهو بالتالي تهديد خبيث ينبغي استهدافه.

(١) Gilles Deleuze, Postscript on the Societies of Control, October 59, 1992, 3-7.

(٢) المصدر نفسه.

غشّت تكنولوجيات السيطرة هذه خلفية البيئات الحضريّة، والبنى التحتيّة الحضريّة والحياة الحضريّة. شرشت في المنظر الطبيعي الحضري اليومي، وأخرجت جذريًّا إلى حيز الوجود أنماطًا جديدة من الحركة والتفاعل والاستهلاك والسياسة، بمعنى آخر «أصبحت» هي المدينة. ومن الأمثلة على ذلك، وسائل جديدة في التنقل (ازدحام الشحن، الطرق السريعة الذكيّة، أسلوب السفر، سهولة الطيران)، استهلاك بحسب الطلب (صفحات شخصية أمازون. كوم)، و«حشد» من الحركات الاجتماعية (شبكات اجتماعية، نقالات ذكية تنقل الأخبار بسرعة).

شدّدت المناقشات عن «أمن الوطن» والتحوّل العالي التكنولوجيا للحرب على ضرورة استعمال بعض هذه التقنيات والتكنولوجيات ـ مراقبة عالية التكنولوجيا، بيانات شخصية، خوارزميات محوسبة ـ في محاولة لتعقب «الآخرين» المهدِّدين، وتحديدهم واستهدافهم داخل كتلة من الفوضى يقدّمها عالمنا المتحضّر بسرعة والمتحرك في شكل متزايد. وأدمجت بالتالي البنى التكنولوجية للاستهلاك والتنقل في تلك المستخدمة لتنظيم سلسلة كاملة من العنف السياسي ومحاكمتها، بدءًا بالتنميط وصولًا إلى القتل. وأوحت الروابط الكثيرة بين المدن والتاريخ العسكري لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ألّا يدهشنا هذا الترابط. وكما لاحظ غيرفريد ستوكر، «ليس هناك مجال في الحياة المدنية، حيث لمقولة «الحرب هي أمّ كل شيء» صلاحية من دون منازع، مثلما تفعل في مجال تكنولوجيا المعلومات الرقمية»[1].

إضافة إلى ذلك، كان التخطيط المدني العسكري الجديد المَسْبَك لتكنولوجيات السيطرة الجديدة. بعد الحرب العالمية الثانية، سيطرت كوكبة من الاستراتيجيات العسكرية عرفت بـC3I ـ قيادة، سيطرة، اتصالات وإعلام ـ على النهج العسكري في القتال الحربي والردع الاستراتيجي، واستعمرت أيضًا تفاصيل تحديث الحياة الحضريّة، خصوصًا في الدول الغربية. «لا يوجد جزء في العالم لم تمسه C3I»، كما

(١) Gerfreid Stocker, Info War, in Gerfried Stocker and C. Schopf, eds, Ars Electronica 98: Infowar, Springer-Verlag Telos, 1998.

كتب ريان بيشوب، «وهي ترسم خطوط النظم التنظيمية، والاقتصادية، والتكنولوجية والمكانية التي تُستمد من الاستراتيجيّة العسكريّة، وتَعتمد عليها، وتُديمها»[1].

منذ بداية الحرب الباردة، مثلًا، كان شائعًا أن تكرّس الولايات المتحدة ثمانين في المئة من نفقات الحكومة كلّها للبحث التكنولوجي وتطور «الدفاع»[2]. تكنولوجيات من مثل الإنترنت، والواقع الافتراضي، والسفر الجوّي، وبيانات التّعدين، والدّوائر التّلفزيونية المغلقة، وعلم الصواريخ، وأجهزة التحكّم عن بعد، والمايكرويف، والرادار، والتموضع العالمي، وشبكات الحواسيب، والاتصالات اللاسلكيّة، وأقمار المراقبة الصناعية، والتحوية واللوجستيات ـ التي تسهّل اليوم مجتمعة الحياة الحضريّة اليوميّة ـ أُقيمت جميعًا في النصف الثاني من القرن العشرين كجزء من إعداد أنظمة السيطرة العسكريّة.

نظرًا إلى الواقع، «أظهرت هذه «الشارات العسكرية»... نفسها في عدد لا يحصى من الطرق في المواقع الحضريّة العالمية... لن تكون المدينة العالميّة مدينةً عالميّةً، وقد وصلنا إلى فهم الظاهرة، من دون أن تكون مثبّتة في هذه العمليات»[3]. لطالما كانت العلاقة بالتأكيد بين السيطرة العسكرية والتجارية وتكنولوجيا الإعلام علاقة معقدة ذات اتجاهين، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار تقارب البنى التكنولوجيّة للحياة المعاصرة والجغرافيات الإمبريالية للأمبراطورية داخل التنظيم المدني العسكري الجديد.

في الجيوش الغربية المحترفة اليوم، تنتشر نسبيًّا أعداد قليلة من المجندين، وتتعرض للإصابة أو تقتل، في الحروب الأمبراطورية الجديدة. وقليلًا ما يتعرض مواطنو الأوطان لعمليات عنف (إرهابية) حقيقية. إضافة إلى ذلك، تُظهر المواقع

(١) Ryan Bishop, The Vertical Order Has Come to an End: The Insignia of the Military C3I and Urbanism in Global Networks', in Ryan Bishop, John Phillips and Yeo Wei Wei eds, Beyond Description: Space, History, Singapore, London: Routledge, 2004, 61.

(٢) Pierre Mesnard y Mendez, Capitalism Means/Needs War, Socialism and Democracy 22: 2, 2002.

(٣) Bishop, The Vertical Order Has Come to an End, 61.

الحضريَّة الاستراتيجيَّة جدًّا وحدها، إشارات عسكرة واضحة. نتيجة لذلك ترى الغالبية العظمى من الناس أن تكنولوجيات السيطرة ووسائل الإعلام هي التي تشكِّل تجربتهم الرئيسة للتخطيط المدني العسكري.

يبقى نظام تحديد المواقع المثال البارز. مُذ نشره الجيش الأميركي أولًا دعمًا لـ«دقّة» القتل في حرب الخليج الأولى، رُفعت السريّة جزئيًا عن نظام تحديد المواقع وصار متوافرًا لكون واسع من التطبيقات التجاريّة، والحكوميّة والمدنيّة أكثر من أي وقت مضى. بات أساس التنقل المدني والملاحة، وتكنولوجيا المستهلك في كل مكان والمستخدمة في أجهزة المساعد الرقمي الشخصي، والساعات، والسيارات، ومجموعة واسعة من خدمات الموقع الجغرافي. واستُخدم لإعادة تنظيم الزراعة والنقل والسلطة البلديّة وإنفاذ القانون والأمن الحدودي وألعاب الكمبيوتر والنشاطات الترفيهيّة. على الرغم من ذلك، قلة من الناس تفكّر كيف تغزو السلطة العسكرية والأمبراطورية كلّ استعمال لنظام تحديد المواقع.

مع مجموعة من تكنولوجيّات المراقبة والسيطرة تُنظّم اليوم توقع الاستهلاك واستباقه، فضلًا عن المخاطر، «لم يعد إنتاج المعرفة يهدف إلى إفراز ما يمكن معرفته، وتوضيحه، وإنّما لـ«توضيح» ما لا يمكن معرفته»[1]. صارت المدينة، في شكل زائد، «يُحدّدها الهدف العسكري إذا ما كانت قادرة على معرفة العدو قبل أن يدرك العدو نفسه على هذا النحو»[2]. المزية الشاملة للمراقبة العسكرية الجديدة، وإن كانت أهدافها تقع في مانهاتن أو بغداد، لندن أو الفلوجّة، هي بناء نظم رؤية تكنولوجية يلاحق فيها رمز الكمبيوتر، ويحدّد ويميّز بالترافق مع البيانات الشخصية لأهداف حقيقية أو تصويرية، أهدافًا «غير طبيعية» من خلفية «الحياة الطبيعية» أو الفوضى، في الوطن أو في المدينة موضع الحرب.

(١) Anne Bottomley and Nathan Moore, From Walls to Membranes: Fortress Polis and the Governance of Urban Public Space in 21st Century Britain, Law and Critique 18: 2, 2007, 171-206.

(٢) المصدر نفسه.

الملاحقة ـ التي سمّاها المنظّر الإعلامي جوردن كرانديل «الرؤية الاستباقيّة»[١] ـ رئيسة بالتالي لإنشاء أساليب الحكم والسلطة العسكريّة. السؤال الرئيس الآن، كما يقترح، «كيف تُحدّد الأهداف وتُميّز من سواها» في «صنع القرار والقتل». ويشير كرانديل إلى أن إدماج الملاحقة المحوسبة في قواعد بيانات الأهداف يشكّل «استعمارًا تدريجيًا للزمن الآني، زمن آني يتقدم دائمًا على ذاته إلى الأمام». هذا التحول هو عملية عسكريّة في العمق لأنّ تحديد الهوية الاجتماعية للشعب داخل إنفاذ القانون المدني تُستكمل حتّى بالرؤية الآلية لـ«الأهداف»، أو تستبدل بها، «في حين أن صور المدنيين ثابتة في عملية تحديد الهوية المرتكزة على الانعكاس»، على ما يكتب كرانديل، «وقد قوضت وجهات النظر العسكرية عمليات التحديد ببطاقة الهوية، وهي قناة تحديد ذات مسلك واحد، ينمَّط فيها سلوك الفرد وقاعدة بياناته من أجل تقويمه»[٢].

بهذه الطريقة، مثلًا، تحوّلت رقاقة بطاقات وسائل النقل العام اللاسلكية، ونظم الرسوم الإلكترونية للطرق السريعة، وأنظمة الطرق الحضريّة الرئيسة، شاشات حضريّة «مضادة للإرهاب» تحمي «مناطق أمنيّة». وقد خُصص الإنترنت كنظام عالمي في المراقبة المالية والمَدنيّة. وأعيد تنظيم السلاسل اللوجستية المضبوطة المواعيد المُحافِظة على التجارة العالميّة وخطوط السفر الجويّة، للسماح بتحديدٍ دائم لهوية الأجسام والتداولات الخبيثة، وملاحقتها واستهدافها. زُود كل شيء، من الهواتف الجوالة إلى جوازات السفر، رقاقة الترددات اللاسلكية التي لديها الامكانات لتحويل مضيفيها أجهزةَ تعقب.

وعليه، بات يعاد تخصيص التكنولوجيات ذات الأصول العسكريّة ـ المنتشرة عبر العوالم الشاسعة للبحث المدني، والتطوير والتطبيق، التي تساعد على تشكّل الاقتصاديات العالية التكنولوجيا، والمجتمعات والثقافات ـ كأسس لبنى عسكريّة

(١) Jordan Crandall, Anything that Moves: Armed Vision, CTheory.net, June 1999.

(٢) المصدر نفسه.

جديدة في السيطرة والملاحقة والمراقبة والاستهداف والقتل. مارك ميلز ممتن، لأن هذا «التحول الجذري يعكس لحسن الحظ صورة البيئة المهدِّدة» من الأعداء الموزعين، والمجهولين والتداولات الخطيرة. «في الوقت الذي تركز الكثير من هذه القدرة على إنتاج الآي بودس والهواتف الجوالة وألعاب الفيديو وجيجابت تيارات البيانات، ومزارع ملقم الإنترنت»، كما كتب، «يتحول اليوم الاقتصاد الرقمي الكامن في الملكية الفكرية والآلات إلى الأمن المدني والعسكري. كل هذا ينبئ بالخير لمستقبل أكثر أمنًا، وفرص جديدة قوية لأصحاب المشاريع الكبيرة والصغيرة»[١].

من خلال هذه العمليات «ضمت بنية تحتية عالمية، وُلدت من خلال الجيش، قطاعات من المجتمع المدني أكثر فأكثر»، كما كتب سايمون كوبر[٢]. وحدث كل هذا تحت شعار الأمن ـ تحت شعار «نحن» المجهولين، غير المحدّدي الشكل، ضد التهديدات التي لا تحصى من «الآخرين» غير المحدّدي الشكل، الكامنين داخل «طبيعة جديدة» من حال استثنائية، حال طوارئ دائمة. عُبِئ المواطنون والأفراد كذلك للسيطرة العسكرية، وجُنِدوا داخل نظم استهلاك ليبرالية جديدة، شجعتهم على الاستهلاك لما فيه خير الاقتصاد ـ كما ألحّ بوش بعد اعتداءات ٩/١١ ـ فيما هم في الوقت نفسه يقدمون «بياناتهم الخاصة» من أجل تحليل دائم ووقائي، لملاحقة التهديد وتحديد هويته واستهدافه وتقويمه.

أظهر راندي مارتن كيف تعزز البيانات الضخمة وأنظمة المراقبة التي تنشأ اليوم من انصهار العسكري بالمدني، نقل مبادئ المضاربة وحقّ الشّفعة، من السياسة المالية الليبرالية الجديدة، إلى قلب عسكرة الدول في صنع الحرب، سواء داخل حدودها الإقليميّة أو خارجها[٣]. يشمل ما يسمّى الأمننة كلا البعدين العسكري

(١) Mark Mills, Photons, Electrons and Paradigms, Keynote address, USA Defense and Security Symposium, Orlando, Florida, 9-13 April 2007.

(٢) Simon Cooper, Perpetual War within the State of Exception. Arena Journal, 1 January 2003, 114.

(٣) Randy Martin, Derivative Wars, Cultural Studies, 20: 4-5, 2006, 459-467.

والمالي، فيعملان في شكل متوازٍ. وتتجه هذه النظم، كما يشرح مارتن، لحماية السكان والجيوب الحضرية التي أفادت من الثروة الغزيرة الناتجة من الاقتصادات السياسية الليبراليّة الجديدة، لحمايتهم ـ هذا هو الأمر ـ من المخاطر التي تجسّدها الجماهير المحيطة بهم. ولكن انتهت محاولات فصل المخاطر الجيدة عن السيئة، إلى خلق أسواقهم المالية الخاصة المنظمة وفق تقنيات حقّ الشّفعة نفسها وتحديد الهوية والاستهداف التي يستخدمها الجيش.

في هذا الإطار، «يحصل المواطنون على الشرعية فحسب إلى الحدّ الذي يندمجون فيه في شبكة التكنولوجيا العالية»[١]. وشرحت كارن كابلان أن انتشار تكنولوجيات السيطرة العسكريّة في قلب «المجتمعات الإعلاميّة» المعاصرة يؤدّي حتمًا إلى تشكيل المستهلك والمواطن العسكري مواضيع العلاقة بالتكنولوجيات، التي تربط ما بين الجغرافيا، وعلم السكان، والاستشعار عن بعد، وهوية السياسة المعاصرة»[٢]. ثمَّ إن الحملات التجارية تستهدف المواطنين، وتستخدم التكنولوجيات نفسها وخوارزميات الاستهداف كأسلحة. وتقول كابلان إن « مزج الرقمية موقع المواضيع المستهدفة وهويتها يؤكد الجانب العسكري والإقليمي لرسم الخرائط طوال المرحلة الحديثة»[٣].

إنما لا تُفرض ثقافة المراقبة الرقمية الجديدة، في بساطة، بالإكراه على مواطنين مظلومين، كما يحدث في بعض سيناريوهات «بيغ برازُر» الأوروِلية. غالبًا جدًّا، تُقبل في سرور، كما هي الحال في استعمال كاميرات الويب والهاتف المحمول المطارد ونظم تحديد المواقع الجغرافية، وتنتشر، نشيطة، بغية تنظيم تعبير جديد للحركة والهوية والجنس والحياة اليومية، وحتّى المقاومة.

---

(١) Cooper, Perpetual War within the State of Exception, 117.

(٢) Caren Kaplan, Precision Targets: GPS and the Militarization of US Consumer Identity, American Quarterly 58: 3, 2006, 696.

(٣) المصدر نفسه، ٦٩٨.

الكاميرا - السلاح: مشاهد من العنف الحضري

ما يجذب دائمًا في الحرب هو الآتي: حتى مع الدمار والمجازر، يمكن أن تقدّم إلينا ما نتوق إليه طوال الحياة. يمكن أن تعطينا هدفًا، ومعنًى، وسببًا لنحيا[1].

ثالثًا، ينفّذ ويستهلك التخطيط المدني العسكري الجديد وحروبه غالبًا، في عروض بصرية واستطرادية داخل مساحات الصور الإلكترونية. ومن غير المرجح أن تتعرض الغالبية الساحقة من المشاركين، أقلّه في مدن الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، للانتشار العسكري أو لاستهداف عنيف. في المقابل، يشاركون فيها عبر التلفزيون والنيت وألعاب الفيديو والأفلام. فالحروب الجديدة ـ الموجهة نحو فكرة ضرورة التعبئة الدائمة والوقائية لتعزيز السلامة العامة ـ على نحو متزايد، «تتخذ شكل آليات إعلامية، ويتمّ ترتيبها والتدخلات الضخمة في الثقافة البصرية التي يمكن خلطها مع المادية والممارسات الفعلية في الحياة العامة، أو إبدالها بها»[2].

وقد أظهرت اعتداءات ٩/١١ حرص المتمردين والإرهابيين أنفسهم، على تنظيم عنفهم في عروض إعلامية حضرية غير عادية من الذاكرة ـ مشاهد الإبادة المروعة في المناطق الحضرية، التي تحمل تشابهًا غريبًا للاستعارة المتمكنة الصنع في أفلام الكوارث الهوليوودية، وإنما هنا بثت مباشرة، في الوقت الحقيقي والأمكنة الحقيقية لأجساد حقيقية[3]. اعتداءات ٩/١١ مثلًا، «نظمت كملحمة رعب سينمائية مع إيلاء اهتمام دقيق للإخراج»، على ما كتب مايك دايفيس، «فاستهدفت الطائرات المخطوفة على وجه التحديد الحدود الضعيفة بين الخيال والواقع». وكانت النتيجة أنّ «آلاف الأشخاص الذين شغلّوا أجهزة التلفزيون في ٩/١١، كانوا مقتنعين بأن الكارثة مجرد

(١) Chris Hedges, War Is a Force Which Give Us Meaning, New York: Public Affairs, 2002, 3.

(٢) Allen Feldman, Securocratic Wars of Public Safety, Interventions: International Journal of Postcolonial Studies 6: 3, 330-50.

(٣) Iain Boal, T.J. Clark, Joseph Matthews and Michael Watts, Afflicted Powers: Capital and Spectacle in a New Age of War, London: Verso, 2006.

بث، خدعة. ظنوا أنهم يشاهدون مشاهد من فيلم بروس ويليس الأخير»[١]. كانت الإجابة المشتركة عن هذه الأحداث «أن الأمركان أشبه بمشاهدة فيلم!». بالفعل، تعتمد عادة هوليوود الدرامية، في قوة، على زوال المدن المذهل وانهيار المباني الشاهقة على السواء. ويمكن إخبار تاريخ نيويورك خصوصًا ـ نموذج العاصمة الحديثة ـ عبر قصص خيالية ومصورة عن زوالها، في الأفلام والكاريكاتور وألعاب الفيديو والروايات.

وقد نقلت هذه الدوائر البصرية والإلكترونية إلى الحرب، والتخطيط المدني العسكري، بعض الشرعية والموافقة، وإن في شكل غير ثابت. وفي الوقت نفسه، صار صعبًا تذكر الانقسامات بين المحاكاة العسكرية وإعلام الحرب والأخبار والتسلية، إلى حدّ أنها لم تعد مجدية. في الولايات المتحدة على الأقل، هي تندمج معًا في كلمة غامضة من التعزيز الذاتي «عسكرة التسلية» (militainment)[٢].

يوظّف الجيش الأميركي إذًا أفضل إنتاجات هوليوود لإدماج المحاكاة الرقمية بالتدريب المباشر، في ألعاب الفيديو المنتشرة في السوق الشاملة. ولإكمال الحلقة، يستعمل من ثمّ لوحات مفاتيح ألعاب الفيديو كنموذج لمحطات السيطرة على الطائرات من دون طيّار للقيام بدوريات في شوارع العراق، أو لتنفيذ عمليات اغتيال خارجة على القانون وقتل مستهدف. إضافة إليه، «يعبئ الجيش كتّاب الخيال العلمي وغيرهم من عالمي المستقبل لرسم خطط حروب الغد، ويجنّد عن وعي مراهقين ليلعبوا لعبة الفيديو كي يقاتلوا في الصراع نفسه»[٣] على الأسلحة التي تحاكي ضوابطها مباشرة ضوابط البلايستايشنز. وتؤمن وفرة أجهزة استشعار الفيديو الرقمية بدورها، مجموعة لا تحصى تقريبًا من المادة اللازمة لبرامج تلفزيون الواقع من مثال

(١) Mike Davis, Dead Cities, New York: New Press, 2002, 5.

(٢) Jonathan Burston, War and the Entertainment Industries: New Research Priorities in an Era of Cyber-Patriotism, in Daya Kishan Thussu and Des Freedman, eds., War and the Media, London: Routledge, 2003 163-75.

(٣) Chris Hables Gray, Postmodern War, London: Routledge, 1997, 190.

«بوليس، كاميرا، أكشِن!»، التي تزود المواطنين تجارب متلصصة ومثيرة عن العنف الحضري. اجتياح العراق العام ٢٠٠٣ «كان الحرب الأولى التي ظهرت في المجال الإعلامي الإلكتروني بصفة كونها «عرض وسائل الإعلام» المنسّق تمامًا، والكامل مع جزء لا يتجزأ من المراسلين الصحافيين، والمواقع الإلكترونية التفاعلية، والنماذج والخرائط الثلاثية الأبعاد، كلها كانت على أهبة الاستعداد»(١).

في شدّة وعدوانية، أفردت أخبار وسائل الإعلام التجارية في هذه الأثناء، المحاكاة الرقمية الخاصة بها عن المدن والمجالات التي تستهدفها الحرب الأمبراطورية. ووفرت عالمًا من الحرب و«المعلو ـ متاعية» (infotainment) طوال ٢٤/٧، فأضفت طابعًا مثيرًا على الأسلحة العالية التقنية، في حين جعلت الموت غير مرئي في صورة غريبة. ففي الولايات المتحدة خصوصًا، انحرف محتوى الأخبار التجارية التي سبقت غزو العراق العام ٢٠٠٣، في شكل واسع، نحو الحجج المؤيدّة للحرب. كان مسؤولون في البنتاغون، من ضمن خدمتهم كمستشارين مقيمين داخل كل محطة تلفزيونية، ينتقون المادة ويوافقون عليها. وألّف الإخراج والصور والخرائط والمحاكاة واللقطات ما سمّاه جايمس دير ديريان «فن الجماليّة التقنية». «عندما كانت الحرب للمرّة الأولى»، على ما كتب، مستخدمًا العبارة عن قصد، «عرضت استوديوهات التلفزيون مجموعات إخراجية جديدة، تحاكي مراكز القيادة والسيطرة العسكريّة» (أشار في الواقع إلى فوكس نيوز التي وصفها، من دون أي سخرية «سترانجلوفينية» بـ«غرفة الحرب»)(٢).

وذكر دير ديريان أيضًا أن «الشركات الصناعية نفسها في الدفاع نفسها ابتكرت رسومات الكمبيوتر المُنشأة عن ساحة المعركة العراقية (من مثل إيفنز وسازيرلاند

(١) John Jordan, Disciplining the Virtual Home Front: Mainstream News and the Web During the War in Iraq, Communication and Critical/Cultural Studies 4: 3, 2007, 276-302.

(٢) James Der Derian, Who's Embedding Whom?, 9/11 INFOinterventions, 26 March 2003, موجود على www.watsoninstitute.org/infopeace9/11.

وأناليتيكال غرافيكس) وشركات الأقمار الصناعية التجارية (من مثل سبايس إيماجينغ وديجيتال غلوب)، وهي التي تزوّد الجيش الأميركي الأجهزة». في نهاية المطاف، ملأت العروضات التكنولوجية المثيرة عن الأسلحة الشاشات. «وعرضت الشبكات للمجلة العسكرية «جاينز ديفانس ريفيو» صورة حقيقية عن نظام الأسلحة»، كما كتب دير ديريان، «لتقدم «صورًا ظاهرية» عن العراق والأجهزة العسكرية يصعب تمييزها عمليًّا من عروض الهدف المكتسب»[١].

في صورة عامة أكثر، ساهمت شركات وسائل الإعلام الإخبارية في نقاشاتها عن الخوف والأبلسة وحالات الطوارئ التي لا حدود لها، في تعزيز التنظيم المدني العسكري الجديد، كما أفادت منها على السواء. «التغطية الإعلامية والإرهاب توأمان روحيَّان، لا يمكن فصلهما عمليًّا»، كما اعترف جايمس لوكازيويسكي، المستشار الأميركي في العلاقات العامّة الذي ينصح الجيش الأميركي. «يتغذّى أحدهما من بالآخر. يخلقان معًا رقصة الموت ـ واحد لدوافع سياسية أو إيديولوجية، والآخر للنجاح التجاري. الأنشطة الإرهابية، أحداث شديدة الأهمية، ترفع معدل المشاهدة. وتحتاج وسائل الإعلام الإخبارية إلى إطالة هذه القصص لأنها تزيد من نسبة المشاهدين والقرّاء»[٢].

الطمس والاندماج هذان، هما أعراض لانبثاق أوسع لما سمّاه دير ديريان[٣] «الشبكة العسكرية – الصناعية – الإعلامية ـ الترفيهية»، العامل القوي في طهو الأحداث والتلاعب بالأخبار. «وتوجد محاكاة المعركة والأخبار والألعاب التفاعلية داخل مجال موحّد في شكل زائد»، على ما أضاف جوردن كرانديل. «مع النظم العسكرية – الإخبارية ـ الترفيهية، تنافس المحاكاة الواقع لتصير أساس الحرب. وتساعد على إدماج مشاهدي وسائل الإعلام في المعركة، مشاهدة وقتالًا»[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ذكر في Sheldon Rampton John Stawber Weapons of Mass Deception: The Uses of Propaganda in Bush's War on Iraq, London: Robinson, 2003, 34.

(٣) Der Derian, Virtuous War.

(٤) Jordan Carndall, ed, Under Fire.1, 15.

في هذا السياق، صار الوطن المحلي ـ الموقع الرئيس للأداء المستمر للعروض الإلكترونية ـ موقعًا عسكريًا إمكانيًا ٢٤/٧ لتمثيل العنف الرمزي والحقيقي معًا ضد «الآخرين» البعيدين، الذين يمكن أن يوجدوا بالطبع على مسافات جغرافية متنوعة من شاشة الوطن وبناها الأمنية المحيطة. وعمل منطق مشابه في غيتوات وسط المدينة والمدن العربية، على أساس العرق.

فيما قدّم العنف الحضري الحاضر إعلاميًا تجربة مختلفة جدًا عن مجرد كونه وجودًا فعليًا في خطوطه العريضة، يمكن تجربة وسائل الإعلام في الهجومات الضخمة للإرهابيين أو الدول على المدن أن «توصف» على الرغم من ذلك غالبًا «بأنها سامية: يتصارع عقلنا مع الظواهر التي تلغي قدراتنا المعرفية، وتثير مجموعة من العواطف المتأججة، كالألم، والخوف والرعب»[١]. مع ذلك، شعر مراقبو التلفزيون بعدمَ استقرار عميق وأصابهم الرعب من مشهد اعتداءات ٩/١١ الفني، تساويه في «الصدمة والرعب» حملة القصف الفنية على بغداد، التي يزعم أنها شكّلت الرد الأميركي على تلك الاعتداءات.

أُدرجت دوائر متعددة من وسائل الإعلام «المدنية» بالتالي، في التغيرات الأخيرة من العقيدة العسكرية، كعناصر رئيسة من ساحة المعركة المعاصرة. بالفعل، يصف المنظّرون العسكريون اليوم في شكل شائع التلفزيون والإنترنت بـ«سلاحين عمليين» في المجالات الجوهرية لـ«الحرب الإعلامية». تراهم أيضًا يتحسّرون على طريقة كسب صراعات «غير متكافئة»، كالانتفاضة الفلسطينية الثانية، صدقية سياسية عالمية ضخمة، لأنها تؤدي إلى صور من مثل الأطفال الفلسطينيين وهم يواجهون الدبابات الإسرائيلية بالحجارة[٢].

(١) Roland Bleiker and Martin Leet, From the Sublime to the Subliminal: Fear, Awe and Wonder in International Politics, Millennium: Journal of International Studies 34: 3, 2006, 713.

(٢) Thomas Hamms, The Sling and the Stone: on War in the Twenty-First Century, New York: Zenith Press, 2006.

صارت الجوانب الإعلامية والنفسية للعمليات الأميركية اليوم الشغل الشاغل للمخططين العسكريين. تخيّل، وسط صدمة الناريات ورعبها، عام ٢٠٠٣، مع المعدّات الحربية والذخائر التي تجتاح الأهداف الرمزية لنظام حسين (إضافة إلى المدنيين العراقيين)، كيف ابتعدت كاميرا صديقة آمنة عن الصفوف المكتظة للصحافيين المصطفين في فندق قريب. أو تخيّل المؤتمرات الصحافية في حرب الخليج، عام ١٩٩١، وهي غنية بلقطات فيديو، التقطتها كاميرات محمولة على صواريخ لتُظهر «دقّة» هذه الأسلحة في ضرب أهدافها العراقية. تذكّر، أيضًا، أن البنتاغون حظّر تداول صور قتلى الحرب الأميركية عند إعادتهم إلى الوطن، وناقش صراحة ضرورة إطلاق قصص جديدة ملفقة تمامًا[١]. أخيرًا، فكّر في العنف المستخدم ضد مقدمي وسائل الإعلام الذين جرؤوا على عرض صور القتلى المدنيين في بغداد، وخسائر القوات الأميركية البشرية: قصف الأميركيون مكاتب الجزيرة في كابول وبغداد، وقتلوا صحافيًّا[٢].

في وضوح، ركّزت «عمليات الإعلام» الأميركي على «توزيع الموت والدمار بصريًّا في مجالات الحدث واللاحدث». وكانت النتيجة أن «الصدمة والرعب حدث تنظمه وسائل الإعلام في عناية، في وقت يُعد قتلُ مئات آلاف المدنيين وتشويههم من خلال «الأضرار الجانبية» في استمرار لا حدثًا يتطلب، للمفارقة، تعتيمًا عنيفًا»، كما كتب آلَن فِلدمان[٣].

في الوقت نفسه، من خلال تدخّل مباشر متزايد من البنتاغون، عرضت أفلام الحركة العسكرية ومحطات تلفزيونية يمينية من مثل فوكس نيوز إعلانات طويلة عن الجيش الأميركي أو الحرب على الإرهاب. في الواقع، «[سيطر] الجيش

(١) كان الأبرز هنا فكرة «مكتب التأثير الاستراتيجي»، انظر Der Derian The Rise and Fall of the Office of Strategic Influence, INFOinterventions, 4 March 2002, موجود على www.watsoninstitute.org/infopeace/911.

(٢) Lisa Parks, Insecure Airwaves: US Bombings of Al Jazeera, Communication and Critical/Cultural Studies 4: 2, 2007, 226-231.

(٣) Allan Feldman, Securocratic wars of public safety, 330-350.

على استوديوهات التلفزيون»[١]. عبر مكاتبهم للشؤون العامة القائمة داخل الاستوديوهات،

يمارس الجنرال المتقاعد وضباط العلم سيطرة كاملة الطيف على محطات التلفزيون وشبكاته، فضلًا عن الإذاعات التجارية والعامة. ويشمل ضباط الشؤون العامة الجدد للشبكة العسكرية – الصناعية – الإعلامية ـ الترفيهية، كلارك وشيبارد في السي. إن. إن، ناش وهوْلي في إيْ بي سي، كيرنان ورالستون في سي بي إس، ماككافري وميغز في إن بي سي، وأولستروم وسكايلز في إن بي أر. وحدها فوكس نيوز توظف عسكريين سابقين ليقدموا «عرض المحاربين القدامى» الخاص بهم»[٢].

مع ذلك، فإن دوائر الصور الرقمية نفسها التي نظمت، في نجاح، الدعاية السياسية لحرب العراق، ساعدت أيضًا على التحريض على تفكّكها. التداول العالمي للصور الرقمية السياحية الطابع عن ممارسي التعذيب في سجن أبو غريب، لم تعط دعمًا هائلًا لمناوئي الحرب فحسب، وإنما أيضًا صورًا مميزة عن التعذيب للناشطين والمحققين الذين كانوا يشكّون في انتشار الوحشية في نظام السجن الأميركي من دون محاكمة. لم تأتِ حملات الجيش الأميركي في العمليات الإعلامية لشراء صور الأقمار الصناعية ذات الصلة باجتياحي العراق وأفغانستان ثمارها، في منع الناشطين ضد الحرب والمتمردين العراقيين من استعمال «غوغل إيرث» مثلًا في شكل واسع. وفيما استُعملت كاميرات الفيديو الرقمية للحفاظ على قنوات المحطات التلفزيونية الرخيصة في تقديم صور التجريح عن الأخطار الكامنة في صميم المدينة، سمحت التكنولوجيات نفسها للمارة المتفرّجين بفضح عمليات قتل المدنيين اليومية على يد الشركة العسكرية الخاصة «بلاكووتر».

(١) Der Derian, Who's Embedding Whom?.
(٢) المصدر السابق.

زيادة الأمن

قضى العنصر الرابع الجديد من التنظيم المدني المعاصر باستعمار تكنولوجيات السيطرة العسكرية لمساحات الحياة الحضرية اليومية، الداخليّة والخارجية، وأنظمتها، وإذ انتفى التمايز بين السلم والحرب، ظهرت عندذاك طفرة هائلة في التجمع الصناعي المتقارب ليشمل الأمن، والمراقبة والتكنولوجيا العسكرية والسجون والإصلاح والترفيه الإلكتروني. داخل أدوات الشبكة العسكرية - الصناعية - الإعلامية - الترفيهية الأوسع، استغلت هذه الصناعات المندمجة تقاطع الخصب والطمس بين ضرورات الحرب العسكرية التقليدية، خارج الدولة، وتلك الداخلية المتعلقة بالعمل الشرطي.

فانتشار الحروب التي تتطلب تعبئة ووقاية دائمتين، يعني مراقبة كليّة الوجود داخل الحدود الإقليمية وخارجها، أي إن حتمية الأمن الآن «تفرض نفسها على المبدأ الأساس لعمل الدولة»[١]. ويشرح جيورجيو أغامبن أن «ما كان أحد التدابير الحاسمة الكثيرة في الإدارة العامة حتى النصف الأول من القرن العشرين، صار اليوم المعيار الوحيد للشرعيّة السياسيّة»[٢].

نتج من ذلك توسع مجال الأمن كما أبدًا، ليمزج الممارسات التجارية والعسكرية والأمنية، مع تزايد ثقافات الخوف من التنقل المدني، والمواطنة والاستهلاك. وكما اقترح ويليام كونولي:

> مراقبة المطار، ومصافي الإنترنت، وأجهزة تتبع جواز السفر، والاحتجاز القانوني من دون تهم جنائية، ومخيمات اعتقال أمنية، والمحاكمات السريّة، و«مناطق حريّة التعبير»، والحمض النووي في الملفات الشخصية، وجدران الحدود وأسوارها،

(١) Giorgio Agamben, Security and Terror, Theory and Event 5: 4, 2002, 1-2.

(٢) المصدر نفسه.

وتأكّل الحدّ الفاصل بين الأمن الداخلي والعمل العسكري الخارجي ـ هذه النشاطات الأمنية يتردّد صداها معًا، لتولّد آلة أمنية وطنية تدفع قضايا كثيرة إلى خارج نطاق المعارضة المشروعة. وتعبئ الشعب لدعم ممارسات أمنية ومراقبة جديدة ضدّ أعداء غير محدّدين»[١].

ليس مصادفة أن تزدهر المجمعات الصناعية الأمنية بالتوازي مع انتشار مفاهيم السوق الأصولية لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إذ يتعاضد عدم المساواة المفرطة، مع العسكرة الحضرية والأمننة التي لحقت بالتحرر الجديد. وفي نقاش لرد الحكومة الأميركية على كارثة إعصار كاترينا، أشار هنري جيرو إلى أن تطبيع السوق الأصولية في الثقافة الأميركية جعل الأمر «أكثر صعوبة لترجمة المشكلات الخاصة قضايا اجتماعية وحركة جماعيّة أو للتشديد على لغة المصلحة العامة». وناقش أن «نزع كل مفاهيم السلوك الاجتماعي» عن هذه الحال أدّى إلى «شعور عام بالتسيب، نتج منه الخوف، والقلق وانعدام الأمن حيال المستقبل»[٢].

إضافة إلى ذلك، كما قال جيرو، «بات وجود الفقراء العرقيين واحتياجاتهم ومواطن ضعفهم ـ الظاهرة للعيان الآن ـ لا تُحتمل». ولكن بدلًا من معالجة أسباب الفقر أو انعدام الأمن، «ركّزت» الردود السياسية دومًا «على تقوية الشعور بتقلص السلامة، يغذّيه، في عناية، الإيمان المتجدّد بكل ما هو عسكري»[٣]. وشهد الكل أيضًا كيف نهبت عصبة من اللوبيين، الذين تربطهم صلات حميمة مع كل من الحكومات والمجموعة المزدهرة من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، ميزانيات الدولة للمساعدة وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة [٤].

---

(١) William Connolly, Pluralism, Durham, NC: Duke University Press, 2005, 54.

(٢) Giroux, Reading Hurricane Katrina, 171.

(٣) المصدر نفسه، ١٧٢.

(٤) Eric Klinenberg and Thomas Frank, Looting Homeland Security, Rolling Stone, December 2005.

في هذا الإطار، ليس مفاجئًا، على الرغم من الانهيار المالي العالمي، أن يبقى نمو سوق الخدمات الأمنية والتكنولوجيات قويًا جدًّا: «يتخطّى الإنفاق الدولي على أمن الوطن الآن، العائدات السنويّة للشركات المؤسسة القانونية من مثل صنع الأفلام وصناعة الموسيقى»، على ما ورد في «إيكونوميك تايمز» الهندية في عددها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧[١]. وذكرت «مؤسسة أبحاث الأمن الداخلي» (HSRC) أن من المتوقع أن تنمو نفقات «الدفاع الشامل» في مختلف أنحاء العالم (الجيش، جماعة الاستخبارات، و«الأمن الداخلي»/ «الدفاع الوطني») بنحو ٥٠ في المئة، من ١,٤٠٠ مليار دولار العام ٢٠٠٦ إلى ٢,٠٥٤ مليار العام ٢٠١٥». في العام ٢٠٠٥، بلغت نفقات الدفاع الأميركي وحدها ٤٢٠ مليار دولار في السنة، مقارنة بنفقات بقية العالم مجتمعًا. خُصّص أكثر من ربع هذا المبلغ لشراء خدمات من سوق التوسع السريعة للشركات العسكرية الخاصة. وفي العام ٢٠١٠، تلقّت جماعات المرتزقة هذه مبلغًا مذهلًا وصل إلى ٢٠٢ مليار دولار من الحكومة الفديراليّة الأميركيّة وحدها[٢].

في هذه الأثناء، من المتوقع أن تتضاعف نفقات الأمن الداخلي في أنحاء العالم، من ٢٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥١٨ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٥؛ «كانت نفقة الأمن الداخلي تشكل ١٢٪ من إجمالي نفقة الدفاع في العالم، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٥٪ من مجمل نفقة الدفاع عام ٢٠١٥»، وفق «مؤسسة أبحاث الأمن الداخلي» (HSRC)[٣]. ويُتوقع نمو أسرع في بعض القطاعات الرئيسة لتكنولوجيات السيطرة الجديدة: الأسواق العالمية للتكنولوجيا البيومترية، على سبيل

(١) Spending on Internal Security to Reach $178 bn by 2015, Economic Times, 27 December 2007.

(٢) Fred Schreier and Marina Caparini, Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and security Companies, Occasional Paper no. 6, Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva, March 2005.

(٣) Homeland Security Research Corp, 2007, موجود على www.photonicleadership.org.uk.

المثال، من المتوقع أن ترتفع من قاعدة ١/٥ مليار دولار الصغيرة عام ٢٠٠٥ إلى ٥/٧ مليار دولار عام ٢٠١٠[١].

على الرغم من الأبحاث القليلة الجيدة عن البنى المركّبة لما سمته «منظمة التعاون والتنمية» (OECD) «الاقتصاد الأمني الجديد»[٢]، يبدو جليًّا أن الاندماج العالمي يخلق احتكار القلة للسوق الضخمة، التي تسيطر عليها شركات الأمن العابرة للحدود. في العام ٢٠٠٤، حازت الشركات الست، الأولى في الترتيب، ٢٠ في المئة من إجمالي السوق العالمية لخدمات الأمن[٣]. وتفشّت التحالفات بين الحكومات ومصالح الشركات وراء التدقيق الديمقراطي. وكتب بِن هايز وروش تاس «أن نمو الصناعة يوفّر عقودًا حكومية ضخمة وإعانات سخيّة لأبحاث الأمن الداخلي وتطوره»[٤]. وقد ثبتت مجموعة متنوعة من الاندماجات والتحالفات الخاصة بالقطاعات المدنية والعسكرية والمجتمعية، يميزها تقاطع مركّب في استعمال تكنولوجيات السيطرة المدنية والعسكرية، موقعها على مستويات جغرافية مختلفة في هذه العملية (الرسم ٣/١).

شرح هايز، من منظمة «ستايتْواتش»، أن من الممكن وصف جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى إنشاء «برنامج الأبحاث الأمنية» على نطاق القارة، بـ«بيغ براذر» (الأخ الأكبر) يجتمع بسوق الأصولية»[٥]. وتنظّم برنامج عقود التنمية

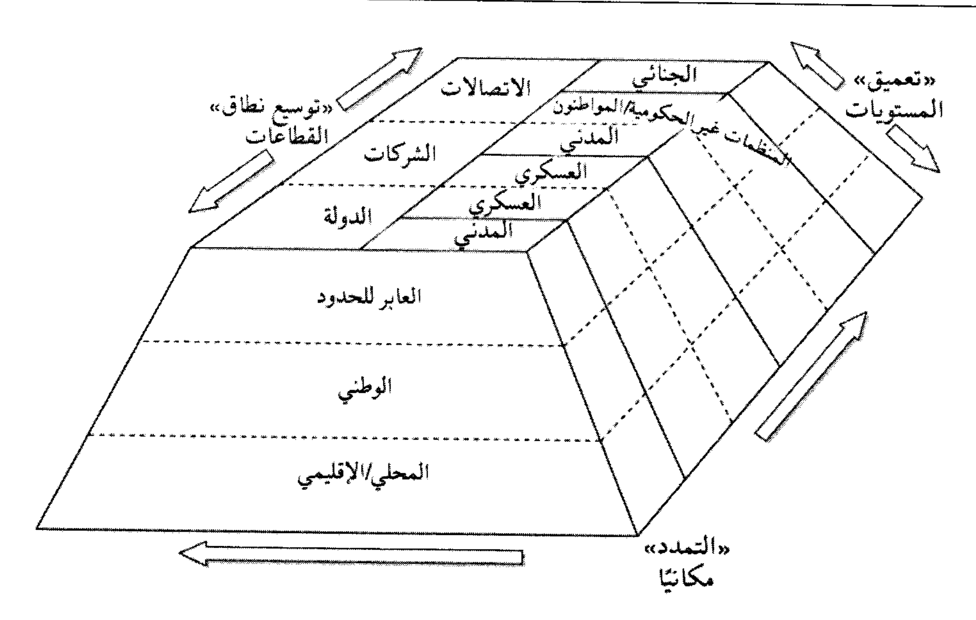
(١) المصدر نفسه.

(٢) Organisation for Economic Cooperation and Development, The Security Economy, Paris: OECD, 2004; انظر أيضاً Sven Bisley, Globalization, State Transformation, and Public Security, International Political Science Review 25: 3, 2004, 281-96.

(٣) Frank Seavey, Globalizing Labor in Response to a Globalized Security Industry, paper presented at the Policing Crowds' Conference, Berlin, June 2006, موجود على www.policing-crowds.org.

(٤) Ben Hayes and Roche Tasse, Control Freaks: «Homeland Security» and Interoperability, Different Takes 45, 2007, 2.

(٥) Ben Hayes, Arming Big Brother: The UE's Research Programme, Washington, DC: Statewatch, 2006.



الرسم ٣/١ مفهوم بيتر غيل للتقارب بين الدولة، والشركات والقطاعات المدنية في خلق صناعات «الأمن» العالمي التي تعمل على المستوى المحلي، والوطني والعابر للحدود.

والتجهيز الكبير شبكة من «مسؤولي الاتحاد الأوروبي وأكبر شركات السلاح وتقنية المعلومات الأوروبية»[١]. كما في الولايات المتحدة، وأكثر، تتأثر السياسة الأمنية والأبحاث في الاتحاد الأوروبي، في شدّة، باللوبي الضخم الذي يضم التجمع الرئيس لشركات الأمن (كثير منها خضع لعمليات خصخصة من الدولة أخيرًا). وصار الاهتمام الأول للاتحاد الأوروبي، بدلًا من أخلاقيات الأمننة الضخمة، كيف يمكن أن تأخذ المؤسسات الأوروبية أكبر شريحة من الأسواق العالمية المزدهرة لـ«مجموعة من نظم المراقبة المحليّة والعالمية؛ وإدخال محدّدات الهوية البيومترية؛ وتحديد الترددات الراديوية؛ وملاحقة إلكترونية ورصد الأقمار الصناعية؛ و«أسلحة أقلّ فتكًا»؛ ومعدات شبه عسكرية للنظام العام وإدارة الأزمات؛ وعسكرة المراقبة على الحدود»[٢]. وقد يصبح توفير الأمن الحضري بذلك نافذة تسوق للسياسة الصناعية في سوق الأمن المزدهرة.

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.

استعمار التنظيم المدني العابر للحدود

إعادة تقويم إشكالية «الداخل ـ والخارج» من وجهة نظر الولايات المتحدة مملوءة بالتناقضات المتفجرة[1].

العنصر الخامس هو هذا: في عالم سريع التحضّر، يطبعه تكثيف عابر للحدود في الهجرة والنقل ورأس المال ودفق وسائل الإعلام، فكل محاولات بناء ثنائية متنافية ـ «داخل» آمن يشمل الأمكنة الحضرية في الوطن الأميركي، و«خارج» حضري حيث يمكن القوة العسكرية الأميركية وقائيًا مهاجمة مصادر التهديدات الإرهابية ـ هي لا محالة جامعة لضدَّين على السواء، يعصف بها التناقض.

صارت «السيادة الوطنية» الأساس المنطقي الآن لبناء نظم عابرة للحدود سعيًا إلى المراقبة الاجتماعية. وبات بعض الأفراد مواضيع «وطنية» فحسب بعدما أصبحوا ضحايا الإرهاب. وتخترق الحدود «الوطنية» المسافات داخل الحدود الإقليمية للدول وخارجها، بعدما صارت مدرجة ضمن نظم تنتشر على نحو متزايد في كل مكان، المقصود منها التتبع والمراقبة.

عمومًا، يتمّ حشد التنظيم المدني العسكري الجديد، للتأمين على إدمان عبودية السلع الأساسية، وشبكات النقل والإمداد، والجيوب المتحدة التي تشكّل البنى الاقتصادية الجغرافية الليبرالية الجديدة لكوكبنا. وتميل هذه العقد الرئيسة والجيوب والتداولات والبنى التحتية التي تدعم معًا بنى التنظيم المدني العابر للحدود[2] إلى التمدد والتلاصق مع السكان والأمكنة الحضرية الذين يُعدُّون، على الأرجح، مصادر للمقاومة المتمردة والتعبئة الاجتماعية أو للإرهاب البنيوي التحتي. وكما سنرى في الفصل الخامس، تُبذل محاولات مربحة جدًّا لإعادة هندسة الأنظمة المالية

---

(١) Roger Keil, Economy 79, 2007, 167-92.

(٢) مصطلح «التنظيم المدني العابر للحدود» وضعه مايكل بيتر سميث عام ١٩٩٦ في كتابه Transnational Urbanism: Locating Globalization, Oxford: Blackwell, 2001.

العالمية والاتصالات والخطوط الجوية والمرافئ، لتحقيق نوع من الحدود الكليّة الوجود، «وطن عالمي» يتبع البنى البنيوية التحتية لشبكة عالمية من المدن والجيوب الاقتصادية، بدلًا من الحدود الإقليمية في ترسيم الدول القومية.

جغرافيا هذه الحدود الخياليّة الكليّة الوجود، تفصل «المدن العالمية» الثابتة، والمحافظ عليها والاستراتيجية في الشمال، إضافة إلى الجيوب الاقتصادية في الجنوب ـ بمناطقها الأمنيَّة والمراقبة العالية التكنولوجيا ـ وتحميها من التهديدات الكثيرة الخارجة على المحوطات الحضرية المحصّنة في شكل زائد، الوطنية أو فوق الوطنية. هنا اندمج الخطاب عن حرب عالية التكنولوجيا، «نظيفة» و«إنسانية»، المحيط بـ«الثورة في الشؤون العسكريّة»، مع الإيديولوجيات البرّاقة عن العولمة العالية التكنولوجيا في جوهر الأرثوذكسية الاقتصادية الليبرالية الجديدة والسوق الأصولية. وكما كتب باتريك دير، تطالب إيديولوجيات كهذه بـ«احتلال مساحة نظيفة وسلسة في شبكات القيادة والسيطرة على المدن العالمية الأولى في العالم، مع تدفقاتها السريعة وعدم الاحتكاك للعمالة الحضرية ورأس المال». مع ذلك، فهي تعمل «في تناقض صارخ مع العالم اليومي «القذر» للمعامل والأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين في الجنوب العالمي المتخلف»[١].

في شكل متزايد، تلاقت بنى مدينة إلى ـ مدينة في «الشبكة المركزية» أو حرب البنية التحتية مع بنى مدينة إلى ـ مدينة المهيمنة في الحياة الحضرية المعولمة ـ أنظمة الخطوط الجويّة، وأنظمة المرافئ، وأنظمة المالية الإلكترونيّة، والإنترنت ـ التي تعزّز رأس المال العابر للحدود. كانت النتيجة العسكرة السريعة للحدود بين الشمال والجنوب، وانتشار مخيمات اللاجئين والتعذيب خارج الحدود الإقليميّة، واستعمار الأمكنة الحضرية لتصير أقرب إلى معسكرات الاعتقال الجماعي. هذا ما سمّاه الجغرافي بيتر تايلور «شبكة المدينة العالمية»[٢] ـ مجمع عابر للحدود من

(١) Deer, The Ends of War, 2.

(٢) Peter Taylor, World City Network: A Global Urban Analysis, London: Routledge, 2004.

المدن الاستراتيجية، وأجزاء من المدن، وبنى تحتيّة متجهة لتكون محدودة ومسورة، فيعاد بناؤها لتكون الأوطان العالمية. هكذا تحولّت العولمة الليبراليّة، المهيمنة على الثقافة الغربية منذ التسعينات، حربًا دائمة، إذ اندمجت بنى العولمة، في سلاسة، في بنى السيطرة والحرب[١].

بهذه الطريقة، قُدّمت العمليات الأساسية الأهم والعادية في الحياة الحضرية اليومية على أنها (شبكة) حرب. وكما كتب دير «طمست الاستعارة المتفشية عن الحرب، الحدود بين العسكري والمدني، المقاتل وغير المقاتل، الدولة وآلة الحرب، زمن الحرب وزمن السلم»[٢]. وبالتالي فإن أعمال الاحتجاج والعصيان المدني والمقاومة والتعبئة الاجتماعية والأنشطة العماليّة وجرائم الكمبيوتر وحتّى محاولات البقاء على قيد الحياة بعد الكوارث، تُعدُّ أعمال حربٍ حضرية، تتطلّب ردًّا عسكريًا أو شبه عسكري، كجزء من الصراع المتدني الحدّة.

ونظرًا إلى أهمية نظام المدن «العالمية» الحساسة لجغرافيات الإمبرياليّة العالمية، أتى كل ذلك بطريقة غير مفاجئة. بالفعل، يجمع التجمع الصناعي المزدهر الذي يضمّ صناعات الأمن والتكنولوجيا والتكنولوجيا البيولوجية والإصلاحات والسجن والتعذيب والإلكترونيات والجيش والتسلية والمراقبة، غلّة كبيرة الأجزاء من صميم الاقتصادات الرابحة لمدن مثل لندن أو نيويورك.

وبعد، تختفي في استمرار مركزية الحرب والسلطة الأمبراطورية لديناميات الاقتصاد في المدن العالمية المعاصرة، وراء اقتراح أن ما يُعرّف هذه المدن، في أوقات ما بعد الاستعمار هذه، هو كونيتها وخليطها «الهجين» ـ خليط ينظر إليه معلمو هذه السياسة من مثل ريتشارد فلوريدا كميزة تنافسية رئيسة للمحاور الإبداعية، و«المسابك»، وللاقتصاد القائم على المعرفة[٣]. التعريف بالمدن «عمومًا ومن طرف

(١) Deer, The Ends of War,2.

(٢) المصدر نفسه، ١.

(٣) Richard Florida, The Rise of the Creative Class. New York: Basic Books, 2002.

واحد بأنها «محركات نمو» محليّة ومختبرات كونية»، على ما كتب ستيفان كيبفر وكانيشكا غونواردينا، «هو تجاهل الجوانب الأخرى التكوينية للتاريخ الحضري: طفيلية اقتصادية وبيئية، وأنواع من الإقصاء الاجتماعي السياسي (ضدّ غير المواطنين والمقيمين على السواء) وتبعية في التبادل التجاري في السيطرة العسكريّة، والتوسع الأمبراطوري، وأنواع أخرى من التراكم البدائي»[١].

الكونيّة والوطن

هل الخوف والتنظيم المدني في حال حرب؟[٢].

السمة السادسة وما قبل الأخيرة للتنظيم المدني العسكري الجديد، هي طريقة وسمه بالتناقضات الشديدة بين الخطب التي تشدّد على قوة الفصل والاختلاف بين المدن الأميركية والأخرى في مكان آخر، وتلك التي تؤكد على انتشار الاتصال، والروابط والاعتماد المتبادل بين مجموعتي هذه المدن. وتبدو هذه التناقضات أكثر جلاءً في المدن العالميّة. ففكرة وطن قومي عرقي، في المدن الأميركية الأكثر عولمة وكونية، نيويورك مثالها الرئيس، غريبة تمامًا ـ فكرة تثير النعرات ويستهلكها جمهوريو الأرباض والضواحي الغنية، بدلًا من واحدة تصف جدوى العالم الاجتماعي للمدينة المعاصرة. وبعد، صارت الولايات المتحدة اليوم في الغالب دولة الضواحي، كما شدّد روجير كيل، وضواحيها، «على الرغم من تحضّرها جيدًا، ضُممت بطريقة تُجنبها أي ارتباط بالمدينة»[٣]. وفي نظر أميركيين كثر، كما أشار كيل، «أن فكرة أن المدينة هي في صلب محيط قوة عالمهم لم تتضح لهم سريعًا قبل أيلول/سبتمبر ١١، ٢٠٠١»[٤]. أكثر من ذلك، تُمثّل الثقافة الأميركية حياة الضواحي في أمثل

(١) Kipfer and Goonewardena, Colonization and the New Imperialism.

(٢) Todd swanstrom, Are Fear and Urbanism at War, Urban Affairs Review 38, 2002, 135-40.

(٣) Keil, Empire and the Global City.

(٤) المصدر نفسه.

الصفات، على أنها «الطريقة الأميركية في الحياة» الأصيلة، حيث شعور الاتصال بالعالم الأكبر كثيرًا ما يُلاحظ عن طريق غيابه. «بالنسبة إلى أميركيين كثر»، كما قال كيل، «يبقى العالم، الذي يشكّل وجودهم في أمبراطورية الاقتصاد العالمي، خارجًا على تجربتهم»[١].

كانت «إعادة مقاربة» الخطاب عن «الوطن»، محاولة لبناء تصور مجتمع الأمة الأميركية العائلي، الفريد والثابت مكانيًّا[٢]. فهذا المجتمع الخيالي ـ يعادل ما هو مألوف بـ«أرض محجوزة» ـ يثمّن سكان الأرباض والضواحي الغنية الوطنيين المميزين، وهم يُفصلون عن «الآخرين» العرقيين في المدن الأميركية والحدود الاستعمارية معًا. وعلى الرغم من الترابطات الجارية، التي لا يمكن تجنبها، بين المدن الأميركية والأمكنة الأخرى القريبة أو البعيدة، «تتفشى بلاغة «الداخليين» المحتاجين إلى حماية من التهديدات الخارجية على شكل منظمات عالمية»[٣]. لعلّ هذا ما دفع نسبيًّا وزارة الأمن الوطني الأميركية الجديدة إلى التفكير في إعادة هندسة الإعلام والنقل والحدود والنظم اللوجستية مع تكنولوجيات المراقبة الجديدة، لترصد في استمرار الدوائر المتعددة التي تربط المدن الأميركية بتلك الواقعة في مكان آخر[٤].

وقد كشفت إيْمي كابلان عن «حلقة مكافحة للحضرية وللكونية قطعًا» في هذه الطفرة القوميّة بعد ٩/١١[٥]. حتى كلمة «وطن» نفسها، كما اقترحت، تستحضر «علاقة يتعذر تغييرها بمكان عميق الجذور في الماضي». تقدّم هذه اللغة «جودة

(١) المصدر نفسه.

(٢) Peter Andreas and Thomas Biersteker, the Rebordering of North America, New York: Routledge, 2003.

(٣) Simon Dalby, A Critical Geopolitics of Global Governance, International Studies Association.

(٤) See Matt Hidek, Networked Security in the City: A Call to Action for Planners, Planners Network, 2007; Katja Franko, Analysing a World in Motion: Global Flows Meet «criminology of the Other», Theoretical Criminology 1: 2, 2007, 283-303.

(٥) Amy Kaplan, Homeland Insecurities: Reflections on Language and Space, Radical History Review 85, 2003, 82-93.

الشخصية الريفية التي تتلاقى وفكرة رومنسية ألمانية عن الشعب في قلب أميركا ليعيد إحياء الأسطورة الريفية في الهوية الأميركية»، بينما تحجب في الوقت نفسه «رؤية حضرية عن أميركا مع محميات ذات وجهات نظر متنازع عليها وأسباب متضاربة يجب الوقوف عليها»[1]. نوع الخطاب هذا كان مشكليًا خصوصًا في مدن عالمية مثل نيويورك، التي تكونها كوكبات مركّبة ضخمة من المجموعات الاجتماعية للشتات، والمرتبطة في شكل وثيق بقطاعات العمل عالميًا (وبين المناطق الحضرية)، وهي القطاعات التي تعزّز الرأسمالية اليوم. «في أي معنى»، كما تسأل كابلان، «يشير أهل نيويورك إلى مدينتهم على أنها الوطن؟ المنزل، نعم، وإنما الوطن؟ على الأرجح لا»[2].

وقد ذهب بول جيلروي إلى أبعد، مقترحًا أن انتشار توسل إدارة بوش لـ«الوطن»، في إثر صورة هانتينغتون «صدام الحضارات» ذات الأثر البالغ، «يتطلّب» بالضرورة «الاستخفاف بالوعي الكوني» في تصريحات الدولة الأميركية ووسائل الإعلام الرئيسة[3]. في مرحلة «ما بعد ٩/١١» شخّص إصابة العالم بانتشار «عدم القدرة على تصور العلاقات الثقافية المتنوعة لمرحلة ما بعد الاستعمار كأي شيء آخر، غير خطر وجودي ومغامرة عرقية»[4].

صارت الهويات «الهجينة» للأحياء الفقيرة والمجتمعات الكثيرة في المدن الأميركيّة التي شكّلتها أجيال من الهجرة العابرة للحدود وخليط الشتات، معضلة. تمددت هذه الأمكنة والمجموعات عبر الثنائيات المستفحلة «هم ونحن» و«الوطن والأجنبي». «عندما صارت «الحدود» (أعيد بناؤها مع ذلك) ومراقبتها جوانب حاسمة لممر تأسيسي»، كما ناقش لورنزو فيراشيني، «صارت الدياسبورات أيضًا ـ

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Paul Gilroy, Where Ignorant Armies Clash by Night: Homogeneous community and the planetary aspect, International Journal of Cultural Studies 6: 3, 2003, 266.

(٤) المصدر نفسه، ٢٦١.

بتركيباتها، وحساسياتها، واستراتيجياتها، وسياساتها، وتواريخها ـ موقعًا استراتيجيًا للنزاع»[١]. واستهدفت مواجهات التمرد المحلية واستراتيجيات الاستعمار الداخلية، في ثبات، المناطق الحضرية الكونية حيث تتركّز مجتمعات الشتات والأعراق، ومهاجرو مرحلة ما بعد الاستعمار. وسمّت سالي هويل وآندرو شيروك جبهة الحرب على الإرهاب المحليّة هذه بـ«تضييق الخناق على الشتات»[٢]. وتضمنت تنميطًا جغرافيًّا مركّزا، وزيادات في الغارات، وعمليات ترحيل استثنائيّة، وتضييقات لاستهداف العمّال غير الشرعيين، وتعبئة قوى جديدة مكافحة للإرهاب للبحث والتدقيق في الحياة اليوميّة، وانتشار الاحتجاز من دون محاكمة. في الولايات المتحدة، استهدفت هذه الاستراتيجيات خصوصًا أحياء العرب الأميركيين الفقيرة من مثل تلك الواقعة في مدينة ديربون، في ميتشيغن، قرب ديترويت.

وتضاربت المفاهيم السياسية على مستوى المدينة ـ والأحياء الفقيرة ـ طبعًا، مع القوميّة المنبعثة، وهي جزء لا يتجزأ من التخطيط المدني العسكري الجديد. وأكدّت أحداث ٩\١١ نفسها الأفكار المتضاربة عن طريقة ارتباط الإقليم الجغرافي بالمجتمع السياسي في عالم متحضر، معولم. وتمثّلت مئات الجنسيات أقله في لائحة أموات ذلك النهار القاتم، وعدد كبير منهم كان من المهاجرين «غير الشرعيين» العاملين في مدينة نيويورك. «إذا وُجد»، كما كتبت جنيفر هيندمان، «أي تمييز مريح بين المحلي والعالمي، وهنا وهناك، ونحن وهم، لم يعد له معنى بعد ذلك النهار»[٣].

«أنماط هجرة اليد العاملة العالمية... جلبت العالم إلى مانهاتن السفلى لخدمة كتل الشركات والمكاتب»، على ما كتب تيم واتسون. الذين ماتوا إلى جانب العاملين

(١) Lorenzo Veracini, Colonialism Brought Home: On the Colonization of the Metropolitan Space, Borderlands 4: 1, 2005.

(٢) Sally Howell and Andrew Shryock, Cracking down on Diaspora: Arab Detroit and America's «War on Terror, Anthropological Quarterly 76: 3, 2003, 443-62.

(٣) Jennifer Hyndman, Beyond Either\Or: A Feminist Analysis of September 11th, ACME: An International E-Journal for Critical Geographies, February 2006.

في المكاتب، ذوي الياقات البيض، ذلك النهار ـ «غاسلي الصحون، سعاة البريد، باعة عربات القهوة ومنظفي المكاتب» ـ كانوا «مكسيكيين، بنغاليين، جامايكيين وفلسطينيين»[١]. ومع ذلك، وفي الموت فحسب، أمكنت رؤية هؤلاء الناس، على الرغم من أنها كانت نظرة عابرة. لواتسون «كانت إحدى مآسي ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، أن الأمر تطلّب حدثًا استثنائيًا، لينكشف واقع الحياة اليومية في قلب المدينة العالمية»[٢].

بعد وفاتهم، صُبغ قتلى ٩/١١، في قوة، بصبغة قوميّة، ليعاودوا الظهور كأبطال أميركيين يتطلب مقتلهم حربًا عالمية تنظمها الأداءات المانوية لجغرافيا العالم. كان التبدل مثيرًا للسخرية ـ ولنبقَ ضمن آداب الكلام ـ نظرًا إلى أن كثرًا من دون شك كانوا يناضلون كـ«أجانب غير شرعيين» للوصول إلى هذه القومية في خلال حياتهم. وقد لاحظ آلن فِلدمان أن «مركز التجارة العالمي، على الرغم من إطاره المرجعي العابر للحدود، نُعي [سريعًا] كحيّز طوباوي لرأس المال المتأمرك، والعمل، وإنتاج الثروة من ضمنه، وانتُهِك»[٣].

وأتت ردود اللندنيين على التفجيرات الانتحارية المدمّرة في لندن وقد شنها من يسمّون بالإرهابيين النابعين من الداخل في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥، مخالِفة، في شكل ملحوظ لما قاله رئيس الوزراء طوني بلير.كان ردّ رئيس الوزراء السريع على الفظائع، كما اقترح آنغاراد كلوس ـ ستيفنز «تأكيدًا مميزًا على المجتمع البريطاني الموحّد». هذا التأكيد «عمل، في نجاح، [على الصعيد الوطني] على خلق منطق ثنائي بين «الشعب البريطاني» [و] أولئك الأشخاص [الذين يحاولون] ترويعنا، وتخويفنا لعدم القيام بالأشياء التي نريد أن نفعلها»[٤]. نجح بلير في ذلك في تحييد ما كان يمكن

(١) Tim Watson, Introduction: Critical Infrastructures After 9/11, Postcolonial Studies 6, 109-11.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Allen Feldman, ‘Securocratic Wars of Public Safety, 330-50.

(٤) Tony Blair, statement to the Press Association, 7 July 2005، ذكر في Angharad Closs - Stephens "7 million Londoners, 1 London": National and Urban Ideas of Community in the Aftermath of the 7th July Bombings, Alternatives 32: 2, 2207, 155-76.

أن يكون رد فعل سياسيًّا ضخمًا على المشاركة البريطانية في حرب العراق، مشاركة أدت في إسبانيا، في المقابل، إلى إقالة سريعة لحكومة أثنار بعد التفجيرات الإرهابية في قطارات ضواحي مدريد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

ردّ عمدة لندن كين ليفينغستون، بعد ذلك، في شكل مختلف. إذ أكّد دور لندن كمحورٍ بارزٍ للكونية والشتات، تعيش في الداخل كما في الخارج من دون أي مفهوم للهوية القومية البريطانية. وتركزت رسالة ليفينغستون على «فكرة أن لندن مجتمع حضري، متعدّد الثقافات»، وشدّدت على «مبدأ الاختلاف بدلًا من الوحدة»[١].

كان لبول جيلروي انتقاد مشابه على ردّ الحكومة على تفجيرات لندن، خصوصًا التحريض على الفكرة المبسطة لـ«البريطانية» والوحدة البريطانية. «هذا البديل النافع»، على ما كتب، «يُفترض أن يُقدّم فوائد فورية في شكل شعور قومي شعبي أقرب إلى» الوطنية المدنية التي تجلّت في الولايات المتحدة[٢]. تخوف جيلروي من أن أنصار هذه الرؤية المحدودة للبريطانية «يقصون عمدًا... وبمكر التفاعل الثقافي المبهج عن المدن من مثل [لندن] التي ليست ـ حتى الآن أقله ـ معزولة وفق مبادئ التفرقة العنصرية، وهذه، كما شهِدنا في مرحلة ما بعد فيضان نيو أورلينز، كانت الشريك الصامت، والمهيمن، في عناد، على الثقافة السياسية الأميركية المشفرة ـ باللون»[٣].

مساحات الدولة الجديدة في العنف

يختم مصير الأمبراطوريات عمومًا تفاعل الحرب والدَيْن[٤].

أخيرًا يذهب التخطيط المدني العسكري الجديد إلى ما هو أبعد من الاهتمام بالتكنولوجيات، والعقيدة، والتكتيكات العسكرية/الأمنية المطلوبة في محاولة

(١) Close - Stephens, 7 Million Londoners, 1 London.

(٢) Paul Gilroy, Multiculture in Times of War: An Inaugural Lecture Given at the London School of Economics, Critical Quarterly 48: 4, 29.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Hohn Gray, A shattering Moment in America's Fall from Power, Observer, 28 October 2008.

للسيطرة على الأماكن والشعوب المؤبلسة، وإعادة السلم إليها أو استغلالها. ويتجاوز التقاطعات المعقدة للثقافة البصرية وتكنولوجيات السيطرة العسكرية والتوتّرات بين الأفكار الحضرية والوطنية عن المجتمع. ويستخدم سلطات الدولة لإعادة تكوين الأماكن الحضرية، في عنف، أو محوها، بغية تبديد تهديدات مزعومة، ومسح مساحة جديدة لمقتضيات تشكيل المدينة العالمية، والإنتاج الليبرالي الجديد، أو خلق صفحةٍ حضريةٍ بيضاء قادرة على توليد الحد الأقصى من المشاريع الوهمية الرابحة في المضاربات العقارية. ولتبرير هذه الاعتداءات العنيفة، عمومًا ضد طبقة حضرية عدوة، أو عرق (وكلها مؤبلسة وخيالية)، يلجأ، في انتظام، إلى ادعاء حالات استثنائية وطارئة. يُعلن هذه الحالات الاستثنائية ليس لتشكيل جغرافيات العنف الدائم التي تغذّي الاقتصاد المهيمن فحسب، وإنما أيضًا لخلق ما سمّاه أشيل مبيمبي «عوالم الموت» ـ مساحات من مثل فلسطين حيث يُجبر معظم السكان على العيش كأموات أحياء[١]. بهذه الطريقة، تدعم حالات الاستثناء جغرافيات التراكم الأوسع عبر انتزاع الملكيّة الذي، وإن كان قديمًا مثل الاستعمار، قد أثبت إفادته خصوصًا في العولمة الليبرالية الجديدة.

تواجهنا هنا الاقتصادات السياسية المركبة في التنظيم المدني العسكري الجديد وعملية تكاملها الرئيسة في ما شخصته ناوومي كلاين بنزعة الرأسمالية الليبرالية الجديدة المعاصرة إلى هندسة الصدمات الكارثية «الطبيعية» أو الاقتصادية السياسية و(أو) الإفادة منها[٢]. ويشكّل موضع الخلاف طبيعة ما يمكن تسميته بـ«مساحات الدولة الجديدة» للحرب والعنف، وعلاقتها بالعنف السياسي وجغرافيات انتزاع الملكية المعاصرة[٣].

ونظرًا إلى الجرف الإسرائيلي المنهجي للمنازل والبلدات في فلسطين، والمحو

---

(١) Achille Mbembe, Necropolitics Public Culture 15: 1, 2003, 11-40.

(٢) Naomi Kleing, The Shock Doctrine: The rise of Disaster Capitalism, London: Allen Lane, 2007.

(٣) عبارة «مساحات الدولة الجديدة» تأتي من كتاب نيل برينر الرائد الذي يحمل العنوان نفسه، New State Spaces: Urban Governance and the Rescaling of Statehood, Oxford: Oxford University Press, 2004.

المماثل للفلّوجة وغيرها من مواقع المقاومة العراقية، وانتشار محو المستوطنات غير الشرعية عبر العالم حيث تلتزم سلطات المدينة تعهدات إعادة تنظيم المساحات الحضرية، أشار كانيشكا غونواردينا وستيفان كيبفر إلى «واقع التطبيع المشؤوم الذي يعيشه «ملعونو الأرض» بعد «نهاية التاريخ»». هذا، كما شرحا، تطلّب كلمة (مفتاح) رئيسة جديدة في الدراسات الحضرية والاختصاصات التابعة لها: قتل الحضرية (Urbicide)(١).

تُعرَّف عبارة «قتل الحضرية» بأنها عنف سياسي مصمَّم عمدًا لمحو المدن أو «قتلها»، يمكن أن ينطوي على استهداف عرقي- قومي لأمكنة الخليط الكوزموبوليتاني (كما في البلقان في التسعينات)؛ وعلى التدمير المنهجي لوسائل عيش الحياة الحضرية الحديثة (كما في قطع الكهرباء في العراق العام ١٩٩١، وحصار غزّة في ٢٠٠٦-٨، أو في اجتياح لبنان العام ٢٠٠٦)(٢)؛ أو بالمحو المباشر لشعوب وأمكنة مؤبلسة، أُعلن أنها غير حديثة وهمجية وغير نظيفة ومَرَضيّة، أو ما دون البشر (كما فعل روبرت موغابي في جرف مئات آلاف مساكن الصفيح على حافة هراري عام ٢٠٠٥)(٣).

صار المسح التدريجي للناس والأماكن سمة مشتركة جدًّا في المناطق الحضرية في الجنوب العالمي، وإن أغفل كثيرًا، حيث تسعى النخب السياسية والاقتصادية إلى إعادة صوغ المساحات «مدناً عالمية»، وتحويلها «شانغهاي التالية»، وعليه تسويغ المحو كتخطيط. وتعدُّ التجهيزات الفائقة الحداثة لا محالة ـ الطرق السريعة، ومراكز التسوق، وتكتلات المكاتب، والملاعب الرياضية، ومجمعات الشقق الفاخرة ـ أكثر ملاءمةً للوضع العالمي من أكواخ الأحياء الفقيرة المتهالكة، والمصنوعة يدويًا، و«غير الشرعية» غالبًا، التي تؤوي الحضريين الفقراء. وأظهرت دراسة أخيرة

(١) GooneWardena and Kipfer, Postcolonial Urbicide.

(٢) راجع الفصل التاسع، وأيضاً ستيفن غراهام، Switching Cities Off: Urban Infrastructure and US Air Power, City 9: 2, 2005.

(٣) Kipfer and GooneWardena. Colonization and the New Imperialism.

للأمم المتحدة أن بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، طُرد بالقوة ما مجموعه ٦,٧ ملايين شخص في ستين دولة من مستوطناتهم غير الشرعية، بالمقارنة بـ ٤,٢ ملايين في العامين السابقين[١]. وتبقى كلمات فرانتز فانون الأبلغ تعبيرًا هنا: «أعمال طمس اللغة هي قناع تحتجب خلفه أكبر أعمال النهب»[٢].

بالنسبة إلى غونواردينا وكيبفر، يعكس انتشار قتل الحضرية المعاصر التحول إلى عالم، حيث سياسات المدينة مركزية تمامًا لإنتاج العلاقات العامة، وتكوينها. وفي عالمٍ حضري، في غالبيته، على ما يكتبان، «يتزامن النضال من أجل المدينة [الآن] أكثر فأكثر مع النضال من أجل نظام اجتماعي»[٣]. مع تكثيف الحضرية، يمكن أن تُحدث هذه المصادفة، فحسب، المزيد من التشدّد.

نتيجةً لذلك، نشأت نظرية هندسية وحضرية، لا كعنصر رئيس في المحاولات فحسب ـ أكانت أمبراطورية، ليبرالية جديدة، اتحادية أم عسكرية ـ لإنتاج المساحة الحضرية أو إعادة تنظيمها، وإنما أيضًا في مقاومة الجغرافيات التي ظهرت كرد على هذه التدخّلات ومكافحتها[٤]. حدثت عمليات استيلاء غريبة هنا. وأظهر إيال وايزمان مثلًا، كيف استولى بعض الجنرالات الإسرائيليين على كتابات الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز الراديكالية، وما بعد التركيبية، لتعديل العقيدة العسكرية الجديدة للسيطرة على المساحات المتاهية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومراقبتها[٥]. هنا، مثلما كتب وايزمان، «تُخرج الحرب الحضرية المعاصرة نفسها من اللعب في إطار هندسة مبنية، حقيقية أو خيالية، وعبر تدمير المساحة، وبنائها، وإعادة تنظيمها، والتآمر عليها»[٦]. عبر اختراق الجدران المترابطة لبلدات برمتها وبالتالي خلق ممرات،

(١) UN HABITAT, State of the WORLD cities 2006/7, Nairobi; united NATIONS, XI.
(٢) Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, New York: Grove, 2004.
(٣) Goonewardena and Kipfer, Postcolonial Urbicide, 28.
(٤) راجع الفصل ١١.
(٥) Eyal Weizman, Hollow Land, London: Verso, 2007.
(٦) Eyal Weizman, Lethal Theory, LOG Magazine April 2005, 74.

يسعى الجيش الإسرائيلي إلى «خلق «مساحة» عملية «كأن لا حدود لها»، لتحييد المزايا التي تمنحها التضاريس الحضرية لمعارضي الاحتلال»[١].

وتستخدم جيوش الدول تقنيات كثيرة في الحرب الحضرية الجديدة ـ صنفها غونواردينا وكيبفر بـ«الاستعمار من دون احتلال» ـ هي محاكاة لتقنيات المقاومة الحضرية، استُعملت «ضدّ» جيوش الدول في قرونٍ سابقة. «هذه الاستراتيجية في القتال غير الدقيقة المتعددة النوى والمضادة للتراتبية في المناطق الحضرية»، كما أشارا، «تنتحل تكتيكات المدافعين عن حكومة باريس وستالينغراد وقصبات الجزائريين وجنين ونابلس»[٢].

وتخدم تقنيات السيطرة العسكرية الحضرية وعنف قتل الحضرية لضبط المعارضة والمقاومة أو تهجيرهما. هي تمحو أو تنفي شرعية المطالبات والمساحات الحضرية التي تقف في وجه أشكال التخطيط الحضري المفترس في شكل زائد[٣]، وهو الذي يمهد الطريق لبنية تحتية فائقة الحداثة، ومراكز إنتاج، وجيوب للاستهلاك الحضري والسياحة[٤]. وعن طريق إدماجه، بجنوح استبدادي، كما هي الحال في علم الجريمة، والبانولوجيا أحد فروعها، والسياسة الاجتماعية، يسعى التخطيط المدني العسكري الجديد إلى السيطرة على سكان مدينة ما بعد الاستعمار الجامحين، أو محاصرتهم، كما هي الحال في ما كان يطلق عليه لقب «المستعمرات الداخلية» لضواحي باريس[٥].

---

(١) Gonnewardena and kipfer, Postcolonial Urbicide, 28.

(٢) المصدر نفسه، ٢٩.

(٣) يمكن تعريف «التخطيط المفترس» بأنه «عملية سلب مقصودة من خلال عمليات تخطيط عدوانية، عالمية السلطة، واستعمال تكتيكات متنوعة لإعادة الإنماء (لبنات)، عقب الصدمة القائمة. تكون النتيجة صدمة إجهاد في رد فعل يسمّى صدمة الجذر، وتفكيك مشتركاتنا الثقافيّة»، Kiara Nagel, Design Studio for Social Intervention, available at ds4si.org\predatoryplanning.

(٤) المثال المحوري هنا محاولة إعادة بناء نيو أورلينز كمدينة أرستقراطية، سياحية، في محاولة لحرمان ٢٥٠,٠٠٠ أفريقي أميركي حقوقهم في العودة إلى المدينة بعد إعصار كاترينا.

(٥) Mustafa Dikec, Badlands of the Republic: Space, Politics and Urban Policy, Oxford: Blackwell, 2007.

وراء كل هذا، وعلى الرغم من ذلك، توفر العمليات العالمية في الأمننة والعسكرة، وسحب الاستثمارات والمحو، تغذية اقتصادات المدن. وتقوم المدن في صميم «المؤسسات العسكرية الصناعية للرأسمالية المتّحدة، تقودها منها الأميركية التي تنتج «سلع قتل الحياة»، وهي الجزء الأكثر ربحًا في التجارة العالمية»[1].

ويلفت تركيب المدن الاستراتيجية العالمية المتجددة التي يعمل من خلالها التراكم الرأسمالي في شكل متزايد. فهي تنظّم التدفقات الماليّة وتثّبتها، وتكيّف التنمية الجغرافية المتفاوتة، وتجذب الفوائض نحو القطاعات المتحدة المهيمنة أو النخب الاجتماعية الاقتصادية العالمية التي تتكامل في شكل وثيق مع الدول الوطنية والعالمية. وتسيطر على جوانب إنتاج المجمّع العسكري - الصناعي- الأمني - الرقابي، وعلى هوامشها «مدن حامية»، تهيمن على اقتصاداتها جيوش منتشرة وشركات صناعية خاصة. مع أسواق الأسهم، وأقطاب التكنولوجيا، ومعارض الأسلحة، والمجموعات العالية التقنية ومختبرات أسلحة الدولة، تُعدّ هذه المدن الأدمغة المحافظة على العولمة العسكرية العالية في زمننا.

يرتكز الصراع العسكري الأمبراطوري الذي يغذّي تراكم رأس المال عبر نظام المدينة العالمي، على أشكال جديدة من «التراكم البدائي»، بالاعتماد على معدلات مرتفعة من العائدات (خصوصًا في مجمّع البتروكيماويات) التي تحفّزها حروب الموارد والنفط، بدلًا من استعمال العقود العسكرية لتوفير التحفيز الكينزي للاقتصاد، كما كانت الحال أواخر القرن العشرين[2].

يُنظر إلى بناء المدينة المعاصرة، كما يناقش نيل سميث، على أنها «استراتيجية تراكم في شكل مكثّف، أكثر من أي زمن سابق. فالعسكرة، وبنية إعادة الاستثمار

(١) Méndez, Capitalism Means\Needs War.

(٢) Shimshon Bichler and Jonatahn Nitzan, Dominant Capital and the New Wars, Journal of World-Systems Research 10: 2, 2004, 255-327.

الضخمة وجدول مُفترض للأعمال الإنسانيّة (أُسقطت القنابل قرب مجموعات الرعاية في كابول) تغذي كلها استراتيجية بناء المدينة»[1]. بهذه الطريقة، يعمل التدمير العسكري والاستيلاء القسري كعاملي تدمير خلّاق سريع. في المقابل، يوفّر ذلك فرصًا مهمةً للخصخصة، وعمليات التأهيل، وتخصيص الأصول عبر أسواق الأوراق المالية العالمية.

يتبع أننا، بتحليل «حاضرنا الاستعماري»، نواجه تباعًا تحدي معالجة الاقتصادات السياسية الكبيرة في ما سمّاه دايفيد هارفي «التراكم بانتزاع الملكية»[2] عبر اقتصادات حرب دائمة، وتطوير حسّ فهمٍ متمرّس بتكتيكات السيطرة الحضرية والقتل الحضري اليومي واستراتيجياتهما. وعليه، تفرض الحاجة نفسها لإعادة نظر شاملة في العلاقة بين العنف ونظام الدولة الوطني/العابر للحدود. وعلى الرغم من أن الموضوع يخرج عن نطاق هذا الكتاب، ينبغي لهذا التنظير الجديد معالجة السبل التي يعتمدها التجمع المتحد المستغل، ليس لاستغلال الصدمات والأزمات فحسب، وإنما أيضًا طريقة تصنيعه لها. وعليه أن يعالج الروابط بين الانتشار العالمي للأزمات الاقتصادية الأميركية ـ تسببها تدابير مالية غير منظّمة، ومديونية مفرطة، وعجز لا يحتمل في ميزان المدفوعات ـ والمسارات الطويلة الأمد للجغرافيات السلطوية و«ما بعد الفوردية» والاقتصادات السياسيّة التي تغذّي التنظيم المدني العسكري الجديد[3]. وأخيرًا، ينبغي له أن يساعد على شرح الأهمية السياسية ـ الاقتصادية

---

(1) Neil Smith, The Military Planks of Capital Accumulation: An Interview with Neil Smith, Subtopia Blog, 10 July 2007.

(2) David Harvey, The New Imperialism, Oxford: Oxford University Press, 2006.

(3) لمتابعة مناقشة متعمقة، انظر: George Steinmentz, The State of Emergency and the Revival of American Imperialism: Toward an Authoritarian Post-Fordism, Public Culture 15: 2, 2003, 323-45. يشرح ستينمتز أن «الوضع الناشئ (بعد الأزمة المالية العالمية والركود) لا يشير إلى عودة إلى حال الحرب الفوردية - الكينزية، بل هو تحول نحو دولة بوليسية، وتعزيزها. الأمن في حفظ النظام، ليس الاجتماعي، يوجه محور نشاط الحكومة الراهنة».

والثقافية للإيديولوجيات الفائقة العسكرية في حرب وقائية، وتعبئة دائمة، واستباقية لإدارة المخاطر، التي تجعل كل شيء مشكلةً عسكريةً تتطلّب، بديهيًا، حلًا عسكريًّا[1].

في الختام، فالعناصر السبعة المترابطة للتنظيم المدني العسكري الجديد ـ الانفصال بين جنود الريفيّة والحرب الحضريّة، وضبابية تكنولوجيات السيطرة المدنية والعسكرية، ومعالجة الهجمات ضدّ المدن كأحداثٍ إعلامية، وتدفق الأمن، وعسكرة التحرك، والتناقضات الوطنية والحضرية بين ثقافات الخوف والمجتمع، والاقتصادات السياسية في مساحات العنف الجديدة للدولة ـ هي المسؤولة ربما عن تكوين أبرز سماته. هذه السمة هي إعادة التنظيم الجذريّة لجغرافية الحدود والتخوم وتجربتها. وتشمل سلسلة من «مفاعيل البُمرنج» الفوكوديّة التي تتنقّل، في استمرار، بين المدينة الاستعمارية وحدّ منطقة الحرب، عملية مركزية جدًّا في التنظيم المدني العسكري الجديد تفرِض فصلًا مستقلًّا، يخصّص لـ«الحدود الكليّة الوجود» الناشئة.

(١) انظر Jonathan Michel Feldman, From Warfare State to «Shadow State»: Militarism, Economic Depletion, and Reconstruction, Social Text, 25, 2007, 143-68, and De Goede, Beyond Risk.

الفصل الرابع

الحدود الكليَّة الوجود[1]

لم تَعد الحدود الوطنية خطوطًا متواصلةً على سطح الأرض، بل صارت سلسلةً من الخطوط والنقاط غير المترابطة، تقع داخل كل بلد[2].

يُعدّ عمل الاستهداف عملًا عنيفًا حتى قبل أن تُطلق أيّ طلقة[3].

كيف يمكن تعيين الحدود العسكرية، الصارمة ـ ليس في مناطق الحرب من مثل بغداد أو الضفّة الغربيّة فحسب، وإنما أيضًا بين الدول وداخل المدن في العالم كلّه ـ مع شعورٍ أن البشر والأشياء في الأرض صاروا أكثر تحركًا؟ بتعابير أخرى، ما هي العلاقة بين انتشار التداولات الحضرية والعابرة للحدود التي تحيط بالعولمة، والإسراف الموازي لما سمّاه رونين شامير «الإغلاق، والإيقاع في الشرك والاحتواء»[4] في العالم المعاصر؟

---

(١) استخدم هذا المصطلح أولاً دين ويسلون ولين ويبير في مقالتهما Risk and Preemption on the Australian Border, Surveillance & Society 5: 2, 2008, 124-41.

(٢) paul Andreu, et. al, Borders and Borderers, Architecture of the Borderlands, London: Willey/ Architectural Design, 1997, 57-61.

(٣) Samuel Weber, Targets of Opportunity: On the Militarization of Thinking, New York: Fordham University Press, 2005, 105.

(٤) Ranen Shamir, Without Borders? Notes on Globalization as a Mobility Regime, Sociological Theory 23: 2, 2005, 199.

في هذا الفصل، نشأت محاجّة أن تحوّلًا رئيسًا يأخذ مجراه في ما يتعلق بحدود عالمنا ـ تحوّل يُستمد من التغيرات في طبيعة الدول القومية. ففي وقتنا الحاضر، تبتعد الدول القومية عن دورها كضمان لمجتمع من المواطنين داخل وحدة إقليميّة، مكلّفة ضبط أمن الروابط بين «الداخل» و«الخارج». عوضًا عن ذلك، أصبحت هذه الدول أنظمة دولية منظّمة، موجهة لتحاول فصل الناس والتداولات التي تعدُّ خطيرة وخبيثة عن تلك التي تعدُّ خالية من الخطر وتستحق الحماية. تتمّ هذه العملية في شكل متزايد، داخل التخوم الإقليمية بين الدول القومية وخارجها على السواء، مما يُنتج طمسًا بين الحدود الدوليّة والحدود المحليّة الحضريّة. وعليه، يختلط الاثنان في شكل متزايد على ما يبدو، ليشكّلا «تعدّد نقاط المراقبة»[1] التي أصبحت موزعة على طول الخطوط الرئيسة للتداول والجغرافيات الرئيسة للثروة والسلطة، لتتجاوز الخطوط الإقليميّة بين الدول، كما تلك الواقعة داخل تلك التخوم وخارجها.

ثنائيات «ويستفالية»

طمس الخطوط التي تفصل إنفاذ القانون المدني عن القوة العسكرية، وداخل الأمة عن خارجها، والسلم عن الحرب، يأخذ مجراه بسبب انهيارٍ تدريجي لما يسمّى النظام الويستفالي في الدولة الحديثة الليبرالية. «الاتفاق على دولة تقليدية ليبرالية»، على ما كتب ديديه بيغو وزملاؤه، «كان يقضي بالمحافظة على نظام ليبرالي في الداخل، بينما كان يُعتقد بوجوب إدانة عالم الخارج لتُسيطر عليه الدولة بممارساتها غير الليبراليّة الحازمة». ومع تنظيم فرض الأمن للحفاظ على السلام داخل الأمة، وتنظيم الحرب خارجها، «ما كان طبيعيًا داخل حدود الدولة الوطنية كان استثنائيًا خارجها، والعكس صحيح»[2].

(١) Karine Côté-Boucher, The Diffuse Border: Intelligence-Sharing, control and Confinement along Canada's Smart Border, Surveillance & Society 5: 2, 2008, 153.

(٢) Didier Bigo and Tsoukala Anastassia, Illiberal Practices of Liberal Regimes, the (In) Security Games, 14 November 2006, project information for the Sixth Framework Research Programme of DG Research (European Commission) on Liberty and Security، موجود على www.libertysecurity.org.

وفي حين تقدّم كل أمّة حالها التاريخية الفريدة، تمّ تجنيس حال لـ«نحن» الوطنية الخيالية للأمّة الغربية في شكل واسع، وأصبحت تعارض جوهريًا لـ«هم» الخياليين خارج الحدود الإقليمية للدولة. وصار ممكنًا بناء رؤية للعالم ترتكز على ثنائية تجنيس «المحلي» و«الغريب»(١). بكل بساطة، تُرجم هذا الاختلاف غيريةً، لا محالة. وأُسيء إلى أولئك الخارجيين غالبًا، فيما أُكِّد التفوق الإتني، العرقي أو الثقافي، للـ«نحن» الوطنيين.

أُسّس هذا النظام الويستفالي العالمي، من ناحية، على مفهوم أن الدفاع الخارجي للدول القومية يتطلّب نشر القوة العسكرية خارج حدودها ضدّ شخص العدو في أوقات الحرب(٢). من ناحية أخرى، تتّبع الدول الويستفالية المنطق الداخلي في فرض النظام؛ وقد تم تحريك القانون الجنائي داخليًا لمعالجة الجناة كما الجهات الفاعلة التي تعدُّ تهديدًا للنظام الاجتماعي»(٣).

حرب إنفاذ الأمن

لطالما أتت الجهود في التفريق هذه، عند التطبيق، هشّةً وفوضويةً ومتناقضة. ومع ذلك، أُعيد، اليوم، تخطيط مفهوم تفريق الداخل/والخارج جذريًا.

يتميز العالم المعاصر بـ«إدماج التمايز تمامًا للعالم الداخلي والعالم الخارجي»، كما كتب بيغو وأناستاسيا. «فالفرق بين الليبرالي وغير الليبرالي، والقاعدة والاستثناء،

(١) لمعرفة كيف حدث هذا في الحالة الأميركية، راجع David Campbell's Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998. ويشدّد كامبيل، في حال معالجة مجموعات السكان الأصليين في دول استعمارية من مثل الولايات المتحدة، على إمكان أن تسكن «الأجنبية» أيضًا المساحات الجغرافية داخل الأمّة.

(٢) Susanne Krasmann, The Enemy of the Border: Critique of a Programme in Favour of a Preventive State, Punishment Society 9, 2007, 301.

(٣) المصدر نفسه.

لم يعد ثابتًا وفق حدود الدولة. والحدود تتحرّك بين الداخلي والخارجي»[١]. بدلًا من أن تكون أفكار المواطنة الوطنية بالضرورة معارضة للخارج والغريب، يعاد صنعها الآن في شكل زائد ضد الآخرين المعتبرين خارج المواطنة أو من دونها، أكانوا موجودين داخل الحدود الجغرافية الراهنة للدول القومية، أم خارجها. وتغذّي إعادة تشكيل طبيعة الحدود هذه، ما سمّاه آلِن فيلدمان «حروب إنفاذ الأمن»[٢] ـ حروب لا يحدّها زمن أو غرض، ونُزعت إقليميتها (على المخدرات، والجريمة، والإرهاب والهجرة غير الشرعية، والتهديدات البيولوجية) تُنظّم حول مفاهيم غامضة وشاملة عن السلامة العامة بدلًا من احتلال أرضي. وتهدف إلى الحفاظ على سيادة الدولة، ليس عبر حروب خارجية تمتزج مع حفظ الأمن الداخلي، وإنما عبر رفع شبح التنقلات والتدفقات على أنها تُلوث المجتمعات وتهدّد النظام الاجتماعي، داخليًا وخارجيًا معًا. هذه المخاطر، غير المعروفة والمجهولة ـ الإرهاب، والتسلل الديمغرافي، والهجرة «غير الشرعية»، والأمراض (السارس، انفلونزا الطيور، السّل) ـ التي يُفهم أن تظّل كامنة في فجوات الحياة الحضرية والاجتماعية، تمتزج في شكل خفي معها[٣].

الأحداث والحياة الطبيعيّة

الحدّ الواقعي، أكان يواجه الداخل أم الخارج إلى الغربة، لم يعد حاجزًا بنيويًا وإنما شبكة نقّالة، مرض مكاني مرن يجول حول مدار الكرة الأرضية، ويمكن أن يتحرك من برانيّة الحد الإقليمي إلى قلب دولة إنفاذ الأمن[٤]. حروب إنفاذ الأمن، المفتوحة، في جذورها، تحاول ضبط الثنائيات ما دون الوطنية وما فوق الوطنية معًا

(١) Bigo and Anastassia, Illiberal Practices of Liberal Regimes, the (In)Security Games.

(٢) Allen Feldman, Securocratic Wars of Public Safety', Interventions: International Journal of Post-colonial Studies, 6: 3, 330-50.

(٣) Simon Jenkins, Oh! What a Lovely War on Terror, Guardian, 14 September 2007.

(٤) Feldman, Securocratic Wars of Public Safety.

للأمكنة الآمنة والمحفوفة بالمخاطر، سواء داخل الحدود الإقليمية للدول القومية أو خارجها[١]. والعنصر المهم هو التمييز بين الحدث والخلفيّة. وتبرز «الأحداث الأمنيّة» بالتالي عندما يبدو أن «تداولات غير صحيحة وآثمة» تهدّد[٢] حال الرأسمالية العابرة للحدود السويّة. وتراوح هذه الأحداث بين غزوات مسببات الأمراض[٣]، والإرهابيين، أو جماعات المهاجرين إلى الجريمة، والسلع المقرصنة، والنفايات الخطرة، والمعاملات المالية الضّارَّة، ورمز الكمبيوتر الخطير، أو الإيديولوجيا السّامة.

وتلوح صورة الإرهابي كثيرًا هنا، إذ يُنظر إلى الإرهابيين على أنهم يولّدون تداول الأشخاص، والمال والمخدرات في شكل غير صحيح[٤]. وتكفل خطب الدولة الانصهار الغامض لهذا الوجود والتنقلات الخبيثة، وتضمن الانتهازية السياسية أن تُطبّق تشريعات مكافحة الإرهاب على كلّ أنواع التهديدات المفترضة. عام ٢٠٠٨، وفي خضم الأزمة الماليّة العالميّة، استعملت الحكومة البريطانيّة تشريعات مكافحة الإرهاب المبتدعة حديثًا كأساس منطقي للاستيلاء على موجودات مالية إيسلندية مُحتفظ بها في المملكة المتحدة.

في الوقت نفسه، يتمّ تقديم الخدمات اللوجستية العالمية والسياحة والهجرة واستمرار تدفق السلع والعملات التي تدعم الرأسمالية الليبرالية الجديدة، في شكل غير مرئي، عادي. ويشكّل ما سبق اللاـأحداث لـ«التداول الآمن» الذي يربط أرخبيلات المساحات العابرة للحدود، الخالية من المخاطر. و«يتصّف انقطاع الاقتصاد الأخلاقي للتداول الآمن بأنه «حدث خطر» مختل التموضع»، كما اقترح فيلدمان. «وتعطيل منسوب عمل جهاز التداول على نحو سلس يقصد منه ألّا يحدث فيه شيء. «الحال السّوية» هي اللاـحدث، والتي تعني بالفعل التوزيع السليم

(١) المصدر نفسه، ٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر على سبيل المثال Harris Ali and Roger Keil, Networked Disease, Blackwell: Oxford, 2008.

(٤) Feldman. Securocratic Wars of Public Safety. 333.

للوظائف، وتولّي المناصب التفاضلية المناسبة، والمراكز الاجتماعية»[١]. ومن المفارقات أن الأحداث التي تعطل التداول العادي وتدمّره ـ الهجمات الإرهابية، انقطاع التيّار الكهربائي، الإخفاقات التقنية، الإنذارات عن الأمراض، إضرابات العمّال ـ تخدم للكشف عن بنى التداول المركبة، التي تمرّ، في استمرار، غير مرئية لكثرة ما هي عاديّة[٢].

تفرض حروب إنفاذ الأمن سياسات «السّويّة المعهودة الجديدة»، التي ترتكز على ما سمّاه فيلدمان «تعايش الخوف المستلهم واعتداء الآخر الموجه»[٣]. فهي تعيد تدوير الأبلسة من أيام الحرب الباردة والعصر الطويل من الاستعمار العرقي، وتحدّثها. إنّما هنا، «يبطل الآخر أن يكون الشخص المُستَعمَر والبروليتاري والقلّة العرقية المحرومة، ولكن المناضل، والشيوعي، ليعود ويظهر كتاجر مخدّرات، والشخص الحامل مرض السيدا، والمهاجر غير الشرعي، وطالب اللجوء، والإرهابي»[٤].

تستدعي حروب كهذه، في شكل حاسم، سلسلة مترابطة من الحدود الضعيفة – للكيان والمنزل والحي والمدينة والوطن والإنترنت ونظام التنقل – تُعدُّ شفافة وخطيرة، وتواجه اعتداء لم يسبق له مثيل من مجموعة منتشرة من التوغلات المتنقلة، والتهديدات أو الانفجارات. وتتطلب حال الضعف هذه زرع الترقب الحذر، والاحتساب والتأهب الدائمين، إذ تتمّ تعبئة المواطنين كمواطنين جنود ليرصدوا شخصيًّا محيطهم اليومي، ويحذروا دائمًا «غير العادي» المتملِّص والغامض الوصف[٥]. «في زمن الحرب المرنة»، على ما اقترح جايمس هاي ومارك أندريجيفيك، «ينبغي أن يُنظر إلى كل فرد بأنه، على السواء، مشتبه فيه محتمل، وبالتالي، بالضرورة، جاسوس قابل

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) راجع الفصل التاسع وأيضاً ستيفن غراهام وسايمون مارفين، eds., Disrupted Cities: When Infrastructures Fail, New York: Routledge, 2009.

(٣) Felman, Securocratic Wars of Public Safety, 331.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) James Hay and Marc Andrejevic, Towards an Analytic of Government Experiments in these Times: Homeland Security as the New Social Security, Cultural Studies 20: 4-5, 2008. 341.

للنشاط»[1]. وقد تركزت البارانويا والعصاب في الجغرافيا، مع دعوات إلى «إعادة رسم تخوم» الحدود الوطنية[2]، وتعريف المهاجرين «غير الشرعيين» كـ«غزاة»[3]؛ وتطبيق الأسلوب العسكري في تقنيات القيادة والسيطرة على التدفقات المدنيّة؛ وتحصين «الأهداف» الجسديّة والمحليّة، والحضريّة والبنيويّة التحتية أو الوطنيّة و«تقويتها».

عمليات المراقبة بالطبع كلّها فاعلة، حين تستدعي، كما مع الحدث الأمني، مفهوم حالٍ سويةٍ ضد أمرٍ شاذ يمكن أن يحدث. هنا تتقاطع وتخصب أفكار حرب إنفاذ الأمن مع تحولات واسعة في منطق المراقبة الاجتماعية، ممّا يولّد ميْلًا نحو «فرزٍ اجتماعيّ» للناس، والأماكن والتداولات. وتُعالج خوارزميات الكمبيوتر، في استمرار، قواعد بيانات ممسوكة من الماضي لتصنيف المستقبل ودرسه وتحديد أولوياته واستبعاده واستباقه. ويتمّ هذا لأسباب كثيرة: زيادة الربحية إلى الحدّ الأقصى (سحب الخدمات من مستهلكين «فاشلين» أو غير مربحين؛ تحديد هويات أحياء كمجموعات ديمغرافية جغرافية)؛ تخصيص الخدمات أو استشخاصها (تصميم صفحات الويب أمازون.كوم)؛ السماح للمستهلكين ذوي النوعية العالية بتحاشي ازدحام المرور (نقاط الدفع على الطرق السريعة؛ التفاضلية في قائمة انتظار مراكز الاتصال المرتكزة على سجلات العملاء الربحية؛ تبديل «أولويات» حزم الإنترنت)؛ لدعم وسائل جديدة في الإدارة الفرديّة[4]. لأن هذه الاتجاهات الجديدة للاستهلاك الرقمي والملاحقة تمتد داخل الدولة القومية وخارجها، فهي تتلاحم مع التحولات الواسعة النطاق نحو حرب إنفاذ الأمن، وتسهلها.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) Engin Isin, The Neurotic Citizen, Citizenship Studies 8: 3, 2004, 217-35.

(٣) انظر Kathleen Arnold, Enemy Invaders! Mexican Immigrants and US Wars Against Them, Borderlands 6: 3, 2007.

(٤) انظر Stephen Graham, Software-Sorted Geographies, Progress in Human Geography 29: 5, 2005, 1-19.

تجديد السُّلطوية

صار «أمن الوطن» وجهة النظر التي يتمّ عبرها تأطير الوضع الحضري والحكم عليه وتحليله، وبناء على ذلك، تصميمه[١].

إذ مضى تحوّل إنفاد الأمن قدمًا، تمّت، في آن، إعادة هندسة دول الرفاهية الاجتماعية كنظام لإدارة المخاطر، يوجّه ليس نحو رعاية المجتمعات اجتماعيّا وإنما نحو مراقبة موقع، وسلوك «مواطنين معارضين» وخطرين على ما يبدو ومستقبلهم[٢]. وقد سمّى فيل سكراتون هذا «تجديد السلطوية»[٣].

بدأت بديهيًا عمليات السجن والإدانة والتجريم الشامل المخيف بخرق القواعد القانونية الهشّة أصلًا من الأصول القانونيّة: الأمر بالمثول أمام المحكمة، والحقّ في الاحتجاج، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المواطنة. وانسحقت مفاهيم المواطنة الوطنية المتجانسة الضعيفة دومًا، في شكل مطّرد، وتفككت، بما أن مجموعات مختلفة وأعراقاً تُدرس ملفاتها، وتُفرز، وتُعامل على نحو مختلف. وصُنّفت حقوق المواطنة أو «تفكّكت»[٤]. استُعمِل القانون ليُعلّق القانون، مما فتح الباب في شكل دائم تقريبًا لـ«حالات استثناء» وطوارئ[٥]. وتنتشر الآن أنظمة المخيمات والحدود العسكرية وأنظمة التحرك غير المشروع والخفي في الأمم والكتل ما فوق

---

(١) Adrian Parr, One nation under surveillance, Journal of Theoretical Humanities 11: 1, 2006, 100.

(٢) Anne - Marie Singh, Private security and crime control, Theoretical Criminology 9: 2, 2005, 153-74; 2005. Jock Young, Exclusive Society: Social Exclusion, Crime and Difference in Late Modernity, London: Sage, 1999 See D. Meeks, Police Militarization in Urban Areas: The Obscure War Against the Underclass, Black Scholar 35: 4, 2003, 33-41.

(٣) Phil Scraton, Streets of terror: Marginalisation, criminalization and authoritarian renewal, Statewatch, 2006.

(٤) مثال مناسب هنا هو جهد الولايات المتحدة في إجبار الحكومة البريطانية على الطلب من المواطنين البريطانيين الباكستاني الأصل تقديم طلب للحصول على تأشيرات دخول لزيارة الولايات المتحدة فيما يتم التنازل عن هذه الحاجة لكل المواطنين البريطانيين الآخرين. انظر Jane Perlez, US Seeks Closing of Visa Loophole for Britons, New York Times, 2 May 2007. انظر أيضاً Seyla Benhabib Disaggregation of Citizenship Rights, Parallax 11: 1, 2005, 10-18.

(٥) انظر Giorgio Agamben, State of Exception, Chicago: Chicago University Press, 2005

الوطنية. وتعرض أرخبيلات السجن والتعذيب والموت العابرة للحدود لتشابه مخيف مع تلك التي تساند الجغرافيات العالمية في السياحة والمال والإنتاج واللوجستيات والسلطة العسكرية وأنماط حياة النخب.

صار «أعداء الداخل»، الأشخاص الذين يعدُّون خطرين أو لا قيمة لهم أو في غير مكانهم ـ الأفارقة الأميركيون في نيو أورلينز، سكّان ضواحي باريس المزعجون، الغجر الذين نزلوا إلى ضواحي نابولي أو روما، سكّان الأكواخ على حافة بقعة ريو السياحية الساخنة، المهاجرون غير الشرعيين، المتسولون، المشردون، البائعون الجوّالون في كل مكان ـ في شكل مطّرد، يمكن التخلص منهم، والاعتداء عليهم، واستبعادهم قسرًا.

أولئك الذين فشلوا في إعالة أنفسهم في الأنظمة المخصخصة والسلطوية على نحو متزايد، صاروا مؤبلسين أكثر وحياتهم أكثر هشاشة. «صار المناخ الليبرالي الجديد يقبل سياسة حضرية ليس لحلّ مشكلات الأحياء الفقيرة والمعوزين، وإنما لإبادة تلك الأماكن عبر تكتيكات معقدة أو وحشية»، على ما كتب غي بايتن[1]. فـ«التخطيط المفترس» يولّد دورات من المضاربة والترميم وارتفاع الإيجارات سريعًا والتشتت الجسدي، الخفية أو غير الملحوظة، وكلّها محاولات تمكِّن من إحلال عقارات رابحة ومشاعات متحدة ومناطق راقية أو سياحية محل الأحياء الفقيرة[2].

وبالتالي، قوضت استراتيجيات إدارة المخاطر الجماعية والمتبادلة في قلب دولة الرفاهية الكينزية، في حالات كثيرة، الثقافة الفردية لتخصيص الخدمات، وتقويم الخطر الوقائي، وملاحقة السيرة الذاتيّة[3]. وتغيرت الأحلام المثالية في مجتمع الرفاهية الشامل إلى حقائق المجتمع الحصري القائم على الرقابة الوقائية،

(١) Baeten, The Uses and Deprivations of the Neoliberal City, 48.

(٢) انظر Kiara Nagel, Predatory Planning, Design Studio for Social Intervention, available at ds4si.org/predatoryplanning.

(٣) انظر Rowland Atkinson and Gesa Aelms, eds, Securing an Urban Renaissance, Bristol: Policy Press, 2007.

العقابية[١]. ومحاكاةً لمضادة التمدن اليمينية، تلوم «مشرقية مُدُنية داخلية»[٢] ناشئة الظروف السقيمة للأشخاص أو الطبقات الاجتماعية داخل مدن ما بعد الاستعمار لفشلهم الخاص. وتساعد التكنولوجيات الحيوية والجينومية على توقع مسار مستقبل الهيئات الفردية[٣]، فيما، في الوقت نفسه، قلّما تهتم السجون نفسها بالإصلاح وإعادة التأهيل، بل تخزّن، في بساطة، مجموعات كاملة من الموقوفين الخطرين، أو تزيلهم بالجملة.

الشرطة العسكريّة

حين تعزل السلطة التأديبية الأراضي وتغلقها، تؤدي التدابير الأمنية إلى الانفتاح والعولمة؛ حين يشاء القانون المنع والأمر، يشاء الأمن التدخل في العمليات الجارية لتوجيهها[٤].

بما أن السياسات الأمنية ركّزت على الترقب والتنميط من أجل فصل التداولات والأشخاص الخطرين عن الخالين من المخاطر داخل الحدود الإقليمية للأمم وخارجها، أخذت عملية متكاملة مجراها. فامتزج ضبط الأمن وإنفاذ القانون المدني والخدمات الأمنية في مجموعة فضفاضة، وعالمية، ومنظمة من «القوات الأمنية» (شبه) العسكريّة. وبدأت «شرطنة الجيش» بالتوازي مع «عسكرة الشرطة» (الرسم ٤/١)[٥]. فالجيوش تنتشر في شكل واسع في المساحات الحضرية المحلية، تمامًا مثل إدارات الشرطة الرئيسة الحضرية، من مثل نيويورك التي بنت سلسلة من المكاتب

(١) Young, Exclusive Society.

(٢) Baeten, The Uses and Deprivations of the Neoliberal City, 49.

(٣) Nikolas Rose, The Biology of Culpability: Pathological Identity and Crime Control in a Biological Culture, Theoretical Criminology 4, 2000, 5-34.

(٤) Agambe, Security and Terror, Theory, 1-2.

(٥) Feldman, Securocratic wars of public safety, 334.

العالمية في المدن الرئيسة لدول سيادية أخرى لتوجيه التداولات العابرة للحدود[1]. ويهدد «ضبط الأمن العالي الكثافة» و«الحرب الخفيفة الحدّة» بالاندماج، متحديين القيود التاريخية القانونية في انتشار القوة العسكريّة داخل الدول الغربيّة[2].

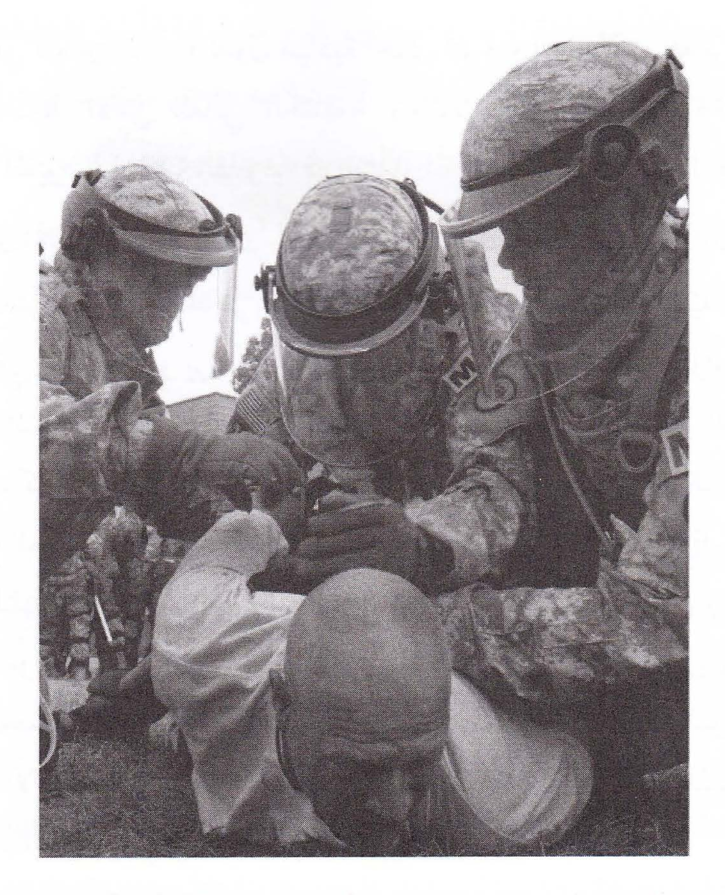
في هذا السياق، تستعد الشرطة وجيوش الدولة معًا، في شكل متزايد، لاستهداف الأعداء المزعومين والمخاطر على السواء، داخل الحدود الإقليميّة الوطنيّة ومن دونها. وفي غياب عدوٍ يرتدي البزّة النظاميّة، صار الجمهور الحضري نفسه العدو الأوّل. «الشكل المعمم للعدو» بالتالي «حوّل على نحو فاعل الخارجي إلى الداخل»، كما لاحظت سوزان كراسمان[3]. فضبطت عسكرة عمل الشرطة وتسييس العمليات العسكرية الحدود المحيطة بمجموعة أرخبيلات الامتياز والسلطة ـ حيث يعيش أولئك الخالون من المخاطر المحتاجون إلى الحماية، ويعملون ويلعبون ـ كما أنفذت القواعد في الأرخبيلات الناشئة للتخلص من البشر، وتخزينهم وسجنهم. ووفرت مجموعة مزدهرة من الأمن الخاص والمنظمات العسكرية، الموجهة إلى حدّ كبير إلى الاحتياجات الأمنية المتصورة للفئات الغنية والقوية ـ طبقة إضافية من الحماية الأمنية (الرسم ٢/٤).

مع مضيّ هذه التطورات قدمًا، صار انتشار الجيش داخل الدول مألوفًا أكثر فأكثر. تقاربت وكالات الأمن المحلية والحضرية والعالميّة. وصارت ممارسات إنفاذ الأمن أكثر عسكرة، مع محاكاة لـ«حرب حضرية» محليّة و«صراع خفيف الحدّة»، وانتشار طائرات من دون طيار، وفرق «سوات»، و«أسلحة غير قاتلة»، واستطلاع الأقمار الصناعية العسكرية المستخدمة لإدارة المدن المحليّة. في أستراليا مثلًا، ثبتت مراجعة سياسية العام ٢٠٠٦ «الأمن المحلّي» بأنه «العمل الأساس» الجديد

(١) Deborah Natsios, Watchlisting the Diaspora, paper presented at the Targeted Publics Conference, Center for Contemporary Culture, Barcelona, 2-33 October 2008.

(٢) انظر Gilberto Rosas, The Thickening Borderlands: Diffused Exceptionality and «immigrant» Social Struggles during the «War on Terror», Cultural Dynamics 18: 3, 2006, 335- 349.

(٣) Krasmann, The Enemy on the Border, 304.



الرسم ٤/١ عسكرة الشرطة، «شرطنة» الجيش، أسلحة خاصة وتكتيكات (SWAT) في مجمع للتدريب في ريدوود سيتي، في كاليفورنيا، الجيش الأميركي يتدرب على السيطرة «غير الفتاكة» على الشغب في مركز موسكاتاتوك للتدريب الحضري، في إنديانا.

للقوات المسلحة الأسترالية. وتتضمن المهمات الخاصة للجيش الأسترالي مذذاك «حدثًا أمنيًا خاصًا» (مؤتمرات، قِمم، أحداث رياضيَّة) وردًّا على «الإرهاب في المدينة كلّها»(١). في الولايات المتحدة، طلبت السلطات الفدرالية، في هذه الأثناء، من الشرطة البلدية تحمّل مسؤوليات أكبر لإنفاذ مراقبات الهجرة الدولية(٢).

(١) Michael Head, Militarization by Stealth, Overland 188, 2007, 68-70.

(٢) انظر Jennifer Ridgley, Cities of Refuge: Immigration Enforcement, Police, and the Insurgent Genealogies of Citizenship in US Sanctuary Cities, Urban Geography 29: 1, 2008, 53-77.

البلد	عدد الشركات	معدل التداول (مليون يورو/ين)	مستخدمو الأمن الخاص	موظفو الشرطة (١٩٩٧)
الدانمارك	٤١٣	n/a	٥,٠٠٠	١٢,٢٣٠
فرنسا	٣,٠٠٠	١,٣٥٦	١٠٧,٠٠٠	٢٢٧,٠٠٠
ألمانيا	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
اليونان	٤٠٠	n/a	٥,٠٠٠	٣٩,٣٥٠
إيطاليا	٨٠٠	١,١٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٧٩,٠٠٠
بولندا	٦,٠٠٠	n/a	٢٠٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
إسبانيا	٩٩٠	٢,٣٦٧	٩٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
تركيا	٤,٠٠٠	١,٣٠٠	٨٢,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠
المملكة المتحدة	٢,٠٠٠	١,٣٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠

العام	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥
الشركات	٣٢٥	٥٤٢	٨٣٥	٢,٠٦٥	٢,١٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
الموظفون	٤٧,٤٠٠	٦١,٧٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٢١,٣٢٩	١٣٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
التداول مليار يورو	٠,٣	٠,٥١	١,٢	٢,٠	٥,١	٤,٠	٦,٠

الرسم ٤/٢ الأمن الخاص المزدهر عالميًا عبر أوروبا (أعلاه)، ورسم مفصّل من المانيا (أدناه).

وفي الوقت نفسه، عالجت تقنيات حملات الحرب في شكل زائد تحديات أسلوب العمل الشرطي. فيتمّ استيعاب نظريات علم الجريمة إذ توظف الجيوش علماء الأنثروبولوجيا ليشرحوا الأرضية الثقافية للمدن المحتلّة. وأخيرًا، ينبغي للحضور الاستعماري العسكري الآن وقائيًا تمييز المتمرد، والإرهابي ومجرّد الخطير من ملايين الأشخاص غير الخطيرين أو الأقل خطرًا، فيما يبقى معظم الناس، متشابهين ويتعذر تمييزهم.

هندسات المراقبة

بما أن وظيفة فرض الأمن على الحدود قوضت أو توقفت، ينبغي تعميم سياسة فرض الأمن على الشعب مكانها[١].

يدعم هذا التجمع غير الواضح مجموعة مركّبة متوازية من الهندسات والضوابط ترتكز على نقاط التفتيش والجدران والمناطق الأمنيّة، وتتكامل مع أنظمة محوسبة في التتبع والمراقبة (قياسات حيوية، دوائر تلفزيونية مغلقة، بيانات تعدين، رقائق الترددات اللاسلكية، نظام تحديد المواقع). وعليه، كما كتبت لويز أمور وزملاؤها، «إضافة إلى خصائصها الجيوفيزيائية التقليدية، اتخذت الحدود أيضًا سمات واقعية، خارجة على إقليميتها. فحلّت محل القصور، والمدن المحاطة بالجدران، وأسوار الحدود الواسعة النطاق، مجتمعات محصّنة ومناطق حدودية توسعيّة وإدارة بواسطة «جهاز التحكّم عن بُعد»»[٢].

المبدأ بسيط هنا: إذا كانت السلطة المعاصرة في المدن، سواء في «الوطن» و«منطقة الحرب»، تحاول فصل المساحات والمناطق والامتيازات والتنقل، الخالية من الخطر (التي تحتاج إلى حماية) عن المحيط الخطر من الشعوب والتسللات، فالطريقة الوحيدة لفعل ذلك تكون بأتمتةٍ تكنولوجيةٍ عاليةٍ، رقميةٍ ووقائية. نتيجة لذلك، يصير الاستهداف العسكري حاسمًا، وتتولّى برامج الخوارزميات التي تضبط، في استمرار، «مجال بيانات» المعلومات القابلة للقراءة الآليّة، بحثًا عن سلوكيات وتداولات وأشخاص أو حضور خطر، السلطة السياسيّة والسياديّة.

هذه العملية «تعيد تكريس الجغرافيا الخيالية عن «الآخر» المنحرف، والشّاذّ

(١) Elia Zureik and Mark Salter, Global Surveillance and Policing: Borders, Security, Identity, in Elia Zureik and Mark Salter, eds, Global Surveillance and Policing: Borders, Security, Identity, Cullompton, Devon: Willan Publishing, 2005, 4.

(٢) Lauise Amoore, Stephen Marmura Mark Salter, Editorial: Smart Borders and Mobilities: Spaces, Zones, Enclosures, Surveillance& Society 5: 2, 2008, 96.

وغير الطبيعي «داخل» مساحات الحياة اليوميّة»، كما كتبت أمور[1]. هنا، مع تكثيف منطق الرقابة العسكرية، تدخل العداوة المُتصورة الرمز الذي يحرّك المحاكاة المحوسبة من الحال الطبيعية، والتهديد، وحرب إنفاذ الأمن. وتدمج الأنظمة الإلكترونية أجهزة الاستشعار وقواعد البيانات وشبكات الاتصالات؛ وتَعِد بأن تكون قابلة «للتشغيل والتوقف لتمييز الصديق من العدو»[2]. وهي تغطّي السلسلة كاملة، من التحديد التلقائي لحركات جسديّة خطرة في منصّة مترو الأنفاق، من خلال معاملات إلكترونية غير عادية أو أنماط استخدام الإنترنت، إلى الأنظمة الآليّة في الاستهداف للطائرات من دون طيّار. بهذه الطريقة، تهدّد تكنولوجيات الأمن المقدّمة لمجموعة، لمشكلة، أو لغرض محدّد، في التطور إلى أنظمة معمّمة، قابلة للتشغيل المتبادل ومتعدّدة الأغراض.

جيوب مضطربة

القلعة... تقوم في منطقتين: منطقة من حقيقة مادية (جدرانٌ وأسوار)، فضلًا عن منطقة يُفترض أنها واقعيّة (معنية بالتحركات أو تدفّق المعلومات والاستخبارات)[3].

تشمل حرب إنفاذ الأمن إعادة تشكيل المدن المترامية الأطراف، نظرًا إلى تحويل أعداد متزايدة من المساحات داخلها ما يشبه بيئات المخيّم، تسندها قوات أمنيّة خاصّة؛ حدود محصّنة، منيعة أو عسكريّة؛ أنظمة أمنية عالية التقنية واتصالات بنيوية تحتية مخصصة مع أي مكان آخر. صارت الجغرافيات الحضريّة في شكل زائد استقطابيّة، وتختبر المدن العسكرة الملموسة كنخبٍ انفصاليةٍ تسعى إلى عزل ذاتها داخل كبسولات محصّنة.

وقد لاحظ الجغرافي ستيفن فلاستي أن الجيوب الحضريّة، كما دوّن، صارت

(١) Louise Amoore, Algorithmic War: Everyday Geographies of the War on Terror, Antipode forthcoming.

(٢) Anne Bottomley and Nathan Moore, From Walls to Membrane, 178.

(٣) المصدر نفسه.



الرسم ٤/٣ سفينة سياحية راسية في منتجع «المحمية السياحية» للابادي، في هاييتي، ٢٠٠٨.

«مضطربة» و«شائكة» أكثر[1]، وأكثر تقوقعيّة أيضًا، فهي تعسكر المحاولة لرسم حدودها مع الخارج الحضري، وفرض الأمن عليها. وجعلت من الواضح جدًّا للمتسللين المحكوم عليهم بأنهم غير شرعيين أن عليهم المغادرة أو مواجهة عواقب وخيمة.

يصعب عدم ملاحظة الجيوب الحضرية الثابتة ذات الحدّين في الوقت الحاضر، وهي من أبرز «المنتوجات المكانية» لليبرالية الجديدة العابرة للحدود. مناطق التجارة الخارجية وتجهيز الصادرات هذه، التي أُنشئت لإغراء الشركات باستخدام اليد العاملة المحليّة الرخيصة والمنضبطة في التصنيع ووظائف الخدمات اللوجستية،

(١) Steven Flusty, Building Paranoia, in Nan Ellin, ed., Architecture of Fear, Princeton: Princeton University Press, 1997, 47-59; Steven Flusty, Building Paranoia: The Proliferation of Interdirectory Space and the Erosion of the Spatial Justice, Los Angeles: Ram Distribution, 1994.

تعمل في شكل زائد كعوالم شبه مستقلة، خارجة عن حدود مدنها ودولها المضيفة[1]. والجيوب المالية في الخارج، كما النوى المفرطة الأرستقراطية للمدن العالمية الرئيسة من مثل لندن، تقدم نفسها إلى الأغنياء كأنها المدن الفاضلة المثالية. وتبرز جيوب «المحميات السياحيّة، تحوطها سياجات الأسلاك الشائكة الشائعة أكثر في القواعد العسكريّة، خصوصًا عندما تقع في دول نامية يغلب على سكانها البؤس، من مثل هاييتي»[2]. ويتمّ تسويق سفن سياحية عملاقة، من مثل «فريدوم شيب»، على أنها مصممة مدناً حقيقية يحملها البحر. وتزخر المدارج نفسها على سطح السفينة العلوي، بأروقة للتسوق، وحتى بحلبات جليد، وتعد لـ«فريدوم شيب» بأن توفر لأثرى أثرياء العالم وسائل الراحة الدائمة حتى أثناء الإبحار، كأنها لم تنفصل عن اليابسة (الرسم ٣/٤).

يعاد حتى تنظيم بعض نوى المدن المفتوحة كما المرقّعات في أحياء خاصة لتحسين الأعمال (BIDs)[3]، يعود الفضل فيها إلى جدول أعمال الشركات المحليّة، وهي تُزود غالبًا منظماتها الأمنيّة الخاصة. هذه الشركات الأمنية الموجهة نحو تحسين نوعية حياة المستهلكين الأكثر ثراء، مسؤولة أيضًا عن إبعاد الأشخاص الذين لا «ينتمون» إلى المكان. بأخذ مبدأ «مراكز التسوق من دون جدران» إلى الحدّ الأبعد، صارت بعض الأحياء في مراكز المدن، من مثل «بارادايز ستريت إريا» في ليفربول، مخصخصة تمامًا. وفي هذه الشوارع الحضرية المخصخصة، يجوز لمالكي الشركات الآن نص شروط الدخول وأساليب إدارة الأمن بطريقة مشابهة أكثر للمحيط التجاري البحت.

في المملكة المتحدة مثلًا، أدّى انتشار معادلة الخصخصة مع «النهضة الحضريَّة»

---

(١) انظر Keller Easterling, Enduring Innocence, Cambridge, MA: MIT Press, 2005

(٢) Rory Carroll, Paradise and Razor Wire: Luxury Resort Helps Haiti Cling On to Tourist Trade, Guardian, 7 August 2008.

(٣) انظر for example, Kevin Ward, Creating a Personality for Downtown: Business Improvement Districts in Milwaukee. Urban Geography 28: 8, 2007, 781-808.

أو «التَّجديد» في المدن الصناعية تمامًا إلى نقل شوارع المدينة وأحياء بالجملة إلى شركات. في دراسة عن هذه النزعة في «الغارديان»، وجد بول كينغنورث أن «الأماكن العامة، من حدائق إلى شوارع للمشاة، من مربعات إلى أماكن للتسوق، اشتُريت وأُغلقت، غالبًا مع تداول قليل أو دعاية بسيطة. يعني امتلاك الشركات الواسع للمساحة العامة أن القواعد القانونية اليوم تشرّع الاستهلاك فيما تحرّم التسول والتشرد والتجوال والتزلج وركوب الدراجة والنشاط السياسي»[١].

ترتبط هذه النزعات في شكل وثيق بنمو فرض الأمن الحضري و«معدل تسامحه صفر». وتركّز الأنظمة الأمنيّة على تحقيق «ضبط التحضّر»، الذي يشمل إزالة المستهلكين الفاشلين، وأبلستهم أو سجنهم؛ إرساء وسائل جديدة في مراقبة الإذن بدخول المساحة؛ توطيد تسهيلات رئيسة لمتعهدي الرفاهية الحضرية والسياحة والأحداث الرياضية العملاقة. ويركّز فرض الأمن في شكل متزايد على معالجة جرائم «نوعية الحياة» ـ السلوكيات والأجسام التي تبدو في غير مكانها وآثمة داخل الجغرافيات الاستقطابية للمدن غير المتكافئة جدًّا.

أكثر من ذلك، تساهم السياسة الاجتماعية، والتصميم الحضري، وفرض الأمن في ما سمّاه جوك يونغ «علم اجتماع من الانتقام»: مجموعة من الأدوات مصممة للإذلال والتحقير من خلال القولبة النمطية والتضحية بالأجسام الفاشلة، والمجتمعات الساقطة، والعوالم الاجتماعية الآثمة[٢].

وبالتالي، يعاد تصميم أثاث الشوارع كوسيلة من الوسائل التي تحول دون شعور المشردين بالراحة. وقد خُفضت مساعدات الرعاية الاجتماعية لمعاقبة مجموعات تعدُّ غير مسؤولة، وعديمة الاحترام، وكسولة أو بشعة. وتُعلّل المعاملة العقابية لـ«غير الشرعيين» بتصويرهم غير ضروريين للاقتصادات الغربية الناجحة، وإنما عدوى جنائية وغازية، تهدّد الحياة القومية المحددة في دقة. وفي هذا السياق، «صارت»

(١) Paul Kingnorth, Cities for Sale, Guardian, 29 March 2008.

(٢) Jock Young, The Vertigo of Late Modernity, Chapter 3.

الإجراءات القانونية «نوعًا من مكافحة التمرد تُدير الجريمة وتتصدى لها في شكل متزايد كوسيلة للتداول الاقتصاديّ السريّ»[١].

دفعت هذه التغيرات الفيلسوف غيجز فان أونين إلى أن يعرض أن المرحلة الراهنة تتميز بتحول من المثالية الحضرية الحديثة للمواطنة التفاعليّة نحو ما سمّاه «مشهد الأمن السلبي المشترك». ويتميز هذا، على ما اقترح، بثقافة حضرية حيث «السعي الأساس ليس إلى المكافحة أو المواجهة، وإنما إلى الأمن»[٢]. ويشير فان أونين إلى أن هذا التحول يساعد على شرح انتشار الحرّاس الأمنيين الحضريين، إذ يستعين المواطنون بمصادر خارجية «للاهتمام بالسلوك الحضري»[٣]. ولكن ينبغي عدم المبالغة في السلبيّة: تجنّد الدولة اليوم، وبقوة، في مبادرات أمنية كثيرة، عيون المواطنين لمراقبة مساحات المدن اليومية بحثًا عن دلالات غير عاديّة.

فتُطوق المراكز التجاريّة الماليّة الاستراتيجيّة، في هذه الأثناء، في شكل زائد، على غرار المدينة المسورة في القرون الوسطى، فضلًا عن مناطق أمنية تحدّها من الخارج كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة الذكيّة، ونقاط التفتيش، وحواجز الطرق. وإن أعيد تنظيم نوى المدن الاستراتيجية من خلال إقامة نقاط تفتيش، من مثل واشنطن دي سي ونيويورك، فقد أعيد أيضًا تصميم أثاث شوارعها وهندسة مواقعها الطبيعية كوسائل خفيّة في «تصلّب هدف» مكافحة الإرهاب[٤] (الرسم ٤/٤). كذلك أُعيد تصميم مناطق عدة سفارات في شكل مماثل. وفي إجراءات تُذكّر بالحرب الباردة، شجّعت الحكومة الأميركيّة أيضًا بعض مجمّعات المكاتب الرئيسة في وسط المدينة لتتخندق في «أطراف المدن» النائية. وفي أماكن كهذه، كما تعبّر ديبورا ناتسيوس، في قلق، «صارت المساحة المَدَنية متماكنة مع مساحة

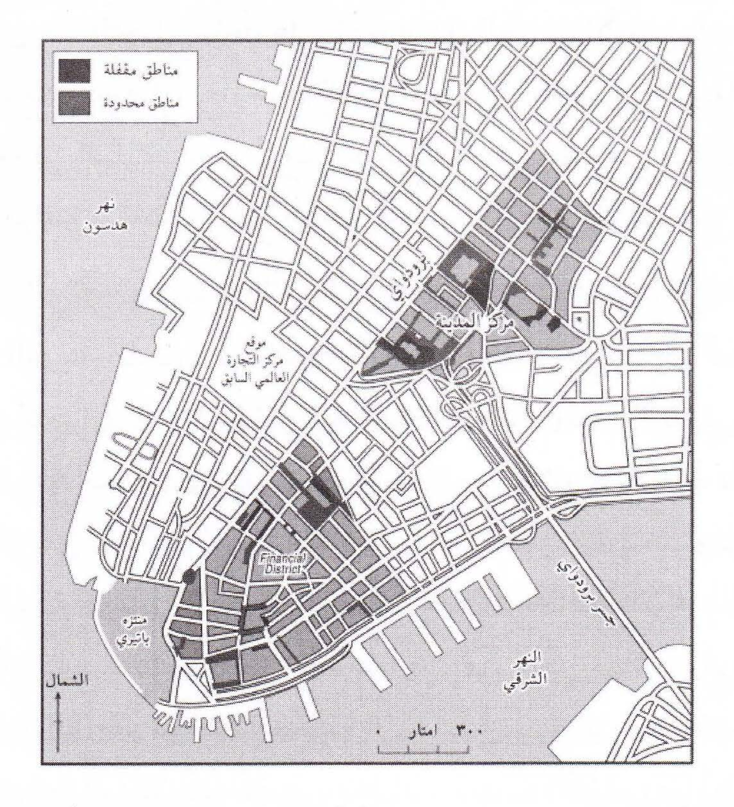
(١) Feldman. Securocratic Wars of Public Safety, 335.

(٢) Gijs Van Oenen, Languishing in Securityscape, Open 6, 2004, 7.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر Leonard Hopper and Martha Droge, Security and Site Design. New York: Wiley, 2005.

الدولة الأمنيّة ـ مشهد تهديد»، ويمكن أن يقال إنها المجال الرئيس لساحة المعركة الإعلامية المتعددة الطبقات من تكنولوجيات السيطرة العسكرية و«حرب الشبكة المركزية». «التجهيزات الأمنية من الأعمدة المنصوبة لمنع المرور، والأسلاك الشائكة، والزجاج الملون المقاوم للانفجار، وكاميرات الدوائر المغلقة ودلالات المواجهة» في المجمعات العسكرية في الضواحي الغنية، كما كتبت، هي مجرّد «قرائن خارجية لتكنولوجيات أكثر سرّيّة نُشرت لإدارة المحيط المَدَني»[1].



الرسم ٤/٤ تُظهر الخارطة مساحات عامة تمّ تحديدها أو أغلقت تمامًا في «المناطق الأمنيّة» الناشئة، وحولها، في حي الحكومة المدنية المتمركز في «سيتي هول» والحي المالي المتمركز في «وول ستريت».

(١) Deborah Natsios, Towards a New Blast Zone: Washington DC's Next Generation Hunting Forest, in Architecture of Fear, Barcelona: Centre de Cultura Contemporania de Barcelona, 2007.



الرسم ٤/٥ جزء كامل من قاعدة «مركز التجارة العالمي ٧»ـ إحدى ناطحات السحاب المبنية في موقع مركز التجارة العالمي الذي دُمِّرـ مصنوع من الإسمنت المضاد للانفجار، أُخفيَ لاحقًا بشاشة ملونة.

أصبح التصميم الحضري عليه مطعمًا بما سمّاه تريفور بودي «هندسة انعدام الأمن» مع زيادة الانتكاسات، وإغلاق الطرق، ورفع الحواجز وأعمدة منع المرور حول المناطق، وتصميم النوافير وملامح المناظر الطبيعيّة لتعمل كـ«أفخاخ النمر» التي يدخل بعضها في بعض لاعتراض الشاحنات الملغومة[1]. وفي حالات ظاهرة جدًّا للعيان، أبرزها مشروع التجديد الطويل الأمد لـ«الأساس الصفر» في مانهاتن الواطئة، حيث تُرَسَّم كل الأجزاء السفلى من تصاميم المباني كتحصينات إسمنتية

(١) استعمل بودي هذه الجملة ليلقي الضوء على التناقض مع «هندسة إعادة الأمن» التي استُعملت طويلًا في مواضيع تخطيط الحدائق والمساحات الحضرية. انظر: Martin Boddy, Architecture Emblematic: Hardened Sites and Softened Symbols, in Michael Sorkin, ed., Indefensible Space: The Architecture of the National Security State, New York: Routledge, 2007, 277-304.

ضخمة تتوافق والانفجارات أكثر من البشر (الرسم ٤/٥). «لأسباب أمنيّة، تحوّل تصميم [لـ«فريدوم تاور»] حصنًا ولا شيء آخر: بنية تعلو مئتي قدم قوامها التيتانيوم والفولاذ»، كما لحظت أنجليكا بار[١].

نقطة- عبور التنظيم المُدُني

الحصن الجديد هو عبور من نقطة إلى أُخرى[٢].

لم يبدأ تحصين الجيوب الحضريّة طبعًا، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. تسبق هذه المسارات العريقة، والعميقة الأنساب، الحرب على الإرهاب. وكما أوحت باربرا هوبر، فالشعور بالدوار الذي خلقته إعادة الهيكلة الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة للمدن العالمية «شكّل، لمرحلة طويلة، مصدر قلق متزايد حول الحدود؛ حال صراع على المساحات والأهداف؛ بيئة خوف تتجلّى في عنصرية شائنة وكراهية للأجانب»؛ بيئةٌ يُشار فيها إلى أجسام على أنها «حاملةٌ وحاضنةٌ لفوضى خطيرة وعدوى ضمن الوباء العالمي لتقلص السلطة الغربية»[٣].

نضجت هذه الأماكن لتنتشر فيها البنى الاجتماعية للانفصال الحضري.

شهدت العقود القليلة الماضية، خصوصًا، انتشار المجتمعات المغلقة أفقيًّا وعموديًّا؛ ونمت في سرعة خصوصًا في المدن التي تتميّز بعدم مساواة مفرطة وهموم ذوي الدخل المتوسط والعالي في شأن الشوارع المفتوحة. ففي الولايات المتحدة مثلًا، تبنى الآن نصف المشاريع السكنية الجديدة الواقعة في الجنوب والغرب، داخل مجتمعات مغلقة وفق المخطط الرئيس[٤]. وفي مدنٍ من مثل ساو باولو ومانيلا

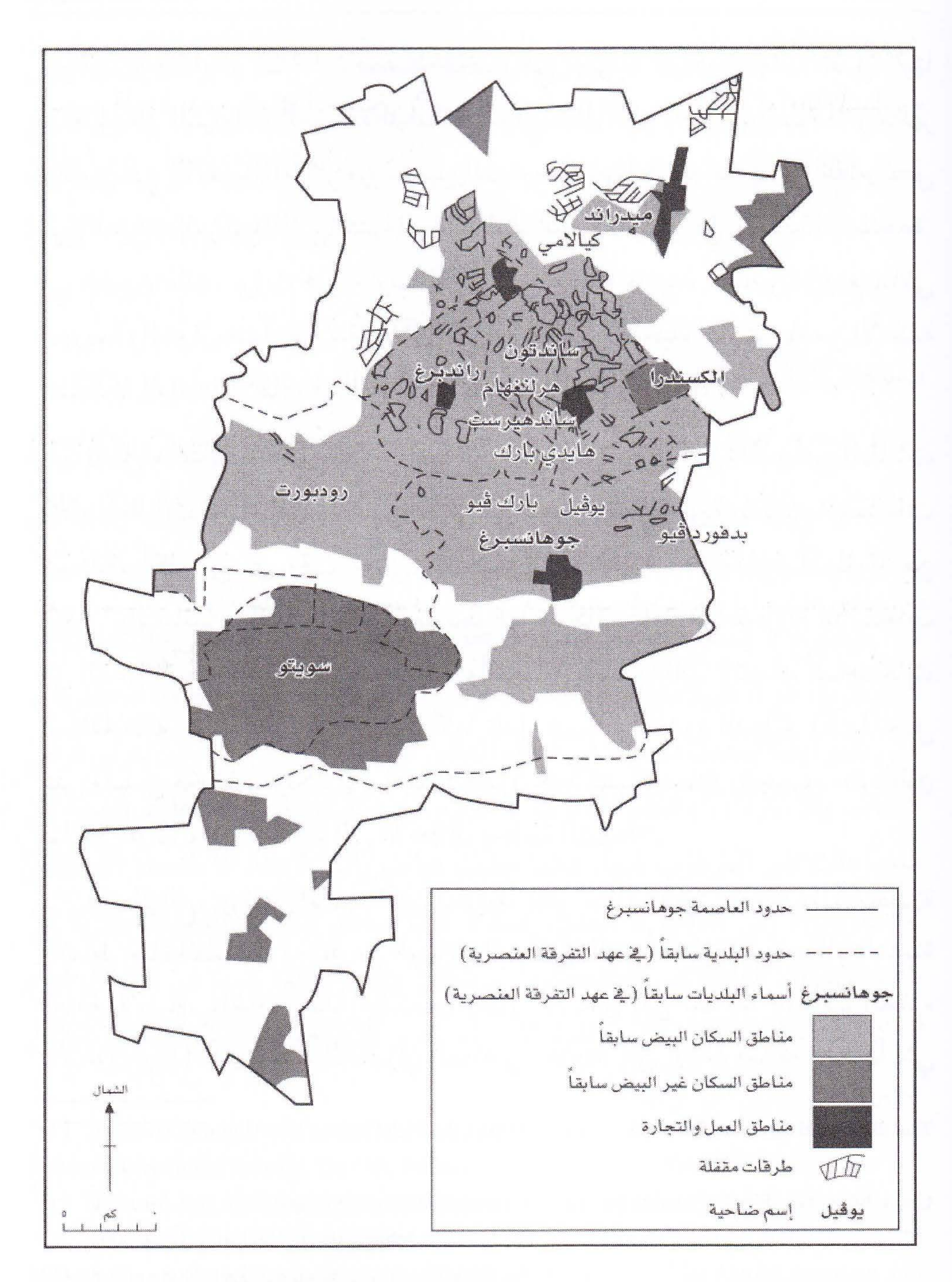
---

(١) Adrian Parr, One Nation Under Surveillance, Journal of Theoretical Humanities, 99-107.

(٢) Paul Virilio and Sylvere Lotringer, Pure War, 2nd ed. Los Angeles: Semiotex (e), 2008, 210.

(٣) Barbara Hooper, Bodies, Cities, Texts: The Case of Citizen Rodney King, in Edward W. Soja, ed., Postmetropolis Critical Studies of Cities and Regions, Oxford: Blackwell, 2000, 368.

(٤) انظر: Setha M. Low, Behind the Gates: Life, Security, and the Pursuit of Happiness, New York: Routledge, 2003.



الرسم ٤/٦ بحث لكلير بنيت ـ غبافو عن إغلاق الطرق في مرحلة ما بعد التمييز العنصري، الذي تنظمه الطبقات الوسطى والعليا في جوهانسبرغ في المرحلة نفسها كرد على تزايد الخوف من الجريمة.

وبوغوتا وجاكارتا، لطالما تجمعت النخب في جيوب عسكرية جدًا، تصل إليها أساطيل من السيارات المضادة للرصاص، وفي حال ساو باولو، بواسطة آخر مظهر حضري في الانفصال: أكثر من سبعين ألف رحلة جوية للمروحيات في العام تصل إلى المدينة المركزية[1]. وتنتشر المجتمعات المغلقة أيضًا في المملكة المتحدة. في غضون ذلك، برزت في جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد العنصرية، ومع تنامي الجريمة والخوف منها، هندسة إغلاق الطرق وتحصين الأحياء المستوحاة من الأنظمة المفككة الواسعة النطاق في التمييز العنصري[2] (الرسم ٤/٦).

تعمل هذه البنى «على أمل كاذب في خلق قسوة وفرق آمن»[3] ضمن التقلبات والاستقطابات لحياة المدينة المعاصرة. هي تجسيد لـ«الآخريّة»: تُبنى المساحات المحليّة، أكثر من أي وقت مضى، كالكبسولات، فخمة، مع جاذبية أسطوريّة من اليقين والتجانس والنظام والسيطرة، تحوطها أشكال عامة في محاولة للانسحاب من المدن المفتوحة والخطيرة والعرقية والمصابة بالفقر غالبًا. وتجسّد المجتمعات المغلقة عليه حرب إنفاذ الأمن بقوة، كما تفعل عسكرة الحدود الدوليّة. لكنها تعمل على مقياس مختلف، وتكميلي. بُنْيَتا الإقصاء، كما كتب فينسنزو روجييرو، «ترتبطان بما هو ملوث وقذر ومسيء إلى الأخلاق وحاسة الشم»[4].

في الواقع، يرتبط الانسحاب المتزايد نحو منازل محمية، وجيوب محصنة وأنماط حياة انطوائية، بحشد من الوسائل العسكريّة الصريحة في إدارة عوالم المدينة العامة الأوسع. وأشار رولند أتكينسون وسارة بلاندي إلى تصاعد «رهاب الخلاء (الأغورافوبيا) لدى الفرد الحضري المعاصر وحاجته إلى إيجاد صَدَفَة يسكنها كي

(١) Tam Phillips, High above Sao Paulo's Choked Streets, the Rich Cruise a New Highway, Guardian, 20 June 2008.

(٢) Claire Béni - Gbaffou, Unbundled Security Services and Urban Fragmentation in Post-Apartheid Johannesburg, Geoforum 39: 6, 2008.

(٣) Jock Young, The Vertigo of Late Modernity, 5.

(٤) Vincenzo Ruggiero, Crime and Markets: Essays in Anti-Criminology, Oxford: Oxford University Press, 2000, 1.

يضمن تمامًا أمنه، وحياة عائلته ومشاريعه الخاصّة»[1]. كذلك يقترحان أن يستعمل سكّان الجيوب المغلقة في المجتمعات غير المتكافئة جدًّا، روتينيًّا، القوة خارج نطاق القانون إذا لمحوا أشخاصًا يتجاوزون حدودهم. والنتيجة نوع من حرب اجتماعيّة، مَدَنيّة للسيطرة على المساحة المحليّة، التي اندمجت بعادات الأُسرة الاجتماعيّة [2].

المستعمرات العائمة، ومعسكرات الاعتقال العالمية

أبو غريب وغوانتانامو وغيرهما من السجون العسكريّة الأميركيّة، تحدّد نوعية توسيع العقوبات التي تأخذ مجراها في إطار الحروب التي لا تنتهي: حروب على المخدّرات، والجريمة والإرهاب[3].

موضوع لا يمكن التغاضي عنه، ويتجاوز انتشار الجيوب الحضرية المحصّنة أو المضطربة، هو أرخبيلات الاعتقال ـ تحوطها في نهاية المطاف الحدود الحضرية ـ التي تنمو أيضًا بمعدل ملحوظ في أنحاء العالم. هذا الانتشار من السجون يتولّى فرض العقاب والاستبداد، والنظم القانونية لا تجرّم فحسب، بل تزيل قطاعات واسعة من الجماعات غير المرغوب فيها. فكما جلبت دياسبورات ما بعد الاستعمار المستَعمَر «الخارجي» إلى «داخل» المدن، فشلت غالبًا مناطق تكثيف الفقر الحضرية في دعم الأسواق العادية في الخدمات، والإسكان والعمل، مما فسح في المجال أمام أماكن من مثل «الضواحي» الفرنسيّة، وفق تعبير ألان جوكس، لأن «تصير أماكن مسيرات عسكرية من جديد»[4].

(١) Rowland Akinson and Balandy, The City, Public Space and Home: The Nesting of Scales of Security and Strategies of Defensive Social Engagement, unpublished paper.

(٢) Rowland Atkinson and Sarah Blandy, Domestic Fortress, Forthcoming.

(٣) Michelle Brown, Setting the Conditions for Abu Ghraib: The Prison Nation Abroad, American Quarterly 57: 3, 2005, 990.

(٤) Alaine Joxe, Empire of Disorder. Los Angeles: Semiotex (e), 2002, 197.

تشمل السيطرة العسكريّة أيضًا، عقوبات السجن. ففي دول عديدة، تُفرض الآن أحكام سجن ثقيلة على جرائم صغيرة، من مثل إغارات تهدِّد نوعية الحياة، واحتجاجات أو فقر، في بساطة. وتُجرّم شرائح كاملة من السكان الحضر وتُسجن، لحماية من تبقى من الجمهور من سلوكها المستقبلي المتكهن به[١]. في الواقع، على ما ناقش زيغمنت بومان، يخدم الحبس الآن على نحو متزايد، عوض تنظيمه لإعادة التأهيل الاجتماعية، «بديلًا من استقدام عمالة؛ وسيلة للتخلص من شريحة مهمة من السكان الذين لا ينفعون كمنتجين، أو تحييدهم»[٢].

وقد بلغت أكثر المجتمعات الليبرالية الجديدة وغير المتكافئة مرحلة وصفها جوناثان سايمون بـ«السجن المفرط»[٣]. ولعل الولايات المتحدة المثال الأبلغ - إذ سُجن فيها العام ٢٠٠٨، أكثر من ٢/٣ مليون فرد، من الفقراء على نحو ساحق، في معسكرات عمل ناشئة مع تسهيلات في العقوبة، للحفاظ على ازدهار مجمع السجون الصناعية المخصخصة (الرسم ٤/٧)[٤]. ويشكّل هذا الرقم نموًا مقداره ١٠٠٠ في المئة منذ العام ١٩٥٠. وبين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بلغت نسبة المساجين في الولايات المتحدة ٢٤ في المئة من المساجين في العالم، أي ما يعادل ٥ في المئة من مجمل سكانه. وأكثر من مليون سجين كانوا من السود[٥]. وبينما كان أكثر من ١ من أصل ١٠٠ راشد أميركي خلف القضبان العام ٢٠٠٨، كان واحد من تسعة من الرجال الأميركيين السود البالغين من العمر بين ٢٠ و٣٤، سجينًا[٦].

(١) David Rose, Locked Up to Make Us Feel Better, New statesman, 19 March 2007.

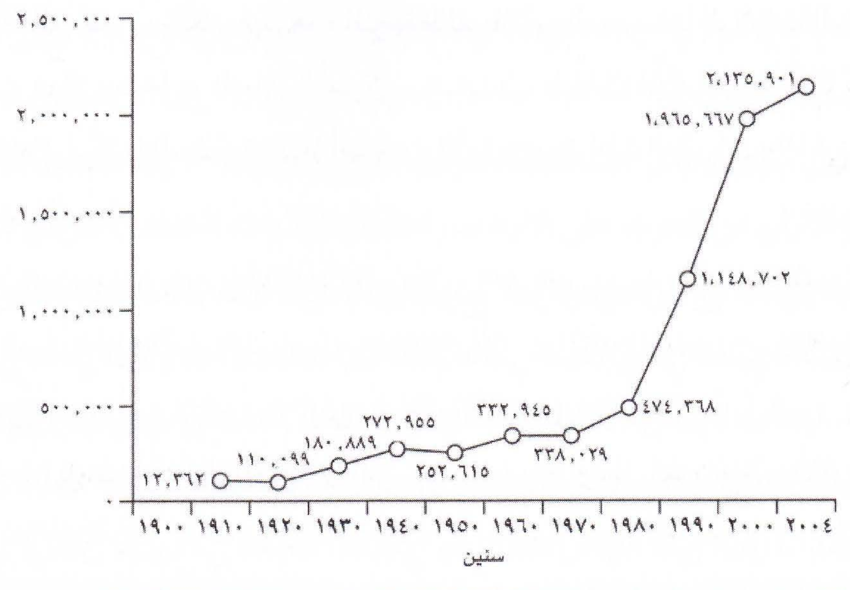
(٢) Zygmunt Bauman, Globalization: The Human Consequences, Cambridge: Polity, 1998, 111-2.

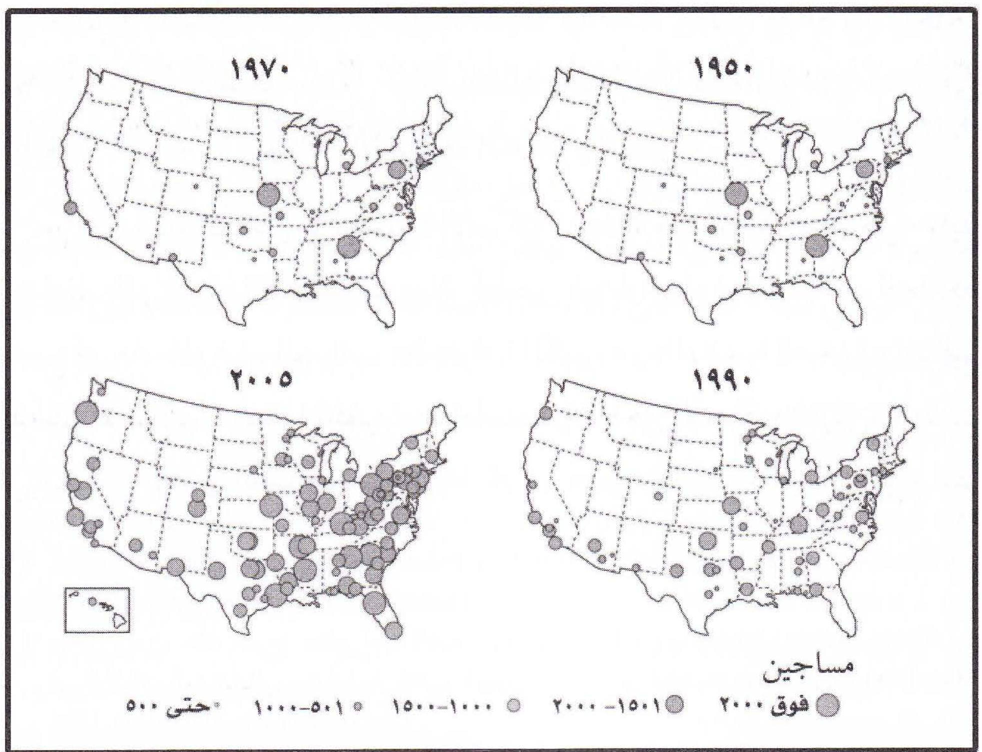
(٣) Jonathan Simon, The «Society of Captives» in the Era of Hyper-Incarceration, Theoretical Criminology 4: 3, 2000, 285-308.

(٤) N.C. Aizenman, New High in US Prison Numbers: Growth Attributed to More Stringent Sentencing Laws, Washington Post, 29 February 2008.

(٥) Brady Thomas Heiner, The American Archipelago: The Global Circuit Of Carcerality And Torture, in Gary Backhaus and John Murungi, eds, Colonial and Global Interfacings: Imperial Hegemonies and Democratizing Resistances, Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2007, 99.

(٦) Aizenman, New High in US Prison Numbers.





الرسم ٤/٧ عدد المساجين في السجون الفدرالية الأميركيّة، ١٩١٠-٢٠٠٤ (أعلاه) والانتشار الجغرافي لهذه السجون بين العامين ١٩٥٠ و٢٠٠٥ (أدناه).

بطرائق كثيرة، يمكن فهم هذه النزعة المفرطة في السجن في الولايات المتحدة، كحرب دولة «داخل» الوطن الأميركي، تستهدف طبقات اجتماعية وعرقية كاملة، كما مناطق سكنها الحضرية؛ فيما أصبحت الأمة «ديمقراطية العقوبات»[١] في شكل غير مسبوق.

وتمثل هذه الحال مثالًا قويًّا لأثر البُمرنج الفوكودي. ويقابل انفجار عمليات السجن داخل الولايات المتحدة، بناء نظام عالمي استثنائي في تسليم «الآخرين»، وسجنهم وتعذيبهم، ويستخدم النظامان تقنيات مماثلة[٢]، من شركات أمنية خاصة، وسوء معاملة[٣] وتوقيفات قانونيّة. ويعمل هذا «الأرخبيل الأميركي»، كما اقترح برادي توماس هينير، في محيطه الداخلي وفي المدار حوله على السواء. «هو سيّار من حيث أن تقنياته الاعتقاليّة وأساليب الحكم فيه تُنشأ، وتُطبّع، ويُعاد تحديدها»، كما كتب، ويتمّ تنظيمه «ضمن حلقة التغذية المرتدّة الاستعمارية التي تنتشر في «المواقع السود» الاستعمارية الأميركيّة، المحليّة والأجنبيّة معًا»[٤].

من ثمّ، تُنظّم المناطق الاستعمارية الأميركيّة الداخليّة والخارجيّة، في شكل متزايد ومتبادل. ففي دينامية العولمة المهملة، تُطمس في أرخبيل استعباد عابر للحدود، يندمج في ما سمّاه هينير الجوانب «الجغرافيّة الكبيرة» و«الهندسية الصغيرة» للتنظيم المُدُني العسكري. «بعدما انتشرت بغية استعمار الداخل الأميركي العرقي، وأُتقِنت في مجمع السجون الصناعية»، على ما كتب، «يعيد الجيش الأميركي اليوم نشر

(١) Joy James, ed., Warfare in the American Homeland: Policing and Prison in a Penal Democracy, Durham, NC: Duke University Press, 2007.

(٢) ميشيل براون، مثلًا، تشرح: «تشير أوجه الشبه المؤسسية بين أبو غريب وبروز السجن لـ«سوبر ماكس» في الولايات المتحدة إلى وجود نمط خطير، خصوصًا في تصدير العقاب». Michelle Brown, Setting The Conditions for Abu Ghraib, 1997.

(٣) See Hazel Trice Edney, Experts Say US Prisoners Are Subjected to Iraqi-Style Abuse, The Washington Journal, 8 June 2004.

(٤) Heiner. The American Archipelago, 84.

تقنيّات الاعتقال والتعذيب منهجيًا في الخارج، مستعينًا بمرتزقة من خارج الأنظمة ليستعمر شعوبها العرقيَّة»[١].

سمّت جوديث باتلر هذه الشبكة حرب السجن الجديدة[٢]. وقد شهدت الأعوام الأربعة الأولى من الحرب على الإرهاب، احتجاز الولايات المتحدة أكثر من ثمانين ألف فرد في العالم من دون محاكمة[٣]. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغ عدد المدنيين العراقيين الذين اعتقلتهم القوات الأميركيّة من دون محاكمة أكثر من سبعة عشر ألفًا[٤]. وبحلول أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وفي إثر «التمرد» في بغداد ضدّ الجيش الأميركي، وصل العدد إلى ٢٣,٥٠٨. إضافة إلى ذلك، احتجزت قوات الأمن العراقيّة ٢١,٣٢٧ عراقيًّا. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد إلى حدّ كبير[٥].

ويشرح برادي توماس هينير أن أثر إنشاء حرب السجن الأميركيّة العابرة للحدود هذه، سيفسح في المجال أمام استثمار رأس المال الأميركي في الخارج، وسيحيّد المقاومة القائمة في أراضٍ أخرى ضدّ نشوء الحكم الاستعماري الأميركي[٦]. وبالفعل، توقعت آيمي كابلان، ردًّا على الكشف عن التعذيب المنهجي في أبو غريب وخليج غوانتانامو، مستقبلًا تهيمن عليه «مستعمرة عائمة» طبيعيَّة، «يعتمد» الأمن الوطني فيها «كثيرًا على تكاثر هذه المساحات المتحركة والغامضة بين المحلي والأجنبي»[٧].

(١) المصدر نفسه.

(٢) judith Butler, Precarious Life, London: Verso, 2004, 53.

(٣) Suzanne Goldenberg, More Than 80,000 Held by US since 9/11 Attacks in Washington', Guardian, 18 November 2005.

(٤) Walter Pincus, US Expects Iraq Prison Growth Crackdown Likely to Mean More Inmates at 2 Detention Centers, Washington Post, 14 March 2007.

(٥) Gregory, The Rush to the Inmate, 2008.

(٦) Heiner, The American Archipelago, 85.

(٧) Amy Kaplan, Violent Belongings and the Question of Empire Today: Presidential Address to the American Studies Association, Hartford, Connecticut. October 17. 2003, American Quarterly 56: 1, 2004, 14.

في هذه الأثناء، وفي مدن الجنوب العالمي الواسعة، أُعلنت حرب إنفاذ الأمن على المستوطنات غير الشرعية، فصارت عمومًا تدمَّر، وتمَّحى، أو تحاط بحدود عسكريّة بسبب التهديد الذي تشكله على الجسم السياسي، أو الصحة العامة، أو على تحقيق هدف المدينة ليُنظر إليها على أنها عالميّة، وعالية التكنولوجيا، وحديثة أو جذابة للعالم الأوسع[١]. وكما أشار لوييك واكانت، تعليقًا على عنف الدولة ضدّ أحياء ريو دي جانيرو أو ساو باولو الفقيرة، وحيث تلجأ دول كثيرة إلى استراتيجية «الاحتواء العقابي» تجاه المدن غير الرسمية، هي «إدارة السكّان المحرومين والمهانين في المدينة الاستقطابية في عصر الليبرالية الجديدة المنتصرة»[٢].

بحسب واكانت، تخدم المدن البرازيلية خصوصًا، لـ«الكشف عن تاريخ العواقب كاملةً، الناجم عن قانون العقوبات، للتخلّص من مخلّفات بشريّة في مجتمع يغرق في عدم الأمان الاجتماعي والجسدي». ويناقش أن «مجالات اختبار» الدولة الليبرالية الجديدة، من مثل الأحياء البرازيلية الفقيرة، والفيتوات الإفريقيّة الأميركيّة، والضواحي الباريسيّة، وغيرها من مواقع تصرّف الرأسماليّة بالفائض البشري أو تخزينه، هي الأماكن التي توجد فيها نماذج حرب إنفاذ الأمن، حيث يتم «في شكل ملموس، تجميعها، وتجربتها واختبارها»[٣]. وشرحت ناومي كلاين أن اختبارات إسرائيل في حصار سكان غزّة والضفة الغربية كلهم، تؤدي دورًا مماثلًا[٤]. وفي مدينة شانديغاره الهندية أيضًا، ينبغي الآن لسكان الأحياء الفقيرة «تقديم تفاصيل عن بصماتهم وصورهم، والتعرف إلى وجوههم وأصواتهم وتواقيعهم وأشكال أيديهم» لنظام الهوية البيومترية الذي لن يشمل بقيّة سكان المدينة[٥].

(١) Stephen Graham, Postmortem City: Towards a New Urban Geopolitics, City, 8: 2, 2004

(٢) Loic Wacquqnt, The Militarization of Urban Marginality, 56.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Klein, Shock Doctrine.

(٥) Biometric Test: Residents Stage Demonstration, Times (India) 30 March 2006.

وفي حالات قصوى، تحاول القوات شبه العسكريّة المعبَّأة لحروب إنفاذ الأمن الداخليّة، فرض حدود سياسية حيوية داخلية جديدة، ترتكز على إنكار حقوق الأقليّات العرقيّة في المواطنية أو القانون الإنساني الدولي[١]. وتشمل لائحة الأمثلة الناتجة من نتائج حالات الاستثناء الداخلية، لعل أبرزها التهميش المنهجي لفقراء نيو أورلينز الأفارقة الأميركيين عام ٢٠٠٥، وإمكان التخلص منهم[٢]. مثال معبّر آخر، قمع سكان ضواحي باريس المنتقلين إلى وسط باريس بعد أعمال الشغب الكبيرة عام ٢٠٠٥، وقد تميز بانتشار خطاب عن وجود «البرابرة» داخل بوابات، ليس المدينة فحسب، وإنما أيضًا المدينة الأيقونيّة للحداثة الغربيّة[٣]. مثال لافت آخر، استخدام تكتيكات الأسلوب الإسرائيلي «أطلق لتقتل» لتطبيق سياسات الحدود الداخلية الجديدة، التي أدت إلى مقتل جان شارل دو مينيزيس في إحدى محطات قطار الأنفاق في لندن في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥[٤]. أخيرًا، وفي إيطاليا، تكشف محاولات حكومة برلوسكوني لما بعد العام ٢٠٠٨، في تعبئة الأفراد الغجر ومخيماتهم وتسجيلهم ومحوهم، عن خطر استحواذ الفاشيين الجدد على الديمقراطيات الليبرالية في مطلع القرن الحادي والعشرين[٥].

وجوه الإرهاب

في الممارسات التي تحاكي تقنيات مكافحة التمرد الحضرية في شوارع

(١) انظر Georgio Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, Stanford: Stanford University Press, 1998.

(٢) Giroux, Reading Hurricane Katrina, College Literature 33: 3, 2006, 172.

(٣) Jason Burke, Bustling Gateway to Paris Becomes the Brutal Frontline in a Turf War, Observer, 20 April 2008.

(٤) Nick Vaughan-Williams, The shooting of Jean Charles de Menezes: New Border Politics, Alternatives 32, 2007, 177-195.

(٥) انظر Seumas Milne, This Persecution of Gypsies Is Now the Shame of Europe, Guardian, 10 July 2008.

بغداد، تخضع اليوم أحياءٌ كاملةٌ من المدينة وأنظمة بنيتها التحتيّة، للتدقيق البصري الإلكتروني عن بعد. وتخطت المملكة المتحدة كل الحدود، لتصير نموذجًا لـ«مراقبة المجتمع» الأكثر خزيًا، من خلال انتشار أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة المتطورة. فيما تثبّت هذه الأنظمة، سريعًا عبر المدن العالمية، فهي تغطّي، في كثافة، المدن البريطانية أكثر من أي مدينة في دولة أخرى. وتعتمد الكاميرات الأربعة ملايين ونصف المليون، للدوائر التلفزيونية المغلقة والمنتشرة في المملكة المتحدة في عملها، وفي شكل كبير، على اجتهاد العاملين من البشر. ولم تمنع الدلالة الواضحة في عدم فاعليتها، إضافة إلى كلفتها المرتفعة[1]، من وصف هذه الأنظمة بأنها «العيون» الوديّة «في السماء»، التي تدرأ تهديدات لا تعد ولا تحصى عن الحياة الحضرية البريطانيّة. وعلى الرغم من أن هذه الكاميرات كانت عاجزة، على ما يبدو، عن منع المفجّرين من ارتكاب الفظائع في وسائل النقل اللندنية في ٧ تموز/يوليو العام ٢٠٠٥، فإن الإسقاط في رسم التدقيق بواسطة مجموعة من العيون الإلكترونية على أنه حميد ظاهريًّا (وإلهي تقريبًا) تكثّف في الواقع خلال مرحلة الحرب على الإرهاب.

أعقب التجارب الأولى من برمجيات التعرّف إلى الوجه في نيوهام، وبيرمنغهام، وتاميسايد، ومانشستر وغيرها، تحول إلى الدوائر التلفزيونية المغلقة الرقمية التي تستخدم خوارزميات كمبيوتر لإجراء عمليات البحث الآلي عن الأفراد المنصوص عليهم، أو السلوكيات، وهي تكتسب زخمًا. ويثبت هذا التحول مرة جديدة أثر البُمرنج، بما أنه يطبّق بالتوازي تجارب التعرف إلى الوجه والدوائر التلفزيونية المغلقة الذكية،

---

(١) انظر على سبيل المثال، Stephanie Leman-Langlois, The Myopic Panopticon: The Social Consequences of Policing Through the Lens, Policing and Society 13: 1, 2002, 43-58, and The Nacro Report on CCTV Effectiveness, 1999، موجود على www.crimereduction.homeoffice.gov.uk/cctv, وKate Painter and Nick Tilley, eds., Surveillance of Public Space: CCTV, Street Lighting and Crime Prevention, Crime Preventions Studies vol. 10, New York: Criminal Justice Press, 1999.

لتهدئة التمردات الحضرية في العراق (راجع المناقشة التمهيديّة لـ«مناطق قتال ترى» في الفصل الخامس، صفحة ٢٥٩)[١].

وعلى الرغم من أن معوقات تقنية كثيرة ما زالت تمنع نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة الثلاثية الأبعاد من العمل في شكل فاعل في شوارع المدن، تُجرى أبحاث واسعة وتطوير لحلّ هذه المشكلات ـ وكجزء من استكشاف أوسع من ذلك بكثير، تدعمه وتموله غالبًا الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة من ضمن حربهما على الإرهاب، تُستخدم أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة «الذكية» لتعقب ملايين الأشخاص في الزمان والمكان. ويسمّى هذا، في اللغة الصناعية، «التتبع المكاني الزماني المتعدد النطاقات» والمرتكز على «تحليلات الفيديو الذكيّة»[٢].

وتعتمد هذه الملاحقة المتطورة على «الجُزُر» المترابطة للجيل الأول من الدوائر التلفزيونية المغلقة من ضمن أنظمة متكاملة وواسعة النطاق، وتستخدم خوارزميات كمبيوتر للبحث ٧/٢٤ عن سلوكيات، وتحركات، وكائنات وأشخاص مصنفين خطرين أو منحرفين. وهنا، تقوم الكمبيوترات بالمراقبة، لا مشغِّلو الكاميرا. وعندما يتعرّف النظام إلى وجه بشري في موقع محدّد، مثلًا، يمكنه بناء تقويم على مرّ الزمن

(١) تُحاول أيضًا برامج البنتاغون «الجيل المقبل للتعرّف إلى الوجه» (Next Generation Face Recognition) تطوير نظم يمكن أن تعمل في شوارع المدن المفتوحة أو «البيئات غير المنظّمة»، وأن تستخدم مسبقًا ما وصفته «وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة في الدفاع» بأنه «صور ثلاثية الأبعاد وتقنيات معالجة، ونظم تعرّف إلى الوجه من الأشعة ما تحت الحمراء وصور متعددة الأطياف». والهدف هنا هو إنتاج أنظمة تعرّف إلى الوجه قويّة لتحدّد الفروقات بين صور الوجه بمرور الزمن (شيخوخة) والاختلافات في الوضعيّة والإضاءة والتعبير. وتطور مثلًا القوات الأميركيّة الخاصة والوكالة المذكورة أعلاه أنظمة دوائر تلفزيونية مغلقة ثلاثية الأبعاد للتعرّف إلى الوجه، تخصّص للاستعمال في شوارع المدن المفتوحة بدلًا من «نقاط العبور» في المطارات. احتمالٌ للبمرنج الفوكودي، قد يستعمل هذه الأنظمة في النهاية «الجيش، وإنفاذ القانون وقطاع السوق التجارية». كل المعلومات الواردة بين هلالين من أرشيف SI-TIS، «نظام تصوير الوجه الثلاثي الأبعاد»، موجود على www.dodsbir.net.

(٢) انظر Arun Hampapur, Lisa Brown, Jonathan Connel, Ahmet Ekin, Norman Haas, Max Lu, Hans Merkl, Sharath Pankanti, Andrew Senior, Chiao-Fe Shu, and Ting Li Tian, Smart Video Surveillance, IEEE Signal Processing Magazine, March 2005, 38-51.

عن النشاطات «الطبيعية» للناس في ذلك الموقع. وأي سلوك أو حدث يعدّ «غير عادي» أو «غير سوي» في الموقع نفسه، من مثل وصول راكب دراجة هوائية إلى مساحة مخصصة لمواقف السيارات، سيتم عندذاك أوتوماتيكيًا التعرف إلى التهديد المُحتمل، واستهدافه.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تدّعي المجموعات الصناعيّة واللوبيات في شكل واسع أن «لو نُشرت تكنولوجيتنا [في التعرف إلى الوجه في المطارات الأميركية في ٩/١١] لكان على الأرجح تمّ التعرف [إلى الإرهابيين]»(١). ونتيجة لذلك، استعمرت الدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرّف إلى الوجه بسرعة نقاط المرور المُراقبة كلها، خصوصًا جواز سفر المطار ودوريات الأمن والأحداث الرياضية الرفيعة المستوى. وكما تَعِد اللوبيات، ستثبت هذه التكنولوجيا «فاعليتها» في ملاحقة الأشخاص الأشرار، عن بعد، وفي الوقت المناسب، لتتحدّى جهودهم في التنكّر. ويَعِد تقرير لـ«فيزيونيكس»، المصنّع الرائد، بأن تكنولوجيات التعرّف إلى الوجه لن تقوم بأقل من «حماية... الحضارة من وجوه الإرهاب»(٢). ومن شدة إعجابه بهذه المقارنة المبالغ فيها، أعلن الأنتربول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنه يسعى إلى تطوير نظام دولي للدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرّف إلى الوجه، لتُدمج في عمليات الفرز عبر الحدود الرئيسة(٣).

التكثيف الدراماتيكي في الاستثمار والأبحاث حيال الدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرف إلى الوجه بعد ٩/١١، استغل تمامًا فكرة ما سمّته كيلي غايتس «العدو الآخر غير المتبلور، والعرقي والوثني الذي دخل الأرض الوطنية والخيال الوطني»(٤). وبدأ

(١) Tom Colasti, chief executive of Visage Technology cited in Kelly Gates, Identifying the 9/11 «Faces Of Terror», Cultural Studies 20: 4, 424.

(٢) المصدر نفسه، ٤٢٦.

(٣) Owen Bowcott, Interpol Wants Facial Recognition Database to Catch Suspects, Guardian, 20 October 2008.

(٤) Gates, Identifying the 9/11 «faces Of Terror», 424, 434.

السباق لتطوير أنظمة تتناسب و«أمة الآخر الجديد «المجهول الهوية»»، أي الشعب ذي «المظهر الشرق الأوسطي»[1]. وقابَلَ بحث الاختصاصيين التكنولوجي عن نظام موسّع وموزّع لتعقب صور المشتبه فيهم الممسوحة بيومتريًا، فكرة تعمّمت من خلال الذعر المعنوي الفائض في وسائل الإعلام الوطنية، وهي أن «بعض الوجوه قد تكون بطبيعتها «وجوهًا للإرهاب»، وأن الأفراد يجسّدون الإرهاب أو الشّر في وجوههم». وهذا، كما تناقش غايتس، «لا يمكن أن يساعد، وإنما يستدعي خطابًا مذعورًا من الغيرية العرقية»[2].

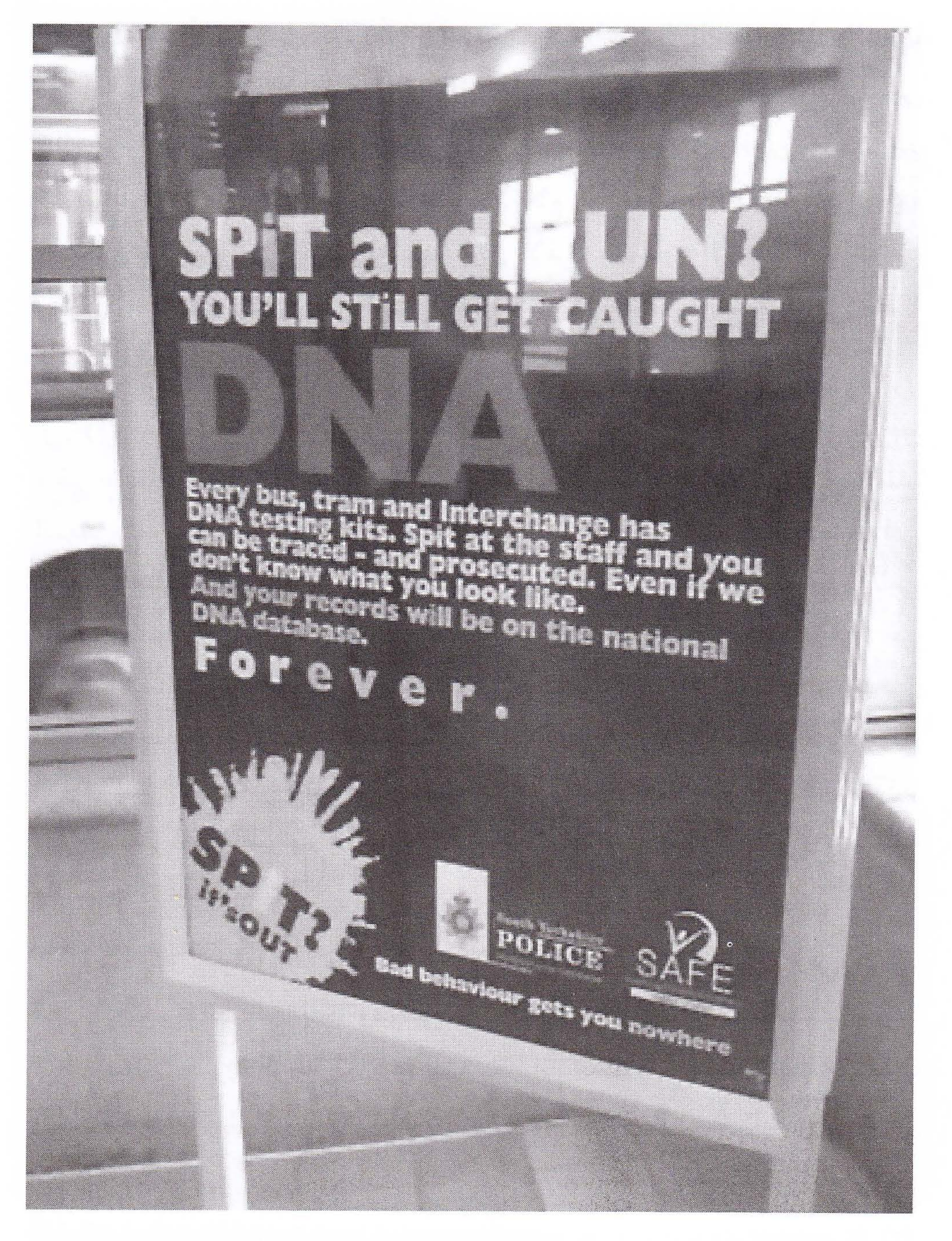
وقد يمثّل تَوَقُّع دوائر تلفزيونية مغلقة «ذكيّة»، تبحث في استمرار عن عناصر «غير طبيعية» أو «مهدّدة» عبر المدن والدول، في نهاية المطاف، انهيار المبدأ المعمّر للمجهوليّة الحضريّة. إذا تمّ، في نجاح، تخطّي الصعوبات التقنيّة التي تعوق، راهنًا، استعمال هذه التكنولوجيات، يعني هذا أن طاقم العاملين في الأمن وإنفاذ القانون سيتمكّن قريبًا، عن بعد وفي الخفاء، من تحديد هوية الأفراد عبر قواعد البيانات وملاحقتهم، في استمرار، أنّى ذهبوا. ويرى فيل أغري أن التحول إلى الملاحقة الاجتماعية الواسعة باستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرّف إلى الوجه، يشير إلى «تغيّر هائل في مفهوم مجتمعنا للإنسان»: «قد يجد» الناس، كما يقترح، «غرباء يخاطبونهم بالاسم»[3] في خلال لقاءات عابرة في شوارع المدينة والمساحات التجارية.

وكما كان متوقعًا، تستغل الأنظمة الاستبدادية، من مثل الصين، وفي سرعة، هذه التكنولوجيات الجديدة. وتتوخى خطة الدولة «الدرع الذهبية الصينية» ربط قواعد بيانات صورة الوجه المركزية للشعب البالغ عدده ١,٥ مليار، بأنظمة التعقب المتكاملة للدوائر التلفزيونية المغلقة، التي تغطّي المدن الرئيسة كلّها. وتوجد في

(١) المصدر نفسه، ٤٢٤, ٤٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ٤٢٤.

(٣) Phil Agre, Your Face Is Not a Bar Code: Arguments Against Automatic Face Recognition in Public Places, Whole Earth 106, 2001, 74-77.



الرسم ٤/٨ إشعار يعلن أهمية اختبار الحمض النووي واستعماله لردع السلوك غير الاجتماعي في وسائل النقل العام في شيفيلد، المملكة المتحدة.

شينزين وحدها، ويبلغ عدد سكانها تقريبًا عشرة ملايين، نحو مليوني كاميرا[1]. كذلك جدَّت الحكومة البريطانية بالسّير في هذا الركب. وقد دعا تقرير لوزارة الداخلية البريطانية إلى القيام بأبحاث «تحدّد متطلبات الشرطة وقطاع الأعمال إلى قاعدة بيانات وطنية عن صور الوجه»[2]، قد يتمّ ربطها بقاعدة بيانات معادلة لمعلومات عن قزحية العين، والحمض النووي وبصمات الأصابع؛ وسيُبنى كل ذلك على قاعدة البيانات الموجودة لصور جوازات السفر البيومترية. وإذ يتم التجاوب لإجراء اختبارات الحمض النووي في حالات جنح بسيطة في المملكة المتحدة (الرسم ٤/٨)، يبقى القلق الأبرز أن تصبح قاعدة البيانات البيومترية الوطنية الشاملة وسيلة تُشّن من خلالها حرب إنفاذ الأمن، وتتجدد السلطويّة.

«خطوط الاستواء السياسيّة» الحضريَّة

تميل النزعة إلى تحديد المدن بيومتريًا، لأن تكون أكثر تقدمًا، حيث تمرّ الحدود الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة، وتتشكّل المجمّعات الحضرية. وتقدّم هذه حالات نموذجية لحرب إنفاذ الأمن، لأن الاعتماد المتبادل في حياة المدينة يسوده التوتّر في شكل مستمر مع الآخرية العرقية وتصلّب التخوم بين الامتياز والفقر.

فالمجمّع الحضري لسان دييغو ـ تيجوانا مثلًا، القائم على الاعتماد المتبادل، تقسمه العسكرة السريعة للحدود الأميركية ـ المكسيكية. ويتبع هذا ما سمَّاه تيدي كروز «خط الاستواء السياسي»، الذي يفصل الشمال العالمي عن الجنوب العالمي. وإنما يبدو هنا بمنزلة مزية معمارية لنموِّ المدينة السريع، أكثر منه فكرة تجريدية جيوسياسيَّة (الرسم ٤/٩). ويسيّج، راهنًا، هذا الحدّ الحضري والوطني والعالمي بـ«سياج ظاهري» يتكون من مجموعة من أجهزة الاستشعار، وكاشفات الحركة،

(١) Naomi Klein. Police State 2.0, Guardian, 3 June 2008.

(٢) ذكر في Ian Brown, Privacy & Law Enforcement, report for the UK information Commissioner Study Project, 2007.

وكاميرات الأشعة ما تحت الحمراء، وأبراج المراقبة وطائرات من دون طيّار» قدمتها «بوينغ» وشركة الدفاع الإسرائيليّة «إلفيت»(١).

وتعرض حدود مدن «حصن أوروبا» لبنًى مماثلة سعيًا إلى الرقابة. وقدر الصليب الأحمر عام ٢٠٠٧، أن ما بين ألفي إفريقي وثلاثة آلاف يغرقون كل عام وهم يحاولون العبور من إفريقيا إلى برّ إسبانيا وجزر الكناري(٢). وأمام هذا الواقع، ليس مفاجئًا أن يصف النقّاد الحدود المعسكرة على طول خط الاستواء السياسي في العالم بين الشمال والجنوب، بـ«جدران الموت الخفيّة»(٣). وكما كتب بين هايز وروش تاسّ «تدافع» عن الاتحاد الأوروبي اليوم، في وجه هؤلاء الفارين من الفقر والدمار، أجهزة هائلة، تشمل ألغامًا أرضية مزروعة على طول الحدود اليونانية ـ التركية، وزوارق حربية وطائرات عسكرية تقوم بدوريات في المتوسط وعلى ساحل غرب إفريقيا، وحرس الحدود السَّريعي المبادرة في إطلاق النار، وسياجات الأسلاك الشائكة حول الجيوب الإسبانية لسبتة ومليلة في المغرب»(٤). إضافة إلى ذلك، تُنشر اليوم طائرات من دون طيار من خلال كونسورتيوم يرأسه «داسّو للطيران»، المصنّع الأوروبي الأكبر لطائرات القتال، لاستهداف أجساد «المهاجرين غير الشرعيين»(٥).

(١) Ben Hayes and Roche Tasse, Control Freaks: «Homeland Security» and «Interoperability», Different Takes 45, 2007, 2.

(٢) Graham Keeley, Grim Toll of African Refugees Mount on Spanish Beaches, Observer, 13 July 2008.

(٣) Sebastien Cobarrubias, et al., Delete the Border! New Mapping Projects, Activist Art Movements, and the Reworking of the Euro-Border, paper given at the Association of American Geographers Congress, Chicago, 2006.

(٤) Hayes and Tasse, Control Freaks.

(٥) المصدر نفسه.



الرسم ٤/٩ نظرية المهندس المعماري تيدي كروز عن «خط الاستواء السياسي العالمي»، وظاهرته المعمارية في العسكرة السريعة إلى سان دييغو ـ تيجوانا (نقطة تفتيش سان إيزيدرو).

«جيوش تطفو على السطح»، ومناطق خضر متنقلة

يبلغ التحويط بالجدران والحصار والاعتقال الوقائي حدوده القصوى عند «حالات الطوارئ» التي تفرض سيطرتها الآن عندما تعقد القمم السياسية، والأحداث الرياضية العالمية، والعروض الرفيعة المستوى. وهنا، محاكاةً لـ«حلقات الفولاذ» في شأن النوى المالية من مثل «مدينة لندن»، تحوّل الاستراتيجيات الأمنية أحياء المدن المفتوحة «جزرًا أمنية» موقتة ومتنقلة، تعجّ بالقوات شبه العسكريّة والنطاقات العسكرية وحتى الصواريخ الأرضية الجوية[1]، بما يذكّر بـ«المنطقة

(١) Wood and Coaffee, Security Is Coming Home, 503-517.

الخضراء» العسكرية في بغداد، التي اقتطعت للمساعدة على حماية قوات الاحتلال والصحافيين الغربيين من العنف الدائر خارجها.

تشمل الأمثلة النموذجية عن هذه المناطق الخضر المتنقلة «معركة سياتل» عام ١٩٩٩، ومواجهات جنوى عام ٢٠٠١، والانتفاضات في أثناء انعقاد «المنتدى الاقتصادي العالمي» في كانكون عام ٢٠٠٣ (الرسم ٤/١٠). وتُظهر هذه الحالات استخدام التكتيكات العسكرية في القيادة والسيطرة، لتنظيم جغرافيات محددة، في إحكام، التي سمّاها ستيف هيربرت «حال تطويق الاحتجاج»[١]، حيث «يُسيطر على التعبير المعارض لأحداث مهمة، باستراتيجية إقليمية: يحظّر في بعض المناطق، وينحصر في أخرى». وتُشَكّل المناطق الخاصة مناطق «الولوج إليها مقيد» و«الاحتجاج فيها محظور» (الرسم ٤/١١). وتحاول فرق الشرطة العسكرية - في عنف غالبًا - حصر المحتجين أوقاتًا طويلة في مساحات لا يمكنهم من خلالها الظهور في وسائل الإعلام، وتكون فرصهم معدومة في إيصال رسائلهم السياسية؛ وتستكمل الشرطة غالبًا عملها باعتقالات استباقية أو فرض حظر على الحق في الاحتجاج[٢]. هذا ما وصفه المهندس المُدُني روبرت وارن بـ«جيوش تطفو على السطح»[٣]، فهم سمة من سمات معارك شبه القرون الوسطى الحضرية التي تحوط اليوم القمم الرئيسة لمجموعة الثماني، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وقد قتلت هذه القوات في جنوى متظاهرًا، وأوقعت إصابات بالغة بآخرين كعقاب جماعي، متأثرة بأيديولوجيات فاشية، وربما ببعض الأفراد[٤].

(١) Steve Herbert, The battle of Seattle' Revisited: Or, Seven Views of a Protest-Zoning State, Political Geography 26, 2007, 601-19.

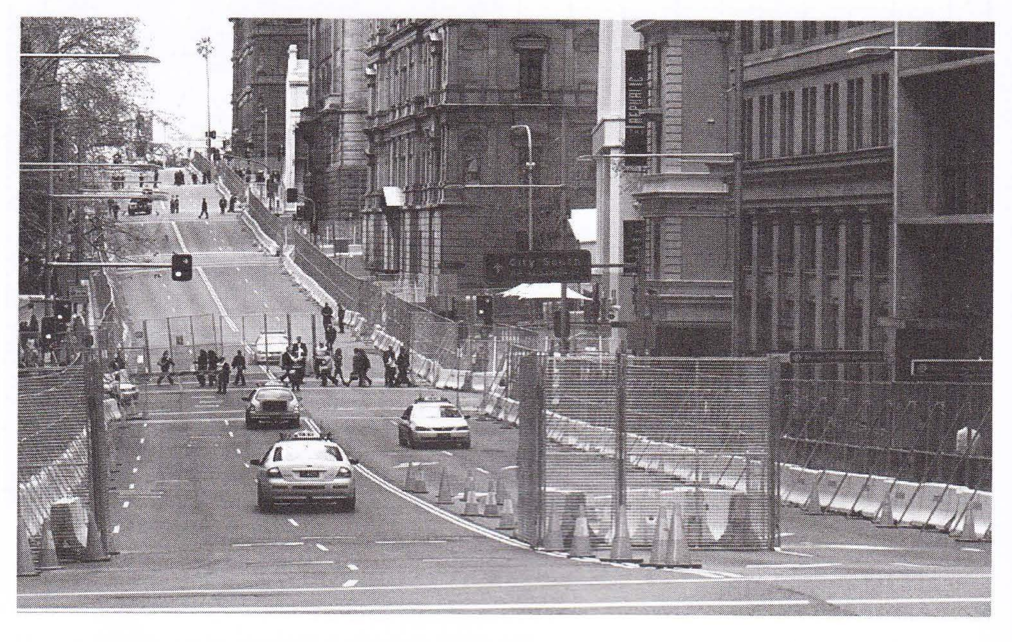
(٢) Don Mitchell and Lynn Michell Staheli, Permitting Protest: Parsing the Fine Geography of Dissent in America, International Journal of Urban and Regional Research 29, 2005. 796-813.

(٣) Robert Warren, City Streets-the War Zones of Globalization: Democracy and Military Operations on Urban Terrain in the Early 21st Century, in Graham, ed., Cities, War and terrorism, 2004, 214-230.

(٤) Kick Davies, The Bloody Battle of Genoa, Guardian, 17 July 2008.



الرسم ٤/١٠ الاحتجاجات على العولمة عام ٢٠٠٣ في أثناء انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في كانكون، مكسيكو.

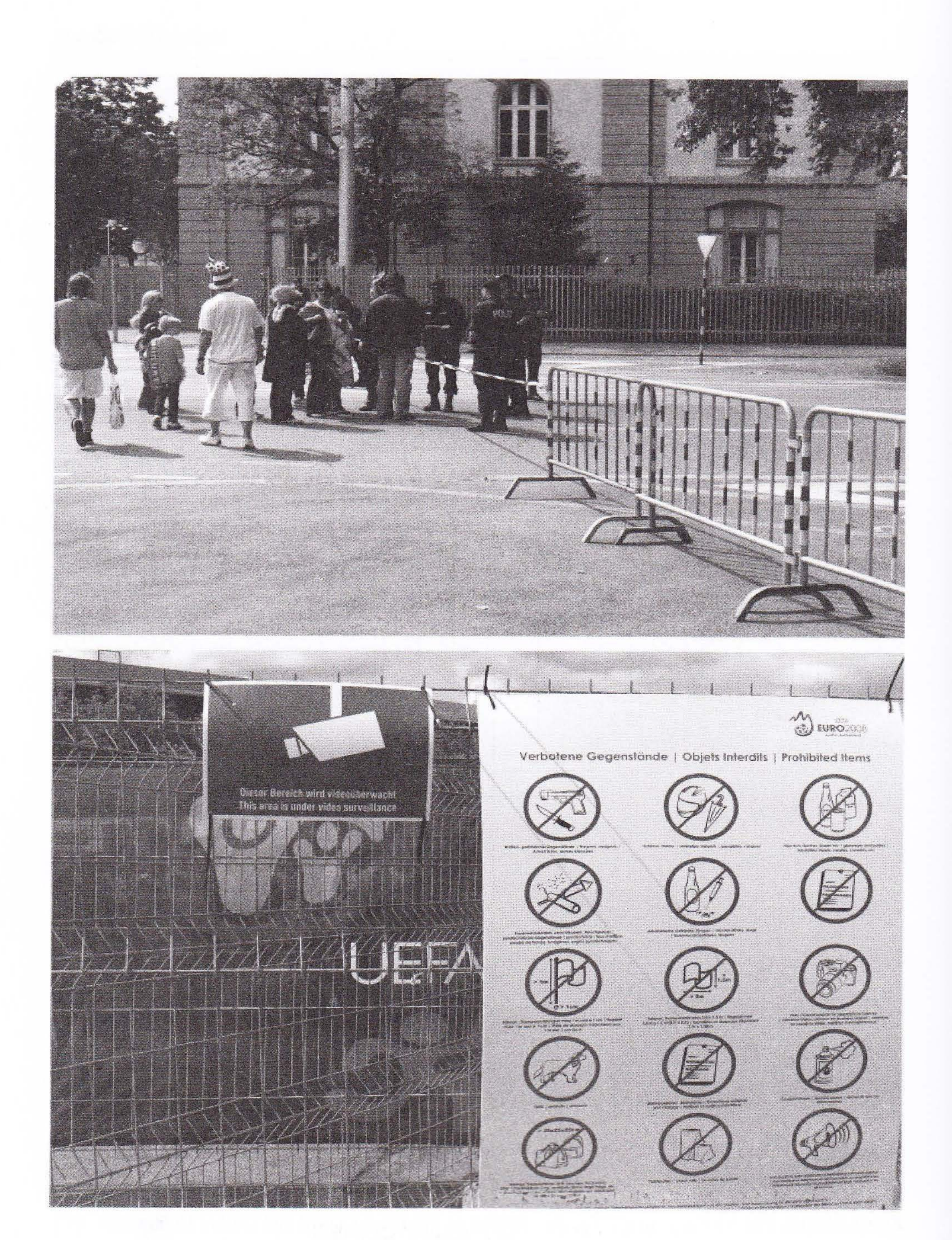


الرسم ٤/١١ «حال تطويق الاحتجاج»: إعادة تنظيم وسط سيدني من خلال سلسلة من نقاط العبور، وهي جزء من العمليات الأمنية لقمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

		منظمة التجارة العالمية ١٩٩٩ سياتل	صندوق النقد الدولي واشنطن دي سي	المؤتمر الوطني الجمهوري ٢٠٠٠ فيلادلفيا	المؤتمر الوطني الديمقراطي ٢٠٠٠ لوس أنجلس	احتفال التنصيب الرئاسي ٢٠٠١ واشنطن دي سي	المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٢ نيويورك سيتي	مناهضة الحرب ٢٠٠٣ بورتلاند، أوريغون	صندوق النقد الدولي ٢٠٠٢ واشنطن دي سي	مناهضة الحرب ٢٠٠٣ نيويورك سيتي	منطقة التجارة الحرة لأميركا ٢٠٠٣ ميامي	مجموعة الثماني ٢٠٠٤ سي آيلاند، جورجيا	المؤتمر الوطني ٢٠٠٠ بوسطن	المؤتمر الوطني الديمقراطي ٢٠٠٤ نيويورك سيتي	احتفال التنصيب الرئاسي ٢٠٠٥ واشنطن
الخطوط القانونية	إصدار المراسيم، إعلان «حال الطوارئ» المستخدم لمنع التجمعات									x	x	x			
	تأخر إصدار التصاريح									x		x		x	
	إنهاء حال على غير الوجه الصحيح				x						x				
	اعتقالات وقائية/ خاطئة/ جماعية	x		x	x		x		x		x			x	
	توقيف صحافيين/ اعتراض قانوني/ مسعفون	x	x		x		x	x	x		x			x	
	اعتقال لأوقات طويلة	x		x			x		x	x	x	x		x	
	كفالات باهظة	x		x	x										
	توقيف أو تفتيش أو اعتقال بطريقة عشوائية				x						x	x			
الخطوط المكانية	مناطق لـ «التعبير الحر» مناطق يُمنع فيها الاحتجاج	x			x		x			x	x		x		
	تقييد وصول المتظاهرين إلى موقع الاحتجاج	x			x	x	x			x	x	x		x	x
	الحد الأقصى للمنطقة الأمنية/ التحصين					x	x			x	x	x	x		
	الحواجز المتنقلة والمعسكرات الدائرية المحيطة بها									x				x	
	إغلاق مناطق مراكز الأعمال في المدينة	x			x						x	x			x
خطط الترهيب	إجراء التدريبات وسط العامة						x					x	x	x	
	عرض وسائل الإعلام للأسلحة، التكتيكات				x		x					x	x	x	
	عرض ضخم للقوة في الشوارع				x		x				x	x	x		x
	نشر القوات الأميركية المسلحة في الشوارع	x							x			x	x		
	طائرات الهليكوبتر أو ناقلات الجند المدرعة	x			x		x				x	x	x		x
	مراقبة منازل الناشطين		x				x					x	x	x	
	دهم أمكنة اجتماع الناشطين		x	x	x						x				

منظمة التجارة العالمية؛ صندوق النقد الدولي؛ المؤتمر الوطني الجمهوري؛ المؤتمر الوطني الديمقراطي؛ احتفال التنصيب الرئاسي؛ قمة المنتدى الاقتصادي العالمي؛ قمة منطقة التجارة الحرّة لأميركا؛ قمة مجموعة الثماني.

الرسم ٤/١٢ خطط قانونية، ومكانية وترهيبية تستخدمها الشرطة الأميركية لضبط التظاهرات الحضرية الرئيسة، ١٩٩٩-٢٠٠٥.



الرسم ٤/١٣ طوق أمني وحاجز حول الملعب الذي أقيمت فيه البطولة الأوروبية لكرة القدم عام ٢٠٠٨.

يشرح غان غولان أن عسكرة الشرطة، التي تدعمها تحقيقات متلاعبة لوسائل الإعلام تسيء إلى المحتجين بصفة كونهم جحافل عنيفة من الفوضويين أو الإرهابيين، تهدّد بقطع روابط العلاقة التاريخية بين الديمقراطية والمدينة. ويظهر الرسم البياني ٤/١٢ الذي أعدّه، أن عمل الشرطة في خلال التظاهرات الحضرية الرئيسة في الولايات المتحدة اليوم، يستدعي روتينيًا حالات طوارئ وقائية كأساس لتعطيل الحقوق الدستورية، والقبض على المتظاهرين قبل ارتكابهم أيّ جرم، واعتقال الصحافيين المتعاطفين معهم[١]. يستخدم عمل الشرطة لضبط التظاهرات اليوم، وفي شكل روتيني، سلسلة كاملة من التقنيات المكانية الوقائية، تتآلف معها بدقة تقنيات التخويف.

وتشبه هذه العمليات، إلى حدّ كبير، تلك التي تحصّن الأحداث الرياضيّة الكبيرة من مثل الألعاب الأولمبية أو كأس العالم (الرسم ٤/١٣)[٢]. «تستدعي الآن التعبئة الجماهيرية لأحداث سياسية ورياضية وترفيهية ضخمة، فرض شروط الأحكام العرفية»، على ما كتب روبرت وارن[٣]. ولعل الهدف الأبعد من تشييد الجدران والسياجات وإقامة النطاقات الأمنية، غالبًا في المدن كاملة أو أجزاء منها حيث تنظّم العروض، يتركّز على إدارة العلامات التجارية العالمية والصور التلفزيونية، بقدر إبعاد المخاطر من المحيط (الرسم ٤/١٤)[٤].

---

(١) Golan, Closing the Gateways of Democracy.

(٢) انظر Kimberly Schimmel, Deep Play: Sports Mega-Events and Urban Social Conditions in the The Sociological Review 54: 2, 2006, 169-74. ما وراء الجهود الأمنية الضخمة، ترتبط أحداث الألعاب الأولمبية بحال تشبه الحرب في مستويات الطرد والمحو. على سبيل المثال، وفي أثناء التحضير لألعاب بايجينغ عام ٢٠٠٨، قُدّر أن أكثر من ١,٢٥ مليون فرد أجبروا على الانتقال بسبب أعمال البناء التحضيرية؛ وكان قُدّر أن يبلغ العدد ١,٥ مليون نهاية العام ٢٠٠٧». Bryan Finoki, An Olympic Dis-traction, 17 July 2008، موجود على subtopic.blogspot.com.

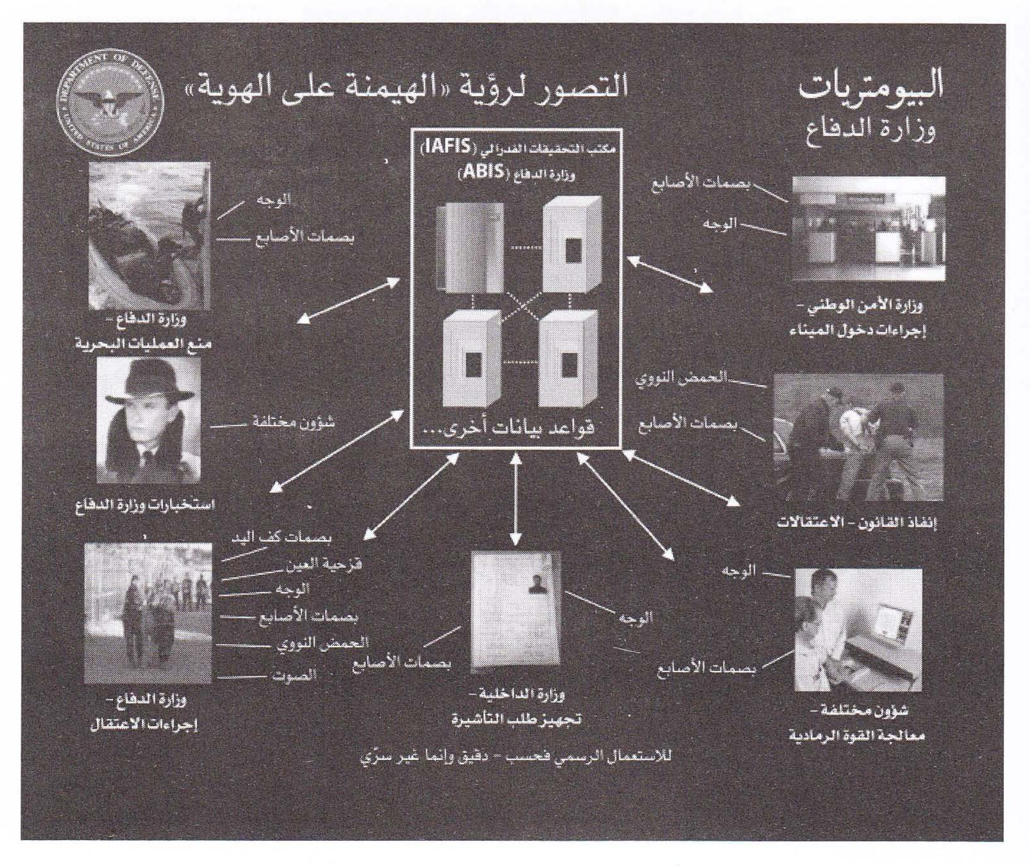
(٣) Rober Warren, The Military Siege of Urban Spaces as the Site of Local and Global Democratic Practice, paper presented at the Policing Crowds Conference, Berlin, 2006.

(٤) Francisco Klauser, FIFA Land™. Alliances Between Security Politics and Business interests for Germany's City Network, in Architecture of Fear.

استعمار المستقبل

ينبغي للقائد العسكري أن يكون قادرًا على العيش في المستقبل[١].

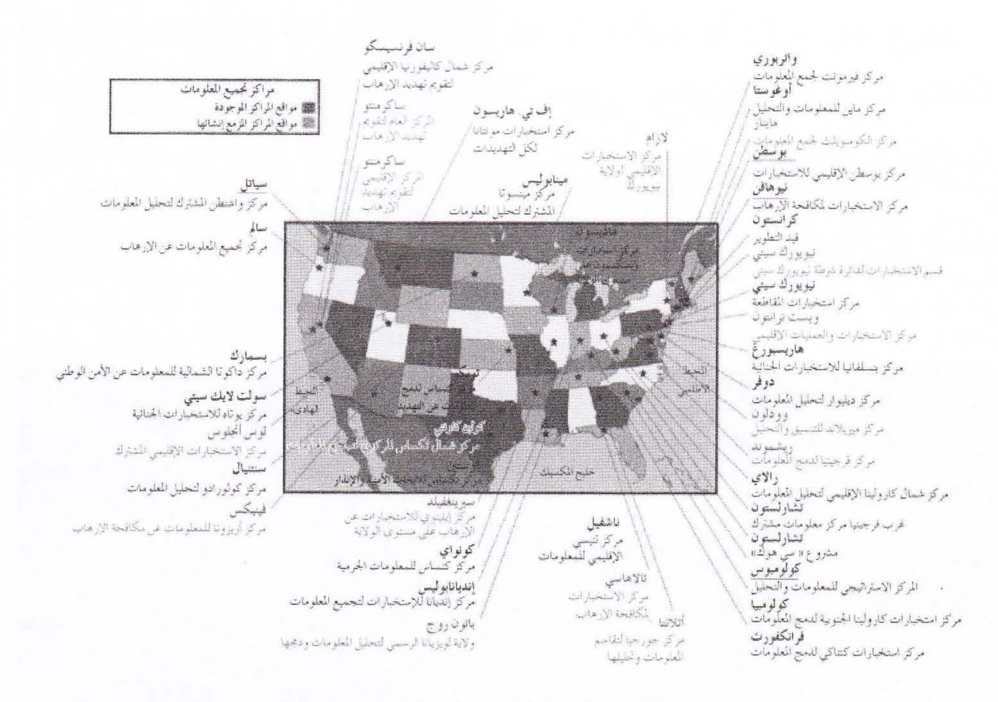
اليوم، وبعدما نُظّمت الحرب والأمننة الحضرية معًا، على الاستهداف الدائم لسلوكيات ومخاطر مستقبلية، من خلال تحليل ماضي مسارات المراقبة، تركزّ السلطة السياسية كثيرًا على الحاجة إلى خوارزميات كمبيوتر لتنهي، في جهد، كميّات من



الرسم ٤/١٤ رؤية وزارة الدفاع الأميركية في «هيمنة الهوية» عبر «الانصهار» المستمر لبيانات بيومترية تواكبها باستمرار معلومات من المواقع الدولية للاعتقال والحظر والسفر وإنفاذ القانون.

---

(١) Paul Phister and Igor Plonisch, Joint Synthetic Battlespace: Cornerstone for Predictive Battlespace Awareness, unpublished paper, Rome, NY: Air Force Research Laboratory/Information Directorate, 1.



الرسم ٤/١٥ مراكز «انصهار» بيانات التعدين الراهنة، والمخطط لإنشائها، في الولايات المتحدة.

البيانات. فإلى عدم الوضوح الزائد في التمييز بين العسكري والمدني، والداخل والخارج، «استقدم» تطوير هذه الخوارزميات «منطق الاستحواذ على المساحات الأكثر دنيوية وركاكة»[1]. فإدماج علامات التردد اللاسلكي في «البطاقات الذكية» لوسائل النقل العام، وبطاقات الولاء للعملاء، والسلع الاستهلاكية، وجوازات السفر، على سبيل المثال، تُنتج غلّة من المسارات التفصيلية للتحركات الشخصية، وهي نعمة لاستخراج بيانات التعدين لأغراض أمنية. وفي حالات كثيرة، تُسرّع هذه التكنولوجيات تكوين الجيوب الحضرية وتحصينها.

خوارزميات الكمبيوتر التي تستخرج، في استمرار، دفقًا من البيانات «مكّنت تخيّل اقتصاد عالمي مفتوح للشعوب المتنقلة، والأشياء والأموال، لا بدّ من أن يتوافق مع مرحلة ما بعد ٩/١١، ويؤدي إلى الدولة القومية الآمنة»، كما كتبت لويز

(١) Amoore, (Algorithmic War, Antipode forthcoming).

أمور[1]. وتعمل هذه التقنيات بتحديد جمعيات «متخفية» بين الناس، والمجموعات والمعاملات والسلوكيات. وهي تنتج، كما أشارت أمور، «نوعًا من «الاتهام بالترابط» الذي يتم في إطاره تحديد الأجسام الخطرة والمعاملات والتداولات وتعيينها». وتشمل نتائجه المباشرة تجميد الأصول الماليّة؛ واستهداف التحويلات الماليّة من المهاجرين؛ والحظر على قائمات الطيران؛ والاعتقال الاستثنائي عند الحدود أو التسليم[2].

يبقى العنصر الحاسم هنا، التكيف مع الممارسات التجارية لتعدين البيانات وتكهن التحليلات. كما في الدوائر التلفزيونية المغلقة «الذكية»، تبحث الخوارزميات في كميات البيانات الملتقطة عن أنماط تشير إلى ما هو غير عادي أو غير طبيعي، ثم تبحث عن «الهدف» من أفرادٍ ومعاملات وتدفقات تُعدُّ أنها تَحمل هذه الخصائص[3] (الرسم ٤/١٥).

وتدعم هذه الرؤى خطوات مثيرة جدًّا للجدل، في اتجاه ما سمّاه الجيش الأميركي «الدراية المستقبلية لساحة المعركة»[4]. وكانت القضية المخزية في هذا المجال عام ٢٠٠٣، عندما اقترح مستشار الأمن القومي يومذاك الأميرال جون بويندكستر، إنشاء مكتب «دراية مجموع المعلومات». هذا الاقتراح «وُضع لمحاربة الإرهاب عبر بيانات التعدين وتحليلات مترابطة، وباستغلال تكنولوجيات من مثل «التواقيع البيومترية للبشر» و«تحليل شبكة الإنسان». يعني هذا، من الناحية العملية، أن المكتب المذكور «سيحاول تحديد الإرهابيين بربط البيانات، ثم بالمسح لنشاط مشتبه فيه في السجلات المالية والطبية والحكومية والسفر لملايين الأميركيين»[5].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Collen McCue, Data mining and predictive analytics: Battlespace awareness for the war on terror, Defense Intelligence Journal 13: 1-2, 47-63.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Richard Pruett and Michael Longarzo, Identification. Friend Or Foe? The Strategic Uses and Future Implications of the Revolutionary New ID Technologies. unpublished paper, US Army War College, Strategy Research Project, Pennsylvania: US Army War College Carlisle Barracks, 2006.

رفض الكونغرس الأميركي عام ٢٠٠٣ اقتراح «دراية مجموع المعلومات» للجدل الهائل الذي سبّبه. ومع ذلك، لا تزال برامجه التأسيسية جارية؛ فُرِّقت، في بساطة، في مكاتب أخرى، لا تلفت الاهتمام. وأحد هذه البرامج، وهو كناية عن سلسلة شاملة من «مراكز الانصهار» المحلية والإقليمية، حيث سيتم التعدين المستمر لكميات من البيانات التي لا تعد ولا تحصى، بدأ إنشاؤه بالفعل (الرسم ٤/١٦)[١].

وأصبح واضحًا أيضًا، أن بيانات التعدين الجغرافية تدعم الرقابة الوقائية في الوطن والخارج. استُعمل هذا النظام ـ نظام «رايجل» في التنميط الجغرافي الذي طورته شركة الأبحاث البيئية في علم الجريمة، في فانكوفر ـ للبحث عن القناصة في واشنطن دي سي، عام ٢٠٠٢. وعام ٢٠٠٤، منح برنامج «التحالف التكنولوجي الوطني»، التابع للحكومة الأميركية، الشركة المذكورة أعلاه عقدًا لتوسيع نظام «رايجل» ليدعم الحرب على الإرهاب. وأواخر العام ٢٠٠٧، سبّب قسم شرطة لوس أنجلس ضجّة كبرى، عندما أعلن برنامجاً واسعاً لوضع خريطة عن مجموعات المسلمين الجغرافية فيها، كوسيلة لإجراء تحليلات منهجية للمخاطر.

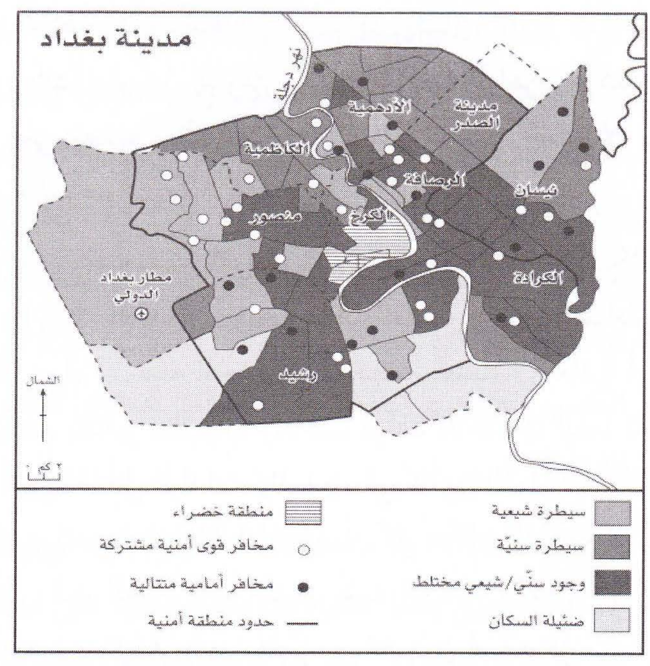
الحدود البيومترية

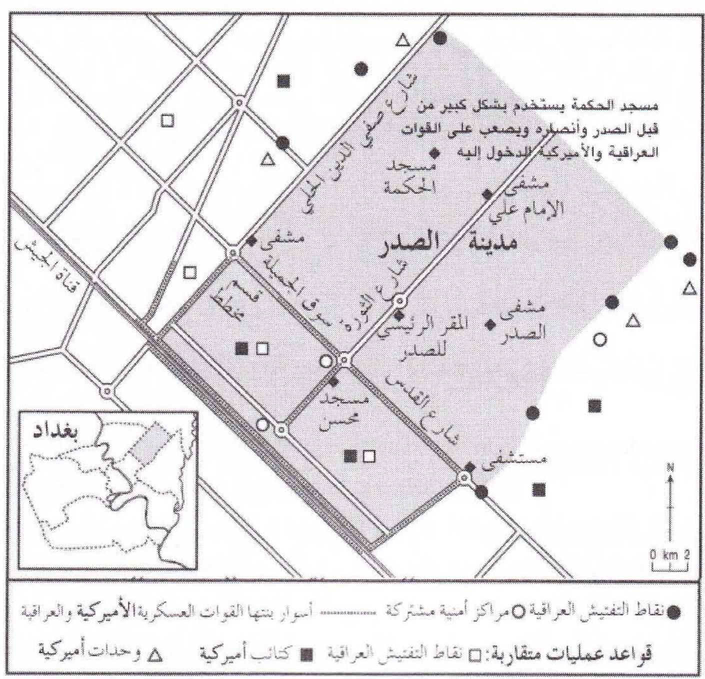
إذا صار الجسد كلمة سر، هل يبطل أن يكون جسدًا؟[٢]

إضافة إلى كل ما سبق عن تكنولوجيات الأمن التي تطمس الفروقات بين الداخل والخارج، والمدني والعسكري، تبرز التكنولوجيات البيومترية في التعرف إلى قزحية العين، والصوت، والمشية، والإصبع واليد. وكما مع الدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرف إلى الوجه، يكون الهدف هنا التغلب على فوضى المدينة، والتمويه والمجهولية فيها، بواسطة تكنولوجيات تحدّد الهوية بموضوعية، من خلال المسح

(١) Todd Masse, Siobhan O'Neil, and John Rolins, CRS Report For Congress Fusion centers: Issues and Options for Congress, 6 July 2007, Order Code RL34070.

(٢) John Measor and Benjmain Muller, Securitizing the Global Norm of Identity: Biometric Technologies in Domestic and Foreign Policy, Dahrjamailiraq.com, 17 September 2005.





الرسم ٤/١٦ إعادة تشكيل خريطة بغداد عام ٢٠٠٨ (أعلاه)، الجيوب الطائفية تفصلها الجدران ونقاط التفتيش؛ و(أدناه) خريطة مفصّلة عن النظام في مدينة الصدر.

الجسدي للمزايا الخاصة المفترضة في جسم كل إنسان. وإنما هذا مجرد تشويش سياسي وخرافة. «التكنولوجيا البيومترية، في شكلها الراهن»، كما كتبت هيذر موراي، «تعمل على تصنيف الهيئات وفق منطق تمييزي خطير لا يمكن وصفه بـ«الحقيقي» أو «الموضوعي»[١].

في العام ٢٠٠٤، استعملت القوات الأميركية في العراق تكتيكات الأسلوب الإسرائيلي، من مثل بناء الجدران، وتحديد النطاقات، وجرف المناطق «المتحررة من إطلاق النار» حول الأحياء الحضرية المحصنة حديثًا، ومعاقبة أسر المقاتلين المزعومين بتهديدهم بتدمير منازلهم. وأقامت قوات الاحتلال أيضًا نقاط التفتيش وأنظمة بطاقات الهوية داخل البلدات والمدن. في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، رصد مراسل لـ«إن بي سي»، ريتشارد إنجل، أن كل سكان الفلوجة[٢] ـ في الواقع، من بقي منهم على قيد الحياة بعد التدمير شبه الكامل للمدينة في إثر هجومين أميركيين ذلك العام ـ ستؤخذ «بصماتهم، ويخضعون لمسح قزحية العين، ليُعطوا بطاقات هوية، مما يخولهم السفر حول منازلهم أو إلى مراكز المساعدة القريبة التي شيدت الآن». ولاحظ أيضًا، وفي شكل عابر، «السماح لمشاة البحرية باللجوء إلى قتل كل من يكسر القاعدة»[٣].

وكجزء من «التدمير الخلّاق» الجذري الذي أحدثته حرب العراق، كان يفترض أن يبرز نموذج جديد من المدن من تحت الأنقاض. و«ستحفل ببنية تحتية أمنية، ترتكز على استراتيجيات تحديد الهوية بيومتريًا، تسمح بعودة المواطنين»[٤]، سمّاها

(١) Heather Murray, Monstrous Play in Negative Spaces: illegible Bodies and the Cultural Construction of Biometric Technology, Communication Review 10: 4, 359.

(٢) كما كتب ميزور ومولر، في محاولة لـ«تنظيم ما يقع «خارج» النظم»، حدّد مخططو الحرب الأميركيون الفلوجة كحال استثنائية تتطلب «حلولًا» قاطعة. «الفلوجة، مع تاريخها الطويل في مقاومة السيطرة المركزية، الذي ضخمته تجربتها مع الاحتلال الأميركي فحسب، عابت بلا شك المحاولات الأميركية السيطرة على المدينة. وشهدت هذه المحاولات وصف القوات العسكرية الأميركية، على شكل متزايد، بأن دورها في التمرد فريد واستثنائي». Measor and Muller, 'Securitizing the Global Norm of Identity'.

(٣) ذكر في Measor and Muller, Securitizing the Global Norm of Identity.

(٤) المصدر نفسه.

الجيش الأميركي، جماعيًا، «أدوات القياس الحيوي الآلية». منذ العام ٢٠٠٤، استُعملت هذه الأدوات «في مسرح العمليات [في العراق وأفغانستان] من أجل الحفاظ على قاعدة بيانات عن الإرهابيين، والمتمردين، والعمّال المحليين، والمحتجزين»[١]. وبحسب تقرير مشاة البحرية الأميركية، يعني استعمال أدوات القياس الحيوية الآلية، أن «الجندي العامل على بوابة أو نقطة تفتيش يمكنه، في غضون لحظات، أن يجمع البيانات البيومترية من الفرد، ويبحث في قاعدة البيانات الموجودة في الكمبيوتر، ليجري تطابقًا مع السجلات الأخرى الكثيرة المتوافرة أصلًا في قاعدة البيانات»[٢].

منذ نيسان/إبريل العام ٢٠٠٧، تدفقت التكنولوجيات البيومترية بالتوازي مع محاولة إعمار بغداد كأرخبيل يشمل عشرة جيوب، تحوطها على نمط فلسطين جدران مضادة للانفجار، ونظّمت على أسس عرقيّة أو طائفيّة، لا يمكن الولوج إليها إلا من خلال نقاط مرور مراقبة بيومتريًا أو عسكريًا (الرسم ٤/١٧)[٣]. ووصف الناطقون باسم الجيش الأميركي، في سخرية، هذه الجيوب بأنها «مجتمعات مغلقة»، وتذرعوا بأنها توازي الجيوب المخطط لها جيدًا، التي تهيمن على الأرباض والضواحي الغنية في الولايات المتحدة[٤]. «كانوا يبنونها في فلوريدا، ويبدو أنها أعجبت المسنين»، كما مازح أحد قادة الفصائل، الرقيب تشارلز شميت، بينما كان يضع رجاله اللمسات الأخيرة على جدار تحصين.

لكن فاعلية التقنيات البيومترية، حتى في اللغة العسكرية، هي موضع شك كبير. لسخرية القدر، شوهت الحرب جسديًا العراقيين، إلى حد أن «الأجزاء الجسدية

(١) المصدر نفسه.

(٢) Corporal Chris Prickett, II Marine Expeditionnary Force. Coming to Your Town Soon? Tracking Locals with the BIT of an Eye. Marine Corps News, 28 March 2005.

(٣) Mitchell M. Zais, Iraq: The Way Ahead. Military Review. January-February 2008-112.

(٤) Spencer Ackerman. Tear Down this Wall. Guardian, 24 April 2007.

الضرورية لتحديد الهوية قد تكون معطوبة ومصابة جدًا لقراءتها في دقة»[1]. إضافة إلى ذلك، وكما أظهر آندرو هوم في «ميليتيري ريفيو»، أتت الأنظمة البيومترية الأميركية في العراق بنتائج عكسية كبيرة، لأنّها عمّمت الإذلال وفرضت هويات استثنائية من خلال العقلانية التكنولوجية، بدلًا من الانخراط في صورة مجدية في «التاريخ الاجتماعي والمدلول اللغوي». وسأل هل تجسد هذه الأنظمة، فحسب، نوعًا من «الإمبريالية المعرفية والخاصة بعلم الكائنات»؟[2].

وشدّد ميزور ومولر على أن «يستتر تدمير العدو من دون مبرّر وراء قاعدة الحداثة، من دون ذكر إعادة التنظيم والتأهيل اللاحقة لهذه الأمكنة والمساحات المدمّرة»[3]. ويعني فعلًا، اقتفاء آثار بيومترية «نقيّة» للهيئات المحتلّة، أن في الإمكان ضبط الإشكاليات الاستعمارية القديمة في السلطة الحيوية. فنقاط التفتيش البيومترية كذلك «تمنع اللقاء وجهًا لوجه مع الآخر»؛ عوضًا عن ذلك «يعاد وصل» الآخر «في بساطة، في هوية المشتبه فيه من خلال تطبيقات القياس الحيوي»[4].

الأوطان العالميّة

صارت السلطة نفسها رحّالة[5].

مع حروب السلامة العامة العالمية، توسّع تصنيف المساحة المرضية ومراقبتها، ليصير استراتيجية جغرافية سياسية[6].

---

(١) Russel B. Farkouh, Incorporating Biometric Security into an Everyday Military Work Environment, SANS GIAC GSEC Practical Version 1. 4b, Option 1, 2004.

(٢) Andrew R. Hom,The New Legs Race: Critical Perspectives on Biometrics in Iraq, Military Review, Jan-Feb 2008, 88.

(٣) ذكر في Measor and Ben Jamin Muller, Securitizing the Global Norm of Identity.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر Bülent Diken and Carsten Bagge Laustsen, The Culture of Exception: Sociology Facing The Camp, London: Routledge, 2005, 64.

(٦) Feldman, Securocratic Wars of Public Safety, 330-50.

يتجلّى المظهر الأخير اللافت في استعمال تكنولوجيات السيطرة، في محاولة لتحقيق الحدود الكليّة الوجود، في جهد الولايات المتحدة لبسط إنفاذ الأمن الوطني على المستوى العالمي. ففي وقتٍ «تعود» أفكار الأمن الدولي إلى «الوطن» لإعادة تنظيم الحياة الحضرية المحليّة، «تُصدَّر» محاولات تصنيف الخطِر من غير الخطِر من الأفراد، والنشاطات والتداولات، بغية استعمار البنى التحتيّة، والأنظمة والتداولات التي تغذّي الرأسماليّة العابرة للحدود. وعليه، يُراقَب التنقل في ما سمّاه جايمس شيبتيكي «المساحة المعلوماتية»[١]، وهي دينامية توازي طبعًا المنطق البوشيّ في حرب إنفاذ أمن وقائية، واستعمارية، تدعم السلامة المحليّة، عن طريق استباق التهديدات التي تتنامى على الصعيد العالمي، والقضاء عليها[٢]. ويواجه عناصر كثر من أجهزة أمن الدول اليوم، تحديات الانفصالات الويستفالية الطويلة الأمد للأمن «الداخلي» و«الخارجي»، القائمة على طول الخطوط التقليدية الجغرافية ـ السياسية، والمدني/العسكري. «وبلغت الخطب القائلة إن الولايات المتحدة وحلفاءها المقربين يؤكدون على ضرورة عولمة الأمن، كثافةً وحدًّا لم يسبق لهما مثيل»، كما كتب دييغو بيغو. «ويُفترض بهذه العولمة أن تُسقط الحدود الوطنية في شكل فاعل، وتُلزم الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية التعاون»[٣].

وقد وصلت الأمور أخيرًا إلى نقطة، بطُلت فيها الحدود خطوطًا جغرافية ومصافيَ بين الدول (لطالما كانت فكرة مبسطة جدًّا) وبرزت في المقابل تجمعات زائدة من تكنولوجيات السيطرة القابلة للتشغيل المتبادل، والمنتظمة، في شدة، عبر بنى

(١) James Sheptycki, The Global Cops Cometh: Reflections on Transationalization, Knowledge Work and Policing Subculture. British Journal of Sociology 49: 1, 1998, 70.

(٢) Marieke de Goede, Beyond Risk: Pre-Meditation and the Post-9 11 security Imagination, Security Dialogue, July 2007.

(٣) Didier Bigo, Globalized-in-security: The Field and the Ban-opticon. in John Solomon, eds., Translation, Philosophy and Colonial Difference. Naoki Sakai. Hong Kong, 2005, 1.

العالم التحتية، وتداولاته، ومدنه وهيئاته. لذا يقتضي الأمر، بدلًا من محاصرة بسيطة للحدود الإقليميّة، ضرورة الاستباق الدائم للتدفقات، وتوجيهها ورصدها، لتمييز الصحيح منها، من غير الصحيح. وفي هذا السياق، تحولت الحدود «من خط ذي بُعدين، على طول مساحة، يقسمها إلى الداخل والخارج، إلى مساحة انتقالية، تحدّدها أشكال استثنائية من سلطة الحكم، تطمس الفئات المعترف بها قانونيًّا، والولايات القضائية والمساحات»[1].

وصارت محاولة ضمان مصدر رزق الرأسمالية العابرة للحدود، لا محالة، حضرية وعالمية في آن، استجابة لواقع وجود شبكة من المدن العالمية التي تنسق المسارات الاستراتيجية للرأسمالية عبر المساحة العابرة للحدود، مما يعني أن المدينة «تمتد الآن إلى الخارج على نطاق عالمي»[2]. ويمكن عدُّ مدن العالم «آلات متحولة» ـ «ثابتة» في المكان والزمان، مبنية لتنظيم كون شاسع، ومخفي عادةً، من الاتصال، والنهج والتدفق[3]. وفي الوقت نفسه، صارت هذه المدن، كما رأينا، المراكز المهيمنة على سلطة المال والعمل للمجمع العسكري – الأمني ـ الصناعي العالمي، «أدمغة» آلة الحرب العالمية نفسها.

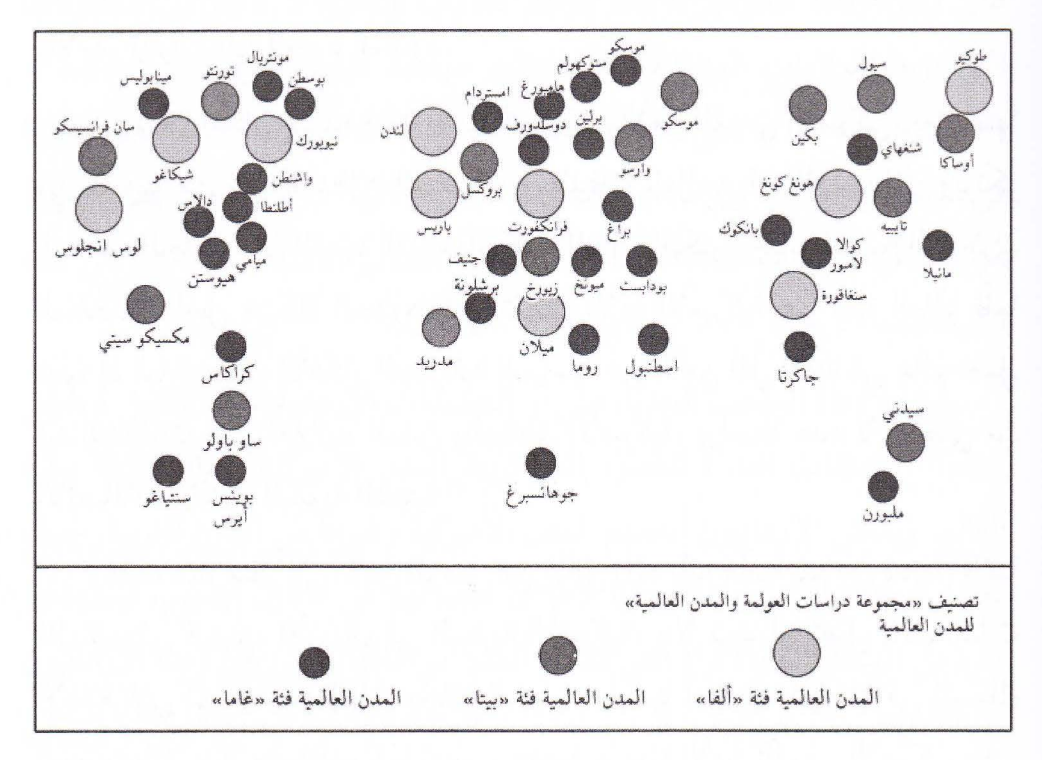
ورسم بيتر تايلور وزملاؤه من جامعة لوغبورو خريطة شبكات «المدن العالميّة» العابرة للحدود (الرسم ٤/١٧)، وأفرزوا المراكز المهيمنة (المدن العالمية «ألفا»)، والمراكز الثانوية (المدن العالمية «بيتّا»)، والمدن الطرفية وهي بمثابة بوابات بين المناطق والاقتصاد العالمي (المدن العالمية «غامّا»). وتشكّل التدفقات بين هذه المدن المحرك الرئيس للتوجه نحو الأمننة.

(١) Deborah Cowen, Securing Systems: Struggles over Supply Chains and the Social, unpublished paper, 2006, 3.

(٢) Edward Soja, Borders Unbound: globalization, Regionalism and the postmetropolitan Transition, in Henk van Houtum, Olivier Framsch and Wolfgang Zierhofer, eds., B/Ordering Space, ed. London: Ashgate, 2005, 40.

(٣) Laurent Gutierrez and Valérie Portefaix, Mapping HK, Hong Kong: Map Books, 2000.

ويجادل بالمثل دعاة أمن الحدود العابرة للحدود، إذ تشكّل، في رأيهم، جهود رسم الحدود الإقليمية المشكلة وتحصينها، وليس الحل[1]. فتتسبب أولًا بتأخيرات وتكاليف عن طريق اعتراض التدفقات الشرعية والضرورية التي تمكّن الرأسمالية العالمية. ولا تسمح من ثم بتحديد هوية التدفقات والأفراد، والكشف عن مواقعهم



الرسم ٤/١٧ شبكة مدن العالم على ما تصورها مركز الأبحاث للعولمة والمدن العالمية في جامعة لوغبورو.

وملاحقتهم «قبل» أن يبلغوا أهدافًا غير حصينة واستراتيجية في مدن الشمال العالمي، وحولها. وعليه، وعوضًا عن مجرد العمل على ضبط أمن التدفقات عبر الحدود الإقليمية، كما في النظرية الويستفالية، تهدف بنى السيطرة المزدهرة وحرب إنفاذ

(١) Cowen, Securing System, 2.

الأمن إلى استعمار ما سمّاه المحلّلون الأمنيون «الطبقات» المختلفة بين الحرب والجريمة، بين النشاط الشرطي، والاستخباري والعسكري، وبين الخارج والداخل من الحدود الوطنية. من خلال محاولة إنشاء نظم مراقبة استباقية، توازي بنى التداول الرئيسة ـ المالية الإلكترونية، اتصالات الإنترنت، الخطوط الجوية للسفر، الموانئ البحرية والتجارة – تترجح، في استمرار، بين كفة ميزان الجسم البشري، والمدينة، والأمة، والرأسمالية العابرة للحدود.

وتبرز هنا أفكار جديدة ذات أهمية كبرى عن الأمن القومي الأميركي، يُعبّر عنها في مفاهيم من مثل «الدفاع المتقدم» و«الدفاع العالمي في العمق»[1]. ويرتكز المذهب الجديد على الحجّة القائلة بأن كمية المال والتكنولوجيا والتسييج العسكري المخصصة لحل مشكلة الحدود التي تفصل الأمة الأميركية عن بقيّة العالم قلّما تهم، إذ صارت هذه الأفكار الجغرافية السياسية عن الأمن أقلّ إفادة في عالم تعمل فيه التدفقات «من خلال» المدن والمناطق الأميركية، بواسطة عدد لا يحصى من الاتصالات والنظم البنيوية التحتية[2].

وعليه، صار يُنظر إلى الأمن الوطني في شكل زائد بأنه «لعبة تتم عن بعد». وكما قال تيموثي كيتينغ، الأميرال في البحرية الأميركية، «لا نريد أن تصل [التهديدات الأمنية التي تمّ تحديدها] إلى مجالنا الجوي، وأرضنا أو قرب شواطئنا في المجال البحري»[3]. بدلًا من ذلك، كما ادعى، «تعمل» دولة الأمن القومي الأميركي «في جهد، مع قادة المقاتلين الإقليميين الآخرين للالتفاف على الأشرار، والقبض عليهم

---

(١) Antulio Echevarria and Bert Tussing, From Defending Forward to a Global Defense-In-Depth: Globalization and Homeland Security, Strategic Studies Institute, 2003، موجود على www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

(٢) Deborah Cowen and Neil Smith, After Geopolitics? From the Geopolitical Social to Geoeconomics, Antipode, 41: 1, 2009, 22-48.

(٣) Donna Miles, With Ongoing Terror Fight Overseas, NORTHCOM Focuses on Homeland, SecurityInnovator.com, 17 November 2006.

أو قتلهم واعتراض هجماتهم» قبل وقت طويل من وصولهم إلى أطراف قارة أميركا الشماليّة[١].

تساعد هذه المقاربة على معالجة المشكلة المتمثلة بأن «ضرورات الأمن القومي والتجارة العالمية مشروعان متضاربان في نواحٍ كثيرة»[٢]، إذا ما ركّز الأمن القومي على مجرّد إقامة الحواجز ـ مما يُترجَم تكاليف وتأخيرًا ـ لاعتراض التداولات التي تربط الولايات المتحدة ببقية العالم. «يعتمد ازدهار الولايات المتحدة ـ والكثير من سلطتها ـ على نفاذها السريع إلى الشبكات الأميركية الشمالية والعالمية في النقل، والطاقة، والإعلام، والمال والعمل»، كما شرح ستيفن فلين. «إنها هزيمة ذاتية للولايات المتحدة إذا ما تبنّت هذه التدابير الأمنيّة التي تعزلها عن هذه الشبكات»[٣].

ويشدّد دعاة المذهب الجديد على أن التهديدات الإرهابية توجد بالفعل «داخل سلة»[٤] التدفقات العابرة للحدود التي تربط المدن الأميركية ارتباطًا وثيقًا ببقية العالم. ويسكن الإرهابيون أنفسهم المدن الأميركية وغيرها من المدن الغربية، حيث تكون المعدات التي يستخدمونها لإطلاق هجماتهم في متناول أيديهم، ليستهدفوا وفرة من الهيكليات والأفراد التي تشكل المدن في ذاتها. حتى وإن وجد الإرهابيون في الأطراف الاستعمارية بدلًا من الولايات المتحدة نفسها، يسمح لهم الولوج إلى دوائر الإنترنت العابرة للحدود، وحاويات الشحن، واللوجستيات والسفر الجوي، بالتخطيط لهجمات تشمل المدن الأميركية في أي لحظة.

(١) المصدر نفسه.

(٢) Deborah Cowen and Neil Smith, After Geopolitics?.

(٣) Stephen Flynn, The False Conundrum: Continental Integration versus Homeland Security, in the Rebordering of North America, Peter Andreas and Thomas Biersteker, eds, New York: Routledge2003, 11.

(٤) Echevarria and Tussing, From Defending Forward to a Global Defense-In-Depth.

احتواء انعدام الأمن[١]

تستمر قدمًا المحاولات لنشر مبادرات الأمن القومي الأميركي من خلال النظم في مختلف أنحاء العالم. وتركّز إحداها على سلسلة الجيوب التي تُنسّق معًا قطاعات العمل العالمية والتدفقات التجارية الناجمة عنها[٢]. وتغطّي «مبادرة أمن الحاويات» مثلًا، الموانئ البحريّة الرئيسة والتدفقات التي تربطها[٣]. هدف هذه المبادرة «دفع الحدود [الأميركية] خارجًا وإجراء مسح سابق للحاويات في مناطق أمنية أُنشئت خصوصاً، قبل أن يتمّ تحميلها في موانئ أجنبية»[٤]. إنها عنصر رئيس من الجهد العام «لضمان سلامة سلسلة الإمداد البحري كاملةً، من بوابة المصنع في بلدٍ أجنبي وحتى الوجهة النهائية للمنتوج في الولايات المتحدة»[٥].

المفهوم المحرك هنا أن على وزارة الأمن الداخلي الأميركية مراقبة التحركات، ومراعاة أمنها ونظامها وملاحقتها في ما يوصف بـ«الغطاء الأمني العالمي»[٦]. في العام ٢٠٠٣، وافق خمسة عشر مرفأً رئيسًا للحاويات من أصل خمسة وعشرين، وتحت ضغط قوي من الولايات المتحدة، على إقامة نظام رقابة يسمح نظريًا بملاحقة الحاويات، في استمرار، وتقليل احتمالات التلاعب بها في أثناء النقل، وتمكين المرافئ من القيام بعمليات التفتيش في أسرع وقت ممكن ومن دون تأخير. وامتزجت حملة الأمننة هذه مع «تحصين» مساحات المرافئ الأميركية، ووفّرت

---

(١) هذا المصطلح يعتمد على فكرة ديبورا كوين عن «احتواء انعدام الأمن» المنشورة بالتعاون معها في كتاب أصدرته تحت عنوان، Disrupted Cities: When Infrastructures fail, New York: Routledge, 2009.

(٢) انظر Keller Easterling, Enduring Innocence, Cambridge MA: MIT Press, 2006

(٣) ينظّم هذا الجهاز ٩٠ في المئة من التجارة العالمية من خلال سلاسل الإمداد العالمية واللوجستيات المتطورة، ويوزّع ٩٥ في المئة من التجارة الخارجية التي تدخل الولايات المتحدة.

(٤) When trade and security clash, The Economist, 4 April 2002.

(٥) John Haveman and Howard Shatz, Protecting the Nation's Seaports: Balancing Security and Cost, San Francisco: Public Policy Institute of California, 2006.

(٦) IBM, Expanded Borders, Integrated Controls, marketing brochure.

تبريرًا لتعليق العمل العادي والحقوق الخصوصية باسم الأمن القومي[١]. وتعني إعادة صوغ الموانئ الأميركية والكندية والواجهات البحرية الحضرية كمساحات رئيسة للأمن القومي، أنها تعرضت لإجراءات أمنية مادية مشدّدة على أنها مساحات استثنائية شرعية، أُلحقت بالأنظمة الوطنية لسلطة الحكم، وأُعيد تنظيمها بطرائق تقوض في شكل كبير حقوق عمّال الموانئ. لذا «يُصوَّر الأمن الوطني، أقلّه في الموانئ، أنه شبه قابل للمبادلة مع أمن تدفقات التجارة الدولية»[٢].

نظام البيومترية العالمي

> يضيق العالم بالذين يملكونه؛ بالنسبة إلى النازح أو المحروم، المهاجر أو اللاجئ، لا توجد مساحة أروع من بضع أقدام يعبر بعدها الحدود أو التخوم[٣].

تهدف جهود الأمن القومي الأميركي، في قطاعات الخطوط الجوية والمطارات، إلى ضمان أن «حرس الحدود هم آخر خط في الدفاع، لا الأول، لتحديد هوية المخاطر المحتملة»[٤]. ويتميز النظام الحلم بحدود «ذكيّة» قابلة للتشغيل المتبادل، وسيطرة على الحدود معولمة، وإدارة وقائية استباقية للخطر[٥]. لهذا الهدف، طورت الولايات المتحدة برنامج «يو إس فيزيت» للسفر الجوي ـ (US-VISIT) الولايات المتحدة، تكنولوجية المؤشر في وضع زائر أو مهاجر ـ وهو تطبيق آخر من المحاولات البيومترية لتحديد الهيئات والهويات بـ«موضوعية»، لتجبر الدول الشريكة لها على

(١) Cowen and Smith, After Geopolitics?

(٢) Cowen, Securing Systems, 7.

(٣) Homi Bhabha, The Third Space: Interview with Homi Bhabha, in J. Rutherford, ed., Identity: Community, Culture, Difference, London: Routledge, 1990, 208-24.

(٤) Accenture Digital Forum, 'US DHS to develop and implement US VISIT program, 2004، موجود على www.digitalforum.accenture.com, 4.

(٥) Hays and Tasse, Control Freaks, 2.

ضبط أنظمة جوازات السفر فيها وفق المعايير البيومترية التي تحددها الولايات المتحدة[١].

ومن ضمن «تعزيز أمن الحدود» و«قانون التأشيرة» للعام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، فرض الكونغرس الأميركي شرطًا، يلزم به الدول السبع والعشرين في «البرنامج الأميركي للإعفاء من التأشيرة» الشروع في استعمال جوازات السفر المقروءة آليًا، التي تدمج معًا التكنولوجيات البيومترية وعلامة ترددات موجات الراديو الإذاعية. وهدّد الدول أو الكتل التي تفشل في اعتماد هذه التحولات بخسارة عضويتها في البرنامج المذكور. «إفادتنا من شركائنا في الإعفاء من التأشيرة الأميركية، من أجل تعزيز استعمال تكنولوجيات بطاقة الهوية لأغراض تتعلّق بالأمن الوطني»، كما كتب ريتشارد برويت ومايكل لونغارزو من المدرسة الحربية للجيش الأميركي، «قد تكون نموذجًا للعصر المقبل»[٢]. وتعرض بالتالي أبنية نقاط العبور الآن في المطارات الخارجية، رموزًا للولايات المتحدة والسلطة المحلية على السواء.

ويركّز التحول نحو الحدود الدولية المنظمة بيومتريًّا، والمصممة وفق الشروط الأميركية، على فصل «الهيئات المتنقلة... حركيّة نخبٍ، وحركية طبقاتٍ دنيا»[٣]. وفي هذا الشأن، تدرس عملية «حقّ الشفعة العقابية» ملامح الأفراد المعَدّين فعلًا خطرين وتسعى إلى توقيفهم قبل أن يسافروا إلى الولايات المتحدة؛ وهي «تتضمن مجموعة تكنولوجيات تأديبية وعقابية وعسكرية تهدف إلى استباق وصولهم إلى

---

(١) Mark Salter, The Global Visa Regime and the Political Technologies of the International Self: Borders, Bodies, Biopolitics, Alternatives 31, 2006, 167-89.

(٢) Richard Pruett and Michael Longarzo, Identifying Friend or Foe? The Strategic Uses and Future Implications of the Revolutionary New ID Technologies, unpublished paper, US Army War College, Strategy Research Project, Pennsylvania: US Army War College Carlisle Barracks, 2006, موجود على www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

(٣) Dean Wilson and Leanne Weber, Risk and Pre-emption on the Australian Border, 125.

١ الإسم كاملًا	٢٨ تفاصيل حجز الركاب على خط سير رحلة مختلف
٢ الجنس	٢٩ عنوان البريد الإلكتروني
٣ تاريخ الولادة	٣٠ تاريخ بطاقة السفر وانتهاء صلاحيتها
٤ الجنسية	٣١ أي معلومة يعدها وكيل السفر مهمة
٥ نوع جواز السفر	٣٢ الرقم على البطاقة
٦ رقم جواز السفر	٣٣ رقم المقعد المحجوز
٧ البلد الذي أصدر جواز السفر	٣٤ تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة
٨ تاريخ انتهاء الصلاحية	٣٥ أي تاريخ غير ظاهر
٩ تسجيل أي مركبة تستخدم للسفر	٣٦ أرقام بطاقات الحقيبة
١٠ مكان الولادة	٣٧ تفاصيل هل تدابير السفر "مرنة"
١١ تاريخ انتهاء السفر	٣٨ أسماء أي من الأطفال أو الموظفين من فريق السفر
١٢ تاريخ انتهاء صلاحية تأشيرة أو إذن الدخول إلى المملكة المتحدة	٣٩ هل المسافر قاصر لا يصحبه أحد؟
١٣ رقم مرجع الحجز	٤٠ تفاصيل عمن قام بالحجز
١٤ تاريخ الحجز	٤١ كل تغييرات التواريخ في تدابير السفر
١٥ تاريخ (أو تواريخ) الاستعداد للسفر	٤٢ عدد المسافرين في الرحلة
١٦ اسم الراكب (إذا كان مغايرًا للاسم الكامل)	٤٣ معلومات عن المقاعد، بما في ذلك الدرجة الأولى
١٧ ركاب آخرون على الحجز إياه	٤٤ هل البطاقة بوجهة واحدة فقط؟
١٨ عنوان الراكب	٤٥ أي معلومات أخرى عن السيرة الذاتية
١٩ طريقة الدفع، بما في ذلك رقم بطاقة الاعتماد	٤٦ سعر التكلفة
٢٠ العنوان الذي ترسل إليه الفواتير	٤٧ وقت الوصول إلى المطار
٢١ أرقام الإتصال، بما في ذلك الفندق أو الأقارب الذين ستتم زيارتهم	٤٨ رقم المقعد الراهن
٢٢ خط سير الرحلة ومسارها	٤٩ حجم الأمتعة عند الوصول
٢٣ معلومات المسافر الدائم (الأميال المقطوعة والعناوين)	٥٠ الأحرف الأولى من أسماء الوكلاء عند الوصول
٢٤ وكالة السفر	٥١ مؤشر السفر إلى الخارج
٢٥ اسم الشخص الذي أتم الحجز في وكالة السفر	٥٢ مكان انطلاق الرحلة، إن لم تكن المحطة الأولى من الجولة
٢٦ الرقم المرجعي لأي حجز مشترك	٥٣ مؤشر المجموعة إذا كانت طرفًا من أفراد العائلة أو من الأصدقاء الخ...
٢٧- نوع الحجز، من قبل: مؤكد، قائمة انتظار...	

الرسم ٤/١٨ عينات المعلومات الثلاث والخمسين المطلوبة، من نقاط الحجز، منذ العام ٢٠٠٧، لكل من يدخل المملكة المتحدة، أو يخرج منها، كجزء من استراتيجية إي ـ بوردز التي اعتمدتها المملكة ذاك العام.

الحدود المادية»[1]. ويجرّم من لا يمر من عابري الحدود عبر أنظمة المسح ونقاط العبور. وعلى نقيض ذلك، تتجاوز النخب الحركية في شكل زائد نقاط مراقبة الهجرة كلها باختيار برامج رقابة بيومترية من مثل نظام «بريفيوم» في مطار أمستردام أو نظام «سمارت غايت» في أستراليا، التي تقر في شكل استباقي بأن أجسادهم آمنة وشرعية.

ويكون المبدأ الأساس هنا التنميط الآلي للخطر، ويبدأ متى يحجز الركاب بطاقاتهم مقدمًا، كي يتم اعتراض من يُعدُّ مؤذيًا أو غير صحيح قبل الإقلاع نحو الولايات المتحدة[2]. وفي مبادرة الحدود الذكية البريطانية مثلًا، يتم أوتوماتيكيًّا مسح ثلاث وخمسين حالًا متغيّرة (الرسم ٤/١٨)

لإشارات عن «الخطِر» و«غير العادي»[3]، تحت برنامج وضعته أساسًا شركة الدفاع الأميركيّة، رايثون، مصنعة صواريخ توماهوك كروز. «المظهر الممسوح لتهديدٍ أمني»، كما كتبت لويز أمور، «يجرده بالفعل دومًا أداء حسابي لقواعد مترابطة». تلقي هذه القواعد الضوء على بيانات تحمل خطرًا ممكنًا ـ هل دُفع ثمن البطاقة نقدًا؟ ما كان النمط السابق في السفر؟ هل الفرد مسافر دائم؟ ما هي الوجبة التي طلبها أثناء الرحلة؟ ـ وبدورها، تفصّل طريقة معاملة الراكب إذا ما حاول (أو حاولت) الصعود إلى الطائرة.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) كتبت كارين كوتي- بوشي أن استراتيجيات «السيطرة على الحدود عن بعد»، التي تتمثّل في دفع وظائف الحدود إلى دول أجنبية، لها تاريخ طويل. «استعملت سابقًا في إدارة الولايات المتحدة للهجرة الصينية، بداية القرن العشرين». Karine Côté Boucher, The diffuse Border: Intelligence-Sharing, Control and Confinement along Canada's Smart Border, Surveillance & Society 5: 2, 2008, 142.

(٣) Amoore, Algorithmic War. بين البنود الأربعة والثلاثين المطلوبة لبيانات الراكب بحسب الاتفاق الأوروبي الأميركي لـ«سجل اسم الراكب»، أو «نظام المعلومات المتقدمة عن الراكب»، الذي طعنت به قانونًا محكمة العدل الأوروبية العام ٢٠٠٦، تفاصيل عن بطاقة الاعتماد، والسجلات الجرمية وخيارات الوجبات في أثناء السفر. تسلم البيانات إلى الولايات المتحدة بعد ١٥ دقيقة من إقلاع الرحلات من أوروبا.

وتعدُّ الحدود الأميركية ـ الكندية حالًا قوية لدراسة المسارات المتعددة التي أنشئت لمعاملة الحركية النخبوية وحركية الطبقات الدنيا بطرائق مختلفة جدًّا. فهنا، يترسخ «ممر إي ـ زي» (E-Z Pass) «الخط السريع» على الطريق السريع الحضري (الرسم ٤/١٩)

ويُترجم في هندسة لما يمكن تسميته أمة ممرّ إي ـ زي ـ وإنما لقلّة ثرية. ويسمح برنامج «نيكسوس» التجريبي مثلًا، لرجال الأعمال المسافرين بين كندا والولايات



الرسم ٤/١٩ دولة ممر إي ـ زي: مقر محصل الضرائب الآلي، بوفالو، نيويورك، الذي يسمح للسائقين المسجلين مسبقًا بدخول «الخطوط السريعة» الاستثنائية نحو الحدود الكندية من دون توقف.

المتحدة، بتجاوز عمليات التنميط والتفتيش، وكسب بطاقة هوية لاسلكية بيومترية خاصة، والانتقال بذلك عبر ممر الأولوية، وعليه تحاشي الازدحام والتأخير المعتاد

على الحدود. وتمسح الكاميرات قزحية العين للتحقق من الصلة بين السائق والبطاقة. وصارت لمثل هؤلاء المسافرين المميزين والخالين ظاهريًّا من المخاطر، حتى عملية عبور الحدود المعسكرة أكثر فأكثر، «مجرّد إجراء تقني شكلي»(١).

وفي حين تُسجّل طبقة رجال الأعمال والمسافرين جوًّا ودوريًّا المحظوظين، في ما سماه ماثيو سبارك نوعًا من «شبه المواطنة العابرة للحدود» لتعبر بسلاسة المساحة العابرة للحدود، تواجه الطبقات الدنيا المتحركة التي تعجز عن التسجل بالطريقة نفسها أو تعدُّ خطرة، المضايقة والاستهداف والاعتقال، وتقلص حقوقها القانونية والإنسانية. مثل هذا الوضع «يؤدي تمامًا إلى نتائج قمعية أكثر لا يمكن التنبؤ بها»، بما في ذلك التهديد وتعطيل الحركة في نهاية المطاف، بالسجن أو التعذيب. «تجدر الملاحظة»، كما كتب سبارك، «فضلًا عن أنهم يمثلون أكثر من أي وقت مضى استثناءات مروعة من امتيازات المواطنة والحقوق المدنية، فأولئك الذين يعيشون تحت غطاء هذا... الامتياز القاتم يختبرون، للمفارقة أحيانًا، حركة سريعة جدًّا: حركة سريعة نحو مراكز الاعتقال، حركة سريعة بين مراكز الاعتقال، وفي النهاية، حركة سريعة عابرة للحدود إلى خارج أميركا، أحيانًا نحو الاعتقال في مكان آخر»(٢).

تعمل التعبئة للبيومتريات، بصفة كونها المقياس للهوية «الحقيقية» في مناطق الحرب الحضرية، وفي إطار أوسع إعادة إبانة للأمة، والمواطنة والتداول، كبُمرنج فوكودي قوي. ففي هذه المجالات المتداخلة، يعدُّ السياسيون، كمجموعات، كما كل الأفراد، مشتبهًا فيهم، مستهدفين، يستطيعون «أن يخضعوا في صورة مشروعة لهذه التكنولوجيات التأديبية»(٣) كـ«آخرين» يُحتمل تجريمهم، أو يُجرّمون بالفعل. ويمثّل هذا التقارب بين منطقة الحرب ومنطقة الوطن ما سمّاه جون ميزور وبينجامين

(١) Karine Côté-Boucher, The Diffuse Border, 157.

(٢) Mathew Sparke, A neoliberal nexus: Economy, security and the biopolitics of citizenship on the border, Political Geography 25: 2, 2006, 167-170.

(٣) Measor and Muller, Securitizing the Global Norm of Identity.

مولر «القاعدة العالمية المتطورة للهوية الأمنية»، التي تزيد زعزعة استقرار الفواصل التقليدية بين السياستين الداخلية والخارجية.

نقطة عبور الإنترنت

ويركّز موضوعنا الأخير عن «الوطن العالمي»، على جهود الولايات المتحدة في مراقبة حركة الإنترنت العالمية، وإن لم تكن نقطة انطلاق هذه الحركة أصلًا، في الولايات المتحدة نفسها، أو هي تصبّ فيها. والأهمية في الموضوع هنا، أن الولايات المتحدة توجّه في الواقع نسبة كبيرة من حركة الإنترنت في العالم. هذا الترتيب هو إرث من تاريخ النظام: بما أن اختراع الإنترنت تمّ في الولايات المتحدة، وبسبب تدني تعرفة الاتصالات الهاتفية الدولية فيها، تمرّ حركة الإنترنت اليوم في شكل زائد من خلال «مقسمات الهاتف الرئيسة وربما دزينة [نقاط بدّالة للإنترنت] في مدنٍ ساحلية قرب محطات توصيل كابل الخيوط البلاستيكية ـ الضوئية تحت البحري، خصوصًا في ميامي، ولوس أنجلس، ونيويورك وخليج سان فرنسيسكو»[1]. يعني هذا أن «تلتقط وكالة الأمن القومي كمية هائلة من الاتصالات الهاتفية بمجرد اختيارها المرافق المناسبة»[2].

ومما لا يُصدق أكثر، حجم هذه المرافق في أبنية قليلة، تُعرف بـ«فنادق الاتصالات»، التي تؤوي مراكز مقسمات الإنترنت والهاتف الرئيسة للعالم بأسره. «تكفي ثلاثة مبانٍ أو أربعة لتتم عمليات التنصّت»، كما يكشف ستيفن بيكير من شركة «تيلي جيوغرافي» للأبحاث الاستشاريّة. «في لوس أنجلس يوجد مبنى «١ ويلشير»؛ وفي نيويورك «٦٠ هودسون»، وفي ميامي، «وكالة الأمن القومي»

(١) Ryan Singel, NSA's Lucky Break: How the US Became Switchboard to the World, Wired, 10 October 2007.

(٢) Stephan Beckert. research director at Telegeography، ذكر في Singel, NSA's Lucky Break.

للأميركيتين»[1]. ويبدو جليًّا أن هذا الوضع يوفر للولايات المتحدة فرصة هائلة لتعدين البيانات، وإدماجها، وغيرها من وسائل المراقبة، إذ سارعت مؤسسات الأمن الأميركية إلى استغلال معطياتها: فقانون «ريستور»[2] للعام ٢٠٠٧، أجاز لـ«وكالة الأمن القومي» حرية التنصت على هذه الحركة كما تشاء، حتى لو كان منشأها، أو وجهتها النهائية على السواء، من خارج حدود الولايات المتحدة[3].

وخوفًا من أن يُستعمل الإنترنت لتنسيق عمليات إرهابية وتمويلها، وتحاشيًا لاعتماده سلاح «إرهاب إلكتروني» لتدمير الأنظمة الإلكترونية[4] التي تغذّي الدول الرأسمالية المتطورة أو تخريبها، أطلقت «وكالة الأمن القومي» جهودها على امتداد العالم لمراقبة مجموع الرسائل في حركة الإنترنت. ووجهت مبادرات أخرى في اتجاه رصد المعاملات المالية العالمية، لإعادة تحديد وقائية (مرة أخرى) لمسارات النشاطات «غير السّوية» و«المحفوفة بالمخاطر»[5].

رقميّة القرون الوسطى

> يبدو [أننا] نعود إلى الزمن الإقطاعي المحدث... حيث ما عادت تلتقي أبدًا حدود الحضارة، والكرامة والأمل مع حدود الأمم[6].

نشر محلل الأمن الأميركي الشهير جون روب عام ٢٠٠٧ «برايف نيو وور» (الحرب الجديدة الشجاعة)، وكان من المؤلفات الشعبية التي تناولت موضوع «الأمن»؛ وهو موضوع غزا قائمات الكتب الأكثر مبيعًا في الولايات المتحدة منذ

(١) Singel, NAS's Lucky Break.

(٢) RESTORE stands for Responsible Electronic Surveillance That is Overseen Reviewed and Effective.

(٣) .Singel, NSA's lucky Break

(٤) راجع الفصل ٩.

(٥) See Amoore and Goede, Transactions after 9/11 173-185.

(٦) Ghassan Hage, Against Paranoid Nationalism: Searching for Hope in a Shrinking Society, Sydney: Pluto Press, 2003, 18.

العام ٢٠٠١. وتوقّع روب فيه أن تهيمن على المدن الأميركية، في العقد المقبل، سلسلة رئيسة من الهجمات الإرهابية، غير المتوقعة، من أسلوب «البجعة السوداء» من مثل اعتداءات ٩/١١، يرافقها استعمال المتمردين الموزعين في العالم دوريًّا تقنيات الإرهاب الإلكتروني، وهدفهم تدمير مساحات واسعة من البنية التحتية الأميركية في الطاقة والاتصالات والنقل والمالية والصحة. لذلك سينغمس المواطنون الحضريون الأميركيون في أسلوب حياة ما قبل الحداثة من انقطاع التوصيل المظلم. وينهي روب بسيناريو عن الحياة الحضرية الأميركية للعام ٢٠١٦.

ما استبقه روب أن هذه الماجريات، مع ما يرافقها من تحول جذري بعيدًا من هيكليات الأمن المركزية والبيروقراطية في الدول الوطنية والمحلية، تشير إلى بداية «اضمحلال جهاز الأمن [الوطني]»[١]. وسيمترج إلى ذلك، كما توقع، «تطوير نظام أمني كامل جديد، غير مركزي» يشمل الحكومة، والشركات الخاصة والأفراد. وتعني هذه الماجريات أن «يغدو الأمن وظيفة للمكان الذي تعيش فيه والشخص الذي تعمل لديه» ـ إلى حد ما مثل الرعاية الصحيّة الأميركيّة. وإذ ستحل مكان الدولة القوميّة في توفير الأمن، أسواق أمنية غير متكافئة ومحليّة جدًّا، تنظمها شركات عسكرية مزدهرة، «سيستأجر الأفراد الأصحاء والشركات العابرة للحدود شركات عسكرية خاصة... لصون منازلهم وإقامة محيط حماية حول حياتهم اليومية»، كما اقترح روب. «وستلبي شبكات النقل المتوازية ـ تنشأ لخطوط طائرات من خارج الزمن ـ هذه المجموعة، لتثب بها من منطقة ارتحال آمنة، وحسنة التجهيز، إلى أخرى». وسيعقب هؤلاء أفرادُ الطبقة الوسطى، كما يتخيّل، «ليتسلموا زمام الأمور بأيديهم ويؤلفوا تعاونيات في الضواحي لتقاسم كلفة الأمن... وهذه «الضواحي المدرعة» ستنشر وتصون مولدات احتياطية ومحطات اتصالات؛ وسيحرسها مساعدو

(١) John Robb, Brave New War: The Next Stage of Terrorism and the End of Globalization, New York: Wiley, 185.

الشرطة المدنية الذين تدربوا في شركات، وسيتباهون بإظهار أحدث نظم الاستجابة لحالات الطوارئ»[1].

وماذا عن الباقين؟ «عليهم أن يتأقلموا مع بقايا النظام الوطني»، كما يتنبأ روب. «سيتحركون نحو المدن، حيث يخضعون لرقابة كليّة وخدمات هامشية أو شبه معدومة. لن يجد لفقراء ملجأً يأوون إليه «[2].

ينسج كتاب روب، كما هي الحال مع معظم الكتب الجيدة ذات اللب السياسي، عن مرحلة ٩/١١ غير الخيالية في الولايات المتحدة، حكاية مروعة، تُضخم في طريقة درامية، أحداثًا معاصرة منتقاة. وعلى الرغم من أن الواقع المعاصر يوحي ببروز تجمعات أمنية منظمة دوليًّا، تهدف إلى فصل غير الخطِر عن الخطِر، لتزيد الأسئلة الرئيسة عن المستقبل الجغرافي السياسي لعالمنا، لا يمكن التغاضي نهائيًّا عن رؤية روب طبعًا. هل الأرخبيلات الثلاثية الأبعاد، ذات الأسلوب العنصري في الانشقاق، والاتصال، والتحصين والعسكرة واضحة جدًّا في قطاع غزّة والضفة الغربية، وهي النموذج القاتم عن المستقبل؟ هل انعدام الوضوح بين الأرخبيلات الاستثنائية الداخلية والخارجية «لا يلفّ» على نحو قاتل دور الدول القوميّة كعنصر أساس اقتصادي ومالي في الرأسماليّة العالمية؟ هل تنفصل تدريجًا المدن الثرية، وقطاعات من المدن، وتفك روابطها مع الأراضي القائمة عليها، والشعوب المحيطة بها - كنسخة معممة عن العلاقة الاستغلالية والشديدة الرقابة، لنقل من مثل سنغافورة ومناطقها النائية في ماليزيا وأندونيسيا؟ هل تزداد قوة هيكليات حفظ الأمن، والرقابة، وإنفاذ القانون، العابرة للحدود إلى حدّ تحجب فيه تركات دول الأمن القومي، أو تبتلعها؟ كيف يمكن الانشقاق والاستقطاب[3] والتفرقة التي يقويها التنظيم المُدُني العسكري الجديد أن تنعكس في السياسات والمجتمعات المدنية والمواقع الطبيعية

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ١٨٦.
(٣) Graham and marvin, Splintering Urbanism.

لمدن العالم المزدهرة، أو كيف يمكن هذه الأخيرة أن تدعمها؟ أين أفكار المواطنة القومية في سياق كهذا؟

وينبغي النظر، في شكل خاص، هل تعني الاتجاهات الراهنة نحو التحديد الكلي الوجود أن عالمنا يواجه، كما ناقش نزار الصياد وأنانيا روي، نوعًا من «حداثة القرون الوسطى» (المحوسبة)، التي تعزّز «ظهور أشكال من المواطنة [تقوم] في الواقع على الحماية [و] تقع في الجيوب الحضرية»[1]. تتحدى هذه التطورات الأفكار القائمة عن المواطنة الحديثة التي «تتشكّل من مجموعة حقوق فردية مجرّدة، وهي جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة القومية»[2]. ويسأل آلين فيلدمان بالمثل، هل يُنظّم اليوم إنتاج الهوية الأميركية بنيويًا ومكانيًا من خلال ما سمّاه «حصونًا نسكية مدرّعة من السلع الآمنة، فتكون هذه المراكز التجارية، والمجتمعات المغلقة، وسيطرة الشركات» هي التي تساعد على «تحديد المواطنة من خلال مَنْ [يمنحونه] جوازًا أمنيًا».

ولا يعني استعمال عبارة القرون الوسطى انعكاسًا بسيطًا لمفاهيم التنوير في التقدم وعودة إلى التخلّف الاجتماعي، كما يؤكد، في استمرار، المعلقون اليمينيون من مثل جون روب[3]، وقد اقترح الصياد وروي شيئًا أكثر مكرًا تمامًا، وأكثر إقناعًا. ورأيا في جغرافيات الرأسمالية الحضرية العابرة للحدود، طرائق تعايش لـ«القومية الحديثة، وجيوب القرون الوسطى ووحشية الإمبريالية»[4].

وهكذا، لا تذوي الدول القومية، في بساطة، في مستقبل ما معولم تمامًا. في الواقع تنطلق المحوطات الشبيهة بالمعسكرات والتداولات المخصخصة داخل ما

(١) Nezar Alsayyad and Ananya Roy, Medieval Modernity: On Citizenship and Urbanism in a Global Era, Space and Polity, 10: 1, 2006, 1-20.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) راجع على سبيل المثال، Stephen kobrin, Back to the Future: Neomedievalism and the Postmodern Digital World Economy, Journal of International Affairs 51, 1998.

(٤) Alsayyad and Roy, Medieval Modernity, 17.

يعدُّ تقليديًّا المدن أو الدول، وعبرها، وبينها. «يعقّد» هذا التركيب في الجيوب، والتجمعات ونقاط المرور جذريًّا «مسألة التطور والتخلّف، والحداثة وشبه الحداثة، برمتها»[١]. ويفرض الحذر من انتشار المذاهب الغائية المعهودة، التي تعلن أن البرابرة، الآخرين المشرقيين الذين يعيشون في مواقعهم الحضريّة داخل العالم القائم اليوم يسكنون في الواقع «الماضي الهمجي».

وجدت مسارات الأمننة الحضرية والتجزئة قبل ٩/١١ بزمن طويل. ومع تسريعها، صارت سياسات الجغرافيا والأمن تقريبًا طبقات كسورية، تملأها تجمعات مفروضة، ومتناقضة غالبًا أو متعارضة. فبدلًا من أن يتم التحول من مجتمع الانضباط القائم على أساس الضميمة (مجتمع فوكو الشامل الرؤية)، إلى آخر قائم على أنظمة الرقابة اللامركزية (مجتمع السيطرة لدولوز)، ما يبرز هو مجتمع منظم من خلال تجمعات حضريّة ونقاط عبور بنيوية تحتيّة. تستخدم هذه التجمعات التكنولوجيات الهندسية المعمارية والإلكترونية معًا، لتعمل في شكل متواز؛ الغرض منها أن تنصّ على شرعية الوجود أو التداول على السواء، مسبقًا، قبل الحركة. وعليه، أعيد تدريجًا تنظيم المدن، كما المواطنة، على أسس مفاهيم موقتة ـ لا مطلقة ـ في التنقل والحقوق والعبور.

وعرض الصيّاد وروي مجموعة كبيرة من الأمثلة، دعمًا لحججهما: وفرة المجتمعات المغلقة، وتنظيم المستوطنات العشوائية، وانتشار مجموعة من التسهيلات في الاعتقال ومدن معسكرات التعذيب، حيث «يستخدم العنف في استمرار باسم السلام والنظام»[٢]. ولحظا حكم المتمردين للمناطق الحضرية، الذي يبرز في بعض الأماكن، من مثل سيطرة حزب الله على بلدات في لبنان، وسيطرة حماس على غزّة، وغيرها من «الأحياء التي أعلنتها الجماعات الأصولية الدينية جمهوريات

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ١٣.

إسلاميّة»[1]. ويمكننا أن نضيف إلى القائمة بنى الأمن الأشبه بمعسكرات، التي تعزز نوى المالية العالمية، ومناطق تجهيز الصادرات، والجيوب السياحيّة، ومرفقات التمويل الخارجي، ومراكز الخدمات اللوجستية، والموانئ، ومطارات المدن، ومجمعات الأبحاث و«التكنولوجيات الاستقطابية»، إضافة إلى العسكرية الحضرية الموقتة المفروضة في الأحداث الرياضية الكبيرة والقمم السياسية.

وتشمل كل أمثلتهما، كما يجادل الصياد وروي، «أنظمة حُكم خاصة، تعمل كإقطاعيات القرون الوسطى، لتفرض الحقائق والقواعد التي تتعارض غالبًا مع القانون الوطني»[2]. وكما في أزمنة القرون الوسطى، تكون النتيجة ظهور المدينة الحديثة في ما سمّاه هولستون وأبادوراي «مُنَخْرَب (بيت نحل) من الولايات القضائية، جسم من القرون الوسطى [يتألف] من عضويات خاصة في شكل متزايد، متداخلة، غير متجانسة وغير موحدة»[3]. وما يسمح بكل ذلك، التكنولوجيات البيومترية المعبّأة للملاحقة، والتنميط ومراقبة الدخول.

الاختلاف وأوهام السيطرة

لمَ غدا العالم بأسره حدودًا تُدفع، في وقت واحد، مرّةً إلى الوراء، ومرّةً تُفتح للاستعمار الأميركي، وتُغلق في الوقت نفسه، وتُحرس في وجه غزو أجنبي؟[4].

يغريني أن أنهي هذا الفصل بفكرة إيحائية. إنما ينبغي تحاشي التجربة، لأن استراتيجيات الحدود والتحديد حتمًا تبقى نفاذية ومتناقضة، خصوصًا في المدن الكبرى. ستفشل تمامًا أحلام مناصري التكنولوجيا في التنظيم الكامل والسلطة

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) James Holston and Argun Appadurai, eds., Cities and Citizenship, Durham, NC; Duke University Press, 1999, 13.

(٤) Robby Herbst, Hinting at Ways to Work in Current Contexts: an Interview with Brian Holmes, Journal of Aesthetics and Protest.org.

الكاملة، من تحقيق مستويات السيطرة الجغرافية والاجتماعية التي طال انتظارهم لها. يحوط الجيوب المحصنة غالبًا، ويطغى عليها، مزيج الكتلة البشرية الهائلة ونبض الحضرية في المدن الواسعة، المتنامية سريعًا. وتغمر حياة المدينة الكثيفة، التي لا يمكن الوقوف لها على حال، الاستراتيجيات البسيطة في إنفاذ الحدود. وأكثر من ذلك، كثيرًا ما تكون مفاهيم «الأمن» التي تحوط بالتحول نحو الحدود الكليّة الوجود، ضعيفةً في أحسن الأحوال، حتّى تلك التي تُنظِّم التوجّه نحو الأمننة، أو تفيد منها.

وعلى الرغم من ولع المجمّعات العسكرية ـ الأمنية بتبذير الأموال في «R&D» لـ«الرصاص الفضي» التكنولوجي – على أنها التكنولوجيا المطلوبة لتمكين استراتيجيات التحديد المتنوعة، التي بحثنا فيها في هذا الفصل ـ كثيرًا ما يقع الرصاص بعيدًا من هدفه، عند التطبيق. فهو يفشل في أداء عمله، ويصاب دومًا بأعطال، ولا يعطي النتائج المتوقعة، ولا يفعل شيئًا لمعالجة الأسباب الجذرية لمشاعر انعدام الأمن. فمن دون مُدخلات (معلومات تُدخل في الكمبيوتر للحصول على جواب) ضخمة ومستمرة في العمل والموارد، لا يمكن الحدود الكليّة الوجود أن تكون حتّى فاعلة عن بُعد. فمجمّع التركيبات الذي تعمل من خلاله غير مستقر بتاتًا. وهي تركزّ على معالجة الأعراض، بدلًا من الأسباب، التي أدت إلى تصاعد انعدام الأمن الذي يواجهه الفقراء الحضريون المتزايدون في العالم؛ فهم يعيشون كما يتسنى لهم، داخل مجتمعات تدفعها الأنظمة الليبرالية الجديدة المتداعية، إلى أقصى حدود عدم المساواة.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن التخيّلات والأوهام في سيطرة كاملة، وفصل مطلق بين الخطِر والخالي من المخاطر، وبين «الحدث» الأمني و«الحال الطبيعية»، تبقى تخيّلات وأوهاماً فحسب. فمن مثل أفكار الحرب الآلية التي يعالجها الفصل التالي، تُطلق خطب كهذه، مع مازوشية تكنولوجيّة وأحلام يقظة في عِلم كليّ وسيطرة بكلّ قوة. ولكن، تواجه الجهود في استخدام تكنولوجيات السيطرةً الجديدة، لا

محالة، ارتجالات فوضوية لا تُحصى، تنتظم عبر جغرافيات متنوعة، تتطلب دائمًا السيطرة عن مسافة. ولم تنتج حتى الجهود المتزايدة، لإدماج مجموعات أنظمة مراقبة مستقلة سابقة، رؤية كاملة لـ«الأخ الأكبر» الذي يرى كل شيء، أو «رؤية شاملة عالمية» واحدة. في المقابل، لدينا حشد من «الأخوة الصغار»، أي «رؤية شاملة أحادية» تشمل أنظمة مراقبة كثيرة، متنوعة النطاق، والحجم، والفاعلية والمجال، تتفاعل أحيانًا معًا، ولكن غالبًا ـ على الرغم من الضجيج ـ لا تفعل.

من ناحية أخرى، تكون الحدود التكنولوجية الجديدة عرضةً لتعطّل تكنولوجي، وعدم فاعليّة، وأخطاء ومفاعيل غير مقصودة. ويشدّد بول إدواردز على أن التجربة الحاضرة لتكنولوجيا المعلومات العسكرية تجمّع غالبًا لـ«العالم برمجيات مزعجة جدًّا، تتعطّل تكرارًا، صُنعت في سرعة وينقصها التنظيم والإتقان، لكنّها، على الرغم من ذلك، تعمل في شكل جيّد معظم الوقت»[1]. بدلًا من نظام يرى كل شيء ويعرف كل شيء، ما يجري داخل غرف الرقابة المنتشرة، يتميز بممارسات ضيقة، وعرضيّة، وغير عمليّة. في حالات كثيرة، تفشل الأحلام الإلكترونية فحسب بسبب تعطّل التكنولوجيا، أو فشلها في الاندماج في مجموعة أخرى من التكنولوجيّات، أو لعدم قدرة المشغّلين على التعامل مع تركيبة الجهاز المعقدة. وبالتالي، «لا تكتمل هندسة التحكّم أبدًا»، كما قال مايكل شابيرو[2]. وكما اقترح هيل كوسكيلا، ما يتبع أن «المساحة الحضرية ستبقى مكانًا لا يمكن فقهه أبدًا، وبالتالي السيطرة عليه، كما في المساحة المحدّدة الشاملة الرؤية»[3].

وينبغي التذكير أيضًا بأن الجيوب المحصّنة ليست متطورة كلّها بالقدر الذي تبدو عليه. يُفترض أن تساندها اتصالات (خفيّة غالبًا) مع أمكنة أخرى؛ وتتطلّب لتعمل

(١) Paul Edwards, in Jordan Crandall, ed, Under Fire, 2: 58.

(٢) Michael Shapiro, Every Move you Make: Bodies, Surveillance, and Media, Social Text 23: 2, 2005, 29.

(٣) Hille Koskela, Cam Era-the Contemporary Urban Panopticon. Surveillance and Society 1, 2003, 292-213.

تنقلات وهجرات متعددة. ويشير فيلدمان مثلًا إلى أن «أبنية فخمة مسوّرة...» كثيرة «تعتمد على جيوشٍ صغيرةٍ من العمّال المهاجرين الذين لا يحملون وثائق شرعيّة»[١]. فعندما شُدّدت الإجراءات الحماسيّة جدًّا ضدّ «المهاجرين غير الشرعيين»، كما حدث حول المجتمعات المغلقة في لونغ آيلِند العام ٢٠٠٨، افتقر سريعًا سكّان هذه الجيوب الأثرياء جدًا إلى من ينظّف منازلهم، ويعنى بحدائقهم، ويرعى أطفالهم، وللمفارقة، من يحرس حدودهم ويحميها. ففي شكل متناقض إذًا، يفضح انهيار هذه الخدمات كيف تعمل «الهجرة غير الشرعية»، عبر جغرافيات العمالة العابرة للحدود، المركّبة، والحدود العسكرية، بطريقة خفيّة لتعزّز الاقتصادات، والمدن والمعايير الاجتماعية. وبعد، يعيش هؤلاء المهاجرون حياةً محفوفة بالمخاطر. «ما داموا قد بقوا في الكواليس، تُقدّر قوّتهم ومهاراتهم»[٢]، كما كتب كارلوس ديسينا ومارغريت غراي، ولكن إذا ظهروا إلى العلن، خصوصًا في الضواحي، يثيرون الجدل، ويُتهمون بالأبلسة، ويتعرضون للعنف والإبعاد.

وكثيرًا ما يكون انتشار الحدود والتكنولوجيات الأمنيّة الجديدة، أيضًا، رمزيًّا، على خلاف الانفتاح الجذري في أماكن كثيرة للتواصل مع مكان آخر. وتكون العمليات التي تجعل المساحات «آمنةً» مثْقلة بالإخراج المسرحي؛ فتمزج الرمزية والأداء بين الاطمئنان وبذور من القلق. وشدّد دايفيد موراكامي وود وجوناثان كوفي[٣] على أن بعض ممارسات الأمننة المعاصرة ـ حول القمم الرئيسة أو الأحداث الرياضية، مثلًا ـ تبدو تمثيليّةً في بعض نواحيها، إذ تكون الغاية منها تقديم أداءات واضحة للقوة العسكرية والأمنية، بمقدار ما تسعى إلى منع الاحتجاج، والإرهاب أو أعمال الشغب. وتؤكد أيضًا العالمة الأنتروبولوجية سيندي كاتز، رمزية تلكّؤ الجنود

(١) Feldman, Securocratic Wars of Public Safety, 330-350.

(٢) Carlos Decena and Margaret Gray, The Border Next Door: New York Migraciones, Social Text 88: 24, 2007, 3.

(٣) Murakami Wood and Coaffee, Security Is Coming Home, 503-517.

المموهين الضجرين، في شوارع نيويورك بعد ٩/١١. «هذه هي وجهة نظرهم، طبعًا»، كما كتبت. «يخاط الإرهاب المبتذل بالأداء الأمني في بيئة الحياة اليومية ـ فيشعر بالأمان داخلها»[١].

وليست هذه الاستعراضات الأمنيّة كذلك مجرد تنظيم لعمل الشرطة لمواجهة المخاطر المزعومة. وأشار فرانسيسكو كلوزر إلى أن الأنظمة الضخمة في التحصين الحاضر التي تحوط أحداثًا من مثل الألعاب الأولمبية أو كأس العالم، هي أيضًا جهود لبناء نماذج جديدة، وقابلة للبيع، عن أحدث فنون «الحلول الأمنيّة»، ومكمن لوسائل الإعلام العالمية لتعرض لثقافات من نوع معيّن[٢].

وأخيرًا، تتوتّر الحدود والتخوم دائمًا من محاولات يومية لانتهاكها والتمرد عليها. و«يحدّد» نظام مدينة معينة، وتجربتها، «أقلّه جزئيًا، النتيجة غير المقصودة، والتراكمية، لضوابط الحدود كلها»[٣]. وكما أظهر فيلم «تقرير القلّة» (Minority Report) الذي يصوّر مستقبلًا بائسًا تسيطر عليه الرقابة الاستباقيّة، هناك دائمًا «توتّرات» معقّدة «بين آلات الالتقاط وسياسات الهرب الصغرى»[٤]. وفي الواقع، على ما كتب جون كاليسكي، مشيرًا إلى غرابة المسار، «تتمّ معظم المعاملات الاجتماعيّة التي تشكّل فحوى الثقافة، في أكثر الأماكن عرضةً لمسح العولمة. ولا تبدو ثقافة مراكز التسوق، والجيوب المحصّنة (أكانت ضواحي أم منازل صخرية)، والتسجيل المنتشر في كل مكان، والرقابة على أوجه الحياة اليوميّة كلها، أنّها تحدّ

(١) Cindi Katz, Banal Terrorism, in Derek Gregory and Allan Pred, eds,. Violent Geographies, New York: Routledge, 349-362.

(٢) Francisco Klauser, FIFA Land TM: Alliances Between Security Politics and Business Interests for Germany's city network.

(٣) Mats Franze, Urban Order and the Preventive Restructuring of Space: the Operation of Border Controls in Micro-Space, The Sociological Review 49: 2, 2001, 202-18.

(٤) M.J.Shapiro, Every Move You Make: Bodies, Surveillance, and Media, Social Text 23: 2, 2005, 29.

أبدًا المصطلحات الثقافية والتحولات الجديدة والمتطورة التي تولد من تجمعات غير متوقعة»[١].

النتائج

لا تُقدّم هذه التحذيرات المهمة ذريعة للتهاون، مع ذلك. بل تجعل من السهل التخلّص من تعقيدات تكاليف الحدود الكليّة الوجود، وتأثيراتها وسياساتها. وعليه، تبرز مجموعة من الأسئلة: عند أيّ حدٍّ، على ما يسأل أدريان بار، «تتوقف البيئة الحضرية عن العمل تحت هذا العنوان؟»[٢]. هل تهدّد الحدود الكليّة الوجود بإفناء الطاقتين السياسية والثقافية الكامنتين في ما سمّاه أدريان بار «نشاز الحياة المَدَنية»؟ هل يساعد إغراء التكنولوجيّات الأمنيّة والبُنى الأشبه بمعسكرات، على ما يسأل بولنت ديكن وكارستن باج لوستن، في خلق «جزر من النظام» وسط «بحرٍ» حضريّ من العنف، واليأس والرعب؟[٣].

هل تصير المدن إذًا أكثر بقليل من سلسلة «مخيّمات» مترابطة، تنظّمها نقاط عبور مُعسكرة ومُراقبة، حيث يتمّ مسبقًا مسح كل وجود وتداول وقبولهما، من خلال حسابات إلكترونيّة مستمرة؟ ما الذي حلّ بـ«حقّ المدينة»[٤] وسياسة المواطنة الحضرية في عالم الحدود الكليّة الوجود التي تهدّد بجعل الحياة الحضرية غير فاعلة تمامًا، واستهلاكية، ومُراقَبة ومنظّمة حسابيًّا؟ هل تقوّض هذه العمليات نهائيًا دور المدن كمراكز رئيسة للإبداع السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي؟

---

(١) John Kaliski, Liberation and the naming of paranoid space, in Stephen Flusty, ed., Building Paranoia: The Proliferation of Interdictory Space and the Erosion of Spatial Justice, Los Angeles: Los Angeles Forum for Architecture and Urban Design, 1994.

(٢) Parr, One Nation Under Surveillance, 99.

(٣) Dikenan Laustsen, The Culture of Exception, 73.

(٤) Don Mitchell, The Right to the City: Social Justice and the Fight for Public Space, New York: Guilford, 2003.

هل «تَلِد» زيادة الأمن المنتشرة «جسم» المدينة «الاجتماعي»، على ما ناقشت أنجليكا بار، عن طريق فرض سلطة أبويّة متسلّطة، تدّعي أنّ «مقامها المميّز يجعلها الوحيدة التي تقدر وتعرف كيف تقول «لا» للإرهاب»؟[١]. وهل يشير التوجه نحو حرب إنفاذ الأمن، وبالتالي الحدود الكليّة الوجود، لا محالة، إلى سياسية فاشيّة عامّة عابرة للحدود، كما جادلت ناومي وولف؟[٢].

وكيف تتأثّر جغرافيات المعارضة الديمقراطيّة بالثقافة السياسية، التي «تقشعر لها الأبدان» عمومًا، وإصرار السلطة التنفيذيّة على حقها أكثر في إحصاء الأصوات الديمقراطي، التي ترتبط، في شكل وثيق، بالعمليات التي ناقشناها أعلاه؟ كيف تساهم التقاليد المختلفة للثقافة السياسية الحضرية، والتقاليد المتنوعة لقوة الجيش والشرطة، في رسم مسارات خاصة، من ضمن مجالات أوسع نطاقًا، وصولًا إلى محاولة رسم الحدود الكليّة الوجود؟ وأخيرًا، هل تكون عمليات رسم الحدود الكليّة الوجود نتيجة سياسة صناعيّة، بمقدار ما هي ردّ على تهديدات حقيقيّة، مما يدفع إلى السؤال، هل أطلقت الدول والكتل المتجاوزة طور الأمّة (من مثل الاتّحاد الأوروبي) ديناميّاتها الأمنيّة لتكون أحجار مرور، أي سبيلًا إلى دعم شركاتها الوكيلة لمنافسةٍ فاعلة في الأسواق الأمنية العالميّة المزدهرة؟

تعلّق هذه المجموعة الثانية من الأسئلة أهميةً على العلاقة بين الاندفاع في رسم الحدود الكليّة الوجود، وبناء الاختلاف، ونهج الآخرية. وهنا تواجهنا الحجّة القائلة إن إنشاءات المناطق والحدود تُمثّل المحاولات السّياديّة «خلق» صورٍ خادعةٍ عن الاختلاف، بدلًا من «الردّ» على الاختلاف ومخاطره المُحتملة. وفي هذا الإطار، على ما شرح سيري غييرمينا، «قلّما تهمّ الملامح الملموسة لما يُقبض عليه تحت حماية السلطة السّياديّة، وما يستبعد. ما هو حاسمٌ أن التمييز تمّ»[٣].

(١) Parr, One Nation Under Surveillance, 105.

(٢) Naomi Wolf, Fascist America, in 10 Easy Steps, Guardian, 24 April 2007.

(٣) Seri Guillermina, On Borders and Zoning: The Vilification of the «Triple Frontier», paper prepared for delivery at the meeting of the Latin American Studies Association, Dallas, TX, March 27-19 2003.

وعلى ما يدّعي غييرمينا، «يوشكُ» رسم الحدود الكليّة الوجود أن «يخلقَ الصور الخادعة عن الاختلافات، وإن كان في الواقع لا وجود لأيَ منها»، واقترح أن هذه الإنتاجات «الظاهريّة» في الاختلاف والصراع العدائي «مصيريّة في تحديد المناطق الآمنة والخارجة على القانون». وعليه صارت الممارسات في حرب إنفاذ الأمن ورسم الحدود الكليّة الوجود موفيةً لتوقّعات ذاتيّة، لذا يقتضي الواقع، لإنشاء مناطق أمنيةٍ وغير آمنةٍ، تُنظّم داخل الحدود الكليّة الوجود ومن خلالها، «مهمّة حاسمة في إعادة خلق المخاطر والتهديدات». وهذا يسمح، وفق غييرمينا، بتوجيه تحركّات «الشعوب والمستثمرين من ضمن سيناريو العالم الذي تشبه أراضي كل دولة فيه، وفي شكل زائد، حدودها الخاصة، وتعاود أراضي التخوم الاجتماعية للحدود ظهورها في مدن داخلية متروبوليتانية، ويبقى الاستثناء، في شكلٍ غير منتظم وإنما تدريجًا، خريطة العالم». وبهذه الطريقة، تنتج حرب إنفاذ الأمن فعلًا «أدوات السلطة السّياديّة».

أمن عالمي؟

يبرز سؤال أخير هنا، يمهّد الطريق لأفكار أُثيرت في نهاية هذا الكتاب. لا بدّ من أن نأخذ في الاعتبار، بعيدًا من كلّ الاهتمامات، والتحذيرات والأزمات، كيف يمكن تعبئة سياسة أمنية مضادة ناجحة تقاوم التحوّل العنيف، في اتجاه سياسة حيوية في الاستقطاب الشّديد، والاستباق والاستثناء وتعيد صوغها؟ ينبغي ألّا تتحدّى، هذه السياسات المضادّة فحسب، الميثولوجيات التي تعزّز حرب إنفاذ الأمن ورسم الحدود الكليّة الوجود؛ ينبغي لها أيضًا أن تواجه المجمّعات العابرة للحدود التي تُغذّي التعويذة الشاملة الانتشار لـ«الأمن» العسكري، والتي تسمح بتصدّع الحياة الحضريّة على نحوٍ متزايد.

وفي السياق الراهن، مِن المُفْتِن جدًّا أن نطرح السؤال البسيط التالي: كيف تبدو تقاطيع السياسات الأمنيّة التي تعالج، في صدق، المخاطر والتهديدات التي

تواجه البشرية في عالم سريع التحضّر، معرّض لاستنفاد الموارد، وتصاعد انعدام الأمن الغذائي والمائي، وانهيار التنوع البيولوجي، وفرط التعبئة الذاتيّة، والأزمات الماليّة، والتصحّر العالميّ، وهي تعالج هذه التهديدات من نقطة انطلاق عالمية، لا بل عنصريّة وعسكريّة؟ ما يمكن أن تكون مزايا سياسات أمنيّة تبرز فيها مظاهر الأمن البشري والحضري والبيئي، غير مكايد رخيصة وتخيّلات تحيط بكوكبات الدول والشركات العابرة للحدود الموحدّة، من خلال علاقات مشتبه فيها أو فاسدة، في مجمّع أمني وصناعي وعسكري وإعلامي شامل ومزدهر؟

ينبغي أن يبدأ تصّور هذه السياسات المضادّة في شكل واضح بمعارضة حشد الانتشار الزائد للحدود «الثابتة» ـ أي الرابحة ـ والاستراتيجيّات الأمنيّة، بالسؤال هل تخدم في شيء غير تفاقم الحلقة المفرغة من الخوف والعزلة، والسعي إلى نيل كأس اليقين المقدّس من خلال المعرفة التكنولوجية المرافقة للبنى الهندسية في الانسحاب. وعلى ما كتب براين تورنر، «يجعل نمو المجتمعات المغلقة البحث عن قيم ومؤسسات عالميةٍ حاجة ماسة، ولكن يبدو أن النزعة الآنية نحو رفع الجدران في وجه الطبقات الدنيا والمحرومة لا ترحم»[١].

ينبغي أن تنفتح مفاهيم الأمن العالمية على الاختلاف، وأن تُصنّع في الواقع، من خلاله. ينبغي أن تقف في وجه ترجمة الاختلاف المعتادة صورةً مادية، وعنفًا ضدَّ الآخر. ينبغي أن تؤكّد إعادة حقوق دول «التلقّي» كوسيلةٍ للتغلّب على السّيادات القاتلة التي تمارسها دول «الاستثناء»، والتي تتميّز بها خصوصًا الرأسّمالية الليبراليّة الجديدة[٢]. وأخيرًا، ينبغي أن ترفض سياساتنا المعارضة التحديد الكّليّ الوجود

---

(١) Bryan Turner, The Enclave Society: Towards a Sociology of Immobility, European journal of Social Theory 10, 2007, 301.

(٢) Stephen Legg, Beyond the European Province: Foucault and Postcolonialism, in Jeremy W. Crampton and Stuart Elden, eds, Space, Knowledge and Power: Foucault and Geography, Aldershot: Ashgate, 2007, 265-89.

للحركة والتداول والحياة الاجتماعية، داخل الحدود الإقليميّة للدول «الوطنيّة»، وخارجها معًا. ينبغي، في اختصار، نبذ حرب إنفاذ الأمن.

ويوفّر عمل الفيلسوف أدريان بار نقطة انطلاق مفيدة، هو الذي نبّه إلى أن السياسات المعاكسة للحدود الكليّة الوجود تبدأ بفتح «معادلات هذا النقاش بطريقة لا يُعاد معها فهم الخارج بأنّه مرعب ومصدر تلوّث، يُجمّد الداخل نفسه ضدّه في شكل دفاعي في محاولة لاحتواء الزحف واتقائه»[1]. وسنتناول في الفصل الأخير طويلًا تحدّيات بناء سياسات مضادة قابلة للحياة.

(١) Parr, One Nation Under Surveillance, 106.

الفصل الخامس

أحلام حرب روبوتية

يقول لي الناس إن العراقيين ليسوا الفيتناميين. لا توجد أدغال ومستنقعات لتختبئوا فيها. فأجيب: «لتكن مدننا مستنقعاتنا وأبنيتنا أدغالنا»[١].

يأتي اعتماد عقيدة الحرب الحضريّة في شكل واسع بين الجيوش الغربية بعد قرون امتثل في خلالها مخططوها لمقولة سان تزو المعمّرة منذ ٣,٥٠٠ عام، بأن «أسوأ سياسة تكون بمهاجمة المدن»[٢]. وتلي أيضًا مرحلة الحرب الباردة التي أكد في خلالها الخطاب العسكري الغربي الإبادة الحضريّة الكاملة من خلال استهداف الأعداء نوويًا، إلى جانب قوة عظمى هائلة من القتال «الجوي ـ الأرضي» الذي يدور في السهل الأوروبي الشمالي وليس داخل المدن، وإنما داخل المساحات التي تمرّ بين المناطق الحضريّة، وفوقها. وفي حين خاضت القوات الغربية معارك كثيرة في مدن العالم النامي في خلال الحرب الباردة كجزء من صراعات أوسع ضد حركات الاستقلال أو حروبٍ «ساخنة» بالوكالة، عدَّ المنظّرون العسكريون

(١) على ما نقل كريس بيلامي عن وزير الخارجية العراقية طارق عزيز، ونشر في صحيفة الاندبيندنت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ تحت عنوان The Iraq Conflict: If the Cities Do Not Fall to the Allies, there May Be No Alternative to Siege Warfare..

(٢) Sun Tzu, The Art of War. London: Filiquarian Publishing, 2006.

الغربيّون هذه الصراعات، عروضًا جانبيّة شاذّة للقوة العظمى النووية المتوقعة والهجومات الجويّة ـ الأرضيّة.

بناءً على ذلك، لم تلقَ عقيدة الحرب الحضريّة، الهامشيّة أساسًا، اهتمامًا في حقبة الحرب الباردة، وأصبحت هامشيّة جدًّا في الخطاب العسكري الغربي. في مناسبات نادرة، عندما وجّهت عقيدة الحرب الباردة العسكرية صراحةً الحرب الحضريّة، مالت القوات الأميركية (لاحظوا اللّغة المميزة في تلطيف الكلام) إلى «الاقتراب من المنطقة الحضريّة بهدم المدينة أو عزلها»(١)، مستخدمةً تكتيكات لم تتغيّر منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا يعني أن الولايات المتحدّة إمّا تجاهلت إبادة المدن المُستَهدَفة منهجيًّا، وإما سعت إليها.

اليوم، وعلى نقيض ذلك، تُعَدّ المعارك التأسيسية التي تُشنّ داخل الجيش الأميركي ومؤسسات الأبحاث المرتبطة به، على الطريقة المثلى للردّ في عمليات مكافحة التمرد داخل المناطق الحضرية الواسعة، بين الأهم في السياسة العسكريّة الأميركيّة(٢). وتتمّ اليوم وعلى شكل واسع، مُعارضة المفاهيم السائدة في القتال العسكري الأميركي، التي تتجاهل تحضّر الصراع، وتُناقَش وتُعالَج المخاطر المتوقعة من المشاركة في «عمليات عسكرية في المناطق الحضريّة».

واستقصى الجيش الأميركي التحديات التي تنطوي عليها التحوّلات القزميّة هذه في كل الأمم الأخرى مجتمعة. وظللت تداعيات التمرّد الدموي في المدن العراقية هذه المناقشات. وأظهرت دراسة موضوعية عن عقيدة الحرب الحضرية الأميركية، أعدّها الرّائد لي غرابز عام ٢٠٠٣، أنّ «مع تطور الخطة الخاصة بالعراق، يبدو جليًّا أن أعداء الجيش الأميركي تعلّموا وسيلةً للتخفيف من هيمنة القوات [الأميركيّة]

(١) Lee Grubs, In Search of a Joint Urban Operational Concept, Fort Leavenworth, KA:, School of Advanced Military Studies, 2003, viii.

(٢) Alice Hills, Future Wars in Cities, London: Frank Cass, 2004.

المشتركة في المراقبة والقتال الطويلي الأمد. سينشد العدوّ المدينة ومزايا الاختلاط مع غير المقاتلين»[١].

وطغت خصوصًا مزية مهمة من الخطاب العسكري الأميركي عن التحضّر على هذه المناقشات: كيف تقوّض التركيبة الثلاثية الأبعاد وحجم المدن في الجنوب العالمي هيمنة قدرات الولايات المتحدة المُكْلِفة في تجميعها وفي المراقبة والاستهداف والقتل عن بعد، من خلال أنظمة أسلحة أرضية وجوية ترتكز على «الدّقة». يحلّل هذا الفصل رأي المنظّرين العسكريين الأميركيين، وهو أن التحضّر السريع للعالم يقوّض هيمنة الولايات المتّحدة العسكريّة والتكنولوجيّة العلميّة. ويعالج من ثمّ ما سمّيته «التحوّل الحضري» في حرب التكنولوجيا الفائقة: بزوغ أحلام محبّي التكنولوجيا داخل الجيش الأميركي لسيطرة كاملة، خصوصًا تكييف حرب التكنولوجيا الفائقة لمهمة السيطرة على الجغرافيات الصغيرة لمدن الجنوب العالمي.

أحلامٌ محبطة

بما أنني عاينت العراق المحتلّ عن قرب وعلى الأرض عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، يمكنني أن أُعلن الآتي: تحطّمت مركبة رامسفيلد الفضائية الحالمة لـ«RMA» [الثورة في الشؤون العسكرية] عند هبوطها في الصحراء[٢].

استندت الاستراتيجيات العسكريّة في تخطيط القوة الجغرافيّة السياسيّة الأميركيّة في خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة ودعمها وتعميقها، إلى «التحول» في القوة العسكرية الأميركيّة، من خلال ما عُرف بـ«الثورة في الشؤون العسكريّة». وتتركز «الثورة في الشؤون العسكرية» على تكنولوجيات «التسلّل»، و«دقّة»

(١) Grubbs, In Search of a Joint Urban Operational Concept, 56.

(٢) Christian Parenti, Planet America: The Revolution in Military Affairs as Fantasy and Fetish, in Ashley Dawson and Malini Johar Schueller, eds., Exceptional State: Contemporary US Culture and the New Imperialism. Durham, NC: Duke University Press 2007, 101.

الاستهداف، والحوسبة الشبكيّة، والأقمار الاصطناعية لتحديد المواقع الجغرافيّة، ورحّب بها المخططون العسكريون الأميركيّون على أنها المسار لإدامة السيطرة الأميركيّة.

ويُعدّ الترابط المتكامل أساسيًّا لـ«الثورة في الشؤون العسكريّة». ويعني استخدام شبكات الاستشعار عن بعد وأجهزة الكمبيوتر لإنشاء «نظام أنظمة» التكنولوجيّات العسكرية الأميركيّة، أن تحقيق نوع من «شبكة مركزيّة» للحرب تسمح للقوات الأميركيّة بسيطرة مستمرة على أعدائها من خلال المراقبة و«الدراية الظرفيّة» التي تقارب القدرة الكليّة، بات ممكنًا الآن؛ ويتمّ ذلك بواسطة قوة نيران جوية تحدّد الهدف بدقّة وتدمّره، وبواسطة قمع الاتصالات وتعطيلها، كما القدرة القتالية للقوى المنافسة أو لإحداها[1]. ويتخيّل منظّرو «الثورة في الشؤون العسكرية» أن تكون العمليّات العسكريّة الأميركيّة عملاقة، و«شبكة مهمّات» متكاملة، أي نظام مقاتلين آليين «دقيق التوقيت» يستخدم الكثير من مبادئ إدارة سلسلة اللوجستيات وأسس تكنولوجية التتبع التي تسيطر جدًّا على نماذج تجاريّة معاصرة[2].

وتدعم «الثورة في الشؤون العسكريّة» حجّةٌ حاسمة بأنّها تقلّل من مخاطر القيام بعمليّات عسكريّة، وبالتالي، تقلّل الخطر على القوات الأميركيّة. وعليه، صارت هذه التدخلات أكثر شيوعًا، وأكثر عدوانيّة، وأكثر استباقيّة. صارت قاعدة أساسيّة للاستراتيجيّة الأميركيّة. وكانت هذه التصورات مركزيّة لإطلاق إدارة بوش «الحرب الاستباقيّة» كجزء من الحرب القائمة على الإرهاب، وغير المحدودة، بعد مرحلة ٩/١١، وفي وقت سابق، نادت التصريحات المحافظة الجديدة ذات النفوذ في «مشروع القرن الأميركي الجديد»، بضرورة إعادة تصميم القوات الأميركيّة لعصر

(١) انظر John Arquilla and David Ronfedt, eds, Networks and Netwars, Santa Monica, CA: RAND, 2001.

(٢) Chris Hable Gray, Posthuman Soldiers and Postmodern War, Body and Society 9: 4, 2003, 215-26.

ما بعد الحرب الباردة كي «تحارب وتحسم الفوز في مسارح حروبٍ رئيسة كثيرة ومتزامنة».

«أصبح ممكنًا الآن استخدام القوة العسكريّة الأميركيّة»، على ما كتب المنظّر العسكري الأميركي رايموند أومارا العام ٢٠٠٣، «مع أملٍ في تقليص المعاناة الناجمة عن الخسائر البشريّة الصديقة أو فقدان المعدات». وعن طريق الحدّ من الخسائر الأميركيّة إلى مستويات لا تذكر، كما رأى، صار الانتشار العسكري أقل إشكاليّة سياسيًّا. ونتيجةً لذلك، ينبغي للجيش الأميركي «التكيّف مع دوره الجديد كأداة من أدوات الاختيار، بدلًا من يكون أداة الملاذ الأخير»[1].

قد تُصوّر لغة مناصري التكنولوجيا «الثورة في الشؤون العسكرية» كأنّها تبشّر بأن استراتيجية السيطرة العسكرية الأميركيّة قليلة المخاطر، «نظيفة»، وغير مؤلمة على ما يبدو، ولكن تفترض هذه الصورة أن تعمل شبكات أجهزة الاستشعار والأسلحة الواسعة والمترابطة من دون توقّف. إضافة إلى ذلك، تُهيمن على الخطاب مستويات التداول والاتصال العالمية: صُوّرَت مسارات التفوق التكنولوجي، والمراقبة القادرة على كلّ شيء، والدراية الظرفية في الوقت المناسب، والتفاعلات الرقمية ذات السرعة الضوئيّة، أنها قادرة جوهريًّا على وهب الجيش الأميركي «سيطرة كاملة الطيف» على نطاق الكرة الأرضية، بغض النظر عن البقعة الجغرافية التي سيسيطر عليها.

صارت أحاديث «الثورة في الشؤون العسكريّة»، بهذا المعنى، جغرافية في صورة جاهزة. وقلّما أخذت في الحسبان خصوصيات المساحات والتضاريس الجغرافيّة التي يسكنها أعداء الولايات المتحدّة في المرحلة التي تلت الحرب الباردة، أو التغيّرات التي أحدثها التحضّر. وكان العنوان البديهيّ الرئيس لـ«ثورة الشؤون العسكريّة»،

(١) Raymond O'Mara, Stealth, Precision, and the Making of American Foreign Policy, Air and Space Power Chronicles, June 2003, موجود على .www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles

قدرة الولايات المتحدّة الجديدة على تطبيق استراتيجيّات عالميّة لسيطرةٍ جغرافية سياسيّة من دون اهتمامٍ بـ«الكينونيّة الأرضيّة جذريًّا»[١].

وبرزت داخل الجيش الأميركي مجموعة خطابات مضادة قاسية، ردًا على تجاهل «الثورة في الشؤون العسكرية» التحضّر العالمي، يحفّزها أيضًا التمرد الحضريّ المستمر والكارثي داخل العراق منذ اجتياح العام ٢٠٠٣. وركّزت هذه على انهيار أوهام «ثورة الشؤون العسكريّة» الأصليّة في سيطرة عالميّة، بعد مواجهتها جغرافيات المدن العراقيّة الصغيرة وحركات تمرّد البلاد المعقّدة. «في مكان ما من مسارها نحو سيطرة عسكرية عالمية أقل تصادمًا»، على ما كتب كريستيان بارنتي، «وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في حرب عصابات حضرية غير متساوية جذريًّا».

وفجأةً، «تحوّل الحلم العسكريّ الأميركي كابوسًا عسكريًّا: جيش مرهق، ذو تكنولوجيا عالية، يتألف من أطفال أميركيين طرايا العود، يغرق في مستنقع المدن العراقيّة، ليحارب تمرّدًا ضعيفًا تكنولوجيًا ولكن عنيد»[٢]. ومع ذلك، ومن دون التراجع عن أوهام مناصري التكنولوجيا، اقترح معظم الخطب العسكرية المضادة فحسب، أن يعاد توجيه النزعة العسكريّة العاليّة التكنولوجيا نحو مهمة معالجة جغرافيات المدن المعقّدة، بدلًا من مجالي القوة الجوية والفضائية. وكان لتصريحات دعاة «التحوّل الحضري» لمصلحة «ثورة الشؤون العسكرية» سمتان رئيستان.

إشارات الفشل

بعبارات بسيطة، تميل الجدران اليوم إلى اعتراض طريق الاتصالات وتكنولوجيات استشعار ساحة المعركة[٣].

(١) Mark Duffield, War as a Network Enterprise: The New Security Terrain and Its Implications, Cultural Values 6, 2002, 153-65.

(٢) Parenti, Planet America, 89.

(٣) Mark Hewish, and Rupert Pengelly, Facing Urban Inevitabilities: Military Operations in Urban Terrain, Jane's International Defence Review, August 2001, 13-18.

أوّلًا، يقترح مناصرو التحوّل الحضري أن تضاريس المناطق الحضريّة في دول الجنوب العالمي الفقيرة، مظهر من مظاهر المساواة بين القوات الأميركية العالية التقنية، وخصومها غير المجهزين تكنولوجيًّا أو بالمعدات اللازمة، والمنظمين عادةً بطريقة غير شرعية. وتُعدّ التضاريس المركّبة والمجمّعة التي تقع تحت المدن، وداخلها وفوقها، مجموعة ساحات معارك طبيعيّة، تحدّ من فاعليّة جهاز تحديد مواقع القذائف المستهدِفة، وأنظمة الرقابة المركّزة جويًّا وفضائيًّا، و«الشّبكة المركزية» وأسلحة «الدّقة» الآليّة.

وشرحت وثيقة استراتيجية رئيسة لقوات مشاة البحريّة الأميركيّة عام ١٩٩٧ أن «البيئة الحضريّة تعطّل قدرات معدّات الاتّصالات العسكرية الأميركيّة القائمة اليوم»[١].

في الواقع، تتعطّل مبادئ شبكة الحرب المركزيّة وتكنولوجيّاتها جذريًّا في المدن. وتحدّ بيئات الإسمنت الكثيفة من تفوق التكنولوجيا العالية على قوة أضعف تكنولوجيًّا. «فتخفي الأبنية الأهداف وتخلق أودية حضريّة ضيّقة، مما يقلّل من قدرات القوة الجوية»، على ما حذّر فيليب ميسيلويتز وإيال وايزمان. وتكون النتيجة أن «الرؤية تصعب داخل ساحة المعركة الحضريّة، ومن الصعب جدًّا التواصل فيها، إذ كثيرًا ما يتمّ التشويش على موجات الراديو»، وعليه، «يتعذّر استعمال أسلحة الدقّة إذ يصعب الحصول على مواقع دقيقة من جهاز تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعيّة»[٢]. وعلى ما جادل الأكاديمي البريطاني إيدان هاريس، «لن يكون للتكنولوجيّات العائدة تقليديًّا إلى ظاهرة «الثورة في الشؤون العسكريّة» الراهنة، تأثير يذكر في العمليّات العسكريّة في المناطق العمرانيّة الحضريّة»[٣].

(١) Defense Intelligence Reference Document (DICR). The Urban Century: Developing World Urban Trends and Possible Factors Affecting Military Operations. Quantico. VA: Marine Corps Intelligence Agency, 1997.

(٢) Phillip Misselwitz and Eyal Weizman, Military Operations as Urban Planning, in Anselme Frank, ed., Territories, Berlin: KW Institute for contemporary Art, 2003, 272-5.

(٣) Aidan Harris, Can New Technologies Transform Military Operations in Urban Terrain?, research paper, Lancaster University, March 2003.

وأكّد معلّقون أميركيّون كثر على الحرب الحضريّة، وأن تحضُّر ساحة المعركة يعوق قدرة القوات الأميركيّة على تحقيق المعرفة العموديّة، وعلى القتال والقتل عن بُعد (الطريقة المفضّلة دومًا، خوفًا من وقوع خسائر بشريّة، ورغبةً في التفوق التكنولوجي). وتعرض المدن أخطارًا متصاعدة في وجه القوات الأميركية التي تخوض حملات حروب استباقيّة: «من تدفق اللاجئين، إلى الجغرافيا الحضريّة الكثيفة، تخلق المدن بيئات تزيد عدم اليقين أضعافًا»، كما أكدّت دراسة لمشاة البحرية العام ١٩٩٧[١]. لذلك، تُعدّ العمليّات العسكريّة في المدن أحداثًا غادرة، أشبه بحصان طروادة، حيث يُمكن لمتمردين ضعفاء، سيئي التجهيز تسجيل انتصارات على أكبر قوة عظمى عسكرية في العالم.

تحضُّر التمرُّد

ستموّه القوات المعارضة نفسها في خلفيّة ضجيج البيئات الحضريّة. ففي البيئة الحضريّة، لا تزيد عدّة القتال نفسها فاعليّة السلاح، أو تحدّها، وإنمّا المدينة تفعل ذلك. ففي الأزقة الخانقة والأودية الحضريّة الضيقة، تستحيل السيطرة على المدنيين، أو تصنيفهم كأصدقاء أو لا. فالأسلحة المخبّأة تحت عباءةٍ، وفي عربة طفلٍ، أو الملفوفة بسجادة، يمكنها أن تمرّ عبر الرقابة الأمنيّة من دون أن تُكشف[٢].

نقلت السّمة الرئيسة الثانية في خطاب التحوّل الحضري التركيز من النطاق الوطني ـ التحدّيات التي تطرحها «الولايات الفاشلة» ـ إلى النطاق الحضري، حيث تتمثّل التحدّيات بمجموعات متمرّدة، مسلّحة جيدًا، تختبئ داخل المناطق الحضريّة المتنامية في سرعة، وتسيطر عليها. وكان لمفهوم المعلّق العسكريّ الأميركيّ ريتشارد ج. نورتون عن «المدن الوحشيّة» أثر كبير، وهي مناطق حضريّة غير منظّمة

(١) Defense Intelligence Reference Document (DIRC), The Urban Century: Developing World Urban Trends and Possible Factors Affecting Military Operations.

(٢) DIRC, The Urban Century.

تمامًا في الجنوب العالمي، تسيطر عليها ميليشيات من مختلف الأنواع، عنيفة وغير تابعة للدولة(١).

وجادل بعض المناصرين في هذا النقاش بأن تعطّل أجهزة الاستشعار والأسلحة العالية التكنولوجيا بسبب «الغطاء الفوضوي» الذي توفّره المدن، يؤدّي مباشرة إلى ميل متزايد بين خصوم الولايات المتحدة السياسيين إلى اللجوء داخل المدن. «نزعة القتال الطويل المدى في منطقة مفتوحة»، على ما كتب أحد كبار المعلقين الأميركيين عن الحرب الحضريّة رالف بيترز، «ستمنح القوات الأميركيّة الأولويّة في السيطرة». وتوقّع بيترز أن «تثبت [القوات الأميركيّة] إدراكاً كاملًا لساحة المعركة، وتكون أسلحة «الدقّة» متوافرة وفاعلة جدًّا، مما يقضي على منظومات أسلحة العدو الأرضية في الصحارى، والسهول والحقول التي شهدت الكثير من المعارك التاريخيّة الرئيسة»(٢). نتيجةً لذلك، على ما يناقش، «سيلجأ قسرًا أعداء» الولايات المتحدة «إلى المدن وغيرها من التضاريس المعقّدة، من مثل مناطق التطور الصناعي أو تلك الممتدة بين المدن»(٣).

ويدعو إلى التفاؤل ما سمّاه المنظّران جنيفير تاو وبروس هوفمان من شركة «راند» «تحضّر التمرّد»(٤) وهو حافزٌ رئيس: تقول الفكرة إنّ المتمردين يستغلون جغرافيات مدن الجنوب العالمي الماديّة، التي يمكن أن تجبر أفراد الجيش الأميركيّ على الاقتراب ماديًّا من المسلحين، مما يعرضهم لمعدلات إصابات مرتفعة، تتعدّى ما تصورته «الثورة في الشؤون العسكريّة». «قد يراوح عمر الأسلحة التي يستعملها [هؤلاء المتمردون] ما بين ثلاثين عامًا وأربعين، أو هي مصنعّة من إمدادت الأجهزة»، على ما يذكر تقرير مشاة البحريّة للعام ١٩٩٧. «ولكن، من مسافة قريبة، ينتفي الكثير

(١) Notron, Feral Cities.

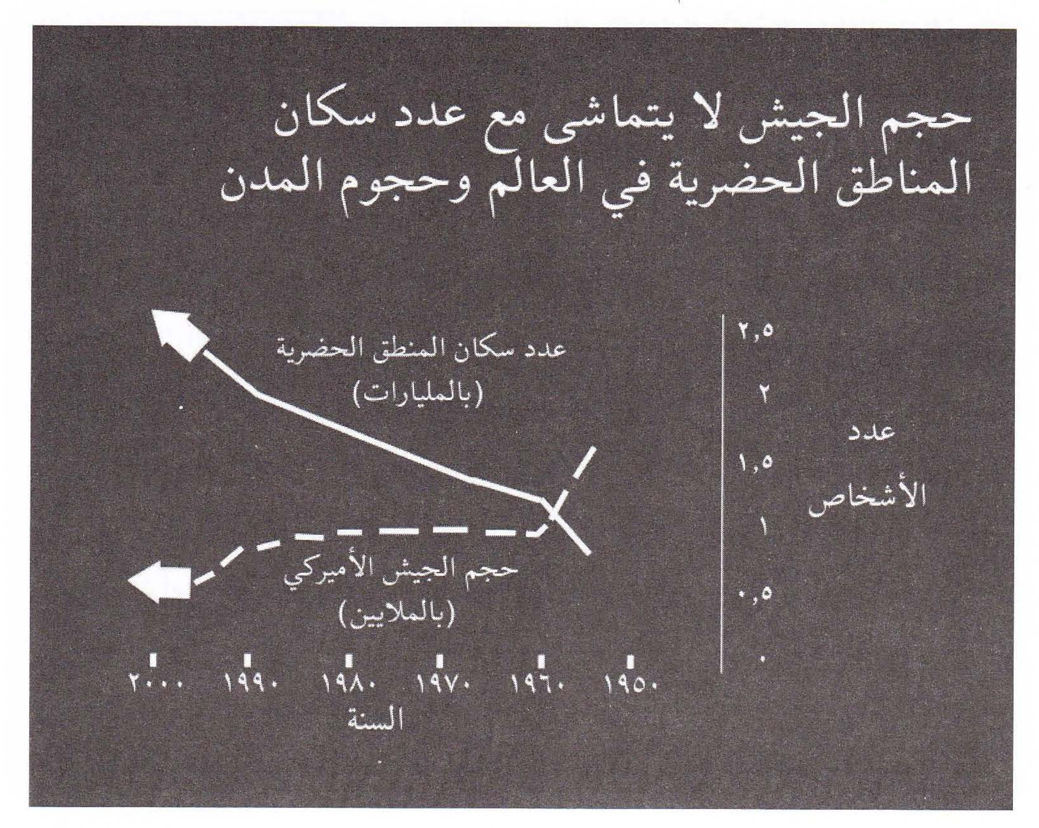
(٢) Ralph Peters, The Future of Armored Warfare, Parameters 27: 3, 1997, 50-60.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jennifer taw and Bruce Hoffman, The Urbanization of Insurgency: The Potential Challenge to US Army Operations.

من عدم فاعليتها. ويحتاج السلاح الأكثر فاعلية فحسب إلى استغلال نقاط الضعف التي تولّدها البيئة الحضريّة»[1].

وأخيرًا، ينظر المعلّقون العسكريون إلى الحجم الهائل والمتفجّر للمدن الكبرى في الجنوب العالمي بأنه تمامًا على نقيض الحجم المتناقص للجيوش الغربيّة المحترفة (الرسم ٥/١). ونظرًا إلى طبيعة العمليات الحضرية التي تتطلب كثافة عسكريّة لا مفرّ منها، بات لا يمكن الدفاع عن المحاولات التقليديّة لاحتلال هذه المدن، وقد غابت جذريًا، ليزيد استخدام حلول التقنية العالية محل القوة البشريّة.



الرسم ٥/١ عدم التطابق اللافت بين حجم التحضّر في الجنوب العالمي والحجم المتقلص للجيش الأميركي.

(١) DIRC, The Urban Century.

أحلام مستعادة

حان الوقت ليستريح سان تزو... ينبغي أن نمتلك المدينة، بدلًا من الخوف منها[1].

يبدو جليًّا إذًا، انتشار الإدراك أن التحضّر المكثّف في مناطق الجنوب العالمي، التي يتصورها الجيش الأميركي المواقع الرئيسة لعملياته، يقوّض جذريًّا الجهود الأميركية الحثيثة في التحول التقنيّ العلميّ. وبالتالي، وفي شكل شبه متوقّع، نشأت مجموعة واسعة من المبادرات التقنيّة العلميّة الجديدة، تهدف إلى تكييف «الثورة في الشؤون العسكريّة» مع جغرافيّات هذا النوع من المناطق الحضريّة. وباعتماد التمرد الحضريّ في العراق نقطةَ ارتكاز، بدأ التحوّل من الاحتفال بموت الجغرافيا بسبب التكنولوجيّات الجديدة، إلى تطوير أنظمة الرقابة، والاتصالات والاستهداف المصمّمة خصوصاً لتتلاءم وطبيعة الجغرافيات الماديّة والبشريّة لمدن الجنوب العالمي. وأثر هذا التحول في البُمرنج الفوكودي، لأنه يتداخل مع الجهد الأوسع (ناقشناه في الفصل السابق) لبناء الحدود الكليّة الوجود عبر مواقع العالم الحضريّة ويتردد من خلاله.

وينبغي مطالعة هذه البرامج الأميركيّة المزدهرة لمكافحة التمرّد والحرب الحضريّة العالية التقنية، كأعراض من الرغبة ـ أحلام ولع تكنولوجي ونزعات مازوشيّة للإتقان والسّيطرة، تتكيَّف مع ضرورات الحرب المضادة للتمرد الحضريّة الجديدة، وتُهمل قوة الولايات المتّحدة السياسية والاقتصاديّة. وتعكس هذه البرامج والتخيّلات أيضًا ميولًا مترسّخة ومعمّرة داخل الثقافة العسكريّة الأميركيّة في السعي إلى امتلاك أقوى الأسلحة القاهرة التي تبيد كل الأعداء ـ عن بعدٍ، إذا أمكن[2]. وعليه صارت التكنولوجيا المتفوقة، أي الرصاص الفضي، مفتاح كلّ الأقفال.

---

(١) Robert Leonhard, Sun Tzu's Bad Advice: Urban Warfare in the Information Age, Army Magazine 53: 4, 2003.

(٢) H. Bruce Franklin, War Stars: The Superweapon and the American Imagination, Boston: University of Massachusetts Press, 1990.

لكن هزيمة العراق برهنت عجز أسلحة الرصاص الفضيّ عن معالجة مستنقع من المشكلات السياسيّة الناجمة عن إيديولوجيّات الحرب الحضريّة الاستعماريّة الاستباقيّة، أو التصدّي لها. فالشّعوب التي تقاوم، في شراسةٍ، للتخلص من أغلال الإستعمار الغربي، من غير المحتمل أن يطوّعها الاحتلال الاستعماري الأميركي، مهما علت تقنيته. في الواقع، يبدو تصميم الأسلحة العالية التقنية، ونشرها، بغية السيطرة على المدن المحتلة، كأنه يشعل التمرد والمقاومة ضد المحتل، بدلًا من تخويفها. من نواحٍ عدّة، تعالج حروب أميركا «غير المتماثلة» الجديدة ما سمّاه جوناثان شيل «العوالم التي لا تُقهر»[١] ـ تكوينات اجتماعيّة، وسياسيّة وحضريّة تبدو فيها مفاهيم الهيمنة التكنولوجيّة والعسكريّة أشبه بأمثلة لما سمّاه بارنتي، معتمدًا المنوال نفسه إلى حدّ ما، «مازوشية الأوهام التكنولوجية»[٢]. وهكذا، على ما ورد في «تقرير الزملاء الجماعيّ»، كان مخططو الاجتياح العراقي العسكريون، على ما يبدو جليًّا، «مبهورين بالثورة في الشؤون العسكرية إلى حد أنهم لم يتكشّف لهم أنها لم تُرْفق بثورة في شؤون الاحتلال»[٣].

مشروع مانهاتن الجديد؟

مازوشية؟ ربّما. وإنّما هذه هي العلاقة التي تربط، من جهة، بين مجمّع عسكريّ وتكنولوجيّ وصناعيّ ضخم ومترامي الأطراف، يتغذّى من ميزاب ميزانيات وزارة الدفاع الأميركيّة، ومن جهة أخرى ثقافة تكنولوجيّة أميركيّة عميقة الجذور وشاسعة، مولعة بأوهام أسلحة المستقبل والخيال العلمي، وتأمل أن تُظهر التكنولوجيا الفائقة تعنتًا ملحوظًا، واستمرارًا وتكيّفًا. تميل النزعة الراهنة نحو التأقلم: تعديلُ أفكار

(١) انظر Jonathan Schell, The Unconquerable World: Power, Nonviolence, and the Will of the People, Penguin: London, 2005.

(٢) Parenti, Planet America, 88-104.

(٣) Boal, Clark, Mathwes and Watts, Afflicted Powers, 187.

السيطرة العالميّة من خلال التحوّل العسكري العالي التقنية إلى الحقائق الجغرافية الصغيرة للحرب الحضريّة المضادة للتمرّد الطويلة وغير المتماثلة.

ويمكن إيجاد مثال مناسب في تقرير رئيس نشره «مجلس الدفاع العلمي» في البنتاغون في كانون الأول/ديسمبر العام ٢٠٠٤[١]. وإذ عُدَّ إحدى المحاولات المبكرة الكثيرة لاستخلاص عِبرٍ من التمرّد الحضريّ في العراق، دعا هذا التقرير إلى «مشروع مانهاتن الجديد»، مستحضرًا اسم الرمز الشهير الذي استُعمل في الأربعينات لوصف البرنامج الضخم لتطوير القنابل النوويّة التي استخدمت في تدمير هيروشيما وناغازاكي. وحثّ تقرير «مجلس الدفاع العلمي» على حشد مماثل للموارد العسكريّة لما عدَّه الاستراتيجيّة الأولويّة الرئيسة للقرن الواحد والعشرين: الكشف التكنولوجي للمدن والحياة الحضريّة في عالم سريع التحضّر. ورفع التقرير تحديدًا، إمكان استغلال تكنولوجيّات الحوسبة الكليّة الوجود، لتطوير نظام رقابي ضخم، ومتكاملٍ، وعالمي الامتداد، يصمّم لغزو تركيبة الحياة الحضرية، وحركيتها المتزايدة. وسيمكّن هذا النظام مجدّدًا، على ما شرح، الجيش الأميركي من ملاحقة الأهداف وتدميرها. وسيكون الغرض إذًا من «مشروع مانهاتن الجديد»، «تحديد الأفراد والأشياء والنشاطات وتنميطها وملاحقتها ـ في محيطٍ واحدٍ من أصل مليون ـ لإعطاء الولايات المتحدّة التفوق نفسه في الحرب غير المتماثلة [كما] هي الحال اليوم في الحرب التقليديّة»[٢]. وفي العام ٢٠٠٥، عُززت أفكار «مجلس الدفاع العلمي» (موقتًا) كواحد من ثمانية مجالات رئيسة من مجالات التنمية التي عرضت لها استراتيجيّة البنتاغون في «الحرب الطويلة»، وتجديد للّغة العسكرية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

ورأى «مجلس الدفاع العلمي» أن قدرات الولايات المتحدة المهيمنة على رصد «الأرض» من مجالات بعيدة وعمودية، جويّة وفضائيّة، تظهر «ضعفًا في إيجاد» ما يُسمّى بـ«أهداف الحرب غير التقليديّة»، من مثل أفراد ومتمردين أو

---

(١) Defense Science Board (DSB), Transition To and From Hostilities. Washington, DC; Office of the Undersecretary of Defense, 2004, 163.

(٢) المصدر نفسه، ١٦٣.

مجموعات إرهابيّة تعمل من خلال الاختلاط في المجتمع الأوسع» ، و«تنميطها وملاحقتها»[1]. ما كان مطلوبًا، على ما ناقش «مجلس الدفاع العلمي»، هو أنظمة رقابة عسكرية باطنيّة ومستمرة، تدخل تفاصيل الحياة الحضريّة اليوميّة، داخل الوطن وخارجه. وعندذاك ستكون إعادة تحجيم الرقابة العسكريّة الشاملة غير ضروريّة؛ «المطلوب استخبارات، مراقبة واستطلاع، أكثر باطنيّة، أرضيّة، تتماشى والقرن الواحد والعشرين»[2].

وادّعى التقرير أن على نظرة القوّة العسكرية المهيمنة ألّا تستعمر مستويات الرقابة العالميّة فحسب، وإنّما عليها أيضًا أن تنفذ إلى طبيعة الجغرافيّات المحليّة لساحات المعارك الحضريّة وبناها التحتيّة. قد يكون هذا التحوّل زمنيًّا بقدر ما قد يكون جغرافيًّا. «مراقبة الأفراد والأشياء والنشاطات المطلوبة لملء قواعد البيانات الضروريّة للتنميط والتحديد والاستهداف»، على ما يضيف التقرير، «تتطلب مثابرةً تتعدّى ما هو مطلوب اليوم» من الكثير من أنظمة الرقابة العسكريّة والأمنيّة.

وعليه، ينبغي لهذه الأنظمة، المحليّة والعالميّة على السواء، أن تكون «دائمًا قيد التشغيل»، وتمكينها، من خلال «أدلة تربط الخوارزميات بينها، وتراجعها»[3]، أن تستعيد المعلومات، عن طريق قواعد البيانات التي تسجّل تاريخ تحركات الأشياء، والنشاطات والأفراد وترابطها، وأن تستبق الأمور أيضًا، فيمكنها الكشف عن السلوكيّات والأحداث المهدِّدة و«غير السّويّة»، ومعالجتها قبل أي اعتداء.

وتركّز «وسائل» المراقبة والاستخبارات والاستهداف «عن قرب، الأرضيّة» الجديدة، على بيانات التعدين وتقنيات الملاحقة التي بحثناها في الفصل السابق. ومن خلال استعمال بصمات الإصبع أو راحة اليد، ومسح قزحية العين ضوئيًا، والحمض النووي، والتعرف إلى الوجوه، والأصوات وحتّى الرائحة والمشية، تتحقق

(١) المصدر نفسه، ١٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ٢.
(٣) المصدر نفسه، ١٥٩.

أجهزة الاستشعار البيومتريّة من هويّة الأفراد الذين يعبرون الحدود، وتصوغها في رموز مشفَّرة[1].

مناطق قتال ترى

تشمل المفاهيم الجديدة في الرقابة عن قرب صفوفًا منتشرة ومترابطة من أجهزة استشعار «تتحرك» و«تثبت»، لتتخطّى كلّ الحدود والعوائق التي ترفعها بيئات المدن الضخمة في طريق نجاح شبكة حربٍ مركزية. واقترح روبرت أكيرمان، على سبيل المثال، أن تُصمّم تركيبات أجهزة الاستشعار هذه لرصد «التغيّر» بدلًا من «المشهد»، لملاحقة حالات متحرّكة أوتوماتيكيًّا بدلًا من تحميل البيانات في استمرار من بيئات لا تتغيّر. في تعبير آخر، ستُصمّم الخوارزميات لتعمل عندما يطرأ تغيّر محدّد فحسب، يعدّ خارجًا على المألوف. فتقوّم إذذاك السلوكيّات والأنماط هل هي «أهداف» أم لا[2].

ويعدّ المشروع الذي يحمل العنوان المعبّر «مناطق قتال ترى»، مثالًا رئيسًا لهذا التّطور، وقد وضعته «وكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة في الدفاع» الأميركيّة. المشروع الذي انطلق مع بداية التمرد في العراق العام ٢٠٠٣، «يستكشف مفاهيم، ويطوّر خوارزميّات، وينقل منظومات لاستخدام عدد كبير (١٠٠٠) من كاميرات الفيديو الحسابية، التي توفر الاستشعار عن قرب المطلوب للعمليّات العسكرية في التضاريس الحضريّة»[3]. وبتثبيت دوائر تلفزيونيّة مغلقة عبر المدن المحتلّة كلها، يتوقّع منظمو المشروع أن «مناطق قتال ترى»، متى انتشرت، ستساند «تحليل نمط

(١) يدعم تقرير «مجلس الدفاع العلمي» تركيباتِ المسح الضوئي لقزحيّة العين والبصمات، بالتكامل مع التعرف إلى الوجوه، على أساس أنها «تُقدّم حلًا وسطًا معقولًا وفاعلًا بين السرعة والدّقة وسهولة التنفيذ والكلفة»، ١٥٩.

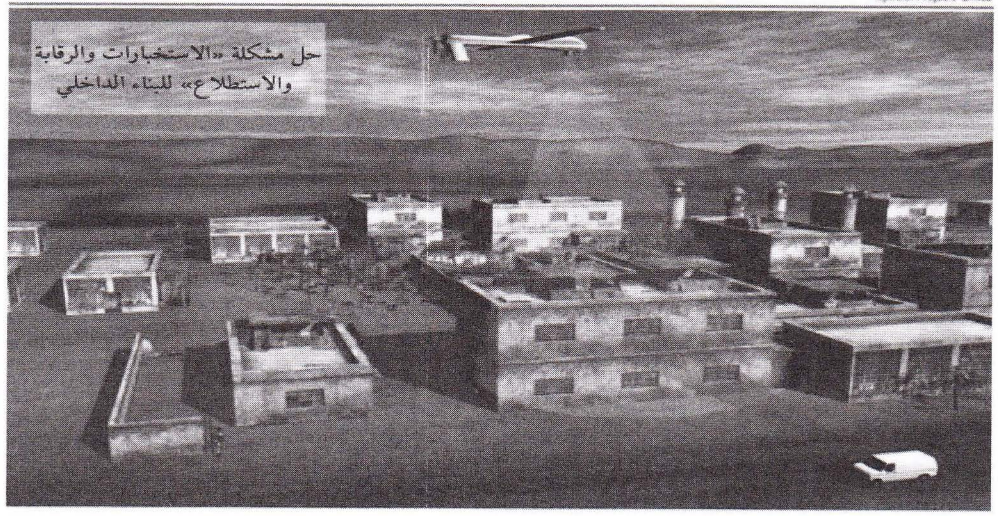
(٢) Robert Ackerman, Persistent Surveillance Comes into View, Signal Magazine, May 2002.

(٣) Defense Advanced Research Projects Agency, Combat Zones That See Program: Proper Information. 2003, موجود على www.darpa.mil.

الحركة على مستويات المدينة بكاملها»، عن طريق ملاحقة عدد هائل من السيارات والبشر، من خلال خوارزميات كومبيوترات ذكية، ترتبط بالتعرّف إلى أرقام اللوحات وصور الوجوه البشريّة الممسوحة ضوئيًّا.

ويُعدّ مشروع مناطق قتال ترى ردًّا على آثار التقاطع في البيئات المُدُنيّة وفق المفاهيم القديمة لحرب شبكة مركزية جويّة وفضائيّة. ويتصوّر مصمّموه، متى تمّ تطويره، أن «ينتج المعلومات المطلوبة في التعرّف والرقابة والاستهداف ليوفر دعمًا





الرسم ٥/٢ برنامج «فيزيبيلدينغ» لوكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة في الدّفاع: محاولة لبناء أجهزة استشعار ونشرها لتجعل تركيبة المدينة شفّافة (استخبارات ورقابة واستطلاع).

عن قرب، مستمرًّا ودائمًا للعمليّات العسكريّة في التضاريس الحضريّة»[١]. وسيكون العامل الرئيس توليد أفكارٍ إلكترونيّة عن «الحال السّويّة» في أنماط حياة المدينة يومًا بعد يوم؛ بافتقارها إلى مفهوم «السويّ»، طبعًا، لا يُمكن التعرّف إلى «غير السّويّ» أو استهدافه. وستستخدم، كما مع بيانات التعدين، تواريخ التنقّل السابقة

(١) المصدر نفسه.

وتداعياته لتتصوّر المستقبل القريب، في استمرار، وعليه، بحسب تعبير الوكالة، تسمح «للمشغّلين بتوفير إمكانات دقيقة التوقيت لتقويم قوة التهديدات المحتملة»[١].

وشدّدت الوكالة، بعد سيل من الاحتجاجات من مجموعات الحريّات المدنيّة الأميركيّة ضدّها، أنّ في حين كان مقررًا إجراء التجارب الأوليّة في التعقب الحضري الشّامل في قاعدة عسكريّة داخل الولايات المتّحدة (فورت بيلفوار، فيرجينيا)، يمكن أن يتمّ نشر برنامج «مناطق قتال ترى» فحسب في «ساحات المعارك الحضريّة الأجنبيّة»[٢]. ولكن، تشبه فعلا أنواع تكنولوجيات فيديو المراقبة الذكيّة التي تمّ حشدها للبرنامج، تلك المستخدمة لدعم بناء المناطق الأمنيّة في مدنٍ من مثل لندن أو نيويورك[٣].

وللوكالة برامج أُخرى طبعًا. وخُصّص أحدها، «فيزيبيلدينغ»، لتطوير أجهزة استشعار، تُمكّن القوات الأرضيّة والطائرات الصغيرة بلا طيّار من تحسّس الأفراد والأشياء داخل المباني عن بُعْد (الرسم ٥/٢). ويهدف البرنامج المرادف لسلاح البحريّة إلى استخدام قوالب نمطية «جغرافيّة نموذجية» عن التركيبات الداخليّة والنشّاطات داخل الأُسر العراقيّة (أو غيرها) ـ قوالب نمطيّة تولّدها محاكاة ظاهريّة لبلدٍ معيّن[٤]ـ ممّا يكشف تلقائيًّا عن تهديدات ومخاطر محتملة ضدّها. ومرةً جديدة، يعمل هذا الاستهداف بواسطة مسح ضوئي آلي لما هو «غير سويّ» ضمن الحال السّويّة، وهو مستمد من التصورات والتخيلات النمطية لعلماء الأنثروبولوجيا العسكريين عن قواعد الحياة الحضرية العراقيّة وثقافتها.

وتطوّر مؤسسة الأبحاث في الدفاع الأميركيّة أسلحة أُخرى، من مثل رادارات جويّة جديدة شُيّدت في مناطيد عملاقة، وصُمّمت لتمكث، في استمرار، فوق المدن

(١) المصدر نفسه، ١١.
(٢) Defense Watch magazine, Combat Zones that See Everything, 2004، موجود على /www.argee.net DefeseWatch.
(٣) راجع الفصل ٩.
(٤) راجع الفصل ٦.

المُحتَلّة، ولتحضّر بيانات تعدين شاملة. وينطوي هذا الحلم العلمي غير المحدود على ربط سلسلة من بيانات التحركات السابقة والتواريخ في المدينة، مع مراقبة النشاطات الراهنة، لاستباق هجمات مستقبليّة وللردّ على تلك التي نُفِذّت. وتُوجّه منطادًا تطوّره وكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة في الدفاع، فكرة «إعادة التاريخ إلى الوراء وتكراره من جديد»، ويلي هذا هجومًا في سيارة مفخّخة أو عبوة ناسفة، مما يسمح بالتالي باكتشاف مرتكبيه. وسيثبّت هذا المنطاد فوق المدينة سنةً أو أكثر. هيكله عبارة عن أجهزة ترددات راديوية رادارية عملاقة، مصمّمة لاختراق التركيبات الحضريّة وتسجيل تواريخ الحركة (الرسم ٥/٣). وتدمج أجهزة الاستشعار المعلومات من الهواتف الجوالة والتلفزيونات والراديوات، ومن الدوائر التلفزيونية المغلقة الذّكيّة، والماسحات الضوئيّة وعدد لا يحصى من علامات الترددات الراديوية «المزروعة» في ساحة المعركة كـ«غبارٍ ذكيّ». وسيسمح هذا، كما يقترح الخطاب، للجيش الأميركيّ بالاضطلاع بـ«التقدّم لاكتساب الهدف» داخل المدينة التي يسيطر عليها[1].

نحو رجال آليين قتلة مستقلّين

يضع القادة العسكريون رؤية لمستقبل العمليّات التكتيكية حيث سيضطر الخصوم إلى اتخاذ قرار هل يجب عليهم إرسال قوّات من لحمٍ ودم لمحاربة عزقات وبراغ ودوائر وأجهزة استشعار[2].

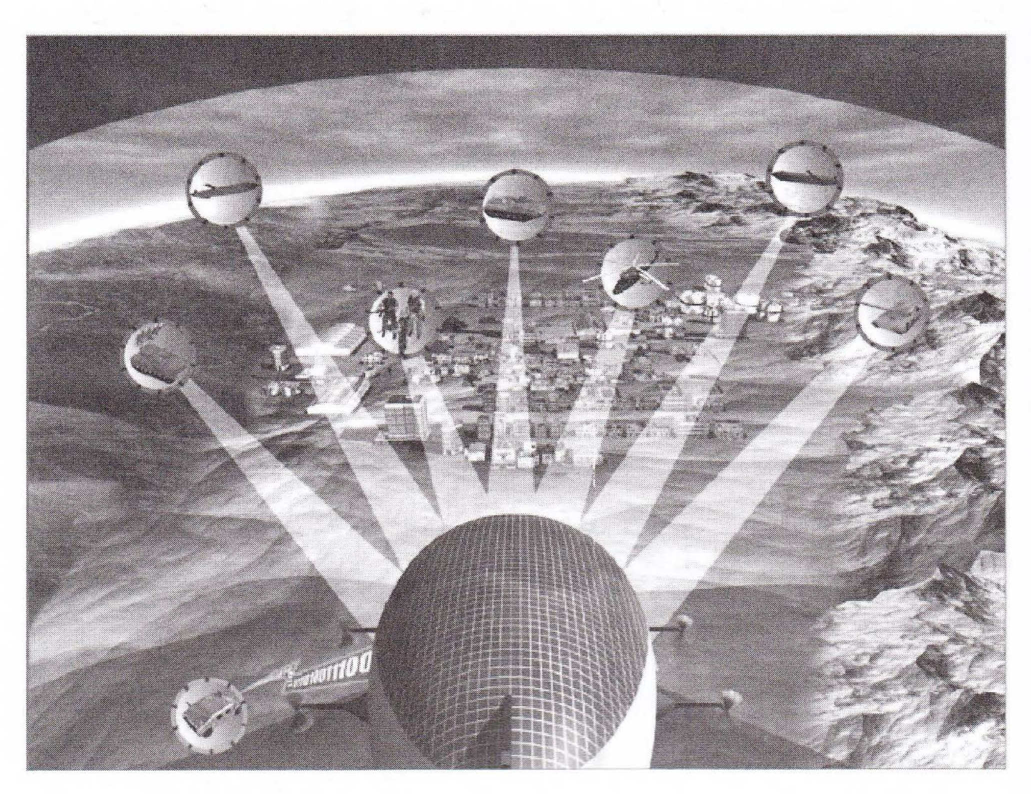
هي خطوة صغيرة تفصل عن تخيّل أنظمة «تحدّد الأهداف» تلقائيًا داخل المدينة وتصميمها، إضافة إلى تطوير أنظمة أسلحة آليّة لقتل هذه الأهداف أو تدميرها تحت أقل إشراف بشريّ ممكن. ويركّز العنصر الرئيس الثاني في التحوّل الذي شمل الحرب الحضريّة العالية التقنيّة، إذًا، على تطوير أسلحة آلية جويّة وأرضيّة؛ وهذه،

(١) Edward Baranoski, Urban Operations, The New Frontier for Radar, Defense Advanced Research and Projects Agency, Washington, DC, 2005.

(٢) Maryann Lawlor, Robotic Concepts Take Shape, Signal Magazine, November 2003.

عندما ترتبط بأنواع الرقابة المستمرة والتعرّف إلى الهدف التي عرضنا لها، تنتشر لتدمير أهداف محتملة في شكل مستمر وتلقائي، في ما يُحتمل أن يكون تيارات القتل الآلي التي لا تنتهي.

تُعدّ هذه الأفكار الجديدة في التحوّل الحضري لـ«ثورة الشؤون العسكريّة» مزية رئيسة لآخر الأوهام العسكريّة الأميركيّة في القدرة الكليّة والمعرفة التي لا حدود لها. ويتمّ التركيز هنا على استخدام رجالٍ آليّين لدعم رقابة «واعية»، مصمّمة على حجم جغرافيات مدن الجنوب العالمي الصغيرة والمفصّلة. وتبرز هنا رزمة من أوهام «الوعي الظرفي» شبه الإلهيّ، وتقترح كلّها أن التحوّل الحضري سيساعد في النهاية على الإشراف على مدن العدو الكبرى الجامحة جوهريًّا وتهدئتها.



الرسم ٥/٣ بيانات تعدين عن مدينة الخصم لـ«التقدّم في تحديد الهدف»: «الاستشعار المتكامل هو النظام» لوكالة المشاريع والأبحاث المتقدّمة في الدفاع، وهو رادار أُنشئ داخل منطاد يلبث لعام أو أكثر فوق المدينة المستهدفة.

ويشدّد التحوّل الحضري لـ«الثورة في الشؤون العسكريّة» أيضًا على توافق بنى الرقابة التحتيّة الجديدة وآلات القتل الآليّة. ما يُتوخى له هو «حرب عالميّة دائمة لا يشّنها بشرٌ يموتون، ويثورون، ويعودون إلى الوطن مصابين ومجانين، وإنمّا حرب تشّنها عمالة ميتة أصلًا، تبلورت في آلات»[١]. وأتى المثال على ذلك في مناقشة عن عمليّة حضريّة أميركيّة في المستقبل القريب نشرتها مجلّة «ديفانس واتش»، في أثناء حديث عن برنامج «مناطق قتال ترى» لـ«وكالة المشاريع والأبحاث المتقدّمة في الدّفاع». وسرعان ما استفاض المؤلّف بالكلام، «سيدهش عمل رجالنا الأشرار لشدّة غرابته ومباغتته»[٢].

من ضمن هذا السيناريو، ستهبّ أسراب من شبكة أجهزة الاستشعار الصغيرة الحجم وذات المقياس المتناهي في الصغر على المدينة المستهدفة، لتسيطر عليها وتوفّر بالتالي دفقًا من المعلومات لصفوف من الأسلحة الآلية. معًا، تنتج هذه الأنظمة قتلًا مستمرًا وتدميرًا للهدف: نوع عمليّة مضادةٍ للتمرد آلية، لا يقوم القادة العسكريون والجنود الأميركيون فيها بالكثير، باستثناء الإشراف على أنظمة القتل الآلية من مسافةٍ آمنة ـ آمنة بالنسبة إليهم، طبعًا.

«ويتمركز عدد كبير من المروحات خارج حدود المدينة الحضريّة المُستهدفة التي يريد رجالنا الاستيلاء عليها»، على ما بدأ به وصف «ديفانس واتش». «عند إشارة معيّنة، ما يبدو على شكل غبار يُطلق من كل مروحة. تُنفَخ السحابة في البلدة، حيث تتبدّد بسرعة». وبعدها تحتل أسرابٌ من المركبات الأوتوماتيكيّة المدينة. «تغوص الطائرات من دون طيّار الصغيرة نحو مناطق مختارة، حددتها مسبقًا تحليلات البيانات التي نقلها سرب المروحة الدافع». تُنتج أسراب أجهزة الاستشعار النقّالة سريعًا «صورةً بصريّةً وسمعيّةً مفصّلة عن الطرقات والأبنية كلها في المدينة بأسرها».

(١) Parenti, Planet America, 89.

(٢) Defense Watch Magazine, Combat Zones that 'See' Everything.

إضافة إلى المدينة الماديّة، «يتمّ تنميط وتحديد كلّ فردٍ [معادٍ]. انطلاقًا من هذه النقطة، لا يتحرّك أحدٌ في المدينة من دون معرفة كاملة وشاملة للمركز التكتيكي النقّال»[١].

ومن ثمّ، أدمجت المراقبة الآليّة بسهولة في القتل الآلي. «يمكن الآن توجيه مسار المركبات غير المأهولة الجويّة والأرضيّة مباشرةً نحو الأهداف المنتقاة للتخلّص منها، الواحد تلو الآخر. هؤلاء الأعداء المقاتلون، الأذكياء بما فيه الكفاية، ليتملّصوا من الوحدات الآلية، ستقبض عليهم الآن، أو تقتلهم، عناصر بشريّة تُوجّه مباشرةً إلى مواقعهم، مع معرفة تامّة وكاملة بتحصيناتهم الفرديّة ودفاعاتهم»[٢].

بالكاد يحدّ هذه الأحلام في الاستهداف والقتل الحضريّ الدائم، والتلقائي والآلي، عالم تكهنات مستقبليّة. على الأصح، كما مع برنامج «مناطق القتال الرائية»، فهي تغذي أبحاث أسلحة معاصرة تهدف إلى تطوير مركبات أرضيّة وجويّة لا تبحر وتتحرّك آليًا فحسب، وإنما أيضًا، وعلى أسس «قرارات» مسيّرة خوارزميًا، تنتقي الأهداف وتدمّرها. خرج البشر صانعو القرار من الحلقة.

وكجزء من تحوّل أوسع نحو مركبات آليّة تغذّي منافسات رئيسة من مثل «التحدّي الحضريّ» (سنعرض له في الفصل ١٠)، يتوخى الجيش الأميركي أن يصير ثلث المركبات الأرضيّة الأميركيّة آلياً تماماً بحلول العام ٢٠١٥. وفي مقالة صدرت العام ٢٠٠٤، بحثت الصحافية المختصّة في الدفاع ماريان لاولور[٣] تطوير مركبات جويّة وأرضيّة «مقاتلة مستقلّة ميكانيكيّة»، إضافةً إلى ما سمّته «مقاتلات مستقلة تكتيكيًا» قيد التطوير لسلاح الجو الأميركي. صمّمت هذه، كما لحظت، لتستخدم برمجيات نمطية التعرّف لـ«استهداف الوقت الحاسم». ويشمل هذا ترابطاً سريعاً بين أجهزة

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) Lawlor, Robotic Concepts Take Shape.

الاستشعار وأسلحة آلية لتدمير الأهداف التي تستشعرها البيانات و«تتعرّف» إليها أوتوماتيكيًّا، وذلك في سرعة واستمرار وأوتوماتيكيًّا. وفي اللّغة العسكرية الأميركيّة، تسمّى هذه النظرية «سلسلة القتل الضاغطة» أو «حرب استشعار مطلق النّار»(١).

وبحسب لاولور، حقّق مشروع «حشد الأنظمة الأوتوماتيكيّة» لفريق «مديرية المفهوم المشترك في التطوير والاختبار» التابع لقيادة القوات المشتركة الأميركية، ومقرّه نورفولك، فيرجينيا، تقدّمًا كبيرًا إلى حدّ أنّ «يكون الرجال الآليون المستقلون، الشبكيون والمتكاملون هم القاعدة، لا الاستثناء بحلول العام ٢٠٢٥»(٢). وكما توقعت، وحتّى ذلك التاريخ، «سيستمر تطوير التكنولوجيّات... مما يسمح للآلات باستشعار تقريرٍ عن إطلاق النار في بيئة حضريّة في حدود مترٍ واحد، لتثلّث موقع مطلق النار وتردّ بالمثل في غضون جزء من الثانية»، وأكدّت أن أنظمة حرب آليّة كهذه «ستساعد على إنقاذ حيوات من خلال تخليص البشر من الأذى»(٣). وعلى ما يبدو، يقع العسكريّون الأميركيّون وحدهم في خانة «البشر».

ويطوّر «مشروع ألفا» للجيش الأميركي رجلًا آليًّا مسلّحًا يردّ أوتوماتيكيًا بإطلاق النار عندما يكشف نيران العدو داخل مدينة محتلّة. ويكون هدف هذا الرجل الآلي الجندي «إذا ما تقدّم مترًا، قتل مطلق النار»، على ما قال غوردون جونسون، رئيس الفريق المختص بـ«المفاعيل الأوتوماتيكيّة»، أحد عناصر المشروع. «لذا، ما نقوله أساسًا، إن كل من سيطلق النّار على قوّاتنا سيموت. قبل أن يرمي سلاحه ويهرب، سيكون قد مات». «هل يتخلّى» المتمردون الحضريّون في المستقبل «عن الشجاعة وسفك الدماء لقتل آلات؟» على ما يسأل جونسون. «لا أعتقد ذلك»(٤).

(١) Adam Hebert, Compressing the Kill Chain, Air Force Magazine 86: 3, 2003, 34-42.

(٢) Lawlor, Robotic Concepts Take Shape.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ذكر في Lawlor, Robotic Concepts Take Shape.

رجالٌ آليون قاتلون في العراق، وأفغانستان وفلسطين

بحلول العام ٢٠٠٧، اتّجهت أنواع الأوهام هذه نحو المراحل المبكرة من التنفيذ. ووفرت شوارع العراق والمدن الفلسطينيّة مناطق التجارب[١]. ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، نُشر في بغداد أول رجالٍ آلين أرضيين مسلّحين ويتّم التحكّم فيهم عن بُعد في تاريخ الحرب، لذا سمّوا «سواردس» (SWORDS)[٢]، وهم مسلّحون برشّاشات[٣]. وتحكّم الجنود عن بعد بإطلاق النار من الرشّاشات عن مسافة تزيد على كيلومتر. وكان متوقعًا أن يكون الجيش الأميركي قد نشر، حتّى العام ٢٠٠٨، أربعة آلاف سواردس وغيرهم من الرجال الآليين المسلّحين في العراق وأفغانستان[٤].

«يخشى كثرٌ أن يندفع الرجال الآليون المسلّحون في ساحة المعركة كالمسعورين ليقتلوا الناس»، على ما أعلن بيان صحافي لـ«مركز التسلح للأبحاث والتطوير والهندسة» الأميركيّ، في وصفه تجارب نظام «سواردس»[٥]. وشدّد البيان، في محاولة لإعادة الطمأنينة، على أن الرجال الآليّون ما زالوا «يستخدمون «عنصرًا بشريًّا في الحلقة» حيث عليهم أن يكونوا دومًا ومباشرةً تحت إشراف جندي، هو الذي يعطي الأوامر للرجل الآلي والأسلحة عبر وحدة التحكّم في التشغيل. وتُعطى الأوامر لقاذفات الصواريخ والقنابل اليدويّة من خلال نظام إطلاق نار وتحكّم عن بعد وُضِع حديثًا»[٦].

(١) Steve Featherston, The Coming Robot Army: Introducing America's Future Fighting Machines, Harper's Magazine, February 2007, 43-52.

(٢) SWORDS stands for 'Special Weapons Observation Reconnaissance Detection System.

(٣) Jörg Blech, Attack of the Killer Robots, Der Spiegel online, August 2007.

(٤) Charlie Carpenter, Autonomous Weapons and Asymmetric Conflict, Complex Terrain Laboratory, موجود على .www.terraplexic.org

(٥) Armament Research, Development and Engineering Center, ARDEC Provides Glimpse of Possible Future Warfare, press release, 2007، موجود على .www.pica.army.mil/

(٦) المصدر نفسه.

وشرح العقيد تيري غريفين، رئيس برنامج الرجل الآلي المشترك للجيش الأميركي وفيلق البحريّة، المكلّف نشر الآلة المسلّحة التالية، المعروفة بـ«المُجالِد» (Gladiator)، أن تكون مهمّة الآلات الأولى حلّ مجموعات «غير مرغوب فيها». ووصف ثلاث مراحل تصاعديّة في خلال هذه العمليّة: أوّلًا، «يُصدِر الرجل الآلي تحذيرات عبر مكبّر للصوت. ثم يطلق رصاصًا مطّاطيًا. وأخيرًا، يبدأ الرجل الآلي بإطلاق النار من رشّاشه»[1].

ليست هذه البرامج حكرًا على مجال الباحثين الأميركيّين. أعلن الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٧ أن «الحدود بين إسرائيل وغزّة ستكون أول «الحدود الأوتوماتيكيّة» في العالم، مع قنّاصة آليين قادرين على إطلاق النّار على المتسلّلين، بفضل صورٍ تتناقل بالتواتر إلى غرفة القيادة»[2]. وفي الوقت نفسه، يعتمد الجيش الإسرائيلي بالفعل على أداة سلاح رشاش آلي، يُتحكّم فيه عن بعد، وهو جزء من نظام «أنظر وأطلق النار»، طوّرته شركة «رفايل» المملوكة من الدولة، لنشر القوة المميتة على طول سبعة وثلاثين ميلًا من الحدود الفاصلة مع قطاع غزّة. «باستخدامه مع جهاز استشعار الكشف الصوتي «رفايل» المتطور وجهاز تحديد الاتجاه، صار أساسًا سلاحًا آليًّا مضادًا للقنّاص، يستخدم في المركبات ذات العجلات أو المجنزرة»، على ما أفاد مُراسِل «ديفانس نيوز» في تلّ أبيب. «كل محطة من سلاح الرشاش المحمول تخدم كنوعٍ من قنّاصٍ آلي، قادر على اختراق عمق ١٥٠٠ متر في منطقةٍ مغلقة»[3]. فالرشاشاتُ وأجهزة استشعارها الطويلة «ترتبط عن طريق الألياف البصريّة بشبكة القيادة، التي تقدر بدورها على استخراج معلومات من أجهزة استشعار أرضية موجودة، وطائرات عاديّة وطائراتٍ من دون طيّار»[4].

(١) Jörg Blech, Attack of the Killer Robots.

(٢) Arieh Egozi, Automated Border, Israel News, 6 October 2007.

(٣) Barbara Opall - Rome, Israeli Arms, Gear aid US Troops, Defense News, 29 March 2007.

(٤) Defense Update.com, ‘Elbit Expands Range of Autonomous Ground Vehicles, 2007.

وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يتصوّر تحوّلًا طويل الأجل نحو أوتوماتيكية إطلاق نار حقيقية، سيُطلب في البداية إلى الجنود الإسرائيليّين الموافقة على قرارات «أنظر وأطلق النار» لإطلاق النّار. «أقله، في المراحل الأولى من الانتشار، سنبقي على العنصر البشري في الحلقة»، كما لاحظ قائد عسكري إسرائيلي لم يُعلن اسمه. «لا نريد أن نخاطر بارتكاب أخطاء مأسوية ومكلِفة سياسيًّا مع هذه الأنظمة المميتة»[1].

وإنما لم ينفع هذا لطمأنة مجموعات حقوق الإنسان التي يشغلها جدًّا التحوّل الآلي لأسلحة الحدود الفتّاكة. ونقلت ساريت ميكايلي الّتي تعمل لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، أن قوات الأمن الإسرائيلي قتلت، منذ انسحاب إسرائيل من غزّة العام ١٩٩٥ وحتّى حزيران/يونيو العام ٢٠٠٧، أربعة عشر فلسطينيًّا غير مسلّحين، على مسافات تراوح بين مئة متر وثماني مئة من سياج الحدود. وأعلنت، إضافةً إلى ذلك، «أن النار أطلقت، في حالات كثيرة، على أفراد لا يبيتون نيات عدائية أو إرهابيّة، وهم يقتربون من محيط الحدود. حاول البعض دخول إسرائيل للعمل، والبعض كان يعاني اضطرابات، أمّا الباقون فكانوا أطفالًا يجولون داخل المناطق المحظورة». وجادلت ميكايلي أن «التكنولوجيا، من وجهة نظر حقوق الإنسان، لا تعدّ هنا مهمّة بمقدار الحاجة إلى تقويم كلّ تهديد محتمل على أساس كل حالة على حدة»[2]. ولكن ستسقط هذه الأخلاقية في التعقّل لا محالة، أمام القدرات الكاملة لقتلة الحدود الآليين.

حلولٌ لسلسلة القتل

وكما مع رجالٍ آليّين أرضيّين مسلّحين، بدأ التحوّل من طائرات من دون طيّار موجّهة ومسلّحة، نحو أنظمة تسلّح جويّة كاملة الاستقلاليّة، من دون ما يسمّيه الجيش

(١) Opall - Rome. Israeli Arms, Gear Aid US Troops.

(٢) Barbara Opall - Rome, Robots to Guard Israeli Border Kill Zone, Defense News, 2007.

«العنصر البشري في الحلقة»، يأخذ مجراه. إذ تُنشئ القوات الجويّة الأميركيّة مثلًا «نظام الهجوم المستقل القليل الكلفة» ـ أحد إنتاجات برنامج «أنظمة قتال المستقبل» الضخم ـ وهو عبارة عن قنبلة طائرة «موجّهة» تعمل بالطاقة، ومصمّمة لـ«البحث عن قواعد صواريخ دفاعيّة، وأنظمة صواريخ أرض ـ جو، وأهداف دروعٍ مانعة ذات منافع عسكريّة. فتكشفها، وتتعرّف إليها، وتهاجمها وتدمّرها»[١]. وتكون مجهزّة بنظام رادار ليزر، إضافة إلى قدرة ذاتيّة على التعرّف إلى الهدف، مما يسمح لها بالبحث عن الأهداف وتحديدها داخل مساحة تبلغ خمسة وثمانين كيلومترًا مربّعًا[٢].

ويعتمد هذا العتاد على خوارزميات كومبيوتر صُمِّمت لتفرق أوتوماتيكيًّا «الأهداف» من «غير الأهداف». ويكون الهدف النهائي، بحسب مهندس «المركبة الجويّة المقاتلة من دون طيّار» في «رايثون»، ما سمّاه «حلّ القتل المتسلسل» الذي يرتكز على سعي كلّ مركبة بذاتها وفي صورة مستمرة إلى الأهداف لتدمّرها[٣]. وتصور جون تيرباك، رئيس التحرير التنفيذي لـ«مجلة القوات الجويّة»، العام ٢٠٠٢، أن تبقى القرارات في إطلاق الأسلحة على الأهداف محصورة بالبشر، إلى أن تتمكّن «المركبة الجوية المقاتلة من دون طيّار» من تثبيت قدرتها في العثور على الأهداف الصحيحة واستعمال الأسلحة المناسبة ضدّها». إذذاك «يمكن الوثوق حتّى بالآلات للقيام بذلك»[٤].

يزيد الجهد إذًا، في المجالين الجوي والأرضي، لإنشاء تكنولوجيّات وبروتوكولات أخلاقيّة تسمح للرجال الآليين المسلّحين، والمزودين ذكاء اصطناعيًّا، «بأخذ القرار» ذاتيًّا لإطلاق أسلحتهم على الأهداف. وتركّز هذه الجهود على طائراتٍ من دون طيّار مسلّحة تطلق النار ذاتيًّا؛ وعلى رجال آليّين أرضيّين مسلّحين

(١) Robert Sparrow, Killer Robots, Journal of Applied Philosophy 24: 1, 2007, 63.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Chuck Pinney, UAV Weaponization, Washington DC: Raytheon, 2003, 16.

(٤) John Tirpack, Heavyweight Contender, Air Force Magazine 85: 7, 2002.

يعملون باستقلاليّة؛ وعلى صواريخ وقنابل وذخائر صمّمت لتجول في الوقت نفسه فوق حيّ أو مدينة، «ترى» وتسعى إلى أهدافٍ لمهاجمتها[1].

لنأخذ في الاعتبار رؤية الجيش الأميركي لرجالٍ آليّين مقاتلين مستقلّين كما وصفت في شكلٍ واضح عام ٢٠٠٧ في الدعوة إلى تقديم اقتراحات التطوير. «أوفِدت [أنظمة الأسلحة الأوتوماتيكيّة] إلى ساحة المعركة القائمة، وستكون شائعة جدًّا في ساحة معركة القوة المستقبليّة»، على ما أعلن. «وسيؤدّي هذا مباشرةً إلى الحاجة إلى أنظمة تستطيع العمل في شكل مستقل طويلًا، ويمكنها أيضًا التعاون للقضاء على أهداف معادية وفق قواعد القتال المحدّدة». إلى الآن، «ما زال القرار النهائي في القضاء على الهدف متروكاً للمشغل البشري، [إنّما] ينبغي أن تؤخذ في الحسبان المبادرة المستقلة الكاملة من دون تدخّل بشري، وفق شروط استعمال محدّدة»[2].

يتطوّر في الوقت الحاضر، كونٌ كاملٌ من برمجيّات «التعرّف إلى الهدف آليًّا»، تهدف إلى تمكين أجهزة الكمبيوتر الآليّة من مقارنة إشارات «الأهداف» الإلكترونيّة، في استمرار، بتلك المخزّنة في قواعد البيانات الإلكترونيّة. قبل أن يطلق الرجل الآلي «سواردس» رصاصاته في العراق، على ما كتب جورغ بليش في «دير شبيغل»، «يحتاج إلى إذن مشغّلَيْن بشريّيْن... ومع ذلك، ما يبدو منطقيًّا أن قرارات الحياة والموت ستنتقل في شكل واسع إلى الآلة ـ حالما يجد المهندسون حلًا لمشكلة تمييزها بين الأصدقاء والأعداء»[3].

علمُ الحشرات الآليّة

وممّا تقشعر له الأبدان أكثر، فكرة أسرابٍ من المركبات الجويّة الصغيرة جدًّا

(١) انظر Sparrow, Killer Robots, 63

(٢) US Army SBIR Solicitation 07.2, Topic A07-032, Multi-Agent Based Small Unit Effects Planning and Collaborative Engagement with Unmanned Systems, 2007, 57-68.

(٣) Blech, Attack of the Killer Robots.

أو حتّى حشرات آليّة ومسلّحة، تستكشف في سماء التفكير العسكريّ وأبحاثه. وبالفعل، بدأ تطوير حشراتٍ آليّة من مثل العنكبوت المعروف بـ«الأرملة السوداء»، و«الزنبور» و«الدّبور»، التي تزن نحو أربعين غرامًا ولا يتجاوز حجمها بضعة سنتيمترات، لمحاكاة آليات طيران الحشرات البيولوجيّة. ويهدف استخدام هذه الأنظمة كـ«وحدات قتالٍ أرضيّ للعمليّات العسكريّة في المناطق العمرانيّة» حيث «يمكنها التحليق فوق المباني، وفي الغرف، لترى من يوجد فيها، وأي أسلحة يملك أو لا يملك»[١].

وبالتطلّع إلى المستقبل، خمّن العقيد داريل هوك من القوات الجويّة الأميركيّة أن الإدماج بين التّقانة الدقِّية والتكنولوجيا الجينيّة سينتج، في خلال عشرين عامًا، عصرًا جديدًا من الحرب البيولوجيّة، تعمل على نطاقات صغيرة أو مجهريّة. وسيسمح هذا التقارب التكنولوجي، على ما شرح، لأسراب روبوتات صغيرة طائرة من استهداف الحمض النووي للأفراد (يحدّد وفق قواعد بيانات الحمض النووي) عن طريق حقن «أسلحة» بيولوجيّة أو جينيّة في مجرى دم الفرد. «أجهزة مفردة من مثل أسنانٍ جزئيةٍ»، على ما كتب، «تتناسب تمامًا داخل وعاء الدّم [البشريّ] لتحمل مادة جينيّة وتدرجها في الخلايا»[٢]. يبدو هذا الشرح كأنه يخرج مباشرةً من سيناريو فيلم خيالي علمي بائس. ويعني مع ذلك إطلاق «وكالة المشاريع والأبحاث المتقدّمةً في الدفاع» برنامج «الحشرات الهجينة» عام ٢٠٠٦، على ما وصف نيك تورس، أن «الباحثين ينمّون بالفعل حشرات مع إلكترونيّات داخلها. فهم يخلقون عثًّا آليًّا وخنافس طائرة يُسيطر عليها عن بُعد»[٣]. وبحسب الوكالة المذكورة «يهدف» هذا

(١) Tim Blackmore, Dead Slow: Unmanned Aerial Vehicles Loitering in Battlespace, Bulletin of Science, Technology and Society 25, 2005, 199.

(٢) Daryl Hauck, Pandora's Box Opened Wide: Micro Unmanned Air Vehicles Carrying Genetic Weapons, research paper, Air War College, Air University, Maxwell Air Base, 2004, 21.

(٣) Nick Turse, Weaponizing the Pentagon's Cyborg Insects A Futuristic Nightmare That Just Might Come True, Tom Dispatch, 30 March 2008.

البرنامج «إلى تطوير دورات كهربائية تتصل، في إحكام، بآلة توليد الحشرات عبر وضع أنظمة ميكانيكيّة دقيقة داخل الحشرات في المراحل الأولى من المسخ».

في اختصار، بات الخيال العلمي حقيقة. يُنتج وضع إلكترونيّات دقيقة داخل حشرةٍ في الطور الانتقالي، حشرةً آليّةً يمكن السيطرة عليها عن بُعد بَعْدَ خروجها من الشّرنقة. ويُتوقع، إضافة إلى حمل أنظمة الأسراب هذه منظومات مراقبة دقيقة تسمح باختراق أي مدينة عدوّة والسكن فيها في صورة دائمة، أن تنشر في نهاية المطاف أنواع الأسلحة الصغيرة الحجم الّتي تخيّلها العقيد هوك. وفي هذا الإطار، طلب نيك تورس من قرّائه أن «تخيّلوا عالمًا قد تكون فيه كل حشرة ترفرف أمام نافذتكم جاسوسًا يُتحكّم فيه عن بُعد، محمّلًا بمعدّات المراقبة». وما يزعج أكثر، على ما كتب، «هو احتمال أن تكون هذه المخلوقات مسلّحة، وإمكان أن تكون هذه الحشرات الآلية مسلّحة بـ«أسلحة بيولوجيّة»، بحسب عالمٍ على صلة وثيقة بالمشروع»[١].

أمبراطوريّة رجال آليين/هوس التكنولوجيا والرغبة

> يكْمنُ التعبير المُطلق للسّيادة... في القوّة والقدرة على إملاء من يمكنه أن يحيا، ومن ينبغي له أن يموت[٢].

تميل الخطب والتخيّلات والتصورات المحيطة بـ«التحوّل الحضريّ» لـ«الثورة في الشؤون العسكريّة»، غالبًا، نحو تقديم المدن كافة كساحات معارك ماديّة رئيسة، تنبغي مراقبتها والسيطرة عليها عبر التكنولوجيا. فهي تنعش الأمل المغري بإبعاد طاقم الجيش الأميركي عن الصراعات الدمويّة، والمواجهات المباشرة وغير المتماثلة التي شهدتها المدن العراقيّة. فهي تحجب المدنيّين الحضريّين، والمواطنة الحضريّة

(١) Nick Turse, Weaponizing the pentagon's Cyborg Insects.

(٢) Mbembe, Necropolitics, 11.

ـ أو، على الأصحّ، تعيد إنشاء المدنيين الحضريّين باسم «الحياة الجرداء»[1]، يقطنون مناطق حضريّة تعيد تشكيلها كمجموعات من الأهداف المادية والعسكريّة. وأخيرًا، تزخر هذه الخطابات بالأوهام العنصريّة لقدرة الاستعمار الكليّة، لتُبرز الحلم العسكري الطويل العهد في حربٍ مجهّزة ومنظّمة آليًا[2] تسيطر عليها أنظمة الرقابة والاستهداف والقتل عن بعد تماماً على المناطق الثلاثيّة الأبعاد والمعقدّة لمدن الجنوب الكبيرة المستقبليّة. ومفاعيل هذه الخطابات «تلخّص الصّلة بين الأفعال ونتائجها»[3].

ولكن ينبغي التدقيق في أحلام القدرة الكليّة والقتل الآلي بحيطة وحذر. لذا أحذّر من أمرين.

الأول أن الجيش الأميركي وجماعات الأبحاث والتطور المركّبة المرتبطة به، لطالما تعلّقوا بأوهام الأسلحة المتفوقة التي قد تحقق قطعًا أحلامهم في السّيطرة، وبالتالي، في القدرة الكليّة. وتطورت أحلام الهوس التكنولوجي هذه بالترافق مع نقاشات أوسع في الخيال النظري، والجغرافيا السياسيّة الشعبيّة، ووسائل الترفيه الجماهيرية. لـ«التعصّب التكنولوجي» في المجالين جذور عميقة في الثقافة الأميركيّة السياسيّة، والشعبيّة والعسكريّة[4].

وعلى ما اقترح جيريمي بلاك، ينبغي لنا لذلك التنبه في تفسير «الثورة في الشؤون العسكريّة»، و«التحوّل الحضري» المترافق معها، على أنها ليست مجرد ردٍ شبه عقلاني من الجيش الأميركي والنخب السياسيّة على الظروف الجغرافيّة السياسيّة المتغيّرة، وإنما هي «مجموعة أعراض من الافتراضات الثقافيّة والسياسيّة التي

(١) Agamben, State of exception.

(٢) Charles Gannon, Rumors of War and Infernal Machines: Technomilitary Agenda-Setting in American and British Speculative Fiction, Liverpool: Liverpool University Press, 2003.

(٣) Simon Cooper, Perpetual War Within the State of Exception, Arena Journal 21, 2003, 109.

(٤) Michael Sherry, The Rise of American Air Power: The Creation of Armageddon, New Haven, CT: Yale University Press, 1987.

تشرح الكثير عن المجتمع الغربي المعاصر، أكثر مما تفعل عن أيّ تقويم موضوعي للخيارات العسكريّة». أكثر من ذلك، يمكن التعرّف إلى عناصر هذا المزيج المركّب الذي تخلقه هذه «الافتراضات الثقافيّة والسياسيّة». اثنان منها، على ما لحظ مايكل شيري، هما النفور من الإصابات والتعصّب التكنولوجي اللذان يسيطران، في قوة، على التقليد العسكري الآني[١]. ويمتزج هذان مع إيديولوجيّات جديدة توحي أن الحرب المعاصرة باتت غير محدودة في الزمان والمكان، وأن الأساس التكنولوجي، أكثر من قوة الإنسان، هو السبيل الوحيد لكي «تربح» الولايات المتّحدة الحروب اليوم[٢]. ويدعم أساس هذا كلّه «عبادة الآلة المستوطنة نمط الإنتاج الرأسمالي»[٣] ـ مع مفاهيمها التي تتضمن إنتاج «سلسلات القتل» في «الوقت المناسب»، و«الإدراك الظرفي» المثالي، والسيطرة الكليّة القدرة على المساحة الجغرافيّة.

يضاف إلى هذه المكوّنات انتشار سحر قصص عن أحداث خياليّة تتعلق بالكمبيوتر وغيرها من قصص الخيال العلمي لواقع الحرب في المستقبل في صفوف الجيش الأميركي ـ سحر يستغلّه على نطاق واسع مجمّع المراقبة – التأديبي – التجاري – العسكري ـ الترفيهي المبهرج، الذي يستفيد في المقابل من انتشار واستهلاك لمخزون ضخم من أوهام الهوس التكنولوجي العسكري، من مثل روايات، وأفلام، وألعاب فيديو وبرامج أسلحة[٤].

وممّا يجعل هذا المزيج شائكًا أكثر، استعارات الغرب الاستشراقية العميقة الجذور. تُصّور النخب العسكرية والسياسية، عبر الإعلام الغربي، المساحات الحضريّة البعيدة في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط بأنها مواقع انحراف جوهري كبير، تتطلّب تعبئة لأحدث العلوم التقنيّة الغربية للعمل على تنقيتها، والكشف عنها و(محاولة) السيطرة عليها.

(١) Sherry, The Rise of American Air Power.
(٢) Jeremy Black, War, London: Continuum, 2007, 97.
(٣) Parenti, Planet America, 93.
(٤) Der Derian, Virtuous War.

ويتلخّص التحذير الثاني بالآتي: ينبغي أن نتذكّر أن «الجيش الأميركي» أبعد من أن يكون مجرّد لاعب منفرد وموحّد. فالخطب والمشاريع والبرامج التي عرضنا لها كلها في هذا الفصل تبقى محطّ جدلٍ كبير. وتدور معارك دائمة داخل المجمّع المؤسساتي الضخم الذي يضمّ الجيش الأميركي، والصناعات الأمنيّة والعسكريّة المرتبطة به، ومجموعات الضغط. وتستعر المعارك التي يغذيها الكابوس المستمر في العراق، إضافة إلى الفشل الإسرائيلي ضدّ حزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، إذا ما كانت، وحتّى في اللّغة العسكريّة، أحلام القدرة الكليّة هذه، التي تحقّقت من خلال تحوّلٍ حضري ما لـ«الثورة في الشؤون العسكريّة أو حرب الشبكة المركزية»، واقعيّة إلى حدّ كبير. وتتويجًا لكلّ ذلك، ما يعقّد أكثر مثل هذه المعارك، الخصومات الطويلة العهد داخل المؤسسات نفسها.

ويشكّ الكثيرون من أفراد الجيش الأميركي ومشاة البحريّة خصوصًا، في إمكان السيطرة على «ضباب الحرب» وأهوالها في العمليّات الحضريّة الدمويّة من مثل التمرّد العراقي، من خلال أجهزة مراقبة واستهداف واعية وتكنولوجية تتوسطها وتشبعها، إلى حد تقرب حتّى من تلك الموجودة في التخيّلات الاستطراديّة التي توجّه البرامج المناقشة أعلاه[١]. ويقلق منظّرون عسكريّون كثر، بالنظر خصوصًا إلى كارثة العراق، لأنّ الجيش الأميركي يعلّق في شكل كبير آمالًا عمياء ساذجة على التكنولوجيا العسكريّة الجديدة وقد «يثبت أن تفوقه التكنولوجي أقل مرونة ممّا تخيّل»[٢]. ورأى منتقد سياسة الدفاع الأميركيّة جون جينتري، أن مازوشية البنتاغون التكنولوجيّة تُنتج أنظمةً «مُكلفة، محدودة القدرات، رهنًا لأعطال مزمنة فنيّة وناجمة عن المشغّل، وعرضة للهجوم»[٣].

---

(١) انظر Frank Hoffman, Transforming for the Chaordic Age, Marines Corps Gazette 86, 2002, 47

(٢) John Gentry, Doomed to Fail: Americas Blind Faith in Military Technology, Parameters, Winter 2002. Hoffman, Transforming for the Chaordic Age, 47.

(٣) Gentry,Doomed to Fail.

وتُستخدم المازوشية والتفوق العسكري التكنولوجي غالبًا لحجب مستوى جهلٍ سياسي وثقافي لافتٍ وسط النخب العسكريّة والسياسيّة عن الأماكن والشعوب البعيدة التي ترمي الولايات المتحدة نفسها في حروبٍ ضدّها، على ما ورد في افتتاحيّة في لـ«فوراين بوليسي» عام ٢٠٠١، «نظام تحديد المواقع العالمي، وطائرات من دون طيّار، وقواعد بيانات منقطعة النظير، وأجهزة كمبيوتر محمولة ـ لقد قيل الكثير عن الموارد التكنولوجيّة المتاحة للجيش الأميركي والمؤسسات الدبلوماسيّة. ولكن ما الذي تفعله إذا كنت تخوض حربًا في بلدٍ، أو ضدّ بلدٍ لا تعرف سكانه المحليين، ولا تتقن لغته، ولا تجد عنه أيّ خريطة جديرة بالثقة؟». ويرحّب المقال من ثمّ بالقراء «في الخطوط الأماميّة من الحرب على الإرهاب، المرجّح أن تُشنّ في «مستنقع الدول» التي لا تعرف الولايات المتّحدة عنها إلّا القليل»[١].

على الرغم من هذه التحذيرات والأوصاف، تبقى هذه الأحلام في تنميط «المقاتلين» سريريًّا وقتلهم جراحيًّا داخل المدن فحسب، عبر استعمال خوارزميّات كمبيوتر «مستقلّة» و«مسح دماغ ضوئي» وأنظمة أسلحة آليّة، مضلّلة بمخاطرها ومقلقة في شدّة. ويواجهنا هنا آخر التطورات المثيرة لقلق عميق: يمكن أن يأتي فِعل البرمجيّات بمنزلة «امتحان الذكاء» النهائيّ، لينُصّ تلقائيًّا مَن ينبغي أن يموت ومن ينبغي أن يحيا، فيما يتمّ في الوقت نفسه إبعاد طاقم الجيش الأميركي قدر الإمكان عن أي خطر محتمل في الموت أو الإصابة. وتبرز أربعة اعتراضات رئيسة على هذه التطورات.

أساطير الدّقة

لا توفّر التحذيرات المذكورة أعلاه أيّ مجالٍ للتهاون لمنتقدي الحملة الأميركيّة من أجل نشر رجالٍ آليّين مسلّحين. صحيح أن التحوّل الحضري في «الثورة في الشؤون العسكريّة» تقوده غالبًا خطب مغامرة وخياليّة، وإنما من المحتمل أن تكون

(١) Foreign Policy, It's All Pashto to Them. Foreign Policy 127, 2001, 18.

آثاره ماديّة وعميقة. على ما أظهرنا، تسير الجهود العلميّة التكنولوجيّة الضخمة قدمًا، لتمكين الجيش الأميركي من إشباع مدن الجنوب العالمي بأنظمة الدقّة في المراقبة والاستهداف والقتل، وهي تستخدم اليوم حتّى في شوارع العراق الحضريّة وفوقها، كما في الضفّة الغربيّة وغزّة. لقد أُحيلت سيادة القوة في القتل على رمز الكمبيوتر.

لا صلة بالبحث إذًا، إذا ما كانت هذه الأنظمة ستعمل أبدًا كما يُخيّل. سيؤدي الوجود الحقيقي لمشاريع شبه أمبراطوريّة لإطلاق جيوش من المركبات الجويّة والأرضيّة القاتلة المستقلّة داخل المدن المزدحمة ـ مشاريع نظّمتها القوة العسكريّة المهيمنة في العالم مع حليفها الوثيق، إسرائيل ـ إذا ما نُفّذت، لانتشار الخسائر المدنيّة. ويزيد احتمال هذا السيناريو مع ظهور أنظمة خوارزميّات جديدة أصبحت الوكيل الآني في القتل المستمر والمستقل؛ وهو يزيد أكثر أيضًا مع «سلسلات القتل الضاغطة»، و«أجهزة الاستشعار» المتّصلة أوتوماتيكيًّا بـ«مطلقي النار»، وأحلام «الهيمنة على مدى العمليّات المستمرة»، وتتحقّق ترجمته كاملًا من خلال «الحرب الطويلة» ضدّ الأعداء الحضريّين المُترصّدين.

واستُخدِم رجال آليّون مسلّحون يُتحكّم فيهم عن بُعد في جرائم حرب كثيرة. فأُطلقت غارات آليّة ضدّ مساحات معاديّة حتّى وإن كانت هذه المساحات تقع نظريًّا داخل دولٍ وطنيّة حليفة للولايات المتّحدة، من مثل غارات الطائرات من دون طيّار المستمرّة على أراضي باكستان الإقليميّة من دون إذن الدولة الباكستانيّة. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، انطلقت طائرة مسلحة «بريديتور» من دون طيّار، من قاعدة جويّة على أطراف لاس فيغاس، لاغتيال القائد الأعلى للقاعدة أيمن الظواهري، في منطقة باشتون في باكستان. تسبّب الهجوم في مقتل أربعة عشر ريفيًّا، بينهم خمسة أطفال، وتظاهرات جماهيريّة فوريّة عبر مدن باكستان الرئيسة[1]. وفي حزيران/يونيو عام ٢٠٠٨ قتل هجوم «بريديتور» على أفغانستان أحد عشر جنديًّا باكستانيًّا، ليسبّب المزيد من الاحتجاج. وحتّى تشرين الأول/أكتوبر عام

(١) James Pupert, CIA Takes Calculated Risk in Pakistan, Newsday, 23 January 2006.

٢٠٠٩، قدّر مشروع «نيوأميركا. نت» أن أكثر من ألف باكستانيّ قتل في غارات طائرات من دون طيّار أميركيّة[١].

إضافة إلى هذا القتل «العرضي»، تبرز أدلّة متزايدة إلى أن القوّات الأميركيّة والإسرائيليّة تفرض عقابًا جماعيًّا ضخمًا على كل من يحاول استهداف آلاتها العسكريّة ذات السيطرة العموديّة. على سبيل المثال، في منطقة الشّيّاح في بيروت عام ٢٠٠٦، وبينما كان صحافي لـ«إندبندنت» المعروف روبرت فيسك يعاين أنقاض شقّة من بناء قصفته الطائرات الإسرائيليّة قبل دقائق، حيث قُتل سبعة عشر مدنيًّا، سأل لمَ تمّ تهديم هذا المبنى تحديدًا. وتبيّن لفيسك أن طائرة إسرائيليّة من دون طيّار استطلعت الشارع قبل انفجار الصواريخ. «من دون إنذار... أطلق أحدهم نيران رشاشه نحو السماء، وبعد قليل، أصاب صاروخان مدمّران منازل الأبرياء». ما العبرة من الدرس؟ «لا تطلق النار على الطائرات من دون طيّار»[٢].

الأطماع السياسيّة من الحرب الآليّة

> هل تقوم الأمبراطوريّة على أساس التخويف والعمالة الميتة [المتجسّدة في رجالٍ آلين] فحسب؟ أم يتطلّب الأمر عمّال موت، أي جنودًا يُرسلون من الحاضِرة للسيطرة على المناطق الهمجيّة وقد يعودون بأكياس؟[٣]

يتلخّص الاعتراض الثاني على ولع الجيش الأميركي بالتكنولوجيا بما يأتي: تُدخِل الخطب التي تحثّ على انسحاب الجنود الأميركيّين من شوارع مناطق الحرب الحضريّة، خطر تبرير انتشار أنظمة قتلٍ أوتوماتيكيّة، وبالتالي دفع المدنيين الحضريين في الجنوب العالمي نحو مرمى الهيمنة العدوانيّة المصابة أصلًا بالدوار من أوهام الحرب العالية التقنيّة. أقلّه، اعترف مقدّم من القوات الجويّة الأميركيّة

(١) Declan Walsh, US Bomb Kills 11 Pakistani troops, Guardian, 12 June 2008.

(٢) Robert Fisk, What Do You Say to a Man Whose Family is Buried under the Rubble, Independent, 9 August 2006.

(٣) Parenti, Planet America, 97.

كتابةً أن الرجال الآليين المسلّحين «خيار جذّاب جدًّا للسياسيّين الذين يواجهون قرارات استخدام القوّة لخفض التكاليف الأساسيّة المستقبلية وإمكان الحدّ نهائيًا... من الخسائر البشريّة»[1]. وعلى ما فسّر تيم بلاكمور، يقوم الخطر في حال استخدام مركبات جويّة أوتوماتيكيّة، أن «تتمّ خسارة الآلة». وإنّما لا تعدّ هذه خسارة ساحقة، لأن طاقم المركبة الفعلي موجود في مكان آخر: «على اليابسة، مختبئ داخل الجدران، والملاجئ المحصّنة، أو على مسافة بعيدة (قد يوجّه المراقبون الطائرة من قارةٍ أخرى)». وقبل كل شيء، «لن تترمّل النساء، ولن يكون هناك إحراج من سجناء حرب»[2]. ومع الانهيار الدراماتيكي في قوة الولايات المتّحدة الاقتصاديّة والماليّة الذي ثبته حلول الأزمات الماليّة العالميّة، يبدو أن أوهام مضادة التمردات أوتوماتيكيًا في «الأراضي الوعرة» العالميّة تزيد جاذبيتها الآن أكثر من ذي قبل.

وتكمن الاستراتيجيّة الجيّدة لتحقيق موافقة واسعة على الحرب الآلية، في تحجيم مدن الجنوب العالمي، مع كل تركيباتها وشعوبها، إلى مجرّد مساحات ماديّة، تشكّل جغرافياتها الذاتية تهديدًا للسيطرة العمودية للجيش الأميركي. وقد أدّى هذا الخطاب مباشرةً إلى نزع الصفة الإنسانيّة عن سكان المدن ومواطنيها، وجعل حيواتهم وموتهم ومواطنيتهم من دون قيمة.

يبدو جليًّا أن التحوّل نحو رجالٍ آليّين قاتلين مستقلّين «يخفض أكثر حتى التكاليف، الماديّة والبشريّة على السواء، في خيار شنّ الحرب»[3]. وعليه، قد يزيد جدًّا تطوير الرجال الآليين المسلّحين ونشرهم ميل الدول المسلّحة بهم الآن إلى القيام بحروب. «لا يتطلّب الرجال الآليون تجنيدًا، وتدريبًا، وطعامًا أو مدفوعات إضافية لمهمّة قتاليّة»، على ما كتب ستيف فيذيرستون. «عندما يتمّ تدميرهم، لا تُصرَف

(١) James Dawkins, Unmanned Combat Aerial Vehicles: Examining The Political, Moral and Social Implications.

(٢) Blackmore, Dead Slow, 199.

(٣) Featherstone, The Coming Robot Army, 50.

تعويضات للوفاة. كذلك لا يتطلّب نقلهم إلى أراض عدوّة تحمّل كلفة سياسية»[1]. بعد عقدين، كما توقّع، «سيمكننا الرجال الآليون من شن الحرب من دون أن نلزم أنفسنا الكلفة البشريّة التي نكابدها في الحروب الراهنة»[2].

ويبدو إمكان نشر أسرابٍ من الرجال الآليين المسلّحين وغير المسلّحين لـ«يتحركوا»، في استمرار، عبر مناطق العالم التي تعد «نقاط اضطراب»، مناسبًا جدًّا لتوجّه البنتاغون الأخير نحو «الحرب الطويلة». ويكمن الخطر هنا في تخلي الدولة عن سلطتها السّياديّة في القتل، وتفويضها إلى تركيبات من السيليكون والتيتانيوم ورموز برمجيّات، لتنفيذ أعمال قتلٍ ليست غير مقيّدة بالأوقات والمساحات المحدّدة للحروب التقليديّة فحسب، وإنما تقع أيضًا في صورة ملائمة بعيدًا عن أنظار وسائل الإعلام الرئيسة المتقلّبة.

أوهام حربٍ إنسانيّة

> الإيحاء بإمكان برمجة الرجال الآليين ليكونوا «أسلحة دقّة» تُجنّب الأضرار الجانبيّة، هو أسوأ أنواع الخداع الذاتي. ستكون هناك عواقب غير مقصودة، والمؤكّد أكثر، جنازات كبيرة وكثيرة[3].

ثالثًا، تتعمّق الأطماع السياسيّة في نشر جيوشٍ آليّة مع الحجّة القائلة إن «المحاربين الآليّين» المجهزين أخلاقيًّا وضميريًّا للمستقبل، قد يكونون بطريقة ما أكثر «إنسانيّة» من المحاربين البشريّين. ويضع رونالد أركين من «معهد جيورجيا للتكنولوجيا»، مجموعةً من القواعد الأخلاقيّة للرجال الآليين القاتلين الأميركيّين. ويشرح أنّ تزويد الرجال الآليين المقاتلين «برامج الضمير»، سيمنعها من الانسياق إلى ارتكاب الفظائع بحقّ المَدَنيّين. وعليه، «يمكن أن يتصرّف الرجال الآليون

(١) المصدر نفسه، ٤٣-٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Daniel Davis, Who Decides Man or Machine?, Armed Forces Journal, November 2007.

بطريقة إنسّانيّة أكثر من البشر أنفسهم»، لأنّهم يستطيعون اختيار إطار العمل الأخلاقي المناسب للمهمّة الموكولة إليهم، وسيعصون الأوامر التي تتعارض معها»[١].

ومع ذلك، تفوت هذه الحجج نقطة رئيسة. يطلق الرجال الآليون المسلّحون النّار في صورة مستقلّة فحسب من خلال استخدام قواعد بيانات محدّدة مسبقًا. وعليه، سيفصّل العمل السياسي في الاستهداف والقتل، في شدّة، عبر إشارات إلكترونيّة عن العداء والأعداء المفترضين، حدّدها مبرمجون بشريّون، ووحّدوها، وترجموها رمزَ برنامج.

وبما أن هذه «الأهداف» تمتزج الآن في الحياة المَدَنيّة الحضريّة الشاملة، ولا تنفصل عنها، في الوطن وخارجه، سيؤدّي التعريف التنبئي للرجال الآليّين القاتلين المستقلّين عن أفرادٍ مناسبين للاستهداف، لا محالة، إلى الأخطاء وانتشار الموت وتشويه أفرادٍ إما صودف وجودهم في طريق من كانوا مستهدفين، وإما كانوا، على قدر ما هي أجهزة استشعار الرجال الآليين معنيّة، متطابقين أساسًا معهم. «في الواقع، ما لم يحمل المتمرّدون أسلحةً يمكن تمييزها»، على ما كتب إدوارد لوتواك، «يستحيل، في بساطة، التفريق بينهم وبين أبرياء ينصرفون، في سلام، إلى أعمالهم»[٢].

الأخطار واضحة وضوح الشّمس. يمكن أنظمة الاستشعار والقتل الآلية أن تترجم جميع الناس وكل شيء أهدافًا حقيقيّة أو محتملة داخل ساحة معركة تحوط الجميع. ستتصرّف على هذا النحو لو أُعطيت استقلالًا ذاتيًا من دون إشراف الإنسان. وتوقّع جون أرميتاج أن تكون أنظمة القتل العالية التقنية الآلية عرضةً لأخطاء، أحيانًا قاتلة، وهي تنصرف لعملها، لتدمّر من وقتٍ إلى آخر «الأهداف» الخاطئة، لا محالة. ويضرب مثل العام ١٩٨٨ عن إسقاط نظام الدفاع الجوي الآليّ جدًّا «Aegis» على

(١) ذكر في .Blech, Attack of the Killer Robots

(٢) Edward Luttwark, Dead-end: Counterinsurgency Warfare as Military Malpractice, Harper's Magazine, February 2007, 33-42.

متن حاملة الطائرات الأميركيّة «فينسين»، طائرة تابعة للخطوط الجويّة الإيرانيّة، الرحلة الرقم ٦٥٥، ممّا أدى إلى مقتل جميع المدنيين فيها[١].

رجالٌ آليّون مسلّحون وقوانين الحرب

فيما نحن نتقدّم عبر حقل الاحتمالات من الأسلحة المتقدّمة، إلى الأسلحة التي تتمتّع بحكم شبه ذاتيّ، وصولًا إلى أسلحة مستقلّة تمامًا، نحتاج إلى فهم الآثار الأخلاقية الملتبسة في تصميم رجال آليين يمكنهم اتخاذ قرارات مستقلّة[٢].

نَصِل إلى الاعتراض الأخير، والنهائيّ، حيث يستحيل، على ما عبّر عنه الفيلسوف روبرت سبارو في قلق، وفي شكل متزايد، إسناد جرائم الحرب إلى البشر على الإطلاق. «يبقى الشّرط الأساس لخوض حربٍ عادلة وفقًا لمبدأ «الحرب العادلة في الأمرة» [قوانين الحرب العادلة التي تحكم العمليّات العسكريّة]»، على ما كتب، «أن يتحمّل أحدهم، في عدل، مسؤوليّة الوفيات التي تقع في خلال ماجريات الحرب»[٣].

ويثير سبارو الاحتمال الحقيقي جدًّا عن رجالٍ آليّين مستقلين يرتكبون فظائع قتل المدنيّين غير المسلّحين. «مَنْ ينبغي أن نُحاكم عن جريمة حرب في حالٍ كهذه؟» على ما سأل. «الرجل الآلي نفسه؟ الشخص (أو الأشخاص) الذي برمجه؟ الضابط الذي أمر باستخدامه؟ لا أحد على الإطلاق؟» وكان استنتاجه واضحًا: «بما أن هذا الشرط [في الحرب العادلة] لا يتطابق وحال الوفيات التي سبّبها نظام أسلحة مستقلّ، من غير الأخلاقي إذًا نشر أنظمة كهذه في الحرب»[٤].

وعرض الرائد في الجيش الأميركي دايفيد بايجلو العام ٢٠٠٥ لسيناريو حرب

(١) John Armitrage, in Crandall, ed., Under Fire. 2, 89.

(٢) David Bigelow, Fast forward to the Robot Dilemma. Armed Forces Journal, November 2007.

(٣) Sparrow, Killer Robots, 63.

(٤) المصدر نفسه.

آلية. افترض حربًا مستمرّة محدودة، يحارب فيها رجالٌ آليون مسلّحون ومستقلون عند تقاطع العالم المتقدّم ـ المُكرّس بتعصّبٍ للحفاظ على حياة الإنسان وتمديدها، ومخدّر بأحلام الخلود ـ والعالم النامي المزدحم بالسّكان، في شدّة، وتعصف فيه الصراعات، وحيث لا قيمة للحياة أكثر من أيّ وقت مضى. في حرب عالميةٍ كهذه، تتميّز بـ«استخدام الدول المتقدّمة الواسع لرجالٍ آليّين عسكريين... ستُجبر القوى في العالم المتخلف على التضحية عن طيب خاطر بالعشرات من جنودها في مقابل حياة جندي عدّو واحد»[1].

واستبق بايجلو الجدل الذي ستثيره وسائل الإعلام العالميّة في حال قتل رجلٍ آليّ مسلّح يعمل في القوات الأسترالية في مقديشو، في الصومال، مدنيّين غير مسلّحين، ليختم أن الحلّ لا يكمن في منع تطوير رجالٍ آليّين قاتلين مستقلّين في المقام الأوّل. بدلًا من ذلك، وبعد تذكير بالعمل الآني في تطوير برامج أخلاقيّة للأسلحة الآلية، حثّ على «تصميم» الرجال الآليّين المستقبليّين «ليصنّفوا قراراتهم من خلال هيكل محدّد أخلاقي سليم»[2]. وتبدو عمليّة «التصنيف» هذه مريبة، مع ذلك، ولن تفعل الكثير لتبدّد قلق روبرت سبارو. موقفه واضحٌ وثابت: ينبغي الحكم بالضرورة أن أنظمة الأسلحة المستقلة هي فعلًا غير أخلاقيّة وغير قانونيّة بموجب القانون الدّولي.

(١) Bigelow, Fast Forward to the Robot Dilemma.

(٢) المصدر نفسه.

الفصل السادس

ميدان الأرخبيل

يُشيّد سريعًا عبر العالم أرخبيل مخفيّ، يضم ما بين ثمانين مدينة صغيرة ومئة، بعيدًا من ممرّات حاضرات الأرض الرئيسة. هذه الإنشاءات التي تقوم على أطراف المدن غير الظاهرة تمامًا وفي المناطق الرّيفية، تتركزّ في صميم قواعد عسكريّةٍ وأراضي تدريب. يقع معظمها في الولايات المتّحدة، وتُظهر تباينًا نافرًا مع متاجر الضواحي المحيطة الصغيرة. ومنها ينشأ في صحارى الكويت وإسرائيل، وتلعات إنكلترا الجنوبيّة، وسهول ألمانيا، والجزر المحيطة بسنغافورة.

ويزخر بعض هذه المدن بحبال الغسيل، والحمير الجوالة، والكتابات العربيّة على الجدران، وشرائط تسجيل تُردّد من دون توقف الدعوة إلى الصلاة، وحتّى مآذن ومساجد بديلة. ويتبجّح بعضها الآخر بـ«الأحياء الفقيرة» والمجاري تحت الأرض المُدْمَجة بآلات شميّة تُنتج وفق الطلب رائحةً تحاكي الجثث المتعفنة أو القاذورات غير المعالجة. ويبقى بعضها الآخر مأهولًا أحيانًا بمجموعات متنقِّلة من العرب الأميركيّين، يجولون فيها بباصات بلباسٍ عربيّ ليحاكوا أدوارًا يؤدونها.

باستثناء هؤلاء السكّان الموقتين وجُملة الموظفين العسكريين، قلّما رأى أحدٌ هذه المجمّعات الحضريّة الجديدة، أو دخلها. هذه المواقع التي لم تلحظها مجتمعات

التصميم المُدُني، والهندسة المعمارية والتخطيط، تشكّل نوعًا من ظل نظام عالمي للمحاكاة الحضريّة العسكريّة، وتكمن في الفجوات بين مناطق الحاضرات الحقيقية المتنامية سريعًا في العالم.

ممارسة الدمار

بدلًا من أن تكون هذه «المدن» مثالًا للديناميّة والنمو، تشكّل ميادين لممارسة الدمار الحضري والمحو والعنف الاستعماري. وقد بناها اختصاصيّون عسكريّون أميركيّون بمساعدة مؤسّسات عسكريّة، ومصمّمو الميدان وشركات ألعاب الفيديو ومهندسو هوليوود في الديكور والإخراج واختصاصيّو المؤثرات الخاصّة، لتكون أراضي تدريبيّة لاستهدافٍ حقيقي للمدن البعيدة. صمّمت هذه المواقع ككبسولات مساحة صغيرة، لتحاكي بطريقةٍ ما ما سمّاه مجازيًّا المنظّر العسكري الأميركيّ ريتشارد نورتون المدن «الوحشيّة» للعالم الثالث والعربي النامي ـ مناطق الأمر الواقع لحرب القوّات الغربيّة الآنيّة والمستقبليّة والبيئات الاستراتيجيّة المهيمنة على الجغرافيا السياسيّة المعاصرة[١].

وأكّد إيال وايزمان[٢] أن العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة والغربيّة تشدّد على الحاجة ليس إلى دخول المناطق الحضريّة الواسعة فحسب، ولا محاولة السيطرة عليها، وإنّما أيضًا لإعادة تنظيم مساحات المدينة المستعمرة ماديًّا، كي تعمل الأسلحة العالية التقنيّة وأنظمة المراقبة لمصلحة المُحتلّين. وسمّى وايزمان ذلك «التصميم بالتدمير». وعلى ما وصفه، «تُنهك الحرب الحضريّة المعاصرة نفسها داخل هندسة مشيّدة، حقيقيّة أو خياليّة، ومن خلال تدمير المساحة، وبنائها، وإعادة تنظيمها، وتخريبها»[٣].

وتماشيًا مع تحوّل العقيدة العسكرية الغربيّة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة نحو

---

(١) Norton, Feral cities, 97-106.

(٢) Misselwitz and Weizman, Military Operations as Urban Planning, 272-5.

(٣) Eyal Weizman, Lethal Theory, LOG Magazine, April 2005, 74.

إعادة تصميم المدن المُخطَّط له بالقوة، كان الغرض من «مدن التدريب» هذه لمحاكاة الحرب الحضريّة، السماح للقّوات الأميركيّة والغربيّة والإسرائيليّة بشحذ مهاراتها في تدمير المدن المُصمّم. وبعد تدريبٍ كثيف في هذه المواقع، انتشرت الوحدات في المدن الحقيقيّة في العراق وفلسطينَ ولبنان، وأمكنة أُخرى للاضطلاع بما سمّي «العمليّات العسكريّة في المنطقة الحضريّة».

وتمّ بعدها تَحضُّر مواقع التدريب العسكريّة، كما بقيّة العالم. وكان العقيد توماس هامز، على ما جاء في كتاباته في «مجلة مشاة البحريّة الأميركيّة» عام ١٩٩٩، أحد المخطّطين والمدافعين الكثر الذين شدّدوا على ضرورة بناء مدن زائفة جديدة، لأن مواقع التدريب العسكريّة الأميركيّة خرجت عن نطاقها مع «الزحف العمراني الذي يسيطر على مناطق مصيريّة في العالم اليوم». وعلى ما كتب، متابعًا على هذا المنوال، «نُدرك أننا سنقاتل غالبًا في المناطق الحضريّة. ومع ذلك، ننفّذ غالبيّة تدريباتنا في مناطق ريفيّة، من مثل تلال «معسكر بندلْتون»، وصحارى «توانتي ناين بالمز»، وغابات «معسكر لوجون»، وأدغال أوكيناوا، في اليابان»[1].

وأتت الاستجابة العسكريّة الأميركيّة مفاجئة. خطّط الجيش الأميركيّ وحده لبناء إحدى وستّين مدينة تدريب على الحرب عبر العالم بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وإذا كان بعضها أشبه بمجموعات مستوعبات محمولة، مصمّمة لتوفير أسس التدريب على الحرب الحضرية متى نُشِرت في العالم، أتى بعضها الآخر على شكل مساحات مركّبة تحاكي أحياء مدينة بأسرها أو مجموعات قُرى، مع مناطق الريف المحيطة والبنية التحتيّة، وحتّى المطارات. وتشمل الأمثلة الرائدة على أكثر المواقع تعقيدًا «فورت كارسون»، في كولورادو (تضمّن حتّى العام ٢٠٠٦ ثلاث قرى عراقيّة زائفة مختلفة)؛ و«المركز المشترك للتدريب الإعدادي» الوطني في «فورت بولك»، في لويزيانا؛ و«فورت بيننغ»، في جيورجيا؛ وموقع مشاة البحريّة الرئيس في «توينتينين بالمز»، في كاليفورنيا؛ و«فورت ريتشاردسون»، في ألاسكا.

(١) Thomas Hammes, Time to Get Serious about Urban Warfare Training, Marine Corps Gazette, April 1999.

وفي وقت طُوّرت مجموعة واسعة من المدن الأميركية لمحاكاة مواقع يتمّ التدريب فيها على الردود الشرطيّة والعسكريّة ضدّ الهجمات الإرهابيّة، والاضطرابات المَدَنيّة وانهيار البنية التحتيّة، وفّرت مواقع العالم الثّالث الزائفة هذه طيف أرخبيل من «المدن» التي تُحاكي تحضُّر الحروب والصّراعات الحقيقيّة في العالم. هذه المواقع «تعالج الكارثة في مدينة ملاءٍ من التمرّد والاضطرابات وعمليّة إزالتها»، على ما كتب براين فينوكي. «الأبنية المصنوعة بتقانة وعناية مع تفاصيل كثيرة، صُمّمت فحسب بغية غزوها وإعادة غزوها»[١].

تجسّد مدن التدريب على الحرب الحضريّة في شكلٍ صارخٍ الجغرافيّات الحضريّة المتخيّلة والحقيقيّة التي تكمن في صميم «الحرب على الإرهاب». تجسّمات ماديّة قوية لما سمّاه ديريك غريغوري استعمارنا الرّاهن[٢]، وينبغي فهمها كجزءٍ من جهدٍ أكبر في المحاكاة الماديّة والإلكترونيّة لمدن العالم العربيّ والجنوب العالمي، لأسباب الحرب، والربح والتّرفيه المرتبطة بإحكام. وفي الواقع، تقوم مجمّعات التدريب هذه داخل كوكبةٍ واسعةٍ من المدن العربيّة والأراضي الحضريّة الزائفة الّتي، وباعتماد الاستعارات والتّقاليد المشرقية، تزدهر أيضًا في ألعاب فيديو ومحاكاة الواقع الافتراضي العسكري، وأفلام، ورسومات صحافيّة وروايات. وتمثّل جميعًا خدعةً استطراديةً كبيرة: فهي تقدّم بنية المدن في العالم العربي والعالم الثالث كأنها منمنمة، وماديّة بحت، وعوالم متاهيّة، وأنها، بطريقة ما، إرهابيّة في جوهرها، وتخلو إلى حدّ كبير من المجتمع المَدَني الذي يميّز الحياة الحضريّة الطبيعيّة[٣]. ونتيجة لذلك، تظهر المدن العربيّة كأنها أكثر بقليل من نقاط تلقٍّ للمدفعيّة العسكريّة الأميركيّة والتوغّلات الاستعماريّة العسكريّة، أحقيقية كانت أم خياليّة.

وأكثر من ذلك، حيث أن ثقافات المدن العربية وسوسيولوجياتها ما زالت تؤخذ

(١) اتصال شخصي.

(٢) Gregory, The Colonial Present.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠١-٣.

وفق معطيات هذه المحاكاة للحرب الحضريّة، تبقى الكليشهات الاستشراقيّة المبتذلة والتجريد من الإنسانيّة العالي التقنيّة هما القاعدة[١]. وقد تمّ «ملء» بعض المدن العربيّة الزائفة مثلًا، بممثلين تمّ توظيفهم محليًّا، ألبِسوا كوفيّات، وطُلِب إليهم تمتمة بعض الجُمل النمطيّة. وفي هذه الأثناء، عبثت المدن الزائفة بالسّكان إلكترونيًّا عبر برمجيات كمبيوتر، مما ولّد «حشودًا» ينبغي مهاجمتها. وفي كل الأحوال، تؤدّي هذه الكوكبات شبه الحضريّة العمل الجغرافي السياسي المهم بتحويل العوالم الاجتماعيّة والثقافيّة المعقّدة للتنظيم المدني في الجنوب العالمي، مجرّدَ أهداف، ومجرّد ساحات معارك، موجودة لغرض وحيد، لتتعرض للحملات الحضريّة ضدّ «الإرهاب» أو من أجل «الحريّة».

وليس أمرًا جديدًا على الجيوش بناء أمكنة ماديّة زائفة لاستهدافها وتدميرها. ولا هي جديدة أيضًا العلاقة بين اللّعب والألعاب، والحرب، أو حشد مؤثرات هوليوود الخاصة لجهدٍ حربي. في خلال الحرب الباردة، مثلًا، كانت القنابل الذريّة والنوويّة الحراريّة تُفجّر، في انتظام، قرب منازل زائفة في الضواحي، يتمّمها سياج أوتاد بيض، ونواة عائلات من تماثيل يجلسون إلى المائدة ويتناولون وجبة زائفة.

حتّى قبل ذلك، وفي أثناء الحرب العالميّة الثانية، كان «داغواي بروفينغ غراوندز» في يوتاه موقعًا لبناء قرية تشبه إلى حدٍّ كبير مساكن برلين، إضافة إلى كتلة من المنازل اليابانيّة المبنيّة من الخشب وورق الأرز[٢]. صمّم الأولى نجم الحداثة إيريك مندلسون، المنفي حديثًا من ألمانيا؛ والثانية أنطونان رايموند، المهندس المعماري التشيكي الأميركي، ذو التجربة اليابانية، الذي جاب الولايات المتحدة بحثًا عن خشب شجرة التّنوب الروسيّة الأصيلة. أحرق «فيلق الحرب الكيميائيّة الأميركية» هذه الأبنية تكرارًا، ممّا أهّله بالتالي لتصميم تركيبة القذائف الحارقة وشكلها لتتناسب ومهمّة هدم المدن اليابانيّة والألمانيّة. وإثباتًا للدّقة، جُهّزت المساكن بأثاث ألماني حقيقي، ورُشّت الأبنية بالماء محاكاة لمُناخ برلين المُعتدل.

---

(١) المصدر نفسه، ٢٢٩-٣٠.

(٢) Davis, Dead Cities, 65-84.

بغداد في كلّ مكان

تختلف علاقة مدن التدريب على الحرب الحضرية في القرن الواحد والعشرين والعنف السّياسيّ، عمّا يفعله القصف الذري لمنازل الضواحي، أو القصف الحارق للمساكن وهيكليات ورق الأرز للقرن العشرين. لم تعد المحاكاة المُصمّمة قائمة لاستكشاف الفناء التّام للمناطق الحضريّة من خلال الحرب الشّاملة. صار الهدف الآن صقل المهارات في الاحتلال، والحرب المضادّة للتمرّد، وإعادة التشكيل الحضريّة عبر حرب التدّخُل السّريع الاستعمارية.

وتبرز هنا مسابقة جَمال حضريّة غريبة، صورة طبق الأصل عن حملات التسويق المألوفة التي تستعرض من خلالها المدن الحقيقيّة نفسها عبر عمليّات التأهيل والتخطيط الثقافي والنهضة. بالنسبة إلى مدن التدريب الجديدة، علامات النجاح هي الاضمحلال والانهيار والبؤس. ونقل أخيرًا قائد سرب عسكريّ أميركيّ، هو العقيد جايمس كاشويل، بعد تدريب في مدينة مماثلة تقع ضمن قاعدة «جورج للقوات الجويّة» في كاليفورنيا، أنّ «مزية القاعدة أنها مزعجة، مشقّقة، نوافذها كلّها محطّمة، و[الأشجار] متساقطة على الطرق. إنها مثاليّة كنسخة مماثلة لمدينة دمّرتها الحرب»[1]. تيد ليزا الذي قاد موقع التدريب «بومهولْدر» الأميركي في ألمانيا، ذكر أن الجنود الموجودين في الموقع طلبوا تكرارًا ملأه بحيوانات مختلفة حيّة وميتة محاكاةً للحياة في المدن العراقيّة. لذا، وتماشيًا مع أسلوب سيارات الأجرة في بغداد ذات اللونين البرتقاليّ والأبيض، حُضّرت سيارات أجرة مزيّفة، وسوق تجارية، و«يحاول» العاملون في «بومهولدر» «تنفيذ ما طلبوه. لا أدري هل نحصل على جَمَل. ربّما حمار، وماعز... وأشياء من هذا النّوع»[2]. وتضمّ مواقع

(١) ذكر في J.R. Wilson, Army Expands Home-Based MOUT Training, Military Training Technology. com, March 2003.

(٢) ذكر في Terry Body, Training Sites Replicates Iraqi Village, Stars and Stripes, 26 July 2006, موجود على www.stripes.com.

تدريب الحرب الحضريّة أنظمة حِسّية كثيرة لإسقاط مؤثرات حربيّة خاصة في الأبنية والشوارع والتركيبات المصطنعة. «نملك تشكيلة واسعة من مؤثرات الروائح الخاصة التي يمكن بعثها»، على ما قال مانويل شافيز، الذي أشرف على بناء مجموعة المؤثّرات الخاصة داخل موقع «فورت واينرايت»، في ألاسكا. «على سبيل المثال: القهوة، وفطيرة التّفاح، والجثث، والمطّاط المحروق، وبخار الديزل. يمكننا العمل على تسعة مبان مختلفة، وتسع روائح مختلفة. عمومًا، إذا كان بناء يحترق، نضع شيئًا مقرفًا فعلًا هناك، من مثل أجساد محترقة»[1].

ويبرز مجمّع من نوع آخر، مشيّد (والتورية التهكّميّة غير مقصودة) من نحو ألفين وثلاثمئة مستوعب استُخدمت لنقل القنابل العنقوديّة في خلال حرب فييتنام، في يودافيل، في صحراء أريزونا. هذا الموقع، الذي افتُتح عام ١٩٩٨، هو المحاكاة الأولى لمدينة من الجنوب العالمي، أُنشئت خصّوصًا للقصف الحضريّ الحيّ والمباشر والتدريب المتراصّ الدعم[2]. ويقال إن المجمّع يحوي ١٧٨ «مبنى»، و١٣١ طاقم استهداف، وإحدى وثلاثين مركبة أهداف، وفوانيس شوارع. ووفق تقرير لشركة «راند»، يبدو من الأرض «كأنه كُوَمٌ مرميّة من حاويات النقل البحري»؛ وإنّما، من وجهة نظر الطيّارين المقاتلين الذين يستهدفونه في استمرار بذخائر عنقوديّة ودقيقة، فهو «حضريّ مقنع»[3]. ولحظ مارك شافر، مراسل «أريزونا ريبابليك»، أن للموقع صفة «العالم الثالث لا محالة»: «طُلي ملعبٌ وهميٌّ لكرة القدم باللون الأخضر على حافة المدينة. الطرق ضيّقة. تقوم داخله مدينة كبيرة من الأكواخ. وحدّث ولا حرج

(١) Associated Press, Urban Combat Training Center Will Be Army's Largest, 24 December 2002.

(٢) Mark Shaffer, Yodaville Exists for Bombing Runs- Arizona's Newest Town Inviting Target, Arizona Republic, 23 August 1999.

(٣) Russell Glenn, et. al, Preparing for the Proven Inevitable: An Urban Operations Training Strategy for Americas Joint Force, report for the US Secretary of Defense, Santa Monica, CA: RAND National Defense Research Institute, 2006.

عن المحيط. تمتلئ الصحراء الساخنة في شكلٍ حارق بالأفاعي وعرضيًّا ببعض شجيرات العُلّيق أو الصُبّار»[1].

وكما يبدو، فجماعات المليشيا اليمينيّة المحليّة ـ التي لا تبطئ أبدًا بخلاصاتها التآمريّة ـ مقتنعة بأن مجمع يودافيل يُستخدم لتدريب قوّات من الولايات المتّحدة، ومن الأمم المتّحدة، لتحقيق ما تسمّيه غالبًا «النظام العالميّ الجديد». وبما أنّ المجمّع يقع على بُعدِ سبعةِ أميالٍ من حدود أريزونا ومكسيكو، تتوقف عمليّات القصف أقلّه مرتين في الأسبوع للسماح بنقل المهاجرين الواصلين حديثًا قبل انهمار القذائف من جديد[2]، علمًا أن عمليات النقل لا تكون كاملة دومًا. سأل شخص اسمه مادزوك ـ يُفترض أنه من مشاة البحريّة الأميركيّة ـ في أثناء عرض فيديو عن مشاة البحريّة على موقع «يو تيوب»، «هل انتهت عمليّة العبور الحدوديّة من يودافيل قبل إطلاق صاروخ هذه المرّة»[3].

«لا علاقة لنا بهوليوود!»

تقع أهمّ مدينة للتدريب على الحرب الحضريّة للقوات الأرضيّة الأميركيّة في «فورت نوكس»، كنتاكي، حيث شيّدت «قرية زاسّمان»، على مساحة ثلاثين فدّانًا، ومِرفق بـ١٣ مليون دولار لـ«العمليّات العسكرية في المناطق الحضريّة»[4]. ويستوعب الموقع مئات مؤدّي أدوار «المتمردّين» الّذين يعتمرون الكوفيّات ويتسلّحون بـ AK-47s وقذائف صاروخيّة الدّفع، كذلك ألف وخمسمئة فرد من الطاقم العسكري الأميركيّ، بالترافق مع دباباتهم، وحاملات الجند والمروحيّات. ويشمل ساحات لرمي

---

(١) Shaffer, Yodaville Exists for Bombing Runs.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أوقف موقع يوتيوب بثّ الفيديو مذذاك.

(٤) Roxana Tiron, Army Training Site Brings to Life the Horrors of War, National Defense Magazine, July 2001.

الخردة ومساجد ومقابر ومحطّات وقود ومجاري صرف صحي ومحطات كهربائيّة وسككًا حديدًا وجسوراً، وكلها زائفة. وهو مجهز حتّى بمحطات إذاعيّة وتلفزيونيّة تبثّ باللّغة العبريّة، وبالعربيّة أو الروسيّة. فقد بُنِي عالم ثالث من الأحياء الفقيرة الظاهريّة قرب السكة الحديد. ومحاكاةً لبيئة حربٍ مدمّرة، غُمِر موقع زاسمان عمدًا بالأقذار والوحل. ينبت العشب عاليًا ونظام الصرف الصّحي الذي لا يخضع لصيانة، يمتلئ بـ«البوسوم» والجرذان الحيّة، وبثعابين من المطّاط تمّ شراؤها من محالّ ألعاب محلّية. ويمكن بعث روائح زائفة عند الطّلب. وترتبط خمسة من أبنيته بأنظمة ألعاب ناريّة، صمّمت على شكل تلك التي تستخدم في مواقع الأفلام في هوليوود، تطلق البروبان البخاري ككرات نار جويّة، لـ«تحرق» الأبنية عند الطلب. وأعلنت شركة «وير» التي جهّزت الموقع بالألعاب النّارية، أن «انفجارات تُصمّ لها الآذان تهزّ الكيان» عند دخول الموقع. و«يترقّب الجنود الذين يتدربون في قرية زاسمان، مقاتلين مدجّجين بالأسلحة ورائحة المجارير الكريهة، وفوضى المدنيين وبلبلتهم في الشوارع وأبنية محترقة مع انفجارات كبيرة وناريّة»[1]. وتباهى دانيال هوكينز، مهندس المؤثرات الخاصّة في زوسمان، أن «لا علاقة لنا بهوليوود. أيّ سيناريو يتخيّله المرء، يتحقّق هنا. اهتممنا بأدقّ التفاصيل، بكلّ شيء، بدءًا بـ«الرائحة أو الرؤية» لمجاري الصرف الصّحي، وصولًا إلى غرف الفنادق المفروشة بالكامل. ولدينا أيضًا «مفاجآت» زائفة مختلفة، من مثل تفجير جسرٍ، وهدم قطب مفيد، أو ظهور دمية من وراء الأثاث في مبنى[2]. ويتذكّر أندي آندروز، مدير موقع زاسمان، عمليّة تصميم الموقع:

> أردناه أن يكون قذرًا ومقرفًا، كما تكون الحال في الحرب الحقيقيّة. استُبعِد الغاز الطبيعي لأن لون اللّهب أزرق وأراد [المصمّمون] لون احتراق الخشب الواقعي الأصفر والبرتقاليّ. أُخِذ سائل البروبان في الاعتبار لأنّه يعطي اللّون المناسب،

(١) Ware Corporation, project Summary, Zussman Village. Fort Knox, Kentucky, undated, موجود على .www.wareinc.com

(٢) المصدر نفسه.

ويتماسك ويبطئ في الاحتراق. وعلى رغم ذلك، لم يكن خيارًا آمنًا، في بساطة، وفي تلك الأثناء، بدأ تنفيذ رمز [الصّحة والسّلامة] لمؤثرات النار التي تُعرَض أمام الجمهور... أخيرًا، أدّى البروبان البخاري المطلوب. تسهل السيطرة عليه، وبما أن البروبان يصمد على الأرض، كان سهلًا وآمنًا خلق الفطر أو المؤثرات الناريّة. ينطلق البروبان في الجو لينزل من ثمّ نحو الأرض، مولّدًا تأثيرًا مذهلًا(١).

وينشأ أكبر مجمّع أميركي للحرب الحضريّة في «مركز التدريب الإعدادي المشترك» في فورت بولك، في لويزيانا. ويوازي مِرفق مماثل شيّد في فورت إروين، في كاليفورنيا (الرسم ٦/١)، نُقِل عن قائده قوله إن «الواقع الذي خلقناه في «مركز التدريب الإعدادي المشترك» يشبه عرضًا كبيرًا لتلفزيون الواقع»(٢). بُنيت في فورت بولك ثماني عشرة مدينة عراقيّة زائفة في ما سمّته مجلّة «وايرْد» «أكثر الميادين عنفًا في العالم»(٣). هذا الموقع، الذي يغطّي مساحة مئة ألف فدّان، يصل بتفاصيله إلى أكشاك الكباب ومحاكاة المقابر الجماعيّة، وأُحدثت الأخيرة عن طريق دفن كُوم من العظام واللّحم المتعفّن من محال اللّحامين المحليّين. وفي خلال التدريبات - الّتي نفّذها عام ٢٠٠٥ وحده أربعةٌ وأربعون ألف جندي متجهون إلى العراق - «يسكن» المرفق ألف ومئتا مؤدي أدوار، يرتدون لباسًا عربيًّا وينتحلون شخصيّات رجال القبائل، والشّرطيين والمَدَنيّين العراقيّين(٤). مئتان منهم عرب أميركيّون، أكثرهم من العراق نفسه. وتتوافر شاشات للكتابة لتنفيذ «سيناريو شخصية» لكل مشاركٍ، يرتكز على برنامج يحدّد من هو «الصّديق»، و«المحايد» أو «العدائي» تجاه القوات الأميركيّة.

---

(١) المصدر نفسه.

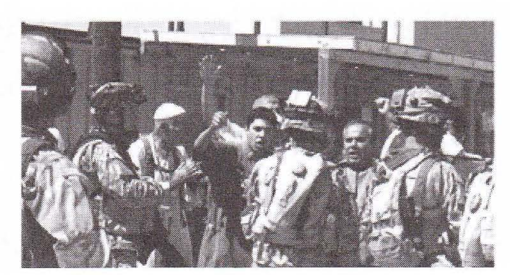
(٢) ذكر في Full Battle Rattle, online streaming video, directed by Tony Gerber and Jesse Moss, 2009, موجود على www.fullbattlerattlemovie.com.

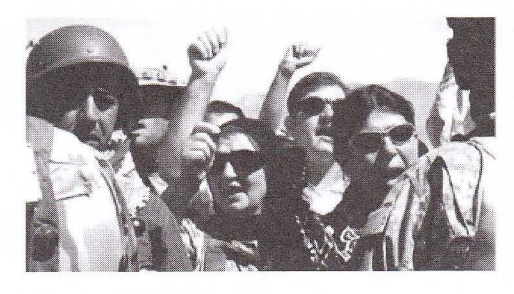
(٣) Vince Beiser, Baghdad, UA, Wired Magazine 146, 2006.

(٤) Anne Scott Tyson, US Tests New Tactics in Urban Wargame, Christian Science Monitor, 9 November 2004.









الرسم ٦/١ تدريبات داخل القرى العراقيّة الزائفة في «مركز التدريبات الإعدادية المشترك الوطني» في فورت إروين، في كاليفورنيا، بما في ذلك أعمال شغبٍ وهميّة ينفّذها مؤدّو أدوارٍ محليّون.

«في السابق، كان مؤدُّو الأدوار كلّهم شبانًا محليين ذوي لهجات جنوبيّة يقولون «رَهَسْتَ لي عنزتي»»، على ما قال العميد مايك بابيرو، قائد القاعدة. «الآن تقصد قرية «كرديّة»، و«العمدة» يأتي من شمال العراق»[1]. ويتقاضى بعض مؤدّي الأدوار الآن ٢٢٠ دولارًا في النهار لعملٍ بدوامٍ كامل. وفي خلال التدريبات، وجد فينس بيزر، مراسل «وايرْد»، أنّ «جو معرضٍ أحمق عن عصر النهضة يسود» الموقع. «يقرع الناس بعضهم بعضًا وهم يتحدّثون نتفًا من العربيّة وثرثرة علاء الدّين: «ياهابلا بلانابلا!» على ما يحيّي أحدهم الآخر. «محمّد جِهاد!» يأتي الرّد»[2].

(١) المصدر نفسه.

(٢) Beiser, Baghdad, USA.

«هذا هو ملعبنا»

هنا، في هذا العالم الموازي، تقوم أجيالٌ من الجنود الإسرائيليّين باحتلال الأراضي الفلسطينيّة، مرارًا وتكرارًا[١].

حتّى الآن، المدينة العربيّة الزائفة الأكثر طموحًا وإثارة للجدل التي بُنيت إلى اليوم، ليست مِرفقًا أميركيًّا أبدًا. ظاهريًّا، هي إسرائيليّة: مِرفق «بالاديا» في قاعدة «تزيليم» الإسرائيليّة في صحراء النقب. وبما أن ثمن الموقع أتى من الإعانة العسكريّة الأميركيّة، وبناه «فيلق مهندسي الجيش الأميركي» بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ويستخدمه مشاة البحريّة الأميركيّة، لعلّ الوصف «الأميركي ـ الإسرائيلي» له سيكون أكثر دقّة.

بلغت كلفة بالاديا ٤٠ مليون دولار، وهي تغطّي مساحة ٧,٤ أميال مربعة، وفيها ٤٧٢ هيكلًا إسمنتيًّا كاملًا وأربعة أميال من الطرق. وهي إحدى أولى مدن الحرب الحضريّة الزائفة التي يقرب حجمها من منطقة حضريّة حقيقيّة. بُنِيَت بالاديا جليًّا لتعمّم «الدروس» العسكرية التي «تعلمّها» الجيش الإسرائيلي من غاراته على المدن ومخيمات اللّاجئين الفلسطينيّة منذ العام ٢٠٠٢، وإتاحتها للقوّات الإسرائيليّة المسلّحة بالكامل وكذلك لقوّات الدّول الصديقة. يحاكي المجمّع مدينةً فلسطينيّةً كاملةً[٢]، مقسّمةً أربعة «أرباع»، ومجهّزة بمعدّات المراقبة لرصد «القتال».

جُهِزت بالاديا في شكلٍ لافت. ففيها أبنية سكنيّة زائفة، وسوق تجارية، ومسجد و«قصبة» واقعيّة. «تتحوّل» مقبرتها «ملعبًا لكرة القدم، اعتمادًا على السيناريو المنفّذ»؛

تُخفي «محميتها الطّبيعيّة» قاذفات صواريخ كتلك التي يستخدمها حزب الله. تتناثر

(١) Adam Broomberg and Oliver Chanarin, Chicago, London: SteidlMack, 2006.

(٢) Arieh O'Sullivan, Army Inaugurates Warfare Village, Jerusalem Post, 13 January 2005.

في الشوارع سيارات محروقة، وإطارات مشتعلة، ومغواة أشراكٍ خداعيّة[1]. إضافة إلى نظام المراقبة المركّب، يوجد نظام صوت محكم يعيد صوغ ضجيج المروحيّات، وقذائف الهاون، والأذان، وأكثر من عشرين صوتًا مميزًا. وتبقى اللمسة الملحوظة مجموعة من المجسّمات العموميّة الميكانيكيّة، من مثل صور كاريكاتورية لرجال عرب ملتحين مبرمجين ليُطلقوا من النوافذ وزوايا الطرق أثناء التدريبات بالذخيرة الحيّة. ولبالاديا حتّى «ثقوب نخروب الدودة» الجاهزة: فتحات يفجّرها الجنود الإسرائيليّون روتينيًّا في جدران المباني ليشقّوا طريقهم عبر المدن ومخيّمات اللاجئين الفلسطينيّة، لتجنب أن يتعرض لهم مَن في الطرق في الوقت نفسه. وكما في المجمّعات الأميركيّة، «مئات الجنود، غالبيتهم من الشابات اللواتي تراوح أعمارهن ما بين ١٩ عامًا و٢٠، يحملون شهادات في اللّغة العربيّة والبرامج الثقافيّة، [يعملون] مؤدّي أدوار المدنيّين والمقاتلين الأعداء»[2].

ويسمح حجم المجمّع بإعادة ترتيب مرنة، مما يمكّن من إقامة محاكاة لمدينةٍ محدّدةٍ تخطّط «قوات الدفاع الإسرائيليّة» أو غيرها لإطلاق عمليّات ضدّها. وعليه يمكن إعادة تشكيل بالاديا، في سهولة، لتكون «غزّة» و«لبنان» و«الضّفة الغربيّة» أو «سوريا». «هذا ملعبنا لنتدرّب على أيّ شيء نحتاج إليه»، على ما أعلن المقدّم كول أريك موريه، قائد الموقع الثاني. كان لبنان وسوريا مثلًا، عام ٢٠٠٧، من أولويّات الاهتمامات الإسرائيليّة. لذلك، على ما كتبت باربرا أوبال ـ روم، «تطلّب الأمر هندسة إبداعيّة لتحويل المنطقة «أرض حزب الله»، على ما سمّاه ضباط «قوّات الدّفاع الإسرائيليّة» هنا. أثناء زيارة أخيرة في أيّار/مايو [العام ٢٠٠٧]، انشغل مخطّطو «قوّات الدفاع الإسرائيلية» بتحويل أجزاءٍ كبيرة من مدينة بالاديا... بنت جبيل، معقل حزب الله، حيث كابدت «قوّات الدفاع الإسرائيليّة» البريّة خسائر جسيمة أمام القوى المتطرِّفة الشّيعيّة في أثناء حرب لبنان الصيف الماضي»[3].

(١) Barbara Oppal - Rome, Marines to Train at New Israeli Combat Center. Marines Corps Times, 25 June 2007.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

عام ٢٠٠٦، نجح المصوران الإسرائيليّان، آدام برومبرغ وأوليفر شانارين، في تحقيق دراسة مفصّلة عن بالاديا (واسمها الثاني، للغرابة، «شيكاغو»). وخلُص بحثهما إلى أن المدينة «لا ترتكز على بلدة معيّنة وإنما هي مكانٌ «عربي» عام، صمّمه الجنود أنفسهم، وشُيّد بحسب تجربتهم الخاصة عن تفاصيل المدن العربيّة». أُولِيَ الاهتمام لأدقّ التفاصيل، على ما نقل المصوران. «وردت الكتابات على الجدران بالعربيّة: «أحبّك روبي» و«رمادٌ أحمر، ساخنٌ كالدّم»[١].

وتعرض بالاديا لتشويهات غريبة في المحاكاة والإنكار. وعلى ما اقترح برومبرغ وشانارين، «هذا العرف في استعمال كلمة «عربي»، بدلًا من فلسطيني، يحجب الهويّة فعلًا، وبهذا المعنى تُثبت شيكاغو كمدينة شبحيّة خيط النكران الذي يُحاك كثيرًا عبر الخطاب الإسرائيليّ عن العلاقات مع فلسطين، ومدنٍ من مثل رام الله ونابلس». وبعد زيارتهما الأخيرة للمجمّع، تحدّث المصوران عن صفاته المثيرة للأعصاب في شدّة. «يصعب تحديد ما المزعج في هذا المكان في دقّة»، على ما قالا. «ربما هو مزيج المحاكاة والعنف. كأنّ الجنود دخلوا ميدان العدو الشخصي وهو نائم أو في خلال استراحة الغداء... هو توغّلٌ مهدّد داخل الخصوصيّة»[٢].

وبحلول كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، بدأ يزور الموقع، في انتظام، قادةٌ عسكريّون أميركيّون. «بنى الإسرائيليون موقعًا ذا مستوى عالمي»، على ما قال الفريق في الجيش هـ. ستيفن بلوم، رئيس «مكتب الحرس الوطني»، في أثناء زيارة له في كانون الأول/ديسمبر. «ينبغي أن يكون لنا مِرفق كهذا؛ في هذه الأثناء، ينبغي أن نكتشف فرص التدرّب هنا... لا يمكن أن تكون الحال بهذه الواقعيّة إلا إذا سُمح للناس فعلًا بالعيش هنا». بالنسبة إلى الفريق بلوم، توفّر بالاديا تقاربًا قويًّا مع الجغرافيّات الحضريّة العربيّة أكثر ممّا تفعل المدن الزائفة التي عرفها في الولايات المتّحدة. «إنها الأكثر واقعية، نسخة متماثلة واسعة النطاق عن نوع المنطقة الحضريّة

(١) Broomberg and Chamarin, Chicago, London, 23.

(٢) المصدر نفسه.

النموذجيّة لهذه البقعة من العالم التي رأيتها أبدًا»، على ما تكلّم في حماسة. «إنها مِرفق تدريب رائع على الفروقات الدقيقة كلها، وإدراك الأوضاع، وظروف ساحة المعركة التي يواجهها الجنود في هذا الجزء من العالم»[1].

وحتّى منتصف العام ٢٠٠٧، كانت القوّات الإسرائيليّة تستخدم الموقع في شكلٍ روتيني، كذلك استكشفته القوّات الأميركيّة باستخدامه في انتظام. إسرائيل موسكوفيتش، قائد المجمّع وشعبة غزّة من «قوّات الدفاع الإسرائيلي» على السّواء، أعلن أن بالاديا ستستضيف قريبًا وحدات من الجيش الأميركي وفيلق مشاة البحرية للتدرّب قبل أن يتوجّهوا إلى العراق. «هو شأن طورناه بالتعاون مع الجيش الأميركي؛ هدفنا أن يصير مركزًا مهمًّا للمعرفة ليفيد منه أيضًا حلفاؤنا الأميركيّون وغيرهم من الأصدقاء»[2]. وعرضت إسرائيل في السّابق تأجير مِرفق شيكاغو لقوّات غربيّة تتطلّب تدريبًا على الحرب الحضريّة، وعلى الرغم من تعاون «قوّات الدفاع الإسرائيليّة» الوثيق مع هذه القوّات في التدريب والتجهيزات، والذي بدأ عام ٢٠٠٢ مع اجتياح مدن الضفّة الغربيّة، رُفضت هذه العروض. ومع ذلك، يثق مشغّلو «شيكاغو« بأن الجيوش الغربيّة ستتدرب في نهاية المطاف هنا، وبدا جليًّا مع نهاية العام ٢٠٠٧ أنّ مشاة البحريّة الأميركيّة سيستخدمون بالاديا، على الرغم من المخاوف الأوليّة من أن يولّد الأمر دعايةً سلبيّة.

حرب بلدات الأشباح

على الرغم من الانتشار الأخير لمواقع التدريب على الحرب الحضريّة، ما زال كبار مسؤولي البنتاغون مقتنعين بأن هذه المواقع لا تكفي لمهمّة تدريب القوّات الأميركيّة لتواجه التمردات الحضريّة في المستقبل في المدن الكبرى التي تنمو سريعًا. نتيجةً لذلك، كلّف الكونغرس الأميركيّ شركة «راند»، خزان فكر الأمّة

(١) المصدر نفسه.

(٢) opall - Rome, Marines to Train at New Israeli Combat Center.

العسكري منذ زمن طويل، باستنباط خيارات أُخرى. وكانت الحصيلة تقريرًا من أربعمئة صفحة نُشر عام ٢٠٠٦[١].

بدأ التقرير بمقدمة تفترض أساسًا أن «القوّات المسلّحة الأميركيّة لم تردّ في شكلٍ مناسبٍ على التحديات التي واجهها جنودها، وبحّارتها وطياروها في بلدات العراق وأفغانستان ومدنهما»[٢]. وقوّم أولًا باحثو «راند» مواقع التدريب على الحرب الحضريّة القائمة على أساس تقديمها أصعب المواصفات الهندسيّة والبنيويّة التحتيّة التي تواجه العمليّات العسكريّة متى تمّت في مدن الجنوب العالمي الكبيرة. وحقّق بعض المواقع أفضل النتائج، من مثل مرفق «توانتينين بالمز» لمشاة البحريّة في كاليفورنيا، أو مدينة العراق الزائفة في فورت إروين التي كلّفت الجيش مليار دولار، إذ يوجد فيها «فوضى وحطام وقذارة»، و«أحياء فقيرة ومدن أكواخ ومجمّعات مبانٍ»، و«مجمّعات تحت الأرض» و«هيكليات تحاكي الحكومة، والمستشفى، والسجن والملجأ»[٣].

ولتلبية الحاجة إلى محاكاة ماديّة أكثر واقعيّة للمدن كلها وأحياء المدن، نصحت راند ببناء أربع مدنٍ جديدة للحرب الحضريّة تضمّ كل واحدة أكثر من ثلاثمئة مبنى، تقع واحدة في كنتاكي، في كارولينا الشمالية، في منطقة جورجيا، وثانية في مكانٍ ما جنوب غرب الولايات المتّحدة، وأخرى في فورت بولك في لويزيانا، والرابعة في فورت هود في تكساس.

وبحثت «راند» أيضًا في إمكان الاستيلاء على مدن أشباحٍ بالكامل داخل القارّة الأميركيّة، كانت صناعيّة وهُجِرت تمامًا؛ وذكر التقرير بأن «استخدام المدن المهجورة [للتدريب على الحرب الحضريّة] تخطّى بكثير مرحلة الفكرة المبدئيّة لما

(١) Glenn, et al, Preparing for the Proven Inevitable.

(٢) المصدر نفسه، XV.

(٣) المصدر نفسه، ٢٤٣.

يمكن عدُّه بداية مرحلة الاختبار والتطوير»[1]. من مثل هذه الأمكنة بلدة بلاياس لاستخراج النحاس المهجورة ظاهريًّا، وتقع جنوب غربي نيو مكسيكو (الرسم ٢/٦)، وسبق استخدامها لتدريب فرق مكافحة المفجّرين الانتحاريّين، التابعة لوزارة الأمن الداخلي الوطني. «بمرور الزمن، تموت البلدات والمدن في نهاية المطاف»، على ما كتب ستيف رويل من «مركز تفسير استخدام الأراضي» في «كالفر سيتي»، في كاليفورنيا. «على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تراجع الاقتصاد الأميركي، تزدهر صناعات الدفاع والاستعداد للكوارث، لتعكس هذا الاتجاه في بعض أهم المناطق النائية من البلاد. وتعيد الحرب على الإرهاب تحديد الرعاية الأميركية في شكلٍ غير متوقّع». في شأن بلاياس، تؤدي دورها الجديد «ضاحية أميركيّة عامّة تتعرض لهجوم وهميّ»، وفي المستقبل، ستكون مدينة عربيّة زائفة يصقل فيها الطاقم العسكري مهاراته لحملة حربيّة[2].

استُؤجِرت مدينة بلاياس بأكملها من «معهد نيو مكسيكو الجديد لاستخراج المعادن والتكنولوجيا»، الذي اشتراها خصوصًا لاستعمالها موقعَ تدريب على الحرب الحضريّة. إنما قد يكون مستحيلًا التدريب بالذخيرة الحيّة في بلاياس، «بما أن مالكي البلدة يرون أنّ تكاليف التصليحات الهيكليّة قد تكون باهظة»، على ما جاء في تقرير «راند»[3]. اقترح المحقّقون أن بلاياس ستتحسّن كموقع تدريب إذا أعيد بناء هيكلياتها وفق الأنماط العربية، وهذا يكون مثلًا، بـ«تعديل» هندسة البلدة «لتشمل مجمّعات جدارية من النوع الذي ينبغي للقوّات الأميركية في العراق وأفغانستان عزله وإزالته»[4].

وعلى الرغم من تصنيف بلاياس «بلدة أشباح»، يتشبّث بعض سكّانها بها.

---

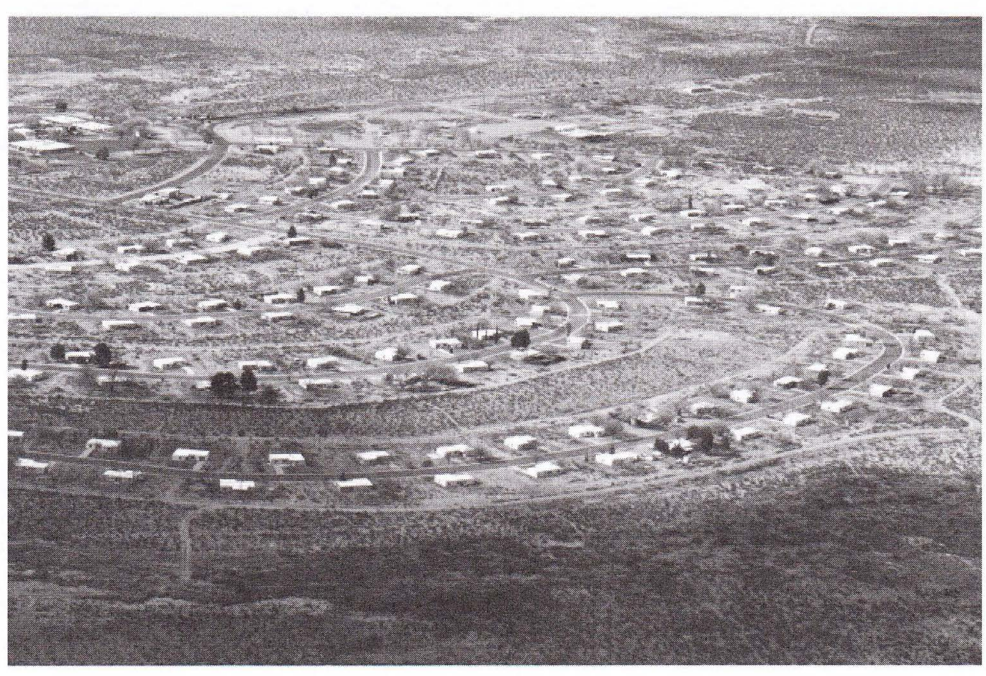
(١) المصدر نفسه، ٦٣.

(٢) Steve Rowell, Playas, New Mexico: A Modern Ghost Town Braces for the Future, The Lay of the Land 28, 2005, Center for Land Use Interpretation، موجود على www.clui.org.

(٣) Ghenn, et. al. Preparing for the Proven Inevitable, 63.

(٤) المصدر نفسه.





الرسم ٦/٢ بلاياس، نيومكسيكو، بلدة أشباح حُوِّلت مِرفق تدريب على الحرب الحضريّة ومكافحة الإرهاب.

وبما أن معيشة بلدتهم الواقعة أسفل التلّة تقوم على اعتداء القوى العسكرية عليها واستهدافها مرارًا وتكرارًا، يبدو سكّانها شاكرين لهذا المجال الاقتصاديّ الجديد، إذ باتوا يكسبون الكثير من الحرب الحضريّة والتدريبات الإرهابيّة. «نحن مسرورون بما يحدث هنا»، على ما قالت ليندا مككارتي من سكّان بلاياس لـ«يو إس إيْ توداي». «إلى أن اشترى نيو مكسيكو للتكنولوجيا البلدة» – وآنذاك حُوّلت موقعًا للتدريب على الحرب الحضريّة ـ «كان الوضع كئيبًا»(١). يسكن بلاياس، راهنًا، نحو خمس وعشرين عائلة، ومعظم البالغين يعملون في برنامج التدريب مؤدّي أدوار(٢).

ولم تغفل «راند» طاقة مناطق الحاضرات الأميركية الحقيقيّة الكامنة لتخدم كأراضي تدريب على الحرب الحضريّة. واقترحت مجموعة جديدة من تدريبات الحرب الحضريّة، على غرار «المحارب الحضريّ» وتدريبات «مشروع الحاضرة»، وفيها «يغزو» مشاة البحريّة ليتل روك، في أركنساس؛ شيكاغو، في إيلينويْ؛ أوكلاند، في كاليفورنيا؛ وتشارلستون، في كارولينا الجنوبية، بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢(٣). وفي العام ١٩٩٩، وفي خطوة تمهيديّة لمعالجة وضع الفلّوجة بعد خمس سنوات، شمل تدريب المحارب الحضري في أوكلاند حتّى المسح البيومتري لـ«مقاتلي المقاومة»(٤).

وادّعت «راند» أن تكون تدريبات كهذه ضروريّة في المستقبل، لأن «لا موقع التدريب الحضري المبني عمدًا، ولا المحاكاة للأعوام الكثيرة المقبلة، ستفي بتجسيد عدم التجانس والتعقيد الذي تشهده المدن العملاقة الحديثة»(٥). وتركّز

---

(١) Mimi Hall, War on Terror Takes Over a Thankful Town, USA Today, 13 March 2005.

(٢) Richard Stolley, Postcard: Playas, Time Magazine, 3 April 2008.

(٣) Elizabeth Book, Project Metropolis Brings Urban Wards to US Cities', National Defense Magazine, April 2002.

(٤) John Lettice, Marine Corps Deploys Fallujah Biometric ID Scheme, The Register, 12 September 2004.

(٥) Glenn, et. al. Preparing for the Proven Inevitable, 83.

هذه التدريبات على تعلّم تعطيل الكهرباء والاتصالات والنقل وبنى المياه التحتيّة للمدينة الحقيقيّة. وشمل اختبار أوكلاند على سبيل المثال، في آذار/مارس ١٩٩٩، هبوطًا برمائيًّا وجويًّا محمولًا رئيسًا، نظّم بغية إثارة الاهتمام بعمليّة التجنيد، إضافة إلى إجراء التدريبات في المستشفيات المهجورة وشبكات الصّرف الصّحي.

ورأت «راند» أن كل هذه الاقتراحات القائمة على إعادة خلق بعض التحديّات التي ستواجهها القوّات الأميركيّة في مدن الجنوب العالمي المحتلّة، ستفشل في الاقتراب حتّى من تجسيد حجم هذه المدن. واقترحت «راند» حلًّا طموحًا لحلّ هذه المشكلة، يقوم على بناء مجمّع «عملاق للعمليّات العسكريّة في المناطق الحضريّة»، يغطّي مساحة أربعمئة كيلومتر مربّع ويحوي بلدة كاملةً من تسعمئة بناء، في قاعدة مشاة البحريّة في توانتيناين بالمز، في كاليفورنيا[1]. قُدّرت كلفة المشروع بـ٣٣٠ مليون دولار حتّى العام ٢٠١١، وتصوّرت «راند» أن مجمّعًا كهذا سيسمح لسريّة كاملة بمحاكاة احتلال بلدة عراقيّة أو عربيّة كبيرة الحجم، مع مستويات من الواقعيّة لم يسبق لها مثيل. وللمرّة الأولى، تتكامل تمامًا عناصر القوة الجويّة مع القوّات البريّة؛ وسيكون هناك ميناء ومرافق صناعيّة أيضًا. إضافةً إلى ذلك، سيمكن الآن استخدام الذخيرة الحيّة الأرضيّة، وحتّى المدفعيّة.

تدمير الـ «ديوراما»

في حين اعتمدت المحاكاة الماديّة للتدريب على الحرب الحضريّة، في شدّةٍ، على مهارة هوليوود ومصمّمي الميادين، ارتبطت عمليّات المحاكاة الإلكترونية الواسعة النطاق بازدهار صناعات ألعاب الفيديو والإلكترونيّات. وأدمجت في شكل متزايد عمليّات محاكاة المدن العربيّة ماديًّا وإلكترونيًّا. وكان المبدأ هنا، وفق سكوت مالو وكريستوفر ستابلتون من «مختبر تقارب وسائل الإعلام في جامعة فلوريدا

(١) المصدر نفسه، ١٥٢.

الوسطى»، أن «تكنولوجيا الميدان اليوم أضافت الطبيعة الخلّابة لتحفيز الجسم ونشاطه بالكامل. ولكن ماذا لو جمعت الميادين وألعاب الفيديو قوّتها؟»[1].

وقد أُقيم بالفعل مشروعٌ كهذا في فورت سيل، في أوكلاهوما، عبارة عن مساحة منزل واحد سُمّي «وَحْدَة الأراضي الحضريّة». وهو يدمج أحدث تكنولوجيّات المحاكاة الإلكترونيّة في الـ«الديوراما» الماديّة للبيئات الحضريّة «العربيّة» المدمّرة. وتقع هذه الوحدة في ستوديو وسيلة إعلام كبيرة، وهي «مزيّنة بالتأكيد بطريقة شرق أوسطيّة. وتظهر صورة معلّقة على الجدار، وبقايا محطّمة من إناءٍ صغير على طاولةٍ مستديرة صغيرة قرب المطبخ. وكما في عرضٍ من برودواي، يمكن تبديل الجدران وغرف أُخرى من الديكور وفق ما يقتضيه التدريب»[2].

هذا الموقع الذي شُيّد بمساعدة اختصاصيين بمهنة المسرح من هوليوود، يستحضر إلكترونيًّا محاكاة «بشرٍ ظاهريّين»، على ما يبدو أشبه بمخلوقين «عرب»، مع سمات داكناء مناسبة، مبرمجين لـ«يسكنوا» مساحات الشاشة الإلكترونيّة داخل المنظرة الماديّة المهدّمة، وليخدموا أهدافاً لأفراد الجيش الأميركي «المتمركزين» داخل الوَحْدَة لتنفيذ دوراتهم التّدريبيّة. ويشمل المزيج أيضًا مجموعة الأدوات المسرحيّة المألوفة من محاكاة الانفجارات والدخان والمناظر الصحراوية المحوسبة. ويؤكّد مصمّمو المشروع أن محاكاة فورت سيل الإلكترونيّة مقنعة جدًّا إلى حد أن الجنود الذين تدرّبوا هناك، عجزوا في شكلٍ زائد عن الفصل بين العناصر الظاهريّة والماديّة[3]. وأوضح كتيّب ترويجي وزِّع في مؤتمر المحاكاة العسكرية الرئيس، أن نوع حُزمة الذكاء الاصطناعي هذا «تسمح للمدرّبين بتحوير ردود فعل الشخصيّات

---

(١) Scott Malo and Christopher Stapleton, Going Beyond Reality: Creating Extreme Multimodal Mixed Reality for Training Simulation, paper presented at the Interservice/Industry Training, Simulation and Education Conference (I/ITSEC), 2004.

(٢) Associated Press, Army Unveils New, Ultra-Real Simulation, 20 December 2004.

(٣) Heidi Loredo, Hollywood Magic Prepares Marines for Combat, Marines.Com, July 2004, موجود على www.marforces.usmc.mil.

سريعًا، ليغيّروا الحشود إلى غوغائيين عنيفين بكبسة زرّ»[١]. ولمزيد من الواقعيّة، تُستخدم خدع هوليوود عن «الفنانين جرحى الحرب» بالتماشي مع الأهداف البشريّة الرقميّة. في مِرفقٍ مماثل، يقع داخل ستوديو التلفزيون والأفلام الوحيد في سان دييغو، «يخرج» أفراد من مشاة البحريّة العائدين من العراق، الذين تعرّضوا لعمليّات بتر، «في دوريّة مع طاقمهم» عبر المساحات المادية والظاهريّة الهجينة لمدينة عراقيّة وهميّة، على ما ذكر ستو سيغال، مالك الستوديو. «فتنفجر قنبلة، وندّعي أنهم فقدوا ساقًا»[٢].

ويتصوّر مشغّلو فورت سيل أن المحاكاة ستتغيّر قريبًا لتَعرُض بيانات الأقمار الصناعيّة والخرائط الرقميّة الحقيقيّة من العراق أو مواقع أخرى للحرب الحضريّة، مما يسمح، على ما قال مدير المشروع العقيد غاري كين، «أن يتدرّب الأفراد على التضاريس الفعليّة التي قد يحتلونها يومًا، ربّما في مسرح حربٍ مستقبليّة»[٣]. ويتمّ أيضًا تصوّر روائح زائفة كتلك المستخدمة في المرافق الماديّة.

جاكارتا، ٢٠١٥

صارت المحاكاة الواسعة والإلكترونية البحت للمدن العملاقة في العالم النامي، المواقع الرئيسة لألعاب الحرب التي تتخيّل القوّات الأميركيّة من خلالها حربًا مستقبليّة كاملة النطاق لمكافحة التمرّد. وفي أهمّ لعبة حرب حضريّة إلكترونيّة وهميّة، «تحلّل الحضريّة ٢٠١٥» (Urban Resolve ٢٠١٥)، جُهِّز رقميًّا وفي شدّة قطاع ضخم بمساحة نحو عشرين كيلومترًا مكعبًا من جاكارتا، عاصمة أندونيسيا، مع محاكاة جغرافيّة محدّدة ثلاثية الأبعاد، يضمّ التصميمات الدّاخليّة لمباني العاصمة وعددها ١/٦ مليون، و١٠٩,٠٠٠ «مركبة» متنقلّة و«مدنيين»، والبنى التحتيّة الجوفيّة. وقُدّمت بغداد ظاهريًّا في شكلٍ مماثل. واستُحضرت المدينتان ضمن صفوف

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

كمبيوترات عملاقة كـ«بيئاتٍ سامةٍ للإيديولوجيّات المتطرّفة» في المستقبل، تتطلّب ردًّا عسكريًّا أميركيًّا ضخمًا[1]. ويحاكي مجمّع الدّفاع الأمنيّ الحيويّ في سوفولك، في فرجينيا، في هذه الأثناء، موقعًا رئيسًا لمكافحة الإرهاب وتعبئة الأمن الوطني.



الرسم ٦/٣ لاعبون يتدّربون على لعبة «تحلّل الحضريّة».

بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، استُعمِلت لعبة «التحلّل الحضريّة» كأساسٍ لسلسلة من المحاكاة العسكريّة الهائلة عبر تسع عشرة قاعدة عسكريّة مستقلّة، تضمّ أكثر من ألف وخمس مئة مشاركٍ يستخدمون أكثر الكمبيوترات العملاقة العسكريّة تطورًا (الرسم ٦/٣). تصوّر المحاكاة مواقع حروب حضريّة هائلة تُشارك فيها القوّات الأميركيّة العام ٢٠١٥، تتمّمها مجموعة مُتخَيَّلة من أجهزة الاستشعار الأميركيّة الجديدة، وأنظمة المراقبة، وأسلحة صُمِمت خصوصًا لنوع الحرب الذي قد يكشف

(١) James Winnefedel, director of the Joint Forces Command's Joint Experimentation Directorate, ذكر في Dawson, Combat in Hell, 170.

النقاب عن «ضباب الحرب» في المدن الضخمة. وبُرمِجت القوّات المُعارِضة لتقاتل في شكلٍ مستقل داخل المدينة الضخمة الظاهريّة، وجُهِزّت بتكنولوجيّات يتوقع أن تتوافر في السوق المفتوحة عام ٢٠١٥، بما في ذلك مركباتها الآليّة.

وكجزءٍ من مهمّتها في «نسخ جغرافيا العالم الحقيقية وهيكلياته وسلوكيّات الشعوب ذات الصلة الوثيقة بثقافاتها»[١]، تحاكي لعبة «تحلّل الحضريّة» حتّى إيقاعات الحياة اليوميّة لجاكارتا وبغداد الظاهريتين: تكون الطرق هادئة ليلاً؛ وفي خلال ساعات الذروة الأسبوعيّة، يقفل ازدحام السّير الطرق. وفي أوقات الصلوات اليوميّة، يزيد الازدحام والناس حول المساجد. ويذهب السكّان الظاهريّون إلى العمل، يأخذون استراحة الغداء، يزورون المطاعم، والمصارف والكنائس، غير مدركين، على ما يبدو، أنهم يسكنون منطقة حربٍ رئيسة[٢].

ويعكس اللاعبون في «تحلّل الحضريّة ٢٠١٥» تصوراتهم عن مستقبل الحرب إلى استسلام ظاهريّ شامل لجاكارتا أو بغداد. وتصبح المدينة ساحة معركة بحت، ومنطقة تلقٍّ لتجهيزات حربيّة مستقبليّة. ونقل براين أكستيل، الناطق العسكري للعلاقات العامّة، في أثناء مشاهدته اللاعبين في خلال التّدريب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، كيف «تتقاطع عمليّة الاستهداف وتجول عبر الأزِقّة وسطوح المنازل فيما تلكز يد بدقّة مسامير التحكّم المريحة للأسلحة الرياضيّة، واليد الأخرى تتراقص على سطح علبة مملوءة بأزرار إضاءةٍ خلفيّة حمر وغيرها من مقابض التحكّم»[٣].

وتُوفّر «تحلّل الحضريّة ٢٠١٥» محيطًا اختباريًّا رئيسًا لتطوير الأسلحة العالية التقنيّة الأميركيّة المستقبليّة الموجّهة نحو التمرّدات الحضريّة. وهي تبلغ، في الواقع، مبلغ التشغيل التجريبي لأوهام الولع التكنولوجي بالسيطرة الآلية التي بحثناها في

(١) Bryan Axtell, Urban Warfare Experiment Draws Many Players, USJFCOM Public Affairs, 24 October 2006, موجود على .www.jfcom.mil

(٢) Peter Wielhouwer, Preparing for Future Joint Urban Operations: The Role of Simulation and the Urban Resolve Experiment, Small Wars Journal, July 2005.

(٣) المصدر نفسه.

الفصل الخامس. وفي جزءٍ من التدريب العام ٢٠٠٦ مثلًا، جُهِزّت طائرات من دون طيّار مسلّحة، «تطير» فوق جاكارتا، بنسخٍ خياليّة من «الطّاقة الموجّهة»، أو اللايزر، وهي أسلحة تطوّرها اليوم شركة «أر ودي» العسكريّة. ويبدو أن نتائج «تحلّل الحضريّة» كانت مثمرة جدًّا، إذ «أدّت إلى إصلاحٍ شاملٍ لخطّة وزارة الدفاع الأميركيّة عن الحرب الحضريّة المستقبليّة»[١].

وعلى الرغم من استعمال أحدث الأساليب والتطويرات العالية التقنيّة فيها، ما زال يبدو أن «تحلّل الحضريّة» كان «ينقصها منه لمسة غريبة محكمة السّد»[٢]. ولحظت آشلي داوسون التي حضرت إحدى عمليّات المحاكاة، أن «رجلًا أبيض البشرة أصلع مع شاربين كمقود الدراجة» سيطر على صفوف المشاركين، «هو المزيج نفسه من الأشباح العريقة والقوّات الخاصة المُنهَكة الساخنة الطلقات الذي أدّى بالاحتلال الحقيقي للعراق إلى هذه النتيجة الكارثيّة منذ العام ٢٠٠٣»[٣]. ووراء كل هذا، في «تحلّل الحضريّة» كما في كلّ مكان، شخّصت داوسون «إنكارًا ضيّق الأفق لحقيقة أنّ الاحتلال الأميركيّ نفسه هو الذي يخلق بيئةً سامةً في بغداد»[٤].

جيشٌ من اللاعبين ١

تتلقّى الجيوش اليوم تدريباتها الأساسيّة، وأفرادها ما زالوا أطفالًا[٥].

إن محاكاة المدن العربية كمساحات صغيرة وإنّما متلقّية لقوة نار الجيش الأميركيّ تتجاوز بكثير الحدود العسكريّة. وكما تخصب الصناعة العسكرية صناعة التسلية الإلكترونيّة[٦]، تُستخدم المحاكاة الإلكترونيّة للمدن العربيّة، على السواء،

(١) Maryann Lawlor, Military Changes Tactical Thinking, Signal Magazine, October 2007.

(٢) Dawson, Combat in Hell, 170.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) William Hamilton, Toymakers Study Troops, And Vice Versa, New York Times, 30 March 2003.

(٦) Derian, Virtuous War.

لتدريب الجيش الأميركي، ولألعاب الفيديو الناجحة تجاريًّا. وحتّى العام ٢٠٠٨، اعتمد الجيش الأميركي رسميًّا ثلاثًا وعشرين لعبة فيديو لأهداف تدريب داخليّة، ولاسيّما منها «جيش أميركا» (Americas' Army)، واللعبة المرادفة عن مشاة البحريّة الأميركيّة، «المحارب الكامل الطّيف» (Full Spectrum Warrior)[١]، طورتهما قوّاتهما المختصة بمشاركة شركات الترفيه، وتستندان في أجزاءٍ منها إلى محاكاة التدريب الحضري.

كلتا اللّعبتين، «جيش أميركا» و«المحارب الكامل الطّيف»- بين أكثر الألعاب الشعبيّة الحائزة تراخيص وامتيازات عام ٢٠٠٨ ـ «تدفع اللّاعب إلى أحدث عالم عبادة لصناع الألعاب: الحرب الحضريّة الحديثة»[٢]. تدور كل لعبة على التحدّيات المفترض أن يشملها احتلال مدنٍ عربيّة، ذات طابع شرقي، وإخماد الفتنة فيها. ينبغي أن يقوم اللاعبون بالتدريب الأساس في محاكاة إلكترونيّة لـ«ماونت ماككينا»، أحد أكبر مواقع التدّريب الماديّة العسكريّة الأميركيّة على الحرب الحضريّة. وشرح آندرو ديك أن انتشار ألعاب الحرب الحضريّة التي ترتكز على التدخّلات العسكريّة الأميركيّة الفعليّة والقائمة في مدنٍ عربيّةٍ، «تستدعي إليها عبادة كارهي الأجانب والمفرطي الوطنيّة الذين تكمن سعادتهم الكبرى في التدّمير، بغض النظر كم هي عنصريّة وإمبريالية وواهية من الأساس المنطقي» هذه المحاكاة للمعركة[٣].

ووُصفت «جيش أميركا»، خصوصًا، بأنها «خطوة عملاقة نحو ثقافة الاستهلاك العسكري للقرن الحادي والعشرين»[٤]. في العام ٢٠٠٨، اللّعبة ـ الّتي سُوقّت تحت

(١) راجع مواقع الألعاب على www.americasarmy.com و www.fullspectrumwarrior.com respec tively.

(٢) Steffan Delpiano, Review of Full Spectrum Warrior, GamesFirst.com, 2004.

(٣) Andy Deck, Demilitarizing the Playground, No Quarter, 2004, موجود على www.artcontext.net/crit/essays/noQuarter.

(٤) Roger Stahl, Have You Played the War on Terror?, Critical Studies in Media Communication 23: 2, 2006, 122.

عنوان «مواطنون. بلدان. ألعاب فيديو. الجيش الأميركي يبقيهم كلهم أحرارًا» ـ نُقِلَت حاسوبيًّا أكثر من ثمانية وثلاثين مليون مرةً، ويبلغ عدد المستخدِمين المسجلّين أكثر من ثمانية ملايين[1]. وتقضي «مهمّة» اللعبة، على ما كتب ستيف هاغان، «بقتل الأشرار، فيما يدور أمرٌ ما في الخلفيّة... له علاقة بـ«الحرّية»... قد تكون هذه الألعاب واقعيّة جدًّا في عيار الأسلحة المستخدمة، ولكن عندما يصيب الرصاص الأجسام، ينهار المصابون، فحسب، في هدوء ليتكّوموا أرضًا. لا دماء. لا جراح بارزة. لا صراخ»[2]. ولحظ روجير ستال أن «نقط دم تنساب في بعض الأحيان من جرح غير مرئي، ولكن لا يُؤتي الضحايا ردّ فعل ولا يبكون. تختفي الأجساد كأنها تطير فرحًا نحو السَّماء»[3].

تصوّر الألعاب من مثل «جيش أميركا» و«المحارب الكامل الطّيف» الجندي الأميركيّ كأنه وكيل مفرط الذكوريّة لعنفٍ (عادلٍ ومشرّف)، فيما ترسم بأسلوب مصطنع «الآخر العربي» كتهديد فاشل وغير محدّد الوجود لأفكارٍ غامضةٍ عن «الحريّة» و«أميركا». تتكامل هاتان الهيكليتان، طبعًا، ولا تنفصلان: «من خلال تبيان «الآخر» يؤسّس الجيش كيانه في شكلٍ ملازم»، على ما كتب أبهينافا كومار[4]. يدعم تصوير «الآخر» بأنه غامض ومهدِّد وشرّير في وضوح وعنصري، الجغرافيّات الخياليّة التي تساوي المدن العربيّة بـ«الإرهاب» وضرورة «إخماد الفتنة فيها» و«تطهيرها» من خلال اجتياحٍ عسكري أميركيّ واحتلال. تزيد هذه الألعاب طمس الحدود، الغامضة أصلًا، التي تفصل بين الحرب والترفيه، وتظهر

(١) Susan Land, Best Practices for Software Engineering: Using IEEE Software and System Engineering Standards to Support America's Army: Special Forces, presentation, 2007، موجود على www.dau.mil.

(٢) Steve Hagan, Recruitment hard drive, Guardian Guide. 19-25 June 2004, 12-13.

(٣) Stahl, Have You Played the War on Terror?, 130.

(٤) Abhinava Kumar, Americas Army Game and the Production of War, YCISS working paper 27, March 2004, 8.

أن صناعة الترفيه الأميركيّة «اتخذت وضعية التعاون من أجل التوصل إلى ثقافة الحرب الدائمة»[1].

تُصوّر ألعاب الفيديو عن الحرب الحضريّة، المدن العربيّة، وفي شكلٍ لافت، مجرّد «مجموعات من الأشياء وليست لمامات من البشر»[2]. وعندما تصوّر الناس، تقدّمهم، من دون استثناء تقريبًا، ليس كعرب فحسب، وإنّما أيضًا كإرهابيين خارجيين على الإطلاق، غامضين، وغير آدميّين، ومتطرّفين ـ صور ينبغي إبادتها تكرارًا في «عملٍ» مطّهِر، من خلال التسلية، أو التدريب العسكريّ، أو نسخة مبهمة من الإثنين. تحاكي «جيش أميركا» مثلًا حربًا مضادّة للإرهاب في مدنٍ عربية مكتظة من بلدٍ وهمي اسمه زيكيستان. كل بناء فيه تقريبًا مظلم وغامض ومحترق ومصمّم في نسخة ذات أسلوبٍ هندسيّ إسلاميّ.

مرّةً جديدة، تُصوّر المدن العربيّة كأنها بيئات للقتال العسكري فحسب. وتشمل العسكرة مواقع المدينة الوهميّة اليوميّة وآثارها ومساحاتها كلّها: «تستخدم السيارات عبوات ناسفة، ويصير المارّة ضحايا [على الرغم من أنّهم يموتون من دون أن ينزفوا دماء]، وتغدو المنازل مقارّ قيادة، والشقق مراكز مراقبة، ويصبح كل ما يتناثر في الطرق غطاءً مناسبًا»[3]. ويتمّ إلى حدٍّ ما الآن ترقيم الجغرافيّات الماديّة الراهنة للمدن العربيّة لتزود ألعاب الفيديو هذه ساحات معارك ثلاثيّة الأبعاد. وأعلنت شركة «فورتيرا سيستيمز»، أحد مصممي الألعاب، الّتي طوّرت ألعابًا تدريبيّة للجيش الأميركي، «أننا شيّدنا [رقميًّا] قسمًا من الوسط التجاريّ في عاصمة شرق أوسطيّة كبيرة حيث لنا حضور بارز اليوم»[4].

وإنّما يبقى الغرض الرئيس من هذه الألعاب العلاقات العامّة: هي وسائل للتجنيد قويّة وفاعلة جدًّا من حيث الكلفة. «لأن البنتاغون أنفق بمعدل ١٥,٠٠٠ دولار لجذب

(١) Deck, Demilitarizing the Playground.

(٢) Gregory, The Colonial Present, 201.

(٣) Delpiano, Review of Full Spectrum Warrior.

(٤) Deck, Demilitarizing the Playground.

كل مجنّد، لا تحتاج اللعبة إلّا إلى نتيجة تجنيد ٣٠٠ فرد لتعويض التكاليف»، على ما أكّد ستال[١]. وفي الواقع، ٤٠ في المئة ممن تجنّدوا في الجيش لعبوا سابقًا «جيش أميركا»[٢]. وتوفّر لعبة الفيديو أيضًا الأساس لنظام مراقبة متطور تُوجّه من خلاله جهود الجيش للتجنيد. وفي لغة تسويق مطوّريها العسكريين، صُمّمت «جيش أميركا» لتصل إل شريحة كبيرة من «السكّان» لتُطابق «بين السكّان اللاعبين وهدف الجيش في تجنيد قطاعات منهم»، والتوجه إلى «البارعين في أمور التكنولوجيا من الجمهور، مما يتيح للجيش الإفادة من وسيلة اتّصال استراتيجيّة وفريدة في نوعها» (الرسم ٤/٦).

ما يثير الذهول فعلًا، أن «جيش أميركا» صُمّمت في عناية كأداة للتجنيد، لاستغلال حقيقة أن «لاعبي [الفيديو] المخضرمين يعرضون لأداءٍ عال في بعض المهارات العسكريّة التي تتطلّب دقّةً بصريّةً كبيرة». بمعنى آخر، يعدّ الجيش الأميركي ممارسة ألعاب الفيديو نوعًا فعليًّا من التدّريب العسكري الإعدادي[٣]. وعليه، لا ضرورة لتمويه هذا الواقع. وشرحت مقالة في مجلّة «ديفينس هوريزونز»، على سبيل المثال، أن «ألعاب الفيديو صنعت أفضل الجنود والبحارة، بطريقة سريعة، وأكثر أمانًا وأقل كلفة»[٤].

وجادلت مجموعة الضغط «تمكين الشّباب المسلم» أن استهداف الأطفال والشباب من خلال هذه الألعاب يؤدّي إلى نوع من غسل الدّماغ الثقافيّ. «وتشكّل هذه الألعاب الظاهريّة فرصةً لتهيئة الأطفال نفسيًّا، وحتّى تدريبهم ذهنيًّا، على القتال في المعركة»، على ما ذكرت المجموعة. «لا شكّ في أن ثمة تكتيكًا مدروسًا

(١) Stahl, Have You Played the War on Terror?, 123.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ذكر في Tim Lenoir, Taming a Disruptive Technology: America's Army, and the Military-Entertainment Complex, presentation at the Symposium on the Coevolution of Technology-Business Innovations, 24-25 September 2003, Boulder, CO.

(٤) J.C. Herz and Michael R. Macedonia, Computer Games and the Military: Two Views, Defense Horizons, April 2002، موجود على www.ndu.edu.

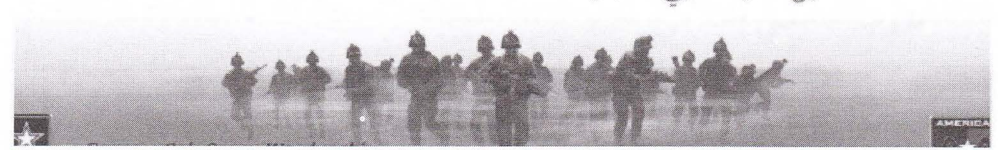
تتوجّه اللعبة إلى البارعين في أمور التكنولوجيا
وتتيح للجيش الإفادة من وسيلة اتصال استراتيجية وفريدة في نوعها

المجندون ذوو القدرات العالية هم لاعبون:

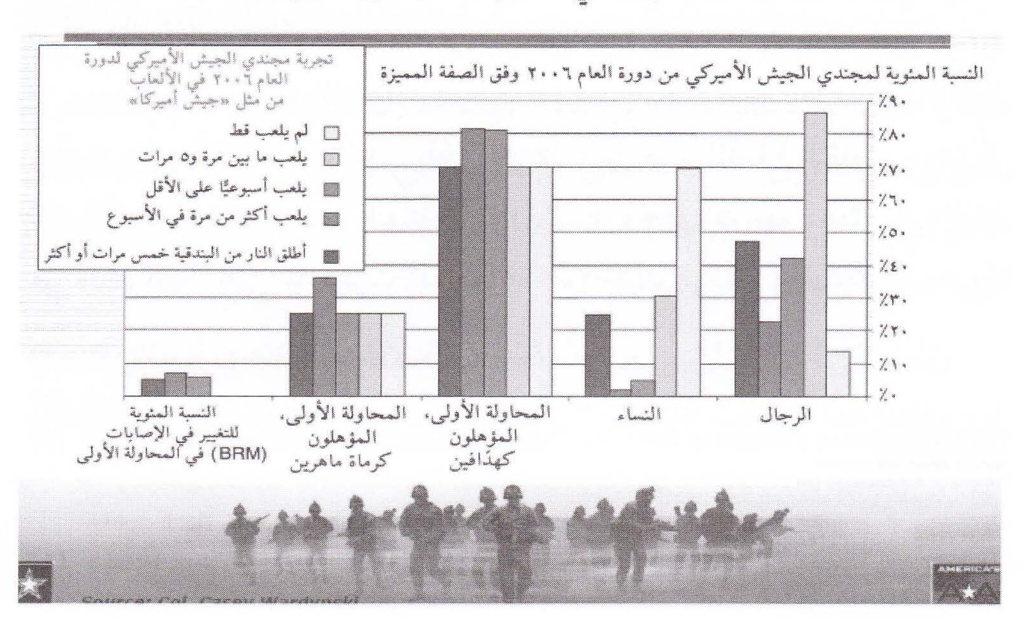
- ٧٧٪ من الرجال في دورة ويست بوينت للعام ٢٠٠٧ لعبوا ألعابًا من مثل «جيش أميركا»
- ١٨٪ من الرجال في دورة ويست بوينت للعام ٢٠٠٧ لعبوا «جيش أميركا»

يمكن للألعاب أن تُظهر جيش اليوم، الغد ـ عبر القوة الهادفة

- على عكس وسائل الإعلام الأخرى، يمثّل «جيش أميركا» المستقبل الديناميكي للتجنيد



لاعبو «الشخص الأول» المخضرمون يعرضون لأداءٍ عالٍ في بعض المهارات العسكريّة التي تتطلّب دقّةً بصريّةً كبيرة



الرسم ٦/٤ الأسباب الكامنة وراء التطوير العسكري الأميركي لألعاب الفيديو في الحرب الحضريّة.

جدًّا، صادرًا عن كبار المسؤولين في الحكومة»[١]. ويبدو الطبيب النفسي السابق في الجيش الأميركي المقدّم دايفيد غروسمان، متفقًا وهذا الرأي. وتحدّث كيف يساعد استخدام ألعاب الفيديو والتدريب الإلكتروني المحاكي المماثل، في تشريب الجنود مبدأ القتل بجهوزيّة أكبر في القتال الحقيقي. وغياب «الحياة، وسفك الدماء والانفعالات» من هذه الألعاب، على ما كتب، يساعد على «تلقين الأولاد الجمع بين المتعة وقتل البشر وتعذيبهم. نحن نكافئهم لأنهم يقتلون النّاس. ونعلّمهم أن يحبّوا ذلك»[٢].

اختفاء الموت

نمت قوة الحقائق الظاهريّة مع الأيّام. وبالتوازي مع ألعاب الفيديو التجاريّة الرئيسة، وشركات الترفيه الإلكتروني الّتي تسعى إلى بناء نسخ ماديّة من منتجاتها على شكل ميادين ومراكز تسوّق، فكر الجيش الأميركيّ في الرِّبح من وراء الشعبيّة الضخمة لألعاب الفيديو الخاصّة به لتوسيع مجال عمليّات التجّنيد. وكانت إحدى النتائج «اختبار الجيش الظاهريّ» ـ وهو كنايةٌ عن عرضٍ على طريقٍ جوّال ضخم، يقوم على مساحة عشرين ألف قدم مربّع، يضمّ ملاعب تقوم عليها مسابقات لرعاة البقر وسباقات السيّارات وعروض بالسيّارات وعروض جويّة وأحداث «وطنية»، وتسمح للمجّندين المحتملين باختبار نسخة دعائية عن حياة الجيش في خلال عشرين دقيقة[٣]. و«يدرك الجنود، دون سواهم، ماهيّة الشعور في منطقة القتال، وسنحت الفرصة اليوم للمدنيّين لتحسّس الحركة فعلًا»، على ما أعلنت «خدمة الجيش الإخباريّة» في خلال إطلاق عرض الطّريق في شباط/فبراير ٢٠٠٧[٤].

---

(١) David Axe, America's Army Game = Brainwashing?, Danger Room (Wired Blog Network), 29 January 2008، موجود على .blog.wired.com/defense

(٢) ذكر في David Leonard, Unsettling the Military Entertainment Complex: Video Games and a Pedagogy of peace, Studies in Media & Information Literacy Education 4: 4, 2004.

(٣) Americas Army, Virtual Army Experience Fact Sheet, موجود على vae.americasarmy.com.

(٤) Hannah Hayner, Virtual Experience Lets Civilians Act as Soldiers, US Army News, 27 February 2007.

ويُمنح «الضيوف» قطعًا معدنًا للجيش زائفة تعرّف عنهم، وتتمّ مقابلتهم على نطاق واسع، ليطّلعوا بعد ذلك على مهمّتهم الّتي تقضي بقيادة قافلة من ستة «همفيز» مدجّجة بالسّلاح نحو مدينة «عربيّة» للقبض على زعيم إرهابي (الرسم ٦/٥)[١]. ويحيط بالمركبات الست عمليّات الترحيل السّري الظاهريّة من البلدة، المنقولة عن لعبة «جيش أميركا». ويستخدم الضيوف الأسلحة الممنوحة لهم. وكما في أي لعبة قتل، «تموت» الأهداف عندما تتعرض للإصابة: «عندما يموت الأشرار، يتخبطون في دمائهم ويختفون. يتدفقون من دون توقف، يقفون على قمم الصوامع، ينزلون من الأبنية»[٢]. تذكّر أحد المجندين المحتملين اختباره في «ديجيتال لايف إكسبو» على الشكل الآتي:

> تبدأ الحركة بطيئة بعض الشيء مع مدنيّ أو اثنين يركضان ليختبئا في منزلهما قبل أن يصابا برصاصة طائشة. وعندما بدأت مركباتنا «الهمفيز» بالتقدّم، بدأت تواجهنا مجموعات مختلفة من الأعداء الّذين كانوا يظهرون فجأة من الزوايا، ويركضون على الطرق، أو يكونون فوق موضع على سطح مبنى. كان اختبار إطلاق النار الفعلي قاسيًا إلى حدٍّ ما. كان السلاح يرتجّ قليلًا عند إطلاق النار، ونظرًا إلى أنّه حقيقي، شغلنا وزن البندقيّة عن أداء عملنا في الوقت المحدّد داخل الشاحنة[٣].

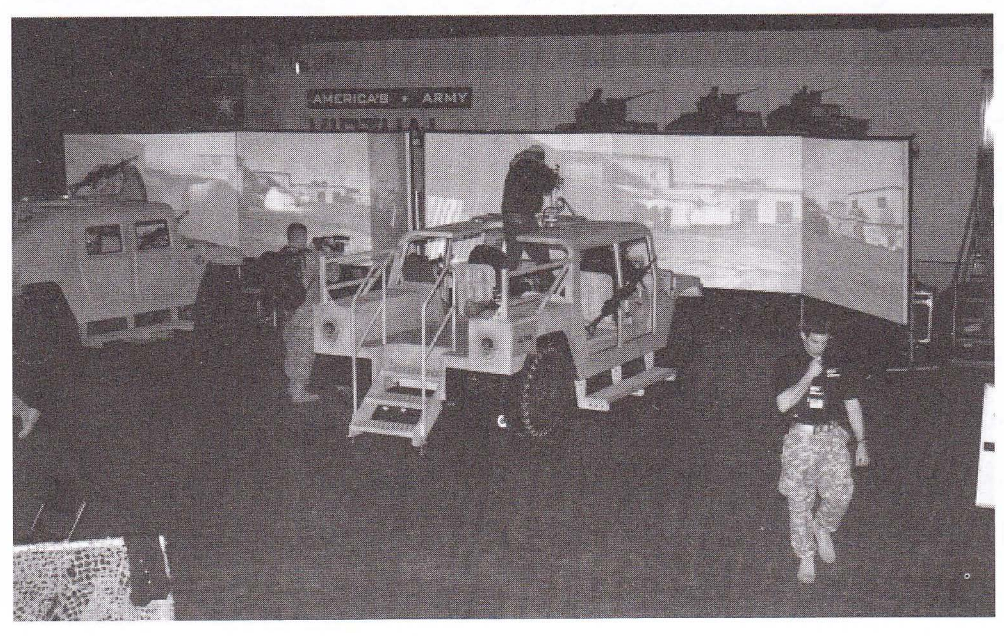
وعبّر حتّى أصحاب الخبرة العسكريين الأميركيّين عن اشمئزازهم من هذه الإفتراضيّة الحديثة في القتل العسكري. وعرضت مجموعة سمّت نفسها «الديمقراطية لميسوري»، وكانت نفّذت العرض، صورة عن التجربة تختلف تمامًا عن تلك الواردة أعلاه: «يصطف الناس في هذا العرض القذر ليلعبوا الحرب الافتراضيّة التي تكمّلها صور الفيديو وأصوات الانفجارات الحقيقيّة. لكن صرخات النساء والأطفال لم تكن جزءًا من هذا «الاختبار»»[٤].

(١) المصدر نفسه.

(٢) John Kessler, At Six Flags, War is a Virtual Reality Experience, Atlanta Journal-Constitution, 4 December 2008.

(٣) Wire.ggl.com, DigitalLife 2007: The Virtual Army Experience, 29 September 2008.

(٤) Democracy for Missouri.org, Democracy for Missouri confronts the «Virtual Army Experience» at Recruitment… er…Memorial… Day, undated.



الرسم ٦/٥ مشاركون في «اختبار جيش أميركا» لعرض الطريق، العام ٢٠٠٧.

الإجهاد الظاهريّ

حاول الجيش الأميركي جاهدًا بالفعل التركيز على الاستسلام الظاهري للمدن العربية، بدلًا من مواجهة الواقع الاجتماعي الناجم عن الحقيقيّة منها. وشمل هذا الجهد حتّى استخدام ألعاب حرب الواقع الظاهريّ لعلاج قدامى المحاربين الأميركيّين في العراق الّذين يعانون اضطراب الإجهاد ما بعد الصدمة.

واعتمد «معهد التكنولوجيّات الإبداعيّة في جامعة كاليفورنيا الجنوبية»، وهو لاعب رئيس في الانتقال بين الحرب والترفيه، المحاكاة الغامرة للمدن العربيّة في لعبة «المحارب الكامل الطيف» كأساس لمعالجة الجنود المضطربين. ويعيش المرضى عن طريق محاكاة الأحداث التي أثّرت فيهم فعلًا: كالوجود داخل سيارات أو مروحيات ملغومة أو معرّضة للقصف؛ اختبار هجمات بمدافع الهاون داخل المجمّعات؛ القيام بدوريات والتعرض للهجوم في شوارع العراق. في اختصار، يوضعون داخل واقع ظاهريّ «لسيناريوهات تشبه المحيط الّذي وقعت فيه الأحداث المجهدة سابقًا». وعليه، يعاد لعب تجربة منطقة الحرب في ما سُمّي «علاج التعرض للعراق ظاهريًّا»، وهي مقاربة انتشرت في مراكز العلاج عبر الولايات المتّحدة. ونظرًا إلى تشابه برامجها مع ألعاب الفيديو، توقع مصمّموها أن يكون «صداها جيدًّا في الجيل الحاضر من مقاتلي الحرب»[1].

وتكتمل الدائرة من ثمّ هنا، مع استخدام الانغماس الحضري المشرقي للانتشار العسكريّ الأميركي. إضافة إلى السيطرة على التجنيد والتدريب والتّرفيه والقتال، تُستَدعى اليوم العوالم المنزوعة الإدراك والمخبولة، للحرب الحضريّة الوهميّة، لمساعدة الجنود كي يحاولوا التعامل مع الحقائق التي اختبروها فعلًا بينما كانوا يحاربون بدنيًّا في شوارع المدن العراقيّة. ولعل المهمة تقتضي تمكين الجنود من دفع فظائع الحرب الحقيقية، مرةً جديدةً، إلى الخلفيّة التي لا جوهر لها للمحاكاة

(١) Rick Rogers, Military to Try Virtual Combat Stress Remedy, SignOnSanDiego.Com, 17 March 2005.

التي لا تنتهي من العنف والغيريّة، التي تغزو الثقافة الغربيّة في شكلٍ متزايد. وشدّد جايمس سبيرا، وهو طبيب نفسي من البحرية، اختبر علاج المعهد، على أن على الأطباء الذين يستخدمون هذا الأسلوب أن يدركوا أن «ليس واقعيًّا جدًّا، خلق المزيد من الصّدمات»[1].

أحدث المجتمعات المغلقة

القواعد تجسّد الدّولة[2].

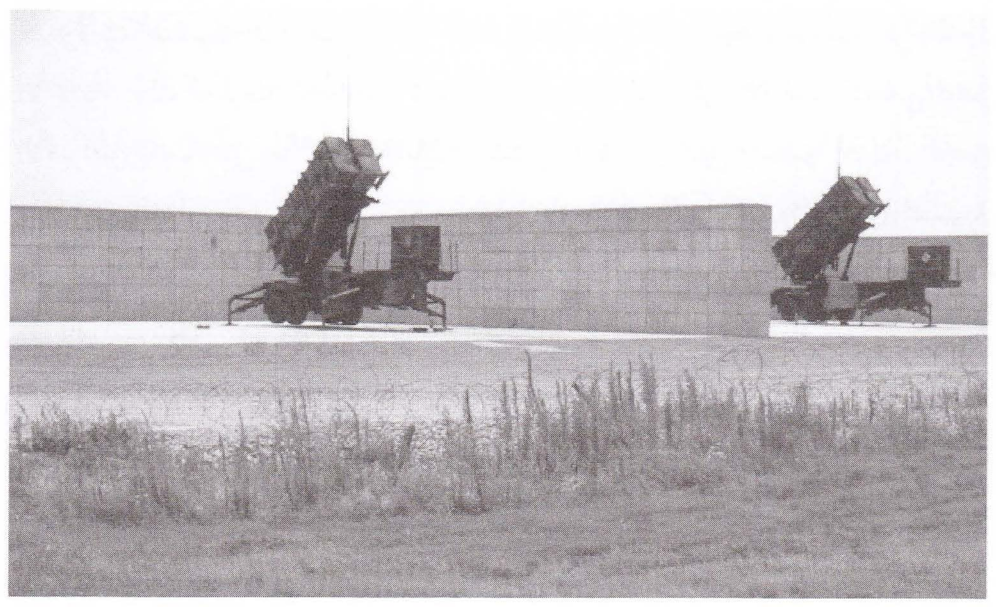
بُذِرت المدن العربية المنمنمة، الوهميّة فحسب، في معاقل الولايات المتحدّة، وكذلك تفعل المدن الأميركيّة المنمنمة والوهميّة، في توازٍ قلّما يناقش، لتُبذر على أطراف الأمبراطورية. وكما أظهر مارك غايليم[3]، تشبه القواعد العسكريّة الأميركيّة الأجنبيّة، وعددها سبعمئة أو أكثر (تقوم في حوالى ١٤٠ دولة من دول العالم البالغ عددها ١٩٥)[4] التي أرست قوّة الأمّة الأمبراطوريّة والجغرافية، في شكل زائد، كبسولات صمّمت في عناية على نمط الضواحي الأميركيّة وغُرِست في الدول الأجنبيّة. وقد «نشرت الحكومة الأميركيّة جنودها عبر الكرة الأرضيّة لتحمي فيض الأمبراطورية»، على ما كتب غايليم. وتمتلئ القواعد التي يسكنها هؤلاء الجنود بملاعب الغولف ومراكز التسوّق ومطاعم الوجبات السريعة، والمروج المشذّبة، والمحاكاة الكاملة للمدارس الأميركيّة ومحطّات الوقود، والبيوت من طبقة واحدة موزّعة في شكلٍ غير سويّ، والفنادق والحانات ومواقف السيارات ودور السينما - وتمتد كلها ضمن مجموعات قليلة الكثافة جدًّا على نمط الضواحي الأميركيّة، ويحوطها، ليس مجرّد سياجات مكهربة، وإنّما عدّة حرب (الرسم ٦/٦).

(١) المصدر نفسه.

(٢) Boal, Clark Matthews and Watts, Afflicted Powers, 189.

(٣) انظر Mark Gillem, America Town: Building the Outposts of Empire, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2007.

(٤) كما في آذار ٢٠٠٨.



الرسم ٦/٦ ملعب في قاعدة كادينا الجويّة، أوكيناوا، اليابان (أعلاه)؛
بطّاريّة صواريخ باتريوت في قاعدة أميركيّة في الخارج (أدناه).

وتعكس هندسة القواعد الأميركيّة وتصميمها التطبيق الصارم للمعايير الأميركية في التصميم المُدُني. ويسمح هذا للموظفين الأميركيين، أنّى تمّ تعيينهم حول العالم، بـ«الشعور أنهم يوجدون في البيئة المألوفة من «الوطن»». وعلى ما قال الرائد ليسلي ترييانو عن حياته في «قاعدة كونسان الجوية»، «جميلٌ أحيانًا أن تعود إلى الولايات المتحدة وأنت موجود في قلب كوريا»[١].

تُمكِّن القواعد الأميركيّة موظفيها وعائلاتهم من السكن في ضاحية أميركية زائفة تماماً، في وقت تبتلع شرائح واسعة من الأراضي الأجنبيّة، وبالتالي تجيز لأفراد القوات المسلّحة الانعزال شبه التام عن العالم الخارجي. ويشرح غايليم أن النموذج الأمبراطوري الجديد في استخدام الأراضي، الّذي يعزّز انتشار القواعد الأميركيّة، يتلخص بـ«تجنُّب» الآخرين[٢] ـ «نُقلت القواعد إلى مجمّعات معزولة وإنّما مجهزة تجهيزًا كاملًا، وصُمّمت لتجنّب أيّ اتّصال بالسّكان»[٣]. والموظفون الأميركيون، على ما كتب غايليم،

> يعيشون تجربة الشتات ويحاولون تحديد أنفسهم بالرجوع إلى وطنهم البعيد، وهي سمة مشتركة لمجتمعات الشتات. لديهم أوطان كثيرة، لكنّهم يحاولون التوفيق في الاختلاف من خلال التصميم. أنّى ذهب الجنود، فهم متوجهون إلى أوطانهم، متوجهون إلى التقسيمات المترامية الأطراف نفسها، والمطاعم المرخّص لها، ومراكز التسوّق الخالية[٤].

ويلمّح غايليم في كتابه إلى أن الأرخبيل الأميركي الشّاسع من المعسكرات والقواعد يعد ربما كأحدث مجموعة عابرة للحدود من المجتمعات المغلقة

(١) Gillem, America Town, 73.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) موقع الكاتب الألكتروني markgillem. com.يعطي وصفاً عن الكتاب.
(٤) Gillem, America Town, 74.

«البالارديّة» (نسبة إلى الروائي جايمس غراهام بالارد). وصار هذا الإدراك شائعًا بالفعل في أوساط الأفراد العسكريين الأميركيّين.

الموقع الإلكتروني لجماعة «فرقة العمل المشتركة في غوانتانامو»، على سبيل المثال ـ حيث نظّم سبعة آلاف موظف عسكري قاعدة تحوي أشهر معسكر تعذيب سيئ السمعة في الحرب على الإرهاب ـ روّج أخيرًا المجمّع بإعلانه أن «الشّمس والرمال والترابط الوثيق للمجتمع تجعل القاعدة البحرية واحداً من أرقى «المجتمعات المغلقة» في منطقة البحر الكاريبي»[1]. في الوقت نفسه، أكدت المقدّم غوييت من «قاعدة هولومان للقوّات الجويّة» في نيو مكسيكو، أن أقاربها الّذين زاروا القاعدة أخيرًا، لحظوا أن «البعض قد يدفع مبلغًا كبيرًا ليعيش في مجتمع مغلق جميل كهذه القاعدة». وإذ أخذت حججهم في الاعتبار، بدت مقتنعة: «يوجد مركز لياقة بدنية مجاني وإمكانات للياقة مذهلة، وتكاليف مخفّضة للرعاية الطبيّة وخدمات طبّ الأسنان، ومدارس جيّدة قريبة من المنزل تقصدها سيرًا، وأفلام كلفتها دولار واحد، ورسوم مخفّضة للعب الغولف، وأسعار بقالة مدروسة وعليك أن تشاهد فعلًا طائرات ممتازة طول النهار»[2].

وتابعت المقدّم غوييت على المنوال نفسه في التفكير، لتسأل: «أليست طريقة مثيرة للاهتمام بالنظر إلى أسلوب الحياة الذي نعيشه؟ أنا وزوجي نقدّر فعلًا الشعور بالأمان الذي توفره الحياة في القاعدة. على الرغم من ذلك، ما زلت أراقب أولادي وهم يلعبون في الحديقة أمام المنزل، علمًا أنني أعلم أن عليّ ألّا أقلق لوجود سيارات تطلق النار أو مخدّرات تُباع على الرصيف، ليس عليّ أن أقلق بسبب زمرة مجرمين تسكن بقربي، وتتاجر بممنوعات خطرة في الجوار»[3].

(١) انظر، Community, موجود على www.jtfgtmo.southcom.mil

(٢) Carmen Goyette, Perspective Holloman Air Force Base or Gated Community?, Holloman US Air Force Base News, 22 March 2007.

(٣) المصدر نفسه.

ألعاب الحرب

تحتل المحاكاة العسكريّة اليوم مكانةً مهمّةً في الاستعراضات والمناظر الطبيعية الخياليّة المتكاثرة، الّتي تهيمن على الاستهلاك الحضري والسّياحة في الولايات المتّحدة (وكل مكان آخر)، وتعرض بصريًّا لأمكنة وأحداث وهميّة بالترافق مع شاشاتٍ رقمية وهندسةٍ معماريّة مضخّمة رقميًّا. في العام ٢٠٠٦، في فورت بيلفوار في فيرجينيا، على سبيل المثال، أطلق الجيش الأميركي اقتراحًا من مطوّرٍ خاص لاستكمال المتحف العسكري الجديد الرئيس في الموقع، من خلال زيادة ١٢٥ فدانًا على المساحة ليقام عليها ميدان عسكريّ، ومركز محاكاة ومجمّع ضخم من الفنادق، بكلفة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار. وبحسب «واشنطن بوست»، يعِد الاقتراح بأن يتمكّن الزوار من «قيادة أحدث دبّابة M-1 [أو] الشعور باندفاع المظليّين في السقوط الحرّ، وهم يطيرون في طائرات كوبرا»[١].

وشرح المُطوِّر «إدارة عقارات المدينة العالميّة»، ومقرّها أورلاندو، أن المجمّع سينقل الزائرين «إلى عالم تفاعليّ حيث سيشعرون مباشرةً بمعنى الدّفاع عن الحريّة الأميركيّة». وسيتمكّنون أيضًا من «خوض أعظم المعارك من كلّ العصور في عرضٍ متعدّد الحسّيّة ذي أبعادٍ أربعة». لكن الاقتراح أثار موجةً من الانتقادات خوفًا من «جعل حياة الجيش عرضةً للسّخريّة»، وتمّ التخلّي عنه سريعًا. مذذاك، يبحث الجيش عن «مفهومٍ وجهةٍ للزائر» جديد يتماشى مع المتحف[٢].

ولأن التمييز بين التجارب أصبح من الصعب أكثر ضمن هذه المحاكاة، وتلك التي يقوم بها «طيّارو» الطائرات من دون طيّار المسلحّة، التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الأميركيّة في غارات الاغتيال المتكرّرة في الشرق الأوسط وباكستان، يبرز اليوم غموض زائد ومقلق بين المعاقل الحضريّة والحدود الاستعماريّة. إذ يعيش

(١) Matthew Barakat, Army Shoots Down Proposal for Military Theme Park in VA, USA Today, 8 August 2006.

(٢) المصدر نفسه.

هؤلاء الطيّارون فعلًا في «كهوف» واقع افتراضي، تقوم داخل مقطوراتِ مساكن مجهولة في «نيليس» و«قواعد كريش للقوات الجويّة» على طرف مدينة رمز للمحاكاة: لاس فيغاس.

وهنا يمتزج انتشار الألعاب والمحاكاة الظاهرية في لعبةٍ على غرار الواقع مع أسلحةٍ حقيقيّة جدًّا وقتل. وكتب صحافي من مجلّة «وايرد» عن طيّار «بريديتور» هو الجندي جو كلارك، فأشار إلى أن كلارك، بمعنى ما، «كان مستعدًّا لهذا العمل مذ كان ولدًا: كان يلعب ألعاب الفيديو. الكثير من ألعاب الفيديو. وفي الثكنة، كان يُمضي استراحته مع جهاز «إكس بوكس» و«بلاي ستايشن». وبعد انتهاء التدريب، على ما تابع الكاتب، «عندما انزلق للمرة الأولى وراء ضوابط قيادة «شادو يو آي في» [مركبة جويّة من دون طيّار]، اتضح له أن عمليّة التصويب واللكز تتمّ بالطريقة نفسها تمامًا. «تنظر إلى الشّاشة. تقول للمركبة أن تلتف نحو الشمال، فتستدير شمالًا. الأمر بسيط جدًّا»، على ما قال كلارك»[1].

ويتكثّف استخدام هذه التقاطعات. فقد استخدم مصنع الأسلحة «رايْثون» عمدًا أنظمة التحكّم في طائرات «بريديتور» الجديدة، أي «نظام HOTAS (اليدان على المقبض والدّواسة) نفسه» المستعمل في ألعاب الفيديو. وأوضح مصمّم «رايْثون» للمركبة الجويّة من دون طيّار، أن «لا فائدة من إعادة اختراع مقام السيطرة. وقد تربّى جيل الطيّارين المعاصر على لعبة [سوني] بلاي ستايشن، لذا اخترعنا واجهة سيفهمونها سريعًا»[2]. يضاف إلى ذلك أن الكثير من ألعاب الفيديو الجديدة تماثل جدًّا المركبات الجويّة من دون طيّار المسلّحة، تلك التي تستخدمها القوّات الأميركية في غارات الاغتيال. و«قيل» إن التدّريب على أجهزة الطيران المحاكي للطائرات من دون طيّار المسلّحة «واقعي إلى درجة يعجز فيها التمييز، من دون اطلاع سابق،

(١) Noah Schachtman, Attack of the Drones, Wired 13: 6, 2005.

(٢) Paul Richfield, New Cockpit for Predator?, C4Isr Journal, 31 October 2006.

بينها وبين المحطّات الأرضيّة الفعليّة، ممّا يزيد أكثر الخلط بين المحاكاة والواقع[1]. فأجهزة المحاكاة تلك، «بتشغيل تيرابايت واحدة من الذاكرة»، على ما كتب موقع تكنولوجي.كوم، «تولّد نسخةً مطابقة عن أراضٍ فعليّة ومواقع فعليّة من العالم، من مثل أفغانستان والعراق»[2].

مراقب آخر للمركبات الجويّة من دون طيّار، قابله روبرت كابلان عام ٢٠٠٦، أشار إلى التراصف الجغرافيّ المفرط الّذي تنطوي عليه «قيادة» طائرات من دون طيّار مسلّحة في المقلب الآخر من الكرة الأرضيّة، وفي علبة معدن تقع على قِمّة لاس فيغاس. «تجد العراق في المقطورة الأولى، وأفغانستان في أُخرى»، على ما شرح، ليقول: «إذا أردت الضغط على الزناد والتخلّص من الأشرار، تقود طائرة بريداتور»[3]. وعلى ما اعترف طيّار مشغّل آخر لبريديتور، ربّما عن التجاور المتناهي للضواحي المحليّة والإسقاط التحويري البعيد للعنف الاستعماري، «بعد نهارٍ من العمل، تعود سيرًا إلى ما تبقى من الحياة في أميركا»[4].

في هذا الإطار، تبقى المشكلة الرئيسة التي تواجه الأفراد العسكريين، هي التناقض الشاسع بين عملهم القائم على القتل عن بعد، والمفرط في واقعيته، داخل المقطورات، والعالم المألوف لأميركا الحضريّة الممتدّ خارج الباب[5]. «داخل المقطورات، لا يشعر الطواقم حتّى بإحساس الطيران الّذي ينتاب الفرد في جهاز محاكاة طائر»، على ما كتب كابلان. «ويأتي توتر هؤلاء الطيّارين من التضارب

(١) Learning to Fly… UAV's, Technology.com, undated.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Robert kaplan, Hunting the Taliban in Las Vegas, Atlantic Monthly, 4 August 2006.

(٤) Quoted in Richard Newman, The Joystick War, U.S. News, 19 May 2003.

(٥) في تطوّر آخر من الخلط بين منطقة الحرب والمناطق الحدوديّة الحضريّة المحليّة، وبعد مقاومة كبيرة من السلطات الفدراليّة لسلامة الطيران، مُنحت الطائرات من دون طيّار الموجّهة ترخيص وِقاء لتقوم بدوريات على الحدود الأميركيّة - المكسيكيّة. وتجرى الآن تجارب لمعرفة هل في إمكان الطائرات من دون طيّار الكبيرة حماية المطارات الأميركيّة من الصواريخ التي تطلق عن الكتف. إلى الآن، تبقى الطائرات من دون طيّار المحليّة غير مسلّحة.

مع كل ما هو خارج هذه المقطورات. خلف نيليس، يوجد العالم العادي للزوجات والأولاد والفروض المنزليّة ومباريات كرة القدم، من دون ذكر سخافة المدينة حيث يوجد حتّى في محطّات الوقود ماكينات قمار. ويُسبِّب مجرد الدخول إلى إحدى المقطورات، أو الخروج منها، ارتباكاً هائلًا»[1].

لكن الخلط بين الأسلحة والألعاب، الذي كان دومًا في الواقع مرتبطًا ارتباطًا



الرسم ٦/٧ محاكاة مدينة: الحشد العسكري، والأكاديمي، والمحاكاة والمجمّعات الأمنيّة، والقواعد وميادين الأبحاث في سوفولك، فرجينيا.

(١) Kaplan, Hunting the Taliban in Las Vegas.

وثيقًا، يتسارع أكثر بعد. ففضلًا عن تصميم إخراج الألعاب والأفلام وألعاب الفيديو التي تشجّع الأولاد ليكونوا مجنّدين محتملين، تردّ الأسلحة العسكرية الأميركية اليوم بالمثل عبر تقليد الألعاب وألعاب الفيديو. فبعض المعدّات العسكريّة الأميركيّة، كما رأينا مع البريديتور، لديها لوحات مفاتيح للقيادة تحاكي تلك الموجودة في البلاي ستايشن 2s.

الرجل الآلي للرقابة الحضريّة «ذا دراغون رانِر»، الذي ينشره مشاة البحريّة، مثال آخر[١]. يحاكي مضبطه ذو الأزرار الستة مضبط البلاي ستايشن ٢ لسوني. وشدّد الرائد غريغ هاينز، من مختبر القتال الحربي التابع لمشاة البحريّة، على أنّ هذا التصميم اختير لأنّ «هذا ما كان يلعبه كثيرًا مشاة البحريّة البالغون ما بين ١٨ عامًا و١٩ طول حياتهم، [لذا] سيتقنون [قيادة ذا دراغون رانِر] في غضون دقائق»[٢]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أدّى ظهور ألعاب البلاي ستايشن كسلاح ضوابط إلى حدثٍ لم يسبق له مثيل: صنفتها الحكومة اليابانيّة كـ«منتجٍ عام الغرض ذي صلة بالأسلحة التقليديّة»، تحوّلٌ خفّض كثيرًا مستويات التصدير [ممّا] أدّى إلى مقاطعةٍ عالميّةٍ للوحات المفاتيح[٣].

محاكاة مدن

بالترافق مع ازدهار ما يسمّى الأمن الوطني منذ ٩/١١، يشدّد تصميم الحرب الحضريّة اليوم، على المساواة في محاكاة لوس أنجلس ومحاكاة بغداد. إنّه يتصوّر إسقاط القوّات «لاستعادة» المدن الأميركيّة من الانتفاضات المدنيّة أو الاحتجاجات الاجتماعيّة، بمقدار التحدّيات في احتلال المدن العربيّة. وكثيرًا ما تظهر أعمال

---

(١) Nick Turse, Bringing the War Home: The New Military-Industrial-Entertainment Complex at War and Play, Tom Dispatch, 17 October 2003.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Stahl, Have You Played the War on Terror?. 112.

الشغب في لوس أنجلس للعام ١٩٩٢ على لـ«باوير بوينتس» (PowerPoints) العسكريّة الأميركيّة، بأنّها «دروس تمّ تعلّمها»، كما جرى في مقديشو، وبغداد وجنين أو غروزني.

في هذه الأثناء، وفي الولايات المتّحدة، تنضم عشرات عمليّات المحاكاة الماديّة لمناطق من المدن الأميركيّة، إلى عمليّات محاكاة المدن العربيّة. إنها الأماكن حيث يمارس أفراد الحرس الوطني وإنفاذ القانون عملياتهم ضدّ الاضطرابات المدنيّة والهجمات الإرهابيّة والكوارث الطبيعيّة. «تبرز هندسة أخرى لتوسيع مشهد التأهب»، على ما لاحظ «مركز تفسير استخدام الأراضي». «يتشكّل الشبه المكثّف لبيئاتنا الحضريّة القائمة داخل مجتمعاتنا، حيث يمارس أول مستجيبي حالات الطوارئ، على نطاق صغير أو كبير، حرفتهم في التعامل مع الكوارث، [وحيث] تتعامل الشرطة مع الانحطاط المدني والسرقات وحالات الرهائن والسلب وأعمال الشّغب والقنّاصة»[١].

تساعد المحاكاة العسكريّة أيضًا على إنتاج مدن أميركيّة بطريقة مختلفة، ومباشرة أكثر: يتطلّب توليدها مساحات كبيرة من الاقتصاد الأميركي، خصوصًا في مناطق الحاضرات العالية التقنيّة. هي نقاط ساخنة في الضواحي الفائقة التقنيّة والفاخرة جدًّا، يسكنها ما سمّاه ريتشارد فلوريدا «الطّبقة الخلّاقة»[٢] للولايات المتحدة ـ أماكن من مثل «بيلتواي» في واشنطن دي سي، و«ريسورتش ترواينغِل» في كارولينا الشماليّة، و«هاي تيك كوريدور» في فلوريدا، أو «كلين تيك كلاستر» في سان دييغو ـ ويعزّزها في شدّة، في الواقع، إنتاج العنف الرمزي ضدّ المدن الأميركيّة الوسطى والعربيّة. وبما أنها ليست مسابك الدولة الأمنية فحسب، وإنما أيضًا مواقع

(١) Center for Land Use Interpretation, Exhibition Review: Emergency State: First Responders and Emergency Training Architecture, 2004، موجود على www.clui.org.

(٢) Richard Florida, The Rise of the Creative Class, New York: Basic Books,2003.

لأكثر جامعات الأبحاث عسكرةً واتحادًا للشركات، يُصقل في هذه الأمكنة التقارب الكبير والسريع النمو بين الألعاب الإلكترونية والمحاكاة العسكريّة. وتقوم في أورلاندو مثلًا مئة شركة عسكرية لأجهزة المحاكاة، توفّر نحو سبعين ألف وظيفة وبدأت حتى تلقي بظلّها على «ديزني» كمحرِّك اقتصادي محلّي. فوراء الواجهات البيض والحدائق المشذّبة، يُسقِط آلاف مهندسي المعلوماتيّة واختصاصيي الألعاب تخيّلاتهم الإلكترونيّة المشرقيّة على العالم من خلال تزايد التركيبة السلسة للعسكري والترفيه ووسائل الإعلام والصناعات الأكاديميّة.

ولم تخفَ أهميّة الصناعات العسكريّة في المحاكاة عن المكلّفين في دفع عجلة الاقتصادات الحضريّة المحليّة. فقد أعلنت بلديّة سوفولك، في فيرجينيا، مثلًا، بفخر، أن «تجمُّعًا فريدًا من شركات «التصميم والمحاكاة» أرسى جذوره حول قيادة القوّات المشتركة الأميركيّة ومركز الأبحاث لجامعة أولد دومينيون» (الرسم ٦/٧)[١]. ولدعم نمو هذه القطاعات أكثر، نشأت شركات بين الحكومات المحليّة والمطوّرين الاقتصاديّين لتحديد «كيف يمكن لولاية فرجينيا دعم قيادة القوّات المشتركة ومهمتها». وازدادت قوّة هذا التقارب الاقتصاديّ من «مبادرة فيرجينيا في التصميم والمحاكاة»، الّتي ستُوجَّه لـ«تحفيز تطوّر صناعة فائقة التقنيّة فريدة مع إيرادات محتملة بمليارات الدولارات». وسبق لشركة لوكهيد مارتِن أن افتتحت مجمّع محاكاة رئيس في المنطقة. «وبصفة كونها قطبًا للتكنولوجيا العالية المتنامية، وعلى مقربة من الدفاع الرئيس، والأمن الوطني وغيرهما من منشآت الاستهلاك المهمّة»، على ما ذكر عام ٢٠٠٣ فانس كوفمان، من شركة لوكهيد مارتِن، «تعد سوفولك الموقع المثاليّ لمركزنا الجديد»[٢].

---

(١) SimCity will be huge, Suffolk News Herald, 10 May 2005.

(٢) المصدر نفسه.

عوالم ملأى بذواتها

تبلغ الجهود جميعًا لجعل السياسة جماليّة ذروتها في شأن وحيد هو الحرب[١].

تعمل الكوكبة المعقّدة لمحاكاة المدن العربية والجنوب العالمي التي ناقشناها هنا، وفي قوّة، جماعيًّا. وتعمل الظواهر الماديّة والإلكترونية والمزيج الماديّ ـ الإلكترونيّ معًا، كما يفعل كلّ تزييف، بإدخال الواقع بالخداع، إلى حد تختفي معه أبسط الحدود بينهما فعلًا[٢].

وتماشيًا مع ما شدّد عليه جان بودريار الذائع الشّهرة، من الأفضل عدُّ هذه التزييفات أعلاه، أنّها ليست «نسخًا» عن العالم «الحقيقي»، وإنّما هي تأويلات وهميّة مفرطة في الواقعية عن أشياء لا وجود لها، من خلالها يُهيأ للحرب والعنف، وتُثبت شرعيتهما، ويُنجزان. «لم تعد المحاكاة محاكاةً لأرضٍ ما، وإحالة لوجود، أو مادّة»، على ما كتب بودريار، «إنّها توليد لنماذج عن حقيقة لا جذور لها ولا واقع: إفراط في الحقيقة»[٣]. وعليه، تكون النتيجة أنّ هذه التزييفات أقلّ «واقعيةً» من الأشياء الّتي تزعم تمثيلها. بدلًا من ذلك، توفّر مساحات يتمّ من خلالها توليد العنف في «الحرب على الإرهاب» وتنفيذه، وتكتسب قوّتها من عدم ترابطها الجذري بأي علاقة ذات معنى مع الأماكن الحقيقيّة (أو الشعوب الحقيقيّة، وهو أمر أقل شيوعًا) التي يُقال إنها تجسّدها.

وفي هذا المنحى، «تُساهم» هذه التزييفات «في إنشاء خطابٍ أمني مملوء

(١) Walter Benjamin, The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction, in Hannah Arendt Illuminations, ed., trans. Harry Zohn, New York: Schocken, 1968, 241. الشكر لماركوس بوير على هذا المصدر

(٢) Jean Baudrillard, The Gulf War Did Not Take Place, Bloomington, IN: Indiana University Press, 1991.

(٣) Jean Baudrillard, Simulacra and simulation, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1994.

بذاته»[1]. تعمل طبقات ودوائر متعددة من المحاكاة معًا للتخلص من إمكان تصديق ما قد يكون فعلًا «حقيقيًا». «منذ ٩/١١»، على ما كتب جايمس دير ديريان، «والتزييفات (ألعاب الحرب وتمارين التدريب وتخطيط السيناريو والتصميم) والنفاق (الدعاية والتضليل وأخبار الحرب والخداع والأكاذيب) [أنتجت] قاعةً من المرايا، خفّضت «الحقيقة» في شأن «الحرب على الإرهاب» إلى انحدار لا حدّ له من الأداءات التي [تتحدّى] الثقة بصحتها»[2].

ولأنّ عوالم التهديد والخطر تسقط من خلال هذ التزييف الجماعي، يخرج ارتكاب العنف الّذي تمارسه الدّولة والحرب الاستعمارية من التزييف الجماعي نفسه، بحسب الضرورة، عادلًا ومشرّفًا. ويقدّم المزيد من عمليّات المحاكاة اللازمة بدورها لتحسين فاعليّة هذا النّوع من العنف، ولإغراء المزيد من المجندين وتدريبهم، ولمعالجة انهيارهم النفسي عندما يعودون إلى الوطن، وهلم جرًّا. ويتبع ذلك أنّ مفهوم «الأمن» نفسه، أقله كما أُنشئ من خلال التزييف العسكريّ الجماعيّ، لم يعد ممكنًا إلّا من خلال حرب دائمة. «تجعل الحرب الأمن ممكنًا عبر خلف ما ينبغي حمايته»، على ما كتب أبهينافا كومار، «وما يجعل الحرب ممكنةً مكننة الجنود، والتعتيم على العدو وجعل العنف طاهرًا»[3].

وجعلت التغطية الإعلاميّة للحرب المعاصرة، «قتال» الحروب الفعليّة يدور غالبًا في صالات التلفزيون والسينما وعلى موقع يو تيوب أو على شاشات البلاي ستايشن، كما هي الحال في الشّوارع والأزقّة الحقيقيّة للمدن مناطق القتال. وإذ تلاشت الفروقات الغامضة أصلًا بين المدنيّ والعسكريّ ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، سمح التزييف العسكري الجماعي بتغلغل حشد من وسائل الإعلام إليه في وقت

(١) Abhinava Kumar, Americas Army Game and the Production of War, YCISS working paper 27, March 2004, 8.

(٢) James Der Derian, conference brief for Dis/Simulations of War and Peace Symposium, 6-7 June, 2004.

(٣) Kumar, Americas Army Game and the Production of War, 8.

واحد. صارت مجالات وسائل الإعلام الكثيرة التي كانت تعدُّ في السابق متميّزة إلى حدّ كبير، منصهرة مع التزييف العسكري الجماعي، ومتغلغلة فيه، وتعمل من خلاله، وهو مسار مزعج ومقلق وسريع الحركة جدًّا في آنٍ. «نرى أنواعًا مختلفة، اعتقدنا يومًا أنها منفصلة، تشكّل تحالفات جديدة وغريبة»، على ما كتب روجير ستال. نتيجة لذلك، «تبدو أخبار الحرب لعبة فيديو؛ وألعاب الفيديو تعيد عرض الأخبار. تعبر أجهزة محاكاة التدريب العسكري الرسمي في اتجاه أسواق الترفيه التجاريّة؛ تُصنّع ألعاب الفيديو التجاريّة ليفاد منها في تمارين التدريب العسكري. تسوّق الإعلانات لبيع ألعاب الفيديو ببلاغة وطنيّة؛ تعبّأ ألعاب الفيديو لتسويق إعلان الغيرة الوطنية. تعمل صناعة الألعاب في شكل وثيق مع الجيش لنسخ أدوات عنف الدّولة؛ أعمال دولة العنف تستفيد بدورها من اللّعب لأغراضٍ خاصّة بالنظام ومؤسساته»[1].

جيش من اللّاعبين ٢

كما رأينا، تندمج تدريجًا تكنولوجيّات ألعاب الفيديو في تكنولوجيّات الأسلحة. فالخبرات المرتبطة بالسيطرة على الأسلحة الحقيقيّة واستخدامها بدأت تمتزج، في دقّةٍ، مع تلك المرتبطة بأجهزة المحاكاة العسكريّة لهذه الأسلحة، كما مع ألعاب الفيديو التي توفّر تجربةً في المحاكاة من نوع آخر لاستخدام هذه الأسلحة، قد يقارعها المستخدمون لكي يحدّدوا العالم الذي يعيشون فيه في أي لحظة.

تكهّن برايان فينوكي، مؤلّف موقع «سابتوبيا. بلوغ» الرائع، أن تُرسِّم الاتجاهات الراهنة لمستقبلٍ قريبٍ حيث «تصبح ألعاب الفيديو الحدّ المشترك النهائي لتسيير حرب الحياة الحقيقيّة»، بما أنّ أجهزة محاكاة الواقع الافتراضي المستخدمة في لعب

(١) Roger Stahl, Have You Played the War on Terror?, 123.

الفيديو تقارب تمامًا تلك المستخدمة في تمارين التدريب العسكريّ. وتناول فينوكي حياة «طيّاري» بريديتور في لاس فيغاس الأشبه بلعبة فيديو، مع لوحات المفاتيح تتبع أسلوب البلاي ستايشن نفسه، كنقطة انطلاق. وتساءل ببعض التهكم: هل يمكن في المستقبل «منح أوسمةٍ» للاعبي الفيديو، «كأبطال حرب بحكم قدراتهم على التنسيق بين أعينهم وأيديهم، التي من شأنها أن تُهيمن على مشغّلات الشبكة المركزية للحرب للتحكّم فيها عن بعد؟»(١).

قد تقوّض هذه النزعة، ربّما عبر نظرية الارتداد لـ«فوكو»، أي تمييز متبقّ بين حال المتفرّج الموجود داخل بيته والقتل الافتراضي الذي يجري في بلدٍ آخر. إن التجمّعات العفوية لأفراد يستلقون على الأرائك في البيوت على امتداد الأرض الأميركية، على ما صاغ فينوكي، قد «تصبح مراكز القيادة الجديدة لحرب روبوتيّة تمتد عبر القارات. وقد «تتبنّى» العائلات الأميركية «رجلًا آليًّا» في الخارج، يتحكّم فيه جوني الصغير بمقبض القيادة الذي تلقاه هديةً في عيد الميلاد»(٢).

الحرب المسحورة من جديد: نهاية الموت

تشكّل المحاكاة العسكريّة الجماعيّة المنتج الرئيس لما سمّاه دير ديريان «الشّبكة العسكريّة الصناعيّة الإعلاميّة الترفيهيّة»(٣)، المكرّسة لـ«اختفاء الجسم، وتجميل العنف، وتطهير الحرب»(٤). وتعمل إزالة هذا الضرر من ضرر الحرب عبر طيفٍ كاملٍ من التزييفات، من تلك المستخدمة للقتل الفعلي، إلى تلك المستخدمة في التدريب، وصولًا إلى تلك المستخدمة لمجرّد الترفيه. وتعدُّ كلها تنويعات بديهيّة لما سمّاه دير ديريان «الحرب الفاضلة»، التي تنطوي على «القدرة التقنيّة والضرورة الأخلاقيّة

(١) Bryan Finoki, War Room, Subtopia blog, 20 May 2006.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) James Der Derian, Virtuous War.
(٤) ذكر في Derek Gregory, The Rush to the Intimate.

للتهديد، وحتّى في الواقع، تفعيل العنف عن بعد، من دون خسائر، أو وجود الحدّ الأدنى منها» (من «جهة الوطن»، طبعًا)(١).

ونتيجةً لذلك، وفي شكلٍ متناقضٍ، «تعمل العمليّة المكرّسة خصوصًا للقتل سحريًّا من دون الموت»(٢)، وعليه، يؤدي مجمّع المحاكاة المناقش هنا دورًا ضخمًا، وربّما مهيمنًا، في ما تمّ تعريفه بـ«إعادة السحر» المعاصر مع الحرب(٣). وتجذب المحاكاة العسكريّة الجماعيّة بمقدار ما تُمكن من «إعادة الوجود الجسماني إلى الحرب. فالمدن المحوسبة إلكترونيًّا عادت مأهولة، وصار البشر الظاهريون يتنفسون»، وتمكّنت أيضًا من «القضاء قضاءً تامًّا» على كل التلميحات عن وفياتٍ حقيقيّة(٤).

ويذهب إنكار الموت إلى أبعد من ذلك وراء حشد عمليات المحاكاة المخلوطة الماديّة، والإلكترونيّة، في عددٍ كبيرٍ من مواقع التدريب، وألعاب الفيديو، والأفلام(٥)، وحملات التجنيد. بل من خلال ما يسمّى مجازًا «إدارة عمليّات الإدراك»، يمتد أيضًا إلى حظرٍ رسمي لصور نعوش القتلى من أفراد العسكريين في الخدمة وبناءٍ حذرٍ للدعاية الإخبارية على الطريقة الهوليوودية المخصّصة لتستخدمها في أغلب الأحيان وسائل الإعلام الرئيسة المُتبلِّدة. وصار واضحًا، على سبيل المثال، أن البنتاغون يعتمد على تقنيّات محاكاة لصنع مادة وهميّة لـ«تصديراته» الإخباريّة المنظّمة. ويعد هذا

(١) Der Derian, Virtuous War.

(٢) Gregory, The Rush to the Intimate.

(٣) Christopher Coker, The Future of War: The Re-Enchantment of War in the Twenty-First Century, Oxford: Blackwell, 2004.

(٤) Gregory, The Rush to the Intimate.

(٥) على ما يناقش دايفيد روب، «بطرائق كثيرة، أرست هوليوود قواعدها في الجيش». والجيش «يعرف متي تصوَّر صور إيجابيّة في الأفلام والعروض التلفزيونية، يجدها فرصًا هائلة للتجنيد. يضغط الجيش فعلًا للوصول إلى هذه الصور... وينبغي أن تحمل هذه الأفلام (التي تتلقى مساعدة من البنتاغون) التنويه الآتي: «صمّم الجيش هذا الفيلم وراقبه ليحقق أهداف التجنيد». ذكر في Cesar Soriano and Ann Oldenburg, With America at War, Hollywood follows USA Today, 2 August 2005.

التكتيك مجرّد عنصرٍ واحدٍ من مجمل الطيف اللامتناهي لـ«العمليّات الإعلاميّة»، أو «العمليّات النفسيّة» الضروريّة لتعزيز «طيف الهيمنة الشامل» الأميركيّ أو «الهيمنة الإعلاميّة» في عالمٍ تسيطر عليه وسائل الإعلام ومعولم جدًّا[١]. بداية العام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، نظرت إدارة بوش في إنشاء «مكتبٍ التأثير الاستراتيجي» الذي من شأنه أن «يصنّع» عمدًا «عناوين إخباريّة مع منظّمات إعلاميّة بتظهير مخاطر خارجيّة قد لا تكون لها علاقات واضحة مع البنتاغون»[٢]. وكان المثال البارز لهذا النوع من الخداع، طبعًا، عملية «الإنقاذ» المدبّرة لجيسيكا لينش[٣].

تلتقي هذه المحاكاة لوسائل الأعلام أحيانًا – والقمع ـ مع الاستهداف العنيف لقنوات إعلاميّة تقدّم فعلًا إلى العالم صورًا عن قتلى الحرب، من مثل قصف طائرة

(١) Derik Crotts and Jonathan Metcalfe, Operational Implications of Public Affairs-Factors, Function, and Challenges of the Information Battlefield, Iosphere, Winter 2006.

(٢) James Dao and Eric Schmitt, Pentagon Readies Efforts to Sway Sentiment Abroad, New York Times, 19 February 2002.

(٣) في آذار/مارس ٢٠٠٣، أنقذت القوّات الخاصة الأميركيّة الجنديّة جيسيكا لينش وتسعةً من زملائها التابعين لفرقة الصيانة ٥٠٧ من مستشفى عراقي. وذكر البنتاغون أنّ «لينش أسرت بعد مواجهة العراقيين بالنار حتّى نفدت ذخيرتها، وأصيبت بطلقٍ ناري، وطُعِنت، وأوثقت ونقِلت إلى مستشفى في الناصريّة». وهناك أنقذتها غارة من القوّات الخاصة الجريئة بعد أسبوع. في ما بعد نالت لينش وسام «النجمة البرونزيّة»، وأشيد بأعمالها على أنها «أكثر اللحظات بطوليّةً – وربّما اللحظات البطوليّة الوحيدة – في حرب العراق». بدت القصة مثاليّة جدًّا، هوليووديّة جدًّا. وكانت كذلك بالفعل. فلينش كانت تحت العناية الطبيّة في مستشفى عراقي، و«أنقذتها» بالفعل قوّات خاصّة مزودة معدّات إعلاميّة وأفلاماً أكثر من الأسلحة. لم يكن هناك جنود عراقيّون. وأخضع الأطباء العراقيون لينش لعناية طبية جيدة. ولم تُصب لينش بطلقٍ ناري ولم تُطعن، بل أصيبت بجروح عندما انقلبت مركبتها. الطبيب عمّار عدي، الذي شهد الحدث، قال لمراسل «بي. بي. سي.» جون كامبفنير: «كان الأمر أشبه بفيلم هوليووديّ. كانوا يصرخون «هيّا، هيّا، هيّا»، مع بنادق وخرطوش خال من الرصاص، وأصوات انفجارات. نفذّوا عملًا استعراضيًّا للهجوم الأميركيّ في المستشفى، من نوع أفلام الحركة لسيلفستر ستالون وجاكي شان». وعرض لقطات النسخة الأصلية، فضلاً عن ذلك، وفي نسخةٍ جديدة، صوّر مساعد سابق لريدلي سكوت الذي عمل على فيلم هوليووديّ، «بلاك هوك داون»، العمليات العسكريّة في مقديشو العام ١٩٩١. وفي أيّار/مايو ٢٠٠٣، نقل روبرت شير في «إل. آي. تايمز» أنّ اللقطة الملفقة اشتُهرت بالفعل بفضل A&E خاصة وستظهر قريبًا في فيلم لـ«إن. بي. سي.». انظر www.bbc.co.uk، and Sam Winer, Between the Lies, London: Southern Universities Press, 180-1.

أميركيّة مكتب «الجزيرة» في بغداد في نيسان/إبريل عام ٢٠٠٣، بعد خمسة أشهر من تدمير صاروخ مكتب شبكة كابول. وأدّت عمليّة نيسان/أبريل إلى مقتل صحافيّ. وكتب أحد المعلّقين الغاضبين على صفحة على الإنترنت: «مع التكنولوجيا العالية التي تنطوي على الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة و«تقاطع» الدقّة والإدراك لمحطة الجزيرة، أكثر من عامين، كان يُفترض أن نصدِّق أن قصف محطة التلفزيون الّتي تقع في منطقة سكنيّة وعلى سطحها ثلاثة هوائيات أقمار صناعية، كان مجرّد حادث»[١]. ولم يكن هذا نهاية الحملة على الجزيرة: بعد ذلك، نظر طوني بلير وجورج بوش جدّيًّا في عمليّة تفجير المقر الرئيس للشبكة في قطر[٢].

مواطنون - جنود ظاهريون

إضافةً إلى ما تولّده من ميادين لا متناهية للعنف المتكرّر والرمزي والطّاهر والتمهيديّ، تُجبر المحاكاة العسكريّة الجماعيّة ضيوفها ومشاركيها على الامتثال إلى طقوس القتال الحضري، مع تضييق نطاق الإجراءات الممكنة وحصرها بواحدةٍ ونوعٍ واحدٍ فحسب: الهجوم العسكري المُفرِط الذُكورية. يستهلك الجنود التشابيه المتنوعة، فضلًا عن استخدامها أساسًا لمعاملتهم الفعليّة لمساحات مدن الجنوب العالمي وسكّانها حيث يقومون فيها فعلًا بدوريّات، ويهاجمونها ويحتلونها. فهم يعيشون في العوالم المصطنعة لألعاب الفيديو العسكريّة الأميركيّة فيما يمضون أوقات فراغهم في معسكرات بغداد. وهم يواجهون حتّى صدماتهم النفسيّة لمرحلة ما بعد الحرب، بإعادة تغطيس أنفسهم أكثر في تشابيه إلكترونيّة حضريّة، وفي شوارع المدن العراقيّة الواقعيّة جدًّا التي تنحسر عميقًا في ذكريات مقلقة.

(١) Jonathan Metcalfe, The Hype Dimension Defenders of Freedom, personal blog, undated, موجود على www.cassiopaea.org.

(٢) Tom Regan, British Paper: Bush Wanted To Bomb Al Jazeera, Christian Science Monitor, 23 November 2005.

ويبقى الهاجس الرئيس هنا، وبعد التطّبع طويلًا على حالٍ معيّنة لخوض الحرب ضدّ الأعداء الإفتراضيّين في المدن العربيّة المبرمجة على الكمبيوتر، أن يؤثر ذلك تمامًا في سلوك الجنود الأخلاقي بعد تجنيدهم ونشرهم. فالجنود الذين استعدوا وتدربوا على الحرب الحضرية محاكاةً وعبر ألعاب الكمبيوتر، مع شخصياتٍ ذات بعدَين تموت، في استمرار، في طهرٍ ومن دون إراقة دماء، قد يتصرفون في الحرب الحقيقيّة كما تعودوا في الألعاب الوهميّة، مع نتائج مميتة. «حين سمعت في تقرير إخباري ابن الثانية والعشرين يقول إنّ «قتل امرأةٍ» لم يزعجه كثيرًا»»، على ما كتبت شيريل سيل، «دقّت الأجراس الطنّانة حلول زمنٍ مهم. فإذا لم يبدُ هذا الكلام الصارخ صادمًا في شكل قاطع وواضح، فما الذي يفعلٌ؟»[1].

وصار المواطنون في هذه الأثناء يجسّدون ما سمّاه روجير ستال «المواطنين الجنود الظاهريين»[2]، المحصورين في ثقافة شبكيّة لا حدود لها من الحرب الدّائمة حيث يُمسخ كل شيء في ساحة معركة. وتمتزج تجربة الطفولة للّعب العسكريّ الزائد مع التصرفات الراشدة في الحرب بتداخل الألعاب والأسلحة. ويتعمق مسار العسكرة، ويتميّز بـ«إعادة ترميز الحقل الاجتماعي مع القيم والمثل العليا العسكريّة»[3].

وما يبرز أخيرًا، ووفق الخط العام للمواضيع الواسعة المعالجة في هذا الكتاب، هو «إعادة ترسيم خرائط الخطوط التقليديّة بين ساحة المعركة والجبهة الداخليّة»[4]. وأكثر الأجزاء إقلاقًا في هذا المسار هو الطريقة التي يسدّ بها جيدًا إمكان الإلتزام الديمقراطيّ. «شروط هذا التداول»، على ما كتب ستال، «يتوقف على الترسيم الواضح بين دور المواطن السياسيّ ودور العسكريّ غير السياسيّ. وفيما يقوم دور المواطن على المناقشة، يقضي دور الجنديّ بتلقي الأوامر». إذا تعود الجنود المواطنون مشاركة شخصيّة في ثقافة حرب دائمة ضدّ الآخر المشرقي الظاهري،

(١) Cherly Seal, Was the Excessive Violence of US Troops in Iraq Fuelled by Military-Funded Computer Games?, Baltimore Indymedia.org, 2003.

(٢) Stahl, Have You Played the War on Terror?. 123.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ١٣٠.

ستنحسر الأسئلة عن ضرورة عنف كهذا أكثر فأكثر من المشهد الثقافي. وفي النهاية، على ما حذّر ستال، «التّكامل الظاهريّ للمواطنين الجنود في الحرب الخياليّة الطاهرة هو إغراء تأتي ملذّاته على حساب القدرة على المشاركة في المسائل الحرجة عن القوّة العسكريّة»[1].

(١) المصدر نفسه، ١٢٥.

الفصل السابع

دروسٌ في القتل الحضري[1]

في أميركا، تعدّ فلسطين وإسرائيل شأنًا محلّيًا، وليست شأنًا ذا علاقة بالسّياسة الخارجيّة[2].

تَستخدم عادةً الأنظمة التوتاليتاريّة والمجموعات الإرهابيّة العنف وسيلة لهندسة سياسيّة واسعة النطاق؛ ويكون الأمر لافتًا أكثر عندما تفعل دول ديمقراطيّة من مثل إسرائيل وأميركا ذلك، وعادةً في تجاهلٍ صارخ لدروس التاريخ المعاصر[3].

في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٢، وفي تحوّل دراماتيكي في الاستراتيجية، جرف «جيش الدفاع الإسرائيلي» أربعة آلاف مترٍ مكعب وسط مخيّم اللّاجئين في جنين، شمال الضفّة الغربيّة. وقدّر تقرير للأمم المتّحدة سقوط اثنين وخمسين قتيلًا فلسطينيًا في الهجوم، نصفهم من المدنيّين. وشملت «عمليّة الدّرع الواقية» (وبالعبرية،

(١) عنوان هذا الفصل نقلته عن مقالٍ لي، «دروس في القتل الحضري»، New Left Review ١٩ :٢, ٦٣-٧٧. وإنما المحتوى هنا توسيع جذري لذلك العمل، الّذي ركّز فحسب على آثار العمليّات الإسرائيليّة في جنين التي شكّلت جزءًا من عمليّة الدرع الواقية العام ٢٠٠٢.

(٢) Edward Said, Dreams and Delusions: The Imperial Bluster of Tom Delay, CounterPunch, 20 August 2003.

(٣) Pankaj Mishra, In Search of Monsters to destroy, Guardian, October 2008.

هومات ماغين) عمليّات عسكريّة رئيسة ضدّ المدن الفلسطينيّة الرئيسة. ودُمّر تماماً نحو ١٤٠ مسكنًا لأسر متعدّدة؛ تضرّر ألف وخمسمئة غيرها؛ وتشرّد أربعة آلاف مقيم، من مجموع أربعة عشر ألفًا. وإلى جانب التدمير في جنين، نُفذت في العملية أعمال هدم في نابلس والخليل ورام الله. وانتشرت أعمال تدمير البنية التحتية المادية، فضلًا عن المرافق الثقافيّة والإداريّة.

وقوّض هذا كله الإدعاءات الرسميّة الإسرائيليّة أنّ «عمليّة الدّرع الواقية» صُمّمت، في بساطة، لتفكيك «البنية التحتية الإرهابيّة» التي تقف وراء الهجمات الانتحاريّة الفلسطينيّة، والّتي أدّت إلى مقتل عشرات المدنيّين في شوارع المدن الإسرائيليّة في العامَين السّابقَين. وأشارت الأدلّة، في المقابل، إلى أن هدف الاجتياح الحقيقي هو الاستفادة من السياق المؤاتي من حرب أميركا على الإرهاب للإغارة على الأسس الحضرية للدولة الفلسطينية الأمّ. وممّا تعلّمه الإسرائيليون من نكساتهم في لبنان في الثمانينات، يبدو أنهم استهدفوا، على ما شرح محلّل «جيش الدفاع الإسرائيلي» دوف تاماري، «البنية التحتية الاجتماعيّة، أي البنية التحتيّة لتوفير المعيشة، التي نما المقاتلون فيها والتي تعتمد عليها عائلاتهم». وصاغ مارشال بيرمان ومجموعة من المهندسين البوسنيين، في الوقت نفسه تقريبًا بداية التسعينات، عبارة لهذه الاستراتيجية، وهي: «القتل الحضري» (urbicide)، أي التدمير المتعمد للمدينة، أو القتل المتعمد.

وكانت «عمليّة الدّرع الواقية» الأولى في سلسلةٍ من المبادرات والعمليّات وخطط التدريب ونشر أسلحة جديدة، أعادت الدولة الإسرائيليّة من خلالها تشكيل الجيش لتصير وظيفته الفعلية، بدلًا من سحق القوّات العسكريّة في الدول العربيّة المجاورة، السيطرة، في استمرار، على المدنيين والمسلّحين الخارجين على الدولة في المدن العربية والفلسطينية المزدحمة بالسكان، وتهدئتهم. وغذّت هذا التحول من دولة في مقابل دولة إلى الدولة في مواجهة المدني الحضري، اقتراحات قدمها المفكّرون الاستراتيجيون العسكريّون، وهي أن التحضّر التلقائي لغزّة والأراضي المحتلة الّذي رافق النمو الديمغرافي السريع للسكان الفلسطينيين يُعرّض للخطر

أهداف الصهيونية على المدى الطويل، ويهدّد بسحق جهود إسرائيل في تشجيع هجرة اليهود إليها نفسها وإلى المستوطنات على السواء.

وبدلًا من أن يُنظر في هذه المناقشات إلى المدن الفلسطينية كمساحات رئيسة لمجتمع مدني وآمال بمستقبل أفضل للفلسطينيين، تُصنّف كمجرّد «أسلحة» جغرافيّة سياسيّة تُقوّض السلطة الإقليميّة الهشّة للدولة الصهيونيّة. و«ستنجم عن مسار التحضّر حول الحدود الإسرائيلية شعوب عربيّة كثيرة، تُعاني الفقر والجوع، تحوط الدولة اليهوديّة»، على ما كتب أرنون سوفير، وهو جغرافي إسرائيلي يميني رائد اضطلع بدراسات كثيرة لمصلحة «جيش الدفاع الإسرائيلي: «ستصير هذه المناطق لا محالة أرضاً خصبة لنشوء حركات إسلاميّة راديكاليّة»[1].

دروس من جنين

قبل أسابيع من إطلاق «عمليّة الدّرع الواقية»، حضرتُ مؤتمرًا عن «الحرب الحضريّة» نظّمه سوفير في جامعة حيفا في إسرائيل، بالتعاون مع شركة «راند» ذات النفوذ، وخزّان الفكر الرئيس في الولايات المتحدة التي أنشِئت أساسًا للقيام بأبحاث عسكريّة[2]. وكان المؤتمر، الذي حضره كبار من مشاة البحريّة الأميركيّة، وجيش الدفاع الإسرائيلي، وقادة من الجيش البريطاني، واختصاصيون في الحرب الحضريّة، جزءًا من سلسلة مستمرة قدمت فرصةً لتبادل نصائح عمليّة عن القتال في الحروب وعمليّات مكافحة التمرّد في المدن.

قُذِفتُ إلى زاويةٍ مظلمةٍ من البحوث الحضريّة، وأنا ـ المهندس المختص بهندسة المدن، الخبير في الأبحاث منذ أكثر من عقد ـ لم يكُن لدي علم بوجودها، وأدهشني في الوقت نفسه أن الخبراء الأميركيّين والإسرائيليّين والبريطانيّين في هذا

(١) Arnon Soffer, Israel, Demography 2000-2002: Dangers and Opportunities, Haifa: University of Haifa, 2000, 2, 92.

(٢) See RAND.org, Rand Arroyo Urban Operations Team Hosts Conference in Israel, April 2002.

الحقل الناشئ من الحرب الحضريّة كانوا أصدقاءً مقربين. وبدوا كأنّهم يشكّلون جسمًا اجتماعيًّا عابرًا للحدود. ومن خلال ذلك، بدا جليًّا التبادل الكثيف الطويل في التكنولوجيا والخبرة والتدريب والعقيدة الّذي كان قائمًا بين الدول الثلاث (وفي الواقع، كان أبعد من ذلك). وما كان مفاجئًا حينذاك، وصار مروّعًا أكثر مذذاك، أن التكنولوجيا العسكرية والأمنية لإسرائيل وعقيدتها ومهاراتها حشدت وعممت في سرعةٍ كجزءٍ من الحرب العالميّة الأميركيّة على الإرهاب.

وفضحت «عمليّة الدّرع الواقية» نفسها بأنها مثال ذو نفوذ خاص في نوع جديد من الحرب، تُحرّض جيوش دولة عالية التقنيّة ضدّ مسلّحين داخل تضاريس كثيفة البنى[1]. وتبعًا للدروس السلبيّة التي تمثّلها الهزيمة الأميركيّة في مقديشو، والإذلال الذي لحق بروسيا حين حاولت إبادة عاصمة غروزني في الشيشان أواسط التسعينات، فُسّرت دروس «النجاحات» الإسرائيليّة على نطاق واسع بأنّها تقوم على الجمع بين التقنية العالية في المراقبة والاستهداف، وتقنيات الحرب العالميّة الثانية في الحرب الحضريّة، لمحو المساحة ودخول نواة المدن المقاومة. «في أثناء العمليّات في جنين في نيسان/أبريل ٢٠٠٢»، على ما كتب المنظّر العسكري الأسترالي مايكل إيفانز، «مزج الإسرائيليّون المعلومات المعمّرة لإعداد ساحة المعركة، واستعملت فيها أحدث أساليب الاستطلاع للطائرات من دون طيّار والمركبات الجويّة الأوتوماتيكيّة، وبين التقنيات الصناعيّة المعمّرة للتسلّل خلسة كالفئران من الثقوب عبر الجدران لتحاشي القصف في الشّوارع». إضافةً إلى ذلك، على ما تابع، «استُعملت جرّارات كاتربيلر د٩ مدرّعة، يكمّلها «زرع الألغام»، لإزالة المباني المحصّنة، و«أجهزة متفجّرة مرتجلة» ومصائد وأفخاخ، ممّا يسمح لدبّابات فرقة المشاة للمناورة عبر الشوارع بسهولة أكبر»[2].

(١) Michael Evans, City Without Joy: Urban Military Operations into the 21st Century, Australian Defence College: Occasional Series No. 2, Canberra, 2007، موجود على www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

(٢) Evans, City Without Joy.

بأخذ الدروس مباشرة من هذه الحروب الحضريّة الجديدة، عمل الجيش الأميركي لتطوير قدرته على تهدئة مدنٍ تعدُّ البؤر الرئيسة لخصومه، والسيطرة عليها. وبالاعتماد على مؤتمرات كمؤتمر حيفا، لحظ إيفانز أنّ «التحليلات النظريّة الكبيرة تمّمها علماء شركة راند الّذين ركّزوا على الخصوصيّات التقنية والتكتيكيّة التي ينطوي عليها تسيير العمليّات العسكريّة داخل المدن»[١].

وبدأت الجهود الأميركيّة في التمثُّل وتقليد التجربة الإسرائيليّة في أثناء الدّرع الواقية تأخذ مجراها بينما كانت الجرّافات تنشب مخالبها في مخيّم جنين. كان «المراقبون» الأميركيّون موجودين بالفعل في الموقع، لينالوا درسًا مباشرًا عن العقيدة الإسرائيليّة في العمل. وستؤتي المساهمة ثمارها عن أثناء التخطيط التفصيلي لغزو مدن العراق في نيسان/أبريل التالي. وكتب إيال وايزمان أن «جنديًا مظليًّا شارك في معركة جنين قال لي إن ضباطًا أميركيّين (يرتدون بزّات جيش الدفاع الإسرائيلي) كانوا موجودين كمشاهدين داخل أنقاض مخيّم اللاجئين للكشف عن المراحل الأخيرة من «المعركة»»[٢].

وفي ١٧ حزيران/يونيو العام ٢٠٠٢، نقلت لـ«يو إس آرمي تايمز» أن «القوّات الإسرائيليّة بينما كانت تمارس ما وصفه بعضهم بالحملة الوحشيّة ـ وآخرون وصفوها حتى بالإجراميّة ـ لسحق المقاتلين الفلسطينيين والخلايا الإرهابيّة في بلدات الضّفة الغربيّة، كان مسؤولون عسكريّون أميركيّون يراقبون ما يمكن تعلّمه من القتال الحضري». ونقل المقدّم دايف بوث ـ الّذي أشرف في ذلك الوقت على تبادل الخبرات في الحرب الحضريّة بين مشاة البحريّة الأميركيّة وجيش الدفاع الإسرائيلي ـ وفي مقال آخر نشرته لـ«مارينز كوربس تايمز»، أنّ مشاة البحريّة أرادوا «التعلّم من الخبرة الإسرائيليّة في الحرب الحضريّة ومن العمليّات الأخيرة في البحث عن المتمردين الفلسطينيّين وإبادتهم في الضفّة الغربيّة».

(١) المصدر نفسه.

(٢) Eyal Weizman, in Jordan Crandall, ed., Under Fire.1: The Organization And Representation Of Violence, Rotterdam: Witte de Witte, 2004, 83-4.

وأفاد سريعًا مختبر القتال الحربي التابع لمشاة البحريّة الأميركيّة في كانتيكو، فيرجينيا، من هذا التبادل التفصيلي الّذي تُوّج بزيارة وفد من «هيئة الأركان المشتركة» إسرائيل في خلال ١٧-٢٣ أيّار/مايو ٢٠٠٢، لـ«إجراء تغييرات على عقيدة الفيلق في القتال في الحرب الحضريّة لتبيان سبل نجاحها مع الإسرائيليّين». وبداية حزيران/ يونيو، حدثت استشارات مهمة بين اختصاصيين إسرائيليين ومن البنتاغون عن الحرب الحضريّة في اجتماع لـ«المجموعة الاستشاريّة في نهج الدفاع» في واشنطن.

وبعد أشهر، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وضعت «هيئة الأركان المشتركة الأميركيّة» عقيدة جديدة للعمليّات الحضريّة، استنادًا إلى الدروس التي تلقفتها من جنين وأمكنة أُخرى، بغية هجوم وشيك على العراق. ولاحظ سايمور هيرش في عددٍ من «نيويوركر» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أنّ «القوّات الخاصّة ووحدات الاستخبارات الإسرائيليّة، وفق المسؤولين الإسرائليين والأميركيين في الاستخبارات والجيش، عملت عن كثب مع نظائرها الأميركيّة في قاعدة تدريب القوّات الخاصّة في فورت براغ، في كارولينا الشماليّة، وفي إسرائيل، لمساعدتها على الاستعداد لعمليّاتها في العراق»(١). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أيضًا، نقل جوليان بورغر في «الغارديان» أنّ «مستشارين» عسكريّين إسرائيليين، وفقًا لمصدرَيْن، سبق أن زاروا العراق(٢).

واعترف اللواء فاين الّذي تسلّم مركز نائب رئيس هيئة الأركان للمفاهيم، والعقيدة والاستراتيجية في «قيادة الجيش الأميركي للتدريب والعقيدة»، في تمّوز/ يوليو ٢٠٠٣، أن التجربة الإسرائيليّة كانت محوريّة عندما حاولت القوّات الأميركيّة مواجهة التمرّد الحضري المنتشِر في شوارع المدن العراقيّة، والذي تلا الهزيمة العسكريّة السّهلة للجيش النظامي العراقي عام ٢٠٠٢. «ما زالت الخبرة [الإسرائيليّة]

(١) Symour Hersh, Moving Targets: Will the Counter-Insurgency Plan in Iraq Repeat the Mistakes of Vietnam?, New Yorker, 15 December 2003.

(٢) Julian Borger, Israel Trains US Assassination Squads in Iraq, Guardian, 9 December 2003.

تلقننا دروسًا كثيرة»، على ما كتب. «وما زلنا نقوّم هذه الدروس ونعالجها، لتثبيتها وإدماجها على نحوٍ يتناسب مع مفاهيمنا وعقيدتنا وتدريبنا»[١].

وعليه، برز ترابطٌ معقّد ـ يرتكز على المحاكاة والشراكة والتجارة وخطاب الفريقين ـ بين النهج الإسرائيلي في الأمننة الحضريّة والتنظيم المُدُني العسكري، وبين الحرب على الإرهاب الأميركية العالمية. وكان جوهريًّا هنا إدراك إدارة بوش أن الصراعات السياسيّة الجغرافيّة المركزيّة اليوم في العالم، تَنبثق من الشرق الأوسط، وتعمل من خلاله ـ «هي بيئة استراتيجيّة جديدة تتميّز، أوّلًا وقبل كلّ شيء، بتهديدات غير متناظرة تنبع من دولٍ شريرةٍ وشبكات إرهابيّة، تسيّرها إيديولوجيّات عدميّة عازمة على تدمير كل شيء أيًّا يكن الثمن»[٢].

وعبر هذه الدوائر من التماثُل والمحاكاة، صُدِّرت التجربة الإسرائيليّة في العالم، وهي القائمة على أمن الدولة المُطلق، والمنظّمة عبر الحصار الدائم لكامل المدن المُستعمَرَة. وإضافة إلى تقليد الخطاب الإسرائيلي الداعي إلى تعليق القانون الدولي بسبب تحديات «الحرب الجديدة» الّتي لا نظير لها، حاكى الجيش الأميركيّ، أيضًا وفي شكلٍ واسعٍ، تجربة القوّات الإسرائيليّة وعقيدتها في تجديد نفسها لمواجهة تحديات الحربِ الاستعماريّة الحضريّة ومكافحة التمرُّد.

وعزّز هذه الدوائر الخاصّة كلّها في التبادل والدّعم المتبادلين طبعًا، سياق استراتيجي تجاوز اختبار الزمن: الإمبرياليّة الأميركيّة في الشرق الأوسط التي توفّر في المقابل دعمًا ماليًّا وسياسيًّا هائلًا للمشروع الاستعماري الصهيوني الإسرائيلي. وتوفّر هذه العلاقة للولايات المتّحدة إيرادات استراتيجيّة داخل المنطقة الّتي توفّر

---

(١) ذكر في Dexter Filkins, A Region Inflamed: Tough New Tactics by US Tighten Grip on Iraq Towns, New York Times, 7 December 2003.

(٢) Chuck Freilich, The Pentagon's Revenge or Strategic Transformation: The Bush Administration's New Security Strategy, strategic assessment, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 9: 1, April 2006.

العام	المجموع	المساعدة العسكرية	المساعدة الاقتصادية
١٩٤٩ – ١٩٩٦	٦٨,٠٣٠,٩	٢٩,٠١٤,٩	٢٣,١٢٢,٤
١٩٩٧	٣,١٣٢,١	١,٨٠٠,٠	١,٢٠٠,٠
١٩٩٨	٣,٠٨٠,٠	١,٨٠٠,٠	١,٢٠٠,٠
١٩٩٩	٣,٠١٠,٠	١,٨٦٠,٠	١,٠٨٠,٠
٢٠٠٠	٤,١٣١,٨	٣,١٢١,٠	٩٤٩,١
٢٠٠١	٢,٨٧٦,١	١,٩٧٥,٦	٨٣٨,٢
٢٠٠٢	٢,٨٥٠,٦	٢,٠٤٠,٠	٧٢٠,٠
٢٠٠٣	٣,٧٤٥,١	٣,٠٨٦,٤	٥٩٦,١
٢٠٠٤	٢,٦٨٧,٣	٢,١٤٧,٣	٤٧٧,٢
٢٠٠٥	٢,٦١٢,٢	٢,٢٠٢,٢	٣٥٧,٠
٢٠٠٦	٢,٥٦٣,٥	٢,٢٨٠,٠	٢٤٠,٠
المجموع	٩٨,٧١٩,٦	٥١,٣٢٦,٤	٣٠,٧٨٠,٠

الرسم ٧/١ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركيّة لإسرائيل، ما بين العامين ١٩٤٩ و٢٠٠٦ (بملايين الدّولارات).

لها الجزء الأكبر من إمدادات النفط الأجنبيّة، والّتي يُفترض أن توفّر لها المزيد منه في المستقبل (الرسم ٧/١)[١]. نتيجةً لذلك، «دينامية الأمبراطورية الأميركيّة والاستعمار الإسرائيليّ دائريّة»، على ما كتب بشير أبو مانع. «يعزز دعم الولايات المتّحدة الاستعمار الإسرائيلي واحتلالاته، مما يعزّز عسكرة الدولة والمجتمع الإسرائيليّين، ويولّد تبريرات إيديولوجيّة وسياسيّة جديدة، ويخلق تعصبًا دينيًّا، مما يؤدي إلى مزيد من المقاومة الفلسطينيّة ومزيد من التدخلات الأميركيّة في المنطقة»[٢].

وبالنظر إلى السياق ـ حتى تقديرات المحافظين المتشددين ثبّتت المساعدات العسكريّة والاقتصادية الأميركيّة لإسرائيل بما مجموعه ١٠٨ مليارات دولار عام

(١) Bashor Abu-Manneh, Israel in US Empire, New Formations 59, 2006, 34-55.

(٢) المصدر نفسه، ٤٨.

٢٠٠٦، ويتوافر التمويل في إطار مؤات جدًّا ـ يصعب الاختلاف في الرأي مع أبي مانع الّذي ختم أنّ «إسرائيل حال خاصة جدًّا في الشرق الأوسط؛ تموّلها الإمبرياليّة من دون أن تستغلّها اقتصاديًّا»[١].

السّيطرة العسكريّة المتبادلة: إسرائيل والحرب على الإرهاب

بعد هجمات ٩/١١، ردّد أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك، وجهة نظر إدارة بوش العالميّة، وسعى إلى تحويلها مباشرةً لمصلحة إسرائيل. بعد الاعتداءات، أعلن يوم حداد وصرّح أن «القتال ضدّ الإرهاب نضال دولي للعالم الحرّ في وجه قوى الظلام الّتي تسعى إلى تدمير حريتنا وأسلوب حياتنا. معًا يمكننا أن نقهر قوى الشّر هذه»[٢]. وللإفادة إلى الحدّ الأقصى سياسيًّا من هذه الهجمات، لمّح شارون أخيرًا إلى أن الأميركيين باتوا يدركون كيف تكون تجربة الإرهاب الحضري. «نواجه عدوًّا مشتركاً وعنيدًا، وَعَظَتْنا [الحكومة الإسرائيليّة]»، على ما كتب جايمس بروكس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، «وتركت رسالةً غير معلنة أن علينا كأميركيين شدّ أزرنا والتدخل لدفع عجلة مكافحة الإرهاب»[٣]. وفي الواقع، تاق شارون وبعض القادة الإسرائيليين إلى أن تقود الولايات المتحدة مجموعة من الحروب لإطاحة ليس صدام حسين فحسب في العراق وإنما أيضًا أنظمة إيران وسوريا وليبيا[٤].

وأدّت من ثمّ إسرائيل دورًا كاملًا، على الرغم من السريّة الكبيرة، في الحملة الدعائيّة المخادعة الّتي أحاطت عدم وجود «أسلحة الدمار الشامل» الشهيرة، الفرضيّة الحاسمة لعمليّة الاجتياح. واعترف لواء إسرائيلي متقاعد بأنّ «الاستخبارات

(١) المصدر نفسه، ٣٧.

(٢) Joel Beinin, The Izraelization of American Middle East Policy Discourse, Social Text 21: 2, 2003, 125.

(٣) James Brooks, Izraelization of America, Antiwar.Com, 7 December 2002.

(٤) Patrick Buchanan, Whose War?, The American Conservative, 24 March 2003.

الإسرائيليّة كانت شريكًا كاملًا في الصورة التي قدّمتها الاستخبارات الأميركيّة والبريطانيّة في ما يتعلّق بقدرات العراق غير التقليديّة»(١). وكان واضحًا أيضًا أن التهديدات المزعومة الّتي تشكّلها هذه الأسلحة لم تكن تهدّد الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة في الواقع. وكشف فيليب زيليكو، عضو «المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية» التابع لجورج بوش بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، أن «التهديد الحقيقي» الّذي شكّله العراق، حينذاك، لم يكن يستهدف الولايات المتحدة، وإنّما كان موجّهًا «إلى إسرائيل»(٢).

وحدث إدماج بلاغي سلس للقاعدة وصدام حسين والفلسطينين في خلال هذه الجمبازيات الجغرافيّة السياسيّة، وكان يعني نفيًا متكررًا أن المقاومة الفلسطينيّة وعنفها الموجه إلى المعتدي الاستعماري منذ زمن طويل، لا يمكن أن يكونا أكثر شرعيّة من استهداف القاعدة للمدن الأميركية، وهي المنظمة التي تغذّيها الإيديولوجيا الإسلاميّة. ومباشرةً بعد الهجمات على نيويورك، ناقش إدوارد سعيد أن إسرائيل «تستغل، في سخرية، الكارثة الأميركيّة بتكثيف احتلالها العسكري وقمعها للفلسطينيّين»، وصارت، فضلاً عن ذلك، تستعرض «الصّلة بين تفجير مركز التجارة العالمي والبنتاغون وهجمات الفلسطيني [الانتحاري] كاشتراك مطلق لـ«الإرهاب في العالم» حيث يمثّل بن لادن و[بالتالي الزعيم الفلسطيني ياسر] عرفات هويتَين قابلتين للتبادل»(٣). ولطالما ساوى شارون خصوصًا، وتكرارًا، أسامة بن لادن والقاعدة بالسلطة الفلسطينية وحماس وحزب الله في لبنان.

وردّ بوش سريعًا جميل شارون من خلال سعيه إلى إدماج القمع الإسرائيلي الاستعماري الكثيف في الحرب على الإرهاب، فيما صوّر الإسلام الأصولي كعدو

(١) Shlomo Brom, An Intelligence Failure, strategic assessment, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 6: 3, November 2003, 9.

(٢) Emad Mekay, Iraq: War Launched to Protect Israel-Bush Adviser, ipsnews.net, 29 March 2004.

(٣) Edward Said, Collective Passion, Al-Ahram, September 2003, 20-6، ذكر في Derek Gregory, 'Defiled Cities, Singapore Journal of Tropical Geography 24: 3, 2003, 307-26.

حضاري مشترك للدولتين[1]. وعمد السياسيون الأميركيّون «سريعًا إلى استعمال أجهزة خطابية كانت موجودة غالبًا، قبل ٩/١١، في صندوق أدوات السياسة الإسرائيليّة (الداخليّة والخارجيّة)»، على ما أشار جايمس بروكس. «فجأة، أعيد تحديد كل أنواع المشكلات المحليّة والدّولية بأنها جزء من «الحرب على الإرهاب»، تتطلّب حلولًا جديدة وقاطعة، وهي بالطبع ضروريّة لـ«الأمن»، وتعود إجمالًا بفائدة كبيرة لمصلحة شركاء مفضلين»[2].

في هذا السياق، أطلق شارون «عمليّة الدّرع الواقية»، في تصعيد جذري حتّى لاستراتيجيّات أوسع من القمع ضدّ المدن النامية سريعًا في الضفّة الغربيّة وغزّة. وإضافةً إلى استهداف العدو الحضاري للولايات المتّحدة وإسرائيل، خلق هذا نوعًا من «الطبق البتري»[*] لتطوير التنظيم المدني العسكري الجديد. «من التكتيكات والتدريب إلى حماية البنية التحتية الحساسة»، على ما كتب إيلان بيرمان العام ٢٠٠٤، «بالنسبة إلى السياسيين والقادة العسكريين الأميركيّين: كان في استطاعة إسرائيل أن تساهم في شكل رئيس في تطوير جدول الأعمال الاستراتيجي الأميركي عن طريق مساعدة الولايات المتّحدة على التكيّف مع الحقائق العسكرية الجديدة»[3].

ولم تأتِ مفاجئة قطّ هذه السلسلة من السيطرة العسكريّة المتبادلة: أتت الفكرة المبدئية لـ«الحرب العالميّة على الإرهاب» من إسرائيل. وكان أحد مهندسيها الأساسيين، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وبالعودة إلى العام ١٩٩٦، صاغ ـ بالتعاون مع ريتشارد بيرل، من بين آخرين، وهو منظّر المحافظين الجدد الرئيس، والصهيوني الراديكالي، ومستشار بوش الرئيس ـ تقريرًا ذا أثر بالغ تحت عنوان «إي كلين بريك، إي نيو ستراتيجي فور سيكيورينغ ذي ريلم» (استراحة

(١) Joel Beinin, The Israelization of American Middle East Policy Discourse, 125.

(٢) James Brooks, Israelization of America.

(*) «علبة بتري» Petri dish: وعاء مسطح دائري زجاجي يستعمل لزراعة الخلايا.

(٣) Ilan Berman, New Horizons for the American-Israeli Partnership, Journal of International Security Affairs, Summer 2004, 78.

نظيفة: استراتيجية جديدة لنشر الأمان في العالم). ناقش التقرير أن اتفاقات أوسلو للعام ١٩٩٣، إرث رئيس الوزراء السابق إسحق رابين، الذي اغتيل عام ١٩٩٥، ينبغي أن تُلغى كاملةً. بدلًا منها، ينبغي لإسرائيل والولايات المتّحدة إقامة شراكة عدوانيّة.

كان السيناريو المُتصوّر يقوم على استخدام تدخّل عسكري عدائي لإعادة تنظيم الجغرافيّات السياسيّة الشرق الأوسطيّة بالقوّة، وإزالة الحكومات في المملكة العربيّة السعوديّة وسوريا ولبنان والعراق وإيران واستبدال أنظمة عميلة في السياق بها ـ كل ذلك تحت «مبدأ الاستباق»[١]. هذه الاستراتيجية، على ما شرح التقرير، من شأنها أن تحقّق، توسّعًا جغرافيًا «لإسرائيل العظمى» وسيطرة الولايات المتّحدة على جزءٍ كبيرٍ من احتياطيّات النفط الشّرق الأوسطيّة على السّواء. وجادل جوناثان كوك أنّ هذا «السعي المتعمّد إلى تحقيق أهدافٍ كارثيّةٍ» باستخدام حروب استباقيّة أميركيّة إسرائيليّة للتحريض على «الإنهيار الاجتماعي، وسلسلة من الحروب الأهليّة وتقسيم الدول العربيّة» فعل الكثير لصوغ جدول أعمال المحافظين الجدد في واشنطن، وحرب بوش الأخيرة على الإرهاب[٢].

وكانت الحرب الاستباقيّة لإزالة صدّام حسين من السلطة في العراق، في الواقع، اقتراحًا رئيسًا في التقرير. «يمكن إسرائيل أن تشكّل بيئتها الاستراتيجية، بالتعاون مع تركيا والأردن عبر إضعاف سوريا، واحتوائها وحتّى دحرها»، على ما ذكر التقرير. واقترح كذلك أن «في الإمكان تركيز هذه الجهود لإزالة صدّام حسين من السّلطة في العراق ـ وهو هدف استراتيجي إسرائيلي مهم في ذاته ـ كوسيلةٍ لإحباط طموحات سوريا الإقليميّة»[٣].

(١) انظر. Jonathan cook, Israel and the Clash of Civilisations, London: Pluto, 2008, Chapter 3.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000, A Clean Break for Securing the Realm, report prepared by the Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 1996، موجود على www.sraeleconomy.org.

مشرقيّات متقارنة

يمكن أن يُقال للحرب أن تبدأ عندما يصير الوطن وهمَ غَيرة وطنيّة بالنسبة إلى شعبه[1].

تغذّى الاستهداف الإسرائيلي والأميركي للآخرين العرب لكلٍ منهما، وقبل أي شيء، من سلاح الحرب الحضري الأقوى: الترجمة الخياليّة للجغرافيا والعداوة لدعم العنف والعسكرة. وتعدّ هذه التخيّلات للجغرافيا أفعالًا لما سمّاه الأنثروبولوجيّون «العنف الرمزي». فهي ليست مجرّد عرضٍ جانبي لفعل الحرب والعنف «الحقيقي»، وإنمّا هي، كما رأينا في الفصل الثالث، الوسائل التي يتمّ من خلالها تنفيذ جغرافيّات الأمن والعنف وتثبيت شرعيتها[2].

يتردّد صدى أبلسة الفلسطينيين كبرابرة، أي الآخرين الإرهابيين جوهريًا في الخطاب الإسرئيلي السياسي والثّقافي مع أبلسات مانوية مماثلة للعرب والمسلمين في الولايات المتّحدة. وتستفيد الدولتان، من الاستعارات الاستشراقيّة الراسخة، وتكررانها، وهي تصوّر العرب، وأمكنة سكنهم، على أنهم بدائيّون وأشرار وغير متحضّرين وخاملون ومَرَضيّون، وشاذّون، ومخادعون ومناهضون للحداثة (مقارنةً طبعًا بالأميركيين والإسرائيليين و«أمكنتهم»، التي تعدُّ النقيض تمامًا لما تقدّم). وعليه، صار التحدّي المشترك الأميركي الإسرائيلي، توظيف استراتيجيّات عسكريّة وجغرافيّة سياسيّة يمكن أن تحمي الحدّ الفاصل بين الحداثة والحريّة، و«الهمجيّة الجديدة»، وترعى النظام والأمن فيه. وتعتمد هذه البربرية المنحرفة، التي تعمل خارج «الحضارة»، على «حربٍ غير متناظِرة» للاستهداف والترويع كلما سنحت لها الفرصة[3].

(١) Donald Pease, Between the Homeland and Abu Ghraib: Dwelling in Bush's Biopolitical Settlement, in Ashley Dawson and Malini Johar Schueller, eds, Exceptional State: Contemporary US Culture and the New Imperialism, Durham, NC: Duke University Press, 2007, 62, 65.

(٢) Luiza Bialasiewicz, et al, Performing Security: The Imaginative Geographies of Current US Strategy. Political Geography 26, 405-22, 2007.

(٣) Dag Tuastad, Neo-Orientalism and the New Barbarism Thesis, 591-99.

وتقوم وجهة النظر هذه على عنصر أساس هو «العقل العربي» الكوني أو «الثقافة العربيّة»، ككيان بسيط ومتجانس مهووس بالعنف والشّرف والفخر والعار والشّهادة أو الانتقام. ويرتكز كتاب رافاييل باتاي «العقل العربي» الصادر عام ١٩٧٣ على هذه التصويرات. وفي خلال حكم جورج دبليو بوش، كان بمنزلة كتابٍ مقدّس للمعلّقين والسّياسيين المحافظين الجدد[١]؛ وتعممت مطالعته في شكلٍ واسعٍ في أوساط الجيش الأميركي وأوحى بتقنيات في التعذيب الجنسي والإذلال، مورست في أبو غريب وأماكن أُخرى[٢].

وتسود فكرة عامّة غالبيّة «دراسات الإرهاب» تقول إن العرب والمسلمين المحفّزين كفايةً لتنفيذ أعمالٍ إرهابية ضدّ الولايات المتّحدة أو إسرائيل، هم أفراد مرضى عانوا صدمات في مرحلة الطفولة، بدلًا من الحجّة المقنعة أكثر من أنهم أفراد اعتمدوا التطرف بسبب التجربة الطويلة الأمد للظلم الاستعماري الأميركي أو الإسرائيلي والإذلال والعنف.

ويُضاف نزع الصفة الإنسانيّة عن العرب جملةً في الثقافتين الأميركيّة والإسرائيلية على المزيج المتفجّر. وفي حالاته القصوى، داخل الثقافة السياسية اليمينيّة المتطرّفة التي تغذّي الجمهوريّين والليكود على السواء، ساهم هذا التجريد من الإنسانية على قولبة العرب والمسلمين جملةً في ما سمّاه جورجيو أغامبين «الحياة الجرداء»- مجرّد وجود حيواني، لا تحميه روادع فلسفيّة أو قانونيّة في المواطنيّة أو الإنسانيّة[٣]. وفي الأمكنة التي تصون الحقوق، هي عادةً ما توضع ضمن إطار مرجعي يصف الشعوب العربيّة بأنها أقل من بشر، تصوّر واسع النطاق أن الفلسطينيين يجسّدون ما نعتهم به عُمر البرغوتي «بشرًا نسبيّين»، وبالتالي، فهم أناس لا يستحقون الحقوق السياسيّة والقانونية والدينيّة والاقتصادية أو الثقافيّة كاملة[٤].

---

(١) Patai, The Arab Mind.

(٢) Mishra, In Search of Monsters to Destroy.

(٣) Agamben, Homo Sacer.

(٤) Omar Barghout, Relative Humanity- The Fundamental Obstacle to a One State Solution, ZNet, 16 December 2003.

وتُعدُّ الأبلسة المطلقة العنان أساسية طبعًا لحملات التجنيد وتلقين الجنود العقيدة. وكتّاب من مثل باتاي، الذي أسّس لـ«جنسٍ» كاملٍ من أجناس البشر المتعدّد القوميّات، لهم شعبيّة في الثقافتين العسكريتين الأميركيّة والإسرائيليّة. قال النقيب تود براون، قائد إحدى الفرق الأميركيّة لـ«نيويورك تايمز» في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، إن وجهة نظر باتاي هي الدافع الأساس لهذه السلوكيات إذ «ينبغي فهم العقل العربي. والشيء الوحيد الذي يفهمونه هو القوّة ـ القوّة، والفخر وحفظ ماء الوجه»[١].

مواجهة هذه الأفكار هي جزء من التحدّي الّذي يواجهه الجنود الأميركيّون والإسرائيليّون الّذين يعارضون حروب بلديهما الحضرية الجديدة. وتحدّث، مثلًا، عسّاف أورون الجندي الاحتياطي الإسرائيلي الّذي رفض تلقي الأوامر للمشاركة في عملية الدرع الواقية عام ٢٠٠٢، عن غضبه من تكرار النخب العسكريّة والسياسية ووسائل الإعلام الإسرائيليّة على مسمعه أن إسرائيل ـ فلسطين تتميز بـ«قبيلة من البشر، من الطاهرين، وهم الإسرائيليّون، وقبيلة من شبه البشر، من الأشرار». وبوضع الفلسطينيّين «تحت سيطرتنا»، على ما ناقش أورون، «سمحنا لأنفسنا بمعاملتهم كحثالة، ككلاب». وهو يشعر أن المجتمع الإسرائيلي «خلق واقعًا وهميًّا بالكامل، حيث يستطيع البشر الحقيقيّون، أعضاء «أمّة الأسياد»، التنقّل والاستيطان في حريّةٍ وأمان، فيما أشباه البشر، «أمّة العبيد»، يُحشرون في الزوايا، ويبقون مخفيّين، تكبحهم أحذيتنا، نحن جيش الدفاع الإسرائيلي». ويعني له الكثير اعتقاده أن من الضروري والجذري تأكيد إيمانه بأن «الفلسطينيّين بشر مثلنا تمامًا. يا لهذا المبدأ، أليس كذلك؟ ولكن قبل أي شيء آخر، ينبغي أن نعاملهم كبشر من دون أن نتوقع شيئًا في المقابل»[٢].

(١) Dexter Kilkins, A Region Inflamed: Though New Tactics by US Tighten Grip on Iraq Towns, New York Times, 7 December 2003.

(٢) Assaf Oron, An Open Letter to Jewish Americans, Seruv.Org, March 2002.

في الواقع، لطالما عززت الخطب السياسية الرسمية في الولايات المتحدة وإسرائيل، وطبعتها الأوصاف النموذجية عن العرب في الثقافة الشعبيّة الغربيّة، خصوصًا الأفلام وألعاب الفيديو، التي تكرّر في استمرار عدّ كل الأعمال السيادية الغربية والإسرائيلية في السلطة والقوة، بحكم الواقع، نبيلة وشرعية وإنسانيّة، فيما كل أفعال العربي الآخر غير الوطني هي حكمًا غامضة، وشيطانية وهمجيّة وإرهابيّة ووحشيّة[1]. وتشدّد غالبًا الأفلام الهوليوودية التي تصوّر المواجهات بين الأميركيين والإسرائيليين من جهة والإرهابيين العرب من جهة أخرى، على صراع ملحمي بين «الحضارة» الغربية الحديثة والديمقراطيّة، و«الهمجيّة» الإسلامية البدائيّة. وعليه يبرز هنا ما شخّصه كارل بوغز وطوم بولارد بـ«خدمة المصالح الذّاتية والسرد المنافق الكبير الّذي يحصر العنف السياسي بالثقافة الوطنيّة للآخرين الذين تتناقض طرائق عملهم، ومعظمها هجمات محليّة مع الإجراءات العسكريّة «الشّرعيّة» التي تتخذها الحكومات القويّة عبر إطلاق الهجمات الصاروخية العالية التقنية والغارات»[2].

وينطبع هذا الخطاب في النهاية بلغة الحرب الاستعماريّة والقمع: «إنهم «يخطفوننا»»، على ما أشار ألاستير كروك، فيما «نحن «نقبض» عليهم»[3]. وتتغلغل فيه عروض مرئية لأخبار الحرب: تقدّم المدن العربية كأنّها نظريّة، مجرّد خرائط بيانيّة و«أهداف» تصورها الأقمار الصناعيّة. وعلى نقيض ذلك، تظهر كتلة من التفاصيل الجزئية والخاصّة إذا استُهدفت المدن الأميركيّة أو الإسرائيليّة؛ ويختبر المشاهد التزام التعاطف مع الضحايا التي تصير أجسادها الممزّقة والمتألمة محطّ الاهتمام[4].

---

(١) Jasbir Puar and Amit Rai, Monster, Terrorist, Fag: The War.

(٢) Garl Boggas and Tom Pollard, Hollywood and the Spectacle of Terrorism, New Political Science 9: 6, 2006.

(٣) Alastair Crook, New Orientalism's «Barbarians» and «Outlaws», The Daily Star (Beirut), 5 September 2006.

(٤) Derek Gregory, Who's Responsible?, zmag.org, 3 May 2004.

حالات الاستثناء المُتبادلة

تُعدُّ التحدّيات الأمنيّة لإسرائيل، الاهتمامات الأمنيّة للولايات المتّحدة، على نطاقٍ ضيّق[١].

كان العنصر الأساس في نهضة التكنولوجيا الحديثة في إسرائيل ـ ما سمّته ناومي كلاين «الكارثة الدائمة لدولة التمييز العنصري»[٢] ـ التقارب التدريجي بين العقيدة العسكريّة الأميركيّة ما بعد غزو العراق والتقنيّات الإسرائيليّة الرّاسخة في القمع، والسجن والتجزئة القسريّة لجغرافيا الأراضي المحتلّة. في ما يتعلّق بالحرب على الإرهاب، تأثرت مبرّرات إدارة بوش المبكرة لعمليّات الاغتيال الخارجة على سلطة القانون والاستباقيّة، في وضوح، بمبرّرات إسرائيليّة مماثلة. وكان التأكيد الرئيس هنا، على ما أفادت ليزا حجّار الباحثة في القانون الدّولي، أن «هذه الحرب «لم يسبق لها مثيل» وتشكّل مع ذلك «أرضًا غير شرعية» (terra nulla) قانونيّة»[٣]. وأشارت إلى أن لمثل هذا الدّعاء سابقة إسرائيليّة مباشرة، تعود إلى استخدام إسرائيل هذا الوصف عند بداية الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية[٤].

والمبادئ الاستراتيجية لـ«حرب وقائيّة» و«استباقيّة» أساسيّة هنا. مع إطلاق حربها العالميّة على الإرهاب، استخدمت إدارة بوش مباشرةً الانتفاضة الثانية «نموذجًا بارزًا ـ وواضحًا بطريقة ما ـ لـ«المثال» الأميركي «الجديد الذي يُحتذى» لخوض الحرب. واستند هذا إلى ملاحظة أن الإثنين ينطويان على صراعٍ غير متكافئ، هو تصدّي جيوش دول قويّة وعالية التقنيّة لأفراد ومجموعات لا جنسيّات لهم ولا دول، يعملون داخل تجمّعات كثيفة للمدنيّين في المناطق الحضريّة[٥].

---

(١) Thomas Henriksen, The Israeli Approach to Irregular Warfare and Implications for the United States, Joint Special Operations University Report 07-3, Hurlburt Field, FL: The Joint Special Operations University Press, 2007, available at jsoupublic.socom.mil.

(٢) Klein, Shock Doctrine.

(٣) Lisa Hajjar, International Humanitarian Law and «Wars On Terror»: A Comparative Analysis Of Israeli and American Doctrines and Policies, Journal of Palestine Studies 36: 1, 2006, 32.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ٢٢.

وكان لعمليّة الدرع الواقية أثر بالغ في هاجس إدارة بوش في «حق الشفعة». وقد أشار عزمي بشارة إلى أن فكرة «الحرب على الإرهاب» كلّها، خصوصًا الغزو الاستباقي للعراق، تمثّل ما سمّاه «مذاهب الأمن الإسرائيلي العالميّة»، التي تتضمّن إدراك الإرهاب على أنه «العدو الرئيس»[1]. وبتقسيم العالم مجموعتين منفصلتين بإحكام شديد: «الإرهابيون» و«غير الإرهابيين»، تبعث إدارة بوش الاستراتيجية الإسرائيليّة الطويلة الأمد: الفسح في المجال في ائتلافات ملائمة، مع مختلف أنواع الحلفاء المشكوك في أمرهم، أمام ترسيخ سلطتهم السياديّة ضدّ عدو معمّم ومؤبلس، تبقى مطالبه الجغرافية السياسية غير شرعيّة جذريًا، وتعني منزلته كشبه إنسان أن لا ضرورة لمفاوضات سياسية معه أصلًا.

في الحرب على الإرهاب، صار تشكيل المناطق الجغرافية الرمادية والشرعيّة وسيلةً لتبرير تعليق مبادئ القانون الدولي، وهي أيضًا سابقة لا مثيل لها للإجراءات الإسرائيليّة في الأراضي المُحتلة. وعلى ما شرح داريل لي، «أطلقت إسرائيل حملةً، وواظبت عليها، لإنكار انطباق القانون الدولي على الأراضي المحتلّة، خصوصًا بقدر ما يتداخل القانون مع مسارات الهندسة الديمغرافيّة»[2]. وقدّمت نجّار مناقشةً دقيقة جدًّا عن أوجه الشبه في الممارسة الأميركية والإسرائيليّة هنا. «إذا قارنّا الجوانب القانونيّة البديلة الإسرائيليّة والأميركيّة»، على ما كتبت، «نجد القواسم المشتركة واضحة» في التبرير القانوني المفصّل لحال الاستثناء وعدم مطابقة القانون الإنساني الدّولي. وشدّدت حجّار على أن وصف الدولة الإسرائيليّة للوضع القائم في الضفّة الغربية وغزّة على أنها ذات طابع خاص، من أجل التأكيد أن القانون الإنساني الدولي لا ينطبق عليها، لا يمكن تمييزه من النّاحية القانونيّة من مزاعم الولايات المتّحدة

(١) Azmi Bishra, On the Intifada, Sharon's Aims, 48 Palestinians and NDA/Tajamu Stratagem, interview with Azmi Bishara, undated, موجود على www.azmibishara.info.

(٢) Darryl Li, The Gaza Strip as Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement, Journal of Palestine Studies 35: 2, 2006, 48-9.

أن هذا القانون كان غير قابل للتطبيق لغزو أفغانستان لأنّها كانت «دولة مارِقة»[1]. وأكّدت أيضًا أن الدولتين الأميركية والإسرائيليّة جادلتا غالبًا أن عدم انتماء أعدائهما إلى جنسيّة معيّنة يعني مباشرة أن لا حقوق لهم في ظل القانون الإنساني الدّولي. وفي الحالين، كانت خدعة قانونيّة استعملت لتشريع الاعتقال الجماعي من دون محاكمة. أكثر من ذلك، استخدمت الدولتان قوانين وطنيّة تأذن لها بإجراءات قانونيّة تتعارض مع أصول القانون الإنساني الدّولي وقواعده، وكانت نوعًا من «ترويض» القانون الدولي لأغراض مشكوك في أمرها[2].

إسرائيل و«فلسطنة» العراق

أواخر العام ٢٠٠٣، وإذ تحولت مهمة الجيش الأميركي في العراق من التحدّي البسيط نسبيًّا في تدمير جيش دولة أدنى منه إلى آخر حدّ، إلى تحدّي تطويع تمرّدات حضريّة معقدّة، كان تورط إسرائيل المباشر في تشكيل العقيدة والتسلّح والنهج العسكري لقوّات الاحتلال الأميركية، يتزايد في شكل كبير، مع ما يقابله من المكافآت للاقتصاد الإسرائيلي. وعلى ما كتبت حجّار «ما صُنِّف بدايةً بـ«الصراع المسلّح التقليديّ» صار «صراعًا مكافِحًا للتمرّد» يحمل تشابهًا صارخًا للعمليّات الإسرائيليّة في الانتفاضة الثّانية»[3]. ووصف مكرم خوري مكحول هذه العمليّة بفلسطنة العراق[4].

ويرى توماس هنريكسين، العضو في معهد هوفر، في دراسة مفصلّة للدروس

(١) Hajjar, International Humanitarian Law and «Wars On Terror», 32.

(٢) المصدر نفسه، ٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ٣٤-٥.

(٤) Makram Khoury-Machool, Losing the Battle for Arab Hearts and minds, Open Democracy.net, 2 May 2003. أهم من ذلك، تمّت العمليّة في اتجاهين: فهي شملت مختلف التمردات والميليشيات العراقية التي تقلّد مباشرةً تكتيكات حماس وحزب الله، مثلما قلّد الجيش الأميركي مباشرةً جيش الدفاع الإسرائيلي.

التي تلقفتها القوات الخاصة الأميركيّة من التجربة الإسرائيليّة، أن لا لبس في التقليد المباشر للسياسة الإسرائيليّة في مسار تطوير الاستراتيجية الأميركية، وعقيدتها وتسلحها في الحرب على الإرهاب. «الإجراءات العسكريّة لجيش الدّفاع الإسرائيليّ»، على ما كتب، «كانت ـ ولا تزال ـ بوتقة لأساليب الولايات المتّحدة وإجراءاتها وتكتيكاتها وتقنياتها، وهي تواجه الآن عدوًّا مماثلًا متعصبًا في كلِّ أنحاء العالم في الحرب العالميّة على الإرهاب». فالاختبارات الإسرائيليّة، عى ما شرح، «تقدّم سجلًا تاريخيًّا ومختبرًا للتكتيكات والتقنيات في خوض عمليّات مضادة للتمرد أو للإرهاب، تتناسب وأوضاع أميركا لمرحلة ما بعد ٩/١١»[١].

وفي آب/أغسطس العام ٢٠٠٤، وإذ اندلعت التمردات المعقّدة عبر المدن العراقيّة، لاحظ توفيق حدّاد أن «التقنيّات الأميركيّة في العراق مماثلة في شكل لا يدعو إلى الشك للتقنيات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧»[٢].

وأتى هذا، على ما دوّن، «بسبب التعاون الفاعل بين مستشاري الجيش الإسرائيلي والأميركيين على الأرض». كان تشخيصه أوجهَ الشبه لافتًا، وترِد إثباتات التكرار بالكامل هنا:

> استخدام تقنيات عدوانيّة في الحرب الحضريّة مع التركيز على الفرق الخاصّة، تفتيش من منزل إلى منزل، حملات اعتقال على نطاق واسع (سُجِن نحو ١٤,٠٠٠ عراقي إلى اليوم)، وتعذيب؛ إقامة نظام مدروس من أبراج المراقبة، والقواعد العسكريّة، ونقاط التدقيق، والأسلاك الشائكة، والخنادق للرصد والمراقبة، وتقييد النقل والتنقل؛ تطهير مساحات واسعة من الأراضي على جوانب الطرق؛ استخدام جرّافات مدرّعة لتدمير منازل المحاربين المشتبه فيهم؛ جرف حقول بكاملها لمنع المحاربين من اللجوء إليها؛ الحاجة المتزايدة إلى القنّاصة والطائرات من دون طيّار الآلية؛ محاولة إقامة شبكات من العملاء لتقصّي المعلومات من السكّان المحليّين عن نشاطات المقاومة، العسكريّة والسياسيّة[٣].

---

(١) Henri Ksen, The Israeli Approach to Irregular Warfare.

(٢) Toufic Haddad, Iraq, Palestine, and US Imperialism, International Socialist Review 36, 2004, موجود على www.isreview.org.

(٣) المصدر نفسه.

وعلى خلفيّة انتشار الحجة القائلة إن التمرّدات الحضريّة في العراق تعني أن القوّات الأميركيّة تواجه فعلًا نسخة متطورة عن الانتفاضة الثّانية، حضّرت الكليّة الحربيّة في الجيش الأميركيّ ورشة عمل كبرى تحت عنوان «تحوّل النار» عام ٢٠٠٦. وصُمّمت الورشة صراحةً للبحث في التجربة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلة لاستخلاص دروس أميركية لمواجهة التحدّيات في إدارة البروباغندا وغيرها من «العمليّات الإخباريّة» في حرب مكافحة التمرّد. واستخدم حتى الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني كـ«تفويض» لتغزو الولايات المتّحدة العراق، لأنه «سمح بحرية مناقشة القضايا الرئيسة، وتجنب وضع المشاركين في موقف الاضطرار لمناقشة عمليّات محدّدة تقودها الولايات المتّحدة أو جوانب سياسيّة أكثر لسياسة الولايات المتّحدة الراهنة في العراق وأفغانستان»[١].

فرَق تسُد

ترتبط المحاكاة الأميركيّة للممارسة الإسرائيليّة في شكل وثيق بالوضع في قطاع غزّة في مرحلة ما بعد الانسحاب، على أنّها مختبر لتقنيات حضريّة جديدة في السيطرة، والتهدئة والحرب المضادة للتمرد، من دون أن يحتلّها الجيش الإسرائيلي. وصارت غزّة «مساحةً تختبر فيها إسرائيل مختلف تقنيّات الإدارة وتصقلها، وتجرّب، في استمرار، البحث عن التوازن الأمثل بين السيطرة القصوى على الأراضي والحد الأدنى من المسؤوليّة تجاه سكانها غير اليهود» على ما كتب داريل لي[٢]. وتعدُّ غزّة مهمة للقوّات الأميركيّة لأن استراتيجيّة إسرائيل فيها ترتكز على فكرة «السيطرة عن بُعد» عبر حدود معسكرة وغارات مستمرّة وعمليّات اغتيال ومراقبة جويّة، بدلًا من السيطرة من خلال الوجود المستمر للجيوش المحتلّة. «حصار قطاع غزة»،

(١) Deirdre Collings and Rafal Rohozinski, Shifting Fire: Information Effects in Counterinsurgency and Stability Operations, workshop report, USAWC 10. Carlisle, PA: US Army War College, 2006، موجود على www.carlisle.army.mil.

(٢) Darryl Li, The Gaza Strip as Laboratory: Notes in the Wake of Disengagement, Journal of Palestine Studies, 35: 2, 2006, 38.

على ما كتب لي، «يُنفّذ مع قوى عسكريّة عاملة أقلّ و«احتكاك» (اتصال مباشر) أقلّ مع السّكان المدنيين، ويستتبع ذلك تعرّض للهجوم أقلّ وإمكانات أقلّ للدعاية السلبيّة»[1]. وبعد بناء الجدار الفاصل في الضفّة الغربيّة، يبدو جليًّا أنّ إسرائيل تسعى إلى افتعال نظام في السيطرة على غرار غزّة هناك، حيث يتحول كل جيبٍ فلسطيني «غزّة مصغّرة» تحت نهج محكم أقرب إلى «الإغلاق».

وممّا لا شكّ فيه أن المحاولات الأميركيّة القسريّة بداية العام ٢٠٠٧ لإعادة تشكيل جغرافيّات بغداد الحضريّة وغيرها من المدن العراقيّة المقلقة، من أجل الحدّ من فرص المتمرّدين في التحرّك وإطلاق هجماتهم، أتت تمامًا على غرار التجربة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة. فأغلق بعض البلدات بالكامل بالأسلاك الشائكة أو الجدران. وأُجبِر البالغون على حمل بطاقات الهويّة البيومتريّة. وأخيرًا، أُقيمت قسرًا مجمعات حضريّة ضخمة محصّنة، مع «مناطق أمنيّة عازلة» ترتبط بها في ثلاثين دائرة رسميّة من دوائر بغداد التسع والثمانين تمهيدًا لتطهير عرقي في كل دائرة[2].

واعترف توماس هنريسكين، من مؤسّسة هوفر، أن التجربة الإسرائيليّة مع نقاط التفتيش قلدتها فورًا القوّات الأميركيّة في العراق[3]. وهي، على ما لحظ، «أثبتت فاعليتها كما دوريات الطرق في الحدّ من الإرهاب. وبالتالي، تبدو مقاربة تكثيفها على الأرض فاعلة». لكنه اعترف أيضًا بأن ثمّة عوائق تحول دون «تطبيق» العقيدة الإسرائيليّة الّتي فُصّلت على قياس مدنٍ صغيرة ومزدحمة داخل غزّة، على جغرافيّات العراق الحضريّة الواسعة والمركّبة[4].

وفي المناطق الحضريّة والبلدات العراقية المقطّعة الأوصال حديثًا، وجد سريعًا المدنيون أنفسهم يسكنون ما سمّاه روبرت فيسك «سجن السكّان المُراقب». وكما

(١) المصدر نفسه، ٤٣.
(٢) Robert Fisk, Divide and Rule-America's Plan for Baghdad, Independent, 11 April 2007.
(٣) Henriksen, The Israeli Approach to Irregular Warfare.
(٤) المصدر نفسه.

في الأراضي المحتلّة، «تتطلّب» مفاهيم الأمن هذه، على ما كتب، «وضع [السكّان المهدّدين افتراضًا] وراء حائطٍ». ويتطلّب هذا، بدوره، جغرافيته الخاصّة من «المناطق الأمنيّة العازلة»، يمكن من خلالها فرض فصل مصطنع على الجغرافيّات الحضريّة المركّبة. الطريقة الأمثل لإحكام الأمن على حاجز، على ما دوّن لي، «يكون عبر «منطقة عازلة» شاغرة، ويسمح خلاؤها لحفنةٍ من الجنود بضبط مناطق واسعة نسبيًّا والردّ سريعًا، وفي شكلٍ حاسمٍ وقاطعٍ على المتسلّلين المنظورين، فيما هم يحتجبون في مواقعٍ حصينة». ومتى تمّ «مسحً المناطق العازلة» أو «الأمنيّة»، على ما كتب لي، «تصبح مناطق فاعلة «خالية لإطلاق النّار»». في الأراضي المحتلّة، «يدخل الفلسطينيون [هذه المناطق] على مسؤوليتهم الخاصّة، وقد قتل العشرات منهم، إن لم يكن المئات وهم يفعلون هذا»[١].

يردّد تقسيم القوّات الأميركيّة للمدن العراقيّة والدوائر الحضريّة صدى إنشاء الحواجز الخرسانيّة الضّخمة في الضفّة الغربية، والحدود المعسكرة في شكل زائد ومناطق «أطلق النار لتقتل» في غزّة وحولها. نقاط التفتيش والمناطق العازلة وبطاقات الهويّة القسريّة والعقوبات الجماعيّة والاعتقالات بالجملة من دون محاكمة وسجن ذوي المشتبه فيهم، وما يرتبط بها من عمليّات جرفٍ للمساحات والأبنية الّتي تُعدُّ أنها تؤوي الأعداء ـ ينمّ هذا كله عن محاكاة مباشرة لسياسة إسرائيل (في حين يعود أيضًا صدى حروب مكافِحة للتمرد سابقة في الجزائر، وفييتنام، وأمكنةٍ أُخرى).

ولم تفُت سكّان المناطق الحضريّة العراقيين أوجه الشبه هذه، فيما هم يواجهون هذه الجغرافيّات «الأمنية» الجديدة المألوفة، وإنمّا الصادمة. «لا أجد فرقًا بيننا وبين الفلسطينيّين»، على ما صرخ رجلٌ اسمه طارق في وجه ديكستير فيلكينز، مراسل «نيويورك تايمز، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. «لم نتوقّع شيئًا كهذا

(١) Li. The Gaza Strip as Laboratory, 45.

بعد سقوط صدّام»[١]. وكان ريدار فيسر ناقدًا لاذعًا للطريقة التي يعيد بها أرخبيل الجيوب المحصّنة المُنشأ عام ٢٠٠٧ تأكيد العنف والهويّة الطائفيّة بدلًا من القضاء عليهما. «متّى يدرك الغربيّون»، على ما سأل، «أن غالبيّة العراقيّين ـ باستثناء الكثيرين من الأكراد وبعض النواب الصاخبين من جماعات أخرى ـ ينظرون إلى التحزُّب كانحرافٍ لا كأساسٍ قانوني لتنظيم البلد سياسيًّا وإداريًّا؟»[٢].

وليس غريبًا أن يعكس الشرح التفسيري الأميركي لسياسات مكافحة التمرد بعد العام ٢٠٠٧ في تحصين البلدات والمناطق الحضريّة وتقطيع أوصالها، لاستعارات مجازيّة جغرافيّة طويلة العهد، «بُمرنج فوكودي»: يستخدم المستعمرون مصطلحات مستمدّة من جغرافيّات مدنهم الوطنيّة، ليبرّروا التخطيط العسكري في المدن الّتي يستعمرونها. وفي مقالة صدرت في «مجلّة الجيش» في أيلول/سبتمبر العام ٢٠٠٦، مثلًا، كتب دينيس ستيل عن تطويق بلدة طرميّة العراقيّة بسياج من الأسلاك الشائكة. وفي حديثه عن إلزام السكّان استخدام بطاقات بيومترية للمرور عبر نقطة المراقبة الوحيدة للبلدة، فهو لم يذكر أوجه التشابه مع الضفّة الغربيّة أو غزّة. بدلًا من ذلك، اقترح أن البلدة أصبحت اليوم «مجتمعًا مغلقًا»، وأنّها، من مثل عددٍ لا يُحصى من الضواحي الغنيّة القائمة على أطراف المدن الأميركيّة، تفيد اليوم من مزية مرغوب فيها جدًّا: الأمن. وكتب: «هذه هي النسخة العراقيّة الجديدة للمجتمع المغلق ـ لا توجد فيها عقارات فاخرة، وأحواض سباحة في الفناء الخلفي، ونادٍ محلي ـ وإنما الغرض منها واحد: إبعاد العناصر السيئين ومنح المجتمع شعوراً بالأمن»[٣].

(١) Filkins, A Region Inflamed.

(٢) Reidar Visser, Baghdad Zoo: Why «Gated Communities» Will Face Opposition in the Iraqi Capital, Historiae.org, 23 April 2007.

(٣) Dennis Steele, The Gated Community: Giving an Iraqi Town a Second Chance, Army Magazine, September 2007, 26-9.

أسلحة «غير قاتلة»

نظرًا إلى أن التخطيط المدني العسكري الجديد يضع جيوشًا متفوقة تكنولوجيًا ضدّ كتلٍ كبيرةٍ وكثيفةٍ من المدنيّين، شمل التعاون الأميركي الإسرائيلي حقلًا مزدهرًا لما يسمّى الأسلحة غير القاتلة. ظاهريًّا، صمّمت هذه المنظومات ـ الّتي اعتمدتها سريعًا الجيوش وقوّات الشرطة والقوّات الهجينة الشرطية العسكريّة ـ لتسهيل السّيطرة على حشد من السّكان الحضريّين، ولتعطيل الاحتجاجات، من دون التسبّب بسقوط قتلى مدنيّين. وتقوم «وظيفة هذه الأسلحة» المزعومة، «على ردع الناس أو المركبات وسجنهم ووقف نشاطهم وشلّهم وإرباكهم وتحييدهم وصرف انتباههم وتفريقهم وعزلهم ومنع توجّههم [إلى منطقة معينّة]، أو حرمانهم دخولها»، على ما يقول رو إي بن ـ هورين[1].

وبالفعل تتعاون القوّات الأميركيّة والإسرائيليّة في شكل مكثّف لتطوير مجموعة كبيرة من هذه «الأسلحة غير القاتلة». وفي انعكاس لاعتماد الولايات المتحدة على التكنولوجيّات الإسرائيليّة في الحرب الحضريّة، تحرص القوّات الإسرائيليّة على الاستفادة إلى الحدّ الأقصى من برامج الأبحاث الأميركيّة الرئيسة الّتي تقودها المديرية المشتركة للأسلحة غير القاتلة التابعة للبنتاغون. وترى القوّات الإسرائيليّة أنّها تحتاج إلى ما سمّاه مركز جافي للدراسات الاستراتيجية «سلّة» من الوسائل غير القاتلة. لا يُرجّح أن تكون هذه السلّة من النوع المجدول، وتتضمّن المهيّجات، والمواد الكريهة الرائحة والضجيج والأشعة ما دون الحمراء والموجات ما فوق الصوت، والأدوات المسبّبة للتقيؤ والأضواء القويّة والقنابل «الصاعقة» و«الصواريخ غير المخترقة» (الرسم ٢/٧)[2].

---

(١) Ro'i Ben-Horin, Non-Lethal Weapons: Theory, Practice, and What Lies Between, Strategic Assessment 3: 4, 2001.

(٢) المصدر نفسه.

التطبيقات الممكنة لتكنولوجيات الأسلحة غير المميتة

مكافحة الأفراد	
السيطرة على الحشود	
تعطيل قوة الأفراد عن العمل	
المنطقة المحرمة على الأفراد	
المرافق المطهرة من الأفراد	
الوسائل	
ذبذبات ما دون الصوت / ما فوق الصوت	مولد صوتي يطلق موجة ضغط صوتية تسبب إزعاجًا للفرد
ضجيج	مولد صوتي ينتج صوتًا يشوش أذهان الأفراد أو يعطل حركتهم
مواد ذات روائح كريهة	مجموعة مواد غير عضوية تسبب إزعاجًا للأفراد
مهيجات	مواد تسبب اضطرابًا للعين والتنفس / إزعاج
عوامل تسبب التقيؤ	مواد كيميائية تسبب الغثيان / التقيؤ
ذخائر بصرية	نظام يطلق موجة إشعاع قصيرة تعطل الإلكترونيات
أضواء قوية	مجموعة أدوات تركب على أجهزة استشعار بصرية ذات كوة منظارية لحجب الرؤية
رغوات مائية	جهاز برقي متفجر/كهربائي لصعق أجهزة الاستشعار البصرية موقتًا، أو بهرها أو تعميتها.
خراطيم مياه	مجموعة مواد تعطل المحركات أو تدمرها
تضليل	مجموعة مواد تسبب تجمد الوقود
قاذفات غير مخترقة	مجموعة قاذفات تصعق الأفراد من دون اختراقهم
مواد فائقة الالتصاق، طلاوات رابطة	مجموعة مواد لاصقة تمنع حركة الأفراد
ضد الجاذبية	مجموعة مواد تسبب نقصًا في جاذبية الأفراد
أشراك، أجهزة احتواء	مجموعة شبكات وأشراك وما يشابهها للإيقاع في الشرك
تطويق الحشو	مواد أو أجهزة تملأ في سرعة مكانًا مغلقًا، تترك الموجودين داخلها أحياء وإنما عاجزون عن الحراك من قبل: الوسائد الهوائية
الأسلحة الصاعقة	مجموعة أسلحة تخضع الأفراد أو تمنع حركيتهم
مواد محترقة	مجموعة مواد تشتعل عندما تتعرض لضغوط الأفراد الذين يريدون تجاوزها
معتمات	مجموعة مواد على غرار الدخان لتعطيل الرؤية، والحرف عن الاتجاه أو تشويش الذهن
حافظات التعداد	مجموعة مواد تستخدم لتشير سرًّا إلى الأفراد لتحديدهم لاحقًا. يمكن أن يكون التحديد علنيًا عند الطلب
مغيّرات توليفة الصوت	مجموعة وسائل لتدمير إطارات/عجلات المركبات
الصور المجسمة الثلاثية الأبعاد	مجموعة مواد على غرار الدخان لحجب المراقبة البصرية أو الإلكترونية

الرسم ٧/٢ التطبيقات الممكنة لتكنولوجيّات الأسلحة غير القاتلة: منظوريّة مركز جافي الإسرائيلي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١.

وإضافة إلى تعاونهما لتطوير هذا النوع من الوسائل «غير القاتلة»، تنشر اليوم الولايات المتّحدة وإسرائيل في صورة روتينيّة أسلحة مماثلة في عمليّات الحرب الحضريّة أو «القليلة الحِدّة». كلاهما مثلًا يستخدم ما يسمّى الأسلحة الصوتيّة الّتي تبثّ مجموعة من الأصوات المرتفعة جدًّا، ممّا يجعل الوجود المستمر في المنطقة المستهدفة لا يحتمل، ويسبب الدوار والتقيؤ. و«يمكن أن تسبّب» أسلحة كهذه «عطبًا دائمًا في الجهاز السَّمعي»[١]. واستخدم الجهاز الإسرائيلي، المسمّى في شكلٍ مناسب «الصرخة»، ضد المحتجين على بناء الجدار الفاصل في الضفّة الغربيّة[٢]. الوسيلة الأميركيّة الموازية، الجهاز الصوتي البعيد المدى، نُشرت في شكلٍ واسعٍ في العراق، كما في كاليفورنيا وما بعد إعصار كاترينا في نيو أورلينز. ومع تزايدِ الاستياء محليًّا كيف تُستخدم هذه الأسلحة عبر الطيف الكامل لـ«العمليّات الحضريّة» في الداخل والخارج، نُقل في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٨ أن الشرطة البريطانيّة استخدمت جهازًا مماثلًا في قرية كورنيش في بولزيث لمنع مجموعات من المراهقين من التجمّع في أثناء العطلة المدرسيّة. ويستخدم هذا النظام، «البعوضة»، عمدًا، ذبذبةً لا يسمعها إلّا الشّباب[٣].

حروب الجرّافات

ذهبت القوّات الأميركيّة أبعد في محاكاة العقيدة الإسرائيليّة، فأعادت تشكيل قوّاتها بحيث أصبح القتال الحضري ضدّ المتمرّدين، النموذج الفعليّ للعمليّة. وكما رأينا في الفصل السّادس، تتعاون القوّات الإسرائيليّة والأميركيّة في برامج تدريب مشتركة كثيرة على الحرب الحضريّة. وبلغت هذه ذروتها مع بناء مهندسي الجيش

(١) Neil Davison and Nick Lewer, Bradford Non-Lethal Weapons Research Project (BNLWRP), research report no. 8, Center for Conflict Resolution. Department of Studies, 2006, 33.

(٢) Xeni Jardin, Focused Sound «Laser» for Crowd Control. Day to Day. National Public Radio, 21 September 2005, موجود على www.npr.org.

(٣) Steven Morris, Police Clamp Down on Beach «Snob Yobs». Guardian, 26 June 2008.

الأميركيّ مدينة فلسطينيّة وهميّة كاملة، بالاديا، في النقب، يستطيع الجيشان فيها صقل مهاراتهما.

إضافة إلى ذلك، ترِد على قائمة مشتريات الجيش الأميركي وغيره من الجيوش الغربيّة، مجموعة من المعدّات الإسرائيليّة الآخذة في الاتساع، في استمرار، وهي مصمّمة لدعم نهج الغارات الإسرائيليّة في عمق المدن الفلسطينيّة، بالترافق مع هيمنة جويّة عبر الطيّارات من دون طيّار وأنظمة المراقبة. ونقلت باربرا أوبال ـ روم، مراسلة «ديفِنس نيوز» من مؤتمر في تل أبيب في آذار/مارس عام ٢٠٠٤، أن مثل هذه المشتريات، الّتي تتم عادةً تحت ستارٍ من السريّة، كانت واسعةً وشاملة. «من أجهزة الاستشعار البالغة في حجمها حجم طابة كرة المضرب، التي يمكن رميها أو إطلاقها من بنادق القناصة على مخابئ الإرهابيين، إلى أجهزة خرق الجدران للقتال الحضري، تنتشر معدات مبتكرة لحروب إسرائيل المضادة للإرهاب في غزّة والضفّة الغربيّة في صفوف القوّات المقاتلة الأميركيّة»[١]. وفي المؤتمر، قال الرائد أي. بي. غرايفز ـ باغينغهام، من شعبة مختبر التكنولوجيا لمشاة البحرية القتاليّة الأميركيّة في كوانتيكو، إن «الإسرائيليّين متقدّمون على غيرهم في بعض الحقول المتخصّصة، المهمّة جدًّا»[٢]. وتقود هذه المشتريات أيضًا إلى البحث والتطوير المشترك لشركات أميركيّة وإسرائيليّة. تتشارك شركتا رافاييل وجنرال داينميكس مثلًا في تطوير مجموعة من الصواريخ المحمولة باليد، والمصمّمة لتدمير الأبنية الحضريّة، وأنظمة حماية للمركبات المقاتلة في المدن[٣].

وكانت عمليّة الشراء الأكثر دراماتيكيّة والمُلاحظة على نطاق واسع من معدات

---

(١) Barbara Opall-Rome, Israeli arms, gear aid US Troops, Defense News.com, 29 March 2004.

(٢) تضمنت المشتريات الأميركيّة قنابل «سايمون» لخرق الأبواب، ومروحيات قاذفات للصواريخ، ونظامًا أوتوماتيكيًّا لتحديد القنّاصة في المدن واستهدافهم، وطائرات من دون طيّار للمراقبة الآلية «هانتر» و«بايونير»، وأجهزة راديو جديدة مصمّمة للتغلب على التشويش في المناطق الحضريّة، وطاقم «أدوات» مصمّمًا لحماية المركبات المدرّعة في أثناء الخدمة في البيئات الحضريّة. انظر Opall - Rome, Israeli arms, gear aid US Troops.

(٣) Defense Update.com, Trophy Active Protection System, Undated.

الحرب الحضريّة، جرافات كاتربيلر دي ٩ الإثنتي عشرة الّتي سبّبت الدمار في قلب جنين وغيرها من المدن الفلسطينيّة منذ أواسط التسعينات (وهي الّتي اشتهرت بقتل المتظاهرة المسالمة رايتشِل كوري في غزّة عام ٢٠٠٣). وأتى قرار شراء الجرّافات



الرسم ٧/٣ جرّافة دي ٩ معدّلة إسرائيليًا في أثناء العمل لفيلق المهندسين المقاتل الخامس في بغداد.

من إسرائيل ـ ولعل الأصح القول إعادة شرائها لأنّ الآلات أساسًا تصنّعها شركة كاتربيلر الأميركيّة ـ بعد سلسلة من تمارين تدريب للقوّات الأميركيّة في قاعدة أدم لجيش الدفاع الإسرائيليّة، قرب موديعين[1].

وتجنبت القوّات الأميركيّة إلى ذلك الحين عمليّات الهدم في العراق بواسطة الجرّافات على غرار جنين، إدراكاً منها لوقع «التمثيل النسبي» الممكن من التشابه

(١) Margot Dudkevitch, IDF Teaches US Soldiers Guerrilla Response, Jerusalem Post, 18 August 2004.

غير المريح مع الممارسات الإسرائيليّة. عوضًا عن ذلك، وكما جرى في الفلّوجة عام ٢٠٠٤، طوّقت أساسًا المركز الرمزي للمقاومة، ودكّت المدينة بأكملها بالقصف المدفعي والجوي. ولكن أسف بعض المعلّقين العسكريين الأميركيّين لعدم استغلال قوّة الجرّافات في أثناء المعارك الحضريّة الرئيسة. «حتّى لو عملت الجرّافات في شكلٍ جيدٍ في القتال الحضريّ عن قرب»، على ما علّق توماس هنريكسين، الّذي كتب لنشرة تصدر عن «العمليّات الخاصة المشتركة الأميركية» عام ٢٠٠٧، «لم تلجأ القوّات الأميركيّة في العراق إلى استخدامها في الهجوم على الفلّوجة (تشرين الثاني/ نوفمبر العام ٢٠٠٤) أو في هجمات حضريّة أُخرى. وفي سياق الهجوم على الفلّوجة، اعتمدت القوّات الأميركيّة عوضًا عن ذلك على المدفعية والغارات الجويّة الثقيلة على مواقع المسلّحين، لتدكّ الحي بأكمله. سبّب هذا القصف استراتيجية «الصفحة البيضاء»، وأدّى لاحقًا إلى تبادل الاتهامات وإعادة التقويم»[١].

بدلًا من ذلك، استخدمت الجرّافات أساسًا لمسح «المناطق العازلة» الأمنيّة، وإزالة العقبات والعبوات الناسفة، وهي عمليّة ضرورية لتمكين الدوريات الأميركيّة من دخول ضواحٍ ضخمةٍ ومزدحمة من مثل مدينة الصدر في بغداد (الرسم ٣/٧). ولكن أحيانًا، بدت واضحة التكتيكات الّتي تذكّر بغزّة أو الضفّة الغربيّة[٢].

فضاء الطائرة من دون طيّار

> فاعليّة [السياسة الإسرائيليّة في عمليّات الاغتيال الجويّة] مذهلة. رفعت الدولة الإسرائيليّة الاغتيال الوقائي إلى مصاف الفنّ الصافي. عندما يرسم اليوم ولد فلسطيني السماء، لا يفعل ذلك من دون أن يرسم مروحيّة فيها[٣].

(١) Henriksen, The Israeli Approach t Irregular Warfare.

(٢) Ed Blanche, West Bank East: Americans in Iraq Make War the Israeli Way, Lebanon Wire.com, 6 December 2003.

(٣) Ari Dichter, Israel Security Agency. ذكر في Jon Elmer, Maple Flag, the Israeli Air Force, and «the new type of battle we are being asked to fight». Briarpatch Magazine, 3 December 2005.

أتى أيضًا تطوير الاستخبارات وقوّات العمليّات الخاصّة الأميركيّة لبرامج اغتيالٍ مستهدف، محاكاة مباشرة لسياسة «حق الشفعة» الإسرائيليّة في القتل من خارج سلطة قانون الدولة، عادةً بواسطة مروحيّات أو طائرات آلية من دون طيّار، وموجّهة عن بعد ومزودة صواريخ[1]. «في البيئة الأمنيّة لمرحلة ما بعد ٩/١١»، على ما كتب غراهام توربيفيل، «صار استهداف الجيش الأميركي ومصادر الاستخبارات للإرهابيّين وقادة المقاتلين والكوادر متقدمًا بطرائق كثيرةٍ ـ بعضه ورد في تقارير علنيّة وواضحة ـ رافقته نجاحات ملحوظة»[2]. وأشادت أوساط المنظرين في العمليّات الخاصّة الأميركية بالممارسة الإسرائيلية على أنها تستحق التقليد، خصوصًا أنّ غارات الاغتيال الأميركيّة تنتشر عبر أراضي من يفترض أنهم حلفاؤها من مثل باكستان، وكذلك الأراضي العدوة. «طبعًا يمثّل عمل [الاغتيال] الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيّ، وحزب الله وزعماء إرهابيين آخرين والبنيّة التحتيّة الداعمة منذ الاستقلال»، على ما كتب توربيفيل، «المعيار الذهبي للمنهجية الفكريّة والتنفيذية، كتقدير حازه من الحكومة الإسرائيليّة، والجيش والهيئات الأمنيّة»[3].

وفيما حظرت أوامر تنفيذية أميركيّة صراحة الاغتيالات منذ العام ١٩٧٧، بدأت الولايات المتّحدة باعتماد هذا التكتيك مجدّدًا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٢[4]. استُدعيت حجج على الطريقة الإسرائيليّة لتبرير عمليّة الاغتيال الأولى، الّتي استهدفت علي قائد سنان الحارثي في اليمن، حيث أغارت طائرة بريديتور من دون طيّار، وقُتل في الهجوم خمسة آخرون. وعلى الرغم من أن الهجوم وقع في

(١) لمطالعة تحليلٍ بارعٍ عن التحوّل الإسرائيلي نحو عمليّات الاغتيال الجويّة، انظر Weizman's Hollow Land, 237-58.

(٢) Graham Turbiville, Hunting Leadership Targets in Counterinsurgency and Counterterrorist Operations, Selected Perspectives, Joint Special Operations University Report 07-6, Hurlburt Field, FL: The Joint Special Operations University Press, 2007، موجود على jsoupublic.socom.mil, 8.

(٣) المصدر نفسه، ١١.

(٤) Hajjar, International Humanitarian Law and Wars On Terror.

بلدٍ ليس في حال حربٍ مع الولايات المتّحدة (اليمن)، جادل المسؤولون أن عمليّة الاغتيال الخارجة على سلطة القانون كانت قانونيّة، لأن الحارثي كان، على ما زُعم، عضوًا في تنظيم القاعدة، وكان مستحيلًا القبض عليه[1].

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، رافقت عمليّات الاغتيال بواسطة طائرةٍ من دون طيّار إجراءات عدوانيّة لقوّات العمليّات الخاصّة داخل سوريا، حيث تمّت محاولات لقتل جهاديين متوجهين على ما يبدو إلى القتال في بغداد. وقد شارك اختصاصيون في حرب المدن من جيش الدفاع الإسرائيليّ في تدريب القوّات المذكورة أعلاه في فورت براغ في كارولينا[2] الشماليّة. وإضافةً إلى الردود القاسية من المناهضين للحرب والاختصاصيين في القانون الإنساني، استنكر بعض مسؤولي الاستخبارات الأميركيّة هذه السياسة والمحاكاة المباشرة للممارسة الإسرائيليّة. «يُعدُّ هذا جوهريًّا برنامج اغتيال»، على ما قال مسؤول كبير سابق في الاستخبارات الأميركيّة لجوليان بورغر من لـ«غارديان». «هذا ما يتمّ تصوره هنا. هذا جنون لا يعقل. هذه حالنا ـ سبق أن شبهنا العالم العربي بشارون [أصبح لاحقًا رئيس الحكومة]، وقد أكدنا ذلك باستقدام الإسرائيليّين وبإنشاء فرق للاغتيال»[3]. وعلى الرغم من ذلك، بحلول العام ٢٠٠٨، كانت القوّات الأميركيّة تشن غارات اغتيال مماثلة على الأراضي الباكستانيّة والسّوريّة.

مرةً جديدة، كانت الممارسة الإسرائيليّة في غزّة مثالًا يُحتذى. فبعد الانسحاب الإسرائيليّ من غزّة عام ٢٠٠٥، صار الاغتيال المرتكز على الطائرات من دون طيّار الآليّة الأساسيّة للنموذج الجديد في «السيطرة الخارجيّة» من دون احتلالٍ دائمٍ للجيوش، وهو نموذج أثّر في شكلٍ ملحوظ في السّياسة الأميركيّة. و«تماشت» هذه التكتيكات «مع العزل الإقليمي وسياسة التمييز»[4].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) Julian Borger, Israel Trains US Assassination Squads in Iraq, Guardian, 9 December 2003.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Li. The Gaza Strip as Laboratory, 34.

وكانت عمليّات الاغتيال الجوي في الواقع، عنصرًا واحدًا من استراتيجيّة واسعة النطاق لما سمّاه المخطّطون الإسرائيليّون «السيطرة الجوية الحضرية»، وهي عقيدة أخرى ذات نفوذ[1]. في الواقع، وإن لم يُعلن الأمر إلّا نادرًا، تتكامل اليوم، في شكل وثيق، الجهود الأميركيّة والإسرائيليّة لتحسين الطائرات الآليّة من دون طيّار المزودة السلاح. وتُصنّع اليوم شركة «صناعات الطائرات الإسرائيليّة» مثلًا، طائرات «بايونير» من دون طيّار للجيش والبحريّة الأميركيّة، بمساعدة شركات أميركيّة من مثل «تي أر دبليو أفيونيكس» و«سورفييانس غروب» لتصنيع طائرات من دون طيّار للجيش الأميركي[2].

وفي العام ٢٠٠٧، باعت إسرائيل صواريخ جديدة صممتها خصوصًا لغارات الطائرات من دون طيّار، لتدعم بها فرنسا عبرها جيلها الجديد من الطائرات من دون طيّار المزودة السلاح[3]. وطلبت الجيوش الأميركيّة والبريطانية والسنغافوريّة طائرات «هِرمِس» من دون طيّار المزودة السلاح، والّتي تصنعها شركة السلاح الإسرائيليّة «إلبيت». ومن المثير للجدل منحُ وزارة الأمن الداخلي شركة «إِلبيت» عقدًا رئيسًا لتقوم بدوريات على الحدود الأميركية المكسيكية، ولتستهدف المهاجرين المارّين عبر هذه المنطقة المعسكرة في شكل متزايد[4]. وفي ٢٠ تموز/يونيو ٢٠٠٤، ادّعت دوريات الحدود الأميركيّة «القبض على ٤٢ [مهاجرًا] يعود الفضل فيه مباشرةً إلى رقابة المركبات الجويّة الآليّة»[5]. وكان من المتوخى العام ٢٠٠٤ نشر دوريّات كهذه على الحدود الكنديّة الأميركيّة.

---

(١) Ralph Sanders, Israel Practice New Concepts for Airborne, Urban Area Domination; an Israeli Military Innovation, Defence Update.com, undated.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Pierre tran and Barbara Opall-Rome, French UAV to Carry Israeli Missiles, Rafael Corporation, undated, موجود على www.rafael.co.il.

(٤) Israeli Weapons.Com. Hermes 450 in US Service, 2004.

(٥) المصدر نفسه.

غاراتٌ عن بُعدٍ لحرب طويلة

وأدّى التحوّل من الاحتلال ـ نشاطٌ أفقي ـ إلى الرقابة العموديَة والاغتيالات في الممارسة الإسرائيلية والأميركيّة إلى هندسة جديدة في الاحتلال والآخرِيّة. و«انعطفت جغرافيا الاحتلال بمعدل ٩٠ درجة»، على ما كتب إيال وايزمان. «لم يعد «الشرق» الخيالي ـ الموضع الغريب للاستعمار ـ ما وراء الأفق، وإنمّا يخضع اليوم لطغيان الحضارة المحمولة جوًّا، الّتي تُدير عن بُعْدٍ منصاتها التكنولوجيّة الأكثر تطورًا وتقدمًا، وأجهزة الاستشعار والذخائر من فوق»[1].

ومع تأثرها بالممارسات الإسرائيلية، صارت الغارات العمودية وعمليات القوات الخاصة، عنصرًا ناشئًا مهمًّا للاستراتيجيّة الأميركيّة وتكتيكاتها على السواء. وبدت مثاليّة للجيش الأميركي الّذي يسعى إلى تطوير عقيدةٍ، لما سمّاه البنتاغون منذ العام ٢٠٠٥، «الحرب الطويلة» ـ الدائمة تقريبًا، مع استخدام عالمي للغارات الوقائية والطائرات من دون طيّار المسلّحة ضدّ الخصوم المزعومين، كتلك الّتي شُنّت على باكستان وسوريا أواخر العام ٢٠٠٨. وما عزّز في شكل كبير هذا التحول نحو «السيطرة عن بعد» عبر الغارات، والقتل المستهدف والمراقبة المستمرة بواسطة الطائرات الآلية من دون طيّار والأقمار الصناعيّة، هو الفشل الكارثي للغزو العسكري الكامل في العراق.

ووفق هنريكسين من مؤسسة هوفر، على ما كتب العام ٢٠٠٧، فـ«المناطق المنفيّة» و«المساحات غير القابلة للحكم» ـ حيث لا يمكن تطبيق «الاستراتيجيات الأميركيّة المكافِحة للتمرّد» ـ «تُعرّض نفسها» اليوم «للأسلوب الإسرائيلي في الحرب»[2]. وتوقعّ أن «تجد الولايات المتّحدة ربما وجوب شن غارات الكومندوس، والقبض على الإرهابيين لمصلحة الاستخبارات، واغتيال العقول المدبّرة الشيطانيّة،

(١) Eyal Weizman, Thanotactics, in Michael Sorkin, ed., Indefensible Space: The Architecture of the National Security State, New York: Routledge, 2007, 325.

(٢) Thomas Henriksen, Security Lessons from the Israeli Trenches, Policy Review 141, 2007.

واستهداف معاقل المتمردين بواسطة القوّة الجويّة والصواريخ، أو عمليات القوّات الخاصة انطلاقًا من قواعد حول العالم، بدلًا من تنفيذ برامج تهدئة هائلة والسعي إلى بناء الأمم في أراضٍ غير مضيافة»[1].

واقترح هنريكسين أن من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة التحوّل نحو حربٍ دائمة من خلال الغارات الجويّة «الوقائية» عن بعد وبرامج الاغتيال، عوضًا عن الغزوات الواسعة النطاق. وعليه، ينبغي للولايات المتّحدة، على ما ناقش، أن تسعى إلى قولبة استراتيجيتها وفق النموذج الإسرائيلي. «من الأفضل للمجتمعين الإسرائيلي والأميركي، اعتماد هجمات مضادة ذات مسلكٍ متزايلٍ لا يلفت الأنظار، تشن باسم الوقاية والردع والعقاب»، على ما كتب، «بدلًا من حروبٍ هجوميّة كاملة من مثل الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام ١٩٨٢ أو الاجتياح الأميركيّ للعراق وأفغانستان»[2].

بيع أمن الدّولة

ليس غريبًا أن يرافق بروز إسرائيل كمختبر عالمي للسيطرة العسكريّة والأمنيّة الحضريّة، انتعاش كبير في اقتصادها الوطني. بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، عانى الاقتصاد الإسرائيلي ركودًا مهمًا. ويعزى ذلك إلى الآثار الناجمة عن انهيار أسهم شركات الإنترنت العالمية وإلى «الأقصى»، أو الانتفاضة الثانيّة، الّتي بدأت في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، وانطبعت بهجمات انتحاريّة مدمرّة على المدن الإسرائيليّة وغيرها من المساحات المَدَنيّة. وكتب إيمري توف عام ٢٠٠٣، في «سْتراتيجيك أسيسمنت»، الصحيفة الموالية لمركز يافا للدراسات الاستراتيجية، ليصف بدايات الألفية الثانيّة بأنها «من أسوأ المراحل الاقتصادية في تاريخ البلد»، مؤكدًا أن «الصراع بلغ ذروته» عام ٢٠٠٣ «حين حاول كِلا الفريقين إنهاك الآخر». وعبّر توف عن اعتقاده أنّ الانتفاضة تؤدي دورًا رئيسًا في الركود الجاري العام ٢٠٠٣،

(١) المصدر نفسه.

(٢) Thomas H. Henriksen. The Israeli Approach to Irregular Warfare, 40.

لأسباب ليس أقلها أنها سببت خسائر ماديّة مباشرة قيمتها ما بين خمسين مليار شاقل وستين مليارًا حتّى ذلك التاريخ» (بين ١٠ مليارات دولار و١٣ مليارًا)[١].

على الرغم من ذلك، ومنذ الركود، تمّ حشد اقتصاد التكنولوجيا العالمية في شكلٍ متزايدٍ في اتجاه تحديّات بيع أحدث الأنظمة الأمنيّة وآليّات الحرب الحضريّة لسوقٍ عالمية سريعة النمو، باستخدام التجربة «المحقَّقة في القتال» لتجيير الوضع لمصلحتها. وأثمر هذا النهج نجاحًا إذ، بحسب «جاينز ديفَنس ويكلي»، باعت إسرائيل أسلحةً بقيمة ٣,٥ مليارات دولار العام ٢٠٠٣ وحده، وكانت تصدّر أسلحةً ومعداتٍ أمنيّة على قدم المساواة مع روسيا[٢]. وفي العام ٢٠٠٤، صنّفت مجلة «بيزنيس ويك» إسرائيل كإحدى «أبرز النقاط الساخنة ابتكارًا» في العالم، بسبب مهارتها التكنولوجيّة العاليّة في الاتصالات والرقائق والبرمجيات وأجهزة الاستشعار، وكلّها مستمدة في شكل كبير من الأبحاث والتطور العسكريّ. وعلى الرغم من الركود بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، ارتفعت الاستثمارات الصناعيّة الأجنبيّة في إسرائيل من ١,٨ مليار دولار إلى ٦,١ مليارات[٣].

وإذا أُدرجت خدمات ما بعد البيع، تعدُّ إسرائيل اليوم رابع أكبر مُصَدِّري العالم للأسلحة والمعدّات الأمنية (وإلّا، تأتي في المرتبة الخامسة). وتبيع إسرائيل اليوم ما قيمته ١/٢ مليار دولار من منتوجات الدفاع والأمن للولايات المتّحدة كلّ عام[٤]. ودعم الاندماج السريع لقطاعي التكنولوجيا والأمن الأميركي والإسرائيلي، استثمارًا وملكية متبادلَيْن بين صناعات التكنولوجيا العالية في البلدين. ويفوق عدد الشركات

---

(١) Imri Tov, Economy in a Prolonged Conflict: Israel 2000-2003, Strategic Assesment 6: 1, 2003, موجود على www.tau.ac.il.

(٢) USA Today, US Military Employs Israeli Technology in Iraq War, 24 March 2003.

(٣) Bernel Goldberg, Introduction to WTCTA Breakfast Series: Israeli Investment and Trade Opportunities with the Pacific Northwest, 4 May 2007, Tacoma, WA.

(٤) Naomi Klein, Laboratory for a Fortressed World, The Nation, 14 June 2007.

الإسرائيلية اليوم على لوائح سوق أسهم ناسداك ما تملكه أكثر الدول المتقدّمة في أوروبا. وفي كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٨، بلغ عدد الشركات الإسرائيليّة المسجّلة في اللوائح أكثر من خمس وسبعين، تعادل قيمتها ما مجموعه ٦٠ مليار دولار[١].

منذ هجمات ٩/١١، وما صاحب ذلك من تعميق في إدماج الاستراتيجية الإسرائيلية مع أوجه الحرب الحضرية في الحرب على الإرهاب، وَظَف رأس المال الإسرائيلي، بدعمٍ كبيرٍ من الحكومتين الأميركيّة والإسرائيلية، مهاراته وخبراته ومنتوجاته إلى ما هو أبعد من الأسواق البديهيّة المحيطة بالحرب الحضريّة، ووجهها باحترافٍ نحو ميدانٍ واسعٍ، قابلٍ للتمدّد أكثر من أي وقت مضى، في سياسة الأمن العالمية، وحرب إنفاذ الأمن، و«الأمن الوطني»، ومكافحة التمرّد. وكانت استراتيجيّة ذات مصلحة واضحة. هذه هي التشكيلة التي لا حصر لها من الطرائق الّتي تعدُّ المساحات اليوميّة وبنى المدن التحتية غير آمنة في العالم المعاصر، حيث يُمكن أيّ شركة في التكنولوجيا العالية ـ التكنولوجيا الحيوية، الحوسبة، الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة، الإلكترونيّات، الأدوات الجديدة ـ أن تطرح نفسها كشركةٍ «أمنيّة».

وفي أيار/مايو من العام ٢٠٠٧، وفي خلال إفطار عمل في تاكوما، في واشنطن، أُعِدّ لتوثيق روابط صناعات الأمن العالية التكنولوجيا الأميركية الإسرائيلية، تحدّث بيرنيل غولدبيرغ، المدير التنفيذي لـ «مجلس أعمال واشنطن ـ إسرائيل»، عن هذا الموضوع في شكلٍ صريح. «كأولوية وطنيّة عليا، يعدّ «الأمن الوطني» في إسرائيل أكثر من مجرّد سلعة للتصدير»، على ما قال. «خلق الاعتماد الإسرائيلي على الذّات صناعةً أمنيةً منوّعة وقاطعة الحدّ، أضافت جديدًا إلى التكنولوجيّات الموجودة، كما طوّرت أُخرى جديدة». وادّعى أن «إسرائيل اكتسبت اليوم سمعتها في كلِّ أنحاء العالم لتوفير الحلول الأمنيّة الرائدة، وتواصل، في نجاح، شراكتها الناجحة

(١) Donald Snyder, Israel's Technology Creates an Investment Goliath. Fox Business.com, 16 January 2008.

مع اللاعبين العالميّين الأساسيّين لحماية المطارات والموانئ البحريّة والمكاتب الحكوميّة، والمؤسّسات الماليّة والمراكز الترفيهيّة والأحداث الدَوليّة وأكثر»(١).

واستخدمت الشركات الإسرائيليّة هذا الإطار والشهرة لإعادة تصنيف نفسها أفضل وأسرع من شركات الدول الأخرى في سياق ما بعد ٩/١١. وبرزت أنظمتها ومعاييرها وخبراتها سريعًا كنماذج عالميّة، لتُحتذى، وتُقلّد أو تُشرى دفعةً واحدة. وكانت النتيجة أن «تاريخ إسرائيل الطويل في الحكم الّذي صرفته في الحرب على الإرهاب، أنتج معايير ومنهجيات ومفاهيم تظهر فقط اليوم في العالم»(٢).

وقد انعكست هذه الاتجاهات في شكلٍ كبير على ربحيّة التكنولوجيا الإسرائيلية والصناعات الدفاعيّة(٣). ففي شباط/فبراير العام ٢٠٠٨، أفاد «تقرير الاستثمار للتكنولوجيا العالية الإسرائيليّة» أنّ «إسرائيل عرفت، عقب الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، إحدى أفضل سنواتها الاقتصادية. فتدفقت استثمارات رأس المال المضارب حتّى بلغت ١/٧ ملياراً. وكانت الاستثمارات الأجنبيّة شديدة. وربحت سوق الأسهم في تل أبيب نحو ٣٠ في المئة. وتميّز العام ٢٠٠٧ بأن أصبحت إسرائيل رابع أكبر مورد دفاع في العالم»(٤).

مثالٌ عالميّ

في الواقع، صارت الهويّة والعلامة التجاريّة لتقنيات السيطرة العسكريّة الحضريّة وتكنولوجيّاتها موضع بيع رئيس. «معظم رجال أعمال الدّولة الناجحين»، على ما أشارت ناومي كلاين، «يستخدمون [اليوم] وضع إسرائيل كدولة محصّنة، محوطة

(١) Goldberg, Israeli Investment and Trade Opportunities with the Pacific Northwest.

(٢) Fairfax County Ecibiomic Development Authority, Special Event: United States-Israel HLS Technologies Conference and B2B (Business to Business) Meetings between Israel and US Companies, 16-18 January 2007، موجود على www.fairfaxcountyeda.org.

(٣) Naomi Klein, Laboratory for a Fortressed World.

(٤) Israel High-Tech Investment Report, February 2008، موجود على www.ishitec.co.il.

بأعداءٍ أقوياء، نوعًا من صالة عرضٍ مستمر طوال أربعٍ وعشرين ساعة في اليوم، كمثال حيّ للتمتع بأمانٍ نسبي وسط حربٍ مستمرة»[1].

بالنسبة إلى الزائرين، تُعدُّ «صالة العرض» هذه خلاصة التنظيم المدني الفائق السيطرة العسكريّة، ورؤية عن حياةٍ حضريّة حيث تستلزم كلّ حركةٍ وكلّ نشاط تدقيقًا ومفاوضةً عند نقطة العبور المعماريّة أو الإلكترونيّة لإثبات أحقيّة الفرد في المرور. في الواقع، أخذ المجتمع الإسرائيلي بأسره، أنواع البنى الأمنيّة وإجراءات التنميط المشددة، المعتمدة عادةً في المطارات، وعمّمها على نظام المدن العام والبُنى التحتيّة اليوميّة. وأشار تقرير أميركي أعدّته «سلسلة الحروب المستقبليّة في القوّات الجويّة الأميركيّة»، لتقويم الدّروس التي ينبغي أن تتعلّمها الولايات المتّحدة من إسرائيل، أنّ «كلّ مطعم راق» في إسرائيل «يوظّف أمنًا خاصًا، بما في ذلك أجهزة الكشف عن المعادن وأجهزة استشعار لشمّ القنابل. ويوجد في كلّ المباني العامّة، بما فيها مراكز التسوّق ومحطّات الباصات والقطارات، حراسٌ مسلّحون وأجهزةُ كشفٍ عن المعادن خارج بواباتها»[2].

وزعمت كراسةٌ ترويجيّة للحكومة الإسرائيليّة عن صناعة الأمن الوطني، أن هذه التجربة تضع إسرائيل «في صدارة الأمن العالمي وصناعات الأمن الوطني». وادّعت أن هذه الصناعات «طوّرت لتخدم دولةً أُجبِرت على النضال من أجل وجودها والبقاء يقظةً ضدّ التهديدات المستمرة»، لذا «فالأنظمة والحلول الأمنيّة المُصنعة في إسرائيل اختُبِرَت مرّاتٍ ومرّات». وكانت النتيجة، على ما يُتابع سَيْل الكلام، أن «مصنّعي الأمن ودولة الأمن الوطني حقّقوا، من منظوريتهم الفريدة، مهارةً لا نظير لها وشهرةً عالميّة في تطوير الحلول الأمنيّة القاطعة الحدّ»[3].

(١) Klein, Laboratory for a Fortressed World.

(٢) Jeffrey Larsen and Tasha Pravecek, Comparative US-Israeli Homeland Security, The Counterproliferation Papers, Future Warfare Series no. 34, Air University, Maxwell Air Force Base, AL: United States Air Force Counterproliferation Center.

(٣) انظر Israeli Export and Economic Cooperation Institue, undated, undated, at www.export.gov.il.

وعليه، تمكّنت إسرائيل من تنظيم تقنياتها في السيطرة العسكريَة الفائقة لتطابقها وتستغلها في الاتجاهات العالمية نحو السيطرة العسكرية على المساحات اليوميّة والبنى التحتيّة والمواقع. و«المواسم» الرئيسة هنا ليست مجرّد تكنولوجيّات نظاميّة في السيطرة والقتل: حدودٌ معدّة لأغراضٍ حربيّة، وطائرات من دون طيّار، وصواريخ للاغتيال الوقائي. وإنّما تشمل السلسلة الكاملة للمراقبة الحضريَة وحرب إنفاذ الأمن ـ برمجيّات لتنميط المسافرين، بيومتريات، كاميرات «ذكيّة» للشوارع، أنظمة نقاط عبور ـ «تحديدًا المعدّات والتكنولوجيّات الّتي استخدمتها إسرائيل لأسر الأراضي المُحتلّة»[١].

وتشدّد الشركات الإسرائيليّة، من مِثلِ رافاييل، على أن المنظومات الحضريّة اليوميّة هي الآن مواقع لـ«صراعٍ خفيف الحدّة»، يتطلّب سيطرةً أمنيّةً جذريّة (باستخدام خبرتها وتكنولوجيتها، طبعًا). «في زمن الحرب»، على ما يتابع الكلام المعسول عن «حلول الأمن الوطني المضادّة للإرهاب» في كتيبهم الترويجي، «توفّر أنظمة رافاييل الدّفاع ضدّ القوّات العسكريّة المعتدية والاستخبارات والمجموعات الإرهابيّة. في أوقات السلم، تحول هذه الأنظمة دون عبور المهاجرين غير الشرعيّين والمهرّبين وتجّار المخدرات والإرهابيّين الحدود». وفي أثناء «الصراع الخفيف الحدّة»، على ما تزعم رافاييل، «تستخدم التكنولوجيات دروعًا ضدّ الاستخبارات المتطفلة أو الوحدات الإرهابيّة. وتوفّر تنقُّلاً ذكيًّا للمشاة والمركبات والحمولات عند نقاط العبور على الحدود»[٢].

في العام ٢٠٠٦، صدّرت الشركات الإسرائيليّة، للمرّة الأولى، ما تفوق قيمته المليار دولار من المعدّات والخدمات المصمّمة خصّوصًا لأغراض الأمن الوطني،

(١) Klein, Laboratory for a Fortressed World.

(٢) Rafael Corporation, Anti-Terror Homeland Security Solutions, brochure, undated، موجود على www.rafael.co.il.

بزيادةٍ نسبتها ٢٠ في المئة عن العام ٢٠٠٥. وتوقع دايفيد أرزييوف، مدير معهد الصادرات الإسرائيلية، وهي هيئة تابعة للحكومة الإسرائيليّة، أن تزيد الصادرات بنسبة ١٥ في المئة العام ٢٠٠٧[١]. وتؤدي سوق الأمن القومية الأميركية، مع ٣٩ مليار دولار، دورًا مهمًا في نمو هذه الصادرات، كما يفعل النمو العالمي المتوقع في أسواق الأمن الوطني من ٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٧٨ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٥ (وتمثّل الولايات المتّحدة نصف السوق العالميّة)[٢].

مشاريع مشتركةٌ

تنشأ اليوم مشاريع مشتركة بين الشّركات الأميركيّة والإسرائيليّة والحكومات المركزيّة والمحليّة. وتهدف إلى تمتين التكامل بين الشّركات الأمنيّة الأميركيّة والإسرائيليّة، وتعميم التجربة الإسرائيليّة على نحوٍ مفيد. بدفعٍ من تصورها أن «الولايات المتّحدة، كما المجتمع الدولي بأسره، يمكنها اكتسابٌ الكثير من الجهود الإسرائيليّة في ميدان الأمن الوطني»[٣]، تمّ تشريع HR ٣٨٧١، قانون مؤسسة الأمن الوطني الأميركيّة الإسرائيليّة المشتركة، في آذار/مارس ٢٠٠٤ في مجلس النواب الأميركي. واقترح مشروع القانون هذا «تخصيص ٢٥ مليون دولار للبحث في تكنولوجيّات الأمن الوطني الجديدة الّتي تقوم بها الشّركات الأميركيّة والإسرائيليّة معًا، وتطويرها»[٤]. وكان أبرز أهداف هذا القانون تطوير منتوجات أمنيّة جديدة

(١) Ali Kravitz, US Homeland Security Market Beckons, Jerusalem Post, 18 January 2007.

(٢) James Carafano, Jonah Czerwinki and Richard Weitz. Homeland Security Technology, Global Partnerships, and Winning the Long War. The Heritage Foundation, 5 October 2006، موجود على www.heritage.org.

(٣) Consuella Pokett, The United States and Israeli Homeland Security: A Comparative Analysis of Emergency Preparedness Efforts, Counterproliferation Papers Future Warfare Series no. 33, Air University, Maxwell Air Force Base, AL: United States Air Force Counterproliferation Center, 150.

(٤) المصدر نفسه، ١٤٧.

للأسواق الأميركيّة والإسرائيليّة، وإعانة إنعاش الشركات الأمنيَة الأميركيَة والإسرائيليّة لمساعدتها على مواجهة الأسواق العالميّة وتحقيق «نتائج اقتصاديَة إيجابيّة في الدولتين»[1].

وبرزت محاولةٌ أُخرى ذات صلة بالموضوع من «مؤسسة العلوم والتكنولوجيا الأميركيّة الإسرائيليّة»، وهي منظمة أميركيّة إسرائيليّة تأسست لتشجيع تطوير التكنولوجيا الفائقة. وفي العام ٢٠٠٤، أعدّت مبادرةً لتحفيز الشركات الأميركية والإسرائيليّة على تطوير أنظمة أمنيّة شاملة جديدة لحماية الأبنيّة والبُنى التحتيّة الرئيسة[2].

ووجدت الحكومات المحليّة الأميركيّة أيضًا في إدراج الشركات الأمنيّة الإسرائيليَة في جداولها، وسيلةً لدفع نموها الاقتصادي كـ«بؤرٍ» للبحث في الصناعات الأمنيَة المزدهرة والرابحة وتطويرها. ففي كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، استضافت السلطة المحليّة للتنمية الاقتصادية لـ«فيرفاكس كاونتيّ» في فيرجينيا ـ وهي منطقة يحتشد فيها في شكل هائل رأسمال التكنولوجيا العالية في الدفاع والأمن الأميركي حول واشنطن دي سي ـ وفدًا رفيعًا لممثلي الشركات الإسرائيليّة الرئيسة في الأمن والدّفاع. هذا الحدث «التوفيقي»، الممول جزئيًّا من مؤسّسة الصادرات الإسرائيليّة، كان «مؤتمرًا مخصّصًا لعرض التكنولوجيّات الإسرائيليّة والفرص المُتاحة للشّراكة مع الأنظمة الأميركيّة المتكاملة والمقاولين والمستثمرين وغيرهم من الشركاء المُحتملين»[3]. ونُظِّمت مؤتمرات مماثلة عام ٢٠٠٧ في جامعة كاليفورنيا الجنوبية في لوس أنجلس وفي ماريلاند.

وكان الهدف المُعلن من مؤتمر فيرفاكس إقناع الشركات الإسرائيليّة الكبيرة

---

(١) State of Israel Ministry of Public Servity, Israel-US Homeland Security Cooperation, undated, موجود على .www.mops.gov.il

(٢) Joe Charlaff, Joint Israeli-American Initiative to Streamline Homeland Security Management, Israel 21c, 28 November 2004, موجود على .www.usistf.org

(٣) Fairfax County Economic Development Authority conference.

بتأسيس مكاتب لها في المنطقة (إضافةً إلى الشركات الخمس والستين الّتي سبق أن أسّست مكاتب لها في واشنطن دي سي وحولها)، وتشجيعها على إقامةِ مشاريع مشتركةٍ مع الشركات الأميركيّة القائمة هناك. ووصف جيرالد غوردون، الرئيس والمدير التنفيذيّ لسلطة فيرفاكس المحليّة، التعليل المنطقي في وضوح: «يوفّر الأمن الوطني مجموعة واسعة من الخدمات نظرًا إلى حاجتنا إلى حماية حدودنا الجويّة والأرضيّة والمائيّة»، على ما شرح. «تجرُبتنا ناقصة لتغطية كل الحاجات [في الولايات المتّحدة]، وينبغي أن تكون إسرائيل المكان الأوّل لإيجادها. وبسبب التحالفات الوثيقة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، بحث المؤتمر، في مرحلة ثانية، في إمكان الاستفادة من عقودٍ حكوميّة»(١).

وشرحت الشركات الإسرائيليّة الحاضرة في مؤتمر فيرفاكس إلى أيّ حدّ دفعت التجربة المفصّلة للأمننة والقمع في الأراضي المحتلّة إسرائيل نحو العالميّة، لتصير مثالًا عالميًّا للتنظيم المدني العسكري. وتباهت شركة «ديفينسوفت بلانينغ سيستِمز» مثلًا بخبرتها الّتي لا مثيل لها في «التخطيط لحماية المنطقة العازلة». وشمل عقدٌ جديد وقّعته لتغطية «المطارات والمرافئ وحرم الجامعات الصناعيّة والمناطق الحضريّة وغيرها من مواقع البنية التحتيّة الاستراتيجية»، التخطيط لنشر أجهزة استشعارٍ جديدة حول قطاع غزّة(٢). وقدمت شركة «MATE-CCTV»، الّتي حصلت على منحةٍ من «مؤسّسة الأبحاث والتطوير الصناعي الثنائية القوميّة الإسرائيلية الأميركية» (BIRD)، «مراقبة فيديو ذكيّة»، بما في ذلك وظيفة «مراقبة السّلوك» آليًّا. وميزة «نظم كشف المشتبه فيه»، على ما يدّعي مصّنعوه، أنه نظام «يحدّد» تلقائيًّا «النيات الخبيثة عند نقاط المراقبة على الحدود وحواجز أُخرى»(٣).

وحصلت هذه المشاريع المشتركة على عقودٍ رئيسة في الولايات المتّحدة والأمننة

(١) Ali Kravitz. US Homeland Security Market Beckons.

(٢) Defensoft.com press release.

(٣) Fairfax County Economic Development Authority conference.

العالمية. وتعمل شركة «إلبيت» الإسرائيليّة و«بوينغ» مثلًا، بموجب عقدٍ مع وزارة الأمن الوطني، أثار جدلًا، على بناء نظام مراقبة عالي التكنولوجيا على طول الحدود الأميركيّة المكسيكيّة الّتي تتّم عسكرتها سريعًا، اعتمادًا على تخصّصها في «حماية الحدود الإسرائيليّة» كمسار لـ«الحفاظ على سلامة الأميركيّين»[1]. وأعلن رئيس «إلبيت» تيم تايلور، أن «نقاط القوّة الاستراتيجية والتكنولوجية الّتي وظفناها في المشروع ستعيد السلامة والأمن اللّذين عرفهما الأميركيون طويلًا. وكشف التهديدات على طول ٦٠٠٠ ميل من الحدود في الولايات المتّحدة ليس المجال المناسب للاختبار».

مبدأ «أطلِق لتَقتُل» يُصبح عالميًا

ترافقًا مع الانتشار العالمي للمعدّات الإسرائيليّة وخدماتها في فرض السيطرة الأمنيّة والعسكريّة في المناطق الحضريّة، بدأت محاكاة عقيدة إسرائيليّة جديدة لمكافحة الإرهاب تأخذ مجراها. ففي العام ٢٠٠٥، اتّضح أن شرطة الكابيتول الأميركيّة في واشنطن، أصبحت دائرة الشّرطة الأولى في البلاد الّتي تبنت سياسة «أَطْلِق لِتَقْتُل» للتعامل مع المفجّرين الانتحاريّين المشتبه فيهم. وترافقت هذه مع مبدأ «التعرّف إلى السّلوك النمطيّ»، المُعدّ كوسيلةٍ لـ«تحديد نمط السلوك الّذي قد يسبق الهجوم، وعزله»[2]. ولسياسة «أَطلق لتقتل»، كما تقنيّات التعرّف إلى السّلوك النمطي، تاريخ طويل في إسرائيل، ومنذ العام ٢٠٠١، درّب الخبراء الإسرائيليّون جُملةَ موظّفين في إنفاذ القانون والأمن من مختلف أنحاء العالم على تطبيقها.

«الاتحاد الدوليّ لقادة الشرطة»، وهو منظّمة عالميّة تدعم تدريب أسلاك الشّرطة

(١) Laura Goldman, Israeli Technology to Keep US Borders Safe, Israel21c.org, 15 Oct 2006.

(٢) Irreversible Consequences: Racial Profiling and Lethal Force in the 'War on Terror, briefing paper, New York University School of Law, Center for Human Rights and Global Justice, 2006, 5.

والتعاون في ما بينها، أدّى دورًا مهمًّا في الانتشار الدّولي السّريع للعقيدة الإسرائيليّة في ما يتعلّق بـ«أَطلِق لتقتُل» والتّعرف إلى السّلوك النمطيّ. ففي اليوم الّذي أعقب هجمات التفجيرات الانتحارية المدّمرة في قطارات أنفاق لندن وحافلاتها، أصدر الاتّحاد المذكور مبادئه التوجيهيّة للتعامل مع المفجّرين الانتحاريّين المحتملين، ووجّه تعليمات إلى «ضباط الشّرطة للبحث عن صفات سلوكيّة وجسديّة معيّنة، متجانسة مع تلك المحدّدة في المبادئ التوجيهيّة للتعرّف إلى السلوك النمطيّ». كذلك دعا «إلى استخدام القوّة القاتلة، مشجّعًا الضباط على استهداف رأس المشتبه فيه و«أَطلق لتقتُل»». وسبق أن نظّم الاتّحاد الدّولي لقادة الشرطة دوراتٍ تدريبيّة في إسرائيل لتمكين ضباط إنفاذ القانون الأميركيّين والبريطانيّين من تلقّف هذه السياسات[١].

وظهرت آثار هذه المحاكاة في أثناء التحقيقات الّتي تلت قتل الشرطة البريطانيّة المُكافِحة للإرهاب الشاب البرازيلي، جان شارل دو مينيزيس، في محطة أنفاق ستوكويل في لندن، في ٢٢ تمّوز/يوليو من العام ٢٠٠٥.

في الفضيحة التي تلت، بدا في شكلٍ صارخ المدى الذي بلغته سياسة إسرائيل المضادّة للإرهاب في «أَطلُق لتقتُل» التي نقلتها إلى دولٍ أخرى.

وبقصد التصدي لخطرٍ جديدٍ متمثلٍ بتفجير انتحاري بعد هجمات ٩/١١، أضافت سريعًا شرطة العاصمة لندن إلى الإجراءات المَدَنيّة في حفظ الأمن، مفهومًا عسكريًّا إلى حدٍّ كبير من القوّة القاتلة الوقائيّة. وكشفت باربرا وايلدينغ، رئيسة الفريق العامل على المفجّر الانتحاري في «ميت»، ومن ثمّ النائبة المساعدة للمفوض، أنّ «الفريق زار»، بعد ٩/١١ «توًّا إسرائيل وسري لانكا وروسيا» بحثًا عن سياسات لمحاكاتها. ثمّ طور فرع «ميت» لمكافحة الإرهاب سياسته الخاصّة المناسبة، التي «ترتكز في المقام الأول على تجارب الشرطة الإسرائيليّة الّتي تُطلق النار مباشرة على الرأس

(١) المصدر نفسه، ١٣.

في حال وجود خطر وشيك على الحياة». وسمّيت هذه السياسة كراتوس، وتعني «الصلابة» أو «القوّة»، تيمنًا بالبطل الأسطوري سبارتن. ومن دون مناقشة، وافق مجلس النّواب البريطاني على السياسة في ٢٢ كانون الثّاني/يناير من العام ٢٠٠٥[١].

اقتصادات الحرب الدّائمة

الواضح أن إسرائيل انتفى لديها أيّ سببٍ للخوف من الحرب[٢].

كما أثبث هذا الفصل، يتمّ التكامل بين المجمّعات الصناعيّة الأمنيّة والمجمّعات الصناعيّة العسكريّة لإسرائيل والولايات المتّحدة. وحتّى أكثر من ذلك، أصبحت المجمّعات الصناعيّة العسكريّة الأمنيّة في البلدين مترابطة كما «حبل السُّرَّة»، إلى حدِ أنّها قد يكون من المعقول عدُّها ككيانٍ واحدٍ ومتنوع وعابر للحدود الوطنية.

بدعم من إيديولوجيّات الدّولتين المتجانسة لحربٍ دائمة ـ ضمن مفاهيم حرب مكًافحة الإرهاب المرنة جدًّا والقابلة للمدّ ـ أدّت مسارات التماثل والاختبار والمحاكاة والتسويات، في المُقابل، إلى توطيد اقتصادات الحرب الدائمة في إسرائيل والولايات المتّحدة. وتركزّ المجمّعات العسكريّة – الصناعيّة ـ الأمنيّة في البلدين على توسيع نطاق الهيمنة الاقتصادية للشركات من خلال الاستهداف الدائم للمدنيّين وللمواقع الحضريّة اليوميّة والبنيوية التحتيّة. وفي الوقت نفسه، يقلّص جذريًّا توسّع الخصخصة والليبرالية الجديدة والتفتيت الاجتماعي المنافع الاجتماعيّة للمواطنين والجنود على السواء[٣].

ويستند الوهم الأمني الصناعي الأميركي الإسرائيلي ـ مجال نادر من النمو في ظل الركود الاقتصادي العالمي ـ إلى تعميم العقائد والتقنيّات التي زوّرها

(١) Nick Vawghan Williams, The Shooting of Jean Charles de Menezes: New Border Politics?, Alternatives 32, 2007, 185.

(٢) Klein Shock Doctrine, 440.

(٣) Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, Cheap Wars, www.tikkun.org.

الجيش الإسرائيلي والقوّات الأمنيّة في أثناء الحصار والقمع الطويلي العهد للمدن الفلسطينيّة. ويكمن الخطر إذا تمّ تطبيع السيطرة الفائقة العسكريّة الحضريّة الإسرائيليّة عبر مقاييس عابرة للحدود الوطنيّة، لتُنفّذ تماشيًا مع الحرب الأميركية على الإرهاب بما أنّها تستهدف المدن وحياة المدينة اليوميّة في الدّاخل والخارج. في النهاية، يفيد الاقتصاد الإسرائيلي في شكل هائل، بما أن إسرائيل اكتسبت موضعًا كمثالٍ لا مثيل له ضمن التوجّه العالمي نحو فرض السيطرة الأمنيّة والعسكريّة الحضريّة.

ينبغي التشديد على نقاطٍ ثلاث هنا. أولًا، تُظهِرُ النماذج الّتي صنعتها إسرائيل، وباعتها، وتمّ حشدها ـ ليس الماديّة منها فحسب وإنما أيضًا بُنى تكنولوجيا السيطرة: الوسائل الإلكترونيّة في الاستشعار والمراقبة والاستهداف وترسيم الحدود والسجن والقتل؛ فضلًا عن الأوضاع الناجِمة عن نشرها التي استشهدنا بها ـ ما الّذي يحدث عندما يكون أعداء الجيش المحدّدون وأهدافه سكّان المدن المدنيّين، وعندما يعبّئ نفسه في استمرار ضدّهم، تحفّزه إيديولوجيّات مغلّفة في مصطلحات من مثل الحرب «غير المتماثلة»، و«الخفيفة الحدّة»، أو حرب «الجيل الرّابع»، أو «العمليّات العسكريّة الأُخرى غير الحرب». حتمًا، ستكون النتيجة تصعيد السيطرة العسكريّة، والأهم، الإنكار المنهجي أو القضاء على الإمكانات والردود والسياسات الّتي لا تنطوي على تحرك القوّات الأمنيّة والعسكريّة، وسيطرتها وتوسعها.

ثانيًا، وتعارضًا مع الخطاب الإسرائيليّ والأميركيّ، لا تُعبّأ نماذج التخطيط المُدُني العسكري هذه لكسب الحرب. وإنّما، على ما ادّعت ناومي كلاين، يدعم تعميمها وتداولها أساسًا تركيبةً سياسية اقتصاديّة جديدة سمّتها «مجمّع الرأسماليّة الكارثي»[1]. وتنجح هذه الكوكبة في تحويل كلّ شيءٍ وأيّ فردٍ هدفًا، في استمرار. وهي تستفيد من الصفحة البيضاء الجغرافيّة النظيفة واللّوحات السياسية الاقتصادية الّتي تنتج من الاستعمار القاتل للحضريّة ومن الحرب. وتعزز الأرباح الباهظة واستغلال الموارد الهائل، تحت ستار الحروب والكوارث الاجتماعيّة.

(١) Klein. Shock Doctrine, 440-441.

«هذه الصيغة لحربٍ عالمية لا تنتهي هي نفسها الّتي قدَمتها إدارة بوش ورقة عمل للمجمّع الرأسمالي الكارثي الناشئ بعد ١١ أيلول/سبتمر»، على ما كتبت كلاين. لا يمكن أيّ دولة أن تربح الحرب، وليس الانتصار هو الهدف. الهدف هو توليد ««الأمن» داخل دولٍ محصّنة يعزّزها صراعٌ لا متناهٍ وخفيف الحدة يدور خارج جدرانه»[1].

ويأتي قلق كلاين من أن «بغداد ونيو أورلينز وساندي سبرينغز تقدّم لمحةً عن نوع المستقبل المحصّن الّذي يبنيه المجمّع الرأسمالي الكارثي، ويديره»، إذ قد يتمّ تعميم هذه المجمّعات الحضريّة المعسكرة أكثر. ولكن كما أظهر هذا الفصل، ويبدو أن كلاين توافق عليه، فإنّ إسرائيل ـ فلسطين هي الّتي تقدّم النماذج النهائيّة والتصاميم والأفكار الداعمة للتنظيم المُدُنيّ العسكريّ الجديد، لأنّ هناك تمّ «تحويل بلد بأكمله مجتمعًا مغلقًا ومحصَّنًا، تحوطه شعوبٌ مسجونةٌ، تعيش في مناطق حمر مستبعدة في استمرار... ويبني الأثرياء في جنوب إفريقيا وروسيا ونيو أورلينز جدرانًا حول أنفسهم. وقد سارت إسرائيل خطوة إلى الأمام في هذا السياق للتخلّص [من الفقير الحضري]: بنت جدرانًا حول الفقير الخَطِر»[2].

وبعد، يشير الترابط العميق والمتبادل بين المجمّع الرأسمالي الإسرائيلي الكارثي وذلك القائم في الولايات المتّحدة، أن إسرائيل، على الرغم من تطرّفها، لا تقف وحيدةً معزولة. عوضًا عن ذلك، وكما رأينا، تعني السلسلة المتكاملة من المشاريع المشتركة، والبعثات التجاريّة في الخارج، وتبادل التّدريب، والمناورات العسكريّة، والمحاكاة القانونيّة والسّياسيّة والعسكريّة، أنّ «الحال المتطرفة» من الانغلاق الوطني في إسرائيل ـ فلسطين صارت في طور التصدير ليتمّ تطبيعها. في الواقع، يكمن الخطر في فقدان المجمّع الأمنيّ والعسكريّ الإسرائيليّ تميّزه، إذ بدأ يغرق في دوائر الاستثمار والملكيّة والتمثيل والشراكة الاقتصادية العابرة للحدود الوطنيّة.

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه، ٤٤١-٢.

وتشمل النقطة الثالثة عواقب الدور المركزي الّذي يؤديه الجيش الإسرائيليّ، التجربة التكنولوجيّة والسياسيّة في التحوّل العالمي نحو التنظيم المُدُنيّ العسكريّ الجديد. وينبغي لنا التوقف طويلًا عند هذه النقطة بسبب القوّة الرئيسة التي تدعم استمرار الانتشار العالمي لنماذج التنظيم المُدُني العسكريّ الإسرائيليّ: قوّة اللّوبي الإسرائيليّ الراسخة الّتي لا تضاهى في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجيّة. ووفقًا لجون ميرشيمر من جامعة شيكاغو وزميله ستيفن والت من كلّيّة كنيدي للقانون في جامعة هارفرد، كان اللّوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة العامل الأساس لفشل سياسة إدارة بوش الخارجيّة. «التوجّه العام للسياسة الأميركيّة في المنطقة»، على ما كتبا العام ٢٠٠٦، «يرجع تقريبًا كليًّا إلى السياسات المحليّة الأميركيّة، وخصوصًا إلى نشاط «اللّوبي الإسرائيليّ»»[١]. وقد أنتجت «المحاولة لتحويل المنطقة مجتمعًا من الديمقراطيّات، خلق تمرد مرن في العراق، وارتفاعًا حادًّا في أسعار النفط العالميّة و[العام ٢٠٠٦] تفجيرات إرهابيّة في مدريد ولندن وعمّان»[٢].

وشدّد ميرشيمر ووالت على أن الولايات المتّحدة، بدلًا من مواجهتها مجموعة موحّدة من الأعداء «الأشرار»، تواجه راهنًا أنواعًا مختلفة جدًّا من التهديدات. «المنظمات الإرهابيّة الّتي تهدّد إسرائيل (من مثل حماس أو حزب الله) لا تهدّد الولايات المتّحدة، إلّا إذا تدخّلت ضدّها (كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢). وقبل كلّ شيء، على ما يؤكّدان، «لا يُعدُّ الإرهاب الفلسطينيّ عنفًا عشوائيًّا موجّهًا ضدّ إسرائيل أو «الغرب»؛ وإنّما هو في شكلٍ عام ردّ فعل على الحملة الإسرائيليّة الطويلة لاستعمار الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة»[٣].

وأخيرًا، ليس هناك شكّ في أنّ معاملة الولايات المتحدّة لإسرائيل حافز قوي، بل قُل أقوى الحوافز، لتجنيد الإسلاميّين. «يُسهّلُ الدّعم الأميركيّ المطلق لإسرائيل

(١) John Mearsheimer and Stephan Walt, The Israel Lobby and US Foreign Policy, working paper no. RWP06-011, Harvard University, John F. Kennedy School of Government, March 2006, 1.

(٢) المصدر نفسه، ٥.

(٣) المصدر نفسه.

عمل المتطرّفين من مثل بن لادن لحشد الدّعم الشعبي واجتذاب المجنّدين»، على ما زعم ميرشيمر ووالت[1]. وعبر جعل الولايات المتّحدة شريكًا لا بدّ منه في الجرائم المرتكبة ضدّ المدنيّين الفلسطينيّين من خلال الحصارات الاستعماريّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة وغزّة، تواجه الولايات المتّحدة أيضًا معركةً لا يمكنها الفوز بها ضد الرأي العام في العالم العربي.

(١) المصدر نفسه.

الفصل الثَّامن

تعتيمُ المدن

يكون سكّان المدن عرضة للخطر في شكل خاص عندما تُدمّر مجمّعاتهم وأنظمة بنيتهم التّحتيّة المتطورة وتصبح غير قابلة للتشغيل، أو عندما يصيرون معزولين عن الاتصالات الخارجيّة[1].

إذا شئت تدمير بلد ما في وقتنا الحاضر، استهدف بنيته التحتيّة. وينبغي ألّا تكون الدولة دولةً قوميّةً لتفعل ذلك، وإنّما إذا كان لذلك البلد أيّ قدرة على الانتقام، فمن الأفضل ربّما ألّا تفعل ذلك[2].

مواطن ضعف حضريّة

في كوكبنا المتحضّر سريعًا، تستمر الحياة اليومية للعالم المُتخم بالسكّان المتحضّرين، وفي شكل متزايد، بفضل منظومات واسعة ومعقدّة في شكل غير معروف من البُنى التّحتيّة والتكنولوجيا. وعلى الرغم من التسليم بصحّتها، أقلُّه حين تعمل،

(١) Sultan Barakat. City War Zones. The Urban Age, Spring 1998, 12.

(٢) Phil Agre, Imagining the Next War: Infrastructural Warfare and the Conditions of Democracy, Radical Urban Theory, 14 September 2001، موجود على www.rut.com.

تسمح هذه المنظومات للحياة الحضرية الحديثة بالاستمرار في الوجود. فتعزّز أنابيبها وقنواتها وملقماتها وأسلاكها وأنفاقها التدفّقات والصّلات والعمليّات العضويّة التي تُعدّ جوهريّة في المدن المعاصرة. وتساعد هذه المنظومات في استمرار، من خلال فعلها التكنولوجي اللامتناهي، من تحويل ما هو طبيعي، إلى ما هو ثقافيّ واجتماعيّ وحضريّ، ومن ثمّ تزويد الخلفيّة الخفيّة للحياة الحضريّة الحديثة اليوميّة. فهي تدعم في شكل أساس «عمليّات» الحياة في المدينة.

عن طريق حفاظها على تدفق المياه والنفايات والطاقة والمعلومات والسلع والناس والدلالات تُجسّد البُنى التّحتيّة المُعاصرة أحلام «عهد التنوُّر الفكري» للسّيطرة الاجتماعيّة على الطبيعة. فهي شرط أساس لأيّ مفهوم للحضارة الحديثة. وإنّما، وفي الوقت نفسه، يولّد اعتماد السكّان الحضريّين المُستمر على منظومات البنية التّحتيّة الضّخمة والمركّبة نقاط ضعف لا مفرّ منها. ومن المفارقات، يصبح اعتماد المدن على البنية التحتيّة أكثر وضوحًا لحظة يعم التعميم مثلًا، أو يتعطّل الملقّم، وعندما يُضرب عمّال مترو الأنفاق أو تتوقّف أنابيب الماء عن الضخ. «لغالبيتنا العُظمى»، على ما كتب بروس مو، «التصميم غير مرئي. إلى أن يفشل عن العمل»[1]. وينطبق هذا في شكل لافت على المدن الغنيّة المتقدّمة تكنولوجيًا. وفي ما يُسمّى العالم النامي، وعلى نقيض ذلك، يُعدّ تعطّل البنية التّحتيّة القاعدة، ولا يشكّل حدثًا استثنائيًا.

ويمضي قدمًا احتمال العنف الكارثي ضدّ المدن والحياة الحضرية بالترافق مع تحوّل الحياة الحضريّة نحو اعتماد أكبر على البُنى التّحتيّة الحضريّة، من مثل الطرق السّريعة وقطارات الأنفاق وشبكات الكمبيوتر وأنظمة المياه والصرف الصحيّ وشبكات الكهرباء والنقل الجوي. ويمكن الاعتداء، في سهولة، على هذه المنظومات وتحويلها في لحظة أدوات إرهاب، أو تعطيلًا موهنًا، أو حتّى نزع التحديث عنها تمامًا. ففي شكل زائد إذًا، وفي المجتمعات العالية التّكنولوجيا التي يهيمن عليها

(١) Bruce Mau. Massive Change, London: Phaidon 2003, 3.

اجتماعيًّا الترابط المجرّد والتّداولات، تستهدف الحرب العالية التقنية والإرهاب ما وصفه جون هينكسون بـ«وسائل الحياة، وليس المقاتلين»(١). وعلى ما قال جون روب «معظم الشّبكات التي نعتمد عليها في حياة المدينة ـ الاتصالات، الكهرباء، النقل، المياه ـ شديدة التعرُّض للاختلال المتعمّد. وفي الواقع، يعني هذا أن عددًا صغيرًا من الهجمات على المحاور الحسّاسة من شبكة [البنية التّحتيّة] يؤدي إلى انهيار الشبكة بكاملها»(٢).

ويتّجه تعطيل موضع واحد من شبكة المياه والنقل والاتصالات أو الطاقة، أو تدميره، إلى التمدّد سريعًا عبر النظام كلّه، ولأن هذه المنظومات تعمل معًا ـ يقول المهندسون إنها «مُقْرَنة في إحكام» ـ يميل الاختلال في إحداها إلى «تتالي سقوط» الأُخريات. إضافةً إلى ذلك، وبما أن «المنظومات الكبيرة» كلّها التي تقوم عليها المجتمعات الحضريّة الحديثة كهربائية أساسًا، يصبح سكّان المدن سريعًا «أسرى الطاقة الكهربائيّة»(٣). عند انقطاع التيّار الكهربائي، لا تتعطّل الإنارة فحسب. فالكهرباء تغذّي منظومات المياه والمجاري التي إذا ما توقفت عمومًا، يتوقف معها النقل العام غالبًا؛ ويتعطّل تجهيز الأغذية وتوزيعها؛ وتصبح الرعاية الصحيّة شبه مستحيلة؛ ويتوقف الإنترنت عن العمل؛ وتصير بعض المباني غير صالحة للسكن في شكل فاعل، لشدّة اعتمادها على الأدوات والوسائل الكهربائيّة.

ففي المجتمع الحضري الكثيف الشبكات التي تعمل دومًا طوال أربع وعشرين ساعة على مدى الأسبوع، يعتمد الحضريون، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في عالم صناعيّ متقدّم، على منظومات الشبكات البنيوية التحتيّة والمبرمجة معلوماتيًّا إلى حدّ أنّ التعطيل ليس مجرّد إزعاج لهم. بدلًا من ذلك، فهم يقربون إلى حدّ

(١) John Hinkson, After the London Bombings. Arena Journal 24, 2005, 145-6.

(٢) John Robb, The Coming Urban Terror. City Journal, Summer 2007.

(٣) John Leslie, Powerless. Wired 7: 4, 1999, 119-83.

حيث «يصير قطع المجرى انتحارًا»[1] وفقًا لمقولة بيل جوي الشهيرة. فعمليات العولمة الاقتصاديّة التي تربط بين سلسلة من مراكز الإنتاج والبحث وإدخال البيانات والاستهلاك وشحن البضائع وتزويد رأس المال والتخلّص من النفايات في كل أنحاء العالم، إنّما تشدّد أواصر ما هو مقرن في شدّة أصلًا. بسبب الاعتماد على تأليفات أكثر تعقيدًا في المنظومات اللوجستيّة والمعلوماتيّة والبنيويّة التّحتيّة، تعمل «في الوقت المحدَّد»، في تزامن وثيق، لتؤدّي وظيفتها، في بساطة.

وينبغي للمرء أن يتذكّر، مع ذلك، أن اعتماد الحياة البشريّة المطلق على البنى التحتيّة الشبكيّة موجود في المدن الحديثة في كلّ مكان من الأرض، وليس في المدن «العالية التكنولوجيا» وحدها. ويتجلّى هذا في تفصيل مروّع عندما تعمد الدول، للقيام بحملاتها «الجويّة»، إلى قطع الكهرباء عن مجتمعات حضريّة بأكملها على أنها وسيلة مفترضة لقهر الزعماء ولإجبار الشعوب على التخلّي فجأةً عن المقاومة. ونادرًا ما كان للقصف الاستراتيجي هذا التأثير. وكما سنرى، تأتي آثار تعطيل الكهرباء مروعة ومبتذلة في آن: وفاة جماعيّة للصغار والضعفاء والمرضى والمسنين، على فترات طويلة من الزمن وفي جغرافيّات واسعة، متى انهارت شبكات المياه والصرف الصحيّ وتفشّت الأمراض التي تنتقل بالمياه الآسنة. فلا عجب أن تسمّى هذه الاستراتيجيّة «الحرب على الصحة العامة»، واعتداء يبلغ مبلغ «أقصف الآن، يمُت لاحقًا».

ويتهدد الحياة الحضرية اليوميّة بالتالي خطر الانقطاع: التعتيم والانحباس في السّير وتوقّف الاتصالات والخلل الفني واستحالة التداول والإشعار بشبكات غير متوافرة. في ظروف كهذه، تعدّ طبيعيّة إلى حدّ ما في مدن الجنوب العالمي وإنّما غير مألوفة في مدن الشمال العالمي، حيث تغدو صروح البنية التّحتية الضّخمة أكثر من خردة عديمة الفائدة ـ أطلال موقتة (أو ربّما لا) لأحلام «عهد التنَوُّر الفكري» و«الحداثة». وتتحوّل الحياة اليوميّة في المدن صراعًا هائلًا ضدّ الظلام والبرد

(١) Bill Joy, Why the Future Doesn't Need Us, Wired 8: 4, 2000, 239.

وبطلان الحركة والجوع والعزلة والخوف من الجريمة والعنف، وإذا ما بدأ تهديد الأمراض المتناقلة بالماء تحدث انتكاسة كارثيّة وسريعة في مجال الصّحة العامّة. ويتعطّل التدفّق التقني الدّائم في المدن الحديثة. ويصير الارتجال والصيانة والبحث عن وسائل بديلة لتوفير الدفء والأمان، لشرب مياه نظيفة وللأكل وللتنقُّل وللتخلُّص من النفايات، هي المقتضيات المُطلقة. فجأةً، تطفو الخلفيّة المخفيّة العاديّة للحياة الحضرية اليوميّة إلى العلن ليتلمسها الجميع في وضوح.

والواضح «أن إنشاء قدرات هائلة قاتلة ممكن، في بساطة، عن طريق تعطيل عمل عدد من التطبيقات» اليومية العادية للبُنى التّحتيّة الحضريّة[1]. ففعل استخدام المنظومات والتكنولوجيّات عادة كأنها أمر مفروغ منه، وتجاهلها أو النظر إليها كمصنوعات بديهية من الحياة اليومية، يصبح بالتالي مشحونًا بالقلق والتخيّلات الجغرافيّة السياسيّة. وتَنْصَبُّ المخاطر المجهولة المرتبطة بالصراعات الجغرافيّة السياسيّة في التكنولوجيا اليوميّة. وقد حوّل الصراع «غير المتماثل» لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عناصر الثقافة الماديّة الحضريّة أسلحة محتملة قادرة على التسبب بالموت والدمار والاختلال أو الانهيار الاقتصاديّ.

ويعني تكثيف التواصل العالمي كذلك، أن الدّول تمارس أيضًا سلطةً هائلةً من خلال التهديد بتعطيل البنية التحتية، أو تنفيذه. ولا تعود مكانة روسيا كقوة استعادت عافيتها في عهد بوتين بسبب طموحاتها الإقليميّة أو العسكريّة، بمقدار ما ترجع إلى الطريقة التي تهدّد فيها في استمرار ـ وهو أمر نفذّته أحيانًا ـ بقطع إمدادات الطّاقة عن جنوب آسيا وأوروبا اللتين تعتمدان كثيرًا على احتياطيّها الضخم.

وليس جديدًا بالطبع هذا الشعور بالقلق الذي يحوط مخاطر تعطيل البنية التحتية، وتدميرها أو تحويلها عدّة قتال. فمذ نشأت الحياة الحضريّة، استهدفت الحرب والعنف السياسيّ منظومات الدعم التكنولوجي والبيئي للمدن. في الواقع،

(١) Timothy Luke, Everyday Technics as Extraordinary Threats: Urban Technostructures and Non-places in Terrorist Actions, in Graham. ed., Cities, War and Terrorism, 120-136.

كان هذا الاتجاه الرئيس لحرب الحصار في العصور الوسطى. وفي أثناء الحرب العالميّة الثّانية، سعى مخطّطو التفجير إلى تحقيق «استراتيجيّة شلل» عبر تدمير أنظمة النقل وبنى المياه التّحتيّة وشبكات الكهرباء والاتصالات. وتمّ بالطبع، من ثمَّ، اعتماد السّيارات المُفخّخة، وكانت جزءًا أساسًا في أي حملة عصيان أو إرهاب طوال العقود الأربعة الماضية. لكن الاعتداء على المناطق الحضريّة تصاعد في شكل دراماتيكي. واليوم، تهاجم الدول وغير الدول على السواء البُنى التّحتيّة الحضريّة، وتستغلّها، بتطوّر كبير وقوّة قاتلة.

البُنية التّحتيّة والإرهاب

تستدعي التكنولوجيا إلى حيّز الوجود صنفًا خاصًّا بها من الإرهابيين[١].

يتركز أكبر قدر ممكن من الاهتمام، إلى الآن، على سؤال: كيف يعزز المتمرّدون والإرهابيون غير الحكوميين قدراتهم التدميريّة في شكل كبير ليستولوا على المنظومات الثابتة التي تدعم الحياة الحضريّة الحديثة، أو ليستهدفوها؟ وعلى ما اقترح المنظّر السياسيّ تيم لوك، «تُصمّم البُنى التشغيليّة للتنظيم المُدُني الحديث ولضرورياتها الخاصة، ما هو، للمفارقة الهائلة، الموجودات الضروريّة للتدمير كجزء لا يتجزأ من حشد الآلات للإنتاج الاقتصادي، وتنشرها وتكرّسها»[٢]. في حالات كهذه، على ما كتب جون هينكسون، تكون «الحضارة التكنولوجيّة» هي الهدف... ويكمن التناقض في أن تكنولوجيا هذه الحضارة هي التي ستستخدم ضدّها»[٣].

ويستهدف الإرهابيون اليوم، إلى جانب الأبنية «الأيقونيّة» الحضريّة، البُنى التحتيّة لـ«الرأسماليّة السّريعة». فالبُنى التّحتيّة المعاصرة، وبصفة كونها الأسس الماديّة للتداول العالمي، «تنبُذ الأراضي المحدّدة والمساحات المقدّسة والحدود

(١) Hinkson, After the London Bombings, 145.

(٢) Luke, Everyday Technics as Extraordinary Threats.

(٣) Hinkson, After the London Bombings, 146.

الثابتة لمصلحة التدفقات غير المستقرة والأمكنة غير المحدّدة المستخدمة لتنظيم العادات الاستهلاكية، والحدود قابلة للتخلُّل»[1]. لكن هذه «الأنظمة الكبيرة» عرضة دومًا لعنف غير متناظر من جهات فاعلة غير حكوميّة تدرك عجزها عن مواجهة القوى العسكريّة التقليديّة الغربيّة. ويبدو أن الطرق الخاصة، حيث تتقاطع أنظمة البنى التحتيّة الكبيرة مع المدن العالميّة، هي التي تسيطر على استراتيجيّات الاستهداف للإرهابيين المعاصرين. وعلى ما كتب هينكسون، هذا هو نوع الخلفيّة التي ينبغي «إدراكها، والتي ترتبط بأساليب الحياة المنكوبة اجتماعيًّا وحيث يتزايد الفقر المدقع في بعض المناطق، ووسط قطاعات اجتماعية معيّنة، لتتحوّل هذه رويدًا رويدًا توابع مختلّة الوظائف في مراكز الحاضرات، ومعوّلًا عليها»[2].

وتبقى أبرز الأمثلة هنا، الهجمات الانتحارية الجويّة المدمّرة في ٩/١١. في الواقع، صمّم المهاجمون حملة انتحارية ضخمة، وجهزوا بصواريخ كروز المحملّة بالوقود، أربع طائرات من أصل عدة آلاف تطير فوق المدن الأميركيّة وبينها في تلك الساعة من النهار، أربع طائرات ـ من أصل أربعين ألف رحلة تقريبًا تنقل نحو مليوني شخص في النهار فوق الأراضي الأميركيّة ـ تمّ الاستيلاء عليها لتُترجم أسلحة كارثية بمعونة بعض المخرّبين. ولكن، في الحقيقة، سهّلت الهجمات مجموعة واسعة من الدوائر التكنولوجيّة المرتبطة بالحداثة الغربيّة المعولمة: الماليّة الإلكترونيّة والمضاربة في سوق البورصة والكمبيوترات وشبكات وسائل الإعلام وتكنولوجيّات الملاحة الجويّة. وما هدفت إليه هذه الهجمات المسَهِّلة هو تدمير هذه الدوائر[3].

وكانت الأهداف الاستراتيجيّة والرمزية في صميم حاضرَة القوة العسكرية والاقتصادية الأميركيّة مدمّرة في هجومات ٩/١١. قُتل آلاف الأشخاص في ساعات قليلة. وفاقت تداعياتها بكثير قوة النظام النازي أو الياباني في خلال الحرب العالميّة

(١) Luke. Everyday Technics as Extraordinary Threats.

(٢) Hinkson. After the London Bombings, 149.

(٣) Leonie Ansems de Vries, (The War on Terrorism: Destruction. Collapse. Mixture, Re-enforcement), Construction'. Cultural Politics 4: 2, 185.

الثانيّة بأكملها. فمع انهيار برجي مركز التجارة العالمي، عكس التدمير الذي يقارب قوة قنبلة نووية صغيرة الغطرسة الجاذبية والمعماريّة لناطحات السّحاب الحديثة. وأنتج استخدام عناصر محدّدة قليلة من البنية التحتيّة اليومية كأسلحة انهيارًا عامًا في البنية التحتية واختلالات شملت أقسامًا كبيرةً من مانهاتن، السّاحل الشّرقي، والعالم. وإنّما بقيت دوائر ووسائل الإعلام المرئيّة فاعلة: بنية تحتيّة عالميّة تشهد لانتشار البنية التحتية العالمية كسلاح في القتل الحضريّ.

وتشمل الأمثلة البارزة الأخرى الهجمات الأخيرة على القطارات والباصات ومحطات الأنفاق في مدريد ولندن في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، والهجمات الانتحاريّة الفلسطينيّة الكثيرة والمرعبة على الباصات الإسرائيليّة المزدحمة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢. واستغلت كذلك سيارات الإرهابيين الشيشانيّن المفخّخة في مترو موسكو في شباط/فبراير عام ٢٠٠٤ وهجمات مجموعة أوم شينريكيو بالغاز ضد سكك طوكيو الحديد الجوفيّة في آذار/مارس عام ١٩٩٥، أنظمة التنقل اليوميّة، لأهداف قاتلة. وفي الهند، في الوقت نفسه، وكجزء من موجة الفظائع الأخيرة ضدّ المناطق الحضريّة، استهدف أحيانًا الإرهابيّون عمدًا منظومات الكهرباء التي تغذّي الجيوب حيث تتركّز برمجيّات المدينة المعروفة عالميًّا وصناعات مراكز الاتصالات(١).

رفعت هذه الهجمات مستوى القلق حول مختلف أنواع نقاط الضعف للبنى التحتيّة الأساسيّة، التي تسود حكمًا الحياة اليوميّة لكلّ حضريّ معاصر (الرسم ٨/١). فالرسائل المحمّلة بجراثيم الجمرة الخبيثة مثلًا، هي أفعال ارتُكبت بواسطة النظام البريديّ الأميركيّ عقب هجمات ٩/١١ وقتلت خمسة أشخاص. أو لنأخذ قضيّة قنّاصة واشنطن الذين حوّلوا الطرق السريعة العادية ومحطات الوقود في ضواحي بيلتواي وحولها حقول قتل في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢، فقتلوا عشرة أشخاص. أو إمكان استخدام المادّة النوويّة بطريقة مسيئة، أو ـ كما أظهرت فضيحة حليب

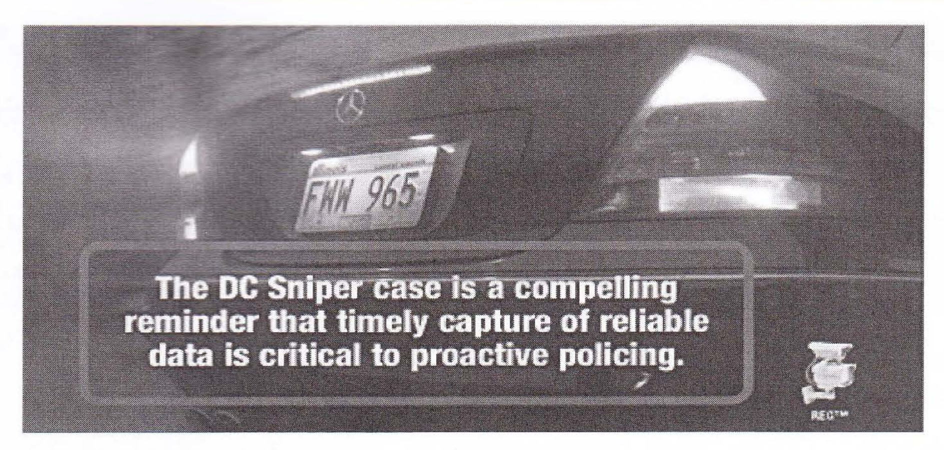
(١) Vujayanthi Rao, How to Read a Bomb: Scenes from Bombay's Black Friday, Public Culture 19: 3, 567-92.

الأطفال في الصّين العام ٢٠٠٨ - تسميم أو تلويث جماعي لأنظمة إنتاج الغذاء التي تعتمد عليها جدًّا المجتمعات الحضريّة. ولنأخذ في الحسبان أيضًا انتشار المخاوف من أن تصبح الطبيعة المحوسبة للمجتمعات المتقدّمة موطن ضعفها حيث سيُطلق «إرهابيّون إلكترونيّون»، عن بعد وفي شكل غامض، رمزًا خبيثًا في المنظومات المصيريّة، فينثرونه من كبسة على مفتاح بعيد، ليولّد هجمة «بيرل هاربر إلكترونيّة» في السياق.

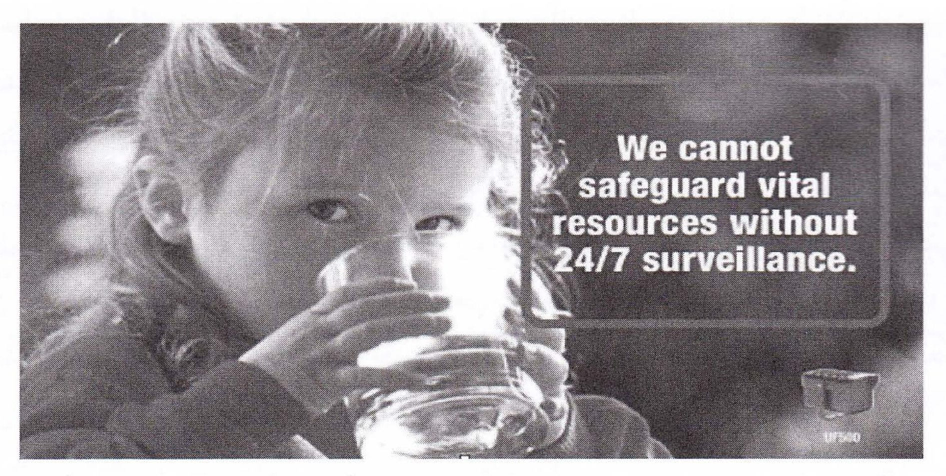
وفي ردّها على هذه الأنواع من التهديدات بصوغ سياسات تتعلق بـ«البنية التحتيّة الحسّاسة»، واجهت الدّول القوميّة وحكومات المدن مشكلات لا يمكن تخطّيها تقريبًا بمجرد اتخاذ إجراءات رمزيّة بحت، من مثل الشرطة المسلّحة في المطارات أو حواجز تسمّى «جرسيّة» حول محطّات السكك الحديد. لأنّها تواجه حقيقة لا مفرّ منها وهي أنّ المنظومات التقنيّة الكبيرة المعاصرة، كي تشتغل فعلًا كبنيّة تحتية، ينبغي فتحها بالضرورة أمام التدفُّق الهائل من الاستخدام والتبادل الذي لا يمكن السيطرة عليه أبدًا، حتّى بواسطة أكثر تكنولوجيات المراقبة والمعلومات تطورًا. «لأنّ معظم الآليّات والهيكليات وحلقات الوصل في العالم الرأسمالي ينبغي أن تكون غير آمنة كي تعمل إلى أقصى حدّ»، على ما كتب لوك، «فوسائل الدفاع ضدّ انعدام الأمن لجميع الذين يعيشون الآن في خضم هذه التركيبات المترابطة من المنظومات الكبيرة التي يتطلبها السّوق، ليست ثابتة ولا نهائية»[1]. وفي نهاية المطاف، تصبّ التكاليف والتأخيرات والتدني في القدرة التي تصاحب إجراءات الأمن في البنية التحتيّة في مصلحة عمليّات الرّبح: مشاريع كبرى، تتشكّل الآن بطرائق مختلفة «من خلال» منظومات بنيّة تحتيّة عابرة للحدود، لنقل المواد الأوليّة والسّلع ورأس المال والمعلومات ووسائل الإعلام واليد العاملة في شكل سريع وفاعل عبر الكرة الأرضيّة. قد يزيد فرض السيطرة الأمنيّة على البنية التحتيّة وتداولاتها، على ما كتب لوك، «تكاليف هائلة على ميزانية الكيان المتّحد ليكون عدد قليل من الشركات مستعدًّا لدفعها»[2].

(١) Timothy Luke, Everyday Technics as Extraordinary Threats.

(٢) المصدر نفسه.



قضية قناص واشنطن دي سي دليل دامغ على أن اعتراض المعطيات الاستدلالية الموثوق بصحتها في الوقت المناسب أمر مهم جدًّا لحفظ الأمن الوقائي.



لا يمكننا حماية الموارد الحيوية من دون رقابة تمتد ٢٤/٧ (أو طوال ٢٤ ساعة على مدار أيام الأسبوع السبعة).

الرسم ٨/١ القلق والبنية التحتيّة: استغلال الخوف في سلسلة من إعلانات مجلّة.

ويبدو جليًّا أنّ المتمرّدين والإرهابيّين الخارجين على القانون يدركون تمامًا تكاليف الاختلال. في نواح كثيرة، على ما أوضح جون روب على موقعه الإلكتروني ذي التأثير «الثّوار العالميّون»[1]، يأتي أكبر مقدار من نفوذهم السّياسي والاقتصاديّ

(١) انظر- Global Guerrillas.typead.com, Networked Tribes, Infrastructure Disruption, and the Emerging Bazaar of Violence, an open notebook on the first epochal war of the 21st Century.

في العالم المترابط، من التلاعب بشبكات البنية التحتيّة الشديدة الترابط، وتدميرها أو تعطيلها، وهي التي تحافظ على الرأسماليّة العالميّة المتحضّرة. وعرض روب لتزايد انتشار ما سمّاه «حرب المصدر المفتوح»، وهي عبارة عن هجمات كثيرة للمتمرّدين والإرهابيّين، تسعى إلى توليد اختلالات هائلة في النظام، باستهداف مضايق ومرافق إمداد رئيسة، خصوصًا في إمدادات النفط وتوليد الطّاقة الكهربائيّة.

وأشار روب إلى المحاولات التخريبية لمجوعات واسعة من المتمرّدين في العراق لقطع إمدادات الطّاقة والنفط عن بغداد، كوسيلة لتقويض شرعيّة الحكومة التي عينتها الولايات المتّحدة. وهذه المجموعات «تدمّر»، في انتظام «أبراجًا عدّيدة في سلسلة وتنزع منها السلك النحاسي لبيعه وتمويل العمليّة؛ وتَكْمُن لفرق التصليحات لتأخير التصليحات جذريًا، وتهاجم [أيضًا] أنابيب الغاز الطبيعي والماء التي تغذّي محطّات توليد الطاقة الكهربائيّة»[1]. وتظهر تكتيكات مشابهة في كلّ مكان. ففي أفغانستان، عام ٢٠٠٨، هدّدت طالبان بتدمير أبراج الهاتف المحمول إلَا إذا وافق المشغّلون على توقيف عملها ليلًا، كوسيلة لمنع المخبرين من نقل معلومات عن تحركاتها اللّيليّة إلى قوّات الاحتلال[2]. وفي دلتا النيجر، وفي أثناء الاحتجاجات على الظروف الصعبة التي يعانيها سكّان المنطقة الأصليّون، استهدفت عصابات ومجموعات متمرّدة، في نجاح، شركة النفط الغربيّة العابرة للحدود. ووفقًا لروب، فالفريق الذي كان بإمرة هنري أوكي، الذي اعتُقل في شباط/فيراير من العام ٢٠٠٨، «كان قادرًا على تنظيم اختلال إنتاج أكثر من نصف مليون برميل من النفط في اليوم لشركة شل النيجيرية طوال عامين، تقدّر قيمتها في السّوق بـ٢٩ مليار دولار»[3].

(١) المصدر نفسه.

(٢) Noah Shachtman, Taliban Threatens Cell Towers. Wired Danger Room, 25 February 2008، موجود على .blog.wired.com/defense

(٣) انظر .Global Guerillas, Networked Tribes

نزع التحديث قصدًا: القوّة الجوية الأميركيّة

نحن في حاجة إلى درس طريقة تجريد أعدائنا من قدراتهم وتدميرها لننقُل بناهم التّحتيّة... العسكريّة والسياسيّة، والسّلع الاقتصاديّة والخدماتيّة والمعلوماتيّة، لتحديد الخطوط التقليديّة والناشئة للاتّصال كلّها، والأهداف الراهنة الرابحة في ازدياد للقوّة الجويّة. ينبغي أن تركّز [رؤية] الطيّارين على خطوط الاتصال التي ستحدّد المجتمعات الحديثة في اطراد[1].

العامل غير المعترف به في شكل كاف في مذهب الدولة العسكريّة، هو التركيز على منهجية نزع الحداثة وتعطيل الحركة في مجتمعات كاملة تُصنّف عدوّة. وقعُ هذه الاستراتيجيّة في الواقع أعظم من الإرهاب البنيوي التحتي. ويُستمد تدمير البُنى التحتيّة الحضريّة اليوميّة عبر العالم في صورة غالبة من العنف الرسمي للدّول القوميّة.

وتبقى الولايات المتّحدة الخليقة بمكانتها الراهنة في السيطرة السّياسيّة (وإن كانت تترنّح)، الدولة القوميّة الوحيدة التي تُهيمن على حرب البنية التحتيّة. وتُستمد العقيدة الأميركيّة في شأن هذه المسألة من مطالبة الجيش بهيمنة تمتد فوق العالم عن طريق سيطرة عمودية أساسها الاطّلاع، تماشيًا مع اهتمام بتقليل الخسائر الأميركيّة، بغض النظر عن الخسائر التي تلحقها بالتالي بالقوّات والمجتمعات العدوّة. هذا هو حلم «السيطرة الكاملة الطّيف» الذي تحقّق عبر ثمار التكنولوجيا العالية لما يسمّى الثورة في الشؤون العسكريّة، أي القصف الخفي، ونظام تحديد المواقع للاستهداف، وقنابل «الدّقة». وتشلّ المجتمعات العدوّة منهجيًّا من خلال تدمير الاتصالات السّلكيّة واللاسلكيّة المدنيّة وتعطيلها، ويراد من شبكات الطاقة والنقل تعطيل قوّة المقاومة العسكريّة وإخضاع المدنيّين الحضريّين نفسيًّا[2].

---

(١) Wdward Felker, Airpower, Chaos and Infrastructure: Lords of the Rings, paper, Maxell Air Force Base, Maxwell, AL: United States Air War College, Air University, 1998, 14.

(٢) Mike Davis, Slouching toward Baghdad, Zmag.org, 26 March 2004.

ظلُّ التّحديث

يقوم الاستهداف الأميركيّ للبنية التّحتيّة المدنيّة على الاعتقاد القائل إنّ إخضاع المجتمعات لقصف جويّ منهجيّ هو نوع من نزع الحداثة، أي النقيض الدقيق لنظريّات التحديث السائدة في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية. فكما كانت تلك النظريات ترى أن «التنمية» تُمكن المجتمعات من «التطوّر» عبر العصور المتتالية، التي تُحدّدها بناها التحتيّة ـ من عصر الفحم إلى عصر الكهرباء مرورًا بالعصر النووي، فعصر المعلوماتية، وهلمّ جرًّا ـ يُنظر إلى القصف على أنّه يسير بالمجتمعات «إلى الوراء»، عاكسًا اتجاه هذه السلسلة من المراحل الاقتصاديّة. وعلى المنوال نفسه، وكما وَظّفت برامج التنمية لـ«تطوير» الدول أواخر القرن العشرين اقتصاديّين ومهندسين مدنيّين، وظّفت برامج القصف اختصاصيّين كهؤلاء لتضمن أن التدّمير نجح في تحقيق التبديلات المطلوبة. «من خلال العمل على صور الأقمار الصناعيّة ومعلومات استخبارية أخرى»، على ما ذكر مهندس مدنيّ قدّم المشورة في ما يتعلق بأهداف القصف الأميركي في خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣، «زودنا الطيّارين أعدادًا متناسقة محدّدة جدًّا لقصف أفضل المواقع [الجسور العراقيّة]، من وجهة نظر هيكليّة استراتيجيًّا »[١].

ومن يأخذ وجهة النظر الخطيّة البسيطة أن التكنولوجيا والبنية التّحتيّة تنتجان حتمًا ثمار العصر الاقتصاديّ الجديد في المجتمعات كلّها، من المرجّح أن يرى التدمير المنهجيّ للتكنولوجيا والبنية التحتيّة كأنه نقض بسيط لهذه العمليّات، يُركعُ الأعداء سريعًا. وإذا كان في إمكان التكنولوجيا السير بالمجتمعات نحو المستقبل، فتدميرها يمكن أن يردّها إلى الماضي.

لا تخفى على الفرد الصلّة الوثيقة بين نظريّة التّحديث والتّطوير من جهة، ونظرية نزع الحداثة وقصف البنية التحتية من جهة أخرى، خصوصًا عندما يكتشف

(١) Andrew Wright, Structural Engineers Guide Infrastructure Bombing. Engineering News Record, 3 April 2003.

أن الاختصاصيّين أنفسهم أحيانًا أشرفوا على وضعهما. ولعلّ أكثرهم شهرة والت روستوو، الاقتصادي الأميركيّ ذو النفوذ في الحرب الباردة. ففي مرحلة التحديث، أوجز كتابه المُؤثر «مراحل النمو الاقتصاديّ» أهمّ نموذج تطوير في أواخر القرن العشرين: نموذج خطّي، أحاديّ الاتّجاه، تمكّنت من خلاله المجتمعات «التّقليديّة» من تحقيق «الشروط المسبقة لانطلاقتها الاقتصاديّة»، لتستمتع من ثمّ بثمار التحديث عبر «السّير نحو النّضج»، لتصل أخيرًا إلى «عصر الاستهلاك الشّامل»[١].

لكنّ روستوو أدّى أيضًا دورًا رئيسًا في مرحلة نزع الحداثة. فشارك في مسوحات القصف الاستراتيجي الأميركي لليابان وألمانيا، وبين العامين ١٩٦١ و١٩٦٨ كان مستشار الأمن الوطني البارز لإدارتي الرئيسين جون ف. كينيدي وليندون ب. جونسون[٢]. وكان ضغطه المتواصل في هذا الدور الأخير حاسمًا في توسيع القصف المنهجي وزيادته تدريجًا على البنية التحتيّة المدنية في فييتنام الشماليّة، في حملة سُمّيت «رولينغ ثاندر». إضافةً إلى «القصف... فهو يعود بالدول إلى الوراء عبر «مراحل من النمو»»[٣] داخل نموذج تطوره، ونُظر إلى ذلك كوسيلة لتقويض التحدّي الشيوعي في وجه القوّة الأميركيّة[٤]. روستوو، المُعادي العنيف للشيوعيّة، عدَّ القضاء على الشيوعيّة ضروريًّا جدًّا لأنه رأى فيها شكلًا طاردًا من التّحديث. وادّعى روستوو أن «من الأفضل فهم الشّيوعيّة كمرض يهيئ للانتقال إلى الحداثة»[٥].

هذا المفهوم الموسّع ـ أن القصف كنوع من نزع الحداثة التأديبي يمهد توًّا

(١) Walter Rostow, The stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Cambridge: Cambridge University Press, 1960.

(٢) David Milne, Our Equivalent of Guerrilla Warfare: Walt Rostow and the Bombing of North Vietnam, 1961-1968, The Journal of Military History 71, 2007, 169-203.

(٣) Nils Gilman, Mandarins of the Future: Modernization Theory in Cold War America, Baltimore: John Hopkins University Press, 2003, 199.

(٤) كما تكون الحال عمومًا، أدّى التدمير الجوي الزائد فحسب إلى تقوية عزيمة المدنيّين الفييتناميين الشّماليّين، ممّا عزّز سلطة الفيتكونغ في السّياق.

(٥) ذكر في Milne, Our Equivalent of Guerrilla Warfare.

لنقض النماذج الاقتصاديّة الليبرالية التقليديّة للتطوّر الاقتصادي والتكنولوجيّ الخطّي - توسّع انتشاره اليوم حتّى صار ككليشيه مبتذل. كورتيس لوماي، مصدر القوة وراء القصف المركّز والمنهجي للمناطق الحضريّة في اليابان في الحرب العالميّة الثانية، حثّ في صورة دعت إلى ذيوع شهرته، القوّات الجويّة الأميركيّة التي كان قائدها في ذلك الوقت، على «قصف فييتنام الشماليّة حتّى تعود إلى العصر الحجري». وأضاف أن على هذه القوّات «تدمير... كلّ ما صنعه الإنسان في فييتنام الشماليّة».

وعلى الرغم من تراجع دُرجة نظريات التحديث لتصير ظلًّا أدكن، تبقى نظريات نزع الحداثة رائجة جدًّا في أوساط الجيش الأميركيّ. فأوامر لوماي ووصيّة روستوو زلّت على لسان مسؤولين أميركيّين كثيرين، أتوا على غرار شخصيّات رواية دكتور سترانجلوف، من سياسيّين، وقادة للقوّات الجويّة ومعلّقين صقور منذ الستينات. فكاهن العولمة الليبراليّة الجديدة الذائع الصيت توماس فريدمان، مثلًا، استخدم حججًا كهذه عندما صعّد حلف الناتو حملة القصف على صربيا عام ١٩٩٩. وانتقى فريدمان مجموعة متنوعة من المحطات التاريخيّة التي قد تعكس مستقبل المجتمع الصربي في مرحلة ما بعد القصف، وحثّ على سحق التحرُّكات والتّنقلات التي تُديم الحياة في المدن الصربيّة وتعطيلها تمامًا. «ينبغي استهداف أيّ شبكة كهرباء، أنبوب مياه، جسر، طريق، مصنع على صلة بالحرب... سنعيد بلدكم بالزمن إلى الوراء من خلال سحقكم. أتريدون العودة إلى العام ١٩٥٠؟ سنعيدكم إليه. أتريدون العام ١٣٨٩؟ يمكننا أن نعيدكم إلى ذلك التاريخ أيضًا!»[١]. ووفقًا لسيناريو فريدمان، فإن العودة العكسية بالمجتمع المعادي إلى زمن محدّد عبر القصف، يُفترض أن يتمّ باختيار السلاح المناسب للهدف.

وبعد ثلاثة أعوام، وبينما كانت الطائرات الأميركيّة تقصف أفغانستان عام ٢٠٠٢، نكّت دونالد رامسفيلد ببراعته المعروفة ورقّته، أن الجيش الأميركيّ «لم

(١) Thomas Friedman, New York Times, columnist 23 April 1999, cited by I. Skoric, On not Killing civilians, posted : amsterdam.nettime.org, 6 May 1999.

تَنفَد منه الأهداف. أفغانستان فَرَغَتْ منها»[1]. يكشف مزاح كهذا الكثير عن ذهنية القوّات الجوية الأميركيّة وأهميّة البنية التحتيّة الحديثة كمواقع مُثلى للتدمير. في الواقع، يُظهر أن «لولا» شبكة بُنى تحتيّة لتفجيرها «ليأتي الملكوت»، لما عرفت القوّات الجويّة حرفيًّا ما الذي يجب أن تُدمّره. وعلّق أحد الأفغانيين على الادعاء أن قوّات الجو الأميركيّة ستقصف أفغانستان «حتّى تعيدها إلى العصر الحجري» بردّ لاذع «لا يمكنكم... فنحن هناك أصلًا»[2].

تؤدي سياسات قصف البنية التحتيّة كشكل من أشكال نقض التحديث، دورًا أكثر استطرادًا. فهي تعزّز تصوير الدّول التي تُعدّ «أقلّ نموًّا» على أنّها متخلّفة وهمجيّة. لذلك، يُثبت القصف الجوي الهادف إلى نزع التحديث، المفاهيم الإستشراقيّة التي تُحيل «السكّان الهدف المُستعمَرين و«المتوحشين» على زمن «آخر» ومكان آخر»[3]. بالتأكيد، وعلى ما زعم نايلز غايلمان، «ما دام التحديث صُمّم كعمليّة وَحْديّة وأحاديّة الاتّجاه للتوسّع الاقتصاديّ»، يُمكن للمرء تفسير التخلّف والتمرّد «بعبارات التخلّف والمرض فحسب»[4].

العدو كنظام

يقوم تشكيل الفكرة الأساس في التّدمير الأميركيّ المتكرّر على البنية التّحتيّة الحضريّة بواسطة القصف الجوي طوال العقدين الماضيين، على المفهوم القائل «العدو هو كنظام». هو تعديل لأفكار الحرب العالميّة الثّانيّة في استهداف «الشبكات الصناعيّة» لألمانيا واليابان لتوليد «شلل استراتيجي» في إنتاج الحرب، ونشأ هذا

(١) Donald Rumsfeled, transcript, US Department of Defence, Office of the Assistant Secretary of Defense (Public Affairs), 22 March 2004، موجود على www.defenselink.mil.

(٢) Tamim Ansary, An Afghan-American Speaks, Salon.com, 14 September 2001.

(٣) Deer, The Ends Of War And The Limits Of War Culture.

(٤) Nils Gilman, Mandarins of the Future, 199.

المفهوم في «نظرية الطوق الاستراتيجي» التي وضعها القيادي الاستراتيجي للقوّات الجويّة الأميركيّة جون واردن[1]. وأفادت هذه النظرة المنهجيّة للمجتمعات العدوّة في تبرير التوسع السريع لقدرات الحرب الأميركيّة البنيوية التحتيّة، وتعزيزها، واستُعملت أساسًا واضحًا في العمليّات الجويّة الأميركيّة الرئيسة منذ أواخر التسعينات.

تتحدّث الوثيقة الأخيرة لسلاح الجو الأميركي في شأن عقيدة الاستهداف مثلًا، عن «مجموعات أهداف مفيدة» وتشجّع المخطّطين على قصف «أهداف البنية التّحتيّة عبر منطقة أو دولة بأكملها (من مثل الطاقة الكهربائيّة أو النفطيّة، النفط، وإنتاج زيوت التشحيم)... والمنظومات من غير البنية التّحتيّة من مثل الشّبكات الماليّة ونقاط التقاطع المشتركة بين عدّة أنظمة»[2]. ولزيادة فاعليّة ما يدمّر البنية التّحتيّة المدنيّة، موّل سلاح الجو تطوير أسلحة متخصّصة. وكان البارز منها القنابل «الغازيّة» أو قنابل «التعتيم»، التي وصفها النقّاد بـ«الإصبع العاكسة للتّيار» في الدولة المستهدفة[3]. تُمْطِرُ هذه القنابل آلاف المكَبّات من أسلاك الكرافيت على أنظمة الطّاقة ونقل الكهرباء، مخلّفةً دورات كهربائيّة عارضة كارثية[4] (خارجة عن اتّجاه الدّورة الأصلية). وكجزء من الأساطير الإنسانيّة التي سادت المناقشات ما بعد الحرب الباردة عن «دقة الضربات»، أشادت الصحافة العسكريّة، في استمرار، بهذه الأسلحة على أنّها «غير قاتلة»، وتُحدث «الحد الأدنى من خطر الأضرار الجانبية» (أي قتلى مدنيين)[5].

---

(١) john Warden, The Enemy as a System, Airpower Journal 9: 1, 1995, 41-55.

(٢) United States Air Force, Targeting Air Force Doctrine, document 2-1.9, 8 June 2006, 22-33.

(٣) Patrick Barriot and Chantal Bismuth, Ambiguous Concepts and Porous Borders, in Treating Victims of Weapons of Mass Destruction: Medical, Legal and Strategic Aspects, Patrick Barriot and Chantal Bismuth, eds., London: Wiley, 2008.

(٤) الأسلحة الوحيدة من هذا النوع التي خرجت إلى العلن هي CBU-94 «قنابل التعميم» وBLU-114/B «القنابل الغازية».

(٥) انظر Federation of American Scientist, CBU-94 «Blackout Bomb» and BLU-114/B «Soft-Bomb, موجود على.www.fas.org

«على الصعيد الاستراتيجي»، على ما كتب واردن، «حققنا [أي الجيش الأميركي] أهدافنا في خلق مثل هذه التغييرات في جزء من نظام العدو المادّي، أو في أجزاء منه»[1]. ويبدو أن لهذا النظام خمس «حلقات»، أو أجزاء: القيادة السياسيّة في الوسط؛ الأساسيات العضوية (الغذاء، الطّاقة)؛ البنية التّحتية (الصّلات الحيويّة من مثل الطرق والكهرباء والاتصالات السّلكية واللاسلكية والمياه)؛ السكّان المدنيون؛ وأخيرًا، وأقلّها أهمية القوّات المُقاتلة (راجع الرّسم ٨/٢). مع رفضه الاستهداف المباشر للأعداء المدنيّين، ادّعى واردن في المقابل أن الهجمات غير المباشرة فحسب على المدنيّين شرعية، وينبغي أن تتمّ عبر استهداف البنى التّحتية المجتمعية. وتبدو هذه الاستراتيجيّة وسيلة لممارسة ضغوط لا تحتمل على قادة الدول السّياسيين، على الرغم من أن مثل هذه الهجمات تتعارض مع مجموعة من التشريعات في القانون الإنساني الدّولي[2].

تمثّل عقيدة «الصدمة والرعب» التي شكّلت الهجوم الأميركي بالقصف على العراق عام ٢٠٠٣ تمدّدًا مفرطًا لأفكار واردن. فدعت إلى شلّ المجتمع كلّه في شكل سريع وتام، لتنتاب سكّان المناطق الحضريّة صدمات نفسيّة توازي ما يسبّبه هجوم نوويّ. «توقيف البلد عن العمل»، على ما كتب مؤلّفا العقيدة، هارلان أولمن وجايمس وايد، «يستلزم في آن تدميرًا ماديًّا للبنية التّحتيّة الملائمة وإيقاف تدفّق المعلومات الحيويّة والتّجارة المرتبطة بها، والسيطرة عليها، [مما] يحقّق صدمة

(١) Warden, The Enemy as a System, 41-55.

(٢) على ما أشارت منظمة حقوق الإنسان «MADRE»، «الهجمات على المدنيين والبنية التّحتيّة المدنيّة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، المادة الـ٤٩ من البروتوكول ١ المُضاف إلى اتفاقات جنيف، والمادة الـ٥٠ من اتفاق هاغ. إضافة إلى ذلك، تشريع روما للمحكمة الجنائية الدولية يشمل في جرائم الحرب: «الهجمات المباشرة المتعمدة على السكّان المدنيّين أو على أفراد من المدنيّين لا يشاركون في القتال» و«توجيه هجمات متعمدة إلى أغراض مدنيّة»؛ Article 8 2 (b) (i) and (ii)». MADRE.org, 'War on Civilians: A MADRE Guide to the Middle East Crisis, 19 July 2006.



الرسم ٨/٢ نموذج الحلقات الخمس لجون واردن للعام ١٩٩٥ الذي يمثّل التكوين الاستراتيجيّ المركزي للمجتمعات المعاصرة لاستراتيجيّة سلاح الجو الأميركيّ.

على الصعيد الوطني تشبه الأثر الذي خلّفه لدى اليابانيين إلقاء القنابل النووية على هيروشيما وناغازاكي»[١].

وأدرك استراتيجيو القوّة الجويّة الأميركيّون أن تدمير البنية التّحتية المدنيّة في المجتمعات المتحضّرة جدًّا، سيؤدّي على الأرجح إلى أزمات صحيّة عامّة كبيرة

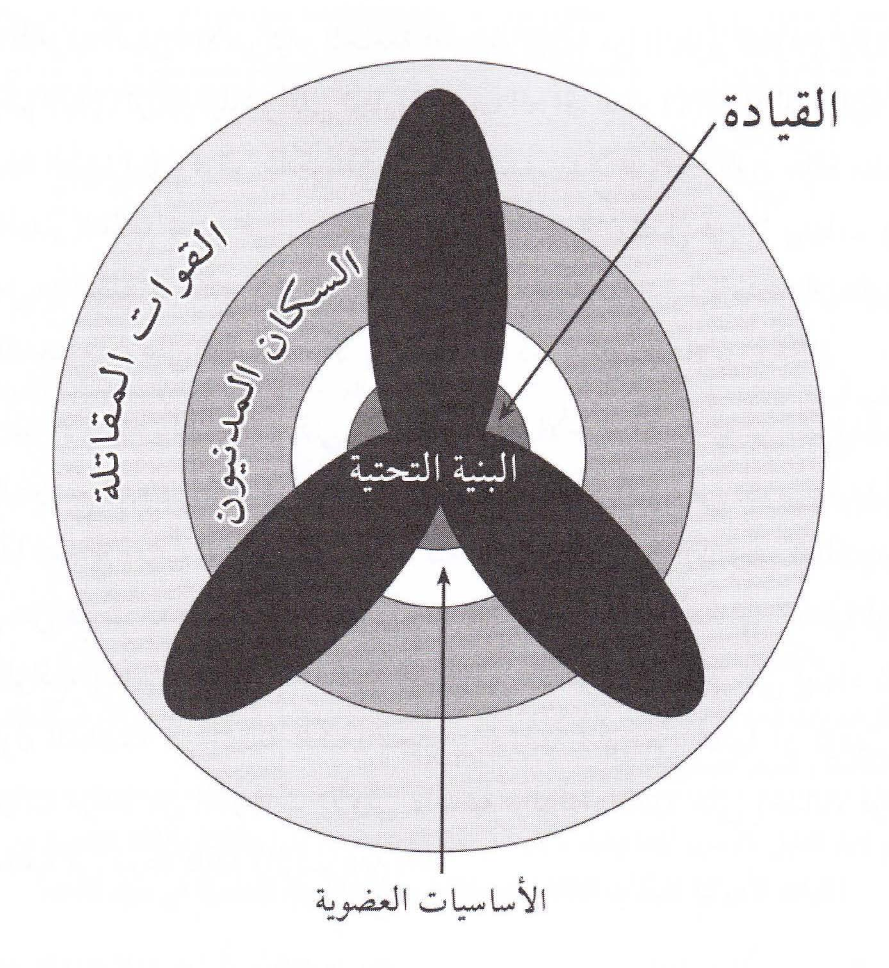
(١) Harlan Ullman and James Wade, Shock and Awe: Achieving Rapid Dominance, Institute for Strategic Studies, National Defense University, 1996.

ووفيات جماعيّة بين المدنيّين. وكمثال على ذلك، ما نشرته الصحيفة الرسميّة الصادرة عن سلاح الجو الأميركي «إر أند سبايس باور كرونيكلز»[1]، حيث حاول كينيث رايزر تبرير استراتيجيّة الولايات المتّحدة في التدمير المباشر لما يسمّى الأهداف ذات الاستخدام المزدوج (البنى التّحتيّة المدنيّة)، ورأى، وفق القانون الدولي، أن قانونية الهجوم على هذه الأهداف «هي مسألة تأويل إلى حدّ كبير». وطبّق الجيش الأميركي مبادئ واردن في العراق في خلال الحرب الجوية عام ١٩٩١ وحقّق «نتائج مذهلة»، على ما ادّعى رايزر. «على الرغم من إسقاط ٨٨,٠٠٠ طن في حملة دامت ثلاثة وأربعين يومًا، قُتل ثلاثة آلاف مدني فقط مباشرة في أثناء الهجمات، وهو أقل عددًا من الوفيات نتيجة حملة قصف رئيسة في تاريخ الحروب». لكنه اعترف صراحةً بأن التدمير المنهجي للنظام الكهربائي العراقي عام ١٩٩١ «عطّل محطّات تكرير المياه ومعالجة الصرف الصّحي، فتفشّت الأوبئة من مثل التهاب المعدة والأمعاء والكوليرا والتيفوئيد، مما أدّى ربّما إلى وفاة حوالى ١٠٠,٠٠٠ مدني وتضاعُف معدّلات وفيات الرّضع»[2].

ويبدو أن هذا العدد الكبير من القتلى المدنيين في شكل غير مباشر، قلّما أقلق استراتيجيي سلاح الجو الأميركيّ. وأوضح رايزر أن سلاح الجو [الأميركي] لا يأخذ في الحسبان الآثار غير المباشرة والطويلة الأمد لهجماته عندما تنطبق [الأفكار] نسبيًّا مع المكاسب العسكريّة المتوقعة». وشرع، بطريقة بليغة، في دراسة العلاقة بين القصف المركّز والروح المعنوي للسكّان المقصوفين. «كيف تنوي القوّة الجويّة تقويض معنويّات المدنيين وهي التي لا نيّة لها لإيذاء المدنيّين، وقتلهم أو تدميرهم؟» على ما سأل. «قد يكون الجواب الحقيقي بالإعلان أن الأهداف ذات الاستخدام المزدوج تسوغ شرعيّة الأهداف العسكريّة، ويمكن سلاح الجو استهداف

(١) Kenneth Rizer, Bombing Dual-Use Targets: Legal, ethical and doctrinal perspectives, Air and Space Power Chronicles, 1 May 2001, موجود على www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles.

(٢) المصدر نفسه.



الرسم ٨/٣ «نموذج جديد للبنية المجتمعيّة»،: اقتباس إدوارد فيلكير نموذج الحلقات الخمس لواردن (الرسم ٨/٢)، مؤكدًا مركزيّة حرب البنية التّحتيّة في عقيدة القوّة الجوية الأميركية ما بعد الحرب الباردة.

معنويات المدنيّين مباشرة. في اختصار، متى شملت القوة الجوية الروح المعنوي للمدنيّين كهدف عسكري مشروع، سيحتفظ سلاح الجو بأحقيته في مهاجمة أهداف ذات استخدام مزدوج»[1].

وفي العام ١٩٩٨، اقترح منظّر آخر في القوّة الجويّة، إدوارد فيلكير، ومقرّه في

(١) المصدر نفسه.

كلّية الحرب الجويّة الأميركيّة، الجامعة الجوية، مزيدًا من التطوير لنموذج واردن[1] (الرسم ٨/٣). ارتكز فيلكير على تجارب حرب العراق للعام ١٩٩١ (أطلق عليها إسم عاصفة الصّحراء) وعرض لفكرة أن البنية التّحتيّة، بدلًا من أن تكون حلقة منفصلة من العدو كنظام، تنتشر في الواقع في الحلقات جميعًا وتصل في ما بينها ـ وهي بالفعل «تشكّل المجتمع ككل». «إذا كانت البنية التّحتيّة تربط المنظومات الفرعيّة في المجتمع»، على ما سأل، «ألا يجدر بها أن تكون الهدف الأبرز؟»[2].

عبر الاقتداء بالتداعيات التي تنجم عن تدمير الأجزاء الأساسيّة من البنية التّحتية في المجتمع المعادي، شرع المخططون العسكريّون الأميركيّون في تطوير عقيدة أكثر تعقيدًا لتوسيع حرب البنية التّحتيّة الأميركيّة. وتركّزت على نزع التحديث المنهجي، ليس عن قوّات الدّول العدوة العسكريّة فحسب وإنّما عن مجتمعاتها المدنية أيضًا. في الواقع، ينصب اهتمام المحلّلين العسكريّين الأميركيّين اليوم على إيجاد نقاط التحول الحاسمة في أنظمة البنية التّحتيّة الحسّاسة التي من شأنها أن تؤدي إلى تداعيات مرتدة من الدّرجات الأولى والثانية والثالثة، قادرة على إحداث فوضى إجتماعية في سرعة فائقة (الرسم ٨/٤)[3].

«أُقصف الآن، يمُت لاحقًا»: العراق، ١٩٩١

إذا شاء الشلل الاستراتيجي الوصول إلى نصر سريع عبر اعتماد القوّة الجوية المتفوقة تكنولوجيًا، ينبغي للمخطّطين تحديد أهداف مهمة وضعيفة. يمكن العثور في سهولة على مثل هذه الأهداف في المجتمع الصناعي الحديث الذي يعتمد على بنية تحتيّة ثابتة وقابلة للعطب. على سبيل المثال، ولأنّ الجسور العراقيّة، ومراكز

(١) Felker, Airpower, Chaos and Infrastructure, 1-20.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Christina Patterson, Lights Out and Gridlock: The Impact of Urban Infrastructure Disruptions on Military Operations and Non-Combatants, Washington, DC: Institute for Defense Analyses, 2000.

تداعيات من الدرجة الأولى	تداعيات من الدرجة الثانية	تداعيات من الدرجة الثالثة
لا ضوء بعد حلول الظلام أو داخل الأبنية	تأكل قدرات القيادة والسيطرة	مزيد من التعقيد للوجستيات
لا تبريد	زيادة الحاجة إلى معدات توليد الطاقة	انخفاض التنقل
بعض المواقد/الأفران غير قابلة للتشغيل	زيادة الحاجة إلى أجهزة رؤية ليلية	انخفاض الوعي الظرفي
معدات المستشفيات الإلكترونية غير صالحة للعمل	زيادة الاعتماد على العناصر العاملة على البطاريات للأخبار، البث، الخ....	ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض
لا يمكن الوصول إلى الحسابات المصرفية الإلكترونية / المال	نقص المياه النظيفة للشرب، التنظيف وإعداد الطعام	ارتفاع معدلات سوء التغذية
تعطل بعض خدمات النقل والاتصال	مشكلات صحية وقائية	ازدياد أعداد غير المقاتلين
تعطل إمدادات المياه، والمرافق المعالجة والصرف الصحي	عدم القدرة على إعداد بعض الأطعمة ومعالجتها	صعوبة التواصل مع غير المقاتلين

الرسم ٨/٤ تحليل باترسون للتداعيات «المرتدّة» من الدرجات الأولى والثانية والثالثة الناجمة عن تدمير القوات الأميركيّة لشبكات الطاقة الكهربائيّة في خلال الحرب الحضريّة في «بلد معاد».

الاتصال، ومحطّات إنتاج الطّاقة، ومحطّات المياه كانت مهمة استراتيجيًّا وقابلة للعطب جدًّا في هجوم جوي، كانت الأهداف المثالية لحملة شلل استراتيجي[١].

ساعد استكشاف تجربة الحرب والعقوبات، ثمّ مزيد من الحرب في العراق بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠٤، على استبدال المواعظ التجريديّة لـ«منظّري القوّة الجوية» بالوقائع، لما يصيب المدن الحقيقيّة والبشر الحقيقيّين، عندما تنظّم النظريات الحروب الراهنة ضدّ المجتمعات المتحضّرة جدًّا.

(١) Jason Barlow, Strategic Paralysis: An Air Power Strategy For The Present. Airpower Journal 7: 4, 1993، موجود على .www.airpower.maxwell.af.mil airchronicles

استهدفت حملة القصف في عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ أنظمة البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج، وارتكزت على استراتيجية روث بلاكيلي التي سمّاها «أقصف الآن، يمت لاحقًا»[١]. وبات واضحًا أنّ نزع التحديث جملةً عن الحياة المتمدّنة في العراق، الأمّة العميقة التحضّر، سبَّبَ عام ١٩٩١- وما تلاه من عقوبات فُرضت بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠٣، حتّى استحال عليها إعادة بناء البُنى التّحتيّة التي تؤسّس لاستمرار الحياة ـ إحدى أكبر النكبات المدبّرة في الصّحة العامة أواخر القرن العشرين. واعترفت حتّى الصحف التابعة للقوّات الجويّة الأميركيّة بأن كارثة الصّحة العامة التي ولّدها قصف بنية الكهرباء التّحتية في العراق قتلت على الأقلّ ثلاثين ضعفًا من المدنيين عمّا سبّبه القتال الدائر»[٢].

وإذ أُبيدت الأهداف العسكريّة الفعليّة في العراق، في سهولة، فما حدث في عاصفة الصحراء أنّ نسبةً كبيرةً من العمليّات الجويّة الاستراتيجيّة استهدفت الصّناعة وتوليد الطّاقة والطرق والجسور بدلًا من الأهداف العسكريّة. فإلى جانب الشّبكات العسكريّة والاتصالات، تلقت البنى التحتيّة المدنيّة الجزء الأكبر من القصف. ووجّه المقدّم دايفيد ديبتولا، أحد مخطّطي الحملة الجوية الأميركيّة، رسالة إلى المدنيّين العراقيّين عبر وسائل الإعلام العالميّة عند انطلاق الطّائرات: «هاي، ستعود الأنوار توًّا متى تخلصتم من صدّام!»[٣]. وشرح مفكّر «وارديني» آخر، هو العميد باستر غلوسون أن البنية التّحتيّة هي الهدف الرئيس لأن ما يريده الجيش الأميركي هو «أن تشعر كلّ عائلة أنها متروكة لذاتها ومعزولة عن الآخرين... نريد التلاعب بعقولهم وأرواحهم»[٤]. وعلى ما أشار كولين روات، لحوالى ١١٠,٠٠٠ عراقيّ، ثبت في نهاية المطاف أن هذا «التلاعب» كان قاتلًا[٥].

(١) Ruth Blakeley, Bomb Now, Die Later, Bristol University Department of Politics, 2003, 25.

(٢) Ellwood Hinman, The Politics of Coercion, Toward a Theory of Coercive Airpower for Post-Cold War Conflict, CADRE paper no. 14, Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 11.

(٣) Cited in Colin Rowat, Iraq- Potential Consequences of War, Campaign Against Sanctions in Iraq Discussion List, 8 November 2002, موجود على www.casi.org.uk.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

واستعاد كريس بولكوم وجون بايك، في دراسة موضوعيّة عن حرب الخليج للعام ٢٠٠١، الاستهداف المركزي للبُنى التّحتيّة ذات الاستخدام المزدوج في التخطيط لعاصفة الصّحراء. «منذ بداية الحملة»، على ما كتبا، «خطّط صانعو قرار عاصفة الصّحراء لقصف المواقع الصناعية والبنية التحتية المرتبطة بالجيش العراقي، في شدّة، من دون المسّ ببُنى البلد التّحتيّة الاقتصادية الأساسيّة. ولكن ما لم يكن واضحًا أو ما تمّ تجاهله، أن البنى التحتيّة العسكريّة والمدنيّة مترابطة في شكل يصعب تفكيكه»[١].

أثار المنطق السّياسي القائل بـ«التعتيم» الكثير من المناقشات بين مخطّطي القصف في حرب الخليج[٢]. وكما يبدو، توقّع بعضهم أن «يكون لقطع الكهرباء عن بغداد وغيرها من المدن أثر ضئيل في معنويات المواطنين». فيما ادّعى آخرون أنّ «الثراء الناجم من عائدات النفط جعل سكّان المدينة يعتمدون نفسيًّا على وسائل الرّاحة المرتبطة بالطّاقة الكهربائيّة»[٣].

ومهما تنوّعت الخلافات، كان الهدف الأول للهجوم الجوي في الواقع نظام توليد الكهرباء. وعدَّ تدمير وسائل إنتاج الكهرباء «جذّابًا في شكل خاص إذ لا يمكن تخزينها»[٤]. وشنّت القوّات الحليفة، في خلال عاصفة الصحراء، أكثر من مئتي غارة على محطّات الكهرباء. وكان التدمير فاعلًا في التخريب. ورأى تقويم أُعدّ بعد الحرب الكبرى أن «نحو ٨٨ في المئة من قدرة التوليد الثابتة في العراق تضرّرت كثيرًا في الهجوم المباشر أو دُمّرت، وغيرها معزول عن الشبكة الوطنية بسبب الغارات

(١) Chris Bolkcom and John Pike, Attack Aircraft Proliferation: Issues for Concern, Federation of American Scientists, 1993، موجود على .2 www.fas.org/spp/aircraft.

(٢) Blakeley, Bomb Now, Die later, 25.

(٣) Thomas Keaney and Elliot Cohen, Gulf War Air Power Surveys (GWAPS), vol. 2: 2, Washington, DC: John Hopkins University and the US Air Force, 1993, 23n53.

(٤) Bolkom and Pike, Attack Aircraft Proliferation 2.

الجويّة على المحوّلات ومرافق التبديل المرتبطة بها، بغية تعطيلها»[١]. إضافة إلى ذلك، «دُمّر أكثر من نصف مواقع المولّدات الكهربائيّة العشرين، تمامًا». وفي نهاية الأسبوع الأوّل من الحرب الجويّة، «أوقف العراقيون عمل ما تبقى من شبكة الطّاقة. كان إنتاجها عديم الفائدة»[٢].

وعند نهاية الحرب، كان العراق يملك ٤ في المئة فقط من إمدادات الكهرباء التي كانت قائمة قبلها. وبعد أربعة أشهر، ارتفعت النسبة إلى حوالى ٢٠ في المئة أو ٢٥ ـ «حال مماثلة لما كانها العراق في العشرينات قبل أن يعرف التبريد ومعالجة الصرف الصّحي»[٣].

بدا نائب الأمين العام للأمم المتّحدة مارتي أهتيساري مصدومًا في شكل واضح في ما نقله عمّا شهده في العراق بعد زيارة له في آذار/مارس العام ١٩٩١. «لا شيء مما رأينا أو قرأنا هيأنا فعلًا لنوع الدّمار الذي أصاب هذا البلد»، على ما كتب. «خلّف النزاع الأخير آثارًا مروّعة على المجتمع المُمَكْنَن اقتصاديًا. تمّ اليوم تدمير معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة أو أنها صارت ضعيفة. أُحيل العراق، لقابل من الأيّام، على العصر ما قبل الصناعي، لكن مع كل معوقات التبعية القائمة على الاستخدام المكثّف للطاقة والتكنولوجيا التي عرفها بعد المرحلة الصناعيّة»[٤].

لكن أكبر أثر مدمّر لتعطيل الكهرباء الشامل كان غير مباشر. فأنظمة الماء والصرف الصّحي في العراق، التي تعتمد في شكل كامل على محطّات الضّخ الكهربائيّة، توقّفت عن العمل نهائيًّا. وكانت أعمال تصليح هذه الأنظمة، كما نظام توليد الكهرباء، شبه مستحيلة، بسبب العقوبات التي فرضها التحالف، بمساعدة قرارات الأمم المتّحدة، تمامًا قبل الحرب. نتيجةً لذلك، صُنّفت أيّ مادة أو أيّ إمدادات لازمة لإصلاح البنية

(١) Keaney and Cohen, Gulf War Air Power Surveys.

(٢) Botkcom and Pike, Attack Aircraft Proliferation 5.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠.

(٤) Perez De Cueller, Report S/22366 to the United Nations Security Council. New York: UN Office of the Iraq programme, 1991.

التّحتيّة أنها ذات استخدام مزدوج وطاقة عسكريّة كامنة، وبالتالي كانت محظورة. وللتورية التهكّمية، كان استغلالًا للمصطلحات القانونيّة المراوغة نفسها التي شرّعت أساسًا لتدمير البنية التّحتية. فخطاب «الاستخدام المزدوج» هنا، الذي استُحضر في البداية لاستهداف البُنى التّحتيّة، أخذ إضافةً إلى ذلك منحى ضارًّا وقاتلًا بمنع تصليحها.

وكما اتضح جرم منظّري القصف الأميركيّين في شأن ضخامة عدد القتلى المدنيّين في العراق، يبدو جليًّا أيضًا أن وزارة الدفاع الأميركيّة كانت تدرك في ذلك الوقت حجم الكارثة الإنسانيّة الناجمة عن فرض العقوبات. والوثائق التي رفعت عنها الآن السّريّة وكالة الاستخبارات الدّفاعيّة مثلًا، تثبت إدراك وزارة الدّفاع الأميركيّة التّام الآثار الرهيبة الناجمة عن نزع التحديث بواسطة القصف الجوي وما تخلّفه العقوبات على الصّحة العامة في عراق ما بعد الحرب. وكشف توماس ناغي أنّ تقارير وكالة الاستخبارات الدفاعيّة مطلع العام ١٩٩١ توقعت، في وضوح، ما سمّته «تدهورًا كاملًا لنظام المياه في العراق»[١]. وذكرت التقارير أنّ الفشل في الحصول على المعدّات المحظورة لمعالجة المياه سيؤدي حكمًا إلى نقص هائل في الغذاء والمياه، وانهيار الطبّ الوقائي وانعدام القدرة على التخلّص من النفايات وتفشّي أمراض وبائيّة من مثل الكوليرا والإسهال والتهاب السّحايا والتيفوئيد.

كما توقعت التقارير بالتالي أن تسبّب هذه الأوبئة معدّلات إصابات مرتفعة «خصوصًا بين الأطفال، بسبب انعدام الحلول المناسبة لمعضلة تنقية المياه [في ظل نظام العقوبات]»[٢]. والتقرير الذي حمل عنوان «تفشّي الأمراض في العراق» في تاريخ ٢١ شباط/فبراير من العام ١٩٩١[٣]، ذكر أنّ «الظروف مؤاتية لتفشّي

(١) Thomas nagy, The Secret Behind the Sanctions: How the US Intentionally Destroyed Iraq's Water Supply, Progressive, September 2001.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Defense Intelligence Agency memo to Centcom. Iraq Water Treatment Vulnerabilities, filename 511rept.91, 18 January 1991.

الأمراض المُعدية، خصوصًا في المناطق الحضريّة الرئيسة المتضرَرة من جراء قصف التحالف». وعلى الرغم من كلّ ما تقدّم، مضى المخطّطون قدمًا لفرض العقوبات.

وتحقّقت التوقّعات بحلول العام ١٩٩٩، حين انخفضت معدّلات المياه الصالحة للشرب إلى ٥٠ في المئة من مستويات العام ١٩٩٠[١]. «بلغ عدد القتلى العراقيّين الذين سقطوا عام ١٩٩١ نتيجة تداعيات حرب الخليج أو في اضطرابات ما بعد الحرب ٢٠٥,٥٠٠»، وفقًا لحسابات كولين روات من مجموعة أوكسفورد للأبحاث. «سبّبت الحرب المباشرة مقتل القليل منهم (حوالى ٥٦,٠٠٠ من الطاقم العسكري و٣,٥٠٠ من المدنيين). «يعود سبب وفاة أكثر الأفراد من بين الـ١١١,٠٠٠ إلى الآثار الصحيّة الضّارة»[٢].

وباعتمادها إطارًا زمنيًّا محدّدًا، قدّرت منظمة اليونيسف أنّ بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٨ كان هناك، من الناحية الإحصائية، أكثر من خمسمئة ألف حالة وفاة إضافيّة بين الأطفال دون الخامسة من العمر؛ أي سجلت زيادة ستة أضعاف في معدّلات وفيات هذه الفئة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤[٣]. وتعني هذه الأرقام أن «حملة العقوبات، في معظم أجزاء العالم الإسلامي، تُعد إبادة جماعيّة»[٤].

حرب الخليج الثّانية، ٢٠٠٣

ليس غريبًا أن تؤدّي هجمة «الصدمة والرعب» الثانيّة والأكثر وحشية من القصف الجوي التي تعرّض لها العراق عام ٢٠٠٣ ـ الذي خضع طوال اثني عشر عامًا لنزع

(١) Ruth Blakely, Targeting Water Treatment Facilities, posted on Campaign Against Sanctions in Iraq Discussion List, 24 January 2003, موجود على www.casi.org.uk, 2.

(٢) Rowat, Iraq- Potential Consequences of War.

(٣) United Nations Children's Fund (UNICEF), Annex II of S/1999/356, Section 18. 1999، موجود على www.un.org/Depts/oip/reports.

(٤) Thomas Smith, The New Law of War: Legitimizing Hi-Tech and Infrastructural Violence, International Studies Quarterly 46, 2002, 365.

تحديث منهجي وإفقار بسبب العقوبات والقصف المستمر ـ إلى نزع التحديث تمامًا عن حياة البلد الحضريّة اليوميّة، على الرغم من عدم استهداف نقاط التقاطع الرئيسة في البنية التحتيّة المركزيّة في شكل كثيف كما كان يحدث عام ١٩٩١. وعمدت ظاهريًّا استراتيجيّة القصف هذه المرّة، بغية تلبية حاجات إعادة الإعمار بعد الحرب واستخراج النفط، إلى «تجنب محطّات الطاقة ومرافق المياه العامة والمصافي والجسور، وهيكليات مدنيّة أخرى»[١]. على الرغم من ذلك، استُخدمت، للمرّة الأولى، أسلحة جديدة، بما فيها صواريخ كروز ذات النبض الكهرومغناطيسي، ليس للهجوم على تجهيزات الاتصالات والمراقبة ذات الاستخدام المزدوج فحسب وإنّما لـ«قَليها» تمامًا.

ومع ذلك، ظلّت نسبة كبيرة من الأنظمة ذات الاستخدام المزدوج، من مثل شبكات نقل الطّاقة والكهرباء وشبكات وسائل الإعلام وبُنى الاتصالات السّلكيّة واللاسلكيّة التحتيّة تُستهدف وتُدمّر عام ٢٠٠٣. ودُمّرت منشآت وسائل الإعلام وهوائياتها بـ«أسلحة الهجوم المستترة» CBU-١٠٧ الجديدة والقنابل العنقوديّة غير المتفجّرة التي تلقّبها القوّات الجوية الأميركيّة بـ«قضبان من الله»، التي تمطر قضبانًا معدنية على أنظمة الكهرباء الحسّاسة.

إضافةً إلى ذلك، استُخدمت قنابل أكثر تقليديّة، في ٨ نيسان/أبريل، لتدمير مكتب «الجزيرة» في بغداد حيث قضى عدد من الصحافيّين، في إجراء اتُّخذ لأن البنتاغون، العازم على الهيمنة الإعلاميّة، رأى أن تغطية القنوات المستقلة الناجحة جدًّا لوفيات المدنيّين الناجمة عن القصف، تقوّض حملته الدعائية (أو ما عُرف بـPSYOPS). وعلى ما قال دايفيد ميلر، في الاستراتيجية الجيوسياسية الراهنة «بات انهيار التميُّز بين أخبار وسائل الإعلام المُستقلّة والعمليّات النفسيّة لافتًا»[٢].

---

(١) Human Rights Watch, Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq, Washington DC, 2003, موجود على www.hrw.org.

(٢) David Miller. The DominationEffect. Guardian, 8 January 2004.

وأخيرًا، كما في الهجوم على العراق عام ١٩٩١ وفي تدخّل الناتو عام ١٩٩٩ في كوسوفو، استُخدمت قنابل الكربون «الخفيفة» على أنظمة توزيع الكهرباء. وقضت نهائيًا الحرائق الناجمة عنها على محطّات تحويل كثيرة أُصلحت حديثًا، ممّا سبّب، مرّة جديدة، أزمة خطيرة في توزيع المياه ناجمة عن انقطاع التّيار الكهربائي[١]. إضافة إلى ذلك، تتحطم في بساطة أنابيب الماء القديمة والمتهرّئة في المدن العراقيّة الرئيسة من الارتجاجات الناجمة عن الانفجارات القريبة. وفي النّاصريّة، وجد باحثو هيومن رايتس واتش أنّ «الناس حفروا، في أماكن كثيرة، أنابيب الماء والصرف الصّحي في محاولة يائسة للحصول على مياه صالحة للشرب»[٢]. وليس غريبًا أن يُعلن بعد الحرب عدد كبير من التهابات الأمعاء المنقولة بالماء، وكانت النتيجة المباشرة لاستهداف أنظمة توزيع الكهرباء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تفشّى وباء الكوليرا في بغداد، مما يعكس حقيقة أنّ ٧٠ في المئة من العراقيّين ما زالوا يفتقرون إلى المياه النظيفة[٣].

تعتيم الأراضي المحتلّة

كما رأينا في الفصل السّابع، ركّزت الانتقادات، في معظمها، على السّياسات الإسرائيليّة في حصار الضّفة الغربيّة وغزّة، على الوفيات المدنيّة التي تسبّبها الغارات الجوية والدّبابات؛ وتدمير المنازل الجماعي وجرف المستوطنات بجرّافات كاتربيلر دي ٩ الضخمة[٤]؛ وعلى ترسيم حدود ضيقة جدًّا على الجيوب الفلسطينيّة وبناء الجدران على غرار التمييز العنصري، ونقاط تفتيش، وسجلّات، وقوانين وبيانات معلومات؛ وعلى بناء عالم مواز من المستوطنات الواسعة، المنسّقة بسخاء، لليهود

---

(١) Human Rights Watch, Off Target.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) David Smith, Cholera Crisis Hits Baghdad. Observer, 2 December 2007.

(٤) راجع الفصل ٧.

فحسب، تربطها بُنى تحتيّة خاصّة و«مناطق عازلة»، تمّ مسحها، خالية من إطلاق النار[1].

وما لم يتمّ تناقله كثيرًا البرنامج المنهجي والمستمر للقوّات الإسرائيليّة التي أضافت لمسة جديدة إلى جغرافيات حرب الحصار المعاصرة ضدّ المدنيّين الحضريّين وسياساتها: استهداف أنظمة البنية التحتيّة الحديثة وتدميرها. ففي أيّار/مايو عام ٢٠٠١ مثلًا، دعا بن أزري، وزير العمل حينذاك، إلى تفكيك الطرق الفلسطينية والمرافق والمؤسسات الثقافيّة، سبيلًا إلى «جعل حياة الفلسطينيّين جحيمًا»[2]. وفي العام ٢٠٠٢، وضعت عملية الدّرع الواقية كلماته موضع التنفيذ. فإلى جانب المعارك والغارات والخطف والهدم الجماعي، كانت سمتها المركزية، التي تكرّست في كلّ العمليات الإسرائيليّة اللاحقة، التدمير المتعمّد لأي رمز حداثة حضريّة أو دولة فلسطينيّة أصليّة. وقدّرت الجهات المانحة الخسائر الماديّة في البنية التّحتيّة من الاعتداء الأوّل فقط بحوالى ٣٦٠ مليون دولار[3].

وفي خلال عمليّات العام ٢٠٠٢، ثُقبت خزّانات الماء بالرصاص في انتظام. وقُصفت الاتصالات الإلكترونيّة وخُرّبت. وجُرفت الطرق والشوارع ومقتنياتها ودمّرت. وحُطّمت الكمبيوترات، وسُرقَت أقراصها الثّابتة. ودُمرت محوّلات الكهرباء. ونُهب كلّ رمز ثقافي أو بيروقراطي لما من شأنه أن يكون دولة فلسطينيّة. وبعد جولة في الضفّة الغربية في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٢، وصفت أميرة هاس الخراب كالآتي: «تتكدّس بقايا الكمبيوترات المسحوقة والمحروقة والمحطّمة في أكوام مرمية في الحدائق، قُطعت كابلات الملقمات، واختفت الأقراص الثّابتة، ومُزّقت الأقراص المرنة والمدمجة وحُطّمت، وعُطّلت الطابعات والماسحات الضوئية وسُرقت،

(١) See Weizmann, Hollow Land.

(٢) See Graham, Lessons in Urbicide, 63-73.

(٣) Israeli Official Calls for Striking Palestinian Infrastructure. Arabic News, 6 May 2001; Rita Giacaman and Abdullatif Husseini, Life and Health During the Israeli Invasion of the West Bank: The Town of Jenin. Indymedia Israel, 22 May 2002.

واختفت الكمبيوترات المحمولة وكذلك المقسمات الهاتفيَة أو خُرِبت، وحُرقت أوراق الملفات ومزّقت وبُعثرت أو شُوّهت، ما عدا ما أُخذ منها». «دمار كهذا»، على ما كتبت، «لم يكن نزوة، أو انتقامًا مخبولًا. لا تدعونا نخدع أنفسنا، لم تكن هذه مهمة للبحث عن «البنية التّحتية الإرهابيّة» وتدميرها»[١].

ونُفّذ الضرر الرئيس للبنية التّحتيّة الماديّة في المدن الفلسطينيّة والطرق وأنظمة المياه وشبكات الكهرباء باستخدام الجرّارات المدرّعة الضخمة دي ٩ ذات الأطنان السّتة. وعلى ما أشار مارك زيتون في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢، زوّدت جرارات دي ٩ الضّخمة «شفرات وغرّافات هي الأمثل لتدمير الإسمنت وجرف الإسفلت بقوة من العمق. القوّة الناتجة من هذه المعدات... هي الآلة المناسبة لتدمير شبكات الكهرباء، وحفر خدمات المياه والصرف الصحي المطمورة، واجتياح واجهات المحال وسحق السّيارات»[٢].

وكمثل القصف الأميركي في العراق، عكست مباشرةً هذه الإجراءات التغييرات في العقيدة العسكرية الإسرائيليّة. وبدا الاستهداف المنهجي للبنية التّحتيّة المدَنيّة وسيلة لقهر الخصوم في حروب «غير تقليديّة» ضدّ المتمرّدين والسكّان المدنيّين الدّاعمين لهم، في المدن. والواضح هنا أن العقيدة الإسرائيليّة تأثّرت بالعقيدة الأميركيّة المتعلقة بعمل جون واردن، حيث يُنظر إلى المجتمعات المُعادية على أنّها «أنظمة للأنظمة»، وحيث يُعدّ استهداف البنية التّحتيّة الحضريّة وسيلة لإطلاق «الآثار المؤسّسة للعمليّات» للضغط نفسيًّا على شعوب بأسرها. ويتحدّث المنظّرون العسكريون الإسرائيليّون الآن عن استهداف البنية التّحتية كوسيلة للاضطلاع بـ«حرب موزّعة»، حيث لا توجد خطوط مواجهة أماميّة واضحة. «بدلًا من أن تكون محدّدة وفقًا لنطاقات خطوط المواجهة الأماميّة والجبهات الرئيسة»، على ما كتب أخيرًا الأدميرال الإسرائيليّ المتقاعد يديديا غرول ـ ياري وحاييم أسا، «ستتحدّد

(١) Amira Hass, Operation Destroy the Data, Ha'aretz, 24 April 2002.

(٢) Mark Zeitoun, IDF Infrastructure Destruction by Bulldozer. Electronic Intifada, 2 August 2002.

طبيعة صراعات الدول القوميّة المستقبليّة وفق الأهداف المنطقيّة والآثار المطلوبة في «نقاط اتّصال كثيرة» ـ أعسكريّة كانت أم مدنيّة، من البنية التّحتيّة»(١). وعليه، وكما في العقيدة الأميركيّة، ينظر المخطّطون العسكريّون الإسرائيليّون إلى تدمير البنية التّحتية المدَنيّة كطريقة من الطرائق القليلة لممارسة الضغط على أفعال المتمرّدين المتخفين.

خنقُ غزّة

يمكن أن تكون، حقًّا، وصمة عار للعالم. لكنّ العالم، المطوّق بالعنف والظلم، بالكاد لحظها(٢).

على الرغم من الدّمار الذي أصاب البنية التّحتيّة الحضريّة اللبنانيّة عام ٢٠٠٦ كجزء من استراتيجيّة إسرائيل الجديدة في إطلاق الحرب الموزّعة (على حزب الله، في هذه الحال)، يبقى قطاع غزّة ربّما المثال الصارخ والأهم على تداعيات العقيدة الإسرائيليّة الجديدة(٣). ففي غزّة مارس الإسرائيليّون هذه الاستراتيجيّة للأراضي المحتلّة إلى أقصى الحدود. وتضمّ «الحرب الموزّعة»(٤) الإغلاق المادّي المحكم؛ وحظر التداول؛ والمراقبة الجويّة الكثيفة؛ والغارات الجويّة المستمرّة؛ وتخريب البنية التّحتيّة الحديثة؛ والتوغّلات الغالبة لأسراب من الدبّابات، تدعمها اعتداءات

(١) Yedidia Groll, Diffused Warfare, The Concept of Virtual Mass, Haifa: University of Haifa, 2007, 23.

(٢) The "Strangling Gaza" subtitle, and the quote are drawn from César Chelala, Strangling Strangling Gaza, Common Dreams.org. 15 December 2007.

(٣) غزّة مدينة - قطاع مديدة وكثيفة السكّان لا يزيد حجمها على جزيرة وايت في إنكلترا، تمتد على طول خمسة وعشرين ميلاً، وعرضها ستّة أميال. كان يسكن القطاع عام ٢٠٠٦ حوالى ١,٤ مليون نسمة. ٨٤٠,٠٠٠ منهم من الأطفال. كثافة السكّان في غزّة هي من الأعلى في العالم. ففي مخيم جباليا للاجئين مثلاً، يعيش ٢٨,٥٧١ فردًا في المتر المربّع. انظر Li, The Gaza Strip as Laboratory, 40.

(٤) على ما كتب لي، «الإغلاق» مصطلح واسع يشمل تقييدًا متنوعًا على تداول الأفراد والبضائع، بدءًا بحظر السفر الدّولي ووصولاً إلى الإقامة الجبريّة الجماعيّة («منع التجوال»). Li, The Gaza Strip as Laboratory, 40.

مدفعيّة. وتكمن الفكرة في الجمع بين الانسحاب والسيطرة العسكرية القصوى عن بعد، والتملّص الكامل من أي مسؤوليّة سياسيّة وقانونيّة واجتماعية، أو أخلاقيّة عن مصير سكّان غزّة البالغ عددهم ١/٤ مليون نسمة[١]. قطاع غزّة، على ما كتب داريل لي، هو بالتالي «مساحة تختبر فيها إسرائيل تقنيّات متنوعة في الإدارة وتصقلها، وتجرّب في استمرار بحثًا عن التوازن الأمثل بين «السيطرة القصوى» على القطاع و«أقل قدر ممكن من المسؤولية» تجاه سكّانها من غير اليهود. ويوفّر القطاع نوعًا من أرض تجريبية بائسة لممارسات قد تطبق في شكل متزايد في الضفة الغربية، بعدما صارت حياة الفلسطينيين مجزأة جدًّا عبر أرخبيل من القطاعات المعزولة على غرار غزّة[٢].

حوّلت الاستراتيجيّة الإسرائيليّة الجديدة ما كان في الحقيقة سجنًا ضخمًا في الهواء الطّلق، إلى مدينة ـ قطاع ضخمة ومحاصرة، حيث لا توجد توقعات محتملة لرفع الحصار المستلهم ديموغرافيًّا. وتكثّف خنق غزّة، في شدّة، بعد إخلاء المستوطنات اليهوديّة فيها أواخر صيف العام ٢٠٠٥ وانتخاب حكومة حماس في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦[٣]. وكان السبب الرئيس للأزمة الراهنة أن «الشّعب الفلسطيني توجّه إلى صناديق الاقتراع، وشارك في انتخابات ديمقراطيّة حرّة وعادلة ونزيهة، لم يسبق لها مثيل في العالم العربي، لكنّه صوّت لـ«الحزب الخاطئ»»[٤]، حماس. إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة وغيرها من الجهات المانحة للمساعدات قرّرت حينذاك فرض عقوبات اقتصاديّة وضريبية على ما صنفته توًّا

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ٤٣-٣٨.

(٣) اتّضح لاحقًا أن استيلاء حماس على القطاع في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦ كان محاولة لإحباط محاولة انقلاب للمنظمة المنافسة فتح، موّلته الولايات المتّحدة، محاولة لقلب نتائج الانتخاب الديمقراطي. انظر Seumas Milne, To Blame the Victims for this Killing Spree Defies both Morality and Sense, Guardian, 5 March 2008.

(٤) Jennifer Loewenstein, Notes from the Field: Return to the Ruin that is Gaza, Journal of Palestine Studies 36: 3, 2007, 23-35.

«الدّولة الإرهابية»، كما وقف المساعدات. كذلك أعلنت إسرائيل أن غزّة باتت، من الآن وصاعدًا، «قطاعًا معاديًا» وأنها في «حال حرب» معها[١]. وكان التصنيف هذا أساسًا لاجتياح العام ٢٠٠٦، وللاجتياح الأوسع طوال اثنين وعشرين يومًا، نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، المسمّى «عمليّة الرّصاص المصبوب».

بعد يومين من خطف المقاتلين الفلسطينيّين العريف جلعاد شاليط في رفح في ٢٥ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦، أطلقت إسرائيل حملة «مطر الصّيف» على غزّة. وعند مستهل الهجمات، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ إيهود أولمرت أنّ العمليّات لا تهدف «إلى فرض العقاب بل إلى الضغط حتّى يتمّ إطلاق الجندي المخطوف»[٢]. وفي خلال هجمات «مطر الصيف»، ادّعت قوّات الدفاع الإسرائيلي أيضًا أنّ «هدف العمليّات «ردع المنظمات الإرهابيّة التي تُطلق بلا هوادة الصواريخ [صواريخ قسّام، المحليّة الصّنع]» عبر الحدود في اتجاه إسرائيل، وأن العمليّات «مصمّمة لتحاشي الخسائر المدنيّة».

ويبدو الادّعاء الأخير سخيفًا جدًّا، إذ إن استخدام المدفعيّة والقصف في بيئة تُعدّ من أكثر المناطق ازدحامًا بالسكّان، سيؤدّي لا محالة إلى جرح عدد كبير من المدنيّين، أو قتلهم. هذه النتيجة ليست عرضيّة ولا «متناظرة»، لأن الذين اتخذوا هذه الإجراءات يدركون تمامًا حتميتها. وبين ٢٨ حزيران/يونيو و١٣ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٦، قضت العمليّات الإسرائيليّة في غزّة على ٢٩٠ شخصًا، معظمهم من المدنيّين، وبينهم ١٣٥ طفلًا[٣]. كذلك تعرّض ٧٥٠ شخصًا لإصابات خلّفت فيهم إعاقات دائمة. وقتلت غزوات إسرائيل عام ٢٠٠٨، المصمّمة ظاهريًّا لوقف إطلاق الصواريخ المحليّة الصّنع، ٣٢٣ فلسطينيًّا، مقارنةً بسبع وفيات إسرائيليّة، كان اثنان

---

(١) Karen Koning - Abu Zayd, This Brutal Siege of Gaza can only Breed Violence in Gaza City, Guardian, 23 January 2008.

(٢) Electronic Intifada, Israel Invades Gaza: «Operation Summer Rain», 27 June 2006.

(٣) Imogen Kimber, What Happened to the Gaza Strip?, IMEMC News, 13 October 2006، موجود على www.imemc.org.

منهم فقط من المدنيّين. (إجمالاً، بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٨. قضت الصواريخ على سبعة مدنيّين إسرائيليّين)[١].

وعلى الرغم من البيانات الصحافيّة الإسرائيليّة، يصعب عدم الاستنتاج أن العمليّات هذه، تماشيًا مع هجوم «الرصاص المصبوب» الأخير الذي قتل أكثر من ١,٢٠٠ غزّاوي بينهم أكثر من ٣٠٠ طفل[٢]، صمّمت كمناورة عسكريّة ضخمة لعقاب جماعي للغزّاويّين. وشدّدت البيانات البيّنة هذه على «وجوب التذّكير بأن الشّعب الفلسطينيّ نفسه انتخب حكومة ترأسها حماس، المنظّمة الإرهابيّة المجرمة». وصُمّم بعض السياسات الإسرائيلية، من دون مواربة، لترويع السكّان ـ من مثل إحداث الطائرات انفجارات صوتيّة على علو مخفوض فوق غزّة، خلّفت صدمات نفسية لدى الأطفال خصوصًا. إلّا أن تضييق الحصار البنيوي التّحتيّ والتدمير كجزء من هجمات «مطر الصّيف» أثبت فاعليته في التخريب أكثر. ففُرضت القيود على الواردات الغذائيّة، وكان إجراء كارثي على مدينة تعتمد، كثيراً، في معيشتها على الواردات والمساعدات الغذائيّة[٣]. قُطعت الإمدادات بالوقود والطّاقة أيضًا. وقُصف ما تبقّى من الجسور والطرق المتعذّر اجتيازها. وقُصفت مرافق توليد الكهرباء الرئيسة في غزّة، مما أدّى إلى تضاؤل ضخّ المياه وخدمات الصّرف الصّحي[٤]. وحتّى قبل الغزو البرّي لرفح، قصف سلاح الجو الإسرائيليّ محطّة الطاقة، ممّا عطّل إمدادات الكهرباء وإمدادات المياه على السواء عن مناطق واسعة في غزّة. وأخيرًا، كانت قطع الغيار اللّازمة لإجراء التصليحات الضرورية في البنية التّحتيّة المدمّرة تخضع للعقوبات[٥].

(١) Milne, To Blame the Victims.

(٢) Tim McGirk, Could Israelis Face War Crimes Charges Over Gaza?, Time, 23 January 2009.

(٣) كانت الأمم المتّحدة في ذلك الوقت توفر الغذاء لـ٧٣٥,٠٠٠ غزّاوي، أكثر من نصف سكّان الأراضي.

(٤) Palestinian Medical Relief Society, 'Public Health Disaster in Gaza Strip: Urgent Appeal for Support to Avert Public Health Disaster in the Gaza Strip, 27 June 2007, موجود على www.pmrs.ps.

(٥) Association of Civil Rights in Israel, Letter to Israel; Minister of Defense, Undated, موجود على www.phr.org.il.

وبعد هجمات العام ٢٠٠٦، نقلت كارن أبو زيد، المفوّضة العامّة لمنظمة الأونروا في غزّة، أن القطا على «عتبة أن يصير المنطقة الأولى التي تُحوّل عمدًا إلى حال عوز مدقع، على مرأًى من المجتمع الدولي وإدراكه، وعلى ما قال بعضهم، بتشّجيع منه»[١]. وأضافت أن «قرار حظر الوقود والطّاقة الكهربائيّة عن السكّان عمومًا يُعدّ نوعًا من عقاب جماعيّ يتعارض مباشرةً مع القانون الإنسانيّ الدّوليّ»[٢]. ووصف إيموجين كيمبر، من مركز وسائل الإعلام الدّوليّة في الشّرق الأوسط، الهجمات بأنها «هجوم مَرَضيّ»، حيث «يترك انقطاع التيّار الكهربائي الذي يسبّبه القصف الجوي الإسرائيليّ المتعمّد لإمدادات الطاقة، الأطباء في حال عجز عن معالجة المصابين والمرضى»[٣].

ونتيجةً لـ«مطر الصّيف»، توقّفت معظم مرافق غزّة الصّحيّة عن العمل، نظرًا إلى افتقارها إلى المولّدات الكهربائيّة (وهي، في كل الأحوال، عديمة الفائدة بسبب نقص الوقود). وظهرت توًّا تداعيات الصّحة العامة. وأوردت منظّمة الصّحة العالميّة أن «عدد المصابين بالإسهال المائي والدّموي بين اللاجئين في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو والأسبوع الأول من تمّوز/يوليو [٢٠٠٦] ارتفع بنسبة ١٦٣ في المئة و١٤٠ في المئة مقارنة بالمدّة نفسها من العام السّابق»[٤]. وارتفع معدّل الأطفال المصابين بفقر الدّم[٥]، وزادت معدّلات الأطفال المصابين بسوء التغذية وتوقف النمو أساسًا[٦].

وفي غضون أشهر قليلة، أصبح نظام الصّحة العامّة في غزّة على حافة الانهيار

(١) Koning - Abu Zayd, This Brutal Siege of Gaza Can Only Breed Violence in Gaza City.

(٢) Kirsten Zaat, Isolation of Gaza must end, Norwegian Refugee Council, AlertNet.org. 29 November 2007.

(٣) Kimber. What happened to the Gaza Strip?.

(٤) Canadian Health Professionals, Statement of Concern for the Public Health Situation in Gaza, open letter, 31 July 2006, موجود على electronicintifada.net.

(٥) Care International, Crisis in Gaza, موجود على www.care-international.org.

(٦) Malnutrition Common for Gaza Kids. Jerusalem Post, 11 April 2007.

الشّامل. عجز المرضى عن السفر إلى إسرائيل لتلقّي العلاج. توفي بعض مرضى غسل الكلى بسبب خفض وتيرة الجلسات، أمرٌ فرضه انقطاع الكهرباء نتيجة قصف محطّة التوليد[1]. نهاية آذار/مارس العام ٢٠٠٧، وربّما في إشارة نهائيّة إلى خنق قطاع غزّة، فاضت مياه الصرف الصحي وانهارت خزّاناتها وغمرت الفضلات البشريّة بعض الأحياء، حيث قضى خمسة أشخاص غرقًا. وعليه، صار الغزّاويّون حرفيًّا شعبًا يغرق في «غائطه»[2].

حدث هذا كلّه «قبل» الهجوم الأوسع والأكثر وحشيّةً على غزّة، طوال اثنين وعشرين يومًا من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨، الذي تركّز على الخداع الاستطرادي المألوف اليوم في تصنيف نسيج المجتمع الغزّواي الحضري بكامله، كمجرّد «بنية تحتيّة إرهابيّة» يجب تدميرها «جملةً وتفصيلًا». وفي حين أنّ من الأهمية بمكان هنا أن أشدّد على فَضل الغزّاويّين والفلسطينيّين في التعامل مع خنق وسائل عيشهم الحديثة وتدميرها، لكن في ظل هذه الظروف يمكن استراتيجيتهم في مواجهة حرب البنية التّحتيّة الشاملة ومقاومتها أن يكون لها بالتأكيد تأثيرات هامشية فحسب.

دولة الحرب الإلكترونيّة

وفق ويليام تشورتش، المدير السّابق لمركز دراسات حرب البنية التحتيّة، المنحل اليوم، سيشمل الحدّ التالي لحرب الدّولة البنيويّة التحتيّة تطوير القدرات لشنّ هجمات إرهاب إلكتروني منسّقة[3]. «ويتمثّل التحدّي هنا»، على ما كتب، «في اقتحام أنظمة الكمبيوتر التي تتحكّم في بنية البلد التّحتيّة، لتصبح في النتيجة

(١) Canadian Health Professionals, Statement of Concern for the Public Health Situation in Gaza.

(٢) Associated Press, 'Four Dead, Thousands Evacuated in Gaza Sewage Flood', International Herald Tribune, 27 March 2007.

(٣) Gtrgory Rattray, Strategic Warfare in Cyberspace, Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

البنية التّحتيّة للبلد رهينة»[١]. وذكر تشورتش أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) عرض عام ١٩٩٩ قطع اتّصالات الإنترنت عن يوغوسلافيا، لكنّ الفكرة رُفضت. إنّما اليوم تتطوّر سريعًا الفكرة العاكفة على استخدام أنظمة البرمجيّات لمهاجمة بنية الخصم التّحتيّة الحسّاسة، بما يتّفق مع العقيدة الأميركيّة الناشئة في «العمليات الإعلاميّة المتكاملة» وحرب البنية التّحتيّة، التي تشمل كلّ شيء، بدءًا بإلقاء المنشورات، إلى تعطيل المواقع على شبكة الإنترنت، وتدمير محطّات الكهرباء، وإسقاط قنابل النبض الكهرومغناطيسيّة التي تدمّر كل التجهيزات الكهربائيّة في منطقة واسعة، وصولًا إلى تطوير أنظمة مراقبة على امتداد العالم من مثل «إتشيلون».

ويُنظَر إلى فكرة التلاعب عن عمد بأنظمة الكمبيوتر لتعطيل بنية الخصم المدَنيّة التّحتيّة كسلاح جديد فاعل، وعنصر من عناصر الاستراتيجيّة الأميركيّة الواسعة النّطاق من «سيطرة الطّيف الشّامل»[٢]. يسمّيها الجيش CNA، أي هجوم شبكة الكمبيوتر. وفيما تبقى التفاصيل الدقيقة لهذه القدرة الناشئة طيّ الكتّمان، يظهر بعض عناصرها إلى العلن في وضوح.

أوّلًا، يبدو واضحًا أنّ العمل على برنامج البحث والتطوير بدأ في مركز التّحليل المشترك للحروب في دالغرن، في فيرجينيا، ويركّز على الأنظمة المعلوماتيّة والبرمجيّات التي تدعم البنى التّحتيّة الحسّاسة للدول المعادية، الحقيقيّة منها أو الكامنة. وكشف اللواء بروس رايت، نائب مدير العمليّات الإعلاميّة في المركز، عام ٢٠٠٢، أن « فريقًا من المركز يمكنه أن يشرح لكم ليس كيف بُنيَت محطّة الطّاقة أو نظام السّكك الحديد [في دولة عدوّة] فحسب، وإنّما أيضًا ما تحويه بالضبط ليبقى هذا النظام قائمًا وما يجعله فاعلًا»[٣].

ثانيًا، يبدو بيّنًا أنّ القوّات الأميركيّة نفَذت، في خلال غزو العراق العام ٢٠٠٣،

(١) William Church, Information Warfare, International Review of the Red Cross 837, 2001, 205-16.

(٢) US Department of Defense, Joint Vision 2020, Washington, DC, 2000.

(٣) ذكر في Church, Information Warfare, 205-16.

بعض هجمات شبكة الكمبيوتر، وإن لم تحدَّد بعد[1]. واعترف ريتشارد مايرز، القائد العام لقيادة الفضاء الأميركيّة، وهي الهيئة المكلّفة «هجوم شبكة الكمبيوتر»، في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، أن «الولايات المتّحدة سبق أن نفَذت هجمات على شبكات الكمبيوتر على أساس كلّ حال على حدة»[2]. وأخيرًا، يتجسّد التّحوّل من الأبحاث النظريّة إلى العقيدة الواضحة في هذا المجال في «التوجيه الرئاسيّ للأمن الوطني ١٦» بشأن هجمات شبكة الكمبيوتر، الذي يحمل توقيع جورج دبليو بوش بتاريخ تمّوز/يوليو عام ٢٠٠٣.

أُعلنَ العام ٢٠٠٧ أن القوّات الجويّة الأميركيّة أنشأت وحدة سمّتها «القيادة الإلكترونيّة»، مركزها قاعدة باركدايل للقوّات الجويّة، في لويزيانا. وكُلّفت «القيادة الإلكترونيّة»، «الدّفاع عن الشبكة الإلكترونيّة» في الولايات المتّحدة، و«إصابة الهدف الإلكتروني» على السواء (هجمات شبكة الكمبيوتر) في المجتمعات المُعادية[3]. في الواقع، سعى برنامج الأعوام الخمسة هذا إلى عسكرة البنى التّحتيّة الإلكترونيّة في العالم كلّه؛ هدفه المُعلَن «الولوج إلى كلّ شبكات الكمبيوتر، في أيّ مكان عبر العالم، والسّيطرة عليها»[4]. وكشفت لاني كاس ـ الرائدة السّابقة في جيش الدّفاع الإسرائيليّ، الرئيسة السّابقة لقوّة الفضاء الإلكتروني المُنتدبة التابعة للقوّات الجويّة، وهي اليوم المساعدة الخاصّة لرئيس أركان سلاح الجو ـ أنّ المذاهب الأخيرة في الهجوم الإلكتروني تبدو مجرّد استمرار لتاريخ سياسة القوّة الجويّة في ضرب البنية التّحتيّة المجتمعيّة. «إذا كنت في موقع الدّفاع في [الفضاء] الإلكتروني»، على ما كتبت، «تكون قد تأخّرت جدًّا. الفضاء وجّه

(١) Saniel Onley, US Aims to Make War on Iraq's Networks, Missouri Freedom of Information Center, 2003, موجود على foi.missouri.edu.

(٢) Pawl Stone, Space Command Plans for Computer Network Attack Mission, US Department of Defense, 14 January 2003, موجود على www.defenselink.mil.

(٣) Barry Rosenberg, Cyber Warriors: USAF Cyber Command Grapples with New Frontier Challenges, C4ISR Journal, 1 August 2007.

(٤) Eilliam J. Astore, Attention Geeks and Hackers: Uncle Sam's Cyber Force Wants You, Tom Dispatch, 5 June 2008.

التعهّد الأصلي للقوّة الجوية. إذا كنت لا تسيطر على الفضاء، لا يمكنك السّيطرة على المجالات الأُخرى»[1]. وفيما تمّ تعليق مبادرة القيادة الإلكترونيّة للقوّات الجويّة في آب/أغسطس عام ٢٠٠٨، بسبب تنافس داخلي في الخدمة، يتمّ تطوير قدرات مشابهة في الأوساط العسكريّة الأميركيّة، تتوزّع بين الجيش وسلاح البحريّة وسلاح الجو.

ساندت الجهود هذه لدعم قدرات الحرب الإلكترونية الأميركيّة تطوّرات مهمّة في مكان آخر، شملت سلسلة ضخمة من «هجمات الحرمان من الخدمة» على أستونيا ربيع العام ٢٠٠٧، على ما يبدو انتقامًا لإزالة نصب تذكاري لقتلى الحرب السّوفيات في تالين[2]. هذه الهجمات ـ أقلّه في جزء منها، هي عمل متسلّلين يرتبطون بالدّولة الرّوسيّة، على ما يبدوـ شلّت مواقع رئيس الوزراء الأستونيّ الإلكترونيّة والمصارف الأستونيّة. ورصد مخططو الاستراتيجيّة الأميركيّة أيضًا، في شدّة، قدرات القوّات المسلّحة الصّينيّة المتنامية على إطلاق هجمات حرب إلكترونيّة متطوّرة ومستمرة كجزء من العقيدة الصّينيّة في الحرب «غير المقيّدة» أو غير المُتناظرة. ودفعت هذه المخاطر قادة الناتو إلى الإعلان، عام ٢٠٠٨، أنّ هجمات الحرب الإلكترونيّة تُعدّ خطرًا مهمًّا يعادل القصف الصاروخي[3].

وانصبّ اهتمام المخطّطين الأميركيّين على انتشار الحرب الإلكترونيّة التي قد تعرّضُ للخطر الاقتصادات المتقدّمة والعالية التكنولوجيا، التي تعتمد جدًّا على أنظمة البنية التّحتيّة المترابطة والكثيفة والمحوسبة، مما يجعلها غير حصينة أمام هجمات مجموعة كبيرة من الدّول والمنظّمات غير الحكوميّة التي تعمل على مقاييس متنوّعة. في حال صارت هجمات الدّول أو الإرهابيّين الإلكترونيّة شائعة،

(١) المصدر نفسه.

(٢) يهدف «حرمان الخدمة» إلى تعطيل شبكة الاتصالات مع فيض من المعلومات العديمة الفائدة.

(٣) Bobbie Jhnson, NATO Says Cyberwarfare Posses as Great a Threat as a Missile Attack, Guardian, 6 March 2008.

على ما شرح ستيفن ميتز من معهد الدّراسات الاستراتيجيَة الأميركيّ، «قد تتأكل الميزة التقليديّة للدّول الكبيرة والغنيّة القائمة على الصراعات المسلّحة. وتتطلّب الهجمات الإلكترونيّة معدّات أقلّ كلفة بكثير ممّا تتطلّبه التّقليديّة منها. ويمكن استنباط المهارات اللازمة مباشرة من العالم المدني... إذا بات ممكنًا خوض الحرب باستخدام مجموعة من الكمبيوترات مع اتّصالات الإنترنت، قد تختار مجموعة واسعة من المنظّمات الانضمام إلى المعركة»(١). واقترح ميتز حتى أن هذه التحوّلات قد تؤدّي إلى سيناريوهات من مثل امتلاك مجموعات غير حكوميّة قوّة تعادل قوّة الدول القوميّة؛ منظّمات تجاريّة تخوض هجمات إلكترونيّة بعضها ضد بعض؛ و«عصابات حروب» إلكترونيّة تلعب على الملقّمات عبر العالم بدلًا من أزقّة الغيتوات(٢).

وإنّما في عالم متواصل، حيث تربط أنظمة البنية التّحتيّة، في إحكام، ما بين سكّان المنطقة نفسها، وبينهم وبين مناطق جغرافيّة أخرى على السواء، قد تأتي تداعيات هجمات الحرب الإلكترونيّة بما لا يمكن التنبؤ به. في أثناء الهجوم على العراق عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، بات واضحًا الآن أنّ فريق «هجوم شبكة الكمبيوتر» التابع لسلاح الجو الأميركيّ أنعم النظر في تعطيل الأنظمة الماليّة في العراق تمامًا. ويبدو أنّه تخلّى عن الفكرة لأن الشبكة العراقيّة ترتبط في شكل وثيق بالشّبكة الفرنسيّة، مما يعني أن الضربة على العراق مثلًا كانت ستؤدي لا محالة إلى انهيار أجهزة الصّرف الآلية في أوروبا(٣). «ليس لدينا الكثير من الأصدقاء في باريس الآن»، على ما مازح ضابط في الاستخبارات الأميركيّة، معلّقًا على القرار. «لا ضرورة لإثارة المزيد من المشكلات وإلّا لن يتمكّن شيراك [الرئيس الفرنسي حينذاك] من سحب أيّ يورو من صرّافه الآليّ!»(٤).

(١) Steven Metz, The Next Twist of the RMA, Parameters 30: 3, 2000.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ذكر في Colin Smith, US Wrestles with New Weapons, NewsMax.com, 13 March 2003.

(٤) المصدر نفسه.

عالمٌ يُمكنُ النفوذ فيه في غرابة

أكّد هذا الفصل مكانة البنية التّحتيّة الحضريّة اليوميّة المركزيّة داخل مساحات الحرب والإرهاب في سياق ما سمّاه عالم الكمبيوتر فيليب أغري عالمنا الذي «يمكن النفوذ فيه في غرابة»(1). فالبنى التّحتيّة اليوميّة التي تحافظ على الحياة الحضريّة، والتي لطالما أُهملت وسُلّم بصحتها ما دامت تعمل، صارت، في ازدياد، في صميم العنف السّياسيّ والعقيدة العسكريّة. وكما رأينا، أصبحت في عالمنا المتحضّر سريعًا الأهداف الرّئيسة لهجمات إرهاب كارثيّة؛ غدت، في اطراد، مركزية لعقائد الجيوش المتقدّمة الغربيّة وغير الغربيّة، وتقع في صميم الوسائل المعاصرة لترسيم ما يمكن تسميته، بدولة الإرهاب فحسب. وتُظهر الأدلّة الزائدة أنّ الدول القوميّة نفذت بالفعل هجمات ذات مستوى متدن على شبكات الكمبيوتر على أساس مستمر تقريبًا، وهو نشاط يطمس الحدود الفاصلة بين الحرب والمنافسة الاقتصاديّة.

من ناحية أخرى، واستنادًا إلى أنواع الوقائع الناتجة من هذه الهجمات وتأثيرها في البنية التّحتيّة المدنيّة العاديّة، فهي بعيدة عن التفاصيل الدقيقة التجريديّة التي تُصوّرها النظريّة العسكريّة. على العكس، فتجربتا العراق وغزّة تذكّراننا بأنّ عبارات النظريّة المُلطّفة تصرفُ الانتباه عن الواقع المرير بأنّ استهداف البنية التّحتية الأساسيّة في المجتمعات المتحضّرة جدًّا يقتل الضّعيف والمُسنّ والمريض تمامًا كما يفعل القصف المُركّز. الفرق، طبعًا، أنّ الوفيات تتغيّر في الزمان والمكان من وجهة نظر وسائل الإعلام الرئيسة المتقلّبة. في أحيان كثيرة، يجذب كلام المؤتمرات الصحافيّة العسكرية الفصيح الإعلاميين، عن «المفاعيل المبنية على أساس العمليّات»، والتقليل من «الأضرار الجانبيّة»، و«الأسلحة غير المميتة»، واستهداف «البنية التّحتيّة الإرهابيّة»، أو استعمال «الضّغط النّفسيّ» على الأنظمة المُعادية. وفي هذا السّياق، أودّ أن أختم هذا الفصل بالتّشديد على نقاط حاسمة ثلاث.

---

(1) Agre, Imagining the Next War.

مفاهيم جديدة للحرب

كيف يمكن للحرب أن تكون حضاريّة حقًّا، إذا كانت تقتل آلاف الأشخاص وتدمّر بشدة بنية الحضارة التّحتيّة؟[1].

النقطة الأولى التي أؤكّدها أنّ استراتيجيّات نزع التّحديث القسريّة والهجمات الإلكترونيّة تتطلّب منّا إعادة النظر في مفاهيم الحرب السّائدة. فتطمس التّقاطعات المعاصرة للعنف السّياسيّ والبنية التّحتيّة الثنائيّات التقليديّة في الحرب والسّلم، المحلّيين والعالميّين، والميدان المَدَني والميدان العسكريّ، والدّاخل والخارج للدول القوميّة. وبما أنّ البُنى التّحتيّة الحضريّة اليوميّة تقع فريسة عنف الدّولة (وغير الدّولة)، تبرز الهجمات التي لا حدود محتملة لها، كمساحات خطرة لصراع مستمر، لا يوقَف لها على حال وحتّى لا يُمكنُ الكشف عنها. وترى عقائد ونظريّات عسكريّة كثيرة معاصرة، وفقًا لتعبير أغري، أنّ «الحرب، في هذا المعنى، أصبحت موجودة في كلّ مكان وفي كلّ شيء. هي كبيرة وصغيرة. لا يحدّها زمانٌ ومكان. الحياةُ نفسُها صارت حربًا»[2].

وتلقى فكرة الحرب غير المقيّدة حظوة خارج مجموعات الإرهابيّين والمتمرّدين، والجيشين الأميركيّ والإسرائيليّ، الذين انصب اهتمامنا عليهم هنا. وتستثمر الدّولة الصّينيّة، في كثافة، لتطوير عقيدة حرب البنية التّحتيّة وقدراتها. ففي العام ١٩٩٩، ادّعت نشرة لـ«جيش التّحرير الشّعبيّ» أن «سببًا يَدفعُنا إلى الجزم بأنّ هجمات جورج سوروس الماليّة على شرق آسيا [عام ١٩٩٧]، وهجمة أسامة بن لادن الإرهابيّة [عام ١٩٩٨] على السّفارة الأميركيّة [في كينيا]، وهجمة أتباع أوم شينري كيْو بالغاز على أنفاق المترو في طوكيو [عام ١٩٩٥]، والفساد الذي يرتكبه من هم من أمثال موريس جونيور [قرصان معلومات من الكمبيوتر] على الإنترنت، حيث يأتي مستوى

(١) Andreas Behnke, The Re-enchantment of War in Popular Culture, Millennium: Journal of International Studies 34: 3, 2006, 937.

(٢) Agre, Imagining the Next War.

الدّمار، في أيّ حال من الأحوال في الدرجة الثّانية لما تسببه الحرب، وتمثّل نصف حرب، شبه حرب، وما تحت حرب». وتجسّد أمثلة كهذه «الشّكل البادئ بالنموّ لنوع آخر من الحرب». وغنيٌّ عن القول إنّ الحرب «عادت وغزت المجتمع البشريّ بطريقة أكثر تعقيدًا وأكثر شموليّة وأكثر تخفيًا وأكثر إحكامًا»(١).

مفاهيم الحرب هذه التي تفلّتت حرفيًّا من زمام حدود الزّمان والمكان ـ في ما سمّاه بول جايمس «ما وراء الحرب»(٢) ـ تدفع خصوصًا عقيدة ذات شقّين إلى قلب الاستراتيجيّة الجيوسياسيّة الأميركيّة. من جهة، على ما رأينا في الفصل الرّابع، تشدّد الولايات المتّحدة في الدّفاع عن البنى التّحتيّة الحضريّة اليوميّة الدّاخليّة، وعن صلات الوصل الاستراتيجيّة على السّواء مع أجزاء العالم الأخرى التي تدعم الرأسماليّة العالميّة(٣). من جهة أخرى، تجاهد الولايات المتّحدة في تطوير طاقاتها لإضعاف مقدرة الأجهزة الإلكترونيّة البنيوية التّحتيّة للعدوّ المُفترَض وحداثته وقوّته الجيوسياسيّة الكامنة، منهجيًّا، أو أقله للسّيطرة عليها من بعيد. وتُعدّ هذه الاستراتيجيّة، على ما زعم أغري، «ما سمّاه مفكّرو الدّفاع حرب البنية التّحتيّة، وهي حربٌ بأكثر معنىً عموميّ ممكن؛ حربٌ تنفذ إلى أدقّ تفاصيل الحياة اليوميّة، لتعيد هندسة التّرتيبات الأساسية في السّفر والاتصالات في وقت تتنظّم الحياة اليوميّة، في ازدياد، في مجتمع متحرّك ومتواصل، للتغلّب تمامًا على هذه الترتيبات»(٤).

وعندما يكون هدف العنف السّياسي استخدام شبكات البنية التّحتيّة الحضريّة الحسّاسة والضعيفة لإسقاط مشهد زري، وإرهاب وإكراه، يبرز تطوّر غريب آخر. وكثيرًا ما تكون هذه الاستراتيجيّات مستترة. لا بل هي تُطمَس في العالم «الطبيعي»، حيث تتوقّف المنظومات عن العمل، وتتعطّل الخدمات، وتتطلّب البُنى التّحتيّة تصليحًا مستمرًا. أي بمعنى آخر، بات يصعب جدًّا اكتشاف متى تجري الأعطال

(١) Qiao Liang and Wang Xiangsui, Unrestricted Warfare, Panama: Pan American Publishing, 2002, 2.

(٢) Paul James, The Age of Meta-War. Arena Magazine 64, 2003, 4-8.

(٣) انظر Wood and Coaffee. Security is Coming Home.

(٤) phil Agre. Imagining the Next War.

عرضيًّا، ومتى تكون نتيجة تخريب متعمّد. وحين يتعطّل نظام قطار الأنفاق والمياه والإنترنت أو الكهرباء في مدينة صناعيّة متقدّمة، تتفشّى غالبًا التكهنات الجامحة بأنه من فعل الإرهابيّين البعيدين الغامضين والكامنين في البنية التّحتيّة لشبكات البنية التّحتيّة العالميّة، بدلًا من أن يكون عطل تقنيّ طارئ أو خطأ بشريّ. و«توفر الشّبكات التّكنولوجيّة»، على ما كتب جايمس دير ديريان، «للّاعبين العالميّين الجدد الوسائل لاختراق الحدود السّياسة والاقتصاديّة والدّينيّة والثّقافيّة». وبدّلت سهولة الوصول الجديدة هذه «ليس، طريقة خوض الحروب وصنع السّلام فحسب، وإنّما أيضًا إمكان التمييز شبه المستحيل ليس بين الأفعال العرضيّة الطّارئة والمتعمّدة فحسب، بل بين الحرب والسّلم نفسيهما أيضًا»(١).

مشكلة أوهام الحرب الجديدة هذه ـ كما أوضحنا في فصول سابقة من هذا الكتاب ـ أنّها تشجّع على تعميق عسكرة كل أوجه المجتمعات الحضريّة المُعاصرة. وتعود مسائل الأمن إلى الانتقام من الوطن؛ فتنتشر مبادئ الروح العسكريّة في ممارسات الحياة الحضريّة اليوميّة وهندسياتها وسياساتها. وقد صارت سياسات الأمن، في هذا السّياق، قلّما تهتم بالصّراعات الإقليميّة حيث تتواجه دولتان رسميًّا في المعارك، وتركّز في المقابل «على العوالم المَدَنيّة، الحضريّة، المحلّيّة والشّخصيّة» في كون لا حدود فيه للمخاطر اللامتناهية(٢). وعلى ما اقترح فيل أغري، صارت الحرب، في هذا المعنى الأوسع، حدثًا مستمرًّا متباعدًا، لا تحدّه جُغرافيّات، يعاد بثّه حيًّا، طوال أربع وعشرين ساعة على مدى الأسبوع، عبر التلفزيونات وشبكات الإنترنت(٣).

وبالتّأكيد، يتناول الخطاب الراهن لعدد كبير من المسؤولين السّياسيّين والعسكريّين الحرب التي لا نهاية لها كجزء من بناء حالات الطوارئ واستمرارها ما بعد مرحلة

(١) James Der Derian, Network Pathologies, Info Tech War Peace, 2003، موجود على www.watsoninstitute.org/infopeace/911.

(٢) Murakami Wood and Coaffee, Security is Coming Home, 503-517.

(٣) Agre, Imagining the next war: Infrastructural warfare and the conditions of democracy.

٩/١١[١]. وهم يسعون، من خلال تذرعهم الدائم بالآخرين الكامنين الخبثاء وغير الحديثين والمستعدّين لإغراق المجتمع الصّناعيّ المتقدّم في جمود ما قبل العصر الحديث بنقرة على مفتاح من مفاتيح الكمبيوتر، إلى تشريع جهودهم المدمرة أكثر لنزع الحداثة عن شعوب بأسرها في غالبية مدن العالم الفقيرة، تحت شعار «الحدّ من الأضرار الجانبيّة»، والتحوُّل من الأسلحة «غير القاتلة» أو «غير الحركيّة»، أو استهداف «البنية التّحتيّة الإرهابيّة».

ومن أقوى المفارقات، سخرية استراتيجيّة «تعتيم المدن» من الإيديولوجيّا المُحافظة الجديدة الأوسع نطاقًا في الحرب الدّائمة. فقد طرحت العنف العسكريّ الوقائيّ كوسيلة تساعد على «ربط» مجتمعات الشّرق الأوسط والعالم النّامي بثمار الرأسماليّة الليبراليّة الجديدة التي تقودها الولايات المتّحدة، عبر وكالة حرب أمبراطوريّة مستمرّة. وكجزء من دعوته العدوانيّة إلى غزو الولايات المتّحدة العراق عام ٢٠٠٣ مثلًا، أعرب توماس بارنيت[٢]، المُنظّر الجيوسياسي المحافظ الجديد الذي التقيناه في الفصل الثاني، عن «اعتقاده أنّ النموذج الأمنيّ الذي يشكّل هذا العصر [هو] أن «انقطاع التوصيل يحدّد الخطر»»[٣]. «دلّوني أين تزدحم العولمة مع شبكة اتصال ومعاملات ماليّة وتدفّقات وسائل إعلام ليبرالية وأمن جماعيّ»، على ما كتب بارنيت، «وسأدلّكم إلى مناطق تضمُّ حكومات مستقرّة ومستويات معيشة مرتفعة، ومزيدًا من الوفيات الناجمة عن الانتحار بدلًا من القتل». ويرى بارنيت أنّ دور الحرب الأمبراطوريّة الحَمْليّة الدّائمة، كان لربط المجتمعات قسرًا إلى ما بعد الخطّ المانوي الجغرافي الذي يفصل «القلب العامل» المُفترض للدّول الرأسماليّة الليبراليّة الجديدة و«الفجوة غير المُدمجة» لدول أميركا الوسطى وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا التي ظلّت افتراضيًّا مقطوعة عن الاقتصاد العالمي الليبرالي الجديد. والتورية التهكّمية، من ثمَّ، أن العقيدة التي تقوم

(١) انظر .Agambe. Security and Terror, 1-2

(٢) راجع الفصل ٢.

(٣) Thomas Barnett. The Pentagon's New Map.

عليها الحرب الأميركيّة المعاصرة، تشدّد كثيرًا على تدمير المهندسات والبنى التّحتيّة التي تجعل التّواصل مع العالم ممكنًا[1].

ومن المثير للاهتمام، أنّ تداعيات التدمير التي ابتُلِيَت بها بُنى الأعداء المزعومين التّحتيّة، بدأت ترشح داخل الوطن في الولايات المتّحدة، وتحوّل التّركيز من التّدمير المادّي الشّامل إلى الإخلال الموقّت والمُوجَّه أكثر. عام ٢٠٠٣ مثلًا، اتُّخذت إجراءات لعدم تخريب المنظومات الكهربائية كاملةً في العراق، كما جرى عام ١٩٩١، ليس من منطلق اهتمام إنسانيّ للإبقاء على السكّان الحضريّين، بل لتمهيد الطّريق أمام تَنصيبِ الأنظمة العميلة. بالتّأكيد، تسهّلُ كثيرًا البُنى التّحتيّة السّليمة فرض ما سمّته ناومي كلاين «عقيدة الصّدمة»، المركزيّة جدًّا الآن للرأسماليّة الليبراليّة الجديدة: اقتصاد سياسيّ يفترس الجغرافيّات والموارد والأوطان ويلتهمها عقب كوارث طبيعيّة أو مصنّعة[2].

في ظلّ الظروف هذه، طبعًا، تبقى مرونة البُنى التحتيّة ضرورية. فهي المحال الهندسية الرئيسة لفرض الخصْخَصة الليبراليّة الجديدة جُمْلةً، حيث يستولي رأس المال المُمَوَّل على رأس المال المغمور في المساحات والدّول الضحايا المختَلَسة. وهي أساسيّة أيضًا للانتقال سريعًا إلى استغلال الموارد المُفْترس الذي يرتبط بالعقيدة الرئيسة للإمبرياليّة الجديدة: تكديس رأس المال من خلال نَزْعِ المُلْك[3]. وكما تُظهر حال العراق ما بعد العام ٢٠٠٣، يُعدّ هذا المسار عمومًا محرّكًا ضخمًا لعدم الاستقرار والعنف، وليس مجرّد تحوّل بسيط قط. مقاومات، تمرّدات، عصابات إجراميّة، ومجموعات سياسيّة فاسدة من أنواع مختلفة تميل إلى أن تتشكّل. قريبًا، وفي السّياق الجديد، ستركزّ بذاتها على استهداف البنية التّحتّية واستغلال ثمار الموارد، أو الاستيلاء عليها.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) Lein, Shock Doctrine.

(٣) انظر Harvey, The New Imperialism.

ليس كلُّ شيء حربًا

النقطة الثانية التي أشدّد عليها، أنّ الهدف من أَمْنَنَة المجتمعات الحضريّة ضدّ مخاطر حرب البنية التّحتيّة التي لا نهاية لها، ولا أصول ولا حدود، يهدّدُ بأن يصير هاجسًا طاغيًا يُستخدم كأساس لإعادة هندسة الأنظمة المألوفة التي هي اليوم عُرضة للتّهديد. ويلوح في الأفق هاجسان كبيران خصوصًا.

أوّلًا، قدّ يُشرّع تمامًا تأويل التّهديدات التي لا حدود لها والحرب اللامحدودة في إبطال المجتمعات الدّيمقراطيّة تدريجًا، أو حتّى في استئصالها جملةً وتفصيلًا. و«يبدو مفهوم «المفكّرين العسكريّين» الجديد للحرب معيبًا لأنّه ينطلق من المجال العسكريّ ليلحقه ببساطة منطق الترابط ليطوّق الميدان العسكريّ أيّ شيء آخر»، على ما حذّر فيليب أغري[١]. ووفق هذا السيناريو، يُعَدُّ كلّ شيء عنصرًا من عناصر الحرب. فعلًا، لا يبقى شيءٌ خارجًا على الحرب التي لا حدود لها. ويعني تقبُّل وجهة النظر هذه، توفير الظروف الناجحة لمكافحة النزعات الدّيمقراطيّة عميقًا، حيث تطالب ائتلافات اليمين واليمين المتطرّف السّياسية تعليق الإجراءات القانونيّة الواجبة والقواعد القانونيّة والحقوق الدّيمقراطيّة، فيما تُقدَّم، في الوقت نفسه،كبش فداء مجموعة واسعة من التّهديدات الكامنة، في خفاء ووجود مطلق، داخل الفجوات التقنيّة والحضريّة للحياة اليوميّة.

وكانت السّمة الغالبة للحرب على الإرهاب، بالتّأكيد، تصويرها غير المنقطع لمواقع المدينة اليوميّة، ومساحاتها وأنظمتها، كميادين قد يقفز منها «الآخرون» في أيّ وقت، ليرفعوا التّهديدات الوجوديّة في وجه المدن والحضارات «من الدّاخل». وبتصوير مخاطر الإرهاب في آن كأفعال حرب وتهديدات مجتمعيّة وجوديّة، بدلًا من جرائم دوليّة تشكّلُ خطرًا كبيرًا على السّلامة العامّة، صار سهلًا تبرير الحرب العالميّة التي لا تنتهي، والإمبرياليّة الموسّعة، وعنف الدّولة العنصريّ، والسّجن الاستباقيّ،

(١) Agre. Imagining the Next War.

والتّشريعات الاستبداديّة والتّعليق الجذريّ للقواعد القانونيّة والقضائيّة. وتتّفق عناصر حرب إنفاذ الأمن هذه مع الاتّجاهات الحديثة، في مجتمعات من مثل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، نحو ما عده بعض المعلّقين الفاشيّة «الخفيفة» أو «الناشئة».

ونظرًا إلى هذا السّياق، تساعد أيضًا إجراءات الدّول في توسيع أمنَنَة الحياة اليومية، على بسط مشاعر غامضة بانعدام الأمن، الأمر الذي يؤدّي إلى حلقة مفرغة. وينصب التّركيز على ما «قد» يحدث؛ وعلى الاحتمالات التي لا تُحصى للامتلاك الإرهابي «التالي» في البنية التّحتيّة؛ وعلى الحاجة «إلى مزيد» من أنظمة المراقبة الاستباقيّة أو التّوقعيّة. «بما أن آلة الدّولة تعمل للحؤول دون حدوث أشياء»، على ما كتب ريتشارد سينيت، «وبما أنّ تكنولوجياتها أدمجت في نسيج الممارسات التّجاريّة اليوميّة، انتفت اللحظة الحاسمة حيث يمكن المواطن العاديّ أن يعلن: «صرتُ في أمان أكثر الآن»»[١].

وتتفاقمُ هذه الاستحالة مع حقيقة أن لا جدوى أساسًا من تحويل بنى الحياة التّحتيّة اليوميّة ـ التي، تعريفًا، لا تحقّقُ فائدةً إلا من خلال انفتاحها ـ إلى أنظمة أمنيّة حقيقية لا يُمكن الإرهابيّين مهاجمتها أو امتلاكها. ما يُمكن أن يكون أكثر فاعليّة على المدى الطّويل، على ما شرح عالم الاجتماع لانغدون واينر، العمل على هندسة بُنى تحتيّة «متّصلة من دون إحكام وسَمِحة، ومنظّمة بطرائق تسمح سريعًا بإصلاح الاختلالات المحمولة، في سهولة» وتطويرها[٢]. وإلى ذلك، أشار المخطّط الحضريّ مات هايديك، إلى أن النّماذج العسكريّة المركّزة في القيادة والسّيطرة تسلّلت إلى هندسات البنى التّحتيّة المَدَنيّة الأميركيّة، بفضل جهود وزارة الأمن القومي والقيادة الأميركيّة الشّماليّة الجديدة أو «نورث كوم»[٣].

(١) Richard Sennet, The Age of Anxiety, Guardian, 23 October 2004.

(٢) Langdon Winner, Technology, Trust and Terror, in Shaping Technologies: The Sarai Reader, ed., Sarai Collective, Delhi: CDS, 2003, موجود على www.sarai.net.

(٣) Matt hidek, Network Security in the City: A Call to Action for Planners, Progressive Planner, Fall 2007, موجود على www.plannersnetwork.org.

ويكمن الخطر هنا، طبعًا، في السلب التدّريجي للحقوق الدّيمقراطيّة والحرّيات، والتوسّع نحو رقابة تمتدّ عبر العالم، والتي، على ما ناقشنا في الفصل الرّابع، في محاولة لموازاتها بالتّداولات العالميّة، صارت خارجة على الحدود بمقدار التهديدات الكامنة. وتحرّك هذه التوجُّهات تأويلات عن سلسلة من التهديدات (الواقعيّة أو الخياليّة) الإرهابيّة البنيوية التّحتيّة، التي تبثُّ لهيبها وسائل الإعلام المثيرة، المتلصّصة والشوفينيّة. جوهريًّا، «فالحرب بمعناها الجديد ـ حرب من دون بداية أو نهاية، ومن دون جبهة أماميّة أو خلفيّة، ومن دون تمييز بين العسكريّ والمدنيّ ـ تتعارض مع الدّيمقراطيّة»، على ما كتب فيل أغري[١].

في النهاية إذًا، ينبغي إعادة النظر في شكل جوهري بكل نظريّات الأمن ليكون أمن الأفراد الإنسانيّ والاجتماعيّ والجسديّ في المدن، وأنظمة البنية التّحتيّة، والبيئات الحيويّة والعوالم الاجتماعيّة، هي الهدف المركزي في السّيطرة. وينبغي أن تتصدى رؤية الأمن هذه المرتكزة على الإنسان، لمفاهيم الأمن القومي التي تقوم على الحرب الدائمة والعسكرة الزّائدة، وعلى الانطواء داخل جيوب معسكرة، وعلى تطبيق النماذج العسكريّة على كلّ أوجه الحياة والحكم. ومحقٌّ أغري في قوله إنّ «الشيء المهم هو التمييز بين العمل العسكري، كممارسة في إطار القانون الدّولي لسلطة الدّولة الدّيمقراطيّة المشروعة، والحرب، كفَرْض نظام اجتماعيّ إجماليّ هو نقيض الدّيمقراطيّة، وأنّ في ظلّ الظّروف التّكنولوجيّة الراهنة للحرب، ليس لها نهاية في الأفق»[٢].

حياةٌ جرداء

النقطة الأخيرة التي أؤكّدها، أن الجهود التي تبذلها قوّات الدّولة المسلّحة لتدمير البُنى التّحتيّة الأساسيّة للمجتمعات الحضريّة المُعادية تتطلّب عملًا أكثر استطرادًا.

(١) Agre, Imagining the Next War.

(٢) المصدر نفسه.

في الواقع، عملٌ كهذا مهمّ بمقدار الجهود في «صبَ الصَب على الهدف»، وفقًا لتعبير النّقيب جون بيلفلو من الجيش الأميركي[1]. وكثيرًا ما تُستهدف في الواقع بُنى المياه التّحتيّة، والصّرف الصّحي والكهرباء والنّقل والاتصالات كوسائل مُفترضة لتدمير بنية الإرهاب التّحتيّة. وشرّعت إسرائيل والولايات المتّحدة على السواء وبهذه الطريقة، نزع التّحديث المنهجيّ عن مجتمعات كاملة، فيما عانى السكّان الحضريّون في فلسطين ولبنان والعراق، من بين آخَرين، التّبعات المتصاعدة: موت وأمراض وفقر وانهيار اقتصاديّ.

مع ذلك، لا تعتمد الهجمات الإرهابيّة على المدن الغربيّة أو الإسرائيليّة على خدمات أساسيّة حديثة في المدن العراقيّة الفلسطينيّة أو اللّبنانيّة من أجل إطلاقها. بل تعتمد على أنظمة الباصات الغربيّة وشبكات السفر الجوي وقطارات الأنفاق والهواتف الجوالة والبُنى التّحتيّة للموارد الماليّة والإنترنت، وإلى ما هنالك. والوسائل التي تشن عبرها الدّول الغنية حروبها على ما يُسمّى البُنى التّحتيّة الإرهابيّة في الدّول الفقيرة تعمل بذلك أساسًا على تطرّف مجتمعات حضريّة بأسرها وإشقائها، لتزيد في شكل مأسوي عدد المجنّدين الراغبين في إطلاق هجمات ضدّ الغرب، أو دعمها. «عبارات من مثل «قهر الدّول الإرهابيّة» و«تدمير بُنى الإرهاب التّحتيّة»»، على ما كتب تميم أنصاري، في الواقع «تبيّن أنها تعني، في بساطة، «قهر الدّول» و«تدمير البُنية التّحتيّة»»[2].

إذًا، ينطوي، وفي الصميم، نزع التحديث المنهجي عن مجتمعات بأسرها تحت شعار «محاربة الإرهاب»، نبوءة قاتمة وتهكّميّة ووافية بذاتها. وعلى ما ادّعى ديريك غريغوري[3]، مستوحيًا أفكار جورجيو أغامبين، يغذّي نزعَ التحديث عن كل المدن الشرق الأوسطيّة ومجتمعاتها، سواء عن طريق حروب إسرائيل على لبنان أو

(١) John W. Belflow, The Indirect Approach, Armed Forces Journal, January 2007.

(٢) Tamim Ansary, A War Won't End Terrorism, San Francisco Chronicle, 19 October 2002.

(٣) Gregory, The Colonial Present.

الفلسطينيّين أو من خلال حرب الولايات المتّحدة على الإرهاب، خطابٌ استشراقي مماثل. فهو يبعثُ الحياة من جديد في استعارات راسخة وينفي مدنيّين عاديّين ومدنهم ـ كابول، بغداد، نابلس، غزّة ـ «وعليه يتمّ وضعهم خارج امتيازات القانون وحمايته لتصير حيواتهم (وميتاتهم) لا تساوي شيئًا»[1]. لذا، خلف حدود الوطن المحصّن زيادة، «تعمل السيادة بـ«التخلّي» عن أفرادها، لتؤول بهم الحال إلى الحياة الجرداء»[2].

ونتيجةً لذلك، وعبر خلق جحيم حضري فوضويّ قسرًا ـ من خلال تعتيم المدن وإخضاعها لنزع التّحديث ـ يُنتج عنف الدّولة، في شكل معاكس، ما صوّره تمامًا المستشرقون: عالم حضريّ فوضوي ومقطّع الأوصال «خارج على الحداثة، مجازيًّا وماديًّا»[3]. وإذ بُنيَت الثقافة الغربيّة منذ زمن طويل على صورة الشّرقيّ المضاد للحداثة، يمكن، في سهولة، تشكيل الحرب الغربية كوسيلة لنزع الحداثة عن المدن المستشرقة ومجتمعاتها، تحت شعار حماية بُنى الوطن التّحتيّة. وتكون النتيجة حلقة أخرى دائمة بذاتها، بما أنّ غضب هؤلاء الذين يعيشون في المدن المُعْتمة ويأسهم يسهل استغلالهما وتوجيههما نحو التطرّف، ليتحوّلا استعدادًا لإطلاق العنف الإرهابي ضد مسبّبي بلواهم، والأمر ليس مفاجئًا.

(١) Derek Gregory, Defiled Cities, Singapore Journal of Tropical Geography 24: 3, 2003, 311.

(٢) Bulent Diken and Carsten Laustsen, Camping as a contemporary strategy: From refugee camps to gated communities, AMID Working Paper Series no. 32. Aalborg: Aalborg University, 2002.

(٣) Gregory.Defiled Cities, 313.



الفصل التّاسع

سيّارة الحروب

حيث تلتقي السّياسة الخارجيّة والطّريق

أَدْرَجَت الولايات المتّحدة، في ردِّها على أحداث ٩/١١، السّيارة كموقعٍ جديدٍ لقيادة الحرب[1].

قلّما تُجَسِّدُ جوانب من الحياة الحضريّة الصّلات العميقة بين الأمن والسّيطرة العسكريّة في المدن الغنيّة، المتقدِّمة تكنولوجيًّا، والمدن النّامية، كما تفعل السّيارة الموجودة في كلّ مكان واستخدامها. العلاقة بين الجغرافيات السّياسيّة العالميّة للنفط والحياة الحضريّة الأميركيّة حادّةٌ خصوصاً؛ فأنماط الحياة في الضواحي والأرباض تولّد اعتمادًا على السّيارة لا مثيل له، يستمر في النمو ما دامت المدن تتمدّد نحو الأرياف البعيدة. والواقع أنّ النّقل يستهلك ثلثي كميّة الوقود المُستخدم في الولايات المتحدة، ٤٠ في المئة منها للسّيارات[2]. ونظرًا إلى الزّيادة العالميّة السريعة في

(١) Jeremy Packer, Automobility and the Driving Force of Warfare: From Public Safety to National Security in Architectures of Fear. Barcelona: Center for Contemporary Culture, 107.

(٢) David Campbell, The Biopolitics of Security: Oil. Empire. and the Sports Utility Vehicle, American Quarterly 57: 3, 2005, 952.

استخدام السّيارة، والسّفر الجوي، والشّحن والخدمات اللّوجستيّة، إضافةً إلى تصدير سلسلة واسعة من نماذج التمدُّن والتنقل الأميركيّة المُسْرِفة وتقليدها، يُتَوقَع بحلول العام ٢٠٢٠ أن يستهلك النّقل أكثر من ٥٧ في المئة من الطلب العالمي للنفط[١].

بناء المجتمع الأميركي كنموذج أصلي للمجتمع المُفرط في استخدام السيّارة منذ ما قبل الحرب العالميّة الثّانية تغذّى – حرفيًّا ـ بوقود إمدادات نفط رخيصة ووافرة. واستمرّت هذه الإمدادات أكثر من خمسة عقود بفضل التدخّل العسكري الأميركي المتَّحد بالدّعم السّياسي لمجموعة من الأنظمة الوكيلة والاستبداديّة والمشكوك في صحتها في الشّرق الأوسط، خصوصًا في المملكة العربيّة السّعوديّة. فوحشيّة السّجل التّاريخي لا مفرّ منها. ووفقَ تعليقٍ جماعيّ، «أنّ استخراج النّفط التّجاريّ، ترافق منذ البدء، مع عنفٍ أمبراطوريّ لا يرحم ولا يُعْرَف خيره من شرّه، مع حروب ومجازر تتكرَّر، ومع خروج سافر على القانون ومعهود عن شركات الحدود»[٢]. فتاريخ الأمبراطورية في شأن شراء شركات النفط هو قصّة دمويّة، نادِرًا ما أُخبِرَت، عن عسكرة التجريد من الأملاك والأموال وتكديس رأس المال منذ البدء[٣].

شملت الفصول الأولى لهذه الملحمة المستمرّة من إمبرياليّة النفط، تصميم نظام إنتاج ما سمّته مجموعة المعلّقين «الندرة المنظّمة»[٤]. توازن هذه الاستراتيجيّة بين الحاجة إلى إبقاء أسعار النّفط متدنية بما فيه الكفاية لاستمرار نمو المجتمعات الرأسماليّة المُستخدمة للسيارات جدًّا، مع الحاجة إلى إبقائها مرتفعةً بما يكفي لمربِحيّة كارتلات النفط ودول أوبك (منظّمة الدّول المُصدِّرة للنفط)، خصوصًا

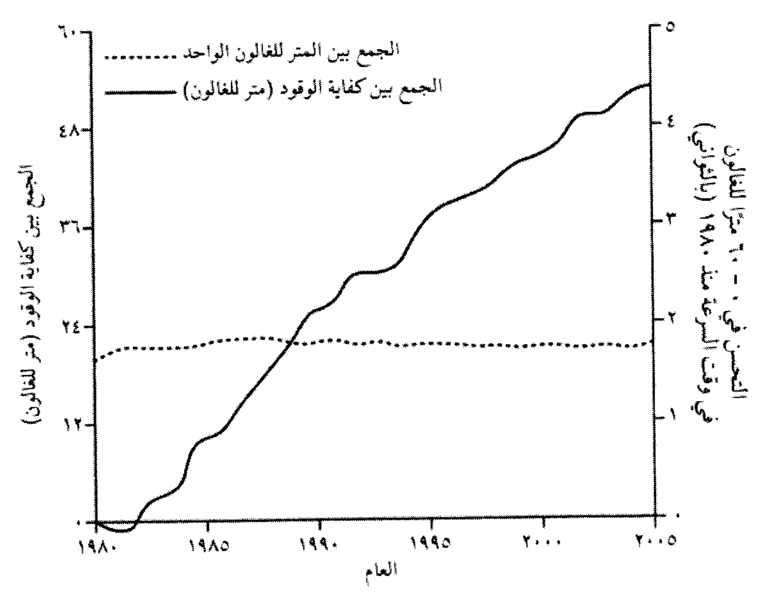
(١) Nationa, Energy Information Center, Transportation Energy Use, International Energy Outlook, 2001, موجود على www.eia.doe.gov, 148.

(٢) Boal, Clark, Matthews and Watts, Afflicted Powers, 55.

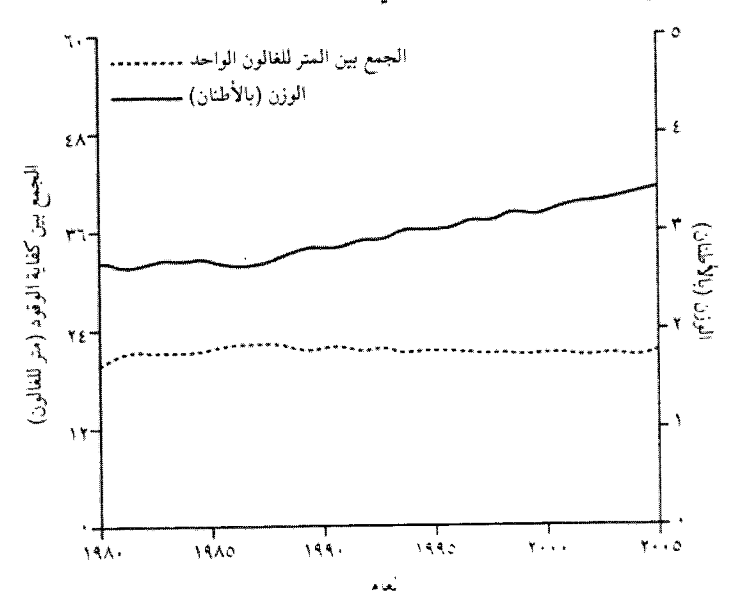
(٣) المصدر نفسه، ٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ٦٠.

الفاعلية في استهلاك الوقود والأداء في السيارات الخفيفة



الفاعلية في استهلاك الوقود والوزن في السيارات الخفيفة



الرسم ٩/١ السّيارات الأميركيّة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥: زيادات هائلة في الوزن والسّرعة، من دون تحسين في فاعليّة الوقود.

«القابلة جدًّا للاستيعاب» من مثل نيجيريا وفنزويلا[١]. هذا النظام، الّذي يعاني الآن تدفقات النّفط والانهيارات الماليّة للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، كان فاعلًا في التسعينات، مما سمح للمستهلكين الأميركيّين (وغيرهم كثر) باقتناء سيارات كبيرة والتنقل بها مسافات بعيدة في المدن المتناثرة والمناطق الجغرافيّة الشخصيّة. بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠١ مثلًا، ارتفعت نسبة الأميال المقطوعة في رحلات تسوّق الأميركيّين ٤٠ في المئة[٢]. وفي العام ٢٠٠٣ بلغ معدل الساعات الّتي يمضيها الأميركيّ خلف المقود ٤٥٠ ساعة في العام[٣].

وكانت المركبة الرمز الذي طغى على واجهة هذه العلاقات في السنوات الأخيرة، السّيارة الرياضية أو سيارة الدّفع الرباعيّ. من قاعدة ٧ في المئة فقط من سوق السّيارات في الولايات المتّحدة العام ١٩٩٧، بدأت سيّارات الدّفع الرّباعي تحصد نتائج جيّدة كسيارات تقليديّة بحلول العام ٢٠٠٢[٤]. وفي العام ٢٠٠٣، حقّقت مركبة الدّفع الرباعي أو «الشّاحنة الخفيفة» أعلى مستوى مبيعات في الولايات المتّحدة على الإطلاق مع ٨,٨٦٥,٨٩٤ من الشاحنات الخفيفة، وعربات نقل البضائع، وسيارات الدّفع الرباعيّ المبيعة. ووصلت نسبتها إلى ٥٣,٢ في المئة من إجمالي مبيع المركبات الجديدة، وهو رقمٌ قياسيّ آخر. وفي الشّهر الأوّل من العام ٢٠٠٤، نمت حصّة النماذج الـ٧٠ أو أكثر من سيّارات الدفع الرباعي في السّوق زيادة، لتصل إلى ٥٤/٦ في المئة من إجمالي السّوق، على ما أفادت نشرة لكلّيّة الحرب الجويّة[٥].

(١) «القابلون جدًّا للاستيعاب» هم أعضاء أوبك من مثل إيران والعراق وأندونيسيا والجزائر وفنزويلا ونيجيريا، الّذين يعانون ارتفاعًا في معدّلات السكّان نسبيًّا، وانخفاضًا في مداخيل رأس المال، والموارد الأخرى، ولا مشكلة لديهم في إنفاق مداخيلهم النفطيّة الهائلة في الاستهلاك والاستثمار. المصدر نفسه، ٦٠.

(٢) Julian Borger, Half of Global Car Exhaust Produced by US Vehicles, Guardian, 29 June 2006.

(٣) Big, Not Clever, Guardian, 22 April 2003.

(٤) Andrew Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles, Techne 5: 2, 2000.

(٥) John M. Amidon, America's Strategic Imperative: A National Energy Policy Manhattan Project, US Air Force Air War College. Air University, 25 February 2005، موجود على research.au.af.ml, 35.

انخفضت سريعًا مبيعات مركبات الدّفع الرّباعي بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بسبب أزمة الائتمان في الولايات المتّحدة وارتفاع أسعار النفط. نتيجةً لذلك، بات صانعو سيارات كثر، ممن تعوّدوا ربحيّة المركبات ذات الدفع الرباعيّ، يناضلون الآن من أجل البقاء. لكنّ الارتفاع الصاروخي والرابح جدًّا لمبيعات سيارات الدّفع الرّباعي الأميركيّة، الّذي استغلّ حلقة ثقوب ضخمة في إصدارات التنظيم والضرائب على السّواء، وفر توازيًا دراماتيكيًّا للتّوغلات العسكريّة الأميركيّة العدوانيّة الزائدة في الخليج الفارسي بين العامين ١٩٩١ و٢٠١٠. وتجسيدًا للروابط بين الولايات المتّحدة والمدن الغربيّة الأُخرى والحدود الاستعماريّة، نما التصميم العسكري المتزايد لمركبات الدّفع الرباعي وتسويقها، فيما انتشرت الحروب الأمبراطوريّة العسكريّة الأميركيّة. «مع أسماء من مثل تراكِر، إكينوكس، فريسْتايل، إسْكايب، ديفينِدير، ترايل بلايزِر، نافيغايتور، باثفايْنْدِر، ووارْيور»، على ما اقترح دايفيد كامبيل، «تملأ سيارات الدّفع الرّباعي طرق المناطق الحضريّة المزدحمة للحياة اليوميّة كتجسيد للحدود المُعسكرة»[١]. وعلى الرغم من انخفاض مبيعات السّيارات هذه راهنًا، يتجسّم فيها التحوّل في صورة حسيّة لثقافة استخدام السّيارة وتسويقها. وأشار ستيف ماكيك إلى أن «مصنّعي السّيارة، الّذين سوّقوا السّيارات طوال عقود بصفة كونها مصدرًا للمتعة والشّباب، أو أنها رمز للتقدّم التكنولوجي والحداثة، تحولّوا الآن إلى وعودٍ بـ«الأمان» و«الأمن» والحماية لـ«العائلة» الحضريّة المهدّدة بالخطر كنقاط ارتكاز في المبيع»[٢].

وأدّت الشعبيّة الملحوظة لسّيارات الدّفع الرّباعي المعسكرة عمدًا بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى تدهور مستويات الاقتصاد في استهلاك الوقود؛ وزادت من تفاقم اعتماد الولايات المتّحدة على النفط في وقت تنخفض مستويات العرض؛ وأثارت ردّ فعل عنيف في المدن الأميركيّة لما عدّته تجسيدًا للقيم الأنانيّة المضادة

(١) Campbell, The Biopolitics of Security, 958.

(٢) Macek, Urban Nightmares, 273.

للحضرية والفرديّة المفرطة العدائية؛ وزادت انبعاثات الغازات الدفيئة المرتفعة أصلًا والناجمة عن استعمال السّيارات في الولايات المتّحدة.

وبات واضحًا بحلول العام ٢٠٠٦ أن «اقتصاد السّيارات الأميركيّة في استهلاك الوقود تراجع منذ العام ١٩٨٨، مما يعني ارتفاع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، المترافق مع التحوّل نحو الشاحنات [سيارات الدفع الرباعي] الكبيرة»[١]. وفي العام نفسه أيضًا، ونتيجةً لازدهار السّيارات الرباعيّة الدّفع الأميركيّة، قُدِّر أن الولايات المتحدة، الّتي يشكّلُ سكانها نحو ٥ في المئة من سكّان العالم، تستهلك نحو ٢٥ في المئة من إمدادات النفط العالميّة (واحد وعشرون مليون برميلٍ في اليوم من أربعة وثمانين مليونًا، أي بارتفاع يزيد قليلًا على سبعة عشر مليونًا حين بلغت أزمة نفط أوبك عام ١٩٧٣ ذروتها)[٢]. إضافةً إليه، يمتلك الأميركيون ثلث السّيارات في العالم تقريبًا (٢٠٢ مليونان من أصل ٦٨٣ مليون سيّارة). وإذ تستهلك السيارة الأميركيّة وقودًا بمعدّل غالون لأقلّ من عشرين ميلًا ـ نماذج ينخفض عمرها لعشرين عامًا[٣] ـ وتنتج، كمعدّل متوسط، ١٥ في المئة من ثاني أوكسيد الكربون أكثر من السّيارات في أيّ مكان في العالم، وعليه يكون نصف الدخان المنبعث من عوادم السّيارات على الأرض يأتي تمامًا من المركبات في الولايات المتّحدة[٤]. وصارت مركبات الدّفع الرّباعي أسرع وأثقل، وعنى ازدهار مبيعها أنّ صانعي السّيارات فشلوا تمامًا في الإفادة من التقدّم التكنولوجي المعاصر الهائل لتحسين فاعليّة الوقود (الرسم ٩/١).

---

(١) ذكر في Borger, Half of Global Car Exhaust Produced by US Vehicles.

(٢) Thomas Kraemer, Addicted to Oil: Strategic Implications Of American Oil Policy, US Army Strategic Institute, May 2006, 2.

(٣) National Energy Information Center, Transportation Energy Use. International Energy Outlook, 148.

(٤) Borger, Half of Global Car Exhaust Produced by US Vehicles.

تمتلك الولايات المتّحدة أقلّ من ٣ في المئة من احتياطيات العالم النّفطيّة الثّابتة[١] وفي الوقت نفسه، تأتي نسبة مهمّة من واردات النفط الأميركيّة من مناطق مضطربة من مثل الشّرق الأوسط، حيث يرتبط الاضطراب مباشرةً بالجغرافيات السياسية في استغلال النّفط. وعليه ولّد نمو مبيعات السّيارات الرباعية الدّفع الضّخم اعتمادًا زائدًا على واردات النفط المستوردة، وكان تأثيره مباشرًا في جغرافيّات الحرب العالميّة، (وفي) الأمن والسّلطة الأمبراطوريّة. في الواقع، كانت إحدى مفارقات الحرب على الإرهاب أنّ الولايات المتّحدة، من خلالِها، اشترت نفطًا بمليارات الدّولارات من الدّول الّتي ترعى الإسلاميّين الراديكاليّين الّذين يحرّضون على كراهية أميركا، أو المتحالفة معهم[٢]. وأشار دايفيد كامبيل إلى أنّ الولايات المتحدة، وفي شكلٍ متناقضٍ، «وهي تستعد لشنّ الحرب على العراق، كانت تستورد نصف مجمل الصادرات العراقيّة (ممّا كان يكفي ٨ في المئة فقط من حاجات الأميركيّين)، حتّى أنّ هذا موّل في شكلٍ غير مباشر نظام صدّام حسين»[٣].

ونظرًا إلى أنّ زيادة طفيفة لحوالى ٢,٧ ميل في الغالون في معدل فاعليّة الوقود للمركبات الأميركيّة قد تلغي الحاجة نهائيًّا إلى إمدادات النفط الأميركيّة الّتي تراوح بين ١٥ في المئة و٢٠ والّتي تأتي من الشّرق الأوسط[٤]، يمكن المرء أن يستنتج، على ما فعل جورج مونبيوت، «أن الحرب مع العراق كانت حربًا من أجل 4X4 (أي مركبات الدّفع الرّباعي)»[٥]. وعليه، ووفقًا لقول تود غايتلين المأثور، يمكن

(١) National Commission on Energy Policy, Oil Shockwave: Oil Crisis Executive Simulation, Washington: National Commission on Energy Policy, 2005, موجود على www.secureenergy.org.

(٢) Philip K. Verleger, Jr. US Energy Policy: In Conflict with the War on Terrorism, Institute for International Economics, January 2004, 1، موجود على www.pkverlegerllc.com; Kraemer, Addicted To Oil, 13.

(٣) Campbell The Biopolitics of Security, 952.

(٤) Paul Salopek, A Tank of Gas, A World of Trouble. Chicago Tribune, 29 July 2006.

(٥) George Monbiot. Driving into the Abyss. Guardian, 6 July 2004.

فهم ظاهرة السّيارات الرّباعية الدّفع في شكلٍ أفضل على أنّها «المكان حيث تلتقي السّياسة الخارجيّة والطريق»[1].

كبسولات لأراضي التّخوم الحضريّة

لمَ يجب على بقيّة العالم أن تبقى رهينةَ ميزانية طاقة لمنزل أميركيٍّ في الضواحي يمتلك ثلاث سيّارات؟[2].

ينطوي العمل على تفكيك ارتدادات البُمرنغ الفوكودية المختلفة والمرتبطة بمركبات الدّفع الرّباعي في إطار التنظيم المُدُني العسكري الجديد ـ مهمّتنا هنا ـ البحث عن الصّلات الّتي تربط مبدأ السّيارة المعاصر مع حلقات أوسع من الثقافة الشّعبيّة، والسّلطة الجيوسياسيّة، والاستراتيجيّة العسكريّة، والطّاقة (في) الأمن، وحروب الموارد، والعسكرة العميقة للخطابات والتّكنولوجيّات. ومن الواضح أنّ تصنيع سيارات الدّفع الرّباعي، وتسويقها وإشهار استخدامها (وغالبيتها أميركيّة) تشابك مع ممارسة حرب الدّولة وعنفها. وتذهب هذه الحال إلى أبعد من الدّفاع عن السّيادة. بدلًا من ذلك، هي تركّز على الحفاظ عمدًا على أساليب التبذير في الحياة الحضريّة وأمننتها، وعلى العمليّات المهيمنة لتراكم رأس المال المرتبطة بها[3]، وكلّها ستصبح، على ما سنرى، مشفَّرة ومُحتفى بها على أنها وطنيّة.

«هو هذا التركيز على حياة السكّان بدلًا من سلامة السّيادة أو أمن الأراضي»، على ما كتب دايفيد كامبيل، «وهو يشكّل العلامة الفارقة لسلطة الحياة السّياسية ويميّزها من السُّلطة ذات السّيادة»[4]. ففي حروب النّفط، كما هي الحال في الكثير من مجالات أنشطة الدّولة المعاصرة، يعمل عنف الدّولة ـ المنظّم لحماية حياة

(١) ذكر في .Campbell, The Biopolitics of Security

(٢) Ross, Duct Tape Nation, 2.

(٣) Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, Dominant Capital and the New Wars, Journal Of World-Systems Research 10: 2, 2004, 255-327.

(٤) Campbell, The Biopolitics of Security, 945.

الشعوب الغربيّة الّتي تعتمد على النّفط ـ في مناطق رماديّة قانونيّة. وباسم هذا النمط الغربي من الحياة، كثيرًا ما تُعلّق قواعد سيادة الدّولة، ونتيجةً لذلك فإن «السّعي الجيوسياسي لأمن الطاقة مرجح لأن يُنْتج أشكالًا جديدةً ومكثّفة من انعدام الأمن لأولئك الّذين يعيشون في مناطق الموارد الجديدة»[١]. وينبغي لحروب النّفط، والوفيات النّاجمة عنها، أن تُفهم من منظار مفهوم أغامبين بأنها «الحياة الجرداء»، التي يمكن أن تسقط مع إفلات السّيادة من العقاب.

تميلُ ثقافات السّيارة الحضريّة إلى تجسيد الانفصال، وتنظيمه عل أساس إقليمي، بين المدينة المحليّة، الواقعة داخل مساحة الوطن للدّول الغربيّة، وأراضي التّخوم، المُبْتَلية بحروب الموارد المُستمرة الّتي تحوط استغلال النّفط. مناطق التخوم هذه، على ما اقترح كامبيل، «تُفْهَمُ تقليديًّا بما أنّها بعيدة، أماكن مضطربة ينعدم فيها الأمن وسيكون التدخل الأجنبي فيها ضروريًّا لضمان المصالح الوطنيّة». وبعيدًا من إغناء السكّان المحليّين، فالأشكال السائدة لتنظيم الاستغلال وخطوط الأنابيب تهمّش أكثر جماعات السّكان الأصليّين الفقراء، وتصعِّد انعدام الأمن والعنف في السّياق. ومصير مثل هذه الشّعوب والأماكن، على ما يتابع كامبيل، «يندرج» بالتالي في عنفٍ «تحت امتيازٍ ممنوح لموردٍ (النفط) هو أمر محوري في أسلوب الحياة الأميركيّة الّتي يُعدُّ أمنها قضيةً استراتيجيّة رئيسة»[٢].

وإنّما يبدو الفصل المريح بين مساحات الوطن الحضريّة لاستعمال السّيارة، والحدود الاستعماريّة لاستغلال النّفط، وهميًّا. فشبكات التكنولوجيا المركّبة، الممارسات الاجتماعيّة في القيادة والاستهلاك، وسياسات الموارد وتشكيل الهويّة تزيد الرّوابط الخصوصيّة بين مجالات الوطن والحدود. وتُصنع هذه عبر العنف والحرب ومحاولة السّيطرة وتدبير الحساب والماليّة والتداعيات العالميّة لتلويث النفط المُزعزعة للاستقرار، الّتي لا يمكن التنبؤ بها، وتغيّر المناخ وإنتاج الوقود

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.

الحيويّ وانعدام الأمن الّذي يولّده خليط هذه العمليّات مجتمعةً. وكانت للحرب أهميّة خاصة في بناء النظام السّياسي في المجتمعات الغربيَة اللّيبراليّة لأنّها تؤكّد، على ما اقترح مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، أنّ السياسة الحيوية في العالم «تعملُ كلعبة استراتيجيّة يتماثل فيها مبدأ الحرب مع الشبكات الاجتماعيّة ـ الاقتصادية والثّقافيّة المتلاحمة والملتوية تمامًا في العلاقات السياسية الحيويّة»[١].

بالتأكيد، تجسّد المركبات الرباعيّة الدّفع الانفصال الأكثر وضوحًا بين «الدّاخل» و«الخارج»؛ بين داخل السّيارة في ذاتها، محاطة بوقاء يحميها، ومُكيّفة ذات تكنولوجيّة فائقة، والمدينة التي تقع خارج «الهيكل الخارجي الصلب جدًّا» لسيارة الدّفع الرّباعي، على ما جاء في عبارة دانيال ميلر[٢]. وعلى ما أوضح لايفين دي كوتر، يمكن فهم سيارات الدّفع الرّباعي أنها تكنولوجيّات «كبسوليّة» متحرِّكة، صُمِّمت لتُقدِّم إلى الأفراد الليبراليّين الجدد المستقلّين وهم السّيطرة الفرديّة الكاملة والانفصال التحرّري التّام عن المساحات الاجتماعيّة والعامة في حياة المدينة، وهي مساحات تصير فُضالِيَّة، لأنها تقع خارج شرنقة الداخل[٣].

وتماشيًا مع المساحات والتكنولوجيّات الكبسوليّة المنتشرة في المدن المعاصرة ـ المجتمعات المغلقة والعمارات الخاصة ومراكز التسوّق ومدن الملاهي والمطارات والأماكن العامّة والسّاحات المُخصخصة ـ صارت سيارات الدّفع الرباعي، على ما يزعم دي كوتر، وهي بطبيعتها متمدِّنة، «أماكن باطنيّة التّوجّه، مغلقة على نفسها، يُفترض أن تمثّل الأمن، والملجأ والصحّة (من دون أن تكون فعلًا مصدر أمان)»[٤]. وإذ تتجاهل جذريًّا محيطها الأوسع، لا تبلغ فائدتها إلّا باعتمادها على شبكات

(١) Michael Hardt and Antonio Negri, Empire, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000, 22.

(٢) Daniel Miller, Forward: Getting Behind the Wheel, in Elaine Cardenas and Ellen Gorman, eds, The Hummer: Myths of Consumer Culture, Lanham, MD: Lexington Books, 2007, vii-x, ix.

(٣) Lieven De Cauter, The Capsular Civilisations: On the City in the Age of Fear, Rotterdam: Nai Publishers, 2004.

(٤) المصدر نفسه، ٨١.

ضخمة ومركبّة من الطرق السّريعة، ومرافق الطرق، والاتصالات ومنظومات أجهزة تحديد المواقع، لتُصبح في السّياق ما سمّاه دي كوتر «كبسولات على الشّبكات»[1].

وفي «الحضارات الكبسوليّة» من مثل حضاراتنا، على ما اقترح، يميل التباين بين داخل الكبسولة، من مثل سيارة الدّفع الرباعي، والخارج الحضري المتبقّي، إلى الازدياد. «كلّما أصبح الواقع في الخارج أصعب وأقبح»، على ما كتب، «سيطر الواقع المفرط في ازدياد على داخل الحضارة الكبسوليّة»[2]. وعليه، على ما ادّعى شاين غانستر، «دافع الاحتفاء المستمر بالفخامة الداخلية [لسيارة الدّفع الرباعي] التي يدافع عنها غطاء مصفّح، عن الخصخصة المتنقلة والعدوانية للمساحة العامة، حيث من يملكون الثروة والموارد يتمتعون بأرجائها مع الحفاظ على سيطرة كاملة على بيئتهم الشّخصيّة»[3].

وفي هذا السياق، أشار غانستر إلى أن دورات الارتداد والكبسلة والعسكرة الّتي تحوط انتشار المركبات الرّباعيّة الدّفع والمجتمعات المغلقة، وغيرها من المساحات الحضريّة المُحصّنة، تميل إلى أن تُديم نفسها بنفسها. وتغذّي تمامًا عمليّة الانتقال والتحصين، المخاوف من المدينة المركزيّة البعيدة أكثر من أيّ وقت مضى. «وكما ارتفع الخوف من الجريمة في براعة، وغير المنطقي مع ذلك، مع تكثيف مشاهد العنف في وسائل الإعلام الجماهيريّة»، على ما كتب، «تقدّم سيّارة الدّفع الرّباعي نفسها مثالًا تكنولوجيًّا يحصّن الفرد ضدّ الأخطار المُتصوَّرة والكامنة خارجًا»[4]. وكرمزٍ لسلوك الفرد الليبراليّ الجديد، تساعد سيّارة الدّفع الرّباعي على إعادة تكوين الحياة الحضريّة كسلاسل مترابطة من الكبسولات المبنية المتحرّكة، انعزلت عن البيئة

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ٨٣.

(٣) Shane Gunster, You Belong Outside: Advertising. Nature. and the SUV, Ethics & The Environment 9: 2, 2004, 4-32.

(٤) المصدر نفسه.

الاجتماعية الأوسع، فيما تُبقي على التواصل الانتقائي عبر تكنولوجيّات جديدة في السّيطرة والمراقبة[1].

وتبقى مع ذلك تصوّرات مستخدمي سيارة الدّفع الرباعي في الأمن الزائد متناقضة ووهمية معًا. لا لشيء إنمّا لمجرّد أنّ هذه السّيارات تشجّع على زيادة استهلاك الوقود والارتهان إلى النفط، ممّا يعمّق فحسب الأزمات الآنية والمستقبليّة وانعدام الأمن[2]. ومع التوجه نحو تحضّر الضواحي وتوسّعها ـ مشروع حرج جدًّا مع الاعتماد الجماهيري على سيارة الدّفع الرّباعي ـ الّذي يتهدّده نضوب النّفط، يلفظ التناقض أنفاسه بالفعل. ومنتقد الزحف العمراني الذائع الصّيت، جيم كانستلر، مقتنع بأنّ «تحوّل الدورة الكبير في مشروع الضواحي ككّل»، الّذي تؤدي فيه الآن سّيارة الدّفع الرّباعي دورًا رئيسًا، يُنذِر «بنهاية الدورة». وبالنسبة إليه، «فالأمور الّتي تبقى قيد الإنشاء هي الاختلاجات الأخيرة لكائنٍ يموت» ـ عمليّة سرّعها الركود الأميركي، الناجم عن أزمة الائتمان الّتي ولدها إلى حدٍّ كبير التراخي الجنائي في عمليات إقراض رؤوس أموال وهميّة كبيرة لتدعم بَعْد جولة أخرى جديدة من الامتداد العمراني وتوسيع الضواحي[3]. ويشرح كانستلر أنّ تاريخ الضواحي الأميركيّة الّتي بلغت ذروتها مع تملّك سيارة الدّفع الرّباعي الشّامل وامتدادها المُفرط، يجب أن تفسّر من خلال عدسة الجغرافيا السّياسيّة للنفط:

استند توسّع الضواحي كليًّا على إمدادات وافرة ورخيصة من النّفط. ولم يكن تعثّر مشروع الضواحي لمدة وجيزة في السبعينات من قبيل المصادفة، عندما عرف إنتاج النفط الأميركي هبوطًا حادًّا، واستغلّت أوبك اللحظة التاريخية، لترفع أسعار النفط في شكلٍ خياليّ. والملاحظ أن ازدهار الضواحي الأخير حدث بعد العام ١٩٩٠، عندما بلغ بحر الشمال وخليج برودو الحدّ الأقصى في إنتاج النّفط... وبشر

(١) De Cauter, The Capsular Civilization.

(٢) Campbell, The Biopolitics of Security, 943.

(٣) Jim Kunstler, Clusterfuck Nation, 25 June 2007، موجود على /jameshoardkunstler.typepad.com clusteruck-nation.

بمرحلة جديدة في الضواحي، تمثّلت بأشياء على معيار «تول بروزيرز ماكمانسيون» على مساحة ٤٠٠٠ قدم مربّع، وذروتها سيارات الدفع الرباعي العملاقة العظيمة لتتماشى معها[١].

تعبئة وقود بـ٢٣٠ دولارًا

قال جون أمايدون، المقدّم في الجامعة الجوية التّابعة لسلاح الجو الأميركي، «صار الارتهان للنّفط المُستوَرَد كالفيل مضرب المثل في سياسة غرفة الجلوس [الأميركيّة] الخارجيّة: اعتبار استراتيجيّ يتقدّم على قضايا كثيرة». منذ العام ٢٠٠١، على ما حذّر، وسياسة الطّاقة الأميركيّة، على السواء، بالغت في تقدير المخزون المُتَيَسِّر وقلّلت في شكل كبير من أهميّة انعدام الأمن الاجتماعي والسّياسي الّذي سبّبته محاولات الولايات المتّحدة إدارة «الدّول الرئيسة المُنتِجة للنّفط دبلوماسيًّا وعسكريًّا». وألقى أمايدون اللّوم خصوصًا على إدارة بوش الّتي قصّرت دراماتيكيًّا عن قول الحقيقة في ما يتعلق بالتّكاليف العسكريّة المرتبطة بالحفاظ على الوصول إلى النفط[٢].

وعدَّ أمايدون أن الولايات المتحدة، مع تراجع احتياطياتها المحليّة سريعًا ـ على الرغم من قرار إدارة بوش المثير للجدل للتنقيب في محميّات الحياة البريّة في ألاسكا الشّماليّة، وما أدلت به المرشحة الجمهورية إلى موقع نائب الرئيس سارة بايلين عام ٢٠٠٨ من وعود مماثلة حقّقت لها رصيدًا سياسيًّا كبيرًا ـ وبحلول عام ٢٠٢٥، ستحتاج إلى استيراد ثلثي إمدادات النفط تمامًا من الخارج. وفي شكلٍ أكثر تحديدًا، ستحتاج إلى أن تأتي بها من مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا الجنوبيّة غير المستقرة إلى حدٍّ كبير والّتي تعاني صراعات. فمع احتياطيات النفط العالمية المرجح أن تنضب في غضون اثنين وعشرين عامًا إلى ثلاثين، ومع النمو

(١) المصدر نفسه.

(٢) Amidon. Americas Strategic Imperative.

الضخم في الاستهلاك الآخذ مجراه في الهند والصّين، يبدو التهافت المعسكر واقعًا لا محالة للسيطرة على الاحتياطيات المُتبقيّة (الرسم ٩/٢).

وأشارت وزارة الطّاقة الأميركيّة، الّتي درست توقعات العرض والطلب العالميّين على النّفط حتّى العام ٢٠٢٥، أن الطلب العالمي على النفط سيستمر في الارتفاع بمعدل ٢ في المئة سنويًّا، والنمو المتوقع يتركز على الاقتصادات الناشئة من مثل الهند والصّين، حيث سيزيد استخدام الطّاقة في هذه المناطق أكثر من الضّعفين بحلول العام ٢٠٢٥[١]. وسيكون المحرّك الرئيس لهذا التضاعف النمو السّريع لاستخدام السّيارة في الهند والصّين. وبلغ عدد السّيارات في العالم عام ٢٠٠١ نصف مليار؛ ومن المتوقع أن يرتفع عام ٢٠٣٠ إلى مليار سيّارة[٢].

وفي ما يتعلق بالولايات المتّحدة، تكهّن مركز الدراسات الاستراتيجية التّابع للجيش الأميركي أن ترتفع واردات النّفط من الشّرق الأوسط بمعدّل ٢٦٨ في المئة، أيّ من ٢,٣ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٨ ملايين عام ٢٠٢٥. وسترتفع واردات النفط الإجماليّة في المدة نفسها من ١١,٣ مليوناً إلى ٢١,٠ مليون برميل في اليوم مع نمو إجمالي في الاستهلاك يبلغ معدّله ٦٧ في المئة (من ١٩,٧ مليون برميل في اليوم إلى ٣٢,٩ مليوناً)[٣]. وسيستأثر قطاع النقل بثلثي هذا النمو المتوقع. لإدراك التكاليف الكاملة لهذا الارتهان المتنامي، يجب أن ننظر إلى أبعد من ارتفاع الأسعار في محطّات الوقود. بدلًا من ذلك، ينبغي أن نُفَصِّل السلسلة الكاملة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة المترافقة مع استغلال النّفط، والاستخدام الشّره للطّاقة والحروب والعمليّات العسّكريّة المتلازمة معها. ومن المدهش ربّما، أن خبراء اقتصاد يمين الوسط كانوا بين أكثر البَصيرين بالأمور هنا. ففي دراسةٍ أخيرةٍ رائدةٍ لمؤسّسة مجلس الدّفاع الوطنيّ مثلًا، حاول ميلتون كوبولوس تقويم هذه

(١) Kraemer, Addicted To Oil, 8.

(٢) Jonathan Bell, ed., Carchitecture: When the Car and the City Collide, Basel: Birkhauser, 2001.

(٣) Kramer, Addicted To Oil.

التكاليف الاقتصاديّة المباشرة[1]. فأدرج تكاليف تحمُّل أعباء ١٨,٠٠٠ مُصاب من القوّات الأميركيّة بنحو ١/٥ مليون دولار لكلّ منهم؛ والخسائر الاقتصاديّة الّتي سبّبها ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب؛ والتّكاليف الهائلة المباشرة لحربي العراق وأفغانستان، التي بلغ مجموعها، على ما ذكر، ١٣٧ مليار دولار في العام. وختم كوبولوس أنّ المستهلكين يتحمّلون اليوم كلّ هذه التكاليف في اللحظة الّتي يملأون فيها خزّانات سياراتهم بالوقود، إذ فيما يُحَصَّل وقود الشّرق الأوسط بـ١١ دولارًا للغالون، يُكلّف متوسط تعبئة خزان السّيارة الرّباعية الدّفع أو «الجيب» أقلّه ٢٣٠ دولارًا. «الغاز غير مكلِفٍ أبدًا»، على ما قال، «فهو رخيصٌ، رخيصٌ جدًّا»[2].

طبعًا، لا يستطيع المستهلكون الأميركيّون التملّص من التكاليف غير المباشرة. لمجرّد أنهم يواجهونها بطريقةٍ غير مباشرة، عبر الضرائب المرتفعة، تصاعد الدّين

	٢٠٠٢		٢٠٠٥	
	الولايات المتحدة الأميركية	آسيا الناشئة (خصوصًا الصين، الهند وكوريا الجنوبية)	الولايات المتحدة الأميركية	آسيا الناشئة (خصوصًا الصين، الهند وكوريا الجنوبية)
الواردات من الشرق الأوسط (مليون برميل في اليوم)	٢,٣	٤,١	٥,٨	١٥,٥
مجموع الواردات (مليون برميل في اليوم)	١١,٣	١١,٠	٢١,١	٢٧,٤
مجموع الاستهلاك (مليون برميل في اليوم)	١٩,٧	١٥,١	٣٢,٩	٣٣,٦

الرسم ٩/٢ اعتماد الولايات المتّحدة و«الاقتصادات الآسيوية الناشئة» (الصّينيّة والهنديّة والكوريّة الجنوبية) على واردات النفط الشّرق الأوسطيّة، بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٢٥ (كما هو متوقّع).

(١) ذكر في Salopek, A Tank of Gas, a World of Trouble.

(٢) المصدر نفسه.

القومي الّذي تتداوله الدّول الآسيوية، ونقاط الضعف الماليّة الحادّة الّتي باتت واضحة جدًّا مع الانهيار الماليّ الأميركيّ الأخير. حتى الآن، «يجهل سائقو السيّارات الأميركيّون التكاليف الحقيقية لعادتهم في استهلاك النفط، ولا يرون سببًا وجيهًا للحدِّ من شراهتهم للطاقة»[١]، أقلّه إلى أن بدأت التكاليف الفعليّة تظهر في أسعار محطّات تعبئة الوقود.

وأعدّ الاقتصادي جوزيف ستايغليتز، الفائز بجائزة نوبل، دراسة أكثر شموليّة عن الآثار الاقتصادية لكارثة العراق[٢]. وقدّر، في تحفظ، مجموع تكاليف الولايات المتّحدة في حرب العراق حتّى بداية العام ٢٠٠٨ بحوالى ٣ تريليونات دولار. وأشار إلى أن بقيّة العالم، أيضًا، غطّت على الأرجح عددًا مماثلًا. ويشمل تحليل ستايغليتز عن تكاليف الولايات المتّحدة، ١٦ مليار دولار شهريًّا لتكاليف التشغيل؛ تريليون دولار لدفع فوائد الأموال المُقْتَرَضة للحرب (حتّى العام ٢٠١٧)؛ و٢٥ مليار دولار في العام لارتفاع أسعار النفط الراهنة الناجم عن الحرب؛ و١٩,٣ مليار دولار تُدفَع لـ«هاليبورتون»، وهي شركة عسكريّة خاصّة. وعليه تبلغ التكاليف الواجبة على كل منزلٍ أميركيٍّ شهريًّا ١٣٨ دولارًا[٣].

منتصف العام ٢٠٠٨، وإذ بلغت أسعار النفط معدلات لم يسبق لها مثيل، وبدأ المحلّلون يتحدّثون جديًّا عن ارتفاع يصل فيه سعر البرميل إلى ٢٠٠ دولار عام ٢٠١٠ ـ بزيادة عشرة أضعاف في خلال عقد واحد ـ بدأ يظهر في وضوح بعض التداعيات السّياسيّة المُحتملة[٤]. وتوقّع حتّى المعلِّق النّفطي الرّائد مايكل كلير أن الإرتفاع الأُسّيّ في كلفة النفط، عندما يجتمع مع عوامل أُخرى ـ أزمة الائتمان؛ زيادة واردات النفط؛ التحوّل بعيدًا عن الدولار كعملةٍ عالمية موحدة؛ الاعتماد الزائد

(١) المصدر نفسه.

(٢) Aida Edemariam, The True Cost of War, Guardian, 28 February 2008.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Micael Klare. America Out of Gas, Tom Dispatch, 8 May 2008.

على رأس المال الأجنبي؛ عجز ميزان المدفوعات الكارثي (الّذي زاد من حدّته ارتفاع أسعار النّفط إيّاه) ـ قد يوصل حتّى إلى نهاية مكانة الولايات المتّحدة كقوّة عُظمى. و«الواقع إنّ ثراء أميركا وقوّتها قاما طويلًا على وفرة النفط الرخيص»، على ما لحظ كلير. «نتيجةً لذلك، أصبحنا بسبب ارتهاننا إلى النفط المستورد العالي الكلفة جدًّا، بلدًا آخر، ضعيفًا وأقلّ ازدهارًا. وسواء أدركنا الأمر أم لا، أسقطت الطاقة بالفعل جدار برلين، علمًا أن الولايات المتّحدة هي القوّة العظمى السّابقة في صنعه»[١].

مواطن سيّارة الدّفع الرّباعي

التحرّر ذو الروح العسكري، الفرديّ النزعة، المتطرّف والعدوانيّ، الّذي ساد ثقافة سيارة الدّفع الرّباعي، إنّما له مفاهيم ضمنيّة حضريّة أوسع نطاقًا. وفي شكلٍ مثير للقلق، تستخدم مثل هذه المعايير الثقافية نموذجًا لإعادة ترسيم المفاهيم القانونيّة إلى ما بعد «مشهد الطّريق». وقد أظهر دون ميتشيل أنّ ما سمّاه «سيارة الدّفع الرّباعي مثال المواطنيّة» كانت النموذج الأوّلي لنوع جديد من المواطنة، على النحو المبيّن في الأحكام القانونيّة الأخيرة في شأن اللقاءات الاجتماعيّة في الشّوارع وعلى الأرصفة. وقد أكّدت هذه الأحكام «الطبيعة الذرّيّة» للفرد في المدينة وأشارت إلى أنّ هناك حاجة قانونيّة إلى عزل هذا الشّخص عن تلوّث الحياة الحضريّة الأوسع ـ كالاستجداء على جانب الطّريق والتّحريض السّياسي مثلًا ـ من خلال «فقّاعات» شخصيّة أو «مناطق عازلة» تطفو على شوارع المدينة[٢].

يعني مثل هذا التوجّه أنّ كلًّا من المحكمة العليا الأميركية والمحاكم الأدنى تشرّع الآن حقوق الأفراد في «البقاء وحيدين» في شوارع المدينة، وهي حقوق كانت تُطَبَّق سابقًا على المُلكيّة الخاصّة فحسب. وأصبح مثالُ المواطنيّة هذا ـ

(١) المصدر نفسه.

(٢) Don Mitchell, The SUV Model of Citizenship: Floating Bubbles. Buffer Zones, and the Rise of the «purely Atomic» Individual. Political Geography 24, 2005, 77-100.

«القائم على أساس الخصخصة القضائيّة الفرديّة تماماً، والحماية منها» ـ على ما ادّعى ميتشيل، «وإلى حدٍّ بعيدٍ، على خلاف مع الانتساب إلى المواطنة العالميّة الّتي نظّر في شأنها منظّرون سياسيّون كثر وروّجوها»[١]. يُعدُّ مثل هذا التحوّل أمرًا شديد الأهميّة لأنّ «مساحات المدينة، تقليديًّا، هي تلك الأماكن الّتي يأتيها الجمهور بكلّ تنوعه، وحيث يُفترض أن يساعد التفاعل في الاختلاف على توفير إمكان التغيير الديمقراطي»[٢].

ويُعدُّ بالتالي التكريس القانوني لجسد الفرد في الشارع، على أنه نظير للكبسولة المحصّنة أو فقّاعة السّيارة الرّباعيّة الدّفع، اقتراحًا عميق المناهضة للديمقراطيّة وللحضريّة. و«تشير العلاقات الاجتماعيّة الذرّيّة البحت إلى كسوف المَدَنيّة»، على ما يقول ميتشيل. و«صارت مساحة المدينة ضربًا من الوهم، وأكثر قليلًا من تمثيل للحياة العامة الّتي لم تعد موجودة. وتُمثِّل العلاقات الذريّة البحت الّتي تتعزّز من خلال قوانين فاقعة، تأليه الفرد»[٣].

سيّارات مدرّعة لساحة المعركة الحضريّة

> غريبٌ أن تسير في جوار سيّارة H2 [هامِر] صفراء زاهية على الطريق السّريع ليلًا، وترى جهاز «الدي في دي» يعكس فيلم «فايندينغ نيمو» على وجوه أطفال مربوطين بأمان إلى المقاعد الخلفيّة للنموذج المدمّج من المركبة العسكريّة الأميركيّة الّتي شاهدتها توًا على شاشة تلفزيونك تنقل الجنود الأميركيّين إلى تكريت وتُخرِجهم من الفلّوجة»[٤].

لكي يدرك الفرد لماذا أصبح خيار سيارات الدّفع الرّباعي الأكثر شعبيةً في

(١) المصدر نفسه، ٨٠.
(٢) المصدر نفسه، ٨٤.
(٣) المصدر نفسه، ٨٠.
(٤) Ellen Gorman, The «stop and stare» aesthetics of the Hummer: Aesthetic illusion as an independent function, in Cardenas and Gorman, eds, The Hummer: Myths of Consumer Culture, 87.

الولايات المتّحدة، من الضروري استكشاف دلالة كيف تمّ تصنيعها واستهلاكها في سياق ثقافة حضريّة أميركيّة معسكرة، في اطراد. فكُيِّفت سيارات الدّفع الرّباعي وسوّقت بعد حرب الخليج الأولى على أنها «مركبات المهاجمة الحضريّة الفاخرة» شبه العسكريّة، و«كبسولات» مصفحة أو «هياكل خارجيّة» صُمّمت لتعزل السكّان القلقين من أخطار المدينة الخارجية غير المؤكدة[1]. و«تفسّر الطبقات الوسطى من سكّان الضواحي والأرباض»، على ما كتب أندرو غارنار، «سيارة الدفع الرّباعي بأنها القويّة الّتي لا تقهر، وإنّما المتحضّرة»[2].

واكتسبت سيارات الدّفع الرّباعي هذا المعنى في سياق انتقال سكان الضواحي إلى أماكن بعيدة عن نوى المدن الأميركيّة ليصيروا جزءًا من ثقافة تؤبلس الأماكن (العرقيّة) الّتي خلّفوها وراءهم. ونقلت سيثا لو كيف أنّ الخوف من الفقراء أو «الآخرين» العرقيّين، خارج مجمّعات المجتمعات المحصّنة وسيّارات الدّفع الرّباعي المصفحة، يسود غالبًا رحلات سكان الضواحي إلى وسط المدينة. و«قالت فيليسيا»، إحدى من قابلتهم في بحثها، إنّها عندما تغادر مجتمعها المحصّن وتقصد وسط المدينة، تشعر بأنّها «مهدّدة، بمجرد وجودها خارجًا في مناطق حضريّة طبيعيّة». إضافةً إلى ذلك، اعترفت بأنّ ابنتها الآن «تشعر بالتّهديد عندما تصادف الفقراء. كنّا نسير بالقرب من شاحنة تُقلّ بعض العمّال النّهاريين... وتوقفنا بقربهم في وضح النّهار. وأرادت [ابنتي] الانتقال من المكان إذ خافت أن يأتي أولئك الأشخاص ويأخذوها. بدوا مرعبين في نظرها»[3].

وأضافت هموم الحياة الحضرية الآخذة في الاتساع في سياق الحرب على الإرهاب هلعًا أخلاقيًا من الجريمة والاضطرابات الاجتماعيّة والحاجة إلى تحصين

(١) Cauter, The Capsular Civilization.

(٢) Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles, 7.

(٣) Setha Low, The new emotions of home: Fear, insecurity and paranoia, in Michael Sorkin, ed., Indefensible Space: The Architecture of the National Insecurity State. New York: Routledge, 2007, 233-257.

الذات والعائلة ضدّ كلّ أنواع الهجمات والمخاطر. وأتت سيارة الدّفع الرّباعي، المصمّمة في عناية والمسوّقة لاستغلال الخوف من «الآخر» وإدامته، من الغيتو، ولتوفّر في الوقت نفسه الطمأنينة والرمزية الوطنيّة لسكّان الضواحي «الوطنيّين»، الّذين وجدوا أنفسهم يختبرون نوعًا جديدًا من الحرب، حيث تكمن التهديدات الغامضة في كلّ مكان وفي أيّ مكان، وتهدّد بضرباتها في أيّ آن. إضافةً إلى ذلك، شُكِّلت سيارات الدّفع الرّباعي للاستفادة، في قوّة، من الاستعارات الثقافيّة الأميركيّة في الفرديّة الوعرة، ووجود الحدود، والتّمكّن من الطبيعة من خلال التّكنولوجيا.

هذه الخطب الثلاث المتوازية ـ إثارة النعرات العنصرية المكافحة للتمدن، والحرب على الإرهاب وما ينجم عنها من انعدام الأمن، وأساطير الحدود الميثولوجيّة[١] ـ أنتجت خصوصًا مزيجًا ثقافيًّا قويًّا. «في حال الطبقة الوسطى من أمكنة البؤس في قلب المدينة»، على ما كتب غارنار، «تأتي ملكيّة سيارة الدّفع الرّباعي بمنزلة مركبة هجوم حضريّة. فيتحوّل السّائق جنديًّا، ويصارع عالمًا خطيرًا، في اطراد... وبما أنّ الطبقة الوسطى ترى هذا البلد مكانًا خطرًا، صارت سيارة الدّفع الرّباعي حضارة جوّالة، ووسيلة لتحقيق استقرار معنى الدلالة الذاتيّة للضاحية»[٢].

ما يثير التساؤل أنّ الخطاب الدائر على سيارات الدّفع الرّباعي بين المستخدمين والتّجار والمعلّقين يعتمد على تشابيه عسكريّة توحي أن الحياة الحضريّة نفسها هي بمنزلة «حرب» داروينية اجتماعيًّا، تتطلّب هذا النوع من السّيارات العسكريّة إذا أراد المرء الوقوع على فرصة للبقاء على قيد الحياة. «ما تجده هنا ليس شريعة الغاب فحسب، وإنّما الحرب أيضًا: في مجال الترويج لسيارات الدّفع الرّباعي يتداخل

(١) Gunster, You Belong Outside: Advertising, Nature, and the SUV, 4-32.

(٢) Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles, 7.

الإثنان ليصيرا واحدًا موحَّدًا»، على ما قال غانستر[1]. وعليه، تبدو علاقة سائق سيارة الدّفع الرّباعي بالمدينة كـ«لقاء الغَيْريَّة العدائية والغامضة»[2]. ويُقَدَّم خارج المدينة مساحةً «هوبّسية»، وحشية من الخوف والرعب، فيما الشّرنقة من الداخل آمنة، متمدنة، وملجأ متنقّل. «كبدو مدرّعين»، على ما كتب غانستر، «يواجه» سائقو سيارات الدّفع الرّباعي «... الاغتراب الحضري، والبنية التحتية المفتتة، وتأكل جماعة السكان كأنه سجن ذو حدود جديدة «غير حضاريّة» لا خيار للمرء فيه (على ما يبدو) سوى إقامة مناطق جوّالة من الراحة والأمن»[3].

لكنّ سيارة الدّفع الرّباعي الشرنقة أبعد من أن تكون معزولة، لأنّها مجهزة بأحدث التّكنولوجيّات ذات الأسس العسكريّة في الرؤية والسيطرة والاتصالات والملاحة، لتحدّ أكثر من الحاجة إلى المشاركة البصريّة، ناهيك بالجسدية، مع المدينة في الخارج. (صارت المشاركة البصرية، في أيّ حالٍ، غير متماثلة، في اطراد، بما أن الزجاج ذا الاتجاه الواحد أصبح من الضرورات). ويصوّر إعلان لسيارة «إنفينيتي كيو إكس فور» مثلاً، المركبة الثقيلة تخرج سالمة من متاهة خرسانية ضخمة. ويعلن التعليق: «شبكة على مدى ٢٤ ساعة، مُعايرة، في إتقان، لتحديد المواقع العالمية على الأقمار الصناعية لتُرشِدك. ثلاثة ملايين ميل من الطرق الأميركيّة لتكتشفها. ها هي الطريق نحو المستقبل»[4].

«يتم تحريض» سيارات الدّفع الرّباعي، من ثمّ، «على المدينة في الإعلانات»[5]. وتوحي مناظر المدينة المُهدّدة الّتي تصوّرها الإعلانات أن الخطر والمجازفة والشّر هي «تحديدًا (ربما لا حصرًا) ظواهر حضريّة، ويبدو أنّها فكرة تتقبلها شريحة من سكّان

(١) Gunster, You Belong Outside: Advertising, Nature, and the SUV, 20.
(٢) المصدر نفسه، ٢٥-٦.
(٣) المصدر نفسه، ١٢.
(٤) المصدر نفسه، ٢٥-٦.
(٥) Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles, 7.

الضواحي [الأميركية] في إخلاص»[1]. في الواقع، تردِّد إعلانات السيارات الرّباعية الدّفع صدى المناقشات المنتشرة في شأن سيارات الجيش الأميركي «همفيز» بأنّها غير مدرّعة كما يجدر لتحمي ركابها من الألغام والقذائف الصاروخية في شوارع بغداد[2]. وتقدّم الإعلانات مركباتها على أنها أسلحة شبه عسكرية في الصراع للسيطرة على مساحة الطريق. في هذه الأثناء، أصبحت مساحات المدن الأميركيّة وسكانها مجرّد عقبات ينبغي تنحيتها أو الهيمنة عليها. «أريد سيارةً تمكنني، مهما حدث في البلدة ـ زلزال، اضطرابات مدنية، حرائق، فيضانات ـ أن أمرّ عبرها، تحتها أو فوقها»، على ما نُقِل عن مدير صالة ترفيه ومالك «هامِر H2» في لوس أنجلس عام ٢٠٠٣[3].

وبالتالي تندمج الكوارث الطبيعية في الفوضى الاجتماعية الحضريّة الوشيكة. وينجم عن ذلك مزيج من السيناريوهات «يرسم لوحة شرسة لا يملك المرء فيها خيارًا إلّا أنّ يحصّن نفسه ضدّ أخطار عالم معاد»[4]. وأصبح مشترو السيارة الرباعيّة الدّفع تلقائيًّا «الهادئون الرؤيويون». وتستعين المقالات الصحافية عن سيارات الدفع الرباعي، في انتظام، بفيلم «ماد ماكس» والأوهام الألفية لتسأل، على سبيل المثال، أيّ سيارة من المجموعة مجهزة تجهيزاً أفضل «لنهاية العالم». وفي مقال عنوانه «إذا دنت النهاية، أيّ سيارة تقود؟»، كتب جاريد هولستين من «كار أند فان ماغازين»، «ساعة تحين نهاية العالم... أفضل مركبة تركنها على طريقك الخاص ما قبل الموعد هي دبابة «M1A2 Abrams». إذا كنت لا تسكن قريبًا بما يكفي من ترسانة الحرس الوطني لتقفز في الفتحة وتنطلق، ليس عليك إذذاك إلّا أن تستعرض هذه النماذج العشرة من المركبات [الرّباعية الدّفع]»[5].

(١) Macek, Urban Nightmares, 276.

(٢) Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles, 7.

(٣) Paul Wilborn, Hummer Mania: SUV Backlash? Not For Owners Of Oversized Hummers, CBS News, 3 February 2003.

(٤) Gunster, You Belong Outside: Advertising, Nature, and the SUV, 20.

(٥) Jared Holsten, If the Ed Is Nigh, What Are You Going to Drive? CarandDriver.com, June 2007.

هوس الهامِر: السيارة في بزّة رسمية

لإدراك أميركا المعاصرة، قد يكون أفضل مكان ينطلق منه البحث، أن تكون وراء مقود هامِر[١].

لم تستطع سيارة دفع رباعي أن تجسّد برمزيتها ديناميات «القوميّة المنعزلة»[٢] والفردية المفرطة المعادية للحضرية كما فعلت، في قوة، سيارة «هامر جنرال موتورز»، واثنتان من مشتقاتها الأخف قليلًا الـH2 والـH3 (الرسم ٩/٣). كان الهامر الأصلي اشتقاقًا تامًّا للهمفيز العسكريّة التي كانت أيقونية جدًّا في الغزوات والاجتياحات الأميركية الكثيرة في الشرق الأوسط منذ مطلع التسعينات.

واشتهرت مركبة الهامِر بعدما أقنع بطل كمال الأجسام والنجم السينمائي ـ وفي ما بعد حاكم كاليفورنيا ـ أرنولد شوارزينيغير المصنعين بإنتاج نموذج مدني ثمنه ١٠٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج الأولى. وفي ذلك الوقت، حازت المركبة بالفعل «طوال ٢٤ ساعة في اليوم إعلانات مجانية»، مجاملة من القنوات الإخبارية الرئيسة الوطنية جدًّا[٣]. ووفقًا لكاتب في مجلة، تبقى الهامِر «سيارة الدّفع الرّباعي الأصلية، وإن لم تحمل سلاحًا رشاشًا»[٤].

يبلغ وزن الهامر H1 الزائد عشرة آلاف باوند، ويكلّف حدًّا أدنى ٥٠,٠٠٠ دولار ومتوسط استهلاكه بين ثمانية أميال في الغالون وعشرة، ويعد عملاقًا ومبذرًا حتى وفقًا لمعايير سيارات الدفع الرباعي. عام ٢٠٠٢ باعت جنرال موتورز ١٨,٨٦١ من الهامر H2 الأغر والأخف وزنًا في الولايات المتحدة، ليحقق أفضل مبيع بين «سيارات الدفع الرباعي الكبيرة». وبحلول نيسان/أبريل العام ٢٠٠٣، مع بداية حرب الخليج

(١) Daniel Miller, Foreward: Getting Behind the Wheel, in Cardenas and Gorman, eds, The Hummer, vii-x.

(٢) المصدر نفسه، vii-x, viii.

(٣) Garnar, Portable Civilizations and Urban Assault Vehicles.

(٤) Steve Finlay, Military Vehicles Are Now Cools. Ward's Dealer Business, 1 Aug 2002، موجود على wardsdealer.com.

الثانية، ارتفعت المبيعات إلى ٣٠,٠٠٠ في الشهر[١]. وانهارت المبيعات في شكل دراماتيكي مع ارتفاع أسعار النفط في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلى حدٍ حاولت جنرال موتورز بيع العلامة التجارية الّتي تحولّت بين ليلة وضحاها من رابحة جدًّا إلى غير رابحة تمامًا.

ومع ذلك، استمرت فاعلية الهامِر الثقافيّة كرمز. منذ البدء، ارتبطت الهامر H2 في شكل وثيق بثقافة الخوف الحضرية التي تلت أحداث ٩/١١ وبالسياسات الأوسع لحرب بوش على الإرهاب على امتداد العالم. وتملّكت جنرال موتورز العلامة التجارية عام ١٩٩٩، ووظفت شوارزينيغير لكشف النقاب عن H2 الجديدة في وسط مانهاتن لمناسبة مرور أشهر ثلاثة على هجمات ٩/١١[٢]. وصورت الإعلانات المركبات في بيئات قاحلة على غرار «عاصفة الصحراء»، مع تعليقات من مثل «عندما يضرب الكويكب وتتفتت الحضارة، ستكون مستعدًّا»[٣]. وكانت الرسالة واضحة: «لعالم مملوء بالخطر، تطوقك H2 بدرعٍ»، على ما كتب ناقد في «نيويورك تايمز». «تجعل قيادة الهامر تصريحًا خاصًا انفراديًا مترتبًا مع سياسة خارجية انفراديّة»[٤].

تمزج بلاغة مالكي الهامر غالبًا الحماسة الوطنية المفرطة والنزعة الفردية التحررية مع رغبة عدائية في عزل أنفسهم عن مخاطر المدينة المعاصرة وتهديداتها. «عندما أدير جهاز التلفزيون»، على ما قال سام بيرنشتاين مالك هامر لـ«نيويورك تايمز» في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، في ذروة الاجتياح الأميركي للعراق، «أرى هامفيز

(١) Danny Hakim, In Their Hummers, Right Beside Uncle Sam, New York Times, 5 April 2003.

(٢) بحلول عام ٢٠٠٣، امتلك شوارزينيغير أقله سبع سيارات هامر. عندما انتُخب حاكمًا لكاليفورنيا، اعتمد سياسة لدعم تطوير سيارات الهامر «الخضر» وسيارات رباعية الدّفع تتوافق مع أنواع وقود بديلة من مثل الهيدروجين. وانتقد دعاة حماية البيئة هذه السياسة لأنها تسبب التلوث. See Amanda Griscom, 'The Beat of a Different Hummer: Schwarzenegger's «Green Hummer» Plan Sparks Cultish Following, Grist.org, 29 April 2004.

(٣) Gunster, You Belong Outside, 4-32.

(٤) James Cobb, 2003 Hummer H2: An Army of One. New York Times, 6 April 2003.



الرسم ٩/٣ سيارة هامِر H2 في طرق طوكيو.

من الجدار إلى الجدار، وأشعر بالفخر. فهم لا يتنقلون هناك بسيارة «أودي A4s»، على ما قال عن الجنود. «أنا أفتخر بوطني، وأفتخر بقيادة منتج يسهم إيجابًا». لو أمكنني تملّك A1 Abrams لفعلت، وأضاف: «لا أعرف هل تسمح مقاطعة كاليفورنيا بذلك»[١]. ومن وجهة نظر ريك شميدت، مؤسس «مجموعة مالكي الهامر الدولية»، «أولئك الّذين يشوّهون الهامِر بألفاظهم أو أعمالهم... يشوّهون العلم الأميركي وما يمثّل»[٢].

الحماسة الوطنيّة الّتي تحوط الهامر عُمِل عليها، لا بل صُنِّعت. وأشار كلوتير راباي، الطبيب النفسي للمستهلك السيئ السمعة والمستشار في تصميم السيارات

(١) ذكر في Danny Hakim, In their Hummers, Right Beside Uncle Sam.

(٢) المصدر نفسه.

الّذي عمل لدى جنرال موتورز وغيره من مصنعي السيارات، إلى أن السيارات من مثل الهامِر صنعت وفق أسلوب عسكري مفرط لاستغلال البيئة الثقافية الأوسع. وحرب العراق «ساعدت قطعًا» على بيعها، كما أوضح. «قلت لهم في ديترويت: «علّقوا أربعة نجوم على كتف الهامر وسيُباع بطريقة فضلى». الهامر سيارة ترتدي بزة رسميّة. نعيش اليوم في زمنٍ من عدم اليقين، والجمهور يحبّ العلامات التجارية القوية مع العواطف الأساسيّة»[١]. وبالنسبة إلى راباي، تصميم الهامِر تجسيد مادي لا لبس فيه للداروينية الاجتماعيّة، يرسل إشارة واضحة: «إياك أن تعبث معي وإلّا سحقتك، في استطاعتي أن أقتلك توًّا، لذا لا تقترب مني، ها؟»[٢].

يتحدث راباي عن تصميم مركبات «زاحفة» وبيعها عمدًا، مصطلح يستخدمه للإشارة إلى رغبات المستهلك البدائية من أجل البقاء والتكاثر، الّتي أصبحت مبالغًا فيها في أوقات الحرب[٣]. «نعيش حال حرب»، على ما عدَّ في مقابلةٍ مع «سي بي إس» العام ٢٠٠٣. «لا تذهب إلى الحرب في سيارة [فورد] «بينتو» أو «فولكسواغن» صغيرة. تحتاج إلى دبابة، كما تعلم، قلت لجماعة ديترويت، إليكم بمركبات الدّفع الرّباعي، تضعون رشاشًا على سقفها، وستبيعونها في شكلٍ أفضل»[٤]. ويلخِّص غانستر وجهة نظر راباي عن سيارات الدّفع الرّباعي بالآتي: هي «أكثر السيارات تزحلُقًا بين المركبات كلّها لأن مظهرها المهيب، وحتّى المهدِّد، يناشد الرغبات الشعبية العميقة الجذور في البقاء والتكاثر... يعتقد [هو] أننا «سنعود بالزمن إلى العصور الوسطى»، ونعرف أن أهل ذلك العصر كانوا يعيشون في غيتوات مع بوابات وجيوش خاصة. وسيارات الدفع الرباعي تجسد هذه الحال أيضًا، فهي سيارات مدرعة لساحة المعركة»[٥].

(١) المصدر نفسه.

(٢) CBS News, The Thrill of the SUV: Owners Believe Bigger Is Always Better, 13 July 2003.

(٣) Shane Gunster, You Belong Outside: Advertizing, Nature, and the SUV, 15.

(٤) CBS News, The Thrill of the SUV.

(٥) ذكر في Gunster, You Belong Outside: Advertizing, Nature, and the SUV, 15.

تتناسب هذه التساؤلات عن القرون الوسطى الجديدة وانعدام الأمن العميق على الحدود المعسكرة للمدن الأميركية الداخلية، مع اقتراحات أعمّ من معلّقي السياسة الخارجيّة اليمينيين من مثل روبرت كابلان، الّذي يتحدّث عن «الفوضى المقبلة» على نطاق الأرض، الّتي ستحول عالمنا مجموعة متنوعة من «المدن الضالة»[١] الخارجة على القانون، حيث لا يمكن إلّا للأقوى ـ والأكثر عدائية عسكرية ـ البقاء على قيد الحياة أو الازدهار[٢]. مرة جديدة هنا، يمتزج الخطاب المكافح للحضرية عميقًا في التخيلات الجيوسياسية، مع مركبة الدفع الرباعي الّتي تربط بين الإثنين. وبحسب مزاح جورج مونبيوت في «الغارديان»، «لعلّ وطنيي الهامر، وهم يتنقلون حول المدن الأميركية في سياراتهم الضخمة، ينبغي لهم إثبات حبهم لهذا البلد بقتل المارّة برشاشاتهم»[٣].

البنتاغون يستعرض

ونظرًا إلى هذه الخلفيّة العامة، ليس من المستغرب الاكتشاف أنّ الجيش الأميركي استغل الهامِر، إضافة إلى استخدام أساليب تجنيد مألوفة من مثل العروض الجوية وسباقات السيارات. فبدعم من جيش حقيقي من المستشارين في العلاقات العامة المتخصصين ـ وبتركيز على الشباب اللاتيني الفقير والرجال الأفارقة الأميركيين، المجندين الجدد على الأرجح، مذ انهار التجنيد بين شرائح المجتمع الأُخرى ـ يُقدّم الهامر الأيقوني كأنه التجسيد النهائي للتنظيم المُدُني العسكري الجديد. وتمّ حشد مركبات الهامِر H2 المعدّلة في عروض بأسلوب حضري شبه عسكري لتجول في الولايات المتحدة وتظهر في سباقات السيارات، ومباريات كرة القدم، ومهرجانات موسيقيّة لاتينيّة، كجزء من مبادرات التجنيد المتنقلة. ووفقًا لتعبير نيك

(١) Richard J. Norton, Feral Cities.

(٢) Robert Kaplan, The Coming Anarchy. Atlantic Monthly, February 1994.

(٣) Monbiot, Driving into the Abyss.

تورس، تهدف هذه «الرحلات الركوبية القصيرة الاستعراضية» إلى اجتذاب «القلّة علفًا للمدافع»[١].

وطوّر الجيش مثلًا أسطولًا من مركبات H2 المُعدّلة تحمل شعار الجيش الإسباني وباللغة الإسبانية «أنا الجيش». وإذ هدفت إلى الإفادة من أساليب تعديل السيارات اللاتينية، استنادًا إلى مجلة «لورايدِر» وألعاب الفيديو، أتت هذه الـH2 «محمّلة بالكروم، ومطلية بألوان بحسب الطلب وداخليتها جلدية وفيها أنظمة ترفية مكبّرة». وتتضمن النماذج الأخيرة شاشات تلفزيون في حجم خمسة عشر إنشًا[٢].

وفي الوقت نفسه، عدّل الجيش نماذج هامِر أُخرى لاجتذاب الشباب الإفريقي الأميركي في سياق حملة التجنيد المسماة «خذه (الهامِر) إلى الشوارع». واستُغل كلّ كليشيه، فبعض هذه النماذج يحمل حتّى في المؤخّر شبكة كرة سلة يمكن تنظيم ارتفاعها. والواضح أنّ مثل هذه الهامرز محاولة صريحة لتملّك رسائل ورموز عنف أمكنة البؤس في قلب المدينة واستهلاك الهيب ـ هوب، بغية بيع الضروريات لأمّة في حال حرب[٣].

ولئلا يفوقها أحد، تملك القوة الجوية الأميركية اثنين وثلاثين نموذجًا من «أفضل المركبات للتسويق» في شكل «جي إم سي يوكون سيارات الدفع الرباعي»، تمّ تعديلها إلى ما سمّي «رابتور سيارات الدفع الرباعي»[٤]، تيمنًا بطائرة سلاح الجو الأميركي المقاتلة «إف ٢٢» ذات الـ٤٠٠ مليون دولار. هذه المركبات «مطلية عمومًا بالأزرق والأبيض والرمادي، وتزخر بشعارات سلاح الجو، أضواء مؤخرها

(١) Nick Turse, The Complex: How the Military Invades Our Everyday lives, New York: Metropolitan Books, 2008, 143.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Julie Sze, The Hummer: Race, Military and Consumption Politics, in Cardenas and Gorman, eds, The Hummer, 229.

(٤) كشف موقع سلاح الجو الأميركي الإلكتروني أن كلمة «رابتور» تعني: Reaching Americas Public To Optimize Recruiting, Source: events.airforce.com.

مشبّكة، وإطاراتها خاصة، وداخلياتها جلدية، وفيها أجهزة ترفيه تضم شاشة تلفزيون بلازما بحجم ٤٢ إنشًا، وجهاز دي في دي، ونظام صوت شامل النطاق وحتّى «بي إس ٢ سوني» ألقيت هناك لحسن التدبير»[١]. وجالت سيارات الدفع الرباعي رابتور، كما الهامِر المعدّل، على الأحداث الرياضية والترفيهية، ولكن في هذه الحال، برفقة أجهزة محاكاة طيران عالية التقنيّة في شاحنات ضخمة «استعراضية».

ماد ماكس ٣: بغداد في هدسون

تحصد كماليات أساليبنا شعب العراق حصدًا[٢].

اجتازت سيارات الهامِر، المعدَّلة، من ثمّ، والمسوقة لتتناسب مع الظروف، مجموعة من الأمور الواقعية الحضرية لتعبر من الضاحية إلى منطقة الحرب. ومتى استطاع أحد هذه الأمثلة الجذابة والبراقة من السيارات «المخادعة» جذب بعض الشبان لقضية الحرب، وجد المجندون أنفسهم سريعًا، على ما كتب نيك تورس، في «مركبات أقل لمعانًا وغير مخادعة ـ ما لم يكن يعول بالطبع على الخردة المعدنية الدرع الّتي يضطر الجنود إلى التلاحم معها في مركباتهم الهمفيز غير المدرعة في العراق»[٣].

وذهب مصنعو السيارات الأميركيون إلى أبعد في الرابط هامِر ـ همفي، وصاروا يتلاعبون تقريبًا بالاستفادة من ثقافات التعديل والكبسلة وتضخيمها[٤]. وأصبح مفهوم السيارات ونماذجها التي ظهرت بعد بدء الحرب على الإرهاب أكثر عسكرة وتدريعًا من أي وقت مضى، فيما جُهِزت في الوقت نفسه بداخليات من الاكتفاء الذاتي التكنولوجي المسرف. وتبين النظرة إلى تصميمها وحملات تسويقها، مرة

(١) Turse, The Complex, 144.

(٢) Monbiot, Driving into the Abyss.

(٣) Turse, The Complex, 146.

(٤) Monbiot, Driving into the Abyss.

جديدة، «كيف يُطوى الخارجي ويُضم إلى المحلي بالإشارة إلى مناطق الحدود للحياة الحضرية المعاصرة»(١).

وفي عرض سيارات لاس فيغاس عام ٢٠٠٥ مثلاً، طمست فورد جذريًا الحد الفاصل بين صناعة السيارات والقصص الخيالية البائسة التي تتعلق بالكمبيوتر والعسكرة الحضرية، عندما كشفت عن سيارتها «Syn US Concept SUV». وتمزج المركبة بين أسلوب الخمسينات ورسائل متشائمة ومروعة عن الحياة الحضرية المعاصرة والمستقبلية(٢)، لتوفر مقارنات مذهلة عن ظهور سيارات الدفع الرباعي المسلحة على غرار «ماد ماكس» وسط مرتزقة «بلاك واتر» في شوارع المدن العراقية. ونعتت «نيويورك تايمز» مركبة «SynUS» بأنها «الخطاب الأجرأ، الأكثر صدقًا في العرض»(٣). ووصفتها فورد في بيان صحافي بأنها «ملاذ مهاري صناعي» مدرع بـ«أسلوب تخويفي». إضافة إلى ذلك، استحضر البيان جغرافيا خيالية للمدن الأميركية، مع أحياء راقية يسكنها بيض من خاصة الناس دون العامة إلى حد كبير، وتتركز في النوى المركزية، تحوطها غيتوات للأقليات تمتلئ بمشاعر من الاستياء. «بما أن السكان ينتقلون إلى المدن الكبيرة»، على ما أعلنت فورد، «ستحتاج إلى مركز قيادة حضري متنقل»(٤).

وتابع البيان في وصف الفتحات على جانبي السينوس التي تشبه فتحات الأبراج لإخراج الرشاش بأنّها «ثابتة لا تفتح ومقاومة للرصاص». وعندما يركن سائقو السينوس السيارة، يمكنهم «نشر» درفات المركبة الواقية فوق الزجاج الأمامي والنوافذ الجانبية، وتشغيل كاميراتها الفيديو في الهواء الطلق، لتتحول داخليتها الأشبه بالرحم «صالة مسرح بيتية صغيرة مع مقاعد متعددة الأشكال ومحطات بث وسائل

(١) Campbell, The Biopolitics of Security, 943.

(٢) Aaron Naparstek, The Ford Blade Runner, 22 January 2005، موجود على www.naparstek.com.

(٣) Phill Patton, Sports Cars with Promises to Keep, New York Times, 16 January 2005.

(٤) ذكر في Naparstek,The Ford Blade Runner.

إعلام كثيرة»، مستخدمين شاشة تلفزيونها الرقيقة المسطحة ذات الخمسة والأربعين إنشًا مع إمكان ولوج الإنترنت، التي تقع على الزجاج الخلفي حيث تكون عادةً.

«في النهاية، هذه السيارة امتداد منطقي لتسويق مركبات الدفع الرباعي»، على ما اقترح المدون أرون نابارستيك. وهي تعكس، في صميمها، حلقة من العنف، وعدم المساواة المفرطة ونفخ الروح العسكري ومبادئه المتفاقمة. «كلما ازداد عدد السيارات المخيفة والعدوانية على الطرق»، على ما كتب نابارستيك، «شعرت بالحاجة إلى تملكها أيضًا، خوفًا من أن تُسحق. إنها صنف من الأسلحة والفورد سينوس أحدث سلاح تحتاج إليه لتدافع عن نفسك». على الرغم من ذلك يسأل هل مركز القيادة الحضري المتنقل هذا «صُمِّم للحضريين الخائفين من العنف، أو للإرهابيين أنفسهم»[1].

كما كان متوقعًا، يستحضر معظم التعليق على السينوس شبهها للمركبات المؤثرة المستخدمة في الترحال ما بعد مرحلة نهاية الكون في أفلام ماد ماكس في الثمانينات. وهنا نجد تواصلًا آخر بين صور استخدام السيارة المعسكرة في الداخل والخارج. أحيانًا تتم الصلة بطريقة غير مباشرة، في الاستخدامات الواقعية تمامًا لعدد كبير من سيارات الدفع الرباعي المعدلة والمسلحة في شوارع العراق من جانب شركات عسكرية خاصة من مثل «بلاك واتر»[2]. وعدَّ موقع «جايمس هوم» الإلكتروني مثلًا، أن الفورد سينوس «نوع من تذكير لشاحنات ماد ماكس الّتي استخدمها المرتزقة [حينذاك] في العراق، باستثناء أنّ السينوس تحمل المعدات الأصلية من الشركة المصنعة. أراهنكم على أن لن تمر سوى سنوات قليلة حتى تظهر الرشاشات الصغيرة والدروع [في أكبر عرض للسيارات] في لاس فيغاس!»[3].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) Peter W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry, Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003.

(٣) James Hom blog, 28 November 2006.

معظم الجدل الذي أحاط بدور جيوش بوش الخاصة في العراق برز في ما يتعلق بحالات هذه القوات الخاصة وهي تجول في المدن العراقية في سيارت رباعية الدفع مدرعة ومدججة بالسلاح، تقتل المدنيين العراقيين، إما كحصيلة ثانوية وهي تحاول الدفاع عن نفسها وعن القوافل التي ترافقها، وإما لمجرد التسلية. وظهرت الحال الأخيرة، في وضوح، في أفلام فيديو عُرضت على موقع يوتيوب، حيث بدا المرتزقة يضحكون ويمزحون وهم يطلقون النار على المدنيين من سياراتهم الرباعية الدفع المسلحة[١]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُجبِرت «بلاك واتر» على إخلاء العراق بعد حادث، إذ بينما كانت تحمي قافلة دبلوماسية في بغداد، قتلت ثمانية مدنيين عراقيين[٢].

وأتى بعض الردود على الصور المتداولة لسيارات الدفع الرباعي المعدلة التي تُستخدم في هذه الدوريات مثيرًا للاهتمام. ففي حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦ مثلًا، نشر تود لابين بعض الصور على موقعه الإلكتروني (الرسم ٩/٤)[٣]. «أرسل جندي من العراق بعض الصور المجنونة عن سيارات أميركية رباعية الدفع وشاحنات خفيفة عدلها متعاقدون أمنيون مدنيون لاستخدامها كشاحنات سلاح»، على ماكتب. «إنهم مجانين. يشبهون بطريقة ما «ماد ماكس في موقف سيارات وول ـ مارت»»[٤].

كانت ردود القراء الكثيرة على ما نشره لابين مزيجًا من المناقشات التقنية من ناحية، أتت لمصلحة الجنود الأميركيين، لجهة طريقة تعديلهم الهامفيز المدرعة في شكل سيئ في العراق، ومن ناحية أُخرى، كانت تخيلات عن نقل هذه المركبات إلى واقعهم الحضري اليومي في الولايات المتحدة. قال أحد القراء في حماسة: «قد

(١) National Public Radio, Iraq Cancels Blackwater's Operating License, 17 August 2007، موجود على www.npr.org.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Mark Eravenfelder, Amazing Mad Max Vehicles in Iraq, BoingBoing.net, 1 June 2006.

(٤) Todd Lappin, Amazing Mad Max Vehicles in Iraq، موجود على dig.com/mods/Amazing-Mad-Max-vehicles-in-Iraq.





الرسم ٩/٤ سيارات رباعية الدفع مدرعة ومسلحة يستخدمها المقاولون المتعاقدون مع الجيش في العراق.

تكون هذه أحسن رحلة ممكنة لمشجعي «رايدر نايشون» [فريق كرة قدم أميركي] المتوجهين إلى مدرج أوكلاند!». وسأل آخر: «كيف أمكنكم ألا تشاهدوا إعلاناتها التجارية؟». وسخر آخرون لأن مثل هذه المركبات «ينبغي أن تخفف زحمات السير في المدن الأميركية» أو «ترعب بعض الركاب الأميركيين» أو أنها ليست بالتأكيد من مستوى سيارات نساء الطبقة العليا الأميركية الرباعية الدفع»[١].

جعالة طريق رجل الحرب الآلي

لا يُتصور الطريق السريع مجرد مسار تُوجه عبره السيارات وتتحرك على طوله، بل تحوّل آلة تعرّف مترصدة في شبكة مراقبة واسعة[٢].

يميز ثقافة السيارة تناقض ظاهري في التخوم الحضرية في الداخل والخارج. فمن جهة، يشتهر سائقو المركبات الرباعية الدفع المعسكرة بأنهم أشخاص مفرطون في الفردية، متباينون تمامًا عن التزاماتهم أو واجباتهم تجاه المدينة والمجتمع، أو الكرة الأرضية. ومن جهة أخرى، يبرز شيء آخر مختلف تمامًا: الجهود المبذولة لتشكيل مجموعات من السيارات في وحدات منظمة جماعيًّا ومراقبة، داخل ثقافة جديدة متلائمة، وحتى آلية، لمفهوم استخدام السيارة.

«للمستقبل المتخيل للسيارة تاريخ طويل»، على ما كتب جيريمي باكر. «وتهيمن عليه سمة واحدة: ستصنع السيارات لتقود نفسها بنفسها»[٣]. في الوقت نفسه، يُنظر إلى مبدأ القيادة غير المقيد والحر كمشكلة في مجتمع يستهدفه الإرهابيون، ولاسيما أولئك المسلحين بالسيارات الملغومة الموجودة في كل مكان[٤]. وفي ازدياد، وكجزء من التحول نحو الحدود الكلية الوجود المناقش في الفصل الرابع، أصبح الحق في

---

(١) انظر .Mad Max at the Walmart parking lot, http://digg.com/d11W1D

(٢) Jeremy Packer, Becoming Bombs: Mobilizing Mobility in The War Of Terror, Cultural Studies 20: 4-5, 2006, 385.

(٣) المصدر نفسه، ٣٨٦.

(٤) Mike Davis, Buda's Wagon: A Brief History of the Car Bomb, London: Verso, 2007.

التنقل بالسيارة موقتًا ـ مقبولًا فحسب في ظل أنظمة أمنٍ و«سلامة» جديدة تقوم على أسس الملاحقة الرقمية والتنميط والتوقع والاحتياط والإدارة عن بعد، التي باتت مألوفة جدًّا الآن في السفر الجوي. «في ظل هذه التغييرات، وبدلًا من أن يعامل المواطن بطريقة تحميه من قوة خارجية أو حتى من ذاته، يعامل الآن كتهديد محتمل ودائم» داخل التخوم الحضرية في الوطن، على ما حذر باكر(١).

يعتمد هذا التحول على تكنولوجيات القيادة والسيطرة ذات الأسلوب العسكري. ويُنظر على نطاق واسع إلى تكثيف ما يمكن أن نسميه «المجتمع المراقب تكنولوجيًّا وعسكريًّا»(٢)، كوسيلة لتحسين سلامة الطريق، وتخفيف زحمة السير(٣)، وزيادة أمن الوطن الذي يعتمد على السيارة كثيرًا ـ ولتحقيق كل ذلك من دون الحاجة إلى بناء نظام طرق جديد. وإنما هي وسيلة أيضًا لبناء سلسلة من الأسواق المدنية والعسكرية ذات الربحية الضخمة للصناعات المتقاربة في سرعة، في الدفاع والأمن ووسائل الإعلام والسيارات والترفيه والإلكترونيات(٤).

وتعد محاولة ضم السيارات وجمعها عبر أجهزة استشعار وملاحة جديدة وأنظمة اتصالات إعدادًا عسكريًّا قويًّا بمقدار ثقافة سيارات الدفع الرباعي، وإن بطريقة مغايرة. إذ يتقاطع عالم النقل «الذكي»، في ازدياد، مع المشاريع العسكرية من مثل مبادرة الجيش الضخمة «أنظمة قتال المستقبل». وعلى ما رأينا في الفصل الخامس،

---

(١) Packer, Becoming Bombs, 380.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Peter Weibel, Jordan Crandall: Art and the Cinematographic Imaginary in the Age of Panoptic Data Processing, in Jordan Crandall, ed., Drive, Graz: Neue Gallerie am Landesmuseum Joanneum, 2000, 8.

(٤) نواجه هنا آخر محاولة من سلسلة محاولات طويلة الأمد لإعادة تشكيل ثقافات السيارة والطريق لمعالجة الضرورات المزعومة في الأمن الوطني. تشمل أبلغ الأمثلة هنا التخطيط المتعمد لشبكة الطرق الألمانية كوسيلة للتعبئة العسكرية الوطنية، ومحاكاة هذه الاستراتيجية في الولايات المتحدة لبناء «طرق سريعة في الدفاع» بين الولايات في شبكة ضخمة وعلى امتداد ٤١,٠٠٠ ميل منذ العام ١٩٥٦. وبرغم صعوبة المشروع فهو ضروري لأن الطرق تسمح سريعًا بإجلاء المراكز الحضرية في حال وقوع حرب نووية.

تستخدم هذه المبادرة نظام تحديد المواقع، الرادار، وتكنولوجيات محوسبة لجعل ثلث كل المركبات البرية العسكرية الأميركية تعمل أوتوماتيكيًا تمامًا بحلول العام ٢٠١٥[١]. ويعد مشروع «وكالة المشاريع والأبحاث المتقدمة في الدفاع» «مناطق حرب ترى» (راجع أيضًا الفصل الخامس)، ارتدادًا بُمرنجيًا فوكويًا آخر. «هل تعد مفاجأة بعد اختبار قتال [مناطق حرب ترى] خارجًا»، على ما سأل باكر، «أن يتم تنفيذه في الولايات المتحدة؟»[٢].

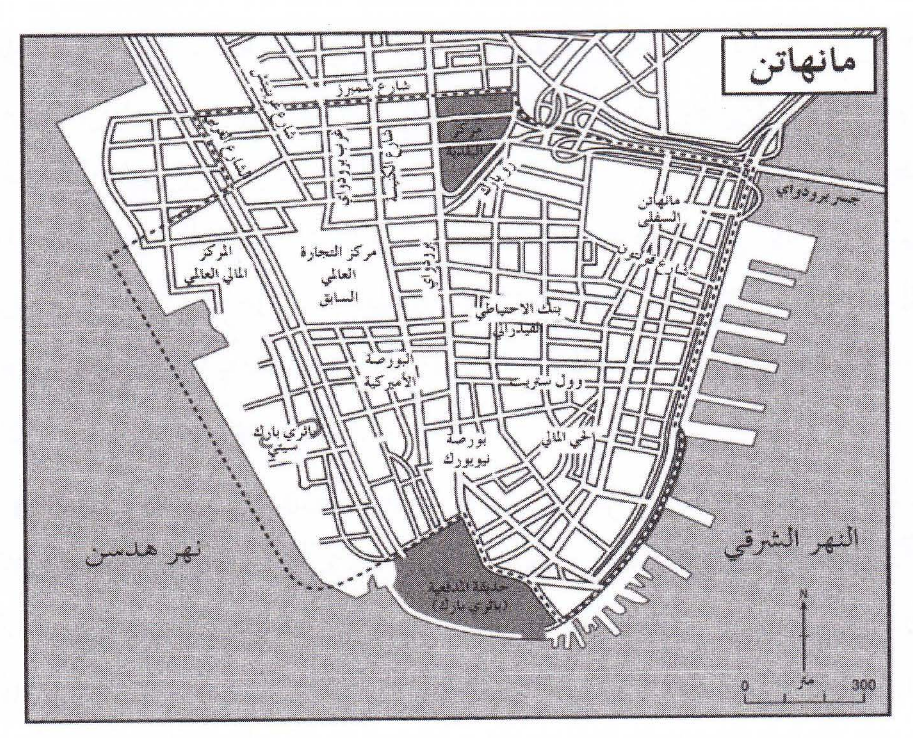
وقد يكون من السهل جدًّا تنفيذ الاحتراس الاستباقي والمراقبة التي تستهدف استخدام السيارة في مدن الوطن، عندما تكون تلك المدن قد باشرت بناء نظم الرقابة الواسعة والضرورية لتسعير جعالة الطريق ولتخفيف ازدحام السير. في لندن مثلًا، نجحت المبادرة إلى منع الازدحام في وسط المدينة من تخفيف سيل السيارات، وتشجيع ركوب الدراجات، وتحسين نوعية الهواء ونوعية الحياة الحضرية. كذلك استُخدمت قاعدة «على الملوث أن يدفع» كآلية لمعاقبة سائقي سيارات الدفع الرباعي. وفي وقت واحد، مع ذلك، يسير بعض هذه «المهمة الزاحفة» على الشكل الآتي: فبنية المراقبة التحتية التي تجعل تسعير جعالة الطرق ممكنة في لندن أعيد تخطيطها لتتماشى وشهية المملكة المتحدة النهمة في بحثها عن وسائل مراقبة رقمية جديدة. بالفعل، يُدهش في كثير من الأحيان، كيف تتحول «مناطق تسعير جعالة الطرق»، التي تميل، بحكم تعريفها، إلى أن تكون في صميم المدينة الاستراتيجي، إلى «مناطق أمنية». والنماذج التي تدفع هذه العملية تُرسَّم وفق العقائد العسكرية الكلاسيكية في «عمليات الشبكة المركزية» و«القيادة والسيطرة». وعليه، تُطالع خوارزميات الكمبيوتر، في استمرار، «بيانات الإدماج» بين كل أنواع قواعد بيانات المدنيين في محاولة منها لتحديد «الأهداف» وتعقبها داخل كتلة «الفوضى» الإلكترونية للمدينة.

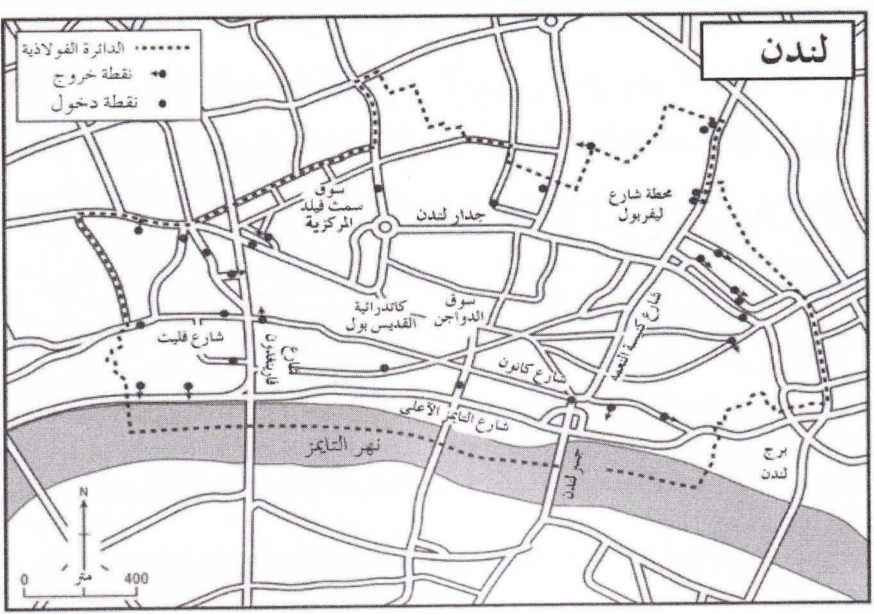
وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٨ مثلًا، أُعلن أن مسارات المركبات المتحركة الرقمية

---

(١) انظر أيضاً Packer. Becoming Bombs, 385: .HIS Aero and Defense, Future Combat Systems (FCS) white paper, March 2007, موجود على .aerodefense.ihs.com

(٢) المصدر نفسه.





الرسم ٩/٥ حدود «مبادرة أمن مانهاتن السفلى» و«حلقة الحديد» التي أنشئت حول مركز لندن المالي لمنع عمليات تفجير الجيش الجمهوري الإيرلندي في التسعينات.

وأرقام اللوحات المستشعرة رقميًّا، التي تسمح لمبادرة تخفيف الازدحام في لندن بالعمل، ستتطلع عليها في المستقبل الـMI5 (خدمة أمنية بريطانية) وضباط شرطة مكافحة الإرهاب. وتقوم الشرطة البريطانية والـMI5 أيضًا بربط عدد وافر من أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي أنشئت أصلًا لإدارة حركة المرور العامة، بمقارها الرئيسة في هندون من أجل إنشاء نظام وطني لتتبع المركبات يستند إلى التعرف إلى أرقام اللوحات. وتصديقًا لسمعتها أنها «مجتمع الرقابة» الأصلي، فالمملكة المتحدة هي الأمة الأولى التي تسمح بحدوث هذا الأمر(١).

ووفقًا لفرانك وايتلي، قائد المبادرة، «ما يمكن مركز البيانات تزويدنا إياه هو المكان الذي وجدت فيه المركبة في الماضي ومكان وجودها اليوم، سواء أكان موقعًا معينًا أم لم يكن، والطرق التي سلكتها المركبة من مواقع الجريمة تلك وإليها»(٢). ويركز هذا المشروع خصوصًا على تسليط الضوء على «المركبات المُشترَكة»: تلك التي تكون لها صلة واحدة بأُخرى على الطرق. ومع إمكان تسعير جعالة الطرق في كل مكان في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي يتم النظر فيه جديًّا، يبدو تتبع أنماط التنقل لمجتمعات بأسرها في طريقه نحو التطبيق المكثف جذريًّا.

ويتم بذل جهود مماثلة في الولايات المتحدة لبناء أسس التتبع الأمني في إطار مشاريع النقل «الذكي». في العام ٢٠٠٢، وعلى ما رأينا في الفصل الرابع، مُدِّد نظام «إي زي باس» الراسخ، الذي يسهل الوصول بأسرع السبل على الطرق السريعة في الولايات المتحدة وكندا، كوسيلة لمراقبة الأشخاص الذين يعبرون الحدود بيومتريًّا(٣). وفي العام نفسه أيضًا، أنشأت «أي تي إس أميركا»، وهي مجموعة

(١) انظر Steve Conner, Britain Will Be First Country to Monitor Every Car Journey, Independent, 22 December 2005.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Maureen Shirhal, Homeland Security Chief Touts Benefits of «E-Z-Pass» System, National Journal Technology Daily, 13 February 2002.

شركات أميركية صممت تجهيز «النقل الذكي» وبنته، قوتها المنتدبة الخاصة للأمن الداخلي للإشراف على حوسبة النقل في طرق تدعم الأمنة الزائدة للحياة الحضرية الأميركية[1]. وفي العام ٢٠٠٧، أعلنت مدينة نيويورك سيتي مخططًا بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتحويل مانهاتن السفلى «حلقة من الحديد»، وهي نسخة متقدمة جدًّا عما بني حول مركز لندن المالي كرد على تفجيرات الجيش الجمهوري الإيرلندي في التسعينات (الرسم ٩/٥). وفي الوقت نفسه، اقترحت نيويورك سيتي وحثت على تنفيذ خطة تسعير جعالة الطريق على كل السيارات التي تدخل مانهاتن أسفل الشارع السادس والثمانين. وتهدف ما تسمى بمبادرة أمن مانهاتن السفلى إلى «توفير الدرع الأكثر تطورًا من أي منطقة حضرية رئيسة في العالم»[2]. وستشمل سلسلة من حواجز الطرق وأكثر من مئة كاميرا من الدوائر التلفزيونية المغلقة الأوتوماتيكية التعرف إلى أرقام اللوحات، والمصممة لتعقب تحركات كل المركبات في المنطقة وحولها، لتقوم في الوقت نفسه بمقارنات بقواعد بيانات السجلات الجنائية في واشنطن دي سي[3].

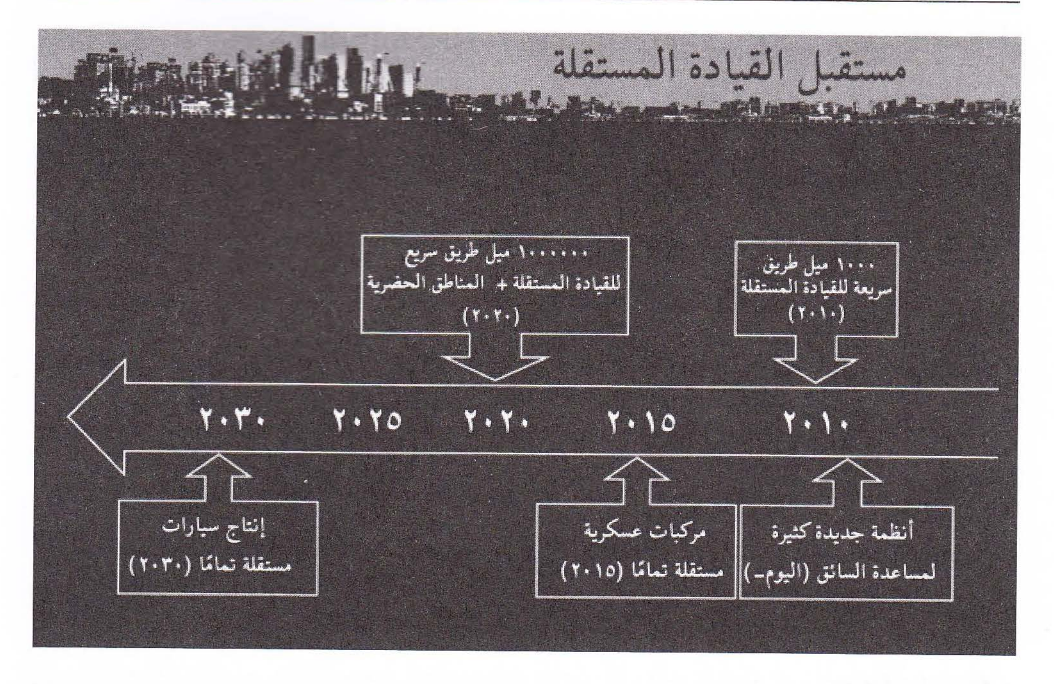
وكما في لندن، ستتحقق كاميرات نيويورك من أرقام لوحات السيارات لتطلق الإنذارات في شأن السيارات المشتبه فيها[4]. أكثر من ثلاثة آلاف كاميرا أمنية عامة وخاصة على الأرصفة، مجهزة ببرنامج إلكتروني يمسح ضوئيًّا أي نمط من النشاط المشتبه فيه، ستضاف أيضًا إلى الخطة. ويشدد أستاذ القانون جيفري روزن

(١) Henry Peyrebrune and Allison L.C. de Cerreno, Security Applications of Intelligent Transportation Systems: Reflections on September 11 and Implications for New York State, report to the New York state legislature by the NYU Wagner Rudin Center for Transportation Policy and Management, 16 July 2002.

(٢) Noah Shachtman, NYC is Getting a New High-Tech Defense Perimeter. Let's Hope it Works, Wired 16: 5, 2008.

(٣) انظر Cara Buckley, New York Plans Surveillance Veil for Downtown. New York Times, 9 July 2007.

(٤) المصدر نفسه.



الرسم ٩/٦ تقديرات مستقبلية لإدخال مركبات عسكرية ومدنية مستقلة تمامًا من عروض «التحدي الحضري» في مباراة جامعة ستانفورد.

أن في لندن ونيويورك على السواء، «فعلًا نوعًا من مهمة تزحف، والكاميرات التي تقبل لهدف معين، تستعمل لهدف آخر»(١).

وسبق التجارب الإضافية من مثل تلك في لندن ونيويورك وعلى الحدود الأميركية الكندية، تحول جوهري ومنهجي أكبر نحو حركية السيارة الذاتية الذكية المرتكزة على تكنولوجيات الملاحة الآلية المعسكرة. فعلى سبيل المثال، وفي محاولة لتحفيز تطوير المركبات البرية الآلية أكثر ليستخدمها كل من الجيش الأميركي والمدنيين في شوارع المدن الأميركية، نظمت وكالة المشاريع والأبحاث المتقدمة في الدفاع، ذراع وزارة الدفاع الأميركية لأبحاث التكنولوجيا الفائقة وتطويرها، سلسلة من المسابقات للمركبات الآلية الرفيعة المستوى. وأكدت الوكالة أن هدف مباراة العام ٢٠٠٧، المسماة «التحدي الحضري»، تطوير «تكنولوجيا من شأنها

(١) Steven Josselson, New York's «Ring of Steel», Gotham Gazette, 4 September 2007.

أن تبقي القوات المقاتلة على بعدٍ من ساحة المعركة وفي منجاة من الأذى»[1]. وكانت «المرة الأولى في التاريخ تلتقي مركبات مستقلة تمامًا على الطريق المفتوح وتتحاشى (غالبًا) إحداها الأُخرى»[2]. وتطلّب الحدث أن تبني الفرق المنافسة مركبات قادرة على القيادة في شكل مستقل وسط حركة السير، وتعتمد كليًّا على أجهزة استشعار موجودة على متنها، كاميرات ورادارات وكمبيوترات ونظم لتحديد المواقع. وكان على هذه المركبات تنفيذ الانعطافات والاندماجات والتجاوزات والعبور، كما كان عليها التعامل مع التقاطعات في سباق «حضري» ضمن حلقة مطوقة بطول ستين ميلًا تقع داخل قاعدة عسكرية سابقة وحولها، في فيكتورفيل في كاليفورنيا. ولرفع مستوى التحدي، شاركت في السباق أيضًا ثلاثون مركبة مأهولة. وأدى التحدي الحضري حقيقة إلى اكتشافات جديدة بطرائق حديثة، على ما أعلنت الوكالة، بما أنها كانت «المرة الأولى التي تتفاعل المركبات المستقلة مع مركبات السير المأهولة والمسيرة أوتوماتيكيًّا في بيئة حضرية»[3]. وشارك خمسة وثلاثون فريقًا من اثنتين وأربعين ولاية أميركية في المسابقة، شملت اتحادات ترتبط بكل الجامعات الكبرى الأميركية ذات التقنية العالية، وشركة دفاع وشركة حوسبة. وكان لفرق الشركات والأبحاث الأوروبية والإسرائيلية حضور قوي أيضًا. وفي السبت الأول من كانون الثاني/نوفمبر، بدأ أحد عشر متباريًا نهائيًّا السباق[4]. وبعد منافسة محتدمة، انتصر ستة متبارين تابعين لفريق تارتان، وهو تحالف يضم جنرال موتورز وجامعة كارنجي ميلون في بيتسبرغ، وحازوا الجائزة الأولى وقيمتها مليونا دولار ليس لأنهم أنهوا السباق فحسب بل أيضًا لأنهم اتبعوا قواعد السير في كاليفورنيا.

(١) Defence Advanced Research and Projects Agency, What Is Grand Challenge?، موجود على www.darpa.mil.

(٢) Don Jewell, Victory in Victorville, GPS World, 15 November 2007, available at mg.gpsworld.com/gpsmg.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

وفي حين يُستبعد أن تصبح السيارات المسيرة أوتوماتيكيًا متاحة للمستهلكين أقله قبل العام ٢٠٣٠، عُرضت سيارات التحدي الحضري الآلية في عروض السيارات، ووصفت بأنها وسيلة «لتحصين السلامة على الطرق والقضاء على خطأ السائق على أنه السبب الأكثر شيوعًا لحوادث السير»(١). ويبدو أن الروابط المتينة أصلًا ستتكثف بين مركبات القتال الآلية المعسكرة (الرسم ٩/٦) والمجتمع المعد عسكريًا حيث أصبحت السيارات، في اطراد، آلية ومراقب. وفي العام ٢٠٠٦، قال فريق إيطالي من العلماء العسكريين، يدرس هذه التقاطعات، إن «التحدي الحضري يوفر إحساسًا بالمدة التي تفصلنا عن جلوس كل منا في سيارته الخاصة المسيرة أوتوماتيكيًا»(٢).

وبات واضحًا أيضًا أن التحدي الحضري وسيلة للبنتاغون للقبض على أحدث تكنولوجيا مدنية للمركبات الآلية، ليعتمدها في برنامجه «أنظمة القتال المستقبلية» الضخم من أجل جعل مركبات الجيش الأميركي تعمل أوتوماتيكيًا جزئيًا خصوصًا في أثناء مهماته في بيئات المناطق الحضرية. وعلى ما علّق مدير البرنامج نفسه، «نستخدم أنواع التكنولوجيا نفسها في الملاحة المستقلة ومركبات وكالة المشاريع والأبحاث المتقدمة في الدفاع»(٣).

موجة الصدم النفطية

القوة العسكرية وأمن الطاقة توأمان لا ينفصلان(٤).

يرتبط وجه آخر من سيارات الدفع الرباعي، ومن الثقافة الأوسع لحركية السيارة،

---

(١) Massimo Bertozzi, Alberto Broggi and Alessandra Fascoli, Unmanned Vehicle Drives Progress in Transportation Safety, press release, 8 January 2008, موجود على www.ansi.org.

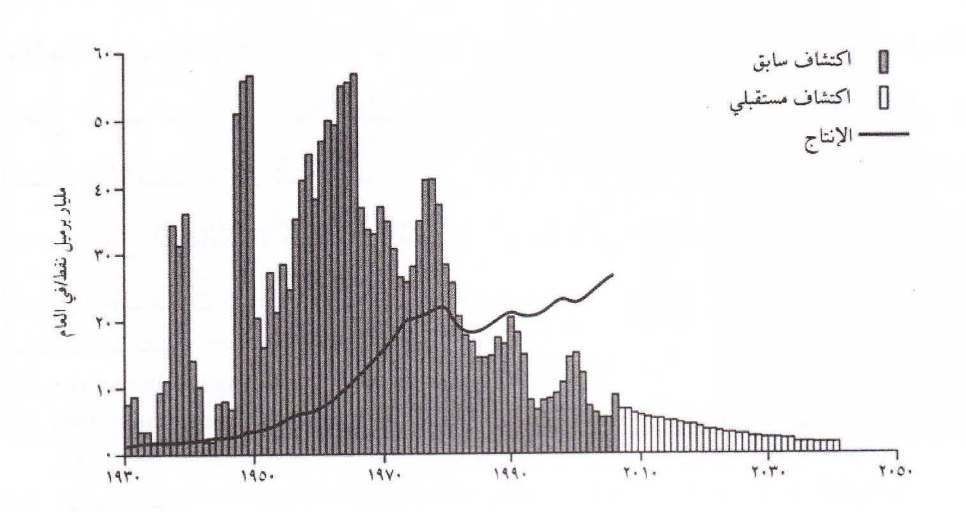
(٢) ماسيمو برتوزي، ألبيرتو بروغي وأليسندرا فاسكولي، VisLab and the Evolution of Vision-Based UGVs, IEEE Computer Magazine, December 2006, 38.

(٣) انظر Joseph Ogando, Military MULE. DesignNews.com, 11 December 2007.

(٤) Michael Klare, The Pentagon as Energy Insecurity Inc, Tom Dispatch, 12 June 2008.

الذي يجب درسه مع النزعة العسكرية الحضرية الجديدة، بمعادلة ارتفاع الطلب على النفط، في سرعة، وتناقص إمدادات النفط، في سرعة أيضًا. ومن الواضح أن ذلك يطرح تحديات كبرى للعقيدة العسكرية الغربية. ففي ضوء تزايد الاعتماد على إمدادات الزيوت الطيارة من الشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية، كيف يمكن القوات العسكرية الغربية والأميركية تحمل أمن الطاقة، نظرًا إلى تزايد القوة العسكرية والاقتصادية لمنافسين أساسيين من مثل الصين والهند، اللتين تكافحان من أجل تلبية طلبهما الكبير على النفط؟ كيف ينبغي للاستراتيجية العسكرية والسياسية، في اختصار، الرد على ما سمي على نطاق واسع «ذروة النفط»، وعلى الندرة وارتفاع الأسعار الهائل الذي ستجره؟ (الرسم ٩/٧).

حتمية الاستراتيجية تؤكدها تمارين المحاكاة التي توحي أن حتى الاختلالات المعتدلة نسبيًّا في إمدادات النفط العالمية قد تكون لها آثار واسعة النطاق ومتتالية. وباشرت مجموعة من كبار مسؤولي الأمن القومي الأميركي للجنة الوطنية لسياسة الطاقة أواسط العام ٢٠٠٥ عملية محاكاة خاصة ورفيعة المستوى، سميت موجة



الرسم ٩/٧ ذروة النفط وتزايد الفجوة بين الاكتشاف والإنتاج.

الصدام النفطية. وأوضح مديرها روبرت م. غايتس أن المحكمة خلصت إلى أن «مجرد خفض كمية قليلة من النفط نسبيًّا من النظام قد يولد مضاعفات اقتصادية وأمنية ضخمة»[1]. فعجز عالمي بنسبة ٤ في المئة من إمدادات النفط يوميًّا، مثلاً ـ ولدته، وفق السيناريو الافتراضي، اضطرابات عنيفة في دلتا النيجر، رافقتها هجمات إرهابية على مرافئ النفط والبنى التحتية في ألاسكا والمملكة العربية السعودية ـ كان كافيًا لترتفع توًّا أسعار النفط بنسبة ١٧٧ في المئة.

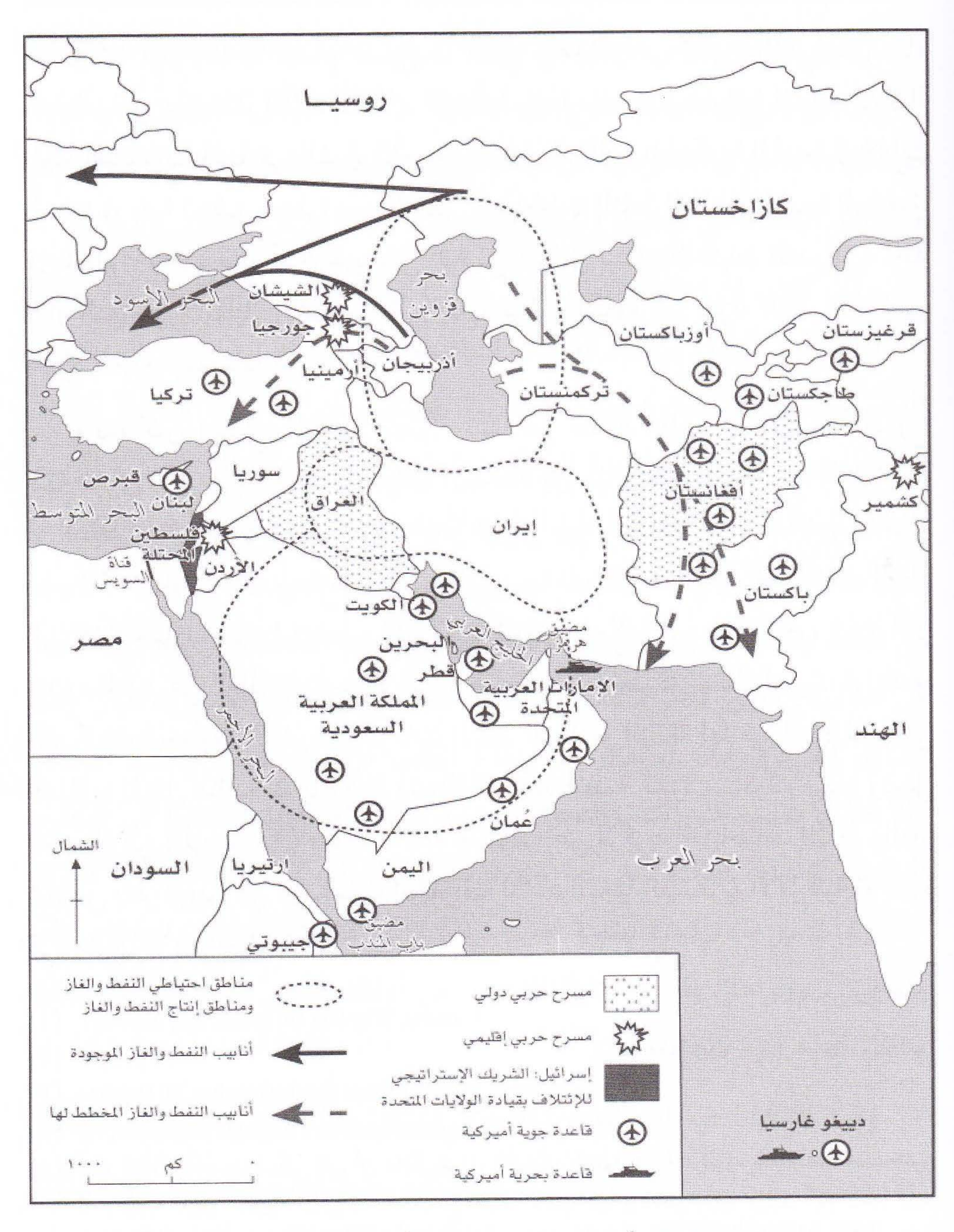
منذ أيام جيمي كارتر، نُظّمت السياسة الخارجية والعسكرية الأميركية حول حتمية استخدام «أي وسيلة لازمة، بما فيها القوة العسكرية»، وفق عبارته الشهيرة، للحفاظ على عرض النفط وتدفقه من الخليج الفارسي[2]. وكان اجتياح العراق النتيجة المباشرة لفرض استراتيجية حرب وقائية جديدة، طورتها مجموعة من المحافظين الجدد، وشكلتها، في جزء منها، لتوفير السيطرة الأميركية على مخزونات النفط الاستراتيجية المتناقصة سريعًا في الشرق الأوسط وحوض بحر قزوين. وقال نائب وزير الدفاع السابق بول وولفويتز ـ المؤلف الرئيس، بالاشتراك مع دونالد رامسفيلد وديك تشيني، لتقرير «مشروع القرن الأميركي الجديد» المحوري عام ٢٠٠٠، «لإعادة بناء دفاعات أميركا» – يومًا: إن العراق «يعوم على بحر من النفط»[3]. وعلى الرغم من أن استغلال النفط العراقي منذ غزو العام ٢٠٠٣ ولد الكثير من العنف والاضطرابات، تمكن مجمع من كبريات شركات النفط الغربية، مطلع العام ٢٠٠٨، من استعادة الامتيازات النفطية الهائلة التي فقدها عام ١٩٧٢ عندما أمّم العراق احتياطيات البلد[4].

(١) National Commissions on Energy Policy, Oil Shockwave.

(٢) then President, Jimmy Carter, 1980، ذكر في Michael Schwartz, Why Did We Invade Iraq Anyway? Putting a Country in Your Tank, CommonDreamc.org, 31 October 2007.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Tom Engelhardt, No Blood for… er… um… The Oil Majors Take a Little Sip of the OL Patrimony, Tom Dispatch, 22 June 2008.



الرسم ٨/٩ حروب العراق وأفغانستان من ضمن منظار أوسع للاستراتيجية العسكرية الأميركية التي تركز على أهم احتياطيات الطاقة في العالم في الشرق الأوسط وحوض بحر قزوين.

وكان قرار إطاحة صدام حسين ـ الذي اتُخذ أواخر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١، قبل هجمات ٩/١١ إذًا[١] ـ نتيجةً لسياسة جديدة وعدوانية لإعادة تشكيل الجغرافيات السياسية في الشرق الأوسط باستخدام القوة العسكرية المنيعة للولايات المتحدة، بغية تحقيق سيطرة مهيمنة على احتياطيات النفط العالمية الرئيسة المتبقية. في العام ٢٠٠٧، صار ألان غرينسبن الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفدرالي، أحد كبار السياسيين القليلين المقربين من إدارة بوش، ليتفوه بما يعرفه الجميع: «تدور حرب العراق بمجملها على النفط»[٢].

وإنما كان اجتياح العراق عنصرًا رئيسًا في «لعبة عظمى» جديدة، تتصارع فيها القوى الكبرى ـ أساسًا الولايات المتحدة وروسيا والصين وإلى حدٍّ أقل، الهند ـ للسيطرة على احتياطيات حوض بحر قزوين غير المستغلة إلى حد كبير. تحوي هذه الاحتياطيات الضخمة ما يقدر بما بين ١١٠ مليارات برميل من النفط الخام إلى ٢٤٣ مليارًا، قيمتها تتخطى الأربعة تريليونات دولار[٣]. بمعنى آخر، تمتد آخر حدود النفط في العالم في بحر قزوين وحوله[٤]. وتضغط كل سلطة لتثبيت قواعدها العسكرية، وخطوط الأنابيب وشركات النفط العملاقة التابعة لها في المنطقة، وفي السياق، تفتعل منافسات بالوكالة وتحالفات مع أنظمة كثيرة مشكوك فيها. وتمثل الخريطة في (الرسم ٩/٨) صورة كاشفة خصوصًا عن مركزية احتياطيات النفط والغاز لحوض بحر قزوين في السياسات الجغرافية للاستراتيجيا العسكرية الأميركية الأخيرة في الشرق الأوسط[٥].

(١) Schwartz, Why Did We Invade Iraq Anyway?.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Lutz Kleveman, The New Great Game, Guardian, 20 October.

(٤) Amidon, America's Strategic Imperative, 72.

(٥) أشار ميشال شوسودوفسكي إلى أن «الكونغرس الأميركي اعتمد في آذار/مارس عام ١٩٩٩، «قانون استراتيجية طريق الحرير» الذي يحدد مصالح أميركا الاقتصادية والاستراتيجية الرئيسة في منطقة تمتد من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى آسيا الوسطى. وترسم استراتيجية طريق الحرير الخطوط العريضة لإطار عمل من أجل تطوير أعمال الأمبراطورية الأميركية على طول ممر جغرافي واسع». انظر Michel Chossudorsky, America's 'War on Terrorism, Pincourt. Quebec: Center for Research on Globalization, 2005.

ويدور سباق رخيص مماثل في منطقة إفريقيا الغنية بالنفط حيث تسعى الدول الكبرى إلى تنويع إمداداتها خارج دول أوبك[1]. ولاحظ مايكل كلاير أن «أفريكوم»، أي القيادة الأميركية الأفريقية الجديدة، أُنشئت لهدف واضح، من أجل التعامل مع «اختلال النفط» في نيجيريا وأفريقيا الغربية[2].

وقال كلاير إن إعادة التنظيم التي تفشت في الجيش الأميركي (وفي جيوش الدول الأخرى أيضًا) لمتابعة الطلبات التنافسية على احتياطيات النفط المتبقية في العالم وحمايتها قد تكون لها آثار كارثية، للدخول في ما سماه «فاشية الطاقة» - تحول من الليبرالية الجديدة العسكرية للعقدين المنصرمين إلى الفاشية الواسعة النطاق المنظمة حول السيطرة على الوقود الأحفوري[3]. واقترح أن الجيش الأميركي حوّل «خدمة عالمية لحماية النفط مهمتها الرئيسة الدفاع عن مصادر أميركا الخارجية من النفط والغاز الطبيعي، فيما تطوف لتحرس أنابيب النفط الكبرى وطرق الإمداد في العالم». ورأى كلاير مستقبلًا قاتمًا بعدما أصبحت القوة العسكرية خيارًا وسط تضاؤل العرض وعدم استقراره، وارتفاع الطلب ارتفاعًا سريعًا، وتقلب الأسعار، والاختلال بسبب الثورات، والتحول المتزايد نحو الإمدادات المتبقية في الجنوب العالمي. ونتيجة لذلك، على ما توقع، سيشهد العالم تدخلات عسكرية أميركية متكررة، تتميز بـ«تركيب أنظمة عميلة واستبدالها في شكل دائم، وبفساد وقمع منهجيين، وبتواصل إفقار الغالبية العظمى من أولئك الذين يسكنون لسوء حظهم مناطق كهذه غنية بالطاقة».

ومما لا شك فيه أن الجيش الأميركي يركز جدًّا على الحتميات العسكرية

(١) michael Waths, Empire of Oil: Capitalist Dispossession and the Scramble for Africa, Monthly Review 58: 4, 2006.

(٢) Michael Klare, The Pentagon as Energy Insecurity Inc, Tom Dispatch, 12 June 2008.

(٣) انظر Michael Klare's books, Blood and Oil , London: Penguin, 2004; and Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York: Metropolitan Books, 2008.

والجيوسياسية المرتبطة بأزمات أمن الطاقة المتنامية سريعًا. وعلى سبيل التورية التهكمية، يعزو السبب في هذا جزئيًا إلى الحاجة إلى توفير النفط ليزود شهيته الهائلة الخاصة نفطًا: استهلك الجيش الأميركي نفسه ١٣٤ مليون برميل من النفط عام ٢٠٠٥، أي بمقدار ما يستهلكه الشعب السويدي بأسره. «كل يوم»، على ما كتب كلاير، «يستخدم كل جندي أميركي في العراق ما معدله تقريبًا ٢٧ غالونًا من الوقود المشتق من النفط»[١].

في العام ٢٠٠٠، زعم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أن «على الولايات المتحدة، بصفة كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تقبّل مسؤولياتها الخاصة للحفاظ على حق العبور إلى إمدادات الطاقة في مختلف أنحاء العالم»[٢]. وبين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٩، وعبر القيادة المركزية الأميركية أو «سنتكوم»، استغلت إدارة بوش خطاب الحرب على الإرهاب لدفع مخططاتها المثيرة جدًّا للجدل لبناء سلاسل من القواعد الهائلة في أذربيجان وقرقيزيستان وجورجيا وكازاخستان وأوزباكستان (الرسم ٩/٨). وقدمت دعمًا للجيش النيجيري لقمع متمردين في دلتا النيجر وحولها، يقاتلون ضد الإفقار المنهجي وخراب منطقتهم الذي ولده استغلال النفط. وفي العام ٢٠٠٧، ساعدت إدارة بوش على إنشاء «قوة حماية مرافق النفط» القوية والمؤلفة من ٣٥,٠٠٠ جندي في المملكة العربية السعودية، وهي آخر تشريع أميركي من ضمن جهود استمرت خمسين عامًا لحماية العائلة المالكة السعودية في مقابل توفير العبور إلى نفط المملكة الذي يقدر بـ٢٦٤ مليار برميل. وأتت هذه المبادرة الأخيرة ردًّا على انتشار محاولات التخريب داخل المملكة التي أعدها إرهابيون ومتمردون موالون لتنظيم القاعدة (راجع الفصل ٨).

(١) Klare, America Out of Gas.

(٢) Klare, The Pentagon as Energy Insecurity Inc.

العام	أوروبا	آسيا	الولايات المتحدة
٢٠١٠ – ٢٠٢٠		٢٠١٠: مناوشات على الحدود وصراع في بنغلادش، الهند والصين، فيما تحدث الهجرة الجماعية نحو بورما	٢٠١٠: خلافات مع كندا والمكسيك على المياه تزيد من حدة التوتر
	٢٠١٢: جفاف جديد، واندفاع قوي للسكان الاسكندنافيين جنوبًا، بعد إبعاد الاتحاد الأوروبي لهم	٢٠١٢: عدم استقرار إقليمي يؤدي باليابان إلى تطوير قدرات قوة الاسقاط	٢٠١٢: تدفق اللاجئين إلى جنوب شرق الولايات المتحدة والمكسيك من جزر البحر الكاريبي
	٢٠١٥: صراع في الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغذاء والماء تؤدي إلى مشكلات وتوتر العلاقات	٢٠١٥: اتفاق استراتيجي بين اليابان وروسيا على موارد الطاقة في سيبيريا وسخالين	٢٠١٥: هجرة أوروبية إلى الولايات المتحدة (معظم المهاجرين من الأثرياء)
			٢٠١٦: صراع مع الدول الأوروبية على حقوق صيد السمك
	٢٠١٨: روسيا تنضم إلى الاتحاد الأوروبي وتوفر موارد الطاقة	٢٠١٨: الصين تتدخل في كازاخستان لحماية خطوط الأنابيب التي يخربها في استمرار المتمردون والمجرمون	٢٠١٨: لحماية أمن أميركا الشمالية، تعقد الولايات المتحدة حلفًا أمنيًّا مع كندا والمكسيك
	٢٠٢٠: هجرة من البلدان الجنوبية من مثل هولندا وإسبانيا نحو إسبانيا وإيطاليا		٢٠٢٠: وزارة الدفاع تعالج مشكلات الحدود واللاجئين من منطقة الكاريبي وأوروبا
٢٠٢٠ – ٢٠٣٠	٢٠٢٠: تزايد المشكلات على الماء والهجرة	٢٠٢٠: صراع مستمر في جنوب شرقي آسيا: بورما، لاوس، فييتنام، الهند والصين	٢٠٢٠: ارتفاع أسعار النفط من جراء تهديد النزاعات في الخليج الفارسي وبحر قزوين لأمن إمدادات النفط
	٢٠٢٥: الاتحاد الأوروبي يقترب من الانهيار	٢٠٢٥: تدهور الأوضاع الداخلية في الصين بشكل مأساوي يؤدي إلى حرب أهلية وحروب على الحدود	٢٠٢٥: صراع داخلي في العربية السعودية يدفع القوتين البحريتين الأميركية والصينية إلى مواجهة مباشرة في الخليج
	٢٠٢٧: تزايد الهجرة إلى الدول المتوسطية من مثل الجزائر والمغرب ومصر وإسرائيل		
	٢٠٣٠: نحو ١٠٪ من سكان أوروبا ينتقلون إلى بلدان مختلفة	٢٠٣٠: التوتر يزيد بين الصين واليابان على الطاقة من روسيا	

الرسم ٩/٩ الآثار العسكرية المحتملة لتغير المناخ: تقرير بيتر شوارتز ودوغ راندال عام ٢٠٠٣ عن رؤية البنتاغون.

وأنشأت إدارة بوش أيضًا البنية التحتية العسكرية لأربع عشرة قاعدة كبيرة في العراق مما يعني أن الوجود الدائم للقوات الأميركية المسلحة جدًّا والتي تراوح أعدادها بين خمسين ألفًا وخمسة وسبعين ألفًا (بالترافق مع عدد مماثل من المقاولين) قد يستمر، وإن خُفض العدد أو زاد، لحماية إمدادات النفط حتى بعد «انسحاب» أميركي أوسع من العراق(١). وعلى ما قالت آن رايت «يدرك البرلمان العراقي أن علاقة «الأمن الدائم» مع الولايات المتحدة هي قاعدة العمل لعلاقة «الربح الدائم» لشركات النفط الأميركية التي زادت حقوق امتيازاتها وسيطرتها منذ اجتياح عام ٢٠٠٣، عبر تقنيات «عقيدة الصدمة» في إعادة الهيكلة القانونية لحقول النفط والبنية التحتية العراقية وخصخصتها. ووفق مستشاري ستراتفور لـ«الاستخبارات الجيوسياسية»، قدّم الغزو رأسمال النفط الأميركي مع فرصة «سامية لتكديس الأصول الرخيصة»»(٢).

تكاليف مثل هذه الاستراتيجية ـ على الحياة البشرية والبنية التحتية والدولارات والقوى العاملة والخراب البيئي والتلوث وانعدام الأمن الزاحف المولد في المناطق الغنية بالنفط ـ باهظة جداً كالمسافات الفلكية. هذه التكاليف، على ما حذر كلاير، تهدد «بفرض ظل فاشية الطاقة المظلم تمامًا على عالمنا»(٣). حتى عناصر الجيش الأميركي والقطاعات الأمنية بدأوا يسألون لمَ لا يتم اعتماد طرائق أكثر دوامًا للحفاظ الجذري على الطاقة ولإعادة تخطيط المدن الأميركية تكون أقل كلفة وأقل دموية.

وفي منحى استراتيجي أكبر، بدأ البنتاغون وغيره من الجيوش الغربية درس التداعيات المتوسطة والطويلة الأجل لتغير المناخ، التي تولدها جزئيًا، على ما يعترف العقلاء، انبعاثات السيارات العالمية المتصاعدة واستخدام مركبات الدفع

(١) Ann Wright, An «Enduring» Relationship for Security and Enduring an Occupation for Oil, truthout.org, 5 December 2007.

(٢) انظر stratfor.com; ذكر في Voal, Clark, Mattwes, and Watts, Afflicted Powers, 47. Afflicted Powers, 47.

(٣) Klare, The Pentagon as Energy Insecurity Inc.

الرباعي. تطورٌ يوهم بالتناقض، نظرًا إلى أن بوش أمضى معظم ولايتي حكمه وهو ينكر وجوده[١]. وحمل تقرير للبنتاغون عام ٢٠٠٣ مثلًا العنوان التالي: «سيناريو تغيير مفاجئ للمناخ وتداعياته على أمن الولايات المتحدة القومي» (الرسم ٩/٩)[٢]. وتوقع فيضانات هائلة وعواصف وهجرة قسرية ونقصًا في الغذاء وجوعًا وأزمات مياه ونموًّا دراماتيكيًّا ـ نتيجة تقلص القدرة على التحمل في مناطق كثيرة ـ للاضطرابات السياسية والاجتماعية العنيفة حول الموارد المتضائلة. و«وفقًا لوكالة الطاقة الدولية»، على ما كتب المؤلفان، «سينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل ٦٦ في المئة للسنوات الثلاثين المقبلة، ولكن لم يتضح بعد من أين سيأتي التزويد»[٣].

وتكهن مؤلفا التقرير بيتر شوارتز ودوغ راندال أن يشتد الأمن المعسكر مرات في شكل مزعج، حيث سيحشُد أولئك الذين يملكون الغذاء والماء والطاقة والموارد الأخرى تقنيات التكنولوجيا العالية للتنظيم المدني العسكري الجديد في محاولة لفصل أنفسهم عن حشود الناس الخارجة على حدودهم الجغرافية والحضرية، أو التكنولوجية. وبحلول ٢٠٢٥ ـ ٢٠٣٠، على ما توقع شوارتز وراندال، «يرجح أن تبني الولايات المتحدة وأستراليا حصونًا دفاعية حول بلديهما لأنهما تملكان الموارد والاحتياطيات لتحقيق اكتفائهما الذاتي... وستُعزز الحدود حول [الولايات المتحدة] لإبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم والمتضورين جوعًا الآتين من جزر بحر الكاريبي (مشكلة حادة خصوصًا)، المكسيك وأميركا الجنوبية[٤].

(١) Dave Webb, Thinking the Worst: The Pentagon Report, in David Cromwell and Mark Levene, eds, Surviving Climate Change: The Struggle to Avert Global Catastrophe, London: Pluto Press, 2007.

(٢) Peter Schwartz and Doug Randall, An Abrupt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security, report to the Pentagon, October 2003، موجود على www.gbn.com.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ١٨.

تغذية السيارة

لا يمكن إنكار ما يفعله الوقود الحيوي: يسحب الغذاء من أفواه الشعوب المتضورة جوعًا ويحولها وقودًا تحرقه محركات سيارات المستهلكين الأثرياء في العالم[1].

بحلول العام ٢٠٠٨، بدا في شكل شبه واضح أن التباين العالمي الجذري بين نمو عدد السيارات المذهل، والزيادة السريعة المستمرة في أعداد السكان، وتراجع إمدادات النفط وارتفاع كلفتها، في اطراد، إنما هو المولد الرئيس لانعدام الأمن. وأدى النقص في الوقود المستحاثي خصوصًا إلى استثمارات ضخمة في مجال الوقود الحيوي المتجدد والدائم ظاهريًّا، الذي ينمو زراعيًّا، إذ بدأ يظهر تأثيره المباشر والكبير في الجوع في العالم. وكجزء من تدابيرها «الخضر»، التزمت حكومات كثيرة، ودعمت في قوة، إدخال هذه الأنواع من الوقود على أنها تمثل نسبة معينة من العرض الكلّي. ظاهريًّا، بدت هذه الالتزامات وسيلةً ليس لتخفيف الإضطرابات السياسية الناجمة عن استخراج الوقود المستحاثي فحسب، بل ربما أيضًا طريقة لتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبالتأكيد، يُعد هذا مكسبًا.

لكن حقائق فورة الوقود الحيوي العالمية تثير الدهشة بسخافتها المظلمة. في الواقع، تجسد هي تملُّك السيارة والتركيبة السياسية ـ الاقتصادية المرتبطة بها وسائقيها للأراضي الزراعية المحدودة واليد العاملة بغير وجه حق، في كوكب يتنامى فيه سريعًا مستوى السكان[2]. وتنطوي على إعادة توجيه محاصيل العالم الوافرة ـ قُدر الحصاد العالمي من الحبوب عام ٢٠٠٧ بـ٢/١ مليار طنًّا محطمًا الأرقام القياسية كافة ـ لتغذية التضخم السكاني من السيارات البالغ عددها ٨٠٠ مليون بدلًا من تضخم سكانه البشر (أشد البشر فقرًا، كيفما كان)[3].

(١) Mark Lynas, Food Crisis: How the Rich Starved the World, RedOrbit.Com, 22 April 2008.

(٢) على ما أشار مارك ليناس في «أزمة الغذاء»، وفي خلال سنتي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، نما السكان في العالم بمعدل ٧٨ مليونًا في العام.

(٣) George Monbiot, Credit Crunch? The Real Crisis is Global Hunger. And if You Care, Eat Less, Guardian, 15 April 2008.

وعلى ما أشار سيمون جينكينز في «الغارديان»، «يحتاج غالون واحد من الوقود الحيوي [لسيارة الدفع الرباعي] كمية من الحبوب تكفي لتغذية إفريقي طوال عام». وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، دُعم ثلث محصول الحبوب في الولايات المتحدة التي تعد إحدى أكثر مناطق العالم في إنتاجها، لتحويله وقودًا حيويًا. وقدر البنك الدولي، على سبيل المثال، أن إنتاج الذرة ارتفع عالميًّا إلى أكثر من خمسين مليون طن بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧؛ على الرغم من ذلك، وفي المدة نفسها، استخدمت الولايات المتحدة وحدها خمسين مليون طن من الذرة لإنتاج الوقود الحيوي، مما يعني أن دولة بمفردها ومن دون مساعدة استعملت تقريبًا الزيادة العالمية بكاملها. إضافة إلى ذلك، قدرت التوقعات أن يرتفع استخدام الذرة الأميركية لإنتاج الأثانول بحلول العام ٢٠٠٩ إلى ١١٤ مليون طن، تقريبًا ثلث المحصول الأميركي المتوقع لذلك العام[١].

وأدت هذه الزيادات، إضافةً إلى التأثير السلبي لتغير المناخ في الزراعة، والتداعيات الصادمة لارتفاع أسعار النفط في عموم أسواق المحاصيل النقدية النفطية المكثفة، دورًا رئيسًا في توليد ارتفاع ضخم في أسعار المواد الغذائية الأساسية في خلال ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨. ونتج من ذلك مباشرة أزمات غذاء، وجوع عام، وأعمال شغب في أكثر من أربعين بلدًا[٢]. وبضربة واحدة، دُفع أكثر من مئة مليون فرد إلى ما تحت خط الفقر[٣]. وقدّر تقرير للبنك الدولي المعروف برصانته وخبرته الاقتصادية، أن موجة الوقود الحيوي مسؤولة بنسبة ٧٥ في المئة تمامًا عن ارتفاع أسعار المواد

(١) Lynas, Food Crisis.

(٢) عام ٢٠٠٨ حدثت أعمال شغب بسبب الغذاء في مصر وهايتي (حيث قتل على الأقل أربعة أشخاص في مدينة لي كاي الجنوبية) وساحل العاج والكاميرون (٤٠ قتيلًا) وموزمبيق (حيث قتل أربعة أشخاص)، والسنغال، وموريتانيا وبوليفيا وأندونيسيا والمكسيك والهند وبوركينا فاسو، وأوزباكستان. راجع ليناس، «أزمة الغذاء». ينبغي التشديد هنا على أن أحد آثار التحضر هو إبعاد السكان عن مشاركتهم المباشرة في إنتاج غذائهم الخاص ليعتمدوا في المقابل على غذاء الأسواق. وأصبح ذلك ظاهرة عالمية تنظمها الشركات الرئيسة والصناعات الزراعية. انظر Monbiot, Credit Crunch.

(٣) Aditya Chakrabortty, Secret Report: Biofuel Caused Food Crisis, Guardian, 4 July 2008.

الغذائية عالميًّا بنسبة ١٤٠ في المئة بين العام ٢٠٠٢ ومطلع العام ٢٠٠٨[١]. وأعلن جاك ضيوف المدير العام لمنظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في قمة طارئة عُقدت في حزيران/يونيو العام ٢٠٠٨، أن سياسات الوقود الحيوي الغربية، ولاسيما الأميركية منها، تتحمل اللوم في المقام الأول على توليد الأزمة. «لا يدرك أحد»، على ما قال، «كيف أثر دعم [الوقود الحيوي الأميركي] بقيمة تراوح بين ١١ مليار دولار إلى ١٢ مليارًا في العام وسياسات حماية التعرفة [الأميركية] عام ٢٠٠٦ في تحويل مئة مليون طن من الحبوب المخصصة للاستهلاك البشري، غالبًا لإرواء عطش السيارات، وقودًا»[٢].

وأسوأ من ذلك، تؤدي البرامج التي تدعمها الدولة لتوسيع إنتاج الوقود الحيوي في دول من مثل الهند وأندونيسيا إلى إزالة الغابات على نطاق واسع (مما يزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة)؛ وامتداد شركات الصناعات الزراعية؛ والإبعاد القسري لجماعات السكان الأصليين والفقراء من أراضيهم (التي تصنفها الحكومات غالبًا بـ«الأراضي المُهملة»). «تم تحويل عشرة ملايين هكتار عبر العالم لتنمية الوقود الحيوي»، على ما كتب ألموث إرنستينغ. و«تترصد شركات الوقود الحيوي ولوبيّاته مئات ملايين الهكتارات. وسيكون للاستيلاء على الأراضي الآخذ مجراه راهنًا آثار مدمرة في الأمن الغذائي وسيادته»[٣].

ردًّا على ذلك، صارت عمليات الطرد الجماعي والاحتجاجات الجماهيرية مشاهد مألوفة. قامت جماعة «أورانغ ريمبا» من السكان الأصليين في أندونيسيا مثلًا، بتظاهرات ضد إزالة الأشجار من غابات سومطرة الممطرة، التي دعمت نمط حياتهم كشبه رحَّل طوال قرون، لاستبدال زراعة موحدة من زيت النخيل للوقود

(١) المصدر نفسه.

(٢) Julian Borger, US Attacked at Food Summit over Biofuels, Guardian, 4 June 2008.

(٣) Almuth Ernsting, Biofuels or Biofools?, Chain Reaction: The National Magazine of Friends of the Earth Australia, April 2008, 10-11.

الحيوي بها. وكانت النتيجة، أن معظم أفراد أورانغ ريمبا «مجبرون [اليوم] على التسول أو استجداء الطعام من المزارع حيث يتعرضون للعنف، ويعانون الجوع وسوء التغذية»[١].

وهنا تكمن العبثية المطلقة: دول تدعم برامج الوقود الحيوي لكسب العملة الصعبة، هي نفسها تعاني أعمال شغب بسبب الغذاء والجوع العام. «لا يمكن أن تصل الحال إلى جنون كهذا»، على ما لحظ جورج مونبيوت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. «يقبض الجوع على سوازيلاند وتلقى معونات غذائية طارئة. ويواجه أربعون في المئة من شعبها نقصًا حادًّا في الغذاء. إذًا ماذا قررت الحكومة أن تصدر؟ الوقود الحيوي المصنوع من أحد محاصيلها الأساسية، القريسة (نبات استوائي)»[٢].

يصعب عدم الاستنتاج، خلف جرف الأخضر، أن ما يمثله التحول المتعمد نحو الوقود الحيوي، بحسب تعبير جان زيغلر، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، ليس أقل من «جريمة ضد الإنسانية»[٣]. وخلصت الشبكة العالمية للفلاحين «لا فيا كامبيسينا» إلى استنتاج واضح وقوي. «لتحاشي أزمة غذاء كبيرة»، على ما قالوا، «ينبغي أن تعتمد الحكومات والمؤسسات العامة سياسات محددة تهدف إلى حماية إنتاج أهم طاقة في العالم: الغذاء!»[٤].

حرية الوقود الأحفوري

عكست أحداث ٩/١١ وجسدت، على طريقتها، الصلات العميقة بين الحياة الحضرية اليومية في الولايات المتحدة، من جهة، والعنف الذي يولده الصراع

(١) المصدر نفسه.

(٢) George Monbiot, An Agricultural Crime against Humanity, Conservation Magazine 9: 1, 2008, موجود على www.conbio.org.

(٣) ذكر في Lynas, Food Crisis.

(٤) Almuth Ernsting, Biofuels or Biofools?, 10-11.

الجيوسياسي والعدوان الإمبريالي الدائرين على الوصول إلى النفط والسيطرة عليه، من جهة ثانية. وكتب تيم واتسون أنه، ومنذ ٩/١١، تسكنه صور مئات المركبات المهجورة في محطات السكك الحديد في نيويورك وكونكتيكوت ونيوجرسي، حيث ركنها العاملون في برجي مركز التجارة العالمي، وهي مركبات لن تُستعاد أبدًا. في يوم واحد، صارت «رموز الحركية هذه»، على ما كتب، «صورًا للجمود والموت. لكن هذه السيارات المهجورة والمكلفة، ومركبات الدفع الرباعي تجسد النقطة العقدية بين الاقتصاد المحلي الأميركي وسوق النفط العالمية حيث لا يزال الإنتاج السعودي، الكويتي والعراقي مهمًّا جدًّا»(١).

وقبل أربعة أعوام، يوم اجتاحت كارثة أكثر دمارًا مدينة أميركية كبيرة، وكانت نيو أورلينز هذه المرة، ربطت صورة ثانية لا تمحى، وللحظة واحدة، بين استخدام السيارة الحضري التافه ظاهريًّا والمجالات العالمية والتدفقات الحافلة بقوة رمزية. في العام ٢٠٠٥، لجأ الناجون من إعصار كاترينا، المعزولون والعاجزون، الذين تخلت عنهم عمليًّا الدولة الأميركية وتركتهم في شوارع المدينة العائمة بالفيضانات وتحت درجات حرارة مرتفعة، إلى سياراتهم حيث أداروا المحركات وأجهزة التبريد للبقاء على قيد الحياة، إلى أن نفد الوقود منهم طبعًا. في خضم العاصفة التي ربما زاد من حدتها الاحتباس الحراري، وفرت على هذا النحو السيارات جزرًا من البرودة الموقتة بينما كانت تطلق المزيد من الحرارة والغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وكما كانت الحال مع سيارات الدفع الرباعي المهجورة في محطات قطارات الضواحي في نيو إنغلند ونيوجرسي بعد ٩/١١، فالأزمات في حاضرات أميركا، كما في بقية العالم المتحضر، تتصل كلها، في سهولة، من خلال انتشار السيارات في المساحات، بالسياسات الجغرافية العالمية للنفط. ويحدث هذا بعدما وصل المستهلكون إلى ذروة إمدادات النفط، وتوازى تكثُّف الاحتباس الحراري مع

(١) Tim Watson, Introduction: Critical Infrastructures after 9/11, Postcolonial Studies 6: 1, 2003, 110.

التهافت العابر للحدود والمعسكر، في شدة، لاستغلال ما تبقى من النفط والسيطرة عليه، أيًّا يكن الثمن، على ما يبدو.

وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة أسئلة كبيرة وعملية وأخلاقية وسياسية وفلسفية، ونحن نتأمل كيف لنا بالنفط، وكيف ستتعامل حضارتنا المدنية مع الانهيارات السريعة والمحتمل أن تكون كارثية من إمدادات النفط في المستقبل القريب أو المتوسط الأجل. تذهب هذه الأسئلة إلى أبعد من هوس وسائل الإعلام التي تركز كيف أدت الارتفاعات الحادة في أسعار النفط إلى انخفاض سريع في مبيعات السيارات الرياضية المتعددة الاستخدامات، وهو مسار يهدد وجود مركبات متميزة من مثل الهامر[1]. إذ تبقى المشكلة الأهم، في الواقع، التوسع الشامل لحركية السيارة، وليس مجرد ارتقاء ثقافة المركبات الرباعية الدفع أو سقوطها الممكن. ويوفر التحول في الأسلوب نحو مركبات أقل عسكرةً وحجمًا في نهاية المطاف انخفاضات هامشية في استهلاك النفط وانبعاثات الغازات الدفيئة. فقد فشل في توفير مجموعة التحولات اللازمة لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، وذروة النفط، والنهب والتخريب وانعدام الأمن التي ولدتها حروب النفط وحملة الوقود الحيوي.

وتنتج التحولات المنهجية أسئلة ملحة. كيف يمكن، على سبيل المثال، التعامل مع الهبوط السريع في إمدادات النفط لتفادي الانهيار الاقتصادي الكارثي وأزمة الغذاء المدمرة، أو اعتماد طرائق حضرية في العيش مستمرة أكثر، من دون توليد مستويات عالية من العنف السياسي والاجتماعي؟ كيف يمكن، جذريًّا، إعادة تشكيل المدن المترامية الأطراف وأنظمة الإنتاج وأنماط الحياة المعولمة ـ التي تعتمد كلها، في كل خطوة تخطوها، على استخدام السيارة الخاصة والتعويل على الوقود الأحفوري ـ وإعادة تخطيطها لتستمر في الحياة بعد نفاد الوقود الأحفوري؟

(١) انظر Andrew Clark, End of the Road for Hummer after Sales of «World's Most Anti-environmental Car» drive, Guardian, 4 June 2008.

لو ركز السياسيون المعاصرون على مشكلات انعدام الأمن الأكثر أهمية التي تواجه عالمنا، بدلًا من هاجسهم في مكافحة الإرهاب، لشنوا حربًا على الارتهان إلى الوقود الأحفوري. قد تؤدي هذه الحرب، في آنٍ، وفي شكلٍ جذري، إلى خفض مستويات الجوع العالمي، وانعدام الأمن البيئي، والبشري والغذائي، وانبعاثات الغازات الدفيئة. وقد يكون العنصر المفيد في هذه الحرب هو التركيز على الآفة العالمية المستترة من وفيات الطرق، إذ إن السيارات، على نطاق عالمي، تقتل وتشوه في صورة فاعلة أكثر مما تفعله الهجمات الإرهابية. وهذه الأعداد إلى ازدياد. وتوقعت الأمم المتحدة مثلًا، أن عشرين مليون فرد، في العالم، وبين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٥، سيقتلون ويصاب مئتا مليون آخرون بجروح خطيرة من جراء حوادث السير[١].

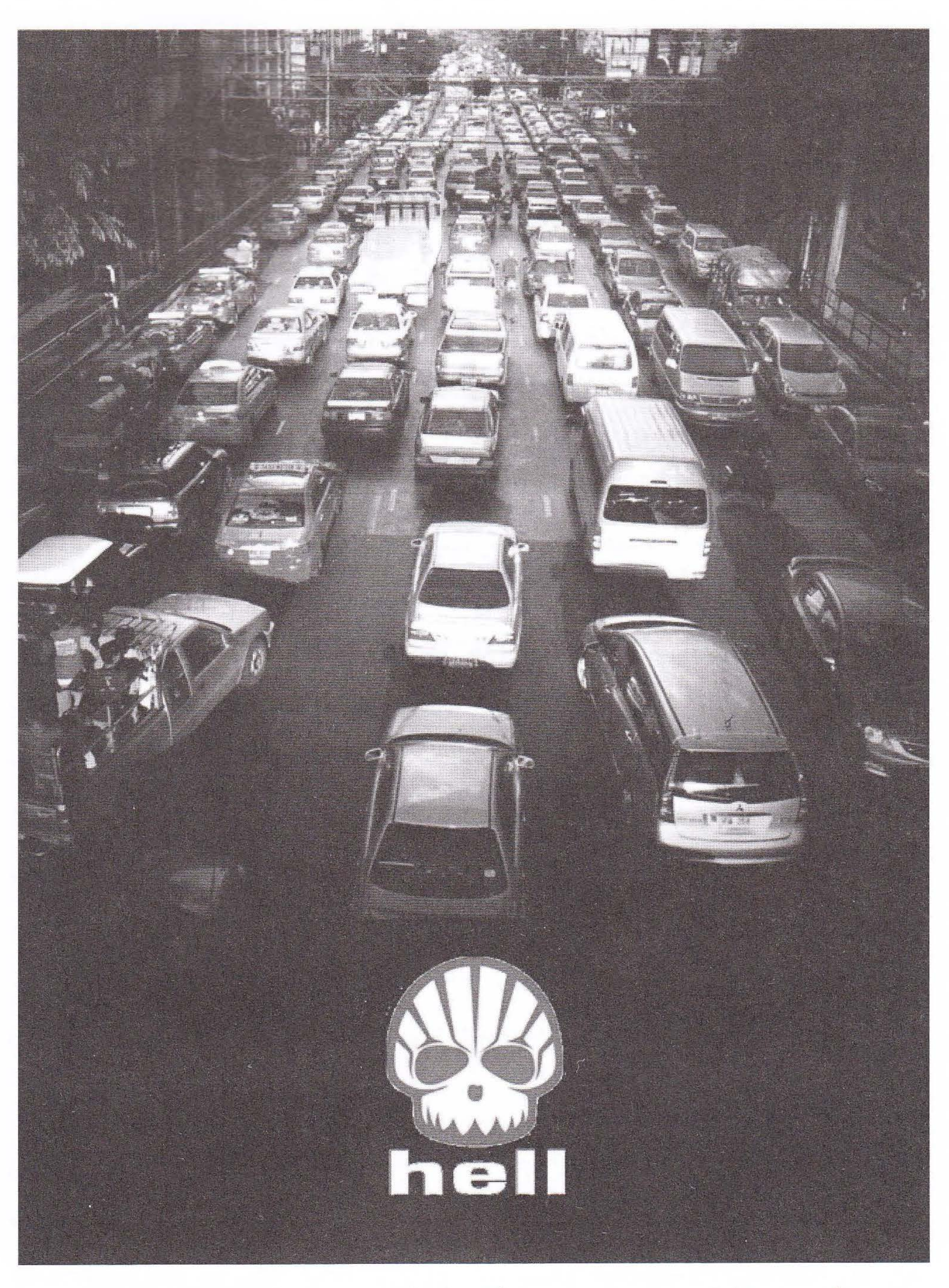
وتستكين، في ثبات عميق، داخل التحديات الهائلة المتمثلة في الانتقال إلى ثقافة ما بعد الوقود الأحفوري، مسائل فلسفية أساسية، على سبيل المثال، ما يتعلق بمعنى «الحرية» في الحضارة المدنية الغربية. ويبدو أن هذا المفهوم الذي يصدر في شكل معدل إلى تشكيلة متنوعة من المدن العالمية، يستند إلى حرية تعتمد تمامًا على الاستخدام المسرف للوقود الأحفوري الذي يفترض أن لا حدّ له تقريبًا. وهو يقوم أيضًا، على الرغم من التغاضي التام عن هذا الموضوع، على أنظمة العنف السياسي العالمية والعسكرة اللازمة لاستخراج الإمدادات المتناقصة أكثر من أي وقت مضى. لذا مرة جديدة، وفي سياق كهذا، ينبغي بالضرورة إعادة النظر في معنى «الحرية». في الواقع، يتجادل الآن كثرٌ من الناشطين في مجال البيئة في هذا الموضوع وهم يحاولون «توجيه» قواعد ثقافة الوقود الأحفوري وبديهياتها (الرسم ٩/١٠).

واعتمادًا على المفاهيم الهيغلية، كتب الفيلسوف في التربية والتعليم نايجل تابس أن «هويتي كفرد... تقتضي أن تحررني ثقافتي للوقود الأحفوري المكتسب من كل العلاقات الاجتماعية والسياسية، و[من] الكلية التي لم أعد أراها غائبة

(١) انظر. Juliette Jowit, UN Says Road Deaths Kills as Many as Aids, Observer, 23 March 2008.

فحسب وإنما أيضًا أنظر إليها على أنها ليست لي». وهو يعتقد أن فكرة الحرية، في الوقت الراهن، تدمر نفسها في شكل فاعل. فأعمال الشغب والحروب التي تولدها توحي أن «الدمار، في ثقافة الوقود الأحفوري، «هو« الحرية». وتظهر حالات الطوارئ السياسية التي تعبأ باسمها أن حرية الوقود الأحفوري يمكن فهمها في نهاية المطاف في شكل أفضل في ما سماه تابس «الروحانية الإلحادية المطلقة». وما تقشعر له الأبدان ـ كأنه ترداد لتكهنات كلير عن فاشية الطاقة، التي نوقشت أعلاه ـ توقع تابس أن «الفاشية»، في معظم الانهيارات المجتمعية الرئيسة المرجح أن تحوط نضوب النفط، «ستتابع تحمل الأزمة»[1]. وعليه، يبقى التحدي الشاق إيجاد سبل سريعة لبناء اقتصادات سياسية جديدة وأنظمة دولة وجغرافيات حضرية وأساليب في الحركية والاستهلاك، بحيث يمكن فك عقدة الاعتماد على النفط قبل أن يفوت الأوان، ومن دون الاستيلاء على الأراضي الغذائية والزراعية في العالم. وينبغي أن توجه حالات الطوارئ نحو هذه المشاريع المترابطة، لا نحو التهافت العسكري على احتياطيات النفط الناضبة سريعًا في العالم.

(١) Nigel Tubbs, Fossil Fuel culture, Parallax 11: 4, 2005, 111.



الرسم ٩/١٠ إعلان بيئي «موجه» عن شركات النفط. وقد ورد في التعليق «تحذير: إدمان النفط يتسبب بتغيير المناخ، ويمول التطرف العنيف، ويضر بالصحة، ويقلل الثروة!».

الفصل العاشر

الجغرافيات المضادة

التنظيم المدني الجديد المضاد للعسكرة

حان الوقت لرسم خرائط جديدة[1].

كيف يمكن، إذًا، مواجهة التنظيم المدني العسكري الجديد؟ مع التركيز على الولايات المتحدة، و«غارات» على إسرائيل والمملكة المتحدة خصوصًا، يوفر هذا الكتاب نقطة انطلاق.

سعى «مدن تحت الحصار» أولًا إلى عرض كيف تؤبلس الأداءات المانوية في عالمنا المتحضر المدن على أنها أمكنة مهدّدِة جوهريًّا، وتقويضها. تمعن بالتفصيل في كيفية استعمار طرائق التفكير العسكرية الأخيرة مساحات حياة المدينة اليومية ومواقعها، لتفرض نماذج تصور الحياة نفسها كأنها حرب، داخل ساحة معركة غير محدودة. يترجم مثل هذا التفكير ـ المبغض للغريب، المضادة جدًا للحضرية والميال إلى التكنولوجيا – الاختلاف إلى غيرية، والغيرية إلى استهداف، والاستهداف إلى

(١) noborder.org/nolager.

عنف. يسود هذا المنطق الثقافة الشعبية، من حركية السيارة إلى ألعاب الفيديو والأفلام والخيال العلمي، وقدمًا إلى مزيج من وسائل الترفيه والحرب وتصميم الأسلحة. وأخيرًا، تفحص هذا الكتاب أحلام الحدود الكلية الوجود والمراقبة الكلية العلم داخل الدول القومية وخارجها؛ ونزع التحديث المنهجي عن المدن والمجتمعات التي تعدُّ عدوة؛ وأوهام المحاربين الآليين؛ والجهود لإسقاط التجربة الإسرائيلية وخبراتها كنماذج تستحق المحاكاة على نطاق واسع.

تتوخى المنظورية المصيرية المستخدمة هنا إعادة تأهيل المدن المستهدفة بالسكان، والكشف عنها على أنها أمكنة حية ومدمجة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ«مدننا» وأمكنتنا. وبذلك، كشفنا النقاب عن الطرائق المعقدة التي تحقق فيها التقنيات والتكنولوجيات وتخيلات التنظيم المدني العسكري الجديد أهدافها عبر «ارتدادات برمنجية فوكوية» لا تحصى ولا تعد. ومن خلال استغلال هذه الدوائر، استعمر التنظيم المدني العسكري الجديد قواعد الحياة اليومية ووسائل إسقاط الحرب أو القوة على «الآخرين» المؤبلسين، وأصبح، عبر المجمعات العسكرية الأمنية العالمية المتنامية، أساسًا لخلق الثروة. وعليه شددنا، على ما قال سيمون دالبي، على أن «الناس الحقيقيين يعيشون في مناطق الفجوات البرية، شعوبًا قد تكون أفضل حالًا بفعل العمل السياسي مع الإصرار على أن السلام يأتي عن طريق الوسائل السلمية بدلًا من توسيع نطاق الحرب على أنها العلاقة الاجتماعية الأساسية في عصرنا»[1].

ونسير الآن خطوة أُخرى إضافية. ثم فكرنا مليًّا كيف تُعبأ «الجغرافيات المضادة» لمعارضة دوائر التنظيم المدني العسكري الجديد ومنطقه، وتعطيلها، مع فصله الطبيعي بين لـ«نحن» ولـ«هم»؛ وموسم أصوليته المفتتة؛ واستدعائه المستمر لحرب إنفاذ الأمن وترسيم الحدود الكلية الوجود؛ وحتميته في جمع (الثروات) عبر التجريد (من الأملاك والأموال)؛ وطمسه الصناعات العسكرية والترفيهية والأمنية؛

(١) Simon Dalby, The Pentagon's New Imperial Cartography, in Derek Gregory and Allan Pred, eds, Violent Geographies, New York: Routledge, 2007, 306.

وحشده حالات الطوارئ والاستثناء، وهدفه من ذلك الاختراق عبر مناطق الشرعية الرمادية والالتفاف على الجغرافيا.

وبما أن التنظيم المدني العسكري الجديد يستند إلى الأوهام المانوية والإستشراقية في الجغرافيا، ما الذي يمكن فعله لتقويض منطقه؟ داخل المجتمع المدني، ولاسيما في وسائل الإعلام المتعددة التي تلف العالم، أجريت تجارب حديثة لمعالجة هذه المسألة. وإن أتت متفرقةً وسريعة الزوال غالبًا، عادت هذه التجارب بدروس مفيدة للتصدي للعسكرة الحضرية. وقدمت استكمالًا مهمًّا لوسائل المقاومة الأكثر تقليدية وللتعبئة السياسية، من مثل الاحتجاجات في الشوارع، والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية والتنظيم السياسي الرسمي، التي تهدف، على سبيل المثال، إلى إعادة ضبط الاقتصادات أو إعادة توجيه سلطة الدولة. بدايةً، ينبغي الرد على الهندسات والخطب التي تدعم التنظيم المدني العسكري الجديد في المجالات الحاسمة من الخطاب العام والمشهد العام، والتي يمكنها، في المناطق الحضرية، الاستفادة من وجود وسائل الإعلام العابرة للحدود.

مشاعات جديدة لاستعمال الجميع من دون قيود

> صارت الدولة الحديثة... في حاجة إلى مواطنية ضعيفة. فهي تعتمد أكثر فأكثر على الحفاظ على عالم عام فقير ومطهر، تعيش فيه أشباح مجتمع مدني قديم فحسب، أكثر شذوذًا في خصوصيته[1].

وإذ أعادت دوائر التنظيم المدني العسكري الجديد وقائيًّا هندسة الجمهور الحضري التقليدي ومجالات وسائل الإعلام باسم «الأمن»، ما هي إمكانات بناء مشاعات عامة جديدة وفاعلة يمكن من خلالها تعبئة الجغرافيات المضادة؟ أكثر من ذلك، كيف يمكن تحقيق هذا في عالم من التقارب التكنولوجي الاستثنائي، فضلًا عن تركيز السيطرة، في وسائل الإعلام الرقمية؟

(١) Boal, Clark, Matthwes, and Watts, Afflicted Powers, 21.

في أزمنة الحرب والأمبراطورية هذه، ينبغي أن تتجاوز فكرة «المشاع لاستعمال الجميع من دون قيود» المفهوم التقليدي بأنها تشمل محتوى وسائل الإعلام والمساحة الجغرافية معفاةً من سيطرة الملك الخاص، التي تتحد «لتشكل جمالية مشهدنا الثقافي والفكري المشترك»[١]. وبدلًا من أن تكون دائمًا، مناطق من التحضر محمية أو «حالًا عامة»، ينظمها هرميًا حراس أساسيُّون، تبدو المشاعات العامة في الحياة الحضرية المعاصرة العابرة للحدود ناشئة، في استمرار، سريعة التحول جدًّا، تعددية، تنظمها تفاعلات بين منتجين ومستهلكين كثر. ينبغي أن تكوِّن المشاعات العامة التي يمكن من خلالها تثبيت الجغرافيات المضادة، تعاونًا وصلات وصل تتجاوز المسافة والاختلاف. ويجب أن تحقق في صورة مادية جماهير جديدة، وتخلق مساحات جغرافية مضادة جديدة، مستخدمةً تكنولوجيات السيطرة إياها التي تستعملها الجيوش والدول الأمنية لتزوير الحدود الكلية الوجود.

ولاحظت باتريسيا زيمرمان أن تعاونًا كهذا يتخطى الاختلاف والدول يمكنه «تحريك أهداف أكبر عابرة للحدود وحشد تضامن أكبر، وجمع الممارسات التناظرية والرقمية المندمجة حسيًّا تكرارًا والتي تكون متعددة البرامج ومتنقلة»[٢]. والأهم هنا هو ممارسة برامج من أجل العرض والطعن والتغيير للتصميمات المعمارية الزاحفة لدول الأمن القومي، وينبغي أن تتضمن الجغرافيات الجديدة المعاكسة حشد مجموعات المواطنين المتمردين وأشكالهم الإلكترونية. يحدث هذا عادة في المدن، ويتم غالبًا ضد سلطة الشركات، والجيش وسلطة الدولة؛ وينبغي أن يتموج دائمًا عبر الدوائر الرقمية المتعددة والمركزية جدًّا في الحياة الحضرية المعاصرة. عندذاك فحسب يمكن تجمعًا صاخبًا من المواقع الإلكترونية، وأفلام الفيديو المستقلة،

(١) Patricia Zimmermann, Public Domains: Engaging Iraq Through Experimental Digitalities, Framework: The Journal of Cinemas and Media 48: 2, 2007, 66-83.

(٢) المصدر نفسه.

وألعاب الفيديو الفاتنة، ووسائل الإعلام الرقمية المحدودة أو غير التقليدية البديلة، إعادة بعث المشاعات العامة من جديد عبر مستويات جغرافية متنوعة.

ويبقى الاختبار والتعاون ضروريين بسبب تكتل ملكية وسائل الإعلام العابرة للحدود، إذ إنهما يخفضان احتمال الإفادة التي توفرها عدة مجالات من وسائل الإعلام التقليدية، كقاعدة لأصوات أو أداءات معارضة. «عهد الأمبراطورية الذي نعيش فيه، والحرب اللامحدودة وتوحيد وسائل الإعلام الضخمة»، على ما كتبت زيمرمان، «تشكل عقبات هائلة في وجه الخيال والحرية والمشاعية. فيوميًّا تتقلص المساحات العامة لوسائل الإعلام العامة المدعوة إلى التدخل والجدال. وتبدو المشاعات العامة صعبة الإدراك بالفكر، نظرية، خيالية، ضائعة»[1]. عوضًا عن ذلك، توفر كوكبات من العروض الفاخرة، وأشباه الأشياء، ومازوشية السلع وثقافة المشاهير بنى إعلامية واسعة النطاق، تمتزج فيها الحرب مع وسائل الترفيه الإلكترونية.

المحطات التلفزيونية الإخبارية الأميركية الرئيسة مثلًا ـ التي تتركز الآن في أيدي عدد قليل من شركات وسائل الإعلام العالمية ـ كانت مركزية على الإطلاق في التعبئة الثقافية للجغرافيات المانوية التي عززت الحرب على الإرهاب. صارت «الآن» وسائل الإعلام التقليدية من مثل هذه، على ما أشارت زيمرمان، «في مجال التصنيع». فهي تنتج «نماذج منتوجات لا نهاية لها من الذعر، وفقدان الذاكرة والتخدير... هي تسن قوانين السلطة وتدرجها عبر إنتاج الذعر»، مما يولد «سجنًا منهجيًّا للخيال وقابلية الحركة»[2]. نتيجة لذلك، على ما تقول، لا يمكن الطعن في المجال الكلاسيكي العام للدولة أو للمدينة، أو مجرد تهديدها: فهو «صار وهمًا وخرافة وهلوسة جماعية لفقتها نظرية لفرض ديمقراطية من الخيال العلمي»[3]. بالتأكيد، الجهود المبذولة لترسيخ المراسلين الصحافيين، والسيطرة على صور

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

الأقمار الصناعية، واستشعار التصوير الفوتوغرافي، وزرع الممثلين العسكريين داخل استوديوهات التلفزيون، وأبلسة النقاد «غير الوطنيين»، التي كانت كلها مركزية لـ«العمليات الإعلامية» في الحرب على الإرهاب، سهلها جدًّا الإدماج المتزايد لوسائل الإعلام[1].

بالنسبة إلى زيمرمان، يتطلب هذا السياق ردًّا ينطوي على «حل بؤرة وحدات الذكور البيض للأمبراطورية وحشد أُخرى متعددة ومتنوعة الأصوات والآراء التي يمكنها تفكيكها»[2]. ويبدو أن هذا المسار يتطلب وقتًا وتعبئات سياسية وثقافية قوية لا تظهر الآن في الأفق. لذا أقترح ستة مسارات متداخلة من التجارب الجغرافية المضادة التي يمكنها أن تعبد الطريق.

الافتضاح

> حاول أن ترى ما هو غير مرئي في سهولة. أعِد النظر في ما هو مخفي؛ أعِد التفكير علنًا في عوالم السلطة السرية التي لم تُسمّ[3].

أولًا، والواضح تمامًا، ينبغي أن تعمل الجغرافيات المضادة لجعل غير المرئي مرئيًّا: لتخطط جغرافيات التنظيم المدني العسكري الجديد المخفية، لتستحضر صورها وتصفها. ومتى صار مخفي غير مخفيًّا، سهلت مواجهة أساطيره المُغوية التي لا يخلو منها مكان، وإمكان نقضها. قد لا تبدو الحرب من ثم غير قابلة للتغيير ولا مفر منها، إذ يمكن مواجهة الثقافات التي تحتفي بالموت الظاهري والمنمق في إطار الوطنية المفرطة، التي تعتم في قوة على مصير الجثث الحقيقية، والكشف عنها.

قال باتريك دير أننا من خلال «عرض سلسلة النَسَب، البناء والتواريخ الدفينة

(١) Deer, The Ends Of War, 5.

(٢) Zimmermann, Public Domains.

(٣) Zillah Eisenstein, Feminisms in the Aftermath of September 11, Social Text 20: 3, 2002, 79.

لثقافة حرب «ما بعد الحداثة»، يمكننا تحدي ميثولوجيتها المغوية»[١]. يمكن أن تكشف هذه الجهود أن «التقليد الثقافي» الذي يسعى إلى جعل الحرب أسلوب حياة طبيعيًا ودائمًا هو في الواقع عرضي ومركّب[٢]. ينبغي أن تواجه مهمة الافتضاح واقع التخطيط المدني العسكري الجديد القائم على العنف ليعتم غالبًا على المحرم أو غير المرئي[٣]. وإنما ليأتي عمل الافتضاح ثمارًا، عليه مواجهة القضية الشائكة المتمثلة في بناء حالات الإنكار الاجتماعي وصونها وأدائها، التي تعمل بقوة من أجل تعتيم الواقع[٤].

ومن عجائب التقادير، يمكن تداول تقنيات التصوير الجماعي الرقمي إحداث آثار غير متعمدة تفعل الكثير لفضح عنف التنظيم المدني العسكري الجديد: تأتي أقوى أفعال التعرض الآن غير مقصودة، وتنجم عن تسريبات من ممارسي الحرب أنفسهم. فصور التعذيب الشائنة في سجن أبو غريب التي نزعت صفة الشرعية عن الحرب على الإرهاب، وعلى ما يذكرنا به باتريك دير، «أنتجها الحراس أنفسهم كنوع من الحرب الإباحية لتوثيق حياتهم اليومية، كشاشات حافظة، كهواة في عرض من تلفزيون الواقع أو تحوير مرعب لبرنامج «أميريكاز فانييست هوم فيديوز»»[٥].

تمتد حتميات الافتضاح عبر الفن والنشاط الفاعل وصنع الأفلام الوثائقية ورسم الخرائط والمخططات الجغرافية. ويتطلب الافتضاح جغرافيات، ووفقًا لعبارات ديريك غريغوري، «تؤكد مادية الأمكنة ووجودها الجسماني» التي تستهدفها أنواع العنف المتنوعة من الحرب على الإرهاب والحرب الطويلة، و«تشهد لأصوات

(١) Deer, The Ends Of War, 7.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ٢.

(٤) Stanley Cohen, States of Denial: Knowing About Atrocities and Suffering, Polity, Cambridge, 2000.

(٥) Deer, The Ends Of War, 2.

الساكنين فيها (وسكوتهم)»[1]. بهذه الطريقة، قد تصير المدن أكثر بكثير من أهداف عمودية تعرض على الخرائط، بؤر توتر وحشية داخل التجريديات الجيوسياسية، ومشاهد فيديو منمنمة حيث تقدم المجازر كعروض ترفيهية. على العكس، ينبغي أن تبرز كأمكنة حيَّة تمامًا، مأهولة وتُرى من الأرض وليس من خلال نظرة شاشة الفيديو المستهدِفة البعيدة، وجهاز تصوير الأقمار الصناعية، والخرائط الجيوسياسية أو لوحة مراقبة الألعاب. في هذا السياق، قد تضحي أجسام الأحياء وأصواتهم، كما جثث الأموات ـ بما في ذلك ربما الوجوه الممحوة وحياة الجنود القتلى والمشوهين من الغرب ـ مركزية في الإطار.

وتساءل ديريك غريغوري عما كان يمكن أن يحدث لو كانت الجغرافيات المضادة فاعلة، تجعل مدن العراق أمكنة حيَّة يكتظ فيها ناس حضريون عاديون، وتحشد في قوة فيما طبول الحرب تدق بلا هوادة وتُعد ملفات الاستخبارات الوهمية لدعم الغزو الأميركي الإنكليزي عام ٢٠٠٢. وسأل: «كيف كان الجمهور لينظر إلى الحرب عندذاك»؟[2]. ما الذي كان ممكنًا أن يحدث لو كنا قادرين على «رفض التحويل الوحشي لأمكنة أخرى وأناس آخرين إلى عدادات في حسابات المصلحة الذاتية والانتهازية، وبدلًا من ذلك تأكيد أهمية جغرافيا معتنية بالالتزام والتفهم؟»[3].

ويكمن التحدي ذو الصلة بما تقدم بإقامة صلات واعتمادات متبادلة ظاهرة، وهو يفوق ما تنتجه تلك الشبكات المحكمة من الاستغلال والتبعية والارتهان وكرم

---

(١) Derek Gregory, Geographies, Publics and Politics', essay derived from contribution to the Presidential Plenary, Raising Geography's Profile in the Public Debate', annual meeting of the Association of American Geographers, Philadelphia, PA, March 2004، موجود على geography.berkeley.edu.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه. يعد هذا بالطبع تحديًا رئيسًا نظرًا إلى قمع دراسات الشرق الأوسط الحرجة في الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠١.

الضيافة التي تربط الحياة الحضرية في المدن الغربية بتلك القائمة في المدن في أمكنة أُخرى من العالم بكثير ما يمكن أن تفعله أبدًا ثقافات ترويج الحرب[(١)].

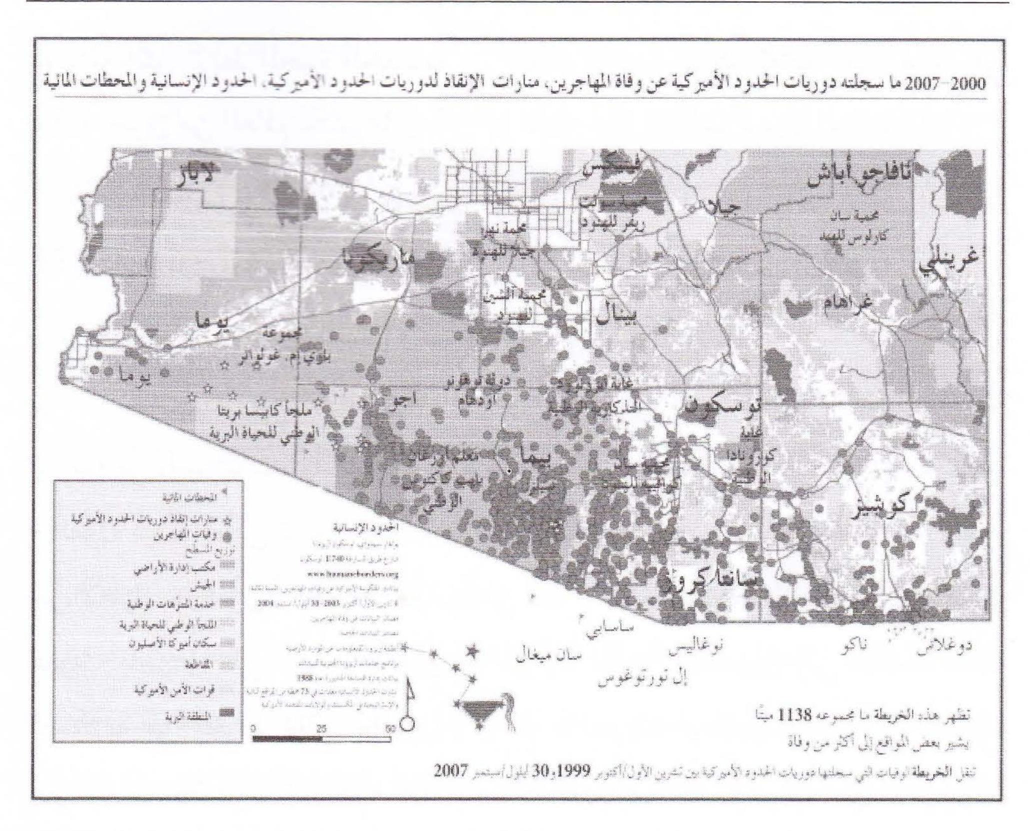
ويتمثل التحدي من ثم في توظيف كل استراتيجيات التمثيل والفن ورسم الخرئط وتخطيطها والشهادة والبراهين والنشاط الفاعل لتصبح مرئية «حيوات غرباء بعيدين، وبشر لا يعرفهم [الناظرون إليهم] وإنما من دونهم كانت حيواتهم الخاصة مستحيلة»[(٢)]. وبات التحدي الأوسع نطاقًا، ربما المبكر في تاريخه ـ عقب الحملات المناهضة للعولمة في التسعينات، وانتشار عدم الاستقرار الذي خلَّفته العولمة الليبرالية الجديدة – القول كيف يمكن تصور تضامنات وعيالات تصل إلى المقاييس العالمية وتمتد عبر الأطراف والنوى العالمية[(٣)]. وسيجعل نجاح مهام كهذه صعبًا في الواقع لتصوير شعوب بأسرها على أنها «الآخرون» البرابرة الذين يحتاجون إلى «المساعدة» العسكرية من الغرب (إقرأ «الغزو») باسم «الحرية» و«الديمقراطية». وستصبح جغرافيات لـ«نحن» ولـ«هم» الثنائية مختلطة ومتصدعة، وعملية مفيدة سيعترف معظم سكان المناطق الحضرية بأن لا غنى عنها للحمة الحياة المدنية وسداتها.

وبدأت تظهر أعمال ممتازة بالفعل في جغرافيات سلاسل السلع، في القِسمات الدولية الجديدة للعمل، في الخدمات البحرية، فضلًا عن مسائل حروب الموارد، والتخلص من النفايات، والوقود الحيوي، والقرصنة البيولوجية، وعسكرة مراكز مراقبة الهجرة، والأزمات المالية العالمية، والمحاصيل المعدلة في تكوينها الجيني، وإنشاء الصناعات الزراعية العالمية. وتنظيم العسكرة على الحدود لا غير، ووفيات المهاجرين «غير الشرعيين» الناتجة منه، هي مثال قوي على هذا العمل (الرسم ١٠/١).

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

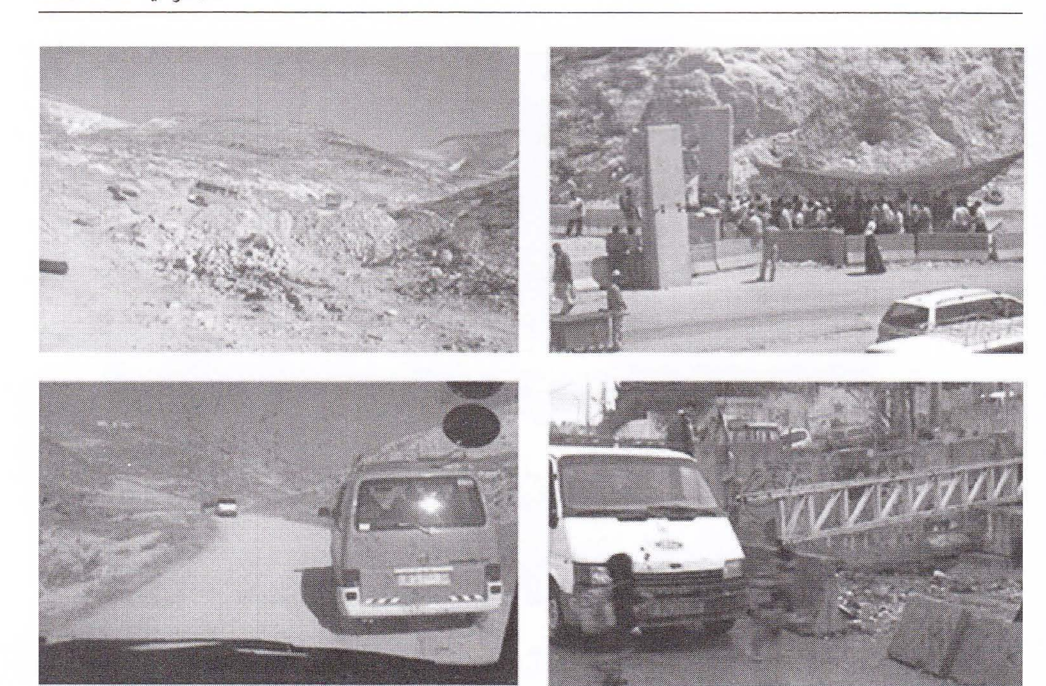
(٣) Robby Herbst, Hinting at ways to Work in Current Contexts; an Interview with Brian Holmes, Journal of Aesthetics and Protest 1: 4, 2007.



الرسم ١٠/١ خريطة حدود إنسانية من وفيات المهاجرين حول توسكون، أريزونا، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩- ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ويتناول مثال آخر التجارب المختلفة تمامًا على الحدود في حركية النخب والطبقات الدنيا، في ظل حال من حرب إنفاذ الأمن. وقد صوَّر ستيفانو بويري، مثلًا، على شريط فيديو رحلتين مختلفتين داخل الضفة الغربية المعسكرة، بين المدينتين نفسيهما: رحلة سريعة ومميزة تمت على طول الطريق السريع المخصص لليهود فحسب؛ ورحلة من التأخيرات التي لا تنتهي، والجمود والإهانات المفروضة على الفلسطينيين عبر نظام نقاط التفتيش الإسرائيلية (الرسم ١٠/٢).

ولعل التحدي الأكبر يكمن في فضح القِسمات العالمية للعمل. وعلى ما قال براين هولمز: «من هو الذي يعمل؟ وفي أي صنف من الإنتاج؟ وبموجب أي نظام



الرسم ١٠/٢ جزء من مشروع ستيفانو بويري «سوليد سيز»، ٢٠٠٣: تصوير عل شريط فيديو لرحلتين متوازيتين بين مدينتين من خلال الهندسات العنصرية للضفة الغربية على طريق سريع لليهود فحسب (يسار)، وعبر نقاط التفتيش المذلة للفلسطينيين (يمين).

مالي؟ ومن أجل أي استهلاك؟ ومن الذي لا تتسنى له حتى فرصة العمل؟ ومن ذلك الذي لا تزال أرضه متخلفة في شكل مأسوي ومعدمة، أو تدمرها التكنولوجيات الغازية والملوثات؟»[١]. ويبقى هذا الافتضاح صعبًا جدًا، لأن قسمات العمل الدولية مرتبطة بالليبرالية الجديدة التي تزدهر في الإنتاج المنهجي للأشياء المخفية من خلال التباعد الجغرافي[٢].

ثمة جغرافيات عابرة للحدود المركبة في الحرب على الإرهاب افتُضحت، في براعة، بطرائق مبتكرة واستفزازية، بفضل عمل أخير لفنانين ناشطين وراسمي خرائط ومخططات جغرافية. وحققت الفنانة إلين أوهارا سلافيك، مثلًا، المهمة الصعبة

(١) Herbst, Hinting at ways to Work in Current Contexts.

(٢) Gregory, Geographies, Publics and Politics.

وإنما الواضحة ـ على أكثر من خمسين خريطة فنية للعالم ـ لجعل كل الأمكنة التي قصفتها الولايات المتحدة مرئية[١]. فرسوماتها، على ما كتبت، «هي مظاهر من التعليم الذاتي في شأن مواضيع التدخلات العسكرية الأميركية، في الجغرافيا والسياسة والتاريخ ورسم الخرائط ولغة الحرب»[٢].

ويُستخدم مجال منتج لعمل جديد، وهو التصميم الغرافيكي المركب و«رسم الخرائط المعرفية»[٣] للقبض بصريًا على ديناميات الليبرالية الجديدة والسيطرة العسكرية العابرة للحدود. ويعدُّ عمل أشلي هانت، «خريطة العالم الجديدة: التي نرى فيها»[٤] مثالاً مذهلاً ـ استعملت فيه أحدث الأساليب والتطويرات والمعلومات لتصور الدوائر العالمية لإعادة هيكلة الليبرالية الجديدة واستغلالها واستقطابها الاجتماعي وسجونها وعسكرتها (الرسم ١٠/٣). ونادرًا ما قُدِّم أحدث التنظيرات الاجتماعية في عالمنا بهذه الطريقة البصرية الصادمة.

ونشر مكتب الدراسات الجماعية الفرنسي سلسلة خرائط معرفية لامعة تظهر المؤسسات النخبوية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي تنسق معًا الرأسمالية الليبرالية الجديدة. فخريطته «إعلام الحرب/الحرب النفسية» مثلاً، تخطط صراحةً جغرافيا تكتل السيطرة والخصخصة في شركات وسائل الإعلام العابرة للحدود، وتربطها بعقائد إعلام الحرب. وأتم المشروع الجماعي «رفض حفظ النظام والأمن الحيوي»، في الوقت نفسه، عملاً مماثلاً في رسم خرائط دوائر توسع تكنولوجيات المراقبة والسيطرة العابرة للحدود وتخطيطها جغرافيًا.

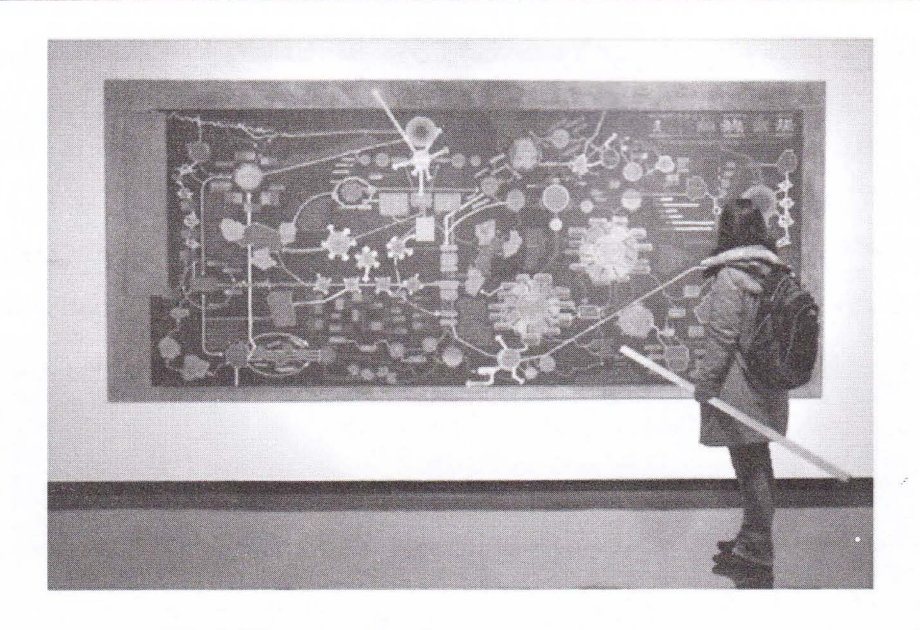
---

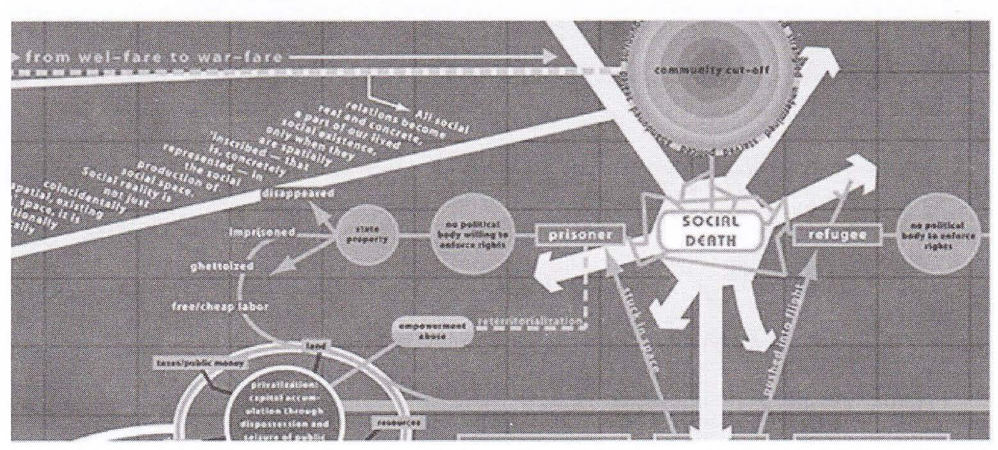
(١) Elin O'Hara Slavick, Protesting Cartography or Places the United States has Bombed, art exhibition, انظر.www.unc.edu/-eoslavic

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يستحضر هذا التعبير رأي فريديريك جايمسون الكلاسيكي أن الحياة الحضرية «ما بعد الحداثة» تتطلب «خرائط معرفية» جديدة لإدراك مساحات العولمة حسيًّا. انظر Frederic Jameson Postmodernism or the Cultural Logic of Late Capitalism, New Left Review 1: 146, 1984, 53-92.

(٤) انظر An Atlas of Radical Cartography، موجود على .www.an-atlas.com





الرسم ١٠/٣ أشلي هانت و«خريطة العالم الجديدة: التي نرى فيها» (أعلاه) وتفصيل منها (أدناه).

وتُظهر خرائط مكتب الدراسات «فائضًا في المعلومات، وتحطم الاقتناعات الذاتية، وتتطلب التفكير، ونظرة جديدة إلى العالم الذي نعيش فيه حقيقةً»[1]. وبهذا العمل، كشفت هندسات السلطة التجريدية وغير الظاهرة عادةً، التي تعمل وراء

(١) Brian Holmes, Maps for the Outside: Bureau d'Etudes, or the Revenge of the Concept, message board post, InterActivist Info Exchange, موجود على info.interactivist.net/node/2398.

المراقبة الديمقراطية والتدقيق من دول وشركات ولاعبين أمنيين وعسكريين، والتي تتقاطع وتخصب عبر الدوائر العالمية للحكم الليبرالي الجديد[١].

ويأتي مثال آخر من رسومات الخرائط الفاعلة في الافتضاح من الجغرافي تريفور باغلين والمصمم الناشط جون إميرسون، وقد أنتجا خرائط قاهرة عن النظام العالمي لوكالة الاستخبارات الأميركية في الاختطاف والتسليم الاستثنائي والسجن والتعذيب. واستخدمت خريطة «تشكيلة مختارة من مسارات طائرات وكالة الاستخبارات الأميركية ورحلات التسليم ٢٠٠١ - ٢٠٠٦»[٢] بيانات الرحلات التي قدمتها «إدارة الطيران الفدرالية» و«يوروكونترول» لرسم الرحلات جغرافيًّا وتخطيطها، والتي تربط وكالة الاستخبارات الأميركية بأرخبيل السجون العالمي. وعُرضت هذه الخرائط علنًا على لوحات إعلانية عادية وموجودة، ورفعت على طول جانبي الطرق الرئيسة حول لوس أنجلس.

وتؤكد لوحة الفنان المكسيكي ماركوس راميريز الإعلانية عام ٢٠٠٣ «الطريق إلى الجحيم» - وضعت على طول طريق رئيس في ريدينغ، بنسلفانيا، وحظرت في نهاية المطاف - على الاستمرار بين حملات القصف الحضرية الأميركية الأخيرة للمدن البعيدة في أفغانستان والعراق، وتلك التي نُفذت في كل مكان آخر طوال القرنين الماضيين (الرسم ١٠/٤)[٣]. وتكتسب اللوحات الإعلانية من مثل هذه، وغيرها من منشآت الفن الهدام أو النقدي العامة، قوتها من الطريقة التي «تتدخل فيها في روتينياتنا الدنيوية ورحلاتنا اليومية التافهة»[٤]. وبما أنها ظاهرة في شكلٍ لا يمكن التغاضي عنه، تلفت الانتباه إلى الدوائر غير المرئية التي يعمل عبرها التنظيم المدني العسكري الجديد.

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر clockshop.org.

(٣) انظر Mike Davis, Reading (PA.) by Bomb Light, Tom Dispatch.

(٤) Luise Amoore, Vigilant Visualities: The Watchful Politics of the War on Terror, Security Dialogue 38: 2, 2007.

التجاور

يتناول السبيل الثاني ـ الواضح، في عالم الجغرافيات المانوية ـ قانون التجاور. وعلى الرغم من بساطته، يبقى طريقًا فاعلًا جدًّا لتحقيق أداءات لـ«هم» أو «الآخرين» التي تصنع العداوة والحرب وتشرع دولة القتل، في المساحات الداخلية

مكسيكو سيتي	٣,٢٠٢ كلم	١٨٤٧
فيراكروز	٣,٠٤٠ كلم	١٩١٤
هيروشيما	١١,١٩٤ كلم	١٩٤٥
درسدن	٤,٨٣٧ كلم	١٩٤٥
هانوي	١٣,٢٠٦ كلم	١٩٧٢
بنما سيتي	٣,٤٩٧ كلم	١٩٨٩
كابول	١٠,٩٧٩ كلم	٢٠٠١
بغداد	٩,٨٩٧ كلم	٢٠٠٣

الرسم ١٠/٤ «الطريق إلى الجحيم» لماركو راميريز ٢٠٠٣، حملة إعلانية في ريدينغ، بنسلفانيا.

من نوى حاضرات السلطة حيث نعيش «نحن». ويقضي التكتيك هنا، فضح زيف ثنائيات الخيال الجغرافي المانوي، التأكيد، مرةً جديدة وفي وضوح تام، أن المدن المستهدفة ليست مؤبلسة أو مساحات تجريدية من العداوة وإنما هي حية، وعوالم مدنية مجسمة تشبه كثيرًا الأماكن الحضرية التي يسكنها الغربيون.

وحين انعقد مؤتمر الحزب الجمهوري القومي في مدينة نيويورك في آب/ أغسطس ٢٠٠٤ ـ عشية الذكرى الثالثة لهجمات ٩/١١، التي تستغل بؤرة مخزية ـ قامت مئات الاحتجاجات. وكان أحدها لافتًا: الفنانة آن ـ ماري شلينير وزميلة لها، اللتان تزيتا بملابس «رجل شرطة آلي»، بما يذكر بعدد لا يحصى من أفلام الخيال العلمي المستقبلي، جالتا في مانهاتن وهما تعرضان مشاهد من ألعاب الفيديو العائدة إلى الجيش الأميركي في طرق المدينة وعلى أبنيتها (الرسم ١٠/٥). وبُثت الأحداث، في آن، على الإنترنت.

فالعرض الذي استوحى اسمه من المصطلح العسكري الشهير «العمليات

العسكرية في التضاريس الحضرية»، أو MOUT، حمل عنوان «عملية التضاريس الحضرية»، أو OUT. وأعلنت شلينير أن المشروع كان تحديًا لـ«دوامة الحرب على الإرهاب اللامتناهية [في سياقٍ حيث] باتت الحكومة في حال حرب مع مواطنيها أنفسهم، مع جنود وسط نسيج الحياة العادية». OUT، على ما قالت، كان «تدخلًا فنيًا في المساحة العامة مع اتصال مباشر بالألعاب والمدن»[١].



أهلًا بكم إلى ميدان العمليات في المناطق الحضرية
عمليات الجيش الأميركي العامة مدعومة من www.

الرسم ١٠/٥ عرض آن ـ ماري شلينير «عملية التضاريس الحضرية أو OUT (الخروج) من الشرنقة».

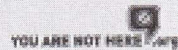
ويقدم تراصف رسم الخرائط والتخطيط الجغرافي لتخريب الجغرافيات الثنائية التي تدعم الحرب على الإرهاب والحرب الطويلة، إمكانات كبيرة. وكان مشروع «لست هنا» أكثرها تأثيرًا (الرسم ١٠/٦)[٢]. المشروع الذي حمل عنوان «خبيص السياحة في المناطق الحضرية»، يوفر خرائط عن نيويورك وتل أبيب اللتين رُبطتا بخرائط عن بغداد ومدينة غزة، بحيث أصبح ممكنًا، عند التنقل في «أرض وطن» المدينة، الوجود بالنيابة وبالخيال داخل المدينة «العدوة». وتتوافر المعلومات المفصلة عن مواقع في بغداد وغزة حيث تُختبر الحرب راهنًا، عبر الهواتف الجوالة، لأفراد يزورون نيويورك وتل أبيب، مع مواقع من المدينتين الأُخريين لُحظ عبر ملصقات عليها «لست هنا». وأراد منظمو المشروع لخرائطهم أن تسمح بالتنقل

(١) انظر www.opensorcery.net/OUT

(٢) انظر .youarenothere.org







أهلًا بكم في بغداد، «أنت لست هنا (دوت أورغ)» هي رحلة سياحية «طاحنة» في المناطق الحضرية. تدور هذه اللعبة المتواصلة في شوارع نيويورك وتدعو المشاركين ليصيروا سيَّاحًا في رحلة عبر مدينة بغداد. يصادف المارة علامات «أنت لست هنا» الغريبة في الشارع. وهذه العلامات توفِّر رقم الخط الساخن للسياح، وهي مدخل لجولات موجهة سمعيًا، وجهتها يوم في بغداد، لكنهم، حقيقة، في مدينة نيويورك. من خلال التحقيق في هذه النقاط وبالاستعانة بخارطة يمكن تحميلها (على الهاتف الجوال)، أو من دونها، سيتحول أهالي نيويورك سياحًا في بغداد المعاصرة. «أنت لست هنا. أورغ»

الرسم ١٠/٦ مشروع «أنت لست هنا» الذي يسمح للسياح في نيويورك وتل أبيب بالتنقل في نسخ بصرية من بغداد ومدينة غزة على التوالي، فيما يتلقون معلومات مفصلة عن المدينة «العدوة» على الهاتف الجوال.

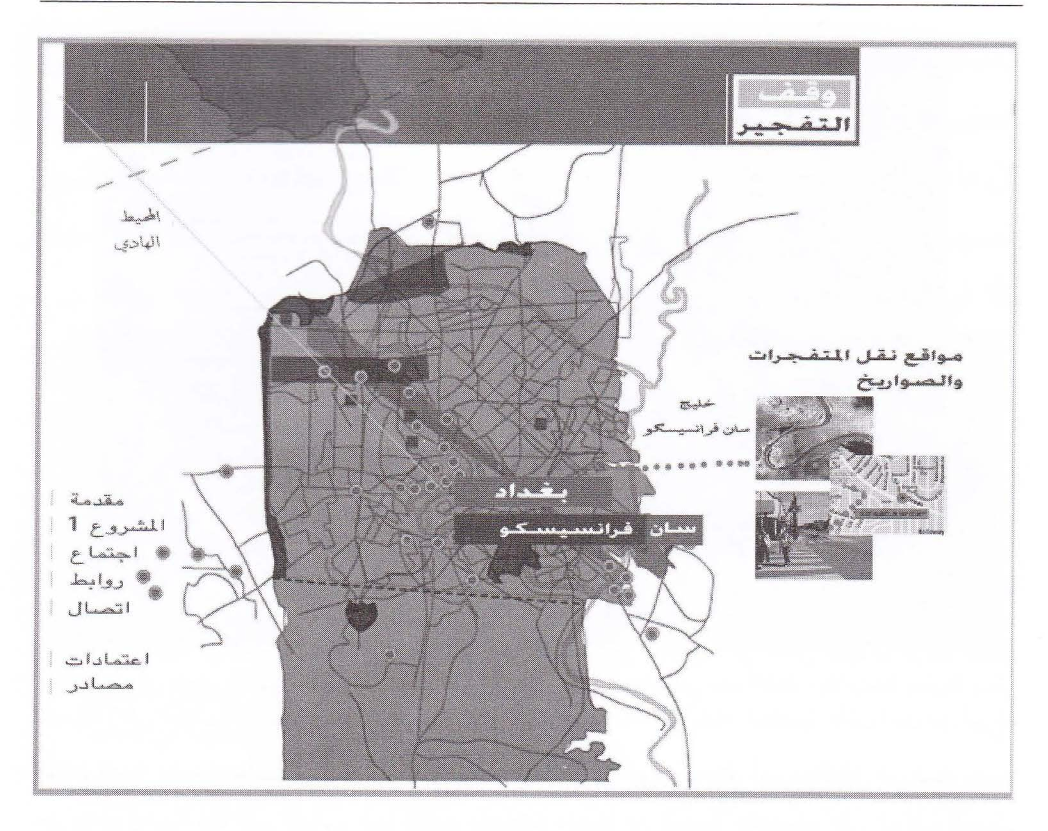
في «شوارع مدينة معينة» فيما تدعو الأفراد إلى «أن يصيروا سيَّاحًا ـ ما وراء مدينة أُخرى... ومن خلال استقصاء هذه النقاط، بمساعدة خريطة يمكن تحميلها للهاتف الجوال أو من دونها، يتحول المشاة المحليون سيَّاحًا في أمكنة غريبة»[1].

ويأتي المثل الأخير من التراصف الفني في مشروع بولا ليفين «أشباح من مكان آخر: بغداد <-> سان فرنسيسكو»، الذي ركَّب خرائط عن المدينتين فيما انطلق الاجتياح في العراق عام ٢٠٠٣ (الرسم ١٠/٧). «كان الغزو حدثًا بعيدًا متزامنًا»، على ما كتبت. «على الرغم من صلات الوصل عبر وسائل الإعلام التي عززت توقعي في القرب والتزامن، ظلت المساحة الفعلية بين سان فرنسيسكو وبغداد ثابتة وكافية للتخفيف من أثر الغزو الدائر هناك».

أسست ليفين لخرائطها من شبكة الإنترنت ونظام تحديد المواقع لمساعدة

---

(١) المصدر نفسه.



الرسم ١٠/٧ «أشباح من مكان آخر»: مساحات ركبتها بولا ليفين.

المشاهدين على «تصور آثار التغييرات السياسية والثقافية التي تحدث في موقع مركب فوق آخر». وعملت عبر «تظليل الحدث البعيد، وتركيب آثار الصدمات السياسية والثقافية، من مثل الحروب أو التبدلات في الحدود، فوق الأراضي المحلية». وفي السياق، هدفت ليفين إلى تهديم ثنائيات «الأجنبي» و«الوطني»، و«مد الجسور بين المحلي والعالمي»، و«السماح للمشاة المشاهدين بتجربة التواصل المكاني والسردي بين مواقع منفصلة وبعيدة».

أولًا، ركّبت صور الأقمار الصناعية والخرائط العائدة إلى المدينتين. ونُقلت من ثم غارات قصف الطائرات الأميركية الفردية على بغداد في خلال حملة «الصدمة والرعب» الأولى عبر إحداثيات نظام تحديد المواقع إلى أمكنة مرادفة في سان

فرنسيسكو. وكل موقع «ضُرب» في سان فرنسيسكو أُهِّل حقيقةً مع مضمون حوى معلومات عن مشروع ليفين وقائمة بآخر قتلى الحرب من الجيش الأميركي[1].

الامتلاك

تشمل الاستراتيجية الثالثة لبناء الجغرافيات المضادة تكنولوجيات السيطرة المركزية جدًّا للتنظيم المدني العسكري الجديد التي تتيح إمكانات ممتازة للتملك والهندسة العكسية. وفي الواقع، يسعى عالم بأسره من خلال التجارب في ما يسمى وسائل الإعلام «الظرفية» أو «المحيطة» إلى تحدي ثقافات التنظيم المدني المعسكر المعاصرة عبر استكشاف استخدامات جديدة للبنى التحتية والتكنولوجيات من مثل نظام تحديد المواقع، ورقائق الترددات الإذاعية، والطائرات من دون طيار، ورسم الخرائط الرقمي، ومراقبة الأقمار الصناعية، ومحاكاة الفيديو، وبيانات التعدين، واتصالات الإنترنت والاتصالات اللاسلكية، وكلها، في شكل أو آخر، نشأت من خلال البحوث العسكرية.

يتم التركيز هنا أولًا على إزالة الغموض عن تكنولوجيات السيطرة والملاحقة والمراقبة، وجعل ما هو مخفي منها مرئيًّا، وهي التي تتغلغل، في دقة اليوم، في مواضع الحياة اليومية والهندسات والبيئات والبنى التحتية، ثم إعادة نشرها في وسائل مكافحة للهيمنة. تكون نقطة الانطلاق الرئيسة في تأكيد حدود تكنولوجيات السيطرة، حقيقة أنها لا تعمل أبدًا مع فاعلية السعي المنشود، والمطالب به، في أوهام الهوس التكنولوجي عن القوة القاهرة التي عرضنا لها في هذا الكتاب. وتؤكد هذه الحقيقة الحتمية، النقطة السياسية الحاسمة، على ما قال براين هولمز، بأن «من غير الممكن للتحفيز المصمم على قياس الفرد والمراقبة السيطرة على مجتمع بأسره، ناهيك بعالم بأسره»[2].

---

(١) Paula Levine, Shadows from Another Place: Transposed Space, review paper, San Francisco: San Francisco State University.

(٢) Herbst, Hinting at Ways to Work in Current Context.

«حتى في انتقاداتنا»، على ما زعم بيتر بايكر في «الواشنطن بوست»، «نميل إلى تكرار مجمل وجهة نظر الصحافة ونسند إلى آلة الحرب الكثير من القوة»، مما يجعلنا نأخذ بأحلام الهوس التكنولوجي كقيمة حقيقية. «إذا تحدينا، في نجاح، الجهود الرسمية لجعل الحرب العالية التقنية خيارًا في السياسية الخارجية مقبولًا»، على ما اقترح، «نحتاج إلى الوصول إلى الخصوصية، وإلى الاقتراب وثيقًا لنشهد، على كل المستويات، كيف يعمل الضباب والتصادم والإخفاقات العامة، من الجزئي إلى الكلي، في المناورات الحربية وفي الحرب»[١].

يعد «الاقتراب الوثيق» أمرًا حاسمًا لبناء سياسة النقض والمقاومة ومعاكسة الهندسة وحتى تفكيك النظم الواسعة من تكثيف السيطرة الرقمية ـ حيث يقال، «محاولة» السيطرة ـ التي يعتمد عليها التنظيم المدني العسكري الجديد. وتعدُّ حركة وسائل الإعلام الظرفية مثيرة للاهتمام خصوصًا في هذا الصدد، لأنها تركز على التقارب القائم الآن بين وسائل الإعلام الرقمية والأماكن الجغرافية بحيث تندمج مثل هذه الوسائل الإعلامية في الخلفية الجغرافية لتسهل الحياة الحضرية الرقمية. وعليه، «يعبئ» فنانو وسائل الإعلام الظرفية وناشطوها «أجهزة الحوسبة الشبكية المحمولة من مثل نظام تحديد المواقع والهواتف الجوالة ورقائق الترددات الإذاعية وكذلك التكنولوجيات المحمولة لمسح خريطة المساحة والتدخل في مسارات البيانات، [كذلك] يركزون على مشاريع أفقية تعاونية يقودها فريق ذو اهتمام واحد لاعتراض نظام قوي في المراقبة والسيطرة ومفاتشته»[٢].

ويركز فيض من التجارب ذات الصلة على عكس هندسة تكنولوجيات السيطرة. وتهدف هذه الاختبارات إلى تفكيك هندسات التكنولوجيا والسيطرة بعضها على

(١) Peter Baker, in Under Fire. 2, 57-8. لمثال جيد عن دراسات المقياس الكلي حيث تستخدم القوات العسكرية راهنًا التكنولوجيات الجديدة في السيطرة، ووسائل الإعلام والاستهداف، انظر Caroline Grosser, Networking Security in the Space of the City: Event-Full Battlespaces and the Contingency of the Encounter, Theory and Event 10: 2, 2007.

(٢) Zimmerman, Public Domains.

بعض بحيث يمكن إعادة تشكيلها ونشرها في شكلٍ خلاق. «لا بد من إضافة الهندسة العكسية إلى تكتيكات القرصنة والمزحات العملية، والعمل الفني التصويري الملصق، وثقافة التشويش والحقوق المتروكة»، على ما كتبت باتريسيا زيمرمان، «كاستراتيجيات لمقاومة رأس المال والأمبراطورية العابرة للحدود واعتراضهما»[١]. وتواجهنا هنا أفكار عن «طيف المقاومة الشامل»، ترمي إلى إعادة تملك وسائل الإعلام المعسكرة وتكنولوجيات السيطرة كوسيلة لمكافحة الأفكار العسكرية عن «طيف الهيمنة الشامل» عبر التكنولوجيات نفسها[٢].

وتشمل أبرز الأمثلة المعروفة الهندسة العكسية لألعاب الفيديو العسكرية[٣]. لكن ما يثير الدهشة أكثر، صنع كريس سزيكزينتميهاليي من MIT مركبة جوالة أوتوماتيكية عكسية الهندسة ـ «أفغان إكسبلورور» ـ لنشرها في مناطق القتل للحرب على الإرهاب لتكون بمثابة شاهد عالمي ولتتغلب على القيود المفروضة على الصحافة. وتعد هذه المركبة «رجلًا آليًّا مستقلًّا يجول في النقاط الجيوسياسية الريفية والحضرية الساخنة ويصورها وفق نظام التحكم عن بعد ليجمع الأخبار للجمهور في مواجهة قيود البنتاغون على الصحافة في مناطق الحرب»[٤].

وفي الوقت نفسه، في النمسا، عكست مجموعة «المنظومة-٧٧ المدنية لمكافحة الاستطلاع»، التي يقودها الفنان ماركو بيليجهان، هندسة طائرة عسكرية استطلاعية من دون طيار وأنشأت نظام الطائرة من دون طيار الخاص بها مستخدمة مركبة اشترتها عبر الإنترنت (الرسم ١٠/٨)[٥]. وتقضي مهمتها، على ما قالت المجموعة، إقامة

(١) المصدر نفسه.
(٢) الصدر نفسه.
(٣) أشارت زيمرمان إلى أن «أشهرها «فيلفيت سترايك»، نسخة مضادة للحرب في «كاونتر سترايك»، وهي لعبة مشتركة حيث ينضم اللاعبون إلى الإرهابيين أو مكافحي الإرهابيين»، Zimmermann, Public Domains.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر s-77ccr.org.

نوع من مكافحة الرقابة[1] ستعمل كـ«نظام تكتيكي لمكافحة الرقابة الحضرية [بغية] رصد المساحة العامة». بدافع من شعورها أن «القضايا الحقيقية» في السياسة المعاصرة تكون «فوق الرؤوس»، صممت المجموعة عمدًا الطائرة من دون طيار الخاصة بها لمواجهة عنف الدولة ضد التظاهرات الشرعية والنشاط المدني الفاعل[2]. «أنظروا إلى دقة تصاميم المدينة المحوسبة فحسب، والتفصيل العالي القرار للحشود المندفعة، والسعة العاجلة للمنظورية والتحكم التي توفرها وجهة نظر عن الطائرة من دون طيار»، على ما كتب براين هولمز، «وتخيلوا من ثم شعور بهجة البعثة صباح يوم العرض الكبير، لو كان «أحدكم» المشغِّل المتحرك للـ«أيروفيرونمنت بوينتر» [الطائرة من دون طيار الأوتوماتيكية] البالغ طولها ١/٨ مترًا»[3].

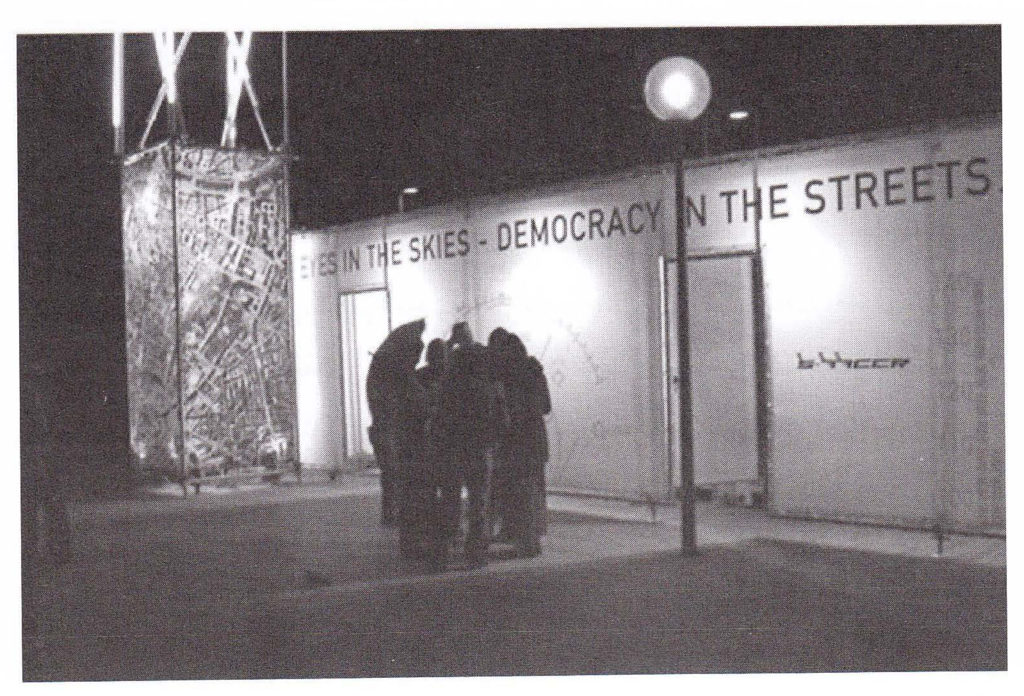
وتحدد «منظومة-٧٧» موقع مبادرتها صراحةً داخل التنظيم المدني العسكري الجديد، حيث تنتشر الصراعات المتدنية الحدة ويتخصخص الأمن العالي التقنية. «عنف ميادين المعركة الكلاسيكية»، على ما كتبت، «يظلله بزوغ الصراعات المتدنية الحدة في مجتمعات الديمقراطيات الرأسمالية المتطورة جدًّا. وتتطلب خصخصة الأمن المتزايدة لهذا النمط السائد عموم الاتجاهات الجديدة في المواجهة، حلولًا من أجل الشفافية وتحقيق ميزان القوى»[4]. وتنظر إلى مشروعها كوسيلة لخلق «نظرة سريعة التحول لتقويم الصراعات الاجتماعية الهيكلية عبر رؤية فوقية». وقد تستطيع الطائرة من دون طيار ربما تمكين الجماعات التي تشن احتجاجات مدنية من حماية نفسها من العنف وغيره من الانتهاكات التي تمارسها الدولة، إذ يمكنها أن تستدعي وسائل الإعلام المستقلة لتكون شاهدًا على الأحداث تلك. إضافةً إلى ذلك، «يمكن

(١) انظر Torin Monahan, Countersurveillance as Political Intervention?, Social Semiotics 16: 4, 2006, 515-34.

(٢) Brian Holmes, Top-down Surveillance for Grassroots Initiatives!، موجود على s-77ccr.org.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jordan Crandall, Envisioning the Homefront: Militarization, Tracking and Security, Journal of Visual Culture 4: 1, 2005, 19.



الرسم ١٠/٨ «يرون الشوارع، نرى الحشود»: عروض منظومة-٧٧ العامة في فيينا عام ٢٠٠٤ (أدناه)، ونموذج بالحجم الطبيعي للطائرة من دون طيار العكسية الهندسة.

مراقبة قوات الشرطة أو وحدات مكافحة الشغب أن توفر منفعة تكتيكية لمصلحة التظاهرات الحاشدة وأعمال العصيان المدني»[1]. وفي العام ٢٠٠٤، عرضت الطائرة من دون طيار في فيينا.

إلى أي حد إذًا يمكن تملك البنية التحتية والتكنولوجيا المصممة للحفاظ على المكاسب الإمبريالية والعسكرية؟ ويعد السؤال مهمًا جدًّا خصوصًا، مع بنى تحتية وتكنولوجيات سيطرة تتشابك اليوم عبر ثقافات الترفيه واللعب والاستهلاك والتنقل والسياحة. ولمن يدرك الإثارة المحسوسة للسيطرة العسكرية والمحاكاة وتكنولوجيات الاستهداف داخل الثقافة السائدة المعاصرة، يصبح هذا السؤال ذا أهمية جوهرية. «من غير المريح جدًّا»، على ما كتب الفنان الإعلامي جوردن كراندل، «للجماهير مواجهة رغبات انشغالاتهم الدفينة في العنف ويمكن أن تجد في عملي تموضعًا صعبًا للديناميات الكامنة وراء لذتها المتلصصة»[2]. وكتب بيتر ويبيل عن عمل كراندل، تحديات الفن والنشاط الفاعل التي «تساعدنا... على تبصر هذه الهندسة» وهي تربط الرغبة والقلق والخوف والرقابة الفنية ـ العسكرية والعنف، بحيث تعطي نظرة ثاقبة إلى منطقة مظلمة من المتع والآلام الجديدة داخل مجتمع يخضع للرقابة الفنية ـ العسكرية»[3].

يعتقد هولمز أن من المهم تصور نظم تكنولوجيا الاتصالات في مختلف أنحاء العالم على أنها، بالفعل، «بنية تحتية أمبراطورية»، وهي نظم ذات أصول عسكرية محض وإنما حُررت سريعًا، بحيث أدمجت قطاعات واسعة من المجتمع المدني في الهندسة الأساسية[4]. وينطوي أي استخدام لنظام تحديد المواقع، أو اعتماد عليه،

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Weibel, Jordan Crandall: Art and the Cinematographic Imaginary in the Age of Panoptic Data Processing, 7.

(٤) Brian Holmes, Drifting Through the Grid: Psychogeography and Imperial Infrastructure, موجود على at www.springerin.at.

على سبيل المثال، على التواصل مع ثلاثة أقمار صناعية من الأربعة والعشرين التي أطلقها الجيش الأميركي وهو يتحكم فيها. وما هو مجهول أكثر، مع ذلك، حقيقة أن تحديد المواقع هذا يعتمد أيضًا على مشاريع تخطيط تقسيم الأرض العالمية التي نظمتها وزارة الدفاع الأميركية منذ العام ١٩٨٤ وساعات ذرية يديرها الجيش الأميركي. «عندما تستخدم جهاز تحديد المواقع ترد على المكالمة»، على ما كتب هولمز. «استوفيت الإيديولوجيا الأمبراطورية»[١].

ما الذي يعنيه هذا لمكافحة الجغرافيا أو غيرها من المشاريع التي تحاول تملك نظام تحديد المواقع وتكنولوجيات تتبع أُخرى لجعل حيوات المدينة والثقافات الحضرية مرئية بأساليب جديدة؟ غالبًا، على ما قال هولمز، تمثل هذه المشاريع تدخلات مجمّلة في إفراط، ومجرد «سياسة كديكور»[٢]. وهي تفشل أيضًا في معالجة اعتمادها الخاص على البنية التحتية الأمبراطورية المصممة لدعم الرقابة العالمية والاستهداف والقتل. «هل ما زال في إمكاننا التمييز»، على ما سأل، «بين مجتمع مدني كوني يتصل بمفاصل البنية التحتية العالمية، والمنظورية العسكرية التي يسميها [جوردن] كراندل «الرؤية المسلحة؟»»[٣]. بالنسبة إلى هولمز، إن التخريب الاجتماعي لبنية الأمبراطورية التحتية في عالم صارت فيه وسائل الإعلام الرقمية والهندسة العسكرية تختلط تمامًا، يبقى مسألة مطروحة.

التشويش

رابعًا، ينبغي أن نبحث في الجهود الواسعة النطاق لـ«التشويش» على التنظيم المدني العسكري الجديد، عبر إبراز مشكلية أداءاته وعروضه ودوائره وطقوسه وإبهاماته وتقويضها. ويجب أن تعالج هذه الجهود، ليس مواقع التجنيد العسكري

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

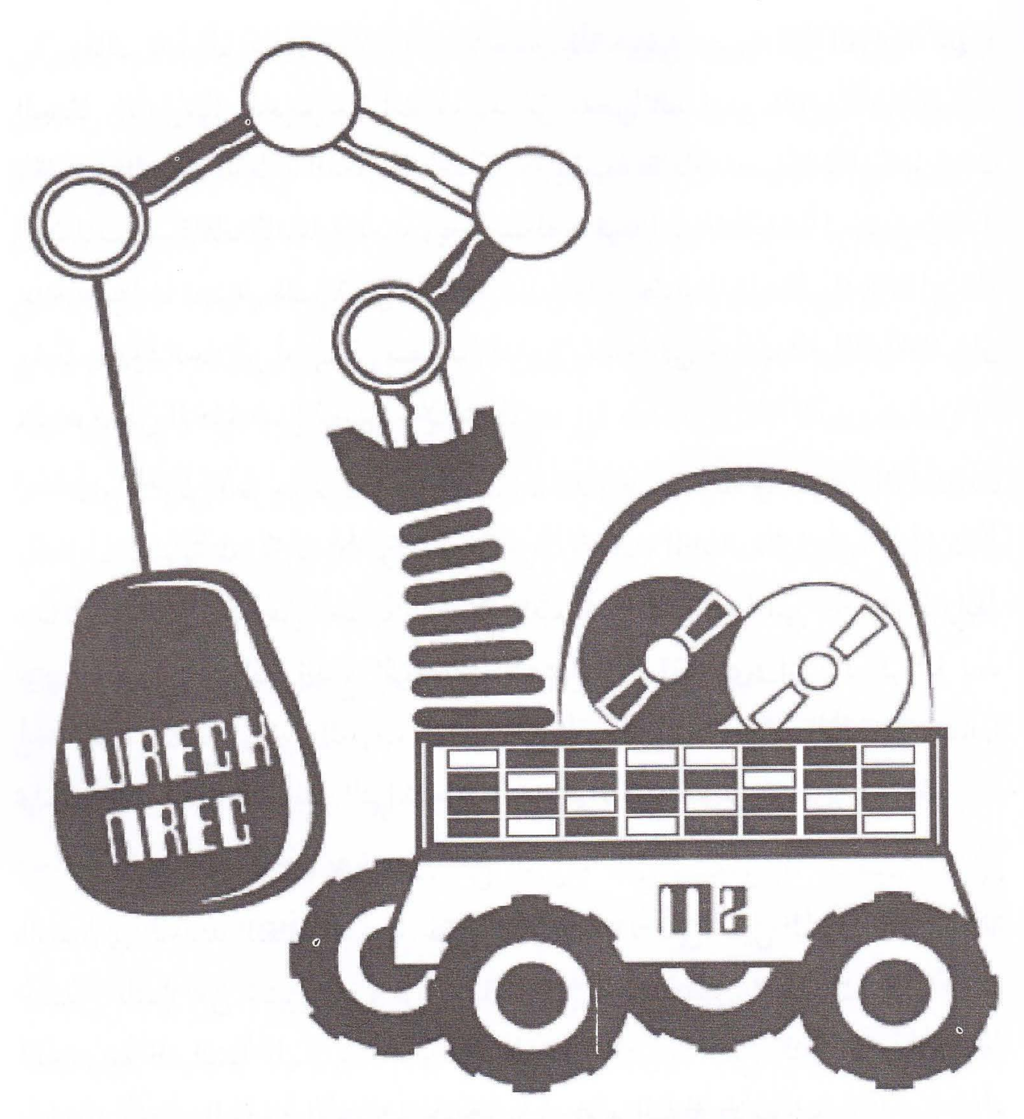
والتعليم ذي الروح والمبادئ العسكرية والمحاكاة والترفيه المعدين لأغراض حربية فحسب، وإنما أيضًا المواقع حيث تُطور الأسلحة وتكنولوجيات السيطرة وتُنتج.

ولفتت حملة لوحات كارين فيوريتو الإعلانية عام ٢٠٠٥ على جادة سيبولفيدا في سانتا مونيكا، في كاليفورنيا ـ مثالنا الأول الشديد اللهجة ـ الرأي العام إلى التقارب بين عمليات الإعلام العسكرية وشركات وسائل الإعلام المتبلدة ـ ولاسيما منها «نيوز كوربوريشن» لـ«فوكس نيوز» ـ في دعم الحرب على الإرهاب.

واستهدفت الحملات الواسعة الانتشار، بالاعتماد على تاريخ طويل من مثل هذه الأنشطة الفاعلة، «الأبحاث والتطوير» العسكريين اللذين يتمان في الجامعات الأميركية ويدعمان في قوة حرب إنفاذ الأمن والحدود الكلية الوجود والحرب الطويلة[١]. اثنان من المراكز الرئيسة التي تسعى إلى جعل الأسلحة تعمل أوتوماتيكيًا ـ «معهد الرجال الآليين» وذراعه التجارية، و«مركز هندسة الرجال الآليين الوطني»، وهما موجودان في جامعة «كارنجي ميلون» في بيتسبورغ، وكلاهما استهدفته حملات التشويش (الرسم ٩/١٠). (تناولنا في الفصل التاسع «مركز هندسة الرجال الآليين الوطني»: فازت «سيارته الآلية» بمسابقة التحدي الحضري التي نظمتها «وكالة المشاريع والأبحاث المتقدمة في الدفاع» عام ٢٠٠٧). وتتحدى حملة «كارنجي ميلون»، المسماة «متراس آلة الحرب»، تولي العلوم الهندسية في الجامعة والاقتصاد المحلي الأبحاث عن الرجال الآليين العسكريين في خدمة المجمع العسكري الصناعي الأكاديمي. وتطرح أيضًا المسألة الأخلاقية التي يفرضها التحول نحو منظومات سلاح مستقلة تمامًا (راجع الفصل ٥): «من يتحمل المسؤولية الأخلاقية للنتائج التي تسببها الأنظمة الآلية المستقلة؟»[٢].

(١) انظر .Giroux, University in Chain

(٢) انظر Davide Meieran, CMU and the Development of Warfare Robotics, February 2007, موجود على .www.organizepittsburgh.org



تدمير الشركة الوطنية العقارية
(لا تكن مسماراً في آلة حرب)

الرسم ١٠/٩ حملة «متراس آلة الحرب» لمكافحة الدعاية العسكرية في جامعة كارنجي ميلون، في بيتسبورغ.

وقوضت أيضًا حملات تشويش ناجحة جدًّا، وفي صورة تثير الغرابة، جهود الجيش الأميركي لإجراء عمليات تجنيد في بعض المدارس الثانوية في البلاد. وكانت «الشبكة الوطنية المعارضة لعسكرة الشباب» فاعلة خصوصًا هنا، كما فعلت الحملات المكافحة للدعاية العسكرية المسماة «جيش من لا أحد»[1]. ويستمر رصد عدة محطات تجنيد حضرية في الولايات المتحدة. وترتبط هذه المبادرات ارتباطًا وثيقًا بجهود محاربين أميركيين متطرفين قدامى خدموا في حروب العراق وأفغانستان ويسعون إلى التعبئة ضد الحرب والاحتلال.

فنان مشوش آخر هو ميكا إيان رايت، أعاد صوغ مجموعة واسعة من الملصقات بأسلوب الدعاية العسكرية الأميركية في الحرب العالمية الثانية، تطرق فيها إلى إيصال رسائل قوية إلى بلده عن الحرب على الإرهاب. ومن المواضيع التي تناولها، الروابط بين استخدام سيارات الدفع الرباعي والاعتداء الأمبراطوري؛ اشتداد الرقابة بعد أحداث ٩/١١؛ وشركات الحرب الهادفة إلى الربح؛ والتحول نحو الآلية في القتل؛ وإنشاء معسكرات التعذيب التي تتجاوز الحدود الإقليمية (الرسم ١٠/١٠)[2].

ويتحدى آخر أمثلتنا في التشويش الطريقة التي يستعمر بها التنظيم المدني العسكري الجديد الثقافة الشعبية. ففي العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أدت حملة منسقة عالميًّا من ستين ألف فرد عملوا، في آن، لتعطيل العمليات الإلكترونية لمجموعة الميليشيا اليمينية «مينوتمان بوردِر فانس»، التي كان يقوم أنصارها بدوريات على الحدود الأميركية المكسيكية باسم الدولة الأميركية بحثًا عن غزاة مدنيين «غير شرعيين»[3].

وتحدت تشويشات أخرى قوانين الجغرافيا المانوية، والقتل التطهيري

(١) انظر www.nnomy.org وأيضاً Aime Allison and David Solnit, Army of None: Strategies to Counter Military Recruitment, New York: Seven Stories Press, 2007.

(٢) انظر ministryofhomelandsecurity.blogspot.com.

(٣) انظر www.swarmtheminutemen.com.

لـ«الآخرين» الظاهريين للترفيه الذي يدور داخل لعبة فيديو الجيش الأميركي «أميريكاز آرمي». ومن خلال مشاركته في نسخة مشتركة من اللعبة بين لاعبين كثيرين على الإنترنت، حوّل الفنان جوزيف ديلابي ـ أستاذ في قسم الفنون في جامعة نيفادا، رينو ـ مشاركته في اللعبة احتجاجًا وذكرى على السواء للجنود الأميركيين الذين قتلوا في العراق[١]. وكجزء من مشروعه «قتلى في العراق»، أدخل ديلابي عبر شاشة اللعبة أسماء الجنود الأميركيين الذين قتلوا أخيرًا في أثناء الخدمة. وعلى ما وصفت ريبيكا كلارين نشاطه في «صالون.كوم»، «سجل دخوله ولم يفعل شيئًا. وبينما كان اللاعبون الآخرون ينفذون محاكاة الحرب ـ وفي نهاية المطاف أطلقوا النار عليه ـ طبع على واجهة برنامج الدردشة، المستخدم عادة من اللاعبين لينسقوا الاستراتيجيات في ما بينهم، اسم كل فرد كان في الخدمة وقتل في العراق»[٢].

وفي سياق مختلف نوعًا ما ـ وهو ما سماه جيلبير أشقر «صدام الهمجيات»[٣] ـ يعد التشويش مسألة ذات صلة بجهود الإسلاميين المتطرفين لزرع الخوف والقلق عبر هجمات إرهابية واسعة النطاق وإجرامية تقوم على بنى المدن التحتية الأساسية ما تولده من سلاسل إنفاذ الأمن. ومع تأكيدها على شعور قوي بالعوالمية العالمية وتداولاتها المعاصرة. وأطلقت مجموعة «نحن لسنا خائفين» مثلًا في المقابل حملات في مدن متنوعة استهدفتها هجمات كهذه، كوسيلة لمقاومة هذه الاعتداءات المتجذرة في المدن، كانت رسالة الحملة «نحن الذين لا يخافون، سنتابع حياتنا بأفضل طريقة نعرفها. سنعمل، سنلعب، سنضحك، سنحيا. لن نضيع لحظة واحدة، أو نضحي بالقليل من حريتنا، بسبب الخوف»[٤].

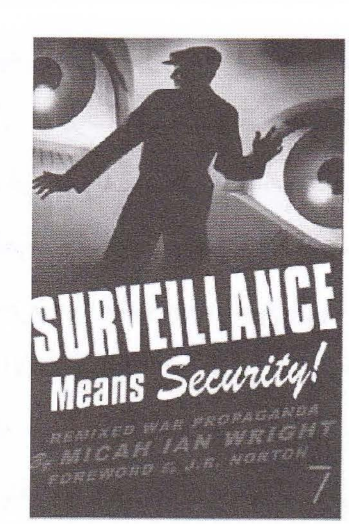
(١) انظر. Rebecca Clarren, Virtually dead in Iraq, Salon.com, 16 September 2006.

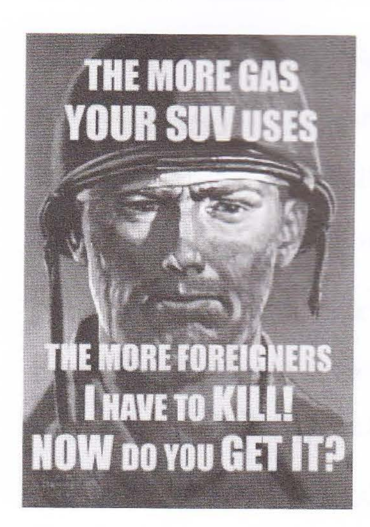
(٢) المصدر نفسه.

(٣) Gilbert Achcar, Clash of Barbarisms.

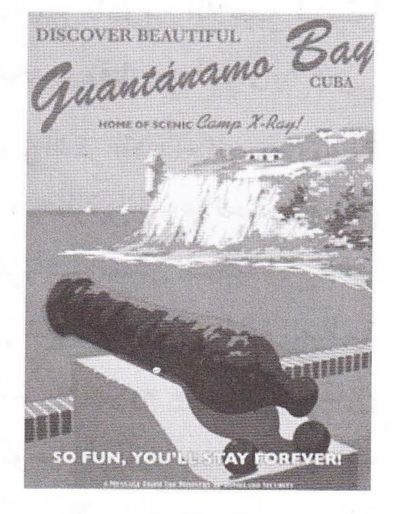
(٤) ذكر في Cynthia Weber, An Aesthetics of Fear: The 7/7 London Bombings, the Sublime, و-Wereno tafraid.com, Millennium: Journal of International Studies 34: 3, 2006. انظر أيضاً -www.wereno tafraid.com.

المراقبة تعني الأمن! إعادة إدماج بروباغندا الحرب، لميكاه إيان رايت، مقدمة جاي. آر. نورتون.

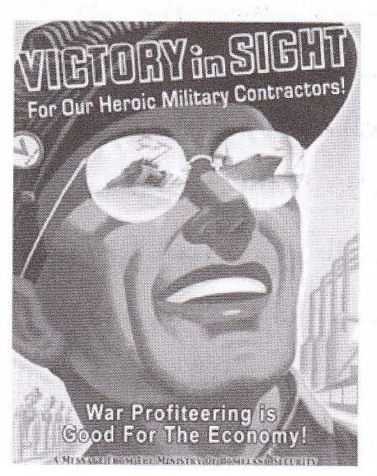




كلما استهلكت سيارتك الرباعية الدفع مزيداً من الوقود، وجب علي قتل المزيد من الأجانب؟ هل تبلغت الرسالة الآن؟



اكتشف جمال «خليج غوانتانامو«، كوبا، موطن معسكر خلاب مجهز بالأشعة السينية! ممتع جدّاً، إلى حدّ أنك ستمكث فيه إلى الأبد!



النصر أمام الأعين، لمقاولينا العسكريين البواسل! جني الأرباح من الحرب، بغير وجه حق، مفيد للاقتصاد!



حرب لاسلكية؛ كبس الأزرار يجعل القتل سهلاً جداً.

الرسم ١٠/١٠ ميكاه إيان رايت و«إعادة إدماج دعاية» مؤثرة.

الهجاء

كان تقويض العسكرة والليبرالية الجديدة من خلال السخرية جزءًا من تقليد طويل، قدّم إمكانات غنية. وإذ تستخلص العبر الأخلاقية بطبيعتها، نجحت مثل هذه التدخلات خصوصًا في فضح ادعاءات القوة والسلطة وسخافتيهما. فمجموعة «نعم رجال» التزمت ما سمته «تصحيح الهوية». ونجح بعض افرادها في تقديم أنفسهم ناطقين باسم شركات أو منظمة التجارة العالمية، وظهروا على «بي بي سي» وغيرها من القنوات الإخبارية، كوسيلة لتحفيز «الإحراج التكتيكي» وتسليط الضوء على تجاوزات الجيش والشركات في الفساد والعنف[1]. وكان المثال اللافت في هذا النهج مقابلة حية طوال أربع دقائق على «بي بي سي وارلد نيوز» في ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤، إذ جسد أندي بيشلبوم دور ناطق باسم شركة «دو كميكالز» في الذكرى العشرين للحادث الصناعي المميت في فرع «دو« في بوبال، الهند[2].

وبرزت جهود ملحوظة لذم حماقات الحرب على الإرهاب المؤلمة في عمل يقرأ على نطاق واسع «أونيون»، وهي صحيفة ساخرة تصدر في الولايات المتحدة (الرسم ١٠/١١) وتتردد أصداؤها في المملكة المتحدة في سلسلة من الإعلانات المضادة للإرهاب (الرسم ١٠/١٢).

ويتناول أفضل الأعمال من الهجاء التخريبي للحرب على الإرهاب الروابط التي لا تتجزأ والتي تقوم بين تكنولوجيات السيطرة العسكرية والترفيه الإلكتروني. في العام ٢٠٠٤، وعقب الغضب العالمي على صور التعذيب في سجن أبو غريب المتداولة حديثًا، رفع فنان شوارع لقب نفسه «كوبر غرين» (النحاس الأخضر) إعلانات تهكمية على طرق لوس أنجلس ونيويورك (الرسم ١٠/١٣). للوهلة الأولى، تبدو هذه مجرد أمثلة جديدة على جهود شركة «أبيل» الموجودة في كل

(١) انظر. Stephen Wrighy, Spy Art: Infiltrating the Real, Afterimage 34: 1-2, 2006.

(٢) المصدر نفسه.





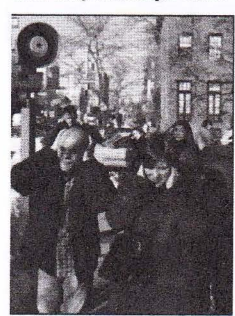
HOME VIDEO SPORTS RADIO ELECTION 08 OUR DUMB WORLD

SEARCH

Orange Alert Sirens To Blow 24 Hours A Day In Major Cities

EBRUARY 26, 2003 | ISSUE 39•07

VASHINGTON, DC—As an additional reminder that the U.S. is on igh alert for terrorist attacks, Secretary of Homeland Security Tom Ridge announced Tuesday that Orange Alert klaxons will blare 24 iours a day in all major cities.



"These 130-decibel sirens, which, beginning Friday, will scream all day and night in the nation's 50 largest metro areas, will serve as a helpful reminder to citizens to stay on the lookout for suspicious activity and be ready for emergency action," Ridge said. "Please note, though, that this is merely a precautionary measure, so go about your lives as normal."

The sirens, Ridge said, will be strategically positioned throughout each city and will be audible within a three-mile radius. The noise will be loud

ARTICLE TOOLS
Share This
Email This
Print This
Sponsored by WHAT JUST HAPPENED

RELATED ARTICLES
EPA Warns Of Rise In Gl Heartwarming
OCTOBER 28, 1998
Energy Secretary Just Assumed Cabinet Knew I Did Porn Films In The '80
NOVEMBER 5, 2003

«ذي أونيون» (البصلة)، المصدر الأميركي لأطرف الأخبار

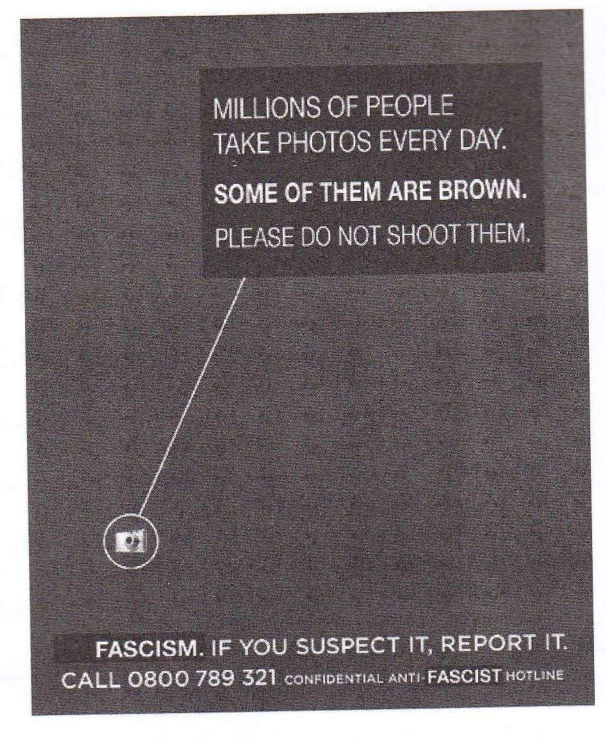
ستنطلق صفارات الإنذار البرتقالية ٢٤ ساعة في اليوم في المدن الرئيسة، شباط/فبراير ٢٦، ٢٠٠٣ العدد ٣٩-٠٧.

واشنطن، دي سي- للتذكير الزائد بأن الولايات المتحدة في حال تأهب قصوى، أعلن وزير الأمن الوطني توم ريدج الثلاثاء أن صفارات الإنذار ستنطلق ٢٤ ساعة في النهار في المدن الرئيسة. «صفارات الإنذار هذه ذات قوة الـ١٣٠ ديسيبيل التي ستصدح ابتداء من الجمعة طوال النهار والليل في أكبر خمسين مجالاً للمترو، ستكون منشطًا فاعلًا لذاكرة المواطنين ليبقوا متنبهين إلى النشاطات المريبة وليستعدوا للعمل الطارئ»، على ما قال ريدج. «يرجى الانتباه مع ذلك، أن هذا الإجراء وقائي فحسب، لذا تابعوا حياتكم في شكل طبيعي».
صفارات الإنذار، على ما قال ريدج، ستُركّز استراتيجيًا عبر كل مدينة ويمكن سماعها في محيط نصف دائرة قطرها ثلاثة أميال. وسيكون الصوت مرتفعًا.
أدوات المادة - شارك في الخبر - أرسل الخبر بالبريد الإلكتروني -طباعة الخبر -برعاية «ما حدث للتو»
مقالات ذات صلة بالخبر -وكالة حماية البيئة تحذّر من إصدار الحكومة المطمئن -تشرين الأول/أكتوبر ٢٨، ١٩٩٨ -وزير الطاقة ادّعى للتو أن مجلس الوزراء يعلم أنه مثّل أفلامًا إباحية -تشرين الثاني/نوفمبر ٥، ٢٠٠٣

الرسم ١٠/١١ أسلوب «أونيون» في هجاء نظام التأهب المرمز باللون لوزارة الأمن القومي الأميركية.

مكان لتسويق جيلها الأخير من أجهزة «الآي بود». ولكن بالتدقيق عن قرب، يغدو واضحًا أن هذه «الإعلانات» كانت عملًا فنيًا ثوريًا، عميقًا وقويًا، لمهاجمة الغزو الأميركي للعراق.

ويظهر في الصور الثلاث الشائنة التي استخدمتها الإعلانات ظل السجين العراقي المقنع وهو يتعرض للتعذيب «الكهربائي الساخر» في أبو غريب.



ملايين الأشخاص يلتقطون الصور يومياً، وبعض هؤلاء بني اللون. الرجاء عدم إطلاق النار عليهم.

الفاشية. إذا اشتبهت بها، بلّغ عنها. اتصل على الرقم ٠٨٠٠٧٨٩٣٢١ خط ساخن سري ضد الفاشية

الرسم ١٠/١٢ أحد الردود التهكمية الكثيرة على ملصقات شرطة لندن. هذه النسخة (المجهولة الاسم) تلمح إلى قتل شرطة مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥ البرازيلي جان شارل دو مينيزيس في محطة أنفاق ستوكويل.

وعليه، على ما وصف جين راي ذلك، «أعيد توظيف أسلاك «الآي بود البيض» في براعة لتأتي بمنزلة حمّالات، وفتائل للإشعال، أو قنوات لمحاكاة الصدمة الكهربائية»[١]. وبترداد التعليق على إعلان «الآي بود»، تقول الرسالة: «العراق ـ ١٠,٠٠٠ فولت في جيبك، مذنبًا كنت أم بريئًا». ونالت الملصقات تغطية مهمة من وسائل الإعلام الرئيسة، وكانت مثالًا جيدًا كيف «أُدخلت صور المعارضة في آلية المشهد وتضاعفت مثل فيروس»[٢].

ويبقى ربما أجرأ جهد هجائي، مع ذلك، عمل الفنان الدانمركي جايكوب بوسكوف وشركة أسلحته الوهمية «إمباير نورث» (أمبراطورية الشمال) («الحل

(١) Gene Ray, Tactical Media and the End of the End of History, Afterimage 34: 1, 2006.

(٢) المصدر نفسه.

المنطقي»)[1]. نجح بوسكوف عام ٢٠٠٢ في شق طريقه إلى أول معرض كبير عن السلاح والأمن في الصين لعرض منتوج سماه «آي دي سنايبر تي إم». ووضع في الكشك الخالي من الموظفين، «السلاح» وإلى جانبه ملصق يشرح الهدف منه:

> ما هي بندقية «آي دي سنايبر تي إم»؟ تستخدم لزرع رقاقة جزئية من جهاز تحديد المواقع في جسم بشري، باستعمال بندقية قنص تعمل بالطاقة كقاذف عن مسافة بعيدة... وفي الوقت نفسه، تصور كاميرا مسجِلة ذات قرارٍ عالٍ مع عدسة التكبير المجهزة ضمن النطاق الهدف. تُحفظ هذه الصورة على بطاقة ذاكرة ليتم لاحقًا تحليل الصورة. تستخدم الآن تكنولوجيا رقاقة نظام تحديد المواقع لملاحقة ملايين الحيوانات الأليفة في دول متنوعة، والحل المنطقي استخدامها على البشر أيضًا، عندما يقتضي الأمر ذلك.

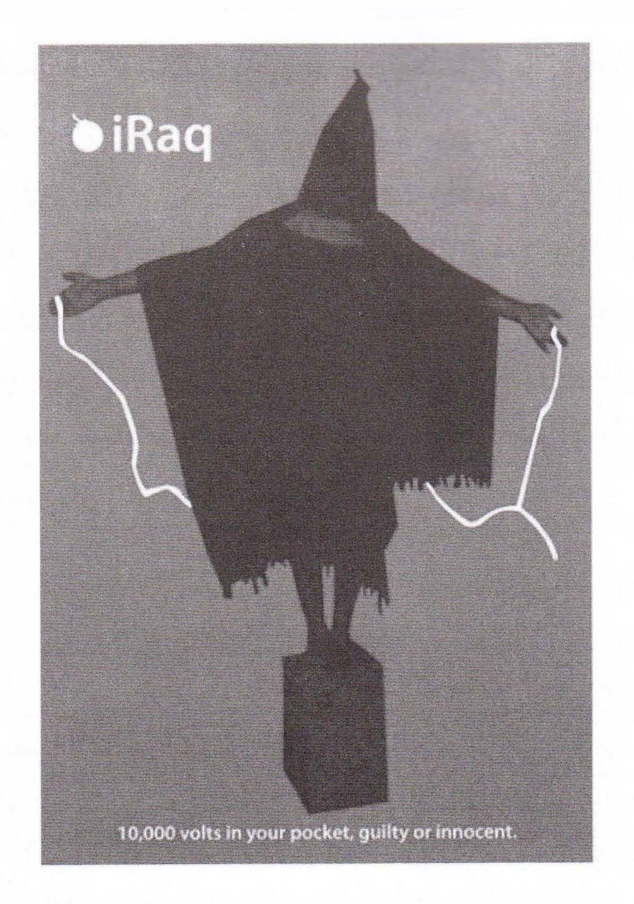
ووصف بوسكوف هجاءه بالآتي: «الاختلاق الخيالي أسلوب فني جديد. هدفه خلق واقع جديد وتزويد الناس نكهة المستقبل، اليوم»[2]. من خلال هجائه هاجس إشباع الجماهير وتدفقات الحياة الحضرية بوسائل تنميط البشر الأهداف وملاحقتهم، أصاب «آي دي سنايبر تي إم» مقتلًا من أوهام الهوس التكنولوجي الذي يسيّر التنظيم المدني العسكري الجديد. وأظهر أن عرض «إمباير نورث» الذي قُبِل في شكل طبيعي في إطار المعرض، يعني الكثير. وكتبت مجلة متخصصة بالكمبيوتر مقالًا عميقًا عن «سنايبر»[3]. وحاول مندوب شراء المنتوج. وقدمت شركة صينية صراحةً إلى «إمباير نورث» رأسمالًا استثماريًا وموقعًا للتصنيع في أثناء الحدث.

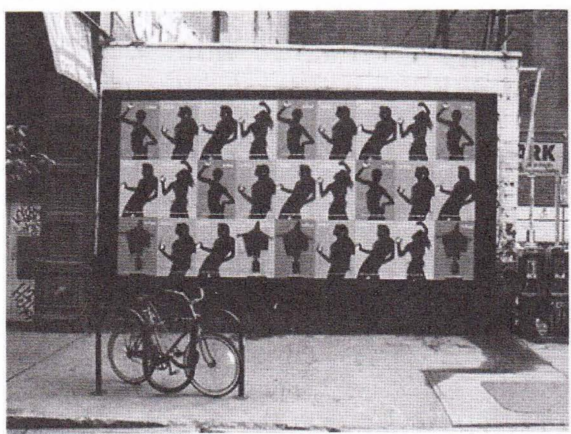
ونظرًا إلى السياق، حيث تتزايد سريعًا عمليات زرع الرقاقات تحت الجلد

(١) انظر www.backfire.dk/empirenorth.

(٢) ذكر في Julian Bajkowski, Journalist Suckered by RFID Sniper Rifle «Fictionism», Computer-World.com, 3 May 2004.

(٣) المصدر نفسه.





الصورة ١٠/١٣ «١٠,٠٠٠ فولت في جيبك، مذنبًا كنت أم بريئًا»: ملصقات فنان الشوارع «كوبر غرين» العام ٢٠٠٤، مقلدًا إعلانات «الآي بود» من «أبيل» (أدناه).

لمراقبة مكان العمل والاستهلاك، بدا الهجاء ركيكًا نوعًا ما. فالصحافي المخدوع الذي كتب مقالًا جادًّا عن «الآي دي سنايبر»، قال في ما بعد: «فيما الجهاز الذي كتبت عنه كان زائفًا من دون شك، تدور الأبحاث الآن على تكنولوجيات مماثلة أو بدأ تطويرها»[١]. وعلى ما اقترح هولمز، ما هو مقلق فعلًا هو السهولة التي «يتم فيها تقبّل تكنولوجيات غازية كهذه لتُدرج ضمن القواعد الطبيعية. في ظل هذه الظروف، يصبح عمل الفنان من مثل بوسكوف فرصة نادرة لممارسة لعبة الحكم في الواقع، عبر فتح مجالات المساحات العامة لرفض هذه الأنظمة الجديدة في الملاحقة والتسجيل، ومنافستها وتحدّيها»[٢].

التعاون

أخيرًا، ولعل الأهم، ينبغي أن تعمل الاستراتيجيات الجغرافية المضادة التي تسعى إلى تقويض التنظيم المدني العسكري الجديد، إلى ما بعد الإصرار على ادعاء العولمية أو الديمقراطية[٣]. يجب عليها إشراك ذلك الطرف المتلقي لعنف قتل الحضرية وفرض أصولية الليبرالية الجديدة التي لا ترحم وانتشار الاعتقال الجماعي، والتعاون معه، بدلًا من مجرد التحدث باسمه[٤].

ينبغي العمل ضد الإسكات المعتاد «للآخر» غير الغربي، إذ على ما طالعنا في هذا الكتاب، كثيرًا ما تترافق أفعال الإسكات مع احتجاجات تسوغ شرعية السلطة لاختراق المجتمعات وإعادة تشكيلها في شكل جماعي، من بعيد، عبر الحرب، من خلال «التحديث» (أو، بالحري، نزع الحداثة)، أو من خلال الفرض العنيف لـ«الديمقراطية» أو «التمدن». يؤدي مباشرة إنكار صوت «الآخر» إلى تصور

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: Holmes, Signals, Statistics and Social Experiments.

(٣) انظر: Esref Aksu, Locating Cosmopolitan Democracy in the Theory-Praxis Nexus, Alternatives 32: 3, 2007, 275-94.

(٤) انظر: Kipfer and Goonewardena, Colonization and the New Imperialism.

الجنوب العالمي «مساحة» تجريدية أو مرضية «مستعدة لأن تُخترق وتُهاجم، وتُعاد هيكلتها وتتغير»[1]، من بعيد، عبر استخدام الغرب التفوق العسكري أو القدرة التكنولوجية، يبقى إبراز صوت غير الغربي والاعتراف بوكالة «الآخر» من الوسائل التي تتيح التصدي لنزعة إنكار المجتمعات غير الغربية، وهو ما سماه ديفيد سلاتر «الرموز الشرعية للهوية المستقلة والسلطة ـ نزعة تسمح بـ«تجميد» قانون الاحتجاج «على الصفات السلبية من مثل عدم الوجود والتقاعس والهمود والعنف»[2].

ناقش المنظران الحضريان ستيفان كيبفر وكانيشكا غونواردينا ما سمياه «التحضر المضاد للإمبريالية» في العالم المعاصر. مكافحة الإمبريالية، في معظمها، على ما كتبا، «تقع على عاتق الشعوب الفقيرة التي تتحمل وطأة استراتيجيات استعمار الجديد وهجمات قتل المدن». لكن مكافحة الإمبريالية المتحضرة قد تعمل عبر التقسيمات المانوية للشمال والجنوب بربط الأطراف الحضرية لما بعد استعمار ـ «المستعمرات الداخلية» ـ في باريس، لندن، وكل مكان باستراتيجيات المناطق الحضرية الفقيرة في الجنوب العالمي. «على ما أظهرت الانتفاضات في المدن الفرنسية أواخر العام ٢٠٠٥»، كما أضافا، «قد يتردد صدى النضال ضد الإمبريالية في الأطراف «البعيدة» من عالمنا المتحضر مع التطلعات «المناهضة للاستعمار في مدننا «نفسها»»[3].

وسأل برادي توماس هينير، بالمثل، متى تكتسب الأعداد المتنامية للمساجين في ما سماه «الدائرة العالمية للاعتقال»، أفي الولايات المتحدة أم العراق أم أفغانستان، أم أي مكان آخر، صوتًا مباشرًا بدلًا من أن يستمر ناشطون في الشمال العالمي بالتكلم نيابةً عنها. «عندما تتجاوز أصوات المعتقلين ستار الصمت الحديد ويتردد

(١) David Slater, Geopolitics and the Post-Colonial: Rethinking North-South Relations, Oxford: Blackwell, 2004, 222.

(٢) Slater, Geopolitics and the Post-Colonial, 222.

(٣) المصدر نفسه.

صداها عبر الشوارع وممرات الخطاب العلني فحسب»، على ما قال هينير، «سيكون ممكنًا إعادة تكوين جغرافيا العولمة في شكلٍ «عادل». سنكون عندذاك فحسب في موقع يمكننا من بناء مجتمع مدني لا يتطلب أرخبيلًا من المؤسسات السجنية ليوفر له «نظام صرفٍ صحي» ليستمر في الحياة»[١].

وتعد العناصر التعاونية للتحضر المكافح للعسكرة الناشئ جزءًا من تعبئة واسعة لحركات عابرة للحدود تدعو إلى العدالة العالمية لمجموعة واسعة من القضايا. وإذ ترفض هذه الحركات «العولمة من فوق» المتجسمة في ليبرالية جديدة لا تلين في تحويرها للقيم والسلع والخدمات والخصخصة وتوحيد المقاييس وفرض العسكرة على الحياة الاجتماعية، «ترتبط بالتجانس والتنوع والمشاركة السياسية للجميع»[٢]. وقد فعلت تحالفات الحركات الاجتماعية العابرة للحدود في الأميركيتين على سبيل المثال، الكثير لفضح العنف والفقر وانعدام الأمن والعسكرة التي ترتكبها اتفاقات «التجارة الحرة». وأدى احتشاد مثل هذه الحركات حول القمم السياسية العالمية في التسعينات دورًا رئيسًا في كشف وحشية الظلم وانعدام الأمن اللذين تمارسهما الليبرالية العالمية الجديدة[٣].

صار التعاون الحضري الذي يتجاوز الانقسام بين الشمال والجنوب، متقدمًا خصوصًا في المدن التي تعدت خط الاستواء السياسي الذي يفصل الشمال عن الجنوب. في سان دييغو ـ تيجوانا، على سبيل المثال، طور المهندس المعماري تيدي كروز سلسلة من المشاريع الفنية، الإعلامية والهندسية صممها لإخصاب تقاطع «الحياة الحضرية» بين المدينتين المتحدتين. ورأى في ذلك وسيلة لتعطيل نشوء المجتمعات المغلقة، ونقاط التفتيش المعسكرة و«المتاريس ضد التركيب

(١) Heiner, The American Archipelago, 112.

(٢) Slater, Geopolitics and the Post-Colonial, 219.

(٣) انظر Donatella Porta, Transnational Protest and Global Activism, New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2004.

والتناقض» التي تعد «نموذجًا مهيمنًا للمدينة المحصنة بعد أحداث ٩/١١»[١].

ومن ثمّ، إلى أين؟

يمكن مقاومة العسكرة المستمرة والدؤوبة واستعمار الحياة اليومية، لكن الأمر يتطلب أكثر من مجرد التحرر من الأوهام[٢].

لا يأتي الضعف السياسي من عدم وجود المعارضة، وإنما من اختلال نظام المعارضة[٣].

يمكن كل واحدة من الجغرافيات المضادة الكثيرة التي عرضنا لها أعلاه، أداء دور لفضح تحصن التنظيم المدني العسكري الجديد في العالم، وكشفه على حقيقته أو إجباره على الرحيل. وأظهرت لنا مشاريع الفنانين الذكية واللاذعة أن في الإمكان تقويض الجغرافيات المانوية السائدة التي تطوي المسافة إلى اختلاف، وعليه تبرر العنف الإجرامي والكراهية والحرب.

عناصر لما سماه هاردت ونيغري المقاومة من «عدد غفير»، تكون غالبًا هذه المشاريع مرحة، إشهارًا لواقعة أو مناسبة، وكونية، تعمل من خلال[٤] التجربة المعيشة الحضرية والدوائر الفنية ـ الثقافية نفسها لصلة الوصل العابرة للحدود التي يقوم عليها ما تستهدفه، التنظيم المدني العسكري الجديد. في هذا السياق، تقوض هذه المبادرات إمكان عيش حياة عادية وهادئة في قلب مجمعات الحاضرات حيث يتغذى الاقتصاد والسياسة من الفظائع العسكرية ضد المدن البعيدة[٥].

(١) Teddy Cruz, Border Postcard: Chronicles from the Edge, American Institute of Architects, 2005.

(٢) Deer, The Ends Of War and the Limits of War Culture, 7.

(٣) Susan Buck - Morss in Under Fire. 1, 60.

(٤) Michael Hardt and Antonio Negri, Multitude: War and Democracy in an Age of Empire, London: Penguin, 2006.

(٥) Ghasan Hage, Comes a time when we are all enthusiasm: Understanding Palestinian Suicide Bombers in Times of Exighophobia, Public Culture 15: 1, 2003, 68.

ولعل الأهم، مع ذلك، أن التنظيم المدني المضاد للعسكرة يدل على الحاجة الماسة إلى مفاهيم جديدة جذرية في «الأمن»، قادرة على العمل كأساس فكري للجغرافيات المضادة. ينبغي أن تقوم هذه على أسس الأمن الحضري والبشري والاجتماعي والحيوي والمائي والبيئي داخل إطار تكثيف صلات الوصل العالمية، والتحضر السريع، والتقلب المالي الحاد، وزيادة الضغط السكاني ونضوب الموارد، وأزمات بيئية مريعة[1]. يمكن إعادة تصور الأمن في إعادة تشكيل العلاقة بين الاختلاف والعولمة بحيث لا ترتكز على خوض الحرب الاستعمارية الدائمة وغير المحددة ضد «الآخرين» المستهدفين في استمرار داخل هندسات عدم المساواة المفرطة وعبرها.

التحديات الكبيرة تنتظر، لكن نقاط الانطلاق باتت واضحة. أولًا، ينبغي أن نشدد على شرعية الجغرافيات المضادة وأهميتها العاجلة، وسياستها الأمنية الجذرية أو المصيرية. بتوفيرها قنوات لمعالجة مسائل الحرب، وعدم المساواة المفرطة، وانعدام الأمن، يمكن الجغرافيات المضادة أن تكون وسائل قوية لتحدي شرعية العنف، والإيديولوجيات الأصولية في المقاومة. «نقد غير عرفي، غير حنيني، غير رفضي، غير وحيي لما هو حديث»، على ما كتب مؤلفا «الرد» الجماعي. «يجب أن تؤول مهمة السياسة اليوم إلى اليسار. وإلا فستتنازع ساحة المعارضة للحاضر في شكل دائم إحدى الأصوليتين [المسيحية أو الإسلامية]»[2]. في الواقع، هم قلقون من أن ضعف اليسار وارتباكه يعنيان أن الإرهاب الأصولي قد يشكل إيديولوجيات أكثر قوة في المقاومة في عدة حالات، ليشرع من ثم الحركات الاجتماعية والسياسية المنظمة عبر المجتمع المدني العالمي.

ثانيًا، ينبغي ألّا تبقى سيطرة الدولة وحيطتها بعد اليوم أمرين مغضوبًا عليهما. ينبغي أن ندرك أن البنية التحتية المنظمة والمتآلفة، والإسكان والتنظيم المدني مرةً

(١) Humansecurity-cities.org. Human Security for an Urban Century, Vancouver, 2004.

(٢) Boal, Clark, Matthews, and Watts, Afflicted Powers, 177.

جديدةً تصبح بديهيًّا، ضمن مفهوم انبعاث سياسة الدولة الكينزية، منظمة عبر عدة مستويات عدة من التدخل، لتتناسب مع سياقات تسارع خطى العولمة.

ثالثًا، لا بد من إزالة الاقتصاد الليبرالي الجديد - «كاملًا».

رابعًا، إعادة توزيع تدريجية؛ وعدالة اجتماعية وبيئية؛ وسياسة في التنوع إيجابية؛ ومفهوم في الاختلاف يقاوم بشدة إمكان تبديله إلى الغيرية[1]. وينبغي أن تصبح هذه مفاهيم تأسيسية بدلًا من عبارات سياسية قذرة تنحصر بالهمس السياسي.

أخيرًا، يجب أن تبلغ الآفاق السياسية الزمنية ما هو أبعد من المنافع النظرية، وانتهازية الخطاب السياسي، لـ«الوقت الحاضر الطويل». لنفترض، بعد ذلك كله، أن تشكيل الإنسان للأرض أصبح مهيمنًا جدًّا بحيث أُدخِلت حقبة جيولوجية جديدة تمامًا - «الأنتروبوسين» - للتصدي له[2]. بالتأكيد، ينبغي إعادة تكوين السياسات الثقافية والتكنولوجية والبيئية لتتماشى وقوة الأنتروبوسين. ومع نضوب الوقود الأحفوري الذي يلوح في الأفق، وتداعي الماء والأمن الغذائي سريعًا، لا بد من اعتماد سياسة في الأمن جذرية جديدة تكون محلية وعابرة للحدود. وتتطلب «العولمة الخفيفة الطاقة»[3] حياة عامة ديمقراطية ناشطة على كل المستويات. وفي الوقت نفسه، طبعًا، تطالعنا المشكلة الشائكة المتمثلة في إعادة تنظيم التمويل المعولم ورأس المال والتي تقوم على سياسة جديدة في الأمن.

وعلى رغم نذير الفوضى وتدهور أوضاع العالم الذي بات فقيرًا بالفعل، قد تأتي حال الانهيار المالي العالمي القائمة اليوم بمنزلة فرصة، خصوصًا مع اندماجها في منارة الأمل التي تقدمها رئاسة باراك أوباما الجديدة. أقله، تفتح هذه الأحداث

(١) الشكر لديفيد كامبيل الذي شدّد على هذه النقطة الحاسمة. انظر William Connolly, Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox, Minneapolis, MN; University of Minnesota Press, 2002.

(٢) انظر Simon Dalby, Ecological Interventions and Anthropocene Ethics, Ethics & International Affairs 21: 3, 2007.

(٣) Andrew Dobson and David Hayes, A Politics of Crisis: Low-Energy Cosmopolitanism, OpenDemocracy.net, 22 October 2008.

مجالات مهمة يمكن من خلالها، سياسيًّا، مغالبة التركيبة المسلم بصحتها من المفاهيم والأساطير والأوهام والقواعد التي غذت التنظيم المدني العسكري الجديد وموقعه المركزي على السواء داخل الرأسمالية الليبرالية الجديدة طوال العقود الماضية.

فالتحول نحو تجدد سيطرة الدولة على النظام المالي في العالم الذي نشأ نتيجة انهياره، يجب ألّا يُسمح بحدوثه من دون إعادة تشكيل الهندسات الأساسية الاقتصادية والسياسية لكوكبنا. وتكمن المشكلة، طبعًا، في أن الدول تندس الآن جدًّا في دوائر رأس المال المهيمن، وتتواطأ في سياساتها الخاصة مع المشهد العام والسرية الخاصة، مما يجعل احتمال أن تصدر إعادة التشكيل هذه عنها، متعذرًا. في غضون ذلك، لا تملك الأشكال الناشئة من المجتمع المدني المعولم، التي تربط عددًا لا يحصى من المجموعات الثانوية والحركات الاجتماعية، القدرة بعد لتهدد هذه الترتيبات أو لتتحدى الأحزاب السياسية الطاغية والتنظيم الاقتصادي ـ حتى في خضم هذه الأزمة[1]. يبقى أن نرى هل لرئاسة أوباما التزام وسلطة لمعالجة الاقتصادات السياسية المتجذرة في العسكرة، وعدم المساواة المفرطة والعنف.

وعلى الرغم من حشد سياسات راديكالية في الأمن، أود أن أناقش أهمية الحفاظ على تصويب تحليلي عن المدن والتحضر والحياة الحضرية، نظرًا إلى تحضر كوكبنا السريع. وتعدُّ هذه نقطة انطلاق جيدة لإعادة تصور العولمة والاختلاف والأمن، والروابط التي تجمعها. ومن شأن ذلك أن يعمق، في قوة، فهم استمرار تعمق صلات الوصل العولمية والعابرة للحدود التي تطبع في شدة عصرنا، مع كل تعقيداتها وتناقضها. وتتطلب سياسات الأمن الراديكالية إدراكاً للضغوط الديمغرافية وانعدام الأمن اللذين يولدهما الاستقطاب الاجتماعي الحاد، وفهمًا لحقيقة أن هذا الاستقطاب هو السمة المميزة الحتمية لمجتمعات أُسّست على أصولية السوق. وفيما تبقى خطابات الأمن النموذجية مشغولة بالسلطة الوطنية وما فوق الوطنية، تستلزم

(١) انظر Leonie Ansems de Vries, (The war on terrorism: Destruction, Collapse, Mixture, Re-enforcement), Construction, Cultural Politics 4: 2, 183-98.

سياسات الأمن الراديكالية - المصوبة على المدن - الاعتراف العميق باعتماد الحياة البشرية الأساسي على المسارات البيئية الحيوية. ترتبط المدن والحياة الحضرية عميقًا بتغير المناخ والفيضانات والكوارث والحروب وأزمات الهجرة؛ وتبدو السلطة الفائقة الوطنية والمالية مجردة عن الواقع أكثر، وعوالم افتراضية تميل، على نقيض ذلك، وفي شكلٍ منهجي، إلى جعل الحياة اليومية، كما تعاش في الواقع، ملتبسة.

لتكون ذات مغزى لعصرنا، ينبغي لمفاهيم «الأمن» الجديدة أن ترفض في قوة الأفكار التقليدية لـ«الأمن القومي»[١] . أولئك الذين يعولون على إملاءات ليبرالية جديدة تملكية واستعمارية وعنيفة، تكونت داخل نظام الدولة الوطنية والفائقة الوطنية المعاصر، يجب أن يكونوا في صميم النقد وإعادة الإعمار الفكرية[٢]. وقد سترت طويلًا لغة «الأمن» و«الأنسنة» القتل والنهب والتملك بغير وجه حق، فيما المجمعات العسكرية والمشتركة والصناعية والزراعية والتكنولوجية والأكاديمية، و(أو) رأس المال البتروكيمائي ولدت انعدامًا في الأمن هائلًا في الوطن وخارجه. في الواقع، باعت صناعات «الأمن» عبر تغذيها من ميزاب المخاوف والهموم التي يشعرها الأقوياء عندما تحوطهم الجماهير المهمشة، كل شيء، ولكن. على ما أظهرت كارثة نيو أورلينز عام ٢٠٠٥، فالخطب السياسية الفائقة العسكرة عن ضرورة شن «حرب» على تهديدات «الإرهاب» الأمنية الوجودية أدت توًّا إلى إنكار جذري للتهديدات والمخاطر الأكثر إلحاحًا في النهاية والتي تدور على تغير المناخ والتدهور البيئي وانعدام المساواة العرقي الفائق وعنف الدولة في قتل المدن[٣].

ملاحظة تحذيرية، مع ذلك. على الرغم من أن للمبادرات المكافحة للجغرافيا

---

(١) انظر Keith Krause and Michael Williams, eds, Critical Security Studies: Concepts and Cases, New York: Routledge, 1997.

(٢) انظر Willem de Lint and Sirpa Virta, Security in Ambiguity: Towards a Radical Security Politics, Theoretical Criminology 8: 4, 2004, 465-89.

(٣) انظر Stephen Graham, Homeland Insecurities? Katrina and the Politics of Security in Metropolitan America, Space and Culture 9: 1, 63-7, 2006.

مواطنها من الضعف الحقيقية جدًّا، توضح مدى سعة الإحتمالات الناشئة. ويعد الكثير منها، بالضرورة، سريع الزوال جدًّا. كثير منها يصل نسبيًا إلى جماهير قليلة من الناشطين والفنانين الملتزمين فعلًا. ومع بعض الإستثناءات البارزة(١) ، يميل معظمها إلى التحدث نيابةً عن أولئك الذين يتحملون، في الطرف المتلقي، وطأة التنظيم المدني العسكري الجديد، بدلًا من التعاون مع هؤلاء المتلقين ومقاوماتهم. إضافة إليه، تحصر كل المبادرات المستكشفة هنا تقريبًا نفسها في دوائر الفنانين والناشطين، ولا تتماسك في نوع من التحالفات السياسية الأوسع نطاقًا والضرورية لتكوين تحديات سياسية متضافرة.

وتبقى بالتالي هذه المشاعات العامة الجديدة والإختبارية، على ما رأينا، متنوعة جدًّا، ومتعددة المقاييس وسريعة التقلب. وهذه المزايا بالضبط تثير مجموعة تساؤلات أساسية: كيف يمكن دوائر وسائل الإعلام المتنوعة، ومواقع النشاط الفاعل ومواضيعها، والاحتجاج والمقاومة، أن تبلغ مبلغًا يتعدى مجموع أجزائها؟ كيف يمكن هذه التركيبة السريعة التقلب والتعددية تحقيق سياسة الأمن الجذرية التي تفتقر إليها عناصرها المُكوِنة؟ كيف يمكن تكوين كلية واسعة ومتحركة، وفاعلة في النهاية، من عدة جغرافيات مضادة ومتنوعة، لتحدي المواقع الكثيرة، والدوائر والمشاهد المميزة جدًّا للتنظيم المدني العسكري الجديد ومناظرتها؟ كيف يمكننا، بعبارات أخرى، تسمية العدو؟(٢).

أقترح أننا إذا كان في وسعنا شمول وفرة مشاريع الناشطين في تحالفات وحركات

(١) تعد مشاريع المقاومة التعاونية التي تربط الحركات الفلسطينية والإسرائيلية المناهضة للحرب مثالًا جيدًا هنا. انظر Adi Louria-Hayon, Existence and the other: borders of identity in light of the Israeli/ Palestinian conflict, Afterimage 34: 1-2, 2006, and 'The School of Panamerican Unrest (2006), والتي نظمها الفنان المكسيكي المقيم في نيويورك بابلو هيلغيرا. وفقًا لستيفن رايت، تقوم هذه على «أمل توليد صلات وصل بين مناطق الأميركيتين المختلفة من خلال مجموعة متنوعة من الأحداث ـ مناقشات، مسرحيات، عروض أفلام، تعاون – من خلال معرض متنقل سيقطع نصف الكرة الأرضية برًّا، من ألاسكا إلى الأرجنتين»، Stephen Wright, Spy Art: Infiltrating the Real, Afterimage 34: 1-2, 2006.

(٢) Boal Clark Matthews, and Watts, Afflicted Powers, 191.

سياسية أوسع نطاقًا، فستكسب من ثم الأساليب الثائرة من النشاط الفاعل والمواطنية القوة لتقديم مطالب سياسية على مستوى أرفع، وبالتالي لزيادة احتمال أن تنفّذ أفكار الأمن الراديكالية على درجة ذات مغزى. لكن هذه الاقتراحات، فضلًا عن الأسئلة السابقة، تكمن وراء مهمة هذا الكتاب الذي اتركز جهده على رسم خريطة السيطرة العسكرية الجديدة التي تعمل في شكلٍ مفسِدٍ جدًّا لجعل الحياة المدنية الحضرية هدفها الرئيس. آمل أن ينجح في تحديد حجم التحدي الذي ستضطر حركة متنوعة إلى مواجهته[1].

(١) ذكر في Brian Holmes, Signals, Statistics and Social Experiments: The governance conflicts of electronic media arts، موجود على www.aec.at/en.

مصادر الصور

٤٥	A World of Cities an Urbanized World: State of the World, UN Habitat, Nairobi, 2000.
٤٦	A World of Cities an Urbanized World: State of the World, UN Habitat, Nairobi, 2000.
٥٤	'Inequality and Poverty', Jonathan Shaw, Institute of Fiscal studies, at www.ifs.org.uk/lectures/jonathans_2005.pp
١٤٨	Not Just Joining the Dots but Crossing the Borders and Bridging the Voids: Constructing Security Networks after 11 September 2001 Peter Gill Policing & Society, Vol. 16, No. 1, March 2006, pp. 27-49, p 30
١٧٦	DoD photo by Spc. Jerome Bishop, U.S. Army. www.army.mil. Image source http://www.flickr.com/TheUSArmy
١٧٧	Volker Eick, 'Disciplining the Urban Poor', at http://www.policing-crowds.org/speaker/2006/volker-eick.html
١٨٠	Copyright © Adam Jakubiak, http://www.flickr.com/adamj4282
١٨٥	Copyright © Ben Colebrook, James Carpenter Design Associates Inc.
١٨٧	Claire Bénit-Gbaffou (2008), "Unbundled security services and urban fragmentation in post-apartheid Johannesburg," *Geoforum* (in press)
١٩١	U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistic.
٢٠٠	Copyright © toastiecam, http://www.flickr.com/toastiecam
٢٠٣	Copyright © Bryan Finoki, 2008.

٢٠٥ Copyright © Ted Szukalski, http://www.digital-photo.com.au/tag/apec

٢٠٦ Gan Golan, 'Closing the Gateways of Democracy: Cities and the Militarization of Protest Policing', Masters degree essay, submitted at MIT.

٢٠٧ Copyright © Francisco Klauser.

٢٠٩ John D. Woodward, 'Using Biometrics in the Global War on Terrorism', Department of Defense Biometrics Management Office, West Virginia University Biometric Studies Program, 7 April 2005.

٢١٠ Order code RL34070, Todd Masse, Siobhan O'Neil, John Rollins, 'CRS Report for Congress Fusion Centers: Issues and Options for Congress', 6 July 2007.

٢٢٥ 53 Reasons for Concern' http://www.melonfarmers.co.uk/awwb07.htm

٢٢٧ Copyright © Jacob.Enos, http://www.flickr.com/photos/notjake13/2574275374/

٢٥٤ Randy Steeb, 'Appendix H: Preemption for Mout', www.rand.org/pubs/conf_proceedings/CF148/CF148.apph.pdf.

٢٦٠ ISR, www.darpa.mil/sto/smallunitops/visibuilding.html

٢٦٣ Edward J. Baranoski Urban Operations, The New Frontier for Radar DARPA, www.darpa.mil

٣٠٢ Copyright © Steve Rowell, www.steverowell.com

٣٠٧ U.S. Air Force photo/Staff Sgt. Bryan D. Axtell, www.af.mil.

٣١٤ Tim Lenoir, 'Taming a Disruptive Technology', open source, Stanford University.

٣١٧ Official U.S. Army Photo. The Virtual Army Experience is an interactive public exhibit that simulates Soldier combat roles. Appearance of this image does not imply U.S. Department of Defense endorsement of the author's opinions stated within.

٣٢٠ Copyright © Mark Gillem.

٣٤٦ Shirl McArthur, 'A Conservative Estimate of Total Direct US Aid to Israel: $108 Billion', Washington Report on Middle East Aff airs, July 2006, at http://www. wrmea.com/archives/July_2006/0607016.html.

٤١١ Christina Patterson, Lights Out and Gridlock : The Impact of Urban Infrastructure Disruptions on Military Operations and Non-Combatants, (Washington : Institute for Defense Analyses, 2000).

٤٤٥ Energy Security Leadership Council, Recommendations to the Nation on Reducing U.S. Oil Dependence, Washington DC, December 2006.

٤٥٧ Thomas D. Kraemer, 'Addicted to Oil: Strategic Implications of American Oil Policy', US Department of Energy, May 2006, 13.

٤٦٧ Copyright © Chris Gladis, http://www.flickr.com/photos/mshades.

٤٧٥ Copyright © Defensor Fortis, http://www.flickr.com/defensorfortis.

٤٨٢ Sebastian Thrun, 'Stanford Racing Team', at http://mediax.stanford.edu/conference_07/speakers/thrun/thrun,%20sebastian%20-%20urban%20challenge.pdf.

٤٨٥ Cameron Leckie, 'Peak Oil and the Australian Army', Th e Australian Army Journal, 4: 3, 23.

٤٩١ Peter Schwartz and Doug Randall, An Abrupt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security, report to the Pentagon, October 2003, http://www.gbn.com/GBNDocumentDisplayServlet.srv?aid=26231&url=/UploadDocumentDisplayServlet.srv?id=28566.

٥٠٣ Copyright © ~~ zorro ~~, http://www.flickr.com/people/cactus23/

٥١٢ Humane Borders map. Found at http://www.humaneborders.org/.

٥١٣ Stefano Boeri's 'Solid Seas' Project, 2003. Found at http://www.attitudes.ch/ expos/multiplicity/road%20map_gb.htm.

٥١٥ Copyright © Ashley Hunt. Images courtesy of An Atlas of Radical Cartography.

٥١٨ Anne-Marie Schleiner's 'OUT of the Closet', the OUT Project, New York, 2004. Reproduced courtesy of Anne-Marie Schleiner.

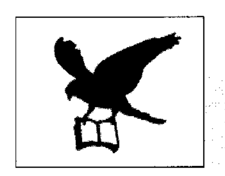
٥١٩ Image courtesy of YouAreNotHere.org

٥٢٥ Images courtesy of Institute for New Culture Technologies /Vienna

٥٣٢ Copyright © Micah Wright and PropagandaRemix.com

٥٣٥ Copyright © Illegalphotos, http://www.fl ickr.com/photos/illegalphotos/.





شكري نصرالله

- مذكرات قبل أوانها
- السنوات الطيبة

شادي خليل أبو عيسى

- الولايات غير المتحدة اللبنانية
- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيود تتمزق

مريم البسّام

- حقيقة ليكس
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول)
- وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني)

غادة عيد

- سوكلين وأخواتها
- . . . ؟! أساس الملك
- الخلوي أكبر الصفقات

موريال ميراك - فايسباخ

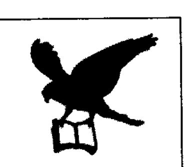
- عبر جدار النار
- مهووسون في السلطة

جيمي كارتر

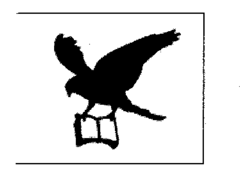
- ما وراء البيت الأبيض
- السلام ممكن في الأراضي المقدسة

◆◆◆

- **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **اللوبي** - إدوار تيڤنن
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **النفط** - د. هاني حبيب
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **الحصاد** - جون كوولي
- **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران



- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف
- **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- **المال إن حكم** - هنري إده
- **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف
- **إرث من الرماد** - تيم واينر
- **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- **حروب الأشباح** - ستيف كول
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- **لبنان بين ردّة وريادة** - ألبير منصور
- **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج
- **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير
- **سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** - جمال واكيم
- **ضريبة الدم** - ت. كريستيان ميلر
- **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- **الطبقة الخارقة** - دايفيد ج. روثكوبف
- **بوّابة الحقيقة** - عبد السلام المجالي
- **الأُخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية** - علي وهب
- **الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام** - زهوة مجذوب
- **أوباما.. والسّلام المستحيل** - سمير التنّير
- **الأحزاب السياسية في العراق** - عبد الرزاق مطلك الفهد



- **صيف من نار في لبنان** - الجنرال ألان بيلليغريني
- **غزّة في أزمة** - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- **صراع القوى الكبرى على سوريا** - جمال واكيم
- **محو العراق** - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- **مصر على شفير الهاوية** - طارق عثمان
- **وهم السلم الأهلي** - حسين يعقوب
- **حركات ثورية** - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- **أمبراطورية الإرهاب** - اليهاندرو كاسترو اسبين
- **قصور من الرمل** - أندريه جيروليماتوس
- **الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال** - راضي شحادة
- **نظرية الاحتواء** - إيان شابيرو
- **ويليس من تونس** - ناديا خياري
- **العودة إلى الصّفر** - ستيفن كينزر
- **ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان** - كيرستين شولتزه
- **مدن تحت الحصار** - ستيفن غراهام



«كتاب رائع. يبني فيه غراهام على كتابات مايك ديفس ونعومي كلاين اللذين حاولا كشف الهيكليات المؤسساتية والعسكرية المتوارية».

إدوين هيثكوت - فاينانشيال تايمز

«يكتب ستيفن غراهام بصراحة ووضوح، مكرّساً التفاصيل والصور ليبيّن حقائق التنظيم المدني في جميع أنحاء العالم. هو لا يتحدث عن المستقبل المأساوي بل يعالج الحاضر، وغراهام يفتح أعيننا لنرى أخطار التنظيم المدني العسكري على الديموقراطية المعاصرة».

ديريك غريغوري،

مؤلف وأستاذ الجغرافيا في جامعة كولومبيا البريطانية

مدن تحت الحصار

العمران هدف أوّل للعسكر ومراقبة الأفراد والتحكّم فيهم!

ولا شيء سوى ذلك...

وكلما تطوّر مجتمع وتحضّر وابتكر، واكبه تطوّرٌ في أساليب القمع والملاحقة والقتل لدى القوى العسكرية والأجهزة الأمنية، التي وسّعت من رقعة مراقبتها ومتابعتها لأيّ متنفّس حضاري يظهر هنا أو هناك...

في العلن وفي السر، يعمل الأمن والعسكر على وضع المدن تحت سيطرتهما... مُسخّرَيْن أي ساحة مناسبة لتغدو ساحة معركة في الوقت المناسب، مستخدمين في ذلك أعلى التقنيات. ولا عجب أن يتدرّب الجنود الأميركان والبريطانيون على نماذج مطابقة لأكثر من ١٠٠ مدينة عربية!

وليست بريئة أبداً المشروعات المتطوّرة التي تُنفّذ في مختلف الأنحاء، والتي تُشمل على وجه الخصوص البنى التحتية وقطاعات النقل والمواصلات والتواصل، لأنها في النهاية تُخضع الجميع لمراقبتها المباشرة، وسيطرتها المحكمة، عبر تمكّنها من اختراق مختلف النظم تكنولوجياً وإعلامياً. فاستراتيجية مكافحة التمرّد التي اعتمدها البنتاغون مثلاً، دليل حي على ذلك. وليس مستغرباً أن تكون لدى الجيوش وقوات الأمن الغربية والإسرائيلية نظرة إلى جميع المناطق العمرانية على أنها ساحات صراع محتملة.

ستيفن غراهام في كتابه «مدن تحت الحصار» يُسلّط الضوء على كل ذلك، مؤكداً أن الأقوياء، ولاسيما الجمهوريين الأميركيين يكرهون «المُدُن» فهي مجرّد أماكن يكثر فيها الليبراليون الذين لا يصوّتون لهم! باختصار، يظهر غراهام كيف تحوّلت الجيوش الغربية إلى قوى مكافحة تمرّد مزوّدة بأعلى التقنيات، هدفها الأساسي السيطرة وتطبيق العنف السياسي.

ISBN 978-9953-88-648-0



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١٧٥٢٥٤٧+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر